الجمهورية الجزائريةالشعبية الديمقراطية

وزارة التعـليم الـعالي والبحـث العلـمي

جامعــة أبـو بكر بلقايد – تلمســان –

كــلية: العلـوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم: العـــــلوم الإســلامية

تخصص: الدّعوة والثّقافة الإسلامية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – علوم– موسومة:

المناظرات العقديّة في مصنّفات ابـــن قيّـــــم الجـــــوزيّة

إعداد الطالب:

محمّد حمو

إشراف:

أ.د : محمّد بلعلياء

الشيخ خليفي	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
محمد بلعلياء	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا ومقرّرا
ربيع شملال	محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا
حمزة عوّاد	أستاذ	جامعة وهران 1	عضوا
خير الدّين فلاح	محاضر "أ"	جامعة وهران 1	عضوا
يحي غشّي	محاضر "أ"	جامعة غرداية	عضوا

السنـــة الجـــامعية: ١٤٤٤ / ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

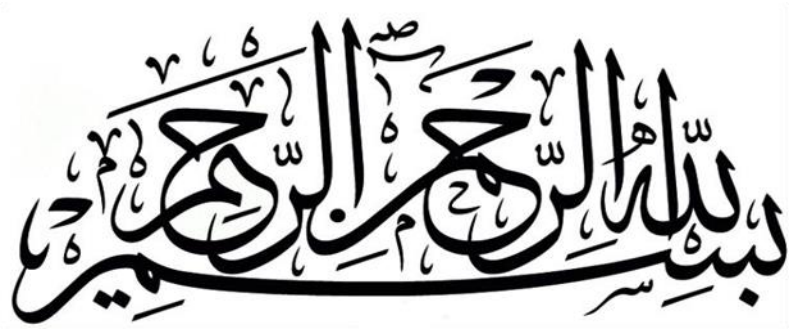
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

استجابة لأمر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في قوله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [لقمان: ١٤]، وشكر من ساهم لإتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

فأشكر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على ما أولاني به من نعم عظيمة لا أحصي عدَّها ولا أبلغُ شكرها، وأعظمها نعمة الإسلام والسّنّة، ثمّ نعمة سلوك درب العلم وتيسيره لي، ومن ذلك إنجاز هذه الرّسالة من غير حولٍ منّي ولا قوّة، بل بمحض فضله وحسن توفيقه وإعانته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ثمّ إنّ عليّ حقوقًا لا أستطيع مكافأتَها إلّا بالدّعاء، وأقلّ واجبٍ هو ذكرها، اعترافًا بالجميل، ووفاءً لأصحابها، فأعظمها على الإطلاق بعد حقّ الله جَلَّجَلَالُهُ، والديّ الكريمين، ونعمتهما عليّ وفضلهما، فكم لهما من منن لا أوافيها، ونِعَمٍ لا أكافيها، فهما اللّذان ربياني على كلّ خيرٍ وفضيلةٍ، وما كان فيَّ من نقصٍ فبكسبي وتقصيري، فاللّهمّ أحسن إليهما وأجزل ثوابهما، وارحمهما كما ربياني صغيرًا، وارفع يا ربّ درجتهما في العليّين.

وأشكر مرضعتي ومربيّتي الّتي آوتني في بيتها، وأحسنت إليّ غاية الإحسان، فجزاها الله خير الجزاء وأوفاه، وبارك في عمرها وذريّتها.

والشُّكر موصولًا لزوجتي الكريمة على مُساندتها لي في إتمام هذا البحث، فجزاها الله خير الجزاء وأوفاه، وحفظ الله بُنيَّ أحمد عبد الباري وأصلحه وبارك فيه.

وأتقدَّم بموفور الشّكر الجزيل والثّناء العطر إلى القائمين على جامعة تلمسان بجميع كلّياتها وأقسامها وتخصّصاتها، وأخصّ بالذّكر قسم العلوم الإسلاميّة، وعلى رأسه رئيسه والقائمين عليه من أساتذة وموظفين.

ثمّ أزجي الشّكر والعرفان، وعظيم التّقدير والامتنان لشيخي الفاضل الأستاذ الدّكتور: محمّد بلعلياء ـ حفظه الله ورعاه وسدّد على الخير خطاه ـ، المشرف على رسالتي، لبذل وقته وعلمه، وحسن تشجيعه لي، حيث وجدت من فضيلته كلّ عونٍ وتفهمٍ ورحابة صدرٍ، مع دماثة خلق، وحسن مَعشرٍ، وقد كانت لملاحظاته القيّمة، وتوجيهاته الرّشيدة، كلّ ذلك كان له آثار حسنة في إتمام هذه الرّسالة، فجزاه الله عنّي خير الجزاء وأوفاه، وبارك الله في عمره وعلمه وعمله وأهله وماله، وأسعده في دنياه وأخراه.

وأسدي الشّكر والدّعاء إلى لجنة المناقشة كلّ باسمه الّذين تفضلوا بمناقشة البحث، وعناء القراءة والتّوجيه، ثمّ بذل الوقت والجهد في قراءته وتدقيقه وتصحيحه، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء وأوفاه.

كما أشكر كلّ مَن أولاني معروفًا وأعانني وسدّدني بنصحٍ وتوجيه ودعمٍ وإفادة مما لا أحصيهم من إخواني وأخواتي، فلهؤلاء جميعًا ولسائر أهل الفضل عليّ والإحسان إليّ أقدّم شكري وامتناني ودعائي بأن يؤتهم الله ثواب الدّنيا وحسن ثواب الآخرة، وأن يكتب لهم سعادة الدّارين.

مقدّمة

مقدّمة

الحمد لله الذي جعل البصيرة في الدّعوة إليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ سبيل الرّسل والأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ ومن اقتفى أثرهم واتّبع سبيلهم وهداهم، وجعل الطّريق إليها بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالّتي هي أحسن، وجعل المناظرة من الجهاد في سبيل الله لنيل سعادة الدّنيا والآخرة.

أحمده حمدًا كثيرًا كما هو أهله، وأشكره شكر من يستزيده، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله، سيّد المرسلين، وإمام المتّقين، بلّغ الرّسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمّة، وجاهد في الله حقّ جهاده، كان القدوة المثلى لأولى العلم والنُّهى، وللدّعاة لدينه بمناظرة المخالفين لدينه وسنّته بالتي هي أحسن للّتي هي أقوم، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فإنّ الدّعوة إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وسيلة شريفة ترمي إلى غاية نبيلة، اصطفى الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لها أشرف خليقته، وآثرهم بها، واصطنعهم لها، وأورثهم من بعدهم التّابعين لهم والمقتدين بهم من ذوي البصيرة والإصلاح، فشرع سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لهذه الوظيفة أساليب راقية تؤدّي إلى غايتها بأفضل طريقة تنوّعت بين الدّعوة بالقدوة، والحكمة والموعظة الحسنة، والدّعوة بالجدال والمناظرة.

ولقد سلك الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ في إخراج أقوامهم من الظّلمات إلى النّور ضروبًا من الأساليب، وصنوفًا شتّى من الوسائل وما ذاك إلّا لإقامة الحجّة وبيان المحجّة لهداية الخلق، وتثبيتهم على الحقّ، ومن تلكم الأساليب أسلوب المناظرة والجدل، الذي يعتبر نوعٌ من أنواع بيان الحقّ، إذ يخاطب به العقل الإنساني لهدايته وصلاحه، يلتزم فيه المناظر بقواعد وضوابط وآداب المناظرة، للوصول إلى الغاية المنشودة والنّهاية المقصودة، وهي بيان الحقّ وظهوره، وإزهاق الباطل وتبديده.

وكان لأصحاب رسول الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وأتباعهم الحظّ الأوفر –بعد رسل الله عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ– والنّصيب الأكبر في إخراج النّاس من الظّلمات إلى النّور دعوة وجهادًا ومناظرة، لإقامة الحجّة وقطع العذر، فهم أكمل النّاس به علمًا وعملًا ونظرة ومناظرة، وللعلماء الرّبانيّين وأهل العلم الغيورين على دين الله جَلَّوَعَلَا القويم مواقف عالية عليّة، ومشاهد راقية، فلهم في ذلك من مآثر وآثار، في مؤلّفات حافلة، وسِيَرٍ زاكية، ومناظرات صادقة، ومواقف مشرّفة في بيان الحقّ والصّواب، وكشف الشّبه وردّ الباطل وإخماده.

ومن هؤلاء العلماء شمس الدّين محمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُٱللَّهُ فقد أورد في مصنّفاته محاورات ومناظرات لأهل الكتاب وغيرهم، طمعاً منه لرجوعهم للحقّ، ورحمة بهم للوصول إلى جادّة الصّواب

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كغيره من العلماء الّذين لهم مواقف مرضية، ومناظرات علميّة في بيان الحقّ، تستحق أن تفرد ببيان، وتستقلّ بكيان، لعلّها تكون نصرة للحقّ والدّين، وإعانة لأهل العلم وحملته، ليستفيدوا من كلام هذا الإمام في مواجهة الباطل وأهله.

فاستعنت بالله العظيم في جمعها بهذا البحث، ووقفت -بحمد الله- على عشرة مناظرات له رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الاعتقاد، منها ما هو مع أهل الكتاب، ومنها ما هو مع المتكلّمين، هذا بالجملة وتفصيلها في طيّات هذا البحث، مما يدلّ على أنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فتئ يناظر ويحاور؛ لعلمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ هذا الباب العظيم من أبواب الجهاد في سبيل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، له عظيم الأثر في الدّعوة بقلمه ولسانه، لنصرة ومناصرة الحقّ وأهله، ومنابذة ودحر الباطل وأهله وإزهاقه.

ولما كان من المقرّر على طالب الدّراسات العليا في مرحلة الدكتوراة (علوم) بجامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) اختيار موضوع للبحث فإنّني بعد استخارة الله جَلَّ وَعَلَا ثمّ استشارة شيخي الفاضل أ. د/ محمّد حاجّ عيسى -حفظه الله وسدّده- فأشار عليّ بالكتابة فيه، فعزمت واشتدّت همّتي للبحث في هذا الموضوع، فاخترت له العنوان التّالي:

"المناظرات العقديّة في مصنّفات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (جمعًا ودراسة)".

أوّلًا: إشكاليّة البحث.

اقتضت الإشكاليّة في هذا البحث عن مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقديّة، ويمكن صياغتها على النّحو الآتي:

ما هي طبيعة المناظرات العقديّة في مصنّفات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟

وما هو المنهج الذي سار عليه في ذلك؟

ومن هم أبرز الخصوم الّذين ناظرهم الشّيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية الرّئيسية مجموعة من التّساؤلات الفرعيّة جاءت على النّحو التّالي:

- ✓ ما المقصود بالمناظرة العقديّة؟ وما حكمها وأركانها؟
- ✓ وما هي محدّدات شخصية ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟
- ✓ وما هي الأسس النّظريّة لمنهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته العقديّة؟

✓ وما هي أبرز القضايا التي ناظر فيها الشيخ الإمام خصومه من أهل الكتاب والفرق العقديّة؟

✓ وما هي الفوائد العامّة المستخلصة منها؟

ثانيًا: أهداف البحث.

وتتلخّص أهداف الدّراسة فيما يلي:

١– التّعريف بالمناظرات العقديّة وبشخصية الإمام ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢– التّعرّف على القواعد النظريّة والسّمات المنهجيّة التي بنى عليها الإمام ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظراته.

٣– بيان الموضوعات الكبرى والقضايا العقيّة الّتي ناقش فيها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ اليهود والنّصارى.

٤– بيان المسائل العقديّة الّتي كانت محور خلاف بين مدرسة أهل السّنة والحديث ومدرسة المتكلّمين.

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع.

ترجع أسباب اختيار موضوع مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقديّة إلى أسباب ذاتيّة والأخرى موضوعيّة:

١– أمّا الذّاتيّة فتتمثل فيما يلي:

أ– ميول الباحث وشغفه بكتب ومصنّفات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وخاصّة فيما يتعلّق بالجانب العقديّ والجانب السّلوكي.

ب– رغبة الباحث في الوقوف على مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقديّة، ومعرفة طريقته فيها، ومنهجه في باب المناظرة.

ت– رغبة الباحث في الكتابة في موضوع المناظرة وعن عَلَمٍ من أعلام الأمّة، مما يقوّي به طالب العلم مداركه العلميّة، ويزيد من رصيده العلميّ المنهجي، فيدخل في سلك هذا الخطّ الدّفاعي عمّا يحوس خلال الدّين والملّة للرّدّ على كلّ معتدٍ يريد هدم أصول الإسلام، وتشويه صفائه، ومعرفة أصول الاستدلال.

٢– وأمّا الموضوعيّة فتتجلّى فيما يلي:

أ– إظهار منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته لأهل الكتاب وأهل النحل والطّوائف.

ب– الوقوف على رصيد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلمي من خلال كتبه، والاستفادة منه في باب مناظراته العقديّة.

ت– أنّ المناظرة هي حرفة العلماء العاملين الذّابّين عن الدّين، المنافحين عن الإسلام أصولًا وفروعًا، خلافًا للمنافقين والمخذّلين المرجفين في صفوف المسلمين، الواقعين في الإثم والسّخط بالتّقصير عن أدائها، وبتخذيل القائم بها المحيي لسنّتها.

ث– أنّ القيام بمناظرة أهل الملل والطّوائف والبدع فيه من مصالح الدّين والدّنيا الشّيء الكثير.

رابعًا: أهمّية الموضوع.

١– أنّ مجرّد جمع مناظرات ابن قيم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتبر نوعًا من أنواع التّأليف، والجمع لمناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقديّة قد توفّر فيه من أسباب التّصنيف أمران: **الأوّل**: مُتفرّقٌ يُجمع؛ وذلك بجمع مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المبثوثة في طيّات كتبه ومؤلّفاته، **والثّاني**: شيءٌ مختلطٌ يُرتّب؛ وذلك بعد جمع المناظرات وضمّ بعضها إلى بعض، ثمّ تُرتَّب حسب موضعها من الخِطّة، وهذا الجمع والتّرتيب أمرٌ بالغ الأهمّيّة، وفيه سدٌّ لفراغ في المكتبة الإسلاميّة.

٢– أنّ أسلوب المناظرة يعدّ من مراتب الدّعوة إلى الله جَلَّوَعَلَا، لما يظهر من خلاله من الإبداع الحواري، وبراعة الاستدلال وحسنه، وإبراز ما ميّز الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ به عقول علماء أهل الإسلام عن عقول المخالفين، من جودة الاستدلال وقوّته، ومن قلب الأدلّة على المخالف وغير ذلك، وهو إظهارٌ لمحاسن الإسلام وموافقته للعقل والفطرة.

٣– البحث في باب المناظرة الّتي هي ضربٌ من الجهاد في سبيل الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لورودها في النّصوص الشّرعيّة، وقد قام بها الأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ عمليًّا، وسار على نهجهم الصّحب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ، ثمّ تابعهم السّلف الصّالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من التّابعين وتابعيهم بإحسان، فرفعوا راية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأحيوا هذه الشّعيرة، وتصدّى هذا الرّعيل لكلّ مَن سوّلت له نفسه أن يقول في الله جَلَّوَعَلَا وعلى الله عَزَّوَجَلَّ وفي دين الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بغير علمٍ ولا كتابٍ منيرٍ، ثمّ تبعهم على هذا أقوام ورثوا عنهم ميراث النّبوّة، وأخذوا عنهم وظيفة الدّفاع الجهادي الملقى على عاتقهم الّتي تلقوها كابرًا عن كابرٍ، ومن هؤلاء ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤- إنّ العلماء العاملين مراتب وقدرات، كلّ واحد منهم على ثغر من الثّغور، حسب ما يحسنه، وقدر ما يستطيعه، وهذا من فضل الله جَلَّوَعَلَا على هذه الأمّة، فهذا يردّ على كافر، وآخر يردّ على منافقٍ، وثالثٌ يردّ على ضالّ منحرفٍ، وابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن جمع الله عَزَّوَجَلَّ له بمناظرة المخالف سواء كان من أهل الملل أو من أهل البدع والأهواء، فكانت دراسة مناظراته غاية في الأهمّيّة من أجل الوقوف على جَلَدِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجهاده بالقلم واللّسان، وقوّة حجّته ومقارعته لأهل الانحراف من الملل والنِّحل والطّوائف.

٥- إظهار مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودراستها واستخلاص منهجه فيها من الأهمّيّة بمكان، لا سيما في هذا الزّمان الّذي انتشر فيه فتنتي الشّبهات والشّهوات، أو ما يعبّر عنه بالانحراف الفكري والسّلوكي، وهما من مكائد الشّيطان وأعوانه، فاستحكما في عقول شباب الأمّة، وذلك بالتّشكيك والطّعن في الأصول، والثّوابت، والمسلّمات عن طريق وسائل التّواصل المختلفة الّتي انتشرت بينهم كالنّار في الهشيم، مما زلزل عقيدتهم المبنيّة على الإلف والعادة، فألقوهم في بحار الرّيب والتّردّد، بل والإلحاد عند بعضهم، مما يقضي وجوبًا الجلوس مع هؤلاء النّخبة ومحاورتهم، وإن اقتضى الأمر إلى مناظرتهم، وإقامة الحجّة عليهم، ودحض الشّبه العالقة في أذهانهم، وتنقيتها بالبيّنات والأدلّة الدّامغة لتلك الشّبه، وإرشادهم إلى ما ينفعهم لتثبيت اليقين في أفئدتهم، ورسوخ الإيمان في قلوبهم.

٦- التّخفيف من التّعصّب العقديّ المبني على غير مصادر التّلقي ومنهج الاستدلال عند أهل السّنّة والحديث.

خامسًا: الدّراسات السّابقة والتعليق عليها.

بعد الرّجوع إلى المصادر البحثيّة، والمراكز المعلوماتيّة، ومواقع الجامعات الإسلاميّة، عثرت على بعض الرّسائل العلميّة التّي لها تعلّق مباشر بموضوع أطروحتي، ومن أبرزها ما يأتي:

- **الدّراسة الأولى**: بعنوان "المناظرات العقديّة عند ابن قيّم الجوزيّة"، من تأليف الباحث: عماد عبد الوليّ عبد العزيز جامل، وهي رسالة ماجستير في تخصّص العقيدة، من كلّية الدّعوة وأصول الدّين، بالجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، السّنة الجامعيّة: ١٤٤٠هـ/١٤٤١هـ، والرّسالة تقع في ٨٢٨ صفحة.

-**وصف الرّسالة:** قسّم الباحث رسالته إلى مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، ثمّ الفهارس.

أمّا التّمهيد: فقد ضمّنه: تعريف المناظرة وأحكامها، وما يتعلّق بها، والتّعريف بابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأمّا **الفصل الأوّل**، فموضوعه: منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة وجهوده في تقرير مسائلها، وعنايته بنقلها في مصنّفاته، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات.

المبحث الثّاني: جهود ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير أنواع المناظرات وفوائدها.

المبحث الثّالث: عناية ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنقل المناظرات العقديّة في مصنّفاته.

وأمّا الفصل الثّاني. فموضوعه: مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أهل الكتاب؛ وقد اشتمل على ثمانية مباحث.

المبحث الأوّل: مناظرة مع بعض اليهود في تقرير نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المبحث الثّاني: مناظرة مع أحد علماء أهل الكتاب في تكذيبهم محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأمّا الفصل الثّالث، فموضوعه: مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أهل البدع والأهواء، وقد اشتمل على ثلاثة عشر مبحثًا.

-**الفرق بين هذه الدّراسة وأطروحتي:**

١- أنّ رسالة الباحث حوت على المناظرات الحسّيّة والافتراضيّة، وبعض المناظرات الافتراضيّة لم يستوعبها بالدّراسة الكافية، فقد ورد في المبحث السّابع، وأورد نصّ المناظرة في أربع وعشرين صفحة، ودرسها في سبع صفحات، وفي المبحث الثّامن، ساق نصّ المناظرة في خمس وعشرين صفحة، ودراستها كانت في ستّ صفحات، وكذلك في المبحث الثّالث عشر، أورد نصّ المناظرة في أربعة عشر صفحة، ودراستها في خمس صفحات، ولهذا دعا الباحث في توصيّاته لدراسة المناظرات الافتراضيّة دراسة عقدية، وأمّا هذه الأطروحة فقد اقتصرت على المناظرات الحسّيّة فقط، ودرستها وفق المنهج المقرّر لدراسة المناظرة.

٢- اشترط الباحث في مقدّمته أن يحلّل المناظرة، ويذكر نتائجها، وقد خالف شرطه، وذلك عند نقله للمناظرات العقديّة عن أئمّة الإسلام وغيرهم، وكذلك المناظرة الّتي من المبحث الرّابع تحت الفصل الثّاني، أمّا هذه الأطروحة ففيها الالتزام ما وضعه الباحث من شرطٍ في مقدّمة أطروحته.

٣- لم يبيّن الباحث موقف ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هل وقف رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف المعلّل أو السّائل؟ ولم يذكر منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته لأهل الكتاب، أمّا هذه الأطروحة فقد بيّنت فيها موقفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلّ مناظرة، ومنهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرة أهل الكتاب.

٤- لم يذكر الباحث في رسالته منهج الاستقراء؛ وهو أداة لجمع المادّة العلميّة، وهي أساسيّة في البحث العلمي الأكاديمي، وفي هذه الأطروحة ذكرت فيها هذا المنهج لجمع المناظرات وما يتعلّق بها وتتبّعتها في مظانّها.

٥- ساق الباحث في المبحث الأوّل من الفصل الثّاني، مناظرة مع بعض اليهود في تقرير نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقلها من موضعين، ثمّ أورد المبحث الثّاني؛ وهي مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد علماء أهل الكتاب في تكذيبهم محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقلها أيضًا من موضعين، والحقّ أنّها مناظرة واحدة، ساقها ابن قيم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأسلوبه الحسن، وقوّة بيانه، وقدرته على حسن الصّياغة، والتّصرّف في الكلام، وإيراده في الموضع الّذي يحتاجه، وهذا ما ذكره الباحث بقوله: (وهذه المناظرة [المبحث الثّاني] هي مضمون المناظرة الأولى التّي تقدّم ذكرها في المبحث الأوّل، بل تكاد أن تكون هي بعينها، إلّا أنّ هناك تغيّرًا يسيرًا في بعض ألفاظها) ، وهذا ما ذكره محقّق[1] كتاب التّبيان في أيمان القرآن، فيكون بذلك تكرار للمناظرة ودراستها، أمّا في هذه الأطروحة فقد أوردتها في موضعٍ واحدٍ؛ باعتبار أنّها مناظرةٌ واحدةٌ، تصرّف فيها صاحبها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أسلوب سياقها.

٦- يذكر الباحث بعد إيراده نصّ المناظرة تحت المطلب الأوّل، ثمّ يسوق بعده المطلب الثّاني ويقول: دراسة أهمّ المسائل العقديّة في هذه المناظرة، ولكنّه -وفقه الله- في بعضها يورد تحتها مسألة واحدة فقط؛ لأنّه لم يعتن بتحليل المناظرة، وإنّما التّعليق على المسائل الواردة فيها، أما هذه الأطروحة فإنّي أدرس المناظرة، وأحلّلها وفق المنهج الذي سطّرته في منهجي لدراسة المناظرات.

٧- لم يذكر الباحث في نتائج المناظرات صور الانقطاع، وهل كان إلزامًا أو إفحامًا؟، لعدم التزامه بذكر موقف ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة، كما فاته عدم وضع نتيجة للمبحث الرّابع؛ وهي مناظرة مع سائل من أهل الكتاب، وأمّا أطروحتي فقد التزمت بما سطّرته في منهجي.

---

(١) وهو عبد الله بن سالم البطاطي، ص ٢٧٠.

٨- لم يذكر الباحث منهج ابن قيم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى وأدلّتها، وفي الاعتراضات والجواب عليها، والسّمات المنهجيّة في مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أمّا في هذه الأطروحة ففيها كلّ ما سبق ذكره.

وقد استفدت من هذه أطروحة الباحث من جمعه للمناظرات العقدية التي وقعت لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المخالفين، وأمّا دراستها وتحليلها فإنّي لم أتّبع فيه منهج دراسته للمناظرات.

- **الدّراسة الثّانية:** بعنوان "المناظرة عند ابن قيّم الجوزيّة"، من تأليف الباحثة: فوزيّة بنت فهد المسند، وهي رسالة ماجستير في تخصّص الدّعوة والاحتساب، من كلّيّة الدّعوة والإعلام، بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، السّنة الجامعيّة: ١٤٢٦هـ؛ ؛ لنيل درجة الماجستير، والرّسالة تقع في ٢٧٢ صفحة.

-**وصف الرّسالة:** قسّمت الباحثة رسالتها إلى مقدّمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمةٍ، ثمّ فهارس.

أمّا التّمهيد: فقد ضَمَّنَتْهُ: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (حياته وآثاره العلميّة)، والمناظرة (مفهومها وضوابطها وآدابها).

وأمّا **الفصل الأوّل**، فموضوعه: المناظرة في فكر ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أهمّية المناظرة وأهدافها عند ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المبحث الثّاني: ضوابط المناظرة وآدابها عند ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المبحث الثّالث: الاستدلال في المناظرة عند ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأمّا **الفصل الثّاني**، فموضوعه: مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: التّعريف بمناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونتائجها.

المبحث الثّاني: قضايا المناظرات عند ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وطرق الاستدلال عليها.

وأمّا **الفصل الثّالث**، فموضوعه: الدّروس الدّعويّة المستفادة من المناظرة عند ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: الدّروس الدّعويّة المتعلّقة بضوابط المناظرة.

المبحث الثّاني: الدّروس الدّعويّة المتعلّقة بآداب المناظرة.

المبحث الثّالث: الدّروس الدّعويّة المتعلّقة بموضوعات المناظرة، وطرق الاستدلال عليها.

-الفرق بين هذه الرّسالة ودراستي:

١- ساقت الباحثة في تعريف المناظرة على أنّها: (حوارٌ بين فكرين مختلفين أو نظيرين، يحاول كلٌّ منهما إثبات وجهة نظره، وإبطال وجهة نظر الآخر)، وهذا تعريف ناقص، تدخل فيه المناظرة المحمودة والمذمومة، ويدخل جدال أهل الباطل، وكلّ طرفٍ يحمل باطل، فيتجادلان بنيّة الغلبة وقهر الخصم، وكذلك لم تذكر الغاية منها؛ وهو ظهور الحقّ.

٢- ذكرت الباحثة شروط يجب توفّرها حتّى تعدّ مناظرة، وهي اشتمالها على أسلوب خطابي حضوري، ولكنّها خالفت شرطها الّذي ألزمت به نفسها، وأمّا هذه الأطروحة فقد التزمت فيها ما اشترطته في المناظرة المباشرة بين شخصين دون الافتراضيّة.

٣- لم تبيّن الباحثة عوامل نبوغ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المناظرة في ترجمته، أمّا في هذه الأطروحة فقد شملت على صفات وعوامل أهّلته لأن يكون مناظرًا من الطّراز الرّفيع.

٤- ليس ثمّة اشتراك بين رسالة الباحثة وهذه الأطروحة إلّا في مطلبين اثنين هما: أطراف المناظرات، ولم تذكر نصّها كاملًا، والقضايا العقديّة وطرق الاستدلال عليها، لكنّ بقيّة فصول الرّسالة ومباحثها مباينة لهذه الأطروحة.

٥- رسالة الباحثة هي دراسة مختارات من مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقديّة والفقهيّة؛ لأنّها لم تجمع كلّ المناظرات العقديّة، وإنّما الهدف من دراستها هو موضوع الدّعوة والاحتساب، واستخلاص الدّروس الدّعويّة منها، أمّا هذه الأطروحة فهي دراسة عقديّة متضمّنة لبعض الجوانب الدّعوية للتّداخل بينهما.

٦- أطروحتي هذه أوسع بكثير من رسالة الباحثة؛ حيث أتناول فيها حقيقة المناظرة، والمصطلحات الّتي لها صلة بها، كما ذكرت مشروعيتها، وحكمها، وأركانها، وأحوالها، كما أبنت في التّعريف به رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن العوامل الّتي جعلته يتقلّد هذه المكانة السّامقة في أبواب العلوم عامّة، وفي باب علم المناظرة على وجه الخصوص، كما درست مناظرته لأهل الكتاب وأهل الكلام، واستخلاص الفوائد العامّة منها، كما استخلصت منهجه الّذي سار عليه في مناظراته.

سادسًا: منهج البحث.

استخدمت في هذا البحث عددًا من المناهج العلميّة وهي على النّحو الآتي:

١- **المنهج الاستقرائي**: وذلك من خلال جمع ما أمكنني من المناظرات العقديّة الّتي وقعت بين ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من أهل الملل والنِّحل والطّوائف، بتتبع كتبه ومصنّفاته الّتي طبعت.

٢- **المنهج الوصفي التّحليلي**: به أدرس وأحلّل كلّ مناظرة -على حدة- دراسة تفصيليّة، فأذكر موضعها ومكان وقوعها -إن وجدت-، ثمّ أحلل طريقة المناظرة الّتي سلكها المتناظرون في مناظراتهم، ثمّ أسطّر نتائج كلّ مناظرة وأبيّن كيفية إلزامه أو إفحام خصمه وصور قطعه، كما أنّي حاولت جاهدًا -حسب استطاعتي- بهذا المنهج العلمي -ولله الحمد- أن أصل إلى دراسة سيرة ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال مناظراته العقديّة.

سابعًا: منهجيّتي في دراسة المناظرة.

١- جمعت المناظرات العقديّة المباشرة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون المناظرات الافتراضيّة المبثوثة في مصنّفاته.

٢- قسّمت هذه المناظرات العقديّة بعد جمعها إلى قسمين هما:

أ- **القسم الأوّل**: مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أهل الكتاب.

ب- **القسم الثّاني**: مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المتكلّمين.

٣- أوردت نصّ المناظرة كاملة، مع عزوّ دليل نقليّ أو تخريج حديثٍ، وعزو مثلٍ، أو بيت شعر، وشرح لمفردٍ غريبٍ.

٤- قمت بدراسة المناظرة دراسة تفصيليّة؛ وذلك بتوثيقها من مصادرها، وذكر مكانها -إن أمكن إلى ذلك سبيلًا-، وذكر أطراف المتناظرين، والاجتهاد في معرفة خصم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلّا إن لم أهتد إليه، كما أبيّن موضوع المناظرة الّتي لأجلها قامت، ثمّ أسوق الطّريقة الجدليّة الّتي سلكها ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ سواء مع أهل الكتاب أو المتكلّمين، وقيامه فيها مقام المعلّل أو السّائل، وبعدها الوصول إلى نتائج المناظرة؛ ببيان نوع الانقطاع ووجه الإلزام أو الإفحام، وأختمها بالفوائد العامّة المستخلصة من المناظرة بما فتحه الله جَلَّجَلَالُهُ عليّ من فضله.

٥- ثمّ التّعريف بمنهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة، بعد تتبعها وجمعها، وتحليلها، ودراستها.

٦- أوردت في بحثي بعض المصطلحات وهي خاصّة بالمناظرة مثل: فلجته، أفحمته، قطعته، بهت المعلل أو السّائل...

ثامنًا: منهجيّة البحث.

١- عزوت الآيات القرآنيّة الكريمة الواردة في البحث في صلب المتن، بذكر اسم السّورة، ورقم الآية، بعد كتابتها بالرّسم العثماني، برواية حفص عن عاصم.

٢- أمّا الأحاديث النّبويّة فما كان منها في الصّحيحين -أو أحدهما- فإنّي أكتفي بعزوه إليها، وما لم يكن فيهما ذكرت تخريجه في الكتب السّتّة فقط، مع ذكر الكتاب والباب، الجزء والصّفحة ورقم الحديث، فإن لم أجد ففي غيره من كتب الحديث الشّريف، ونقلت حكم أهل العلم عليها من أشهر أصحاب الصّناعة الحديثيّة من المتقدّمين والمتأخّرين.

٣- وثّقت ما نقلته من الأقوال والأدلّة وغيرها بعزوه إلى مصدره، وبدأت بذكر الكتاب ثمّ المؤلّف، ثمّ المحقّق -إن وجد-، وبعده رقم الطبعة، فإن لم أجد كتبت (دون طبعة)، ثمّ دار النشر، بلد النشر، وفي الأخير تاريخ النّشر، فإن لم أجد كتبت (دون تاريخ)، وأمّا ما أنقله من التّوراة والإنجيل فإنّي أنقله بواسطة.

٤- ترجمت للأعلام غير المشهورين فقط الواردين في صلب البحث، ولم أترجم للصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ولا للأئمّة المشهورين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ممن شهدت لهم الأمّة بالعلم والفضل، كالأئمّة الأربعة وأئمّة السّلف الصّالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، والأئمّة المعروفين في الوسط العلمي: كابن تيميّة، وابن كثير، وابن رجب، والنّووي، وكذا أصحاب الكتب المسندة ورواتها، وكذا روّاة الأحاديث والآثار مما ورد ذكره، كما أنّي لم ألتزم بترجمة الأعلام الواردة أسمائهم ضمن الأحاديث أو النّصوص المنقولة عن أحد العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ إلّا لحاجة يقتضيها الحال، والتزمت بالتّرجمة لما أوردته من إنشائي، ولا شكّ أنّ الشّهرة أمرٌ نسبيٌّ، يختلف حسب كلّ فنّ والنّاظر فيه، ولكنّي اجتهدت في ذلك حسب المستطاع.

٥- عرّفت بالفرق والطّوائف والمذاهب الفكريّة، أما الدّيانات المشهورة كاليهوديّة والنّصرانيّة فإنّي لا أعرف بها إلّا ما كان مغمورًا لا يعرف إلّا عند أهل الاختصاص.

٦- عرّفت ببعض الأماكن والبلدان غير المشهورة الّتي لها صلة بالبحث، أمّا ما اشتهر منها فإنّي لا أعرفه لشهرته بين النّاس: كمكّة، والمدينة، ومصر، وغيرها من البلدان.

٧- التزمت في بحثي هذا بعدم ذكر الألقاب والأوصاف العلميّة للعلماء الأعلام: كشيخ الإسلام، الإمام، حجّة الإسلام، الحافظ؛ لأنّ مَن قرُب من الكمال منهم لم يحتج إلى الألقاب، ومَن نقُص من غيرهم فلا ترفعه الألقاب، ومَن نظر إلى أهل الحديث والرّواية فإنّهم يذكرون خير النّاس بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم الصّحب الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يقل أحدهم: قال الحافظ الإمام أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو قال شيخ الإسلام أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسرت في هذا بمن سبقني من الأئمّة، وذلك حتّى لا يضعف سلطان الحجّة والبيان، ويتحرّى طالب الحقّ وجه الصّواب -والله أعلم-.

٨- وضعت الآيات القرآنيّة بين قوسين مزهّرين: ﴿ ﴾، والأحاديث النّبويّة بين قوسين مكرّرين: «-»، والنّصوص المنقولة عن أصحابها بين قوسين مفردين: (-)، وما أوردته من كلامي في وسط بعض النّصوص المنقولة للتّوضيح فإنّي قد وضعته بين قوسين معقوفين: [-]، وعند الاختصار في النّقل وضعت ثلاث نقاطٍ(...) مكان الكلام المحذوف.

٩- الكلام المنقول بنصّه يكون بين قوسين تنصيص كما سبق (-)، وأحلت إليه بعد نقله بذكر اسم المؤلَّف، ثمّ المؤلِّف، ثمّ الجزء والصّفحة، وأمّا المنقول بمعناه فلم أجعله بين قوسين، وإنّما أحيل إليه بعد ذكري لمعناه بقولي: انظر.

تاسعًا: خطّة البحث.

أمّا الخطّة الّتي سرت عليها في تقسيم البحث فهي كالآتي:

قسّمت البحث إلى مقدّمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وخاتمة، فهارس علميّة فنّيّة.

أمّا المقدّمة: فتضمّنت موضوع البحث، وإشكاليته، وأهدافه، وأسباب اختيار الموضوع، والدّراسات السّابقة، ومنهج البحث، والمنهجية الّتي اعتمدها الباحث في سير البحث، والخطّة الّتي سار عليها.

وأمّا الفصل التّمهيدي، فيتضمن أربعة مباحث، فوضعت تعريفًا للمناظرة، والمصطلحات الّتي لها صلة بها في **المبحث الأوّل،** ثمّ في **المبحث الثّاني،** ذكرت مشروعيّة المناظرة وحكمها، وأمّا **المبحث الثّالث** فذكرت أركان المناظرة وأحوالها، ثمّ ختمت الفصل **بالمبحث الرّابع،** فعرّفت بابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك بذكر اسمه ونسبه، وصفته الخُلُقيّة وعبادته، وزهده، وعلمه، وأعماله، وأبنت عن العوامل الّتي أهّلته أن يكون مناظرًا مبدعًا من الطّراز الرّفيع، وختمته بوفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أمّا **الفصل الأوّل،** فأوردت منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة، ويشتمل على ثلاثة مباحث؛ ففي **المبحث الأوّل،** ذكرت منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى وأدلّتها، ثمّ تلاه **المبحث الثّاني،** أبنت عن منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات والجواب عليها، وختمته **بالمبحث الثّالث،** ذكرت السّمات المنهجيّة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة.

وأمّا **الفصل الثّاني،** فقد ذكرت مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأهل الكتاب ويتضمّن سبعة مباحث؛ أمّا **المبحث الأوّل،** فسقت مناظرة ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء اليهود في تقرير نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودرستها وخرجت بنتائجها، ثمّ تلاه **المبحث الثّاني** الّذي يتعلّق بمناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد علماء السّامرة في تولّيهم عن القبلة واستبدالها بجبل الطّور، وأمّا **المبحث الثّالث،** فقد ذكرت مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد رهبان النّصارى في إيثار الدّنيا على قبول الحقّ ومسألة الاحتجاج بالقدر، ثمّ أوردت **المبحث الرّابع** في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد أهل الكتاب في الدّافع لهم على الكفر وعدم الدّخول في الإسلام، ثمّ يليه **المبحث الخامس** في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في حصرهم شواهد نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما ورد في كتبهم، ثمّ سقت **المبحث السّادس** في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الشّريعة الإسلاميّة مبناها على أحاديث عوامّ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ثمّ ختمه ب**المبحث السّابع** ذكرت مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الأعلم والأفقه في أهل الإسلام هم أكثر هم فحشًا.

وأمّا الفصل الثّالث، فقد ذكرت مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمتكلّمين، ويتضمّن ثلاثة مباحث؛ أمّا **المبحث الأوّل،** فكانت مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمّ أورت **المبحث الثّاني،** سقت مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا، ثمّ أتبعته **بالمبحث الثّالث** الّذي أوردت فيه مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في الأخذ بظاهر النّصوص لإثبات الصّفات والعلوّ.

وختمت البحث **بخاتمة** كانت حوصلة للموضوع، استعرضت فيها أهمّ النّتائج الّتي توصّلت إليها، وأهمّ التّوصيّات، مُتْبعٌ ذلك **بفهارس** للآيات، والأحاديث، والأعلام، والغريب والمصطلحات، والأماكن والبلدان، والملل والفرق والطوائف، وفهرس للموضوعات.

وأسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يغفر لي خطيئتي وتقصيري، وأن يهديني ويلهمني رشدي، ويعيذني من فتنة القول والعمل، وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، وأن يجعل لهذه الرّسالة قبولًا عنده، وأن يهدي بها من ضلّ وهوى، ويرشد بها من حار وغوى، ويثبت بها من استقام واهتدى، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وصلّي الله وسلّم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطّالب: محمّد حمو

٢١ ربيع الثّاني ١٤٤٥هـ/٥ نوفمبر ٢٠٢٤م

بالحناية –تلمسان المحروسة–

❁ ❁ ❁

الفصل التّمهيدي :

التّعريف بمفردات عنوان البحث .

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريف المناظرة والمصطلحات ذات الصّلة بها .

المبحث الثّاني : مشروعيّة المناظرة وحكمها .

المبحث الثّالث: أركان المناظرة وأحوالها .

المبحث الرّابع: التّعريف بابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المبحث الأوّل:

تعريف المناظرة والمصطلحات ذات الصّلة بها .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأوّل: تعريف المناظرة لغةً واصلاحًا .

المطلب الثّاني : مصطلحات ذات صلة بالمناظرة .

المبحث الأوّل:

تعريف المناظرة والمصطلحات ذات الصّلة.

يعتبر علم المناظرة علم آلي يستخدم مع جميع العلوم، بل ويتعدّى ذلك بأن يكون علماً فطريًّا[(١)] يستخدمه الصّغير قبل الكبير، والعوامّ قبل العلماء، وإن كانوا لا يدركون قوانينه وأساليبه؛ فالصّبيّ يسأل والده فيقول له: ما معنى هذا؟ وهو سؤال استفسار في علم المناظرة والجدل، والعامّيّ يقول لصاحبه مجادلاً: والله ما هو كم قلت، بل هو كذا وكذا، وهذا الكلام منه في علم الجدل والمناظرة يسمّى بالمنع[(٢)(٣)].

فكانت النّفس البشريّة مجبولة على الدّفاع وتقرير المطالب، وإيضاح المقاصد، فهي بذلك لا تتخلّى عن هذه النّزعة البيانية الإنسانية، وقد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]؛ فإذا كان الإنسان يُجادل بالباطل ليمحق به الحقّ من غير معرفة لضوابط الجدل والمناظرة، فكيف لا يجادل بالحقّ؟، فالخلق لهم من النّظر والمناظرة في أمور دنياهم ما يبيّن أنّ المناظرة مركوزة في فطرهم، فكيف في أمور الدّين[(٤)].

والمقصود أنّ هذا العلم له تعلّق بجميع العلوم الشّرعيّة، لذا ارتبط هذا العلم بتخصّص هذه الأطروحة العقديّة ارتباطًا وثيقًا لا ينفكّ عنها، فكان لابدّ من التّعريف به، ثمّ بيان أركانه، وحكمه، وآدابه.

---

(١) انظر: استخراج الجدال من القرآن الكريم، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن نجم بن عبد الوهاب ناصح الدّين ابن الحنبليّ (ت: ٦٣٤هـ)، تحقيق: زاهر بن عواض الألمعي، الطّبعة الثّانية، مطابع الفرزدق التّجاريّة، ١٤٠١هـ، ص ٢٧٦.

(٢) وسيأتي الكلام عليه في مطلب مجال المناظرة ص ٩٦.

(٣) انظر: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، لعثمان عليّ حسن، الطّبعة الأولى، دار إشبيليا، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (٥٣/١)، وعَلَم الجذل في عِلْم الجدل، لأبي الرّبيع سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم الطّوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، دار النّشر فرانز شتاينر بقيسبادن، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ٢٠٩.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطّبعة الثّانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (٤٣٩/٧).

المطلب الأوّل: تعريف المناظرة لغةً واصطلاحًا.

أوّلًا: المناظرة في اللّغة.

قال ابن فارس[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (النُّونُ والظَّاءُ والرَّاءُ أَصلٌ صَحِيحٌ يَرجِعُ إِلَى مَعنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ تَأَمُّلُ الشَّيءِ ومُعايَنَتُهُ، ثمَّ يُستعارُ ويُتَّسَعُ فِيهِ. فيقال: نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَنظُرُ إِلَيْهِ، إِذَا عَايَنْتَه. وَحَيٌّ حِلالٌ نظرٌ: مُتَجَاوِرُونَ يَنظُرُ بَعضُهُم إِلَى بَعْضٍ. ويقولون: نَظَرتُهُ، أَي: انْتَظَرْتُهُ)[٢].

وقال الرّاغب الأصبهاني[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (النَّظر تَقْلِيبُ البَصَرِ والبَصِيرَةِ لإِدرَاكِ الشَّيءِ ورُؤْيَتِهِ)[٤].

وقال أبو هلال العسكريّ[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَحَدُّ النَّظَرِ لُبُّ إِدرَاكِ الشَّيءِ مِن جِهَةِ البَصَرِ أو الفِكْرِ، وَيَحْتَاجُ فِي إِدْرَاكِ المعنى إِلَى الأَمْرَيْنِ جَمِيعاً...، وأَصْلُ النَّظَرِ المقَابَلَةُ، فَالنَّظَرُ بالبَصَرِ... والنَّظَرُ بِالقَلْبِ؛ الاقبَالُ بِالفِكْرِ نَحْوَ المفَكَر فِيهِ)[٦].

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريّا، أبو الحسين، كان عالِمًا باللّغة العربيّة، وغيرها من العلوم، من مؤلّفاته: معجم مقاييس اللّغة، توفي سنة ٣٩٥هـ. انظر: إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، لأبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٢م، (١/١٢٧، ١٣٠)، و بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، لعبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، دون تاريخ، (١/٣٥٢، ٣٥٣).

(٢) معجم مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّاء القزويني (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (٥/٤٤٤)، مادّة: نظر.

(٣) هو الحسين بن محمّد بن المفضّل، أبو القاسم الأصبهاني، الملقّب: بالرّاغب، ولد سنة ٣٤٣هـ، كان من أذكياء المتكلّمين، من تصانيفه: تفسير القرآن، الذّريعة إلى مكارم الشّريعة، توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر: سير أعلام النّبلاء، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الطّبعة الثّالثة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، (١٨/١٢٠)، وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (٣/١١٥٦).

(٤) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف: بالرّاغب الأصفهانيّ (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الدّاوديّ، الطّبعة الأولى، دار القلم، الدّار الشّامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ، ص ٨١٢، مادّة: نظر.

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن سهل ابن مهران العسكري، أبو هلال، الأديب اللّغوي، له تصانيف كثيرة منها: صناعتي النّظم والنّثر، كتاب الفروق، والنّظائر، توفي سنة ٣٩٥هـ. انظر: إنباه الرّواة، للقفطي (٤/١٨٩)، وإرشاد الأريب، لياقوت الحموي (٢/٩١٨).

(٦) الفروق اللّغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، دون طبعة، دار العلم والثّقافة، القاهرة، مصر، دون تاريخ. ص ٧٤.

ومما سبق من كلام أهل اللّغة يُستفاد، أنّ مادّة "**نظر**" ترجع إمّا إلى النّظر الحسّي وهو الرُّؤيَة البَصَرِيَّة، وإمّا إلى النَّظر المعنويّ وهو تَأَمُّلُ الشَّيءَ الَّذِي بمعنى: التَّفَكُّر والتَّأَمُّل.

وإذا كان النّظر يقع على المعاني، فالنّظر فيه يكون بالبصيرة والعقل، وإذا وقع على المحسوسات فالنّظر إليه يكون بالعين الباصرة.

وعليه يقال: أنّ معنى **النّظر بحسب تعدّيه:**

- ✓ فإن تعدّى ب(إلى) كقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فمعناه: نظر العين.
- ✓ وإن تعدّى بنفسه، كقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فمعناه: الانتظار والإمهال والإنظار.
- ✓ وإن تعدّى ب(في)، كقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهو بمعنى التّفكّر والتّأمّل.

فالنّظر في اللّغة يدور في أصل مادّته على أربعة معاني: **نظر العين، الانتظار والإمهال، المقابلة والمحاذاة، التّفكّر والتّأمّل.**

والمناظرة الّتي يتناولها الباحث ترجع إلى هذه المعاني، فهي مأخوذة من نظر الحسّ وبصره؛ حيث ينظر كلّ منهما إلى صاحبه بالعين الباصرة، ومأخوذة من التّفكّر والتّأمل، فينظر كلّ واحد منها إلى الأدلّة والحجج والبراهين بعين البصيرة، والفتل للخصم لا يحبّذ إلّا بعد الانتظار والإمهال، وأمّا المواجهة والمقابلة فهي: مواجهة الأدلّة بالأدلّة والحجّة بالحجّة.

أمّا التّفكّر والتّأمّل هو الجانب الأكبر في المناظرة؛ حيث لا تخلو منه ولا تصحّ دونه بحال، ولذلك ركّز أهل اللّغة في تعاريفهم على هذا الجانب:

فقال الخليل الفراهيدي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف المناظرة: (أَنْ تُنَاظِرَ أَخَاكَ فِي أَمْرٍ إِذَا نَظَرْتُمَا فِيهِ كَيْفَ تَأْتِيَانِهِ)[1].

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، البصري أبو عبد الرّحمن، ولد سنة ١٠٠هـ، وهو أستاذ سيبويه، وصاحب العربيّة والعروض، من مصنّفاته: كتاب الجمل، والعروض، والشّواهد، توفي سنة ١٧٥هـ. انظر: إنباه الرّواة، للقفطي (١/٣٧٦، ٣٧٧)، =

وتبعه على هذا الأزهري[٢][٣]، والزّبيدي[٤][٥] وغيرهما من أهل اللّغة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فها هو الرّاغب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يركّز على هذا الجانب في تعريفه للمناظرة، فيقول: (وَالْمُنَاظَرَةُ وَالْمُبَاحَثَةُ وَالْمُبَارَاةُ فِي النَّظَرِ وَاسْتِحْضَارُ كُلُّ مَا يَرَاهُ بِبَصِيرَتِهِ)[٦].

وجمع محمّد الأمين الشّنقيطي[٧] رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين المعنيين فقال: (فالمناظرة في اللّغة: الْمُقَابَلَةُ بَيْنَ اثْنَيْنِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَنْظُرُ إِلَى الآخَرِ، أَوْ كُلٌّ مِنْهُمَا يَنْظُرُ؛ بمعنى: يُفَكِّرُ)[١].

=

والبلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، لأبي طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد المصري، الطّبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٣٣.

(١) كتاب العين، لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائيّ، دون طبعة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (١٥٦/٨)، مادّة: نظر.

(٢) هو محمّد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور الأزهري، اللّغوي، الشّافعي، ولد سنة ٢٨٢هـ، وكان رأسًا في اللّغة والفقه، له عدّة مصنّفات منها: تهذيب اللّغة، والتّفسير، توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر: إنباه الرّواة، للقفطي (١٤٤/٤)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٣١٥/١٦، ٣١٦).

(٣) تهذيب اللّغة، لأبي منصور محمّد بن أحمد بن طلحة الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، الطّبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، (٤٠/٥)، مادّة: نظر.

(٤) هو محمّد بن محمّد بن محمّد الحسيني، الزُّبيدي اليماني، أبو الفيض، الملقّب: بالمرتضى، ولد سنة ١١٤٥هـ، بالهند، عالم باللّغة والحديث والأنساب، من تصانيفه: تاج العروس من جواهر القاموس، وأسانيد الكتب السّتّة، توفي سنة ١٢٠٥هـ. انظر: الأعلام، لخير الدّين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس الزّركليّ (ت: ٧٩٠هـ)، الطّبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، (٧٠/٧)، ومعجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، لعمر بن رضا بن محمّد راغب كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، دون طبعة، مكتبة المثنّى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٢٨٢/١١).

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب: بمرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: ضاحي عبد الباقي ومجموعة من المحقّقين، الطّبعة الأولى، دار الهداية، دولة الكويت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (٢٥٤/١٤)، مادّة: نظر.

(٦) المفردات، للرّاغب ص ٨١٤، مادّة: نظر.

(٧) هو محمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر بن أحمد نوح الجكني، الشّنقيطي، ولد سنة ١٣٢٥هـ، أصوليٌّ، مفسّرٌ، ولغويٌّ، درّس في المسجد النّبوي الشّريف، من مصنّفاته: آداب البحث والمناظرة، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصّفات، أضواء البيان، توفي سنة ١٣٩٣هـ. انظر: آخر أجزاء أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني الشّنقيطي (ت:

=

ثانيًا: المناظرة في الاصطلاح:

لم ترد كلمة المناظرة في القرآن الكريم قطّ، وإنّما استخدم لفظ الجدال وذلك في تسعة وعشرين موضعًا، والمتتبّع لمواضع هذه الكلمة في القرآن الكريم يجد أنّ غالبيتها جاءت في سياق عدم جدواها، فهي مذمومة إلاّ في خمسة مواضع(٢).

عرّفها الجرجاني(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّها: (النَّظَرُ بِالبَصِيرَةِ مِنَ الجَانِبَيْنِ فِي النِّسْبَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِظْهَارًا لِلصَّوَابِ)(٤)، وتبعه على هذا المناوي(٥)(٦)، والكفوي(٧)(٨)، والبُجَيْرِميّ(٩)(١) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

=

١٣٩٣هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. (٤٦٩/٩، ٥٠٣)، حيث ترجم له تلميذه: عطيّة محمّد سالم ترجمة وافيّة.

(١) آداب البحث والمناظرة، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ١٣٩.

(٢) أدب الحوار في الإسلام، لغسان القبن ص ٢٩.

(٣) هو عليّ بن محمّد بن عليّ، المعروف: بالشّريف الجرجاني، متكلّم، من كبار علماء العربية، له مصنّفات منها: التّعريفات، وشرح المواقف، توفي سنة ٨١٦هـ. انظر: بغية الوعاة، للسّيوطي (١٩٦/٢).

(٤) التّعريفات، لعليّ بن محمّد بن عليّ الزّين الشّريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٢٣٢.

(٥) هو محمّد عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن عليّ الحدادي، ثمّ الْمُناوي، القاهري، ولد سنة ٩٥٢هـ، كثير التّصنيف، من مؤلّفاته: أعلَام الأعلام بأصول فني المنطق والكلام، والمجموع الفائق من حديث خاتمة رسل الخلائق، توفي سنة ١٠٣١هـ. انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمّد أمين بن فضل الله بن محبّ الدّين بن محمّد الْمُحِبّيّ الحموي (ت: ١١١١هـ)، دون طبعة، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، (٤١٢/٢، ٤١٤)، والأعلام، للزّركلي (٢٠٤/٦).

(٦) التّوقيف على مهمّات التّعريف، لزين الدّين محمّد بن تاج العارفين بن عليّ المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ٣١٦.

(٧) هو أيّوب بن موسى بن الحسين القريمي، الكفويّ، أبو البقاء الحنفيّ، ولد سنة ١٦١٩م، كان من قضاة الأحناف، من مصنّفاته: الكليّات، قيل: توفي سنة ١٠٩٤ هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (٣٨/٢)، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة (٣١/٣).

(٨) الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، لأبي البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمّد المصري، دون طبعة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٨٤٩.

(٩) هو سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمي، فقيه مصري، ولد في بجيرم (من قرى الغربيّة بمصر)، سنة ١١٣١هـ، من مصنّفاته: التّجريد، وتحفة الحبيب، توفي سنة ١٢٢١هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (١٣٣/٣)، ومعجم المؤلّفين، لعمر كحالة (٢٧٥/٤).

وقال السّيد عبد الوهاب الآمديّ[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّها: (تَرَدُّدُ الكَلَامِ بَيْنَ شَخْصَيْنِ يَقْصِدُ كُلٌّ مِنْهُمَا تَصْحِيحُ قَوْلِهِ، وَإِبْطَالُ قَوْلِ صَاحِبِهِ مَعَ رَغْبَةِ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي ظُهُورِ الحَقّ)[٣].

وعرّف محمّد الأمين الشّنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المناظرة فقال: (وَهِيَ فِي الاصْطِلَاحِ: الْمُحَاوَرَةُ فِي الكَلَامِ بَيْنَ شَخْصَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، يَقْصِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَصْحِيحُ قَوْلِهِ، وَإِبْطَالُ قَوْلِ الآخَرِ مَعَ رَغْبَةِ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي ظُهُورِ الحَقّ، فَكَأَنَّهَا بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيّ: مُشَارَكَتُهُمَا فِي النَّظَرِ الَّذِي هُوَ النَّظَرُ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ غَلَبَةِ ظَنٍّ لِيَظْهَرَ الصَّوَابُ)[٤].

وقال طاش كبرى زاده[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هِيَ النَّظَرْ مِنْ جَانِبَيْ خَصْمَيْنِ مُعَلِّلٍ وَسَائِلِ اثْنَيْنِ
فِي نِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا حُكْمِيّهِ لِيَظْهَرَ الصَّوَابُ وَالخَفِيّهْ[٦]

وخلاصة ما سبق من التّعاريف يظهر جليّا أنّ المناظرة لا تسمّى مناظرة حتّى تشمل الأمور التّالية:

أ– أنّ أقلّ المناظرة تكون بين اثنين أو أكثر، كلّ واحد منهما يحمل رأيًا أو فكراً أو عقيدةً تخالف الطّرف الآخر في المسألة الّتي يراد المناظرة لأجلها.

=

(١) التّجريد لنفع العبيد، لسليمان بن محمّد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشّافعي (ت: ١٢٢١هـ)، دون طبعة، مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، (٤/١).

(٢) هو السّيّد عبد الوهّاب بن الحسين بن وليّ الدّين الآمديّ، الجرمكيّ، أصله من تركيا، نحويّ بيانيّ، وله: شرح الرّسالة الولدية في آداب البحث والمناظرة، توفي سنة ١١٩٠هـ. انظر: معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، (١٠/١)، وهدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، بدون طبعة، إسطنبول، تركيا، ١٩٥١م، (٦٤٣/١).

(٣) شرح عبد الوهاب بن الحسين الآمدي على الرّسالة الولديّة، للسّيد عبد الوهّاب بن الحسين بن وليّ الدّين الآمدي (ت: ١١٩٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هاشم العيساوي، الطّبعة الأولى، دار النّور المبين، عمّان، الأردن، ٢٠١٤م، ص ٥٧.

(٤) آداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ١٣٩.

(٥) هو أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدّين طاش كبرى زاده، مؤرّخ تركيّ الأصل، ولي القضاء بالقُسطُنطِينيّة، له كتاب الشّقائق النّعمانيّة في علماء الدّولة العثمانيّة، وشرح الفوائد الغياثيّة في المعاني والبيان، توفي سنة ٩٦٨هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (٢٥٧/١)، ومعجم المؤلّفين، لعمر كحالة (١٧٧/٢).

(٦) مجموع المتون في مختلف الفنون ص ١٤٤.

ب– أن تكون بحضور الطّرفين المتناظرين، وتكون المحاورة عن طريق الكلام، في زمانٍ ومكانٍ واحدٍ.

ت– أن يكون القصد والهدف من المناظرة هو ظهور الحقّ لا المحقّ، سواء كان الحقّ لهما أو لأحدهما أو عليهما؛ فالمقصود الوصول إلى الهدى والحقّ ما قام بالحجّة والبيان، وهذا احترازًا من الجدل المذموم الّذي لا يراد منه الوصول إلى الحقّ، وإنّما اللّدد والمخاصمة من أجل إفحام الخصم وإسكاته، سواء كان حقًّا أو باطلاً.

ث– أنّ المناظرة تكون بالحجّة والبيان، فلا يصحّ إحقاق قولٍ وإبطال آخر بغير علمٍ ولا حجّةٍ ولا برهانٍ.

ومن خلال التّعاريف السّابقة الّتي نصّ عليها العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تعريف المناظرة، يتّضح أنّها استوفت بغالب المقصود من المناظرة إلاّ أنّه لم يخل شيء منها من قصور في ناحية من النّواحي؛ ولذلك فإنّ التّعريف المختار للمناظرة اصطلاحاً هو:

الْمُوَاجَهَةُ الكَلَامِيَّةُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ لِإِثْبَاتِ كُلِّ مِنْهُمَا مُقْتَضَى نَظَرِهِ فِيمَا اخْتَلَفَا فِيهِ بِالحُجَّةِ وَالدَّلِيلِ[1].

وعلى هذا التّعريف اعتمدت ما يكون في هذا البحث من مناظرات لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأشترط في المناظرة الّتي أدرجتها في البحث ما يلي:

١–مواجهة ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمخالفين مواجهة مباشرة، لإثبات مقتضى نظره بالحجّة والبرهان، وأمّا ما افترضه[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مناظرات أو نقلها عمن كان قبله في مصنفاته[1]؛ فإنّي أسوقها –إن اقتضى

---

(١) انظر: قاموس مصطلحات المناظرة، لعبد الجبار الشّرقي، الطّبعة الأولى، دار بلومزبري، مؤسّسة قطر، ٢٠١٢م، ص ٤٤٤.

(٢) انظر: الصّواعق المرسلة في الرّدّ على الجهميّة والمعطّلة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: حسين بن عكاشة ابن رمضان، الطّبعة الأولى، دار الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م، (١/٢٢٠–٢٢٩، ٢٣٨–٢٧٨)، **ومختصر الصّواعق على الجهميّة والمعطّلة**، الأصل: لابن قيّم الجوزيّة، اختصره: لمحمّد ابن محمّد بن عبد الكريم ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: الحسن بن عبد الرّحمن العلوي، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، (١/٤٢–٤٩)، **وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتّعليل**، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: أحمد ابن صالح الصّمعاني، عليّ بن محمّد العجلان، الطّبعة الثّانية، دار الصّميعي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، (١/٤٦٦–٤٧٠)، (٢/٦٠٧–٦١٤)، (٢/٨٢٩–٨٧١، ٨٧٥–٩٧٢)، **وإعلام الموقّعين عن ربّ العالمين**، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عبد السّلام إبراهيم، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (١/١٤٠–١٩٨)، **وإغاثة اللّهفان من مصايد الشّيطان**، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ، (٢/٣٤٨–٣٥٠)، **والكلام على مسألة** =

الحال- لزيادة توضيح أو كشف شبهة دون التّعرّض لتحليلها، فبذلك تخرج المناظرات الافتراضيّة؛ لأنّها ليست مواجهة مباشرة.

٢-لا أذكر المناظرات المباشرة الّتي حكيت عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]؛ فهي ناقصة الحجّة أو الدّعوى أو ناقصة من جهة الاعتراض، لأنّ المنهج الجدلي ليس واضحًا فيها فلا أستطيع الوصول منها إلى نتائج معلومة.

ولو أخذت بقول مَن لا يرى التّفريق بين المناظرة والجدل لتضمّنت هذه الأطروحة كلّ ما افترضه ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع الخصوم والمخالفين، فيورد شبهاتهم ثمّ يردّ عليهم، ثمّ يبدأ في إيراد الاعتراضات المتوقّعة منهم أو الحقيقيّة على ردّه، ثمّ ينقض اعتراضاتهم ويعارضها وهكذا، ولهذا مَن اطّلع على كتبه يجده كثيرًا ما يقول: فإن قالوا...قلنا...على سبيل الافتراض لا المناظرة والحقيقة، فكتاب "الصّواعق المرسلة" مثلًا هو كتاب جدليّ بين ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ والفلاسفة[٣] وأهل الكلام[١] والمنطق بالأصالة، والرّازي[٢]رَحِمَهُ ٱللَّهُ

=

السّماع، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ، ص ١٢٣-١٩٢.

(١) انظر: الطّرق الحكميّة في السّياسة الشّرعيّة، لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ، ص ٢٩٨، وشفاء العليل (١١١٩/٣-١١٢٠)، وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد أحمد الحاجّ، الطّبعة الأولى، دار القلم، دار الشّاميّة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (٣٨٥/٢)، وبدائع الفوائد (١٣٨٦/٤)، وطريق الهجرتين (١٨٤/١-١٨٥)، والصّواعق المرسلة (٣٢٠/١-٣٢٦)، (١٢٨٧/٤، ١٤١٩).

(٢) كمسألة شدّ الرّحال إلى قبر الخليل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ. انظر: المعجم بالمحدّثين، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد الحبيب الهيلة، الطّبعة الأولى، مكتبة الصّديق، الطّائف، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. ص ٢٦٩، وأعيان العصر وأعوان النّصر، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: عليّ أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمّد موعد، محمود سالم محمّد، الطّبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، (٣٦٨/٤).

(٣) الفلسفة اليونانيّة: هي محبّة الحكمة، والفيلسوف: لفظ مركّبٌ من كلمتين: (فيلا) وتعني: المحبّ، و(سوفا) وتعني: الحكمة، أي: محبّ الحكمة، وهي كلمة يونانيّة، ومعناها: طلب الحقائق العلميّة والعمليّة بالنّظر أو التّجريد، وقد عرّفها أرسطو بأنّه: (العلم الّذي يبحث في الوجود من حيث هو موجود)، وصدق ابن أبي العزّ قوله فيهم فقال: مَن علم حقيقة قولهم علم أنّهم لا يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر...انظر: الملل والنِّحل، لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، دون طبعة، تحقيق: عبد العزيز محمّد الوكيل، مؤسّسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، (١١٦/٢)، وشرح العقيدة الطّحاوية، لصدر الدّين محمّد بن علاء الدّين عليّ بن محمّد ابن أبي العزّ الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط -

=

بالنّيابة، وتأمّل إن شئت بعض كتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ك"مدارج السّالكين" و"مفتاح دار السّعادة" و"إغاثة اللّهفان" فإنّها على هذا النّسق والمنوال، وهذه الطّريقة مرضيّة لها مقاصد شرعيّة كبيان الحقّ لمن جهله، وترسيخه وتثبيته لمن علمه، ومعرفة الباطل وكشف شبهاته، وتحذير الخلق من الباطل وأهله وسبيله، ولتقريب العلم والفهم لمن أشكل عليه وأغلق عنه.

ولأنّي حاولت قدر جهدي أن أستقصي كلّ مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ المباشرة الّتي واجه فيها مناظره، وأدرسها دراسة عقديّة، ثمّ أستخلص ما فتح الله جَلَّوَعَلَا عليّ من الفوائد.

المطلب الثّاني: مصطلحات ذات صلة بالمناظرة:

(الجدل، المحاورة، المناقشة، المحاجّة، المباحثة).

أوّلًا: الجدل لغةً واصطلاحًا:

١) الجدل في اللّغة:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الجيمُ والدّال واللام أصلٌ واحدٌ، وهو من بابِ استِحْكَامِ الشَّيءِ فِي اسْتِرْسَالٍ يَكُونُ فِيهِ، وامْتِدَادِ الخُصُومَةِ ومُرَاجَعَةِ الكَلَامِ)[٣].

=

عبد الله بن المحسن التركي، الطّبعة العاشرة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ٢٩٧، وأرسطو المعلّم الأوّل، لماجد فخري ٢١-٢٥.

(١) هُوَ مَا أُحدث في أصول الدّين من إثبات العقائد بالطّرق الّتي ابتكرها أهل الكلام، ونهايته الشّك والحيرة، لما أعرضوا عمّا جاء الكتاب والسّنّة به. انظر: فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دون طبعة، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ٩٥.

(٢) هو محمّد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدّين الرّازي، الطّبرستاني القرشي، ولد سنة ٤٤٥هـ، متكلّم، مفسّر أصولي، من تصانيفه: كتاب التّفسير، وشرح الأسماء الحسنى، توفي سنة ٦٠٦هـ. طبقات الشّافعيّة الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن تقيّ الدّين السّبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، عبد الفتاح محمّد الحلو، الطّبعة الثّانية، هجر، مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، (٨١/٨)، وطبقات المفسّرين، لمحمّد بن عليّ بن أحمد الدّاوودي (ت: ٩٤٥هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٢١٥/٢).

(٣) معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٤٣٣/١)، مادّة: جدل.

وقال نجم الدّين الطّوفي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فيمكن اشتقاق الجَدَل من **الجَدْل**-بسكون الدّال- وهو الشَّدُّ والإحكام، يقال: جَدَلتُ الحبلَ أجدِلُه جَدْلاً، كتصريف: فَتَلتُه أفتِلُه فَتْلاً شديداً محكماً، ومنه: جارية مجدولة الخَلق، أي: مُحكَمةَ البنية، و**الأجْدَل**: الصَّقر لاشتداد خِلقته وقوّته في نفسه، ولاشكّ أنّ في الجدل معنى الشّدّة والإحكام؛ لأنّ كلا من الخصمين يشتدُّ على خصمه ويضايقه بالحجَّة الّتي اجتهد في إحكامها.

ويمكن اشتقاقه من **الجَدَالة**-بفتح الجيم- وهي الأرض، كأنّ كلّ واحد من المتجادلَين يقصد غلبة صاحبه وصرعه في مقام النّطق، كما يجدّل الفارس قِرنه، أي: يرميه بالجَدالة، يقال: طعنه فجدَّله وانجدل: هو إذا سقط.

ويمكن اشتقاقه من **الجَدال**-بفتح الجيم من غير هاء- وهو البَلَحُ من النّخلة.

ويمكن اشتقاقه من **المِجْدل** وهو القصر، وجمعه مَجَادل لأنّ كلّ واحد من المتجادلين يتحصّن من صاحبه بالحجّة الّتي تحصّن صاحبه القصر به.

ويمكن اشتقاقه من **الجَدْوَل**، وهو النّهر الصّغير لتفتل الماء فيه، فكأنَّ كلّ واحد منهما يقصد فتل صاحبه عن رأيه فَتْلَ الماء في النّهر)[2].

وعليه فمادّة (جدل) تدور لغويّا على ستّة معاني:

١- الشّدّة والإحكام.

٢- الصّراع والإسقاط.

٣- الاستعلاء والارتفاع.

---

(١) هو سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم بن سعيد، أبو الرّبيع نجم الدّين، المعروف: بأبي العباس الطُّوفي الصّرصري، ولد سنة ٦٥٧هـ، فقيه حنبلي، له مصنّفات كثيرة منها: علم الجذل في علم الجدل، وبغية السّائل في أمّهات المسائل، توفي سنة ٧١٦هـ. انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (٤٠٤/٤)، والدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، لأبي الفضل أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمّد عبد المعيد ضان، الطّبعة الثّانية، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، صيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، (٢٩٥/٢).

(٢) علم الجذل في علم الجدل، للطّوفي ص ٢، ٣.

٤- التّحصّن.

٥- الفتل.

٦- السّطو والغلبة.

ولهذا إذا قابلت بين معاني النّظر ومعاني الجدل، وجدت أنّ الفرق اللّغوي بينهما واضح جليٌّ بيّن، ولكن بينهما تداخل واشتراك.

فالشّدّ والإحكام لا يكون في الحجّة والدّليل إلاّ بعد النّظر والتّأمّل والتّفكّر، والفتل للخصم لا يُحبذ إلاّ بعد الإنظار والإمهال.

أمّا المقابلة والمحاذاة والمواجهة فلا تشترك فيها معاني الجدل مع معاني النّظر إلاّ اشتراكاً معنوياً، أي: أنّ المناظرة يشترط فيها المواجهة والمقابلة الحسية خلافاً للجدل، ولكن يشتركا في مقارعة الحجّة بالحجّة والبرهان بالبرهان.

٢) الجدل اصطلاحاً:

اختلفت عبارات العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تعريف الجدل، لاختلاف نظرتهم إليه تحسيناً أو تقبيحاً، وكلٌّ تناوله من زاوية معيّنة[١]:

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالجَدَلُ وَالجِدَالُ إِخْبَارُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ بِحُجَّتِهِ أَوْ بِمَا يَقْدِرُ أَنَّهُ حجّته، وَقَدْ يَكُونُ كِلَاهُمَا مُبْطِلًا، وَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُحِقًّا وَالآخَرُ مُبْطِلًا، إِمَّا فِي لَفْظِهِ، وَإِمَّا فِي مُرَادِهِ أَوْ فِي كِلَيْهِمَا، وَلَا سَبِيلَ أَنْ يَكُونَا مَعًا مُحِقَّيْنِ فِي أَلْفَاظِهِمَا وَمَعَانِيهِمَا)[٢].

وقال أبو يعلى[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هُوَ تَرَدُّدُ الكَلَامِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، إِذَا قَصَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِحْكَامَ قَوْلِهِ لِيَدْفَعَ بِهِ

---

(١) انظر: تلخيص كتاب الجدل، لابن رشد الحفيد ص ٣٠، والشّفاء (المنطق-الجدل)، لابن سينا ص ١٧، والمصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّوميّ (ت: نحو ٧٧٠هـ)، بدون طبعة، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، (٩٣/١)، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسين (٢٤/١-٢٧).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٤٥/١).

(٣) هو محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف بن أحمد بن الفرّاء، أبو يعلى، البغدادي، الحنبلي، القاضي، ولد سنة ٣٨٠هـ، ببغداد، اشتغل بالتّدريس وتصدّى للإفتاء، من مصنّفاته: الرّدّ على الكرّاميّة، الرّدّ على الجهميّة، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، =

قَوْلَ صَاحِبِهِ)[1].

وقال الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف الجدل هو: (دَفْعُ الْمَرْءِ خَصْمُهُ عَنْ إِفْسَادِ قَوْلِهِ: بِحُجَّةٍ، أَوْ شُبْهَةٍ، أَوْ يَقْصِدُ بِهِ تَصْحِيحُ كَلَامِهِ، وَهُوَ الْخُصُومَةُ فِي الحَقِيقَةِ)[2].

وقال أيضاً: (عِبَارَةٌ عَنْ مِرَاءٍ يَتَعَلَّقُ بِإِظْهَارِ الْمَذَاهِبِ وَتَقْرِيرِهَا)[3].

أمّا الجويني[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد عرّفه بقوله: (هُوَ إِظْهَارُ الْمُتَنَازِعَيْنِ مُقْتَضَى نَظْرَتِهِمَا عَلَى التَّدَافُعِ، وَالتَّنَافِي بِالعِبَارَةِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامُهُمَا مِنَ الإِشَارَةِ وَالدَّلَالَةِ)[5].

ومن خلال ما سبق من التّعاريف يظهر أنّها تشترط في الجدل بين اثنين، يتردّد الكلام بينهما، وكلٌّ منهما يدلي برأيه للآخر فيما اختلفا فيه دون التّصريح بالمقابلة والمواجهة.

أمّا الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فاقتصر على ذكر الجدل المذموم، مستمدًا تعريفه من نقولات فلسفيّة، معتمدًا على العناصر السّلبية للجدل، ففي التّعريف الأوّل ذكر أنّه في الحقيقة الخصومة، فلم يُعرف أيّ نوع منه، وفي التّعريف الثّاني ذكر أنّه المراء[6]: الّذي هو الجدال المذموم.

=

١٤١٧هـ/٢٠٠٠م، (٢٥٢/٢)، وطبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمّد بن محمّد ابن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمّد حامد الفقي، بدون طبعة، مطبعة السّنّة المحمّديّة، القاهرة، بدون تاريخ، (١٩٣/٢).

(١) العدّة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمّد بن الحسين بن محمّد ابن الفرّاء (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن عليّ بن سير المباركي، الطّبعة الثّانية، الرّياض، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (١٨٤/١).

(٢) التّعريفات، للجرجاني ص ٧٤. انظر: الكّلّيات، للكفوي ص ٣٥٣، والتّعريفات الفقهية، لمحمّد عميم الإحسان المجدّدي البركتي (ت: ١٣٩٥)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٦٩.

(٣) التّعريفات، للجرجاني ص٧٥.

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، المعروف: بإمام الحرمين، ولد سنة ٤١٩هـ، شافعيّ المذهب، متكلّم أصوليّ، له تصانيف منها: الكافية في الجدل، والإشادة في علم الكلام، توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر: طبقات الشّافعيّة، للسّبكي (١٦٥/٥)، وطبقات الشّافعيّة، لأبي محمّد عبد الرّحيم بن الحسن بن عليّ الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، (١٩٧/١).

(٥) الكافية في الجدل، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيّ الشّهير: بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، دون طبعة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ٦٩.

(٦) المِرَاءُ: طَعْنٌ فِي كَلَامِ الغَيْرِ لِإِظْهَارِ خَلَلٍ فِيهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْتَبِطَ بِهِ غَرَضٌ سِوَى التَّحْقِيرِ لَا غَيْرَ. انظر: التّعريفات، للجرجاني ص ٢٠٩.

وأمّا تعريف الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فنلحظ أنّه لا يفرّق بين الجدل والمناظرة ، وكذلك لم يتعرّض لقصد المتنازعين، فيدخل التّعريف في الجدل المحمود والمذموم.

والتّعريف المختار للجدل الّذي أرتضيه –والله أعلم–: **هُوَ قَانُونٌ صِنَاعِيٌّ يَقُومُ عَلَى إِحْقَاقِ قَوْلٍ وَإِبْطَالِ آخَرَ بِالحُجَّةِ وَالبُرْهَانِ**(١).

إذاً فالجدال يطلق على المراء(٢)، ولا يطلق على المناظرة مراء، بل تدخل المناظرة في المكابرة بمجرّد رفض الدّليل والإعراض عن المحجّة بعد وضوح الحجّة.

والمناظرة إذا أطلقت لا تذمّ، بخلاف الجدال فإنّه يذمّ إلاّ إذا كان بالّتي هي أحسن، وكذلك مقصد المناظرة هو لإقامة الحجّة وإظهار الحقّ ومعرفة الصّواب، وأمّا الجدال إنّما هو مدافعة الخصم وغلبته وإلزامه سواء كان في نفسه فاسداً أو لا(٣)، ولهذا قال ابن بدران(٤) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَنُّ الجَدَلِ قُصَارَى أَمْرِهِ غَلَبَةُ الخَصْمِ بِأَيِّ وَجْهٍ وَبِأَيِّ طَرِيقَةٍ كَانَتْ)(٥)، وهذا هو الجدل المذموم.

وفي الأخير يظهر –والله أعلم– أنّ كلّ مناظرة فهي جدل، وليس كلّ جدل مناظرة؛ لأنّ المناظرة فيها معنى الجدل وزيادة، ولهذا عرّف بعضهم(٦) الجدل بالمناظرة من باب تعريف الشّيء بجزء منه، أو بالأغلب فيه.

---

(١) انظر: علم الجذل، للطّوفي ص ٣-٤.

(٢) الْمُمَارَاةُ والجَدَلُ، والْمِرَاءُ: مِن الامْتِرَاءِ وَالشَّكِ. انظر: لسان العرب، لأبي الفضل محمّد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، (٢٧٨/١٥)، مادّة: نظر.

(٣) انظر: الكليات، للكفوي ص ٨٤٩.

(٤) هو عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرّحيم بن محمّد، المعروف: ابن بدران الحنبلي، الدّمشقي، ولد ببلدة دُومَا من أعمال دمشق، ولي إفتاء الحنابلة، له كثير من المؤلّفات أشهرها: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ومنادمة الأطلال ومسامرة الخيال، توفي سنة ١٣٤٦هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (٣٧/٤-٣٨)، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعربة (٥٤١/٢).

(٥) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لعبد القادر بن أحمد بن محمّد بدران الحنبلي (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٤٩٤.

(٦) انظر: مناظرات ابن تيميّة العقديّة، لعبد الله بن محسن الغامدي، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربية السّعوديّة، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م، ص ٣٤.

ثانيًا: المحاورة لغةً واصطلاحًا:

١) المحاورة في اللّغة:

من الحوار، أصله من الحَوْر، وهو الرّجوع عن الشّيء إلى الشّيء.

قال ابن منظور[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الحَوْرُ: هُوَ الرُّجُوعُ عَنِ الشَّيءِ إِلَى الشَّيْءِ،...وَالْمُحَاوَرَةُ: الْمُجَاوَبَةُ، والتَّحَاوُرُ: التَّجَاوُبُ،... والْمُحَاوَرَةُ: مُرَاجَعَةُ الْمَنْطِقِ، وَالكَلَامِ فِي الْمُخَاطَبَةِ)[٢].

والمحاورة: حَسَنُ الحِوَارِ، وَكَلَّمْتُهُ فَمَا رَدَّ عَلَيَّ مِحْوَرَةٍ (أي: كَلَامٍ)[٣].

فالرّجوع إلى الشّيء وعن الشّيء من معطيات الحوار؛ لأنّه يعطي فرصة للرّجوع عن الرّأي وتعديل وتغيير الرّأي، وهذا ما أشارت إليه بعض المعاجم اللّغوية، (حَوَّرَ الكَلَامَ؛ أي: غَيَّرَهُ)[٤].

وأيضًا من معاني الأصل اللّغوي **حور**، ما يفيد الحَيرَة، من (حَارَ يَحَارُ حَيْرَةً... وَاسْتَحارَ: نَظَرَ إِلَى الشَّيْءِ، فَغُشِيَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَهْتَدِ لِسَبِيلِهِ، فَهُوَ حَيْرانٌ وَحَائِرٌ)[٥].

فهو يعطي دلالة مناقضة، فليس كلّ حوار يأتي بالجديد، فقد يزيد الإنسان مخالفة للحقّ ومجانبة للصّواب.

وقال الرّاغب الأصفهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالْمُحَاوَرَةُ وَالحِوَارُ: الْمُرَادَّةُ فِي الكَلَامِ)[٦].

وذهب بعضهم إلى أنّ المحاورة هي: المجاوبة والمجادلة والمراجعة[١].

---

(١) هو محمّد بن مكرم بن عليّ بن منظور، أبو الفضل جمال الدّين، ولد سنة ٦٣٠هـ، بمصر، وقيل: بطرابلس الغرب، من أشهر مصنّفاته: لسان العرب، ومختصر يتيمة الدّهر للثّعالبي، توفي سنة ٧١١هـ. انظر: بغية الوعاة، للسّيوطي (٢٣٨/١).

(٢) لسان العرب، لابن منظور (٢١٨/٤)، مادّة: حور. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (١٤٦/٨)، مادّة: حور، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي ص ٣٨٠، مادّة: حور، وتاج العروس، للزّبيدي (٩٨/١١)، مادّة: حور.

(٣) انظر: أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (٢٢١/١)، مادّة: حور.

(٤) المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، أحمد الزّيّات، حامد عبد القادر، محمّد النّجار، دون طبعة، دار الدّعوة، مجمّع اللّغة العربية، القاهرة، دون تاريخ، (٢٠٥/١)، مادّة: حور.

(٥) القاموس المحيط، لأبي الطّاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسيّ، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٣٨١، مادّة: حور.

(٦) مفردات غريب القرآن، للرّاغب ص ٢٦٢، مادّة: حور.

٢) المحاورة اصطلاحًا:

✓ قيل: (هُوَ نَوْعٌ مِنَ الحَدِيثِ بَيْنَ شَخْصَيْنِ، يَتِمُّ فِيهِ تَدَاوُلُ الكَلَامِ بَيْنَهُمَا، بِطَرِيقَةٍ مَا، فَلَا يَتَأَثَّرُ بِهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، وَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الهُدُوءُ وَالبُعْدُ عَنِ الخُصُومَةِ والتَّعَصُّبِ)[٢].

✓ وقيل: أَنَّهُ حَدِيثٌ يَجْرِي بَيْنَ شَخْصَيْنِ أو أَكْثَرَ فِي قَضِيَّةٍ مَا، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى طَرِيقَةِ السُّؤَالِ وَالجَوَابِ شَرِيطَةَ الوِحْدَةِ فِي الْمَوْضُوعِ أو الهَدَفِ[٣].

✓ وقيل: (هُوَ مُحَادَثَةٌ بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَوْ فَرِيقَيْنِ، حَوْلَ مَوْضُوعٍ مُحَدَّدٍ، لِكُلٍّ مِنْهُمَا وِجْهَةُ نَظَرٍ خَاصَّةٍ بِهِ، هِدَفُهَا الوُصُولُ إِلَى الحَقِيقَةِ، أَوْ إِلَى أَكْبَرِ قَدْرٍ مُمْكِنٍ مِنْ تَطَابُقِ وُجَهَاتِ النَّظَرِ، بَعِيدًا عَنِ الخُصُومَةِ أَوْ التَّعَصُّبِ، بِطَرِيقٍ يَعْتَمِدُ عَلَى العِلْمِ وَالعَقْلِ، مَعَ اسْتِعْدَادِ كِلَا الطَّرَفَيْنِ لِقَبُولِ الحَقِيقَةَ، وَلَوْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِ الطَّرَفِ الآخَرَ)[٤].

ومن هذا يتبيّن أنّ المحاورة هي عبارة عن نقاش بين اثنين فأكثر، والقصد منها الوصول إلى الحقّ وإيصاله إلى الخلق، وذلك بإقامة الحجّة على أحد الطّرفين، وقد يدخل صاحبه إلى الجدل المذموم إذا تخلّلته العصبية، فتكون بذلك مرادفة للمناظرة بمفهومها الاصطلاحي.

وقد ورد في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع:

١. قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٤].

٢. وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧].

٣. وقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١].

=

(١) الحوار آدابه، ليحي الزمزمي ص ٣٢.

(٢) في أصول الحوار، النّدوة العالمية للشّباب الإسلامي ص ١١.

(٣) انظر: أصول التّربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، لعبد الرّحمن النّحلاوي، الطّبعة الخامسة والعشرون، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٦٧.

(٤) الحوار الإسلامي المسيحي، لبسّام عجك ص ٢٠.

وقد نزلت هذه الآية[١] في خولة بنت ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ويتّضح من سياقها التّفرقة بين المجادلة والمحاورة في مدلوليهما اللّذين نتحدّث عنهما، فحديث المرأة عن زوجها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان خصومة؛ لذلك عبّر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿تُجَٰدِلُكَ﴾، ولكن حديثها مع الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مراجعة في الكلام؛ فعبّر عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾.

قال الزّمخشري[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ: (في قوله: ﴿تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ وقرئ: تحاورك[٣]؛ أي: تراجعك الكلام)[٤]، وبمثل ذلك قاله الرّازي[٥]، والقرطبي[٦][٧] رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

وهذا يعني أنّ الإسلام فتح على الّذين دخلوا فيه آفاقًا واسعة ناصعة مشرقة من التّفكير السّديد، والمنطق الرّشيد الحكيم، الّذي يأبى الزّور والمنكر من القول والعمل، كما احترم الإسلام عقل الإنسان، وأعطاه حقّه غير منقوص في استعمال عقله في حدود الشّرع، ومراجعة غيره[١].

---

(١) انظر: أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمّد الواحدي النّيسابوري، (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الطّبعة الثّانية، دار الإصلاح، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص ٤٠٨، وصحّحه مقبل بن هادي الوادعي في الصّحيح المسند من أسباب النّزول، الطّبعة الرّابعة، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ٢٠٤.

(٢) هو محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريّ، جار الله، أبو القاسم الخُوارزميّ، ولد سنة ٤٦٧هـ، كبير المعتزلة، وكان داعيّة له، من مصنّفاته: الكشّاف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، توفي سنة ٥٣٨هـ. انظر: إرشاد الأريب، لياقوت الحموي (٢٦٨٨/٦، ٢٦٩١)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (١٥١/٢٠، ١٥٦).

(٣) وهِيَ قِرَاءَةُ عَبْدُ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهِيَ شَاذَّةٌ. انظر: معجم القراءات، لعبد اللّطيف الخطيب (٣٦٠/٩).

(٤) الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ، (٤٨٤/٤).

(٥) انظر: مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرّازيّ الملقّب: بفخر الدّين (ت: ٦٠٦هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ، (٤٧٧/٢٩).

(٦) هو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الله القرطبي، المفسّر، من مصنّفاته: التّذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، والجامع لأحكام القرآن، توفي سنة ٦٧١هـ. انظر: طبقات المفسّرين، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عليّ محمّد عمر، دون طبعة، دار النّوادر، الكويت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ٩٢، وطبقات المفسّرين، للدّاوودي (٦٩/٢).

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي وشركاؤه، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (٢٦٩/١٧).

ولهذا سمّى الله جَلَّوَعَلَا موقفها هذا مجادلة، ولم ينكر عليها ذلك، والمراد بالجدال هنا هو الجدال بالّتي هي أحسن[٢].

والفرق بين المحاورة والجدال؛ أنّ الجدال شدّة في الكلام مع التّمسّك بالرّأي والتّعصّب له، وأمّا الحوار فهو مجرّد مراجعة الكلام بين الطّرفين دون وجود خصومة بالضّرورة، بل الغالب عليه الهدوء والبعد عن التّعصّب بطريقة مرنة وليّنة بعيدا عن اللّدد والخصومة.

وأمّا الفرق بينه وبين المناظرة؛ فالمحاورة أعمّ من المناظرة، والمناظرة فرع من المحاورة، والحوار أدلّ على مراجعة الكلام وتداوله، وأمّا المناظرة أدلّ على النّظر والتّفكّر، فإذا وجد في الحوار محاجّة أو مجادلة أو نزاع كان مناظرة.

ولهذا فإنّي أدخله في باب المناظرة؛ لأنّه تكون مناظرة في البداية، ثمّ تنتهي بالمحاورة، فإذا ظهرت الحجّة والبرهان، فإمّا أن يرجع المخطئ إلى صوابه، والتّائه الضّالّ إلى رشده وهديه، أو يستنكف عن الحقّ ويجحده لصارف من الصّوارف عن اتّباع الحقّ.

ثالثًا: المحاجّة لغة واصطلاحا:

١) المحاجّة في اللّغة:

مأخوذة من الحجّ وأصلُ الحَجُّ: الغلبة بالحُجَّة، يقال: حجَّه يحجُّه حجّاً إذا غَلَبَه على حُجَّته[٣].

وحَاجَه مُحَاجَّةً وحِجاجاً: جَادلَه؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

والحجَّةُ تُطلَقُ على الدَّليل والبرهان، ولكن الصّحيح أنَّ الحجَّة: هي ما دفع به الخصم سواء كان برهاناً صحيحاً أو شبهة باطلة.

وقد ورد في الحديث الشّريف الصّحيح: «**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**»[١]؛ أي: غلبه بالحجَّة[٢].

=

(١) انظر: التّفسير القرآني للقرآن، لعبد الكريم يونس الخطيب (ت: بعد ١٣٩٠هـ)، دون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ، (٨١٢/١٤).

(٢) انظر: استخراج الجدال من القرآن الكريم، لابن الحنبلي ص ٥٢.

(٣) انظر: الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطّبعة الرّابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (٣٠٤/١)، مادّة: حجج، ومعجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣٠/٢)، مادّة: حجّ، ولسان العرب، لابن منظور (٢٢٨/٢)، مادّة: حجج.

والفرق بين الحجّة والمحاجّة: أنّ الحجّة قد تمدح وقد تذمّ، وذلك بحسب إطلاقها لأنّها تطلق على البرهان الصّحيح، كما تطلق على الشّبهة الباطلة، وأمّا المحاجّة فإنّها -في الغالب- مذمومة إذ القصد منها دفع الخصم وردّه لا بيان الحقّ[٣].

والحَجُّ: كثرة الاختلاف والتَّردُّد، وقد حجَّ بنو فلان فلاناً: إذا أَطالوا الاختلاف إليه وتقول: حججتُ فلاناً إذا أَتَيْتَه مرّةً بعد مَرَّةٍ، وفي الحديث الصّحيح الّذي ورد في الدّجّال: «**فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ**»[٤]؛ أي: محاجِجُه ومغالبُه بإظهار الحُجَّة[٥].

وكذلك يقال: رَجُلٌ مِحجَاجٌ، أي: جَدِل، والتَّحاجُّ: التَّخَاصُمُ[٦].

ومن خلال التّعاريف الّتي وردت فإنّ كلمة **المحاجّة** قد اتّخذت المعاني التالّية: المخاصمة والمنازعة عن طريق مقابلة الحجّة بالحجّة أو بتقديم دليل أو برهان في إطار المحاورة أو المجادلة بين الأشخاص حيث نجد ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد جعل من الحجاج بمعنى: التّخاصم، بغض النّظر عن تحقّق معنى الدّليل والبرهان أو عدمه، مع أنّ الأصل هو التّحقّق.

أمّا ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد وردت لديه كلمة حجاج عن طريق الغلبة بالحجّة.

=

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأيمان والنّذور، باب: تحاجّ آدم وموسى عند الله (١٢٦/٨)، (برقم: ٦٦١٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب: القدر، باب: حجاج آدم وموسى (٢٠٤٢/٤)، (برقم: ٢٦٥٢).

(٢) انظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السّعادات ابن محمّد بن محمّد ابن عبد الكريم الشّيباني ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزّاوي، محمود محمّد الطّناحي، دون طبعة، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، (٣٤٠/١)، مادّة: حجج، ولسان العرب، لابن منظور (٢٢٨/٢)، مادّة: حجج، وتاج العروس، للزّبيديّ (٤٦٠/٥)، مادّة: حجج.

(٣) انظر: الحوار في الإسلام، لعبد المحمود أبّو ص ٢٠.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: ذكر الدّجال وصفته وما معه، (٢٢٥٠/٤)، (برقم: ٢٩٣٧).

(٥) انظر: النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٣٤١/١)، مادّة: حجج، ولسان العرب، لابن منظور (٢٢٨/٢)، مادّة: حجج.

(٦) انظر: مختار الصّحاح، لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرّازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد، الطّبعة الخامسة، المكتبة العصريّة، بيروت، صيدا، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٦٦، مادّة: حجج، والقاموس المحيط، للفيروز آباي ص ١٨٣، مادّة: حجّ.

وأمّا في مختار الصّحاح[١] فقد اعتبرت الحجّة برهاناً، وكلّ هذه الآراء تدور حول جعل الحجاج عبارة عن إثبات رأي من أجل دحض الرّأي الثّاني، وبتقديم حجّة أو برهان من أجل استمالة عقل المخاطب والتّأثير فيه لإقناعه.

وفي حديث الدّجّال الأعور، قول الرّسول الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ**»[٢]، (أي: محاججه ومغالبه بإظهار الحجّة عليه)[٣].

والخلاصة: أنّ الأصل في مادّة حجج تجمع ثلاثة فروع:

الأوّل: المحاجّ الحجيج وهو الغالب في الحِجاج.

الثّاني: المحاجّ المحجوج وهو المغلوب.

الثّالث: الحُجج الّتي تكون على ألسنة كلّ المتناظرين.

٢) المحاجّة اصطلاحاً:

قيل: (الْمُحَاجَّةُ: هُوَ طَرِيقَةُ عَرْضِ الحُجَجِ وَتَنْظِيمِهَا)[٤].

وقيل: هِيَ الْمُخَاصَمَةُ بِالحُجَّةِ لِإِثْبَاتِ قَضِيَّةٍ مَا أو نَفْيُهَا بِالدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ[٥].

وقيل: (هِيَ الْمُجَادَلَةُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، تَتَعَلَّقُ بِالْمَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ، حَتَّى يَكُونَ كُلٌّ مِنَ الخَصْمَيْنِ يُرِيدُ نُصْرَةَ قَوْلِهِ، وَإِبْطَالِ قَوْلِ خَصْمِهِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، يَجْتَهِدُ فِي إِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمَطْلُوبُ مِنْهَا، أَنْ تَكُونَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، بِأَقْرَبِ طَرِيقٍ يَرُدُّ الضَّالَ إِلَى الحَقِّ، وَيُقِيمُ الحُجَّةَ عَلَى الْمُعَانِدِ)[٦].

وقيل: (هِيَ أَنْ يُدْلِي كُلُّ خَصْمٍ بِحُجَّتِهِ لِيَنْقُضَ حُجَّةَ الخَصْمِ الآخَرَ)[١].

---

(١) انظر: مختار الصّحاح، للحنفيّ الرّازي ص ٦٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦.

(٣) النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٣٤١/١). انظر: تاج العروس، للزّبيدي (٤٦٨/٥).

(٤) التّداوليّة الحجاج، لصابر حبشة ص ٤٦.

(٥) انظر: درج الدّرر في تفسير الآيِ والسّور، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسين، وإيّاد عبد اللّطيف القيسي، الطّبعة الأولى، مجلة الحكمة، بريطانيا، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (٢١٢/١).

(٦) تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، لعبد الرّحمن بن ناصر بن عبد الله السّعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن معلا اللُّويْحق، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٦٩.

فالحجاج القرآنيّ هو الحوار الّذي يراد به الإقناع؛ وذلك بإيراد الأدلّة النّقليّة والعقليّة واللّغويّة والفطريّة والحسّيّة، لإثبات الحقّ وإظهار الحجّة.

وقد ورد الحِجاج القرآنيّ في ثلاث مجالات دلاليّة:

المجال الأوّل: حِجاجٌ ساق إليه الكفر والنّفاق والبغي والهوى وحظوظ النّفس، ومنه المكابرة والخصام واللّدد والمنازعة، وهو جدال الكافرين المعاندين والمنافقين.

المجال الثّاني: ما كان استرشادًا ومناظرة واستبصارًا لإقامة الحجّة وظهور المحجّة، وقد ورد هذا النّوع من الحِجاج على لسان إبراهيم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ بأسلوب الدّعاء.

المجال الثّالث: حجاج لإظهار الحقّ والهدى، وإزهاق الباطل ومحو الضّلال، وهذا الضّرب هو ما ورد من مناظرات ومجادلات على ألسنة الرّسل والأنبياء عَلَيۡهِمٱلسَّلَامُ وأتباعهم.

رابعًا: البحث والمباحثة.

١) المباحثة في اللّغة:

ورد عند صاحب مقاييس اللّغة أنّ (الباءُ والحاءُ والثّاءُ أَصلٌ وَاحدٌ، يَدُلُّ على إِثَارَةِ الشَّيءِ)[٢]، وفي التّنزيل[٣] قول ربّنا جَلَّوَعَلَا: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ٣١]، أي: (يفتّش التّراب بمنقاره ويثيره)[٤].

وسورة براءة كان يقال لها: البحوث؛ لأنّها كشفت واستثارت وفتّشت عن أسرار المنافقين[٥].

=

(١) تفسير الفاتحة والبقرة، لمحمّد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ، (٩٩/٢).

(٢) معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٢٠٤/١)، مادّة: بحث.

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن، للرّاغب ص ١٠٨.

(٤) تفسير القرطبي (١٤٣/٦).

(٥) انظر: تفسير الطّبري (٤٧٣/١١)، وتفسير القرآن، لأبي المظفّر منصور بن محمّد بن عبد الجبّار السّمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر ابن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الطّبعة الأولى، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٢٨٤/٢)، وزاد المسير في علم التّفسير، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق المهدي، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ، (٢٣٠/٢).

يقال: بَحْثُ أبْحثُ بحثًا، أي: طلبتُ الشَّيءَ، وسألْتُ عنه واستخبرتُه، ونَظَرْتُ إِلَيْهِ، وفتَّشْتُ وكَشَفتُ واسْتَقْصَيْتُ عَنهُ، وعَرَفْتُ حَقِيقَتَهُ[١].

فكلمة بحث لها معانٍ لغويّة كثيرة متقاربة هي: الطَّلَبُ، والتَّفْتِيشُ، والاسْتِخْبَارُ، والاسْتِثَارَةُ، والكَشْفُ، والاسْتِقْصَاءُ، والنَّظَرُ.

٢) أمّا اصطلاحًا:

فقيل هي: (إِثْبَاتُ النِّسْبَةِ الإِيجَابِيَّةِ أو السِّلْبِيَّةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بِطَرِيقِ الاسْتِدْلَالِ)[٢].

وقيل هي: (هِيَ بَذْلُ الجُهْدِ فِي مَوْضُوعٍ مَا، وَجَمْعُ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِهِ، وَثَمْرَةَ هَذَا الجُهْدِ، وَنَتِيجَتِهِ)[٣]، وبعضهم يرى أنّ المباحثة هي المناظرة[٤].

فهذه بعض المصطلحات المقاربة وبعضها مرادفة من وجوه المناظرة غير أنّ أصحاب الفنّ المتقدّمين يستعملون ثلاثة مصطلحات هي الأشهر في مصنفاتهم وهي: الجدل والمناظرة والبحث، وكلّ مصطلح منها يجتمع ويفترق حسب السّياق من الكلام.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: كتاب العين، للفراهيدي (٢٠٧/٣)، مادّة: بحث، وجمهرة اللّغة، لابن دريد (٢٥/١)، مادّة: بحث، وتهذيب اللّغة، للأزهري (٢٧٩/٤)، مادّة: بحث، والمحيط في اللّغة، للصّاحب بن عباد (٧٧/٣)، مادّة: بحث، والصّحاح، للجوهري (٢٧٣/١)، مادّة: بحث، ولسان العرب، لابن منظور (١١٥/٢)، مادّة: بحث.

(٢) التّعريفات، للجرجاني ص ٤٢.

(٣) المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلّفين، دون طبعة، دار الدعوة، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، دون تاريخ، (٤/١).

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن، للرّاغب ص ٨١٤.

المبحث الثّاني :

مشروعيّة المناظرة وحكمها وشروطها وآدابها .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأوّل: مشروعيّة المناظرة وحكمها .

المطلب الثّاني : شروط وآداب المناظرة المحمودة .

المبحث الثّاني:

مشروعيّة المناظرة وحكمها وشروطها وآدابها.

المطلب الأوّل: مشروعيّة المناظرة وحكمها.

لما تقرّر أنّ المناظرة شكلٌ من أشكال الجدل كان من المناسب هنا أن يذكر الباحث حكمها في الشّرع الحكيم على وجه الخصوص، وحتّى يتمكّن من ذلك فلابدّ أن من معرفة حكم الجدل عمومًا ثمّ حكم المناظرة.

وقد وردت آيات بيّنات تأمر بالجدل وتحثّ عليه، وتصف صفوة خلقه عَزَّوَجَلَّ من أنبيائه ورسله عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ بفعله، وأخرى تحذّر منه وتنهى عنه وتصف أعداء الله عَزَّوَجَلَّ من الكفّار المعاندين والمنافقين به.

وضمّن نجم الدّين الطّوفي رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه مائة وستّة وسبعين واقعة جدليّة في القرآن الكريم مرتّبة حسب سور القرآن العظيم(١).

ومما هو معلوم بدين الإسلام بالضّرورة أنّه لا تعارض بين آي القرآن الحكيم(٢)، وإنّما التّعارض الظّاهري فقط حسب ما يبدو لعقولنا القاصرة وآرائنا الفاسدة، وليس هو بتعارض حقيقيّ؛ لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ العليم الحكيم لا يمكن أن يصدر عنه دليلٌ في الواقعة الواحدة وفي الوقت نفسه دليلاً آخر يخالفه؛ لذا فالعلماء رَحِمَهُمُٱللَّهُ قرّروا أنّ الجدل المأمور به والّذي أعملَه الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ إنّما هو الجدل المحمود، وليس الجدل المنهيّ عنه في كتاب الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ؛ والّذي هو من صفات أهل الباطل، ولهذا ذكر المحقّقون من أهل العلم(٣) رَحِمَهُمُٱللَّهُ وباستقراء وتتبّع النّصوص الشّرعية أنّ الجدل قسمان:

---

(١) علم الجدل، للطّوفي ص ٩٣.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن، لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٢٧٦، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٢٧، ٣٣، ٥٧.

(٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ النّمريّ (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيري، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٢/٩٣٣)، وعيار النّظر في علم الجدل، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: أحمد محمّد عرُّوبيّ، دون طبعة، أسفار، الكويت، دون =

أ- جدل محمود.

ب- جدل مذموم.

وعلى هذا قسّموا النّصوص الجدليّة في الكتاب والسّنة ثمّ ضبطوا كلّ قسم منها بضابط يعرف به، يقول الخطيب[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فنظرنا في كتاب الله تعالى، وإذا فيه ما يدلّ على الجدال والحجاج، فمن ذلك قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النّحل: ١٢٥]، فأمر الله رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في هذه الآية بالجدال، وعلّمه فيها جميع آدابه من الرّفق والبيان والتزام الحقّ والرّجوع إلى ما أوجبته الحجّة، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] الآية،...وكتاب الله تعالى لا يتعارض ولا يختلف، فتضمّن الكتاب: ذمّ الجدال، والأمر به، فعلمنا علماً يقيناً أنّ الّذي ذمّه غير الّذي أمر به، وأنّ من الجدال ما هو محمودٌ مأمورٌ به، ومنه مذمومٌ منهيٌّ عنه، فطلبنا البيان لكلّ واحد من الأمرين فوجدناه تعالى قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ ﴾ [غافر: ٥]، وقال: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ

=

تاريخ، ص ٢١٢، والإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٢١/١-٢٤)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ، (١٦٦/٣)، وتفسير للقرطبي (٢٨/٩)، والسّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، لشمس الدّين محمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني (ت: ٩٧٧هـ)، دون طبعة، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥هـ، (٤٦٨/٣)، وفتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكلم الطّيّب، دمشق، سورية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (٤٠٠/١)، ومجالس التّذكير من حديث البشير النّذير، لعبد الحميد محمّد بن باديس الصّنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، الطّبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٣٢٦، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٢٧٩/١).

(١) هو أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر البغدادي، ولد سنة ٣٩٢هـ، كان حافظًا، ناقدًا، صاحب التّصانيف الكثيرة، من أشهرها: تاريخ بغداد، توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر: طبقات الفقهاء الشّافعيّين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، محمّد زينهم محمّد غرب، الطّبعة الأولى، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٤٤١، ٤٤٢، وطبقات الشّافعيّة، لأبي بكر بن أحمد بن محمّد ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (٢٤٠/١، ٢٤١).

سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [غافر: ٣٥]، فبيّن الله في هاتين الآيتين الجدال المذموم، وأعلمنا أنّه: الجدال بغير حجّة، والجدال في الباطل فالجدال المذموم وجهان:

أحدهما: الجدال بغير علم.

الثّاني: الجدال بالشّغب والتّمويه، نصرة للباطل بعد ظهور الحقّ وبيانه...وأمّا جدال المحقّين، فمن النّصيحة في الدّين، ألا ترى إلى قوم نوح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ حيث قالوا: ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَالَنَا ﴾ [هود: ٣٢] وجوابه لهم: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ ﴾ [هود: ٣٤]، وعلى هذا جرت سنن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ)[(١)].

ويقول الرّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الجدال نوعان جدال في تقرير الحق وجدال في تقرير الباطل، أمّا الجدال في تقرير الحق فهو حرفة الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ)[(٢)].

ويقول النّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واعلم أنّ الجدال قد يكون بحقّ وقد يكون بباطل،...فإن كان الجدالُ للوقوفِ على الحقّ وتقريرِه كان محموداً، وإن كان في مدافعة الحقّ، أو كان جدالاً بغير علم كان مذموماً، وعلى هذا التّفصيل تنزيلُ النّصوص الواردة في إباحته وذمّه)[(٣)].

ويقول ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أمّا المناظرة فتقسم إلى محمودة ومذمومة)[(٤)].

فالحاصل أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على سَنن العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تقرير هذا التّقسيم، وهذا باستقراء نصوص الوحيين؛ فتبيّن أنّه لا يصحّ إطلاق مشروعيّتها أو عدمها إلّا أن تقيّد للحكم عليها؛ فإن كانت بالحقّ وإليه فهي مشروعة محمودة، وإن كانت بالحقّ وإلى الباطل، أو كانت بالباطل إلى حقّ، أو بباطل إلى باطل فهي محذورة مذمومة.

---

(١) الفقيه والمتفقّه، لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرّحمن عادل بن يوسف الغرازي، الطّبعة الثّانية، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤٢١هـ، (٥٥٥/١).

(٢) تفسير الرّازي (٤٨٥/٢٧).

(٣) الأذكار، لأبي زكريّا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ٣٧٠-٣٧١. انظر: منهاج الجدل في القرآن الكريم، لزاهر عواض الألمعي، الطّبعة الثّالثة، دون دار النّشر وبلده، ١٤٠٤هـ، ص ٥٠.

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٣/٢).

فالمحمود من المناظرة ما صحّ قصدها ووسيلتها، وهو المأمور بها إمّا على سبيل الوجوب أو النّدب، والمذموم منها ما فسد قصدها أو وسيلتها أو جميعًا، وهو المنهيّ عنها إمّا على سبيل التّحريم أو الكراهة؛ كلاًّ بحسب غايتها وقالبها وحال القائم بها.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمذموم شرعًا ما ذمّه الله ورسوله، كالجدل بالباطل، والجدل بغير علم، والجدل في الحقّ بعد ما تبيّن.

فأمّا المجادلة الشّرعية، كالّتي ذكرها الله تعالى على الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وأمر بها،...فقد يكون واجباً أو مستحباً، وما كان كذلك لم يكن مذموماً في الشّرع)[1].

وقد سبق تقريره أنّ المناظرات إنّما هي ضربٌ من ضروب الجدل، فلذا كانت المناظرات منها ما يشرع ويحمد، ومنها ما ينهى عنه ويذمّ كأصلها؛ وعلى هذا تتنزّل نصوص الكتاب والسّنة وأقوال الأئمة من سلف هذه الأمّة، فبذلك يزول ما قد يشكل على بعض النّاس من أقوال بعض السّلف[2] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الّتي تحذّر من الجدال وتنهى عنه.

وممّا هو مقرّر عند العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنّ الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوره[3]، وقبل الحكم على المناظرة فلابدّ من تصوّرها في الذّهن التّصوّر الصّحيح حتّى نحكم عليها، وقد سلف تعريف المناظرة أنّها: المواجهة

(١) درء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (١٥٦/٧).

(٢) انظر: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسّنّة، لحمد بن إبراهيم العُثمان، الطّبعة الثّانية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٣٥-١٥٦، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٣٠٠/١-٣١٤)، وصناعة التّفكير العقدي، لمجموعة باحثين، الطّبعة الثّالثة، تكوين، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، ص ٤٦٨-٤٧٣.

(٣) انظر: البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق، لزين الدّين بن إبراهيم بن محمّد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، دون تاريخ. (٢٣٢/١)، والفواكه الدّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لشهاب الدّين أحمد ابن غانم ابن سالم النّفراوي (ت: ١١٢٦هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، (١١٢/١)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأبي حفص عمر بن عليّ ابن الملقّن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللّحياني، الطّبعة الأولى، دار حراء، مكّة المكرمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ، (٢٨٧/١)، والشّرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤٢٢هـ، (١٠٦/٨).

الكلامية بين اثنين فأكثر لإثبات كلّ منهما مقتضى نظره فيما اختلفا فيه بالحجّة والدّليل[1]، وهذا التّصوّر للمناظرة هو ما يبنى عليه الحكم؛ وذلك بعد إيراد الأدّلة.

مشروعية المناظرة: دلّ القرآن الكريم والسّنة[2] المطهّرة وإجماع العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على مشروعيّة المناظرة بشكل عامّ.

أوّلاً: من القرآن الكريم.

دلّت الآيات البيّنات على مشروعيّة المناظرة مع أنّها لم ترد بلفظها الصّريح في القرآن الكريم، بل وردت بمعانيها وصورها، فجاءت نصوص القرآن الكريم بأفصح عبارة، وأوضح بيان وتفسير، وأتمّ معناً وأكمله، وكلّ ما ذكر فيه من الأمر بالجدال والمجادلة عموماً يدخل فيه الأمر بالمناظرة خصوصاً، وكذلك ما قصّه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في كتابه الكريم عن رسله وأنبيائه عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأخبار مناظراتهم لأقوامهم، وأمره عَزَّوَجَلَّ بها رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بمجادلة المخالفين بالّتي هي أحسن.

فتنوّعت أساليب القرآن الكريم في تقرير الحقّ وتثبيته، ونقض الباطل وإزهاقه على وجه معجز لا نظير له، وأقربها إلى الاستيعاب والفهم وحصول الهداية والعلم.

ولذا قعّد العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أصول وقواعد هذا العلم، تقريراً للحجج والبيّنات، ودحضًا للشّبه الفاسدة والآراء الكاسدة.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا تأمّلت القرآن وتدبّرته وأعرته فكرًا وافيًا، اطلّعت فيه من أسرار المناظرات، وتقرير الحجج الصّحيحة، وإبطال الشّبه الفاسدة، وذكر النّقض والفَرق والمعارضة والمنع على ما يشفي ويكفي لمن بصّره الله وأنعم عليه بفهم كتابه)[1].

---

(١) انظر: ص من هذا البحث .

(٢) هي مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ. انظر: الفواكه الدّواني، للنّفراوي (١/١٥٧)، والتّهذيب في فقه الإمام الشّافعي، لأبي محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفرّاء البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، عليّ محمّد معوض، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (١/٢٣)، ومبادئ الأصول، لعبد الحميد محمّد بن باديس الصّنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقيق: عمّار طالبي، الطّبعة الثّانية، الشّركة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٨م، ص ٢٧، والمهذّب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم بن عليّ بن محمّد النّملة (ت: ١٤٣٥هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (٢/٦٣٤).

والمقصود أنّ القرآنّ الكريم مملوءٌ بالاحتجاج والمناظرات، وفيه جميع أنواع الأدلّة والأقيسة الصّحيحة[٢]، وفيما يأتي عرض لبعض الآيات القرآنيّة الدّالّة على المناظرة:

١ – قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾[آل عمران: ١٥٩]، ففي هذه الآية أمرٌ من الله عَزَّوَجَلَّ لرسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ بالمشاورة وهي أرفع وأكمل وأشرف المناظرات، لاستخراج الرّأي السّديد، واستطابة للنّفوس، والأمن من العتاب، والوصول للمصلحة المرجوّة منه، وامتثالًا لأمر الله جَلَّوَعَلَا[٣].

قال ابن تيميّة رَحِمَهُٱللَّهُ: (وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربّما اختلف قولهم في المسألة العلميّة والعمليّة مع بقاء الألفة والعصمة وأخوّة الدّين)[٤].

وأهل هذه الطّريقة اختلافهم اختلاف رحمة وتعاون على البرّ والتّقوى، وهم أهل المحبّة والموالاة، لا الشّحناء والعداوات، وينصر بعضهم بعضًا، ولا يخذلون أهل الإسلام، فيتشاورون ويتناظرون، ثمّ يتباحثون، فيعرضون مجمع آرائهم على ميزان الحقّ والعدل، وهو كتاب الله جَلَّوَعَلَا وسنّة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويذعنون لحكمهما ويسلّمون ويرضون بقضائهما، ولا يجدون حرجًا في أنفسهم، وذلك حقيقة الإيمان، بعد استفراغ الوسع، وقصد الوصول إلى طاعة الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا النّوع من الاختلاف لا يوجب معاداةً ولا افتراقًا في الكلمة ولا تبديدًا للشّمل[٥].

ولهذا قال طاش كبري زاده رَحِمَهُٱللَّهُ: (فإنَّ المناظَرَةَ مشاورةٌ، والمشاورة لاستخراج الصّواب)[٦].

=

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٤٠/٤).

(٢) انظر: مفتاح دار السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عبد الرّحمن حسن قائد، دون طبعة، دار عالم الفوائد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، (١٤٢/١).

(٣) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطّبعة السّابعة والعشرون، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (٢٦٨/٣).

(٤) مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن محمّد ابن قاسم، دون طبعة، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (١٧٢/٢٤).

(٥) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٦٧/١).

(٦) مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة، لأبي الخير أحمد بن مصطفى بن خليل طاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٣٤/١).

ومناظرة المشاورة الغاية منها الوصول إلى الحقّ، واستخراج الآراء الّتي عندهم، فيكون ذلك أطيب للقلوب وأذهب للضغائن[١]، والاستشارة تنوّر الأفكار فتزيد العقول رجاحةً[٢]، بخلاف مناظرة المجادلة فهي في الغالب للمقارعة واللّدد، فمناظرة المشاورة تدعو إلى حقٍّ مطلقٍ لا يدّعيه أحد أطرافها، ومناظرة المجادلة تدعو إلى حقٍّ معيّنٍ يدّعيه كلّ طرفٍ، إلاّ أنّها تجري مجراها من حيث عرض الآراء والأقوال والاستدلال لها، ودفع معارضها وترجيح أصولها[٣].

٢- وقال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ [النّحل: ١٢٥].

أمر الله سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالدّعوة إليه وجعلها مراتب حسب حال المدعو، ويُصار إلى الجدال إذا كان معانداً معارضاً، فهذا يُجادل المجادلة الحسنة.

(وهذا يحتمل أن يرجع إلى حال المجادل وغلظته، ولينه وحدّته ورفقه، فيكون مأموراً بمجادلتهم بالحال الّتي هي أحسن.

ويحتمل أن يكون صفة لما يجادل به من الحجج والبراهين، والكلمات الّتي هي أحسن شيء وأبينه، وأدلّه على المقصود، وأوصله إلى المطلوب، والتّحقيق: أنّ الآية تتناول النّوعين)[٤].

وهذه الآية وإن كان دليلاً على مشروعيّة الجدل عموماً إلاّ أنّها أيضاً دليلٌ على المناظرة على وجه الخصوص، ووجه ذلك أنّ الله جَلَّوَعَلَا أمر بالجدال بالّتي هي أحسن، وقد تكون المناظرة هي أحسن أحوال

---

(١) معالم التّنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: محمّد عبد الله النّمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، الطّبعة الرّابعة، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، (١٢٤/٢)، والبحر المحيط، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ ابن حيّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ، (٤٠٨/٣).

(٢) تفسير السّعدي ص ١٥٤.

(٣) انظر: المسوّدة في أصول الفقه، لمجد الدّين عبد السّلام وابنه عبد الحليم وحفيده أحمد آل تيمية، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٤٣٣، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٣٢٥.

(٤) مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: لمحمّد المعتصم بالله البغدادي، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (٤٤٤/١).

الجدل مع المخالف فتكون مما أمر الله عَزَّوَجَلَّ به، وقد يكون الرّد المكتوب الجدلي لتقرير الحقّ وإبطال الباطل هو أحسن المجادلة.

يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أي: من احتاج منهم إلى مناظرة وجدال، فليكن بالوجه الحسن برفقٍ ولينٍ وحسن خطابٍ)[١].

فإذا كان المدعو يرى أنّ ما عليه هو الحقّ أو كان داعية إلى الباطل، فيناظر بالّتي هي أحسن، وهي الطّريقة الّتي تكون أدعى لاستجابته عقلاً ونقلاً، بدحر حججه بالأدلّة الّتي كان يعتقدها؛ فإنّه أقرب للوصول إلى الهدف المنشود، وحصول المقصود، وهو هداية الخلق إلى الحقّ، لا المغالبة والمفاخرة[٢].

(وهذه الطّريقة في الجدال هي الّتي هي أحسن من غيرها، في لفظها ومعناها، ومظهرها وتأثيرها، وإفضائها للمقصود من إفحام المبطل وجلبه، ورد شرّه عن النّاس، واطلاعهم على نقصه، وسوء قصده، وهذه هي الطّريقة الّتي أمر الله نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بالجدال بها)[٣].

ونحو هذه الآية الكريمة، قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

٣- وقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨]، (قال المفسّرون: من حجّة، قالوا: والسّلطان: الحجّة، وقال الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ﴾)[٤].

(والمقصود أنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سمّى علم الحجّة سلطاناً؛ لأنّها توجب تسلّط صاحبها واقتداره، فله بها سلطان على الجاهلين، بل سلطان العلم أعظم من سلطان اليد، ولهذا ينقاد النّاس للحجّة ما لا ينقادون لليد؛ فإنّ الحجّة تنقاد لها القلوب، وأمّا اليد فإنّما ينقاد لها البدن، فالحجّة تأسر القلب وتقوده، وتذلّ المخالف وإن أظهر العناد والمكابرة، فقلبه خاضع لها، ذليل مقهور تحت سلطانها)[٥].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمّد سلامة، الطّبعة الثّامنة، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ، (٦١٣/٤).

(٢) انظر: تفسير السّعدي ص ٤٥٢.

(٣) تفسير ابن باديس ص ٣٢٥.

(٤) جامع بيان العلم، لابن عبد البرّ (٩٥٣/٢).

(٥) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٦٠/١).

٤- وقال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن قوم نوح عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [هود الآية: ٣٢].

(ومن الجدال ما هو محمود، وذلك إذا كان مع كافر حربي في منعته ويطمع في الجدال أن يهتدي، ومن ذلك هذه الآية)[١].

وهذه عادة من قرعته الحجّة وبانت له المحجّة، ودمغت باطله؛ فلذلك أرادوا طيّ بساط الجدال، فطلبوا من نوح عَلَيْهِٱلسَّلَامُ تعجيل العذاب[٢].

فالمناظرة لتقرير الحقّ وجلائه، وإزهاق الباطل واضمحلاله سنّة الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ من لدن نوح عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لما جادله قومه لردّ ما جاء به من البيّنات والهدى للإقرار بتوحيد الله عَزَّوَجَلَّ وإخلاص الدّين له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

٥- وقال الله جَلَّجَلَالُهُ فيما قصّه عن خليله إبراهيم عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ في مناظرته للنّمرود[٣]: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

يقول ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ: (فإنّ من تأمّل موقع الحجاج وقطع المجادل فيما تضمّنته هذه الآية، وقف على أعظم برهان بأوجز عبارة؛ فإنّ إبراهيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لما أجاب المحاجّ له في الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بأنّه الّذي يحيي ويميت، أخذ عدوّ الله معارضته بضرب من المغالطة، وهو أنّه يقتل من يريد ويستبقي من يريد، فقد أحيا هذا وأمات هذا، فألزمه إبراهيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ على طرد هذه المعارضة أن يتصرّف في حركة الشّمس من غير الجهة الّتي يأتي الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بها منها، إذا كان بزعمه قد ساوى الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في الإحياء والإماتة)[٤].

---

(١) المحرّر الوجيز، لابن عطيّة (١٦٦/٣).

(٢) انظر: التّحرير والتّنوير، لمحمد الطّاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، دون طبعة ، الدّار التّونسية، تونس، ١٩٨٤م، (٦٠/١٢).

(٣) هو النُّمرود بن كنعان بنِ كُوشِ بنِ سام بنِ نوحٍ، وقيل: هو نُمرود بنُ فالخ بنِ عابر بن صالح بنِ أَرْفَخْشد بن سام بنِ نوحٍ، وهو أحد ملوك الدّنيا الطّغاة. انظر: البداية والنّهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٧هـ/١٩٩٩م، (٣٤٣/١).

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٥٠/١).

فبُهِت[1] المعاند المعارض وانقطعت حجّته، فظهر عليه إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بالحجّة الواضحة المفحمة، وانقطع الباطل واضمحلّ، (والآية دليل على جواز المجادلة والمناظرة في إثبات العقائد، والقرآن مملوء بذلك)[2].

الشّاهد أنّ المناظرة حصلت من خليل الله إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ الّذي فتح للأمّة باب مناظرة المشركين والمعاندين، وأهل الباطل وهدم حججهم، وتفنيد شبهاتهم بالحجّة والبرهان[3].

٦- وقال الله جَلَّجَلَالُهُ في قصّة مجادلة إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ للصّابئة[4]: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨ ﴾ [الأنعام: ٧٥-٧٨].

---

(١) أي: دُهِشَ، وَتَحَيَّرَ، وانْقَطَعَ، وَسَكَتَ، وَاسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ. انظر: مفردات غريب القرآن، للأصبهاني ص ١٤٨، مادّة: بهت، ومعجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣٠٧/١)، مادّة: بهت، ولسان العرب، لابن منظور (١٣/٢)، مادّة: بهت.

(٢) التّحرير والتّنوير، لابن عاشور (٣٤/٣). انظر: علم الجذل، للطّوفي ص ١٠٤-١٠٦.

(٣) انظر: جلاء الأفهام ص ٣١٤.

(٤) الصّابئة؛ في مقابلة الحنيفيّة، وفي اللّغة: صبأ الرّجل: إذا مال وزاغ، وقيل: بأنّها كلمة آراميّة الأصل تدلّ على التّطهير، وصابئي عندهم تعني المتعمّد؛ لأنّ التَّعْمِيدَ شِعَارُهُم، ، وهم طائفتان:

١- الصّابئة الحرّانيّون: وقد انقرضوا في القرن (١١هـ) ومركزهم (حرّان) .

٢- الصّابئة المندائيّون: ويزعمون أنّهم أتّباع النّبيّ يحيى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

وهم يقدّسون الكواكب والنّجوم، وهم صابئة حرّان، وقد انقرضوا ولم يبق إلّا المندائية، ويشركون مع الله في العبادة، ويعتقدون أنّ عالم الأنوار وهم من الملائكة وبعض الأنبياء يمنح الخالق بواسطتهم للنّاس الهداية والصّحة والقوّة والفضيلة، ويؤمنون بالحساب بعد الموت مباشرة، فالصّالح عندهم يذهب إلى عالم الأنوار، والمذنب إلى عالم الظّلام، ولا يعتقدون ببعث الأجساد، ويؤمنون من الأنبياء بآدم وشيث وإدريس وسام وإبراهيم ويحيى عَلَيۡهِمۡ ٱلسَّلَامُ. انظر: الملل والنِّحل، للشّهرستاني (٥٧-٥/٢)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٩٠، والموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، النّدوة العالمية للشّباب الإسلامي، إشراف: مانع بن حماد الجهني، الطّبعة الرّابعة، دار النّدوة العالميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ، (٧١٤/٢)، والصّابئة المندائيّون، الليدي دراوود، ترجمة: نعيم بدوي، وغضبان رومي، مطبعة الإرشاد، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م. ص ٥٩.

يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والحقّ أن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان في هذا المقام مناظراً لقومه، مبيّناً لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام)[1].

فالخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال هذا في الثّلاث الآيات لإقامة الحجّة على قومه، وأنّ المعبود لا يجوز عليه النّقص بوجه من الوجوه من الأفول[2]؛ لأنّه مناف لربوبيته لهم، فبيّن لهم سخافتهم وجهلهم وضعف عقولهم في عبادتهم لهذه الكواكب المخلوقة بحكمة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، والمسخّرة بقوّته وقدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثمّ أعلن لهم عقيدته الحقّة، وبراءته منهم ومن شركهم[3].

الشّاهد أنّ الله جَلَّ وَعَلَا قصّ على هذه الأمة مناظرة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لأبيه وقومه، فقطعهم وألزمهم الحجّة وأبان لهم المحجّة، وأخبر عن تفضيله بذلك ورفعه درجته بعلم الحجّة[4].

٧- مناظرة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ للملائكة عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ في قوم لوط قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُواْ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن

(١) تفسير ابن كثير (٢٩٢/٣).

(٢) هو الْمَغِيبُ والاحْتِجَابُ؛ وهُوَ المرَادُ بِاتّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ والتَّفْسِيرِ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٢٧١/١٥)، مادّة: أفل، والصّحاح، للجوهري (١٦٢٣/٤)، مادّة: أفل، ولسان العرب، لابن منظور (١٨/١١)، مادّة: أفل، وتاج العروس، للزّبيدي (٧/٢٨)، مادّة: أفل، وتفسير الطّبري (٣٩١/٣)، ومعاني القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمّد النّحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمّد عليّ الصّابوني، الطّبعة الأولى، مركز إحياء التّراث الإسلامي، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٤٥٢/٢)، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمّد بن عاشور، الطّبعة الأولى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (١٦٥/٤)، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن عليّ بن أحمد بن محمّد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (٢٩٠/٢)، وزاد المسير، لابن الجوزيّ (٤٨/٢)، والبحر المحيط، لأبي حيّان (٥٦٠/٤).

(٣) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٦٣/٣)، وصيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دحلان، لمحمّد بشير بن محمّد السَّهْسَوَاني الهندي (ت: ١٣٢٦هـ)، الطّبعة الرّابعة، المطبعة السّلفية، مصر، ١٤١٠هـ، ص ٤٤٩، ومعارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن عليّ الحكمي (ت: ١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الطّبعة الأولى، دار ابن القيّم، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (٤٠٤/٢).

(٤) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٣٧/١-١٣٨).

فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ كَانَتۡ مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣١-٣٢]، وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ ﴾ [هود: ٧٤].

وقصّة مناظرة إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ للملائكة عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ هي: أنّهم لما بعثوا لإهلاك قوم لوط عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وتعذيبهم بأمر ربّهم، مرّوا بإبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فخاف منهم وقال: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذّاريات: ٢٥]، ثمّ أكرمهم وأعطاهم حقّ الضّيافة لظنّه أنّهم آدميّون، ثمّ بشروه بإسحاق عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وأخبروا أنّهم أُمروا بعذاب قوم لوط عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ إِنَّ أَهۡلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾، ففهم إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ من عموم قولهم ﴿أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ﴾، فجادلهم أنّ فيها لوطاً عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فأجابته الملائكة عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ: ﴿نَحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ ﴾، وأنّ المراد تخصيص أهل القرية بهم، كان هذا من جملة الجدال[1].

(فحاصل جداله لهم -يعني إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ للملائكة- أنّه يقول: إن أهلكتم القرية وفيها أحد من المؤمنين أهلكتم ذلك المؤمن بغير ذنب، فأجابوه عن هذا بقولهم: ﴿نَحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾)[2].

٨- مناظرته عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لعبّاد التّماثيل والأصنام، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ مِن قَبۡلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٦﴾ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمۡ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرٗا لَّهُمۡ لَعَلَّهُمۡ إِلَيۡهِ يَرۡجِعُونَ ﴿٥٨﴾ قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُواْ فَأۡتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعۡيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡهَدُونَ ﴿٦١﴾ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ﴿٦٦﴾ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥١-٦٨].

وخلاصة هذه المناظرة أنّ إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ قال لهم: ما هذه الأجسام الّتي اجتمعتم على عبادتها من دون الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟ وهي ليست أهلاً للعبادة، فاعبدوا الله وحده فهو المستحقّ للعبادة دون ما سواه، وذروا هذه

(١) انظر: علم الجدل، للطّوفي ص ١٤٠-١٤١.

(٢) أضواء البيان، للشّنقيطي (٢/١٨٧).

التّماثيل العاجزة التي لا تنفع ولا تضرّ، فكان جوابهم المتهافت هو التّقليد الأعمى باتّباع الآباء والأجداد، (وهذا شأن من لا غرض له في الهدى ولا في اتّباع الحقّ، إن غرضه بالتّقليد إلاّ دفع الحقّ والحجة إذا لزمته؛ لأنّه لو كان مقصوده الحق لاتبعه إذا ظهر له)[1]، فأجابهم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالقدح في دلالة التّقليد وفيمن قلّدوه، فالتّقليد لا يصادم البراهين القواطع على التّوحيد[2]، فقال الله: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، أي: الكلام مع آبائكم الّذين احتججتم بصنيعهم كالكلام معكم، فأنتم على غير الطّريق المستقيم الواضح المستبين[3]، فلمّا حقّر آلهتهم وسفّه عقولهم وضلّل آباءهم، قالوا: ﴿أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾، فقالوا أنّ هذا الكلام لم يسمعوا به من قبل فأنت تقوله إمّا لاعباً أو جادًّا محقًّا فيه، فأجابهم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بقوله: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، أي: لست بلاعب بل جادّ فيما أقول، شاهد على صحّته، فجمع بين الدّليل العقلي والدّليل السّمعي، ثمّ انقطعت المناظرة، فقال في نفسه: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾، فكسرها كلّها إلاّ صنهم الكبير لأجل الرّجوع إليه، فتحقّقوا أنّه إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فاجتمع النّاس ليشاهدوا الحقّ ويشهدوا عليهم وتقوم الحجّة، فقال إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ والنّاس شاهدون: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، والمقصد منه إلزام الخصم وإقامة الحجّة عليه ولهذا قال: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾، أي: الأصنام المكسّرة؟ واسألوا الصّنم الكبير لأيّ شيء كسرها؟، فسيجيبونكم حتما إن كانوا ينطقون، وكلّ أحد يعلم علم اليقين أنّها لا تنطق ولا تنفع ولا تضرّ، فرجعت إليهم عقولهم، وأقرّوا على أنفسهم بالظّلم والشّرك ﴿فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، فحصل بذلك المقصود، ولزمتهم الحجّة بإقرارهم أنّ ما هم عليه باطل، وأنّ فعلهم كفر وظلم، ثمّ انتكست عقولهم وعمت قلوبهم فقالوا لإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، فكيف تكلّفنا ما لا يطاق؟، فتمّت الحجّة له، فقال: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، فلمّا انقطعوا

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٦١٠).

(٢) انظر: علم الجذل، للطّوفي ص ١٦١.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٣٤٨).

عن الجدال رجعوا إلى الظّلم والعتوّ والعدوان فقالوا: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾، فردّ الله جَلَّوَعَلَا كيدهم بما ذكر، والله جَلَّوَعَلَا يقابل الحجّة بالحجّة، والقوّة بالقوّة هو الغالب فيهما جَلَّوَعَلَا[1].

٩- قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذه حكاية مناظرة بين الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ وبين اليهود لما قال لهم: آمنوا بما أنزل الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ فأجابوه بأن قالوا: ﴿نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾، ومرادهم بهذا التّخصيص أن نؤمن بالمنزل علينا دون غيره)[2].

فردّ الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ ردًّا كافيًا شافيًا، وألزمهم الحجّة، بكفرهم بالقرآن من وجهين دلّ عليهما قوله تعالى: ﴿وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ﴾؛ فإذا كان هو الحقّ في كلّ ما جاء به من الأخبار، والأوامر والنّواهي من عند الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ فالكفر بالْمُرْسَل بعد ذلك كفر بالْمُرْسِل، وكفر بالحقّ الّذي أنزله.

وفي قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾؛ أي: موافقًا له في كلّ ما دلّ عليه من الحقّ والهدى، فلِمَ آمنتم بما أنزل عليكم، وكفرتم بنظيره؟ إن هو إلاّ التعصّب والحسد واتّباع الهوى والإعراض عن الهدى[3].

وفي وقوله: ﴿وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾، (**نكتة بديعة جدًّا**: وهي أنّهم لما كفروا به وهو حقّ، لم يكن إيمانهم بما أنزل عليهم لأجل أنّه حقّ، فإذا لم يتّبعوا الحقّ فيما أنزل عليهم، ولا فيما جاء به محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لأنّهم لو آمنوا بالمنزل عليهم أنّه حقّ لآمنوا بالحقّ الثّاني، وأعطوا الحقّ حقّه من الإيمان، ففي ضمن هذه الشّهادة عليهم بأنّهم لم يؤمنوا بالحقّ الأوّل ولا بالثّاني، وهكذا الحكم في كلّ من فرّق الحقّ، فآمن ببعضه وكفر ببعضه، كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وكمن آمن ببعض الأنبياء عَلَيۡهِمٱلسَّلَامُ وكفر ببعض لم ينفعه إيمانه بما كفر به حتّى يؤمن بالجميع)[4].

---

(١) انظر: علم الجذل، للطّوفي ص ١٦٢-١٦٣، وتفسير السّعدي ص ٥٢٦.

(٢) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٦٧/٤).

(٣) انظر: تفسير السّعدي ص ٥٩.

(٤) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٦٧/٤-١٥٦٨).

١٠- ويقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهذه مناظرة حكاها الله بين المسلمين والكفّار؛ فإنّ الكفّار لجأوا إلى تقليد الآباء، وظنّوا أنّه منجيهم لإحسانهم ظنّهم بهم فحكم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بينهم بقوله: ﴿ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾...فأخبر عن بطلان هذه الحجّة، وأنّها لا تنجي من عذاب الله تعالى؛ لأنّها تقليد مَن ليس عنده علم ولا هدى من الله)[(١)].

(والمراد بالعقل هنا: عقل الرّشد؛ لا عقل الإدراك؛ فآباؤهم أذكياء، ويدركون ما ينفعهم، وما يضرّهم؛ لكن ليس عندهم عقل رشد -وهو حسن تصرف-)[(٢)].

فهم لا يعقلون شيئًا من أمور دينهم؛ لأنّ المقام هنا مقام منهاج وبيان سبيل الهداية، فالله عَزَّوَجَلَّ تفضّل على العبد بالوحي ليعرف به الحقّ من الضّلال في الاعتقاد، والصّدق من الكذب في الأقوال، والجميل من القبيح في الأفعال، ليتحرّى الحقّ والصّدق والجميل، ويتجنّب أضدادها[(٣)].

١١- قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٨]، (فنحن المتّبعون لإبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في المحاجّة والمناظرة، فنحن أولى النّاس به، وسائر النّاس مأمورون بذلك، قال الله تعالى: ﴿ قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُۗ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، ومن ملّته المناظرة كما ذكرنا، فمن نهى عن المناظرة والحجّة فليعلم أنّه عاص لله عَزَّوَجَلَّ، ومخالف لملّة إبراهيم ومحمّد صلّى الله عليهما)[(٤)].

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٩/٤).

(٢) تفسير سورة الفاتحة والبقرة، لابن العثيمين (٢٤٢/٢). انظر: السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، لشمس الدّين محمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني (ت: ٩٧٧هـ)، دون طبعة، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥هـ، (١١٢/١).

(٣) انظر: تفسير الرّاغب الأصفهاني ص ٣٦٧.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٢١/١).

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهو الّذي فتح للأمّة باب مناظرة المشركين وأهل الباطل، وكسر حججهم، وقد ذكر الله سبحانه مناظراته في القرآن مع إمام المعطّلين، ومناظرته مع قومه المشركين، وكسر حجج الطّائفتين بأحسن مناظرة، وأقربها إلى الفهم وحصول العلم)[1].

والخلاصة: أنّ القرآن الكريم من أوّله إلى آخره حجج وبراهين على أهل الباطل والمخالفة، وهي حجج قطعيّة يقينيّة، وأجوبة لمعارضتهم، وإفسادًا لأقوالهم وشبهاتهم بأنواع الحجج والبراهين.

وقد جاء القرآن الكريم بالمشاورة الّتي هي أرفع وأكمل المناظرات للوصول إلى الحقّ، والتّعاون على البرّ والتّقوى، وهو قائم على سلطان الحجّة؛ لأنّ دلائله سمعيّة عقليّة قطعيّة لا تعترضها الشّبهات، ولا تتداولها الاحتمالات، وسيرة الأنبياء والرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ من لدن نوح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ إلى إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في مجادلة أممهم، والرّد على المنكرين والمتكبّرين عن قبول الحقّ منهم.

وهذا نبيّ الله إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ الّذي قال الله جَلَّ وَعَلَا لنا عنه: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فأمرنا الله عَزَّوَجَلَّ بالتّأسّي به على وجه الخصوص دون سائر الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، فكان يناظر ويحاجّ بالحقّ وللحقّ.

فاتّبعه النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ واستنّ بسنّته عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في المناظرة وإقامة الحجّة فأفحم الخصوم، واستجاب من كَتَبَ الله جَلَّ وَعَلَا له السّعادة ويسّر له أسبابها، فوضحت له الحجّة، ولم يجد إلى ردّها سبيلاً، فأحيا الله عَزَّوَجَلَّ بنبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وما أيّده به من الحقائق الإيمانية والمعجزات البرهانية خلقًا، من عرب وعجم وأبيض وأسود، ثمّ اتّبع المسلمون ملّة أبيهم إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وسنّة نبيّهم محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ في إقامة الملّة الحنيفيّة والشّريعة الرّبانيّة على سلطان العلم والحجّة.

وفي هذا كلّه أدلّة عمليّة على مشروعيّة أصل المناظرات وقعت من خيرة عباد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وهم الأنبياء والرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، وأتباعهم من أهل الإيمان.

(١) جلاء الأفهام، لابن القيّم ص ٢٧٥.

ثانيًا: من السّنّة النّبويّة.

بعث الله الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على حين فترة من الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، فمقت أهل الأرض عربهم وعجمهم(١)، إنسهم وجنّهم، حاضرهم وباديهم، إلاّ بقايا من أهل الكتاب على آثار من دين صحيح، فأغاث الله جَلَّوَعَلَا به العالمين، بخير دين وأحسن شريعة، وأوضح برهان، وأبين حجّة.

وكان في جزيرة العرب أهل الشّرك من عبّاد الأوثان والأصنام، والملائكة، وبها أديان محرّفة من اليهوديّة والنّصرانية، فدعا الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هؤلاء إلى الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، وردّ جدل أهل العناد واللّجاج، ودفع شبه أهل الزّيغ والضّلال على اختلاف أديانهم ومللهم(٢) ونِحلهم(٣).

وعارض أئمّة الكفر وعساكر الغواية والضّلال دعوته، فجادلوا عن عقائدهم الفاسدة وآرائهم الكاسدة، بالاستناد إلى ظلمات عقولهم الباطلة حين فقدوا نور الوحي.

(وقد ناظر النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ جميع طوائف الكفر أتمّ مناظرة، وأقام عليهم ما أفحمهم به من الحجج حتّى عدل بعضهم إلى محاربته بعد أن عجز عن ردّ قوله، وكسر حجّته، واختار بعضهم مسالمته ومتاركته، وبعضهم بذل الجزية عن يد وهو صاغر، كلّ ذلك بعد إقامة الحجج عليهم...وما خالفه أعداؤه إلاّ عناداً منهم، وميلاً إلى المكابرة بعد اعترافهم بصحّة حججه وأنّها لا تدفع، فما قام الدّين إلاّ على ساق الحجّة)(٤).

فأصّل النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بسنّته: قولاً، وعملًا، وتقريرًا، أصول وقواعد المناظرة على أكمل وجه وأتمّه، فأفحم كلّ من خالف الوحي، وأقام الحجّة عليه، وحصل به الإعذار والإنذار.

---

(١) إشارة إلى الحديث الّذي أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الصّفات الّتي يعرف بها في الدّنيا أهل الجنّة وأهل النّار (٤/٢١٩٧)، (برقم: ٢٨٦٥).

(٢) تُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ النَّاسُ مُطْلَقًا سَوَاءَ كَانَ هَذَا المعْتَقَدُ حَقًّا أَمْ بَاطِلاً، وَأَمَّا عِلْمُ المِلَلِ: فَهُوَ عِلْمٌ يَبْحَثُ فِي المِلَلِ مِنْ حَيْثُ مَنْشَئِهَا، وَتَطَوُّرِهَا وَانْتِشَارِهَا، وَالأُصُولُ الَّتِي تَرْتَكِزُ عَلَيْهَا، وَالمقَارَنَةُ بَيْنَهَا، وَمُنَاقَشَتُهَا وَالرَّدُّ عَلَيْهَا. انظر: علم الملل ومناهج العلماء فيه، لأحمد بن عبد الله جود، الطّبعة الأولى، دار الفضيلة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م. ص ١٢.

(٣) هِيَ الأَهْوَاءُ وَالآرَاءُ والمعْتَقَدَاتُ الَّتِي تَنْحَلُهَا جَمَاعَةٌ لَيْسَ لَهَا دِينٌ، كَالفَلَاسِفَةِ وَالدُّهْرِيَّةُ. انظر: الملل والنِّحل، للشّهرستاني (١/١٠-١١).

(٤) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢/١٠٠٨).

وهذا سياق بعض الأدلّة على الأنواع الثّلاثة: **القوليّة، والفعليّة، والتّقريريّة:**

١- السّنّة القوليّة:

أ- عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ**[(١)] **يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»[(٢)].

فمناظرة أهل الكفر والبدع وجهادهم بالحجّة والبيان من الإيمان والجهاد في سبيل الله جَلَّ وَعَلَا، والقلم أحد اللّسانين، فمن جاهدهم به فقد جاهدهم بلسانه[(٣)].

ب- عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**جَاهِدُوا المشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ**»[(٤)].

فالجهاد باللّسان وبيان الأدلّة وإقامة الحجج واجبٌ وجوبًا أصليًّا، وأمّا الجهاد والقتال فمشروع بعد دعوة أهل الكفر والشّرك إلى الإسلام أو الجزية أو القتال، وأمّا ظهور الدّين والملّة فهو بالحجّة والبيان قبل ظهوره بالسّيف والسّنان.

---

(١) جمع خَلْفٍ بِتَسْكِينِ اللَّامِ، وهُوَ كُلُّ مَنْ يَجِيءُ بَعْدَ مَنْ مَضَى، إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّسْكِينِ فِي الشَّرّ، وَيَأْتِي (خَلَفَ) بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فِي الخَيْرِ. انظر: النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٦٦/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النّهي عن المنكر من الإيمان، وأنّ الإيمان يزيد وينقص، وأنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر واجبان، (٦٩/١)، (برقم: ٥٠).

(٣) انظر: التّحبير لإيضاح معاني التّيسير، لأبي إبراهيم محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد الحسني الصّنعاني، المعروف: بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمّد صبحي حلّاق، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، (٣٣٤/١).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الجهاد، باب: كراهيةِ تركِ الغزو، (١٥٩/٤)، (برقم: ٢٥٠٤)، والنّسائي في سننه، كتاب: الجهاد، باب: وجوب الجهاد، (٧/٦)، (برقم: ٣٠٩٦)، والحاكم في مستدركه (٩١/٢)، (برقم: ٢٤٢٧)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه، وصحّح إسناده ضياء الدّين المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٧١/٥)، وصحّحه الألباني في صحيح أبي داود (٢٦٥/٧)، (برقم: ٢٢٦٢).

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذا حديث في غاية الصّحة، وفيه الأمر بالمناظرة وإيجابها كإيجاب الجهاد والنّفقة في سبيل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ)[١].

فالجهاد بالحجج القاطعة والبيّنات والبراهين الدّامغة وهو جهاد الأئمّة والعلماء العاملين، وهو أفضل الجهادين لكبير منفعته، وتحقيق مقاصد ومصالح دينيّة[٢]، فكان جدال أهل الباطل ومناظرتهم وكشف زيفهم حتّى تنقطع شبهتهم، ويزول شرّهم ودفع ضررهم عن المسلمين منزلة منيفة من منازل الجهاد باللّسان[٣].

ت- عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**اُهْجُوا قُرَيْشًا، فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رَشْقٍ بِالنَّبْلِ»، فَأَرْسَلَ إِلَى ابْنِ رَوَاحَةَ، فقال: «اُهْجُهُمْ» فَهَجَاهُمْ فَلَمْ يُرْضِ. فَأَرْسَلَ إِلَى كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ. ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، قَالَ حَسَّانُ: قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تُرْسِلُوا إِلَى هَذَا الأَسَدِ الضَّارِبِ بِذَنَبِهِ**[٤]، **ثُمَّ أَدْلَعَ**[٥] **لِسَانَهُ فَجَعَلَ يُحَرِّكُهُ، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَأَفْرِيَنَّهُمْ بِلِسَانِي فَرْيَ الأَدِيمِ**[٦]، فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَعْجَلْ، فَإِنَّ أَبَا بَكرٍ أَعلَمُ قُرَيشٍ بِأَنْسَابِهَا، وَإِنَّ لِي فِيهِمْ نَسَباً، حَتَّى يُلَخِّصَ لَكَ نَسَبِي**»، فَأَتَاهُ حَسَّانَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: **يَا رَسُولَ الله قَدْ لَخَّصَ لِي نَسَبَكَ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ! لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةُ مِنَ العَجِينِ**، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ

---

(١) الإحكام، لابن حزم (٢٦/١). انظر: الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي (٥٥٧/١).

(٢) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٩١/١).

(٣) انظر: الرّدود، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الطّبعة الأولى، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ، ص ٤٠.

(٤) قال العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: المرادُ بِذَنَبِهِ هُنَا: لِسَانَهُ، فَشَبَّهَ نَفسَهُ بِالأَسَدِ فِي انتقَامِهِ، وبَطشِهِ إِذَا اغْتَاظَ. انظر: البحر المحيط الثّجّاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجّاج، لمحمّد بن عليّ ابن آدم ابن موسى الإتيوبي الولوي (ت: ١٤٤٢هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ، (٥٤٤/٣٩).

(٥) أي: أَخْرَجَهُ وَحَرَّكَهُ كَأَنَّهُ يعدُّهُ للإنشَاد. انظر: الكوكب الوهّاج والرّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، لأبي ياسين محمّد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العلوي الهرري (ت: ١٤٤١هـ)، الطّبعة الأولى، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، (٨٤/٢٤).

(٦) أي: لأُمَزِّقَنَّ أَعرَاضَهُم تَمزِيقَ الجِلْدِ. انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، لأبي زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت: ٦٧٦هـ)، الطّبعة الثّانية، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م، (٤٨/١٦).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِحَسَّانَ: «**إِنَّ رُوحَ القُدُسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ، مَا نَافَحْتَ**[1] **عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ**»، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**هَجَاهُمْ حَسَّانُ فَشَفَى وَاشْتَفَى**»[2].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فكشف عورات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله)[3].

فمناظرة أهل الباطل والرّدّ عليهم بالحجج الدّامغة، والبراهين السّاطعة من المنافحة عن دين الله عَزَّوَجَلَّ، والمنافح المناظِر حظّه من النّصر والتّأييد بقدر متابعته للرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ث- عن تميم الدّاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**الدِّينَ النَّصِيحَةُ**[4]»، **قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[5].

فمجادلة أهل الكفر والضّلال، وردّ المقالات الباطلة، والأهواء المضلّة هو من النّصح لله عَزَّوَجَلَّ وكتابه ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والنّصيحة في الدّين هي جماع الخير، وهي أفضل من كلّ نصحٍ حسب متعلّقها، فالنّصح بالإيمان بالله جَلَّ جَلَالُهُ بإثبات ما أثبته الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لنفسه من الأسماء الحسنى والصّفات العلى، وأنّه هو المستحقّ للعبادة، والنّصح لكتابه بالإيمان بأنّه كلام الله حقيقة، والرّد على كلّ من سوّلت له نفسه بالطّعن فيه، فينفي عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وأمّا النّصح للرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإيمان به، وأنّه أفضل وخاتم النّبيين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وأنّ الإيمان به واجب على كلّ مسلم، ومخالفته تؤول بصاحبها للوقوع في الفتنة أو يحلّ به العذاب في الدّنيا أو في الآخرة أو جميعاً، والرّدّ على الطّاعنين عليه في حياته، وبعد مماته بالدّفاع عن سنّته من كلّ ما يجوس خلال السّنن وأهلها.

---

(١) أي: دَافَعَ، والمنافَحَةُ والمكَافَحَةُ: المدافَعَةُ والمضَارَبَةُ، يُرِيدُ بِمُنَافَحَتِهِ: هِجَاءُ المشْرِكِينَ، وَمُجَاوَبَتِهِمْ عَلَى أَشْعَارِهِمْ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٨٩/٥).

(٢) أخرجه مسلم في صححه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: فضائل حسّان بن ثابت رضي الله عنه، (١٩٣٥/٤)، (برقم: ٢٤٩٠).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١١٦/١).

(٤) النَّصِيحَةُ: كلِمَةٌ جَامِعَةٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ جُمْلَةِ إِرَادَةِ الخَيْرِ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ. انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى ابن عياض اليحصبيّ (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطّبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (٣٠٦/١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان أنّ الدّين النّصيحة، (٧٤/١)، (برقم: ٥٥).

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (من أنواع النّصح لله تعالى، وكتابه، ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو مما يختصّ به العلماءُ، رَدُّ الأهواء المضلّة بالكتاب والسّنّة، وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلّها، وكذلك ردّ الأقوال الضّعيفة من زلّات العلماء، وبيان دلالة الكتاب والسّنّة على رَدّها)[1].

ج- عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «**كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِكَ، فَقَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مِمَ أَضْحَكُ؟ قَالَ: قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؟ قَالَ: مِنْ مُخَاطَبَةِ العَبْدِ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ! أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ؟ قَالَ: يَقُولُ: بَلَى، قَالَ: فَيَقُولُ: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا شَاهِدًا مِنِّي، قَالَ: فَيَقُولُ: كَفَى بِنَفْسِكَ اليَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وَبِالكِرَامِ الكَاتِبِينَ شُهُودًا، قَالَ: فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، فَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: اِنْطِقِي، قَالَ: فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، قَالَ: ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكَلَامِ، قَالَ فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا، فَعَنْكُنَّ كُنْتُ أُنَاضِلُ**[2]»[3].

فهذا العبد كان يحاجج الله عَزَّوَجَلَّ بالكلام لخلاص جوارحه ونفسه من النّار[4].

وقد ساق ابن عبد البرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث في جامعه[5] لإثبات المجادلة والمناظرة وإقامة الحجّة.

٢- السّنّة الفعليّة:

أ- مناظرة النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **للمشركين،** فعن ابن إسحاق[6] رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «**وَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -فِيمَا بَلَغَنَا- يَوْمًا مَعَ الوَلِيدِ بنِ المغِيرَة، فَجَاءَ النَّضْرُ بنُ الحَارِثِ حَتَّى جَلَسَ مَعَهُمْ، وَفِي**

---

(١) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النّور، الطّبعة الثّانية، دار السّلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (٢٢٣/١).

(٢) أي: أُجَادِلُ وأُخَاصِمُ وأُدَافِعُ. انظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٧٢/٥)، مادّة: نضل، وشرح النّووي على مسلم (١٠٥/١٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الزّهد والرّقائق، (٢٢٨٠/٤)، (برقم: ٢٩٦٩).

(٤) انظر: شرح مصابيح السّنة، لمحمّد بن عبد اللّطيف الرّوميّ الكرمانيّ، الحنفيّ، المشهور: بابن الْمَلَك (ت: ٨٥٤ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف: نور الدّين طالب، الطّبعة الأولى، إدارة الثّقافة الإسلاميّة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، (٤٤/٦).

(٥) انظر: جامع بيان العلم، لابن عبد البرّ (٩٥٣/٢).

(٦) هو محمّد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله، المخرميّ مولاهم، القرشيّ المدنيّ، ولد سنة ٨٠هـ، وثّقه غير واحد، ووهاه آخرون، وهو صالح الحديث، صدوق، وقد احتجّ به الأئمّة، اشتهر بالسّيرة النّبويّة، توفي سنة ١٥١هـ، وقيل: ١٥٢هـ. =

الْمَجْلِسِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ رِجَالِ قُرَيْشٍ، فَتَكَلَّمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَضَ لَهُ النَّضْرُ، فَكَلَّمَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَفْحَمَهُ، ثُمَّ تَلَا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ قول الله: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨-١٠٠]، **ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَقْبَلَ عَبْدُ اللهِ ابنِ الزِّبَعْرِي السَّهْمِي**(١) **حَتَّى جَلَسَ. فَقَالَ الوَلِيدُ بنُ المغِيرَةَ لَهُ: وَاللهِ، مَا قَامَ النَّضْرُ بنُ الحَارِثَ لابنِ عَبْدِ المطَّلِبِ آنِفاً وَمَا قَعَدَ، وَقَدْ زَعَمَ مُحَمَّدٌ أَنَّا وَمَا نَعْبُدُ مِنَ آلِهَتِنَا هَذِهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ! فَقَالَ عَبْدُ اللهِ ابنِ الزِّبَعْرِي: أَمَا وَاللهِ لَوْ وَجَدْتُهُ لَخَصَمْتُهُ، فَسَلُوا مُحَمَّدًا: أَكُلَّ مَنْ يَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّم مَعَ مَنْ عَبَدَهُ؟ فَنَحْنُ نَعْبُدُ المَلَائِكَةَ، وَاليَهُودُ تَعْبُدُ عُزَيْراً، وَالنَّصَارَى تَعْبُدُ عِيسَى، فَعَجِبَ الوَلِيدُ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي المَجْلِسِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الزِّبَعْرِي، وَرَأَوْا أَنَّهُ قَدْ احْتُجَّ وَخَاصَمَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْزَلَ تَعَالَى:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٢]؛ **أَيْ: عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ، وَعُزَيْراً، وَمَنْ عَبَدَ مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ الَّذِينَ مَضَوْا عَلَى طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى، وَنَزَلَ فِيمَا يَذْكُرُونَ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ المَلَائِكَةَ وَأَنَّهَا بَنَاتُ اللهِ:** ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا

=

انظر: تذكرة الحفّاظ، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (١/١٣٠)، وميزان الاعتدال في نقد الرّجال، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد رضوان عرقسوسي، وغيره من المحقّقين، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة العالميّة، دمشق، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، (٣/ ٤٦٨).

(١) هو عبد الله بن الزّبعرى -بكسر الزّاي وفتح الموحّدة وسكون العين المهملة- ابن قيس بن عديّ القرشيّ السّهميّ، كان من أشعر قريش، وكان شديدًا على المسلمين، ولما فتح النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكّة هرب إلى نجران ثمّ عاد مسلمًا معتذرًا، وحسن إسلامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال في النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مدحًا كثيرًا يكفّر به ما مضى من هجائه، فأمر له بحُلّة، توفي سنة ١٥هـ. انظر: أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن محمد ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ محمّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (٣/٢٣٩)، والإصابة في تمييز الصّحابة، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمد معوض، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ، (٤/٧٦-٧٧)، وموافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفي، صبحي السّيّد جاسم السّامرائي، الطّبعة الثّانية، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (٢/١٧٢).

سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩]»[(١)].

فيه دليلٌ أنّ النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يناظر المشركين ويحاجّهم بالآيات البيّنات، والدّلائل الدّامغات والحجج القاطعات[(٢)].

ب- **مناظرته** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **لحبر من أحبار اليهود**، فعن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: «**سَمِعَ عَبْدُ اللهِ بْنِ سَلَامٍ بِقُدُومِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وَهُوَ فِي أَرْضٍ يَخْتَرِفُ[(٣)]، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ ثَلَاثٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ: فَمَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟، وَمَا أَوَّلُ طَعَامِ أَهْلِ الجَنَّةِ؟، وَمَا يَنْزِعُ الوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جِبْرِيلُ آنِفًا، قَالَ: جِبْرِيلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ذَاكَ عَدُوُّ اليَهُودِ مِنَ المَلَائِكَةِ، فَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ:** ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ، وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الجَنَّةِ فَزِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ المَرْأَةِ نَزَعَ الوَلَدُ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ المَرْأَةِ نَزَعَتْ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اليَهُودَ قَوْمٌ بُهُتٌ، وَإِنَّهُمْ إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ يَبْهَتُونِي، فَجَاءَتِ اليَهُودُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: أَيُّ رَجُلٍ عَبْدُ اللهِ فِيكُمْ،

---

(١) أخرجه ابن هشام في السّيرة النّبوية (٣٥٨/١-٣٥٩)، والطّبراني في المعجم الكبير (١٥٣/١٢)، (برقم: ١٢٧٣٩)، والطّبري في تفسيره (٤١٧/١٦) كلّهم من طريق ابن إسحاق، وصحّحه الألباني في صحيح السّيرة النّبويّة ص ١٩٧، ويشهد له: ما أخرجه الطّحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨/٣)، والحاكم في مستدركه (٤١٦/٢)، (برقم: ٦٤٨٠)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصحّحه إسناده ابن القيّم في شفاء العليل ص ٧٣، وقال ابن كثير في تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ص ٣٣٥: (قول ابن الزّبعري هذا مشهور في كتب التّفسير والسّير والمغازي)، وصحّحه ابن حجر في إتحاف المهرة (٥٧٩/٧)، وكذلك صحّحه وخرّج طرقه مقبل بن هادي الوادعي في الصّحيح المسند من أسباب النّزول ص ١٣٥-١٣٧.

(٢) انظر: أبكار الأفكار في أصول الدّين، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن سالم الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: أحمد محمّد المهدي، الطّبعة الثّانية، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (١٦٧/١).

(٣) أي: يَجْتَنِي مِن الثّمارِ. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دون طبعة، المكتبة السّلفيّة، دون تاريخ، (٢٥٢/٧).

قَالُوا: خَيْرُنَا وَابنُ خَيْرِنَا، وَسَيّدُنَا وابنُ سَيّدِنَا، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ، فَقَالُوا: أَعَاذَهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَقَالُوا: شَرُّنَا وابنُ شَرّنَا، وَانْتَقَصُوهُ، قَالَ: فَهَذَا الَّذِي كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللهِ»(١).

ولهذا لما انصرف قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ وَمَا لِي عِلْمٌ بِشَيءٍ حَتَّى أَتَانِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ**»(٢).

فدلّ ذلك أنّ النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ناظر علماء اليهود وأفحمهم بالحجّة، ونزل عليه من الوحي، وبما لا يخالف ما جاء به موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ من عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ (فإنّهم كان عندهم من صفته قبل أن يروه ما طابق شخصه عند رؤيته، وجاء: ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾، من باب ازدواج الكلام وتشبيه أحد اليقينين بالآخر فتأمّله)(٣).

ولهذا قال عبد الله بن سلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**فَجِئْتُ فِي النَّاسِ لِأَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ...**»(٤).

ت- كما ناظر صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ابن صيّاد(٥): فعن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، «**أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ عِنْدَ أُطُمِ**(١) **بَنِي مَغَالَةَ**(٢)**، وَقَدْ**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّفسير، باب: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧] (١٩/٦)، (برقم: ٤٤٨٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: بيان صفة منيّ الرّجل، والمرأة وأنّ الولد مخلوقٌ من مائهما، (٢٥٢/١)، (برقم: ٣١٥).

(٣) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤٨٧/٢).

(٤) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، باب، (٦٥٢/٤)، (برقم: ٢٤٨٥)، وقال: هذا حديث صحيح، وابن ماجة في سننه، كتاب: إقامة الصّلوات والسّنّة فيها، باب: ما جاء في قيام اللّيل، (٣٦٠/٢)، (برقم: ١٣٣٤)، والحاكم في مستدركه، (١٤/٣)، (برقم: ٤٢٨٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرجاه، وصحّحه الألباني في السّلسلة الصّحيحة (١١٣/٢)، (برقم: ٥٦٩)، وإرواء الغليل (٢٣٩/٣).

(٥) هو عبد الله بن صائد، وهو الّذي يقال له: ابن صيّاد، كان أبوه من اليهود، ولا يدري من أي قبيلة هو، وهو الّذي يقال: إنّه الدّجال، ولد على عهد رسول الله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ أعور مختونًا، كان عنده كهانة، ومات بالمدينة يوم الحرّة، زمن يزيد ابن معاوية سنة ٦٣هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللّغات، لأبي زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت: ٦٧٦هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٢٩٩/٢)، والإصابة، لابن حجر (١٤٨/٥).

قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الحُلُمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ فَرَفَضَهُ، وَقَالَ: آمَنْتُ بِاللهِ وَبِرَسُلِهِ، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا تَرَى؟، قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ**(٣)**، فَقَالَ: اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ**»(٤).

فامتحان النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن صيّاد وإظهار باطله ليُعلَم أمره، ومعارضة أجوبته فهي مناظرة؛ لأنّ حقيقتها إنّما هو سؤال وجواب.

٣- السّنّة التّقريريّة:

فالصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يتناظرون في محضره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا ينهاهم، بل يقرّهم على ذلك، ومن تلكم المناظرات ما يلي:

أ- تناظر أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حضرة الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقرّهما ولكنّ العتب كان على ارتفاع أصواتهما بحضرته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لما «**قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمِّرِ القَعْقَاعَ بْنَ مَعْبَدِ بْنَ زُرَارَةَ، قَالَ عُمَرُ: بَلْ أَمِّرِ الأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَرَدْتَّ إِلَّا**

=

(١) بِضَمَّةٍ وَبِضَمَّتَيْنِ: القَصْرُ، وكُلُّ حِصنٍ مَبْنِي بِحِجَارَةٍ، وكلّ بيت مُربَّعٍ مُسَطَّحٍ. انظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي ص ١٠٧٦، مادّة: أطم.

(٢) كُلُّ مَا كَانَ عَن يَمِينِكَ إِذَا وَقَفْتَ آخِرَ البَلَاطِ مُسْتَقْبِلَ مَسْجِدَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد السّيد وغيره، الطّبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (٢٦٣/٧).

(٣) الدُخُّ لغة: بضَمّ الدَّالِ وَفَتحِهَا، وهُوَ الدُّخَانُ لَم يَسْتَطِعْ ابنَ صَيَّادٍ أَن يُتِمَّ الكَلِمَةَ، وَلَمْ يَهْتَدِ مِنَ الآيَةِ الكَرِيمَةِ إِلَّا لِهَذَيْنِ الحَرْفَيْنِ عَلَى عَادَةِ الكُهَّانِ مِن اخْتِطَافِ بَعْضِ الكَلِمَاتِ مِنْ أَوْلِيَائِهِمْ مِن الجِنّ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (١٠٧/٢)، مادّة: دخخ، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمّد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدّين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دون طبعة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (١٧١/٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصّبي فمات، هل يصلّى عليه؟ وهل يعرض على الصّبي الإسلام؟ (٩٣/٢-٩٤)، (برقم: ١٣٥٤)، (٧٠/٤)، (برقم: ٣٠٥٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: ذكر ابن صيّاد (٢٢٤٤/٤)، (برقم: ٢٩٣٠).

خِلَافِي، قَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُّ خِلَافَكَ، فَتَمَارَيَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَنَزَلَ فِي ذَلِكَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ﴾ [الحجرات: ١]، **حَتَّى انْقَضَتْ»**[(١)].

فالمماراة: هي المجادلة وَالخصومة[(٢)].

ب- وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرُّهَيْطُ**[(٣)]**، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقَوْمُهُ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ الآخَرَ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفاً يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ...»**[(٤)].

قال النّووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قوله: «**فخاض النّاس**»، أي: تكلّموا وتناظروا، وفي هذا إباحة المناظرة في العلم، والمباحثة في نصوص الشّرع على جهة الاستفادة وإظهار الحقّ)[(٥)].

وساق عبد الحيّ الكتّاني[(١)] بابًا في مناظرة الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بين يدي المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقل عن أبي نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ قوله: (أنّه لا بأس بالمناظرة والمماراة في العلم بحضرة العالم)[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: وفد بني تميم (١٦٨/٥)، (برقم: ٤٣٦٧)، (١٣٧/٦)، (برقم: ٤٨٤٧).

(٢) كشف المشكل من حديث الصّحيحين، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عليّ حسين البواب، دون طبعة، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، (١٤/٤).

(٣) تَصْغِيرُ الرَّهْطُ، وَهِيَ الجَمَاعَةُ دُونَ العَشَرَةِ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٩٤/٣)، ومجمع بحار الأنوار في غرائب التّنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدّين محمّد طاهر ابن عليّ الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت: ٩٨٦هـ)، الطّبعة الثّالثة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، (٤٠٢/٢)، مادّة: رهط.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطبّ، باب: من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، (١٢٦/٧)، (برقم: ٥٧٠٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدّليل على دخول طوائف من المسلمين الجنّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ، (١٩٩/١)، (برقم: ٢٢٠)، واللّفظ له.

(٥) شرح النّووي على صحيح مسلم (٩٤/٣-٩٥). انظر: البحر المحيط الثّجّاج، لمحمّد آدم الإثيوبي (٥١٩/٥).

وكلّ هذا مما سبق ذكره من أدلّة السّنة النّبوية بأنواعها الثّلاثة -القوليّة والفعليّة والتّقريريّة- ما يدلّ على مشروعيّة المناظرة، ولم يستقص الباحث كلّ ما ثبت(٣).

ثالثًا: الإجماع:

فمناظرة الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وإجماعهم من أقوى الأدّلة؛ لأنّهم أعلم النّاس بالتّنزيل، وعن الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تلقوا هذا الدّين، ومن خالفهم اتّبع غير سبيل المؤمنين(٤).

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ واصفًا لمقاماتهم وفضلهم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فقال: (بل هم أكمل النّاس نظراً واستدلالاً واعتباراً، وهم نظروا في أصحّ الأدلّة وأقومها فإنّ القوم كان نظرهم في خير الكلام وأفضله، وأصدقه وأدلّه على الحقّ، وأوصله إلى المقصود بأقرب الطّرق، وهو كلام الله.

وكانوا ينظرون في آيات الله تعالى الأفقيّة والنّفسية، فيرون منها من الأدلّة ما يبيّن أنّ القرآن حقّ، فيتطابق عندهم السّمع والعقل ويتصادق الوحي والفطرة)(٥).

فكانت مناظراتهم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كثيرة مع الموافقين والمخالفين، ولم ينقل إلينا بنقل صحيح عدم إنكار بعضهم على بعض، وذلك لم استقرّ في نفوسهم الزّكيّة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ على مشروعيّتها.

وسأورد بعض المناظرات المشهورة للتّمثيل لا الحصر منها:

=

(١) هو محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير بن محمّد الحسني الإدريسي، المعروف: بعبد الحيّ الكتّاني، ولد وتعلّم بفاس، وكان جمّاعة للكتب، وله من المصنّفات: فهرس الفهارس، اختصار الشّمائل،...واستقرّ بفرنسا بعد استقلال المغرب إلى أن مات سنة ١٣٨٢هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (١٨٧/٦-١٨٨).

(٢) التّراتيب الإدارية، لمحمّد عبد الحيّ بن عبد الكبير الحسني، المعروف: بالكتّاني (ت: ١٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطّبعة الثّانية، دار الأرقم، بيروت، دون تاريخ، (٢٢٢/٢).

(٣) ومَن أراد المزيد فليرجع إلى: كتاب منهج الجدل والمناظرة، لعثمان عليّ (٢٨٤/١)، وكتاب أصول الجدل والمناظرة، لحمد إبراهيم لعثمان ص ٥٣.

(٤) وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ أنّه لا يستحقّ العَبْدُ اسْمَ التَّائِبِ حَتَّى يَتَخَلَّصَ مِنْ أَجْنَاسِ المحرَّمَاتِ، وَذَكَرَ آخِرَهَا: اتّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. انظر: مدارج السّالكين (٣٤٤/١).

(٥) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٢/٢-٨٦٣).

١- مناظرة الشّيخين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا للأنصار رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في مسألة الخلافة: عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، زوج النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَاتَ...اِجْتَمَعَتِ الأَنصَارُ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ**[(١)]، **فَقَالُوا: مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنكُمْ أَمِيرٌ، فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، وأَبُو عُبَيْدَةَ بنِ الجرَّاحِ، فَذَهَبَ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ فَأَسْكَتَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللهِ مَا أَرَدْتُّ بِذَلِكَ إِلَّا أَنِّي قَدْ هَيَّأْتُ كَلَامًا قَدْ أَعْجَبَنِي، خَشِيتُ أَن لَا يَبْلُغَهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَتَكَلَّمَ أَبْلَغَ النَّاسِ، فَقَالَ فِي كَلَامِهِ: نَحْنُ الأُمَرِاءُ وأَنْتُمْ الوُزَرَاءُ، فَقَالَ حُبَابُ بنُ المنذِرِ: لَا وَاللهِ لَا نَفْعَلُ، مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنكُمْ أَمِيرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا، وَلَكِنَّا الأُمَرَاءُ، وَأَنتُمُ الوُزَرَاءُ، هُمْ أَوْسَطُ العَرَبِ دَارًا، وَأَعْرَبُهُمْ أَحْسَابًا، فَبَايِعُوا عُمَرَ أَوْ أَبَا عُبَيدَةَ بن الجَرَّاحِ، فَقَالَ عُمَرُ: بَلْ نُبَايِعُكَ أَنْتَ، فَأَنْتَ سَيِّدُنَا، وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَأَخَذَ عُمَرُ بِيَدِهِ فَبَايَعَهُ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ...**»[(٢)].

(فدلّ هذا الحديث أنّ القوم لم يبايعوه إلّا بعد التّشاور والتّناظر، واتّفاق الملأ منهم الّذين هم أهل الحلّ والعقد على الرّضا بإمامته والتّقديم بحقّه)[(٣)].

فتدافع أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتناظرهم يوم السّقيفة، إنّما كان للوصول إلى الحقّ ومعرفة وجه الصّواب فيه، بإقامة الحجّة عليهم، وذلك لئلا يختلّ نظام الإسلام وينفرط عقده، ولقطع الطّريق خشية الوقوع في فتنة التّنازع والاختلاف[(٤)].

---

(١) السَّقِيفَةُ: هِيَ كُلُّ بِنَاءٍ سُقِفَتْ بِهِ صُفَّةٌ، كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَبَنُو سَاعِدَةَ: هُمْ قَوْمٌ مِنَ الخَزْرَجِ، وَنُسِبَتْ لَهُمْ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي حَيِّهِمْ، وَكَانُوا يَجْتَمِعُونَ تَحْتَهَا، وَبِهَا بُويِعَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بِالخِلَافَةِ، وَهِيَ اليَوْمَ فِي الشَّمَالِ الغَرْبِي مِنَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيّ. انظر: الأماكن، لأبي بكر محمّد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد بن محمّد الجاسر، بدون طبعة، دار اليمامة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ، ص ٥٤٢، ومعجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الطّبعة الثّانية، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، (٢٢/٣)، ولسان العرب، لابن منظور (١٥٥/٩)، مادّة: سقف، والمدينة المنوّرة معالم وحضارة، لمحمّد السّيّد الوكيل، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ١٧٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: قول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: لو كنت متّخذًا خليلًا (٦/٥-٧)، (برقم: ٣٦٦٧).

(٣) التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح، لأبي حفص عمر بن عليّ بن أحمد ابن الملقّن (ت: ٨٠٤هـ)، الطّبعة الأولى، دار النّوادر، دمشق، سوريا، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (٢٢٢/٣١-٢٢٣).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٢٨٦/٣)، وفتح الباري، لابن حجر (١٥٦/١٢).

٢- مناظرة الفاروق عمر والحِبّ زيد بن ثابت والصّديق أبو بكر في جمع القرآن الكريم: فعن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلَ أَهْلِ اليَمَامَةِ**[١]**، فَإِذَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عِنْدَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ القَتْلَ قَدِ اسْتَحَرَّ**[٢] **يَوْمَ اليَمَامَةِ بِقُرَّاءِ القُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ القَتْلُ بِالقُرَّاءِ بِالمَوَاطِنِ**[٣]**، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ القُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ القُرْآنِ، قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ عُمَرُ: هَذَا وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَتَبَّعِ القُرْآنَ فَاجْمَعْهُ، فَوَاللهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ القُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ أَجْمَعُهُ...**»[٤].

فظاهر القصّة أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ناظر أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مناظرة مشاورة حتّى شرح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صدره، ثمّ ناظر أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زيداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مناظرة مشاورة حتّى شرح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صدره لذلك الأمر العظيم، والمقصد الجليل ألا وهو حفظ الدّين، وسدّ الذّريعة لمنع الاختلاف في كلام العزيز الحميد جَلَّ جَلَالُهُ.

٣- مناظرة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي بكر الصّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قتال مانعي الزّكاة: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**لما تُوُفِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ العَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلِ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ**

---

(١) تَقَعُ وَسَطَ الجَزِيرَة العَرَبِيَّةِ بَيْنَ مَنْطِقَتَيْ نَجْدٍ وَالبَحْرَيْنِ، وَيَحُدُّهَا جَنُوبًا مَا انْحَدَرَ مِنَ مُرْتَفَعَاتِ جِبَالُ السَّرَاةِ مِنَ الأَوْدِيَةِ، وَمِنَ الشَّمَالِ بِالرِّمَالِ الفَاصِلَةِ بَيْنَ هَذَا الإِقْلِيمِ وَبَيْنَ إِقْلِيمِ القَصِيمِ، وَتُسَمَّى جَوًّا وَالعَرُوض، وقيل: سُمِّيَتْ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ الزَّرْقَاءُ، زَرْقَاءُ اليَمَامَةِ. انظر: معجم البلدان، للحموي (٣٤٧/١)، (٤٤٢/٥)، والرّوض المِعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة ناصر للثّقافة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، ص ٢١٩.

(٢) أي: اِشْتَدَّ وَكَثُرَ. انظر: النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٣٦٤/١)، مادّة: حرر.

(٣) أي: الأَمَاكِنُ وَالمَوَاقِعُ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا القِتَالُ مَعَ الكُفَّارِ. انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢/٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، (١٨٣/٦)، (برقم: ٤٩٨٦).

عَلَى اللهِ، فَقَالَ: وَاللهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا[(١)] **كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ»**[(٢)].

فعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقعت له شبهة في قتال مانعي الزّكاة، فناظره أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واحتجّ عليه بقول النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد تعلّق عمر بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره، ويتأمّل شرائطه، ولكنّ أبا بكر بيّن له أنّ العصمة تكون بإيفاء شرائطها، فظهر لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحّة رأي أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبان له الحق نصّاً ودلالةً[(٣)].

وفي الحديث جواز مناظرة الأفاضل من الأئمّة ومراجعتهم للوصول إلى الحقّ، واجتهاد الأئمّة فيما يُعرض عليهم من النّوازل وردّها إلى الوحي، ومناظرة أهل العلم فيها، ورجوع مَن ظهرت له الحجّة، وبانت له المحجّة إلى قول صاحبه[(٤)].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدّم في كتاب الإيمان...[منها] الأدب في المناظرة بترك التّصريح بالتّخطئة، والعدول إلى التّلطف والأخذ في إقامة الحجّة إلى أن يظهر للمناظر، فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ يستحقّ الإغلاظ بحسب حاله)[(٥)].

٤- مناظرة أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأمين الأمّة أبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القدر: عن عبد الله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ**[(٦)] **لَقِيَهُ أُمَرَاءُ**

(١) هُوَ الحَبْلُ الَّذِي يُعْقَلُ بِهِ البَعِيرُ. انظر: النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢٨٠/٣)، مادّة: عَقَلَ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، (٩٣/٩-٩٤)، (برقم: ٧٢٨٤)، ومسلم في صحيحه، (٥١/١-٥٢)، (برقم: ٢٠).

(٣) انظر: معالم السّنن، لأبي سليمان أحمد بن محمّد بن إبراهيم المعروف: بالخطّابي (ت: ٣٨٨هـ)، الطّبعة الأولى، المطبعة العلميّة، حلب، سوريّة، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، (٥/٢).

(٤) انظر: شرح النّووي على صحيح مسلم (١١٢/١-١١٣).

(٥) فتح الباري، لابن حجر (٢٧٩/١٢).

(٦) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ ثُمَّ غِينٌ مُعْجَمَةٌ، وَهُوَ أَوَّلُ الحِجَازِ وَآخِرِ الشَّامِ، هُوَ السَّهْلُ الَّذِي تَقَعُ مَحَطَّةُ الْمُدَوَّرَةُ عَلَى الطَّرِيقِ شَمَالَ تَبُوكَ على ١٢٠ كِيلًا، وَمَرْكَزُ الحُدُودِ بَيْنَ الأُرْدُنِ وَالسُّعُودِيَّةِ، وَلَا زَالَتْ فِي الْمُدَوَّرَةِ بِئْرٌ تُعْرَفُ: بِسَرْغٍ لِبَنِي عَطِيَّةَ. انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت: ٤٨٧هـ)، الطّبعة الثّالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، (٧٣٥/٣)، ومعجم البلدان، لياقوت الحموي (٢١١/٣)، والمعالم =

الأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضَ الشَّأْمَ، قَالَ ابنُ عَبَاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: اُدْعُ لِي المهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّأْمِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الأَنْصَارَ فَدَعَوْتُهُمْ، فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ المهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ ولَا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عَدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ، وَالأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحمَن بنُ عَوْفٍ –وكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ– فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ»[1].

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي قصّة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من الفوائد: مشروعيّة المناظرة، والاستشارة في النّوازل وفي الأحكام، وأنّ الاختلاف لا يوجب حكمًا، وأنّ الاتّفاق هو الّذي يوجبه)[2].

وعمل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بمبدأ المشاورة الّتي هي أشرف وأكمل المناظرات كما سبق.

وفيه دليل على إثبات المناظرة عند الخلاف في النّوازل والأحكام، وكلٌّ يدلي بما فتح الله جَلَّ وَعَلَا عليه للوصول إلى وجه الصّواب والوقوع على السّداد أو ما يقاربه[1].

=

الأثيرة في السّنة والسّيرة، لمحمّد بن محمّد حسن شُرَّاب، الطّبعة الأولى، دار القلم، الدّار الشّاميّة، دمشق، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ، ص ١٣٩.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطّبّ، باب: ما يذكر في الطاعون، (٧/١٣٠)، (برقم: ٥٧٢٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب: السّلام، باب: الطاعون والطيّرة والكهانة ونحوها، (٤/ ١٧٤٠)، (برقم: ٢٢١٩).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١٠/١٩٠).

ولا يزال العلماء يتناظرون من لدن أصحاب النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان الصّغير في السّنّ منهم كبيرًا بعلمه، والله جَلَّ وَعَلَا يتفضّل ويمنّ على من يشاء من عباده بالحكمة، فالمباحثة والمناظرة وطلب الدّليل وموقع الحجّة كان منذ زمن الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى زماننا لا ينكره إلّا جاهلٌ أو مكابرٌ[٢].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذه مناظرات رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لخصومهم، وإقامة الحجج عليهم، لا ينكر ذلك إلّا جاهل مفرطٌ في الجهل)[٣].

وقال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد رُوي عن عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيرهما من الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنّهم تكمّلوا في أحكام الحوادث قبل نزولها، وتناظروا في علم الفرائض والمواريث، وتبعهم على هذه السّبيل التّابعون رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فكان ذلك إجماعًا منهم على أنّه جائزٌ غير مكروهٍ، ومباحٌ غير محظورٍ)[٤].

وكانوا يتناظرون بالحجج والبيّنات والأدلّة المرضيّة لظهور الصّواب والحقّ، فما يزيد أهل الحقّ إلّا تواضعًا؛ لأنّهم علموا أنّ الله جَلَّ وَعَلَا وفّقهم وسدّدهم وألهمهم رشدهم، والمنازع لهم بعد وضوح الحجّة يرجع لجادّة الصّواب، ولا يتمادى في الباطل؛ لأنّ غايته هو مناشدة الحقّ، ولزوم جادّة الطّريق[٥].

ونقل الإجماع ابن القصّار[٦][٧] وابن حزم[١]، والنّووي[٢]، وأبو الوليد الباجي[٣][٤] رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

=

(١) انظر: التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النّميري (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله ابن الصّدّيق، دون طبعة، وزارة عموم الأوقاف والشّؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (٣/٣٦٨).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٢٣/١٥٠-١٥١).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٤١٢).

(٤) الفقيه والمتفقّه، للخطيب (٢/٢١).

(٥) انظر: تنبيه الرّجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد عُزَيْر شمس، عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ، (١/١٤).

(٦) هو محمّد بن عبد العزيز بن يحي القصّار، أبو عبد الله القرطبي، الملقّب: اسطل، فقيه، عالم بالوثائق، وله فيها تآليف، توفي سنة ٣٩٢هـ. انظر: لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، الطّبعة الأولى، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (٥/٢٦٠)، ومعجم المؤلّفين، لعمر كحالة (١٠/١٧٧).

(٧) انظر: هدي القرآن الكريم في الجدل والمناظرة، لعبد الرّزاق دحمون، الطّبعة الأولى، لمسة، باب الزوّار، الجزائر، ٢٠١٧م، ص ١٧.

فالإجماع على مشروعيّة المناظرة على وجه العموم منعقد؛ إلّا أنّ العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ضبطوا هذه المشروعيّة بضوابط، وقيّدوها بالشّروط المعتبرة الّتي بتوفّرها تكون محمودة مباحة، وبانعدامها تكون مذمومة محظورة.

يقول أبو الوليد الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأمّا العالمان اللّذان يسوغ لكلّ واحد منهما الاجتهاد مع وجود الآخر؛ فإنّه إذا سأل أحدهما الآخر، لا يخلو أن يسأله على وجه الاختبار والمذاكرة أو على وجه الاستفتاء والتّقليد، فأمّا سؤاله على وجه المذاكرة والمناظرة فإنّ ذلك ليس باستفتاء بل هو مذاكرة ومناظرة، وذلك جائز لهما إذا التزما شروط المناظرة...وقد فعل ذلك الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم من العلماء إلى وقتنا هذا)[٥].

المطلب الثّاني: شروط وآداب المناظرة المحمودة.

إنّ المتتّبع لنصوص الوحيين علمًا وفهمًا وعملًا، ومقتفيًا طريقة العلماء الرّاسخين، يرى من الضّوابط الإيمانيّة الأدبيّة والعلميّة في نصوص المجادلة وقصص المناظرة ما يستخلصه شروطاً وآداباً للمناظرة متّى توفّرت في المناظر فقد ظفر بهدفه وغايته، وصار بمعزل عن الخطأ والتّناقض والاضطراب، وهي أصول هذا الفنّ وضوابطه.

=

(١) انظر: الإحكام، لابن حزم (٢٧/١).

(٢) انظر: شرح النّووي على صحيح مسلم (٢١٩/١٦).

(٣) هو سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي الباجي القرطبي، أبو الوليد، ولد سنة ٤٠٣هـ، برع في علم الكلام والنّظر، كان قاضيًا، وله مناظرات مشهورة مع ابن حزم، من مصنّفاته: الإشارة في أصول الفقه، والتّشديد في معرفة التّوحيد، توفي سنة ٤٧٤هـ. انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: عبدالقادر الصّحراوي، الطّبعة الثّانية، مطبعة فضالة، المحمّديّة، المغرب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (١١٧/٨، ١٢٤)، والدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدّين إبراهيم بن عليّ بن محمّد ابن فرحون (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النّور، دون طبعة، دار التراث، القاهرة، دون تاريخ، (٣٧٧/١، ٣٨٥)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية، لقاسم عليّ سعد، الطّبعة الأولى، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٢م، (٥٥٦/١، ٥٨٤).

(٤) انظر: أحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي ص ٧١٤.

(٥) المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن الخلف بن سعد بن أيّوب الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، الطّبعة الأولى، مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٣٢هـ، (٢٢٨/٣).

وهذه الشّروط والآداب تتّنوّع حسب المخالف وحجم المخالفة، فقد تكون المخالفة جسيمة لا يقوى على كشفها ونقضها إلاّ الفطاحل من العلماء، وقد تكون دون ذلك، والعلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ درجات ومراتب في هذا الميدان.

(والمقصود هنا أنّ السّلف كانوا أكمل النّاس في معرفة الحقّ وأدلّته، والجواب عمّا يعارضه، وإن كانوا في ذلك درجات، وليس كلّ منهم يقوم بجميع ذلك، بل هذا يقوم بالبعض،، وهذا يقوم بالبعض، كما في نقل الحديث عن النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وغير ذلك من أمور الدّين)[1].

ويمكن للإنسان أن يعرف شيء، ولكنّه يعجز عن إيصاله لغيره، وإن عبّر فلا يعبّر باصطلاح أهل العلم وألفاظهم[2]؛ (فلهذا كان النّظر أوسع من المناظرة، فكلّ ما يمكن المناظرة به يمكن النّظر فيه، وليس كلّ ما يمكن النّظر فيه يمكن مناظرة كلّ أحدٍ به)[3].

وعليه، فيمكن ترتيب شروط وضوابط المناظرة على ما يلي:

أوّلاً: الضّوابط الأدبيّة والخلقيّة:

١- أن تكون المناظرة بإخلاص وحسن قصد: فالمناظر لابدّ أن يُخلِص[4] نيّته لربّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويكون قصده وهمّه وعمله لوجه الله عَزَّوَجَلَّ، وبذل الوسع في مناظرته تحقيقاً للعبوديّة، لقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيّنة: ٥].

فيكون المناظر قصده حسناً في العاجل والآجل، فلا يريد به مجاراة العلماء، ولا مماراة السّفهاء، وإظهار القوّة العلميّة، ويروم مدح الخلق وصرف وجوههم إليه، فهذه المقاصد الفاسدة يحبط الله جَلَّوَعَلَا بها عمله.

وقد قال النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ**»[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (١٧٢/٧).

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/ ٤٥١).

(٣) درء التّعارض، لابن تيميّة (١٧١/٧).

(٤) وَقَدْ تَكَلَّمَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى الإِخْلَاصِ فِي جُلّ كُتُبِهِ، وَمَنْ أَرَادَ الاسْتِفَادَةَ فَلْيُرَاجِعْهَا فِي مَظَانّهَا، منها: مدارج السّالكين في منزلة الإخلاص (٨٨/٢)، والفوائد، لابن قيّم الجوزيّة، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص ١٤٩، وبدائع الفوائد (٣/ ٢٣٧).

أي: من طلب العلم لا لله والدّار الآخرة؛ وإنّما لجدال ومناظرة العلماء ليظهر النّاس علمه فخرًا ورياءً وسمعة، أو لجدال الجهّال والتّشكيك فيما يقال له، أو يورد عليه، أو يريد أن يصيب عرضًا من أعراض الدّنيا وحطامها، فيكون مصيره النّار إن لم يتدارك نفسه بتوبة[٢].

قال الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اعلم وتحقّق أنّ المناظرة الموضوعة لقصد الغلبة والإفحام، وإظهار الفضل والشّرف، والتّشدّق عند النّاس، وقصد المباهاة، والمماراة، واستمالة وجوه النّاس، هي منبع جميع الأخلاق المذمومة عند الله، المحمودة عند عدوّ الله إبليس، ونسبتها إلى الفواحش الباطنة من الكبر، والعجب، والحسد، والمنافسة، وتزكية النّفس، وحبّ الجاه وغيرها؛ كنسبة شرب الخمر إلى الفواحش الظّاهرة من الزّنا، والقذف، والقتل، والسّرقة، وكما أنّ الّذي خيّر بين الشّرب والفواحش وسائر الفواحش، استصغر الشّرب فأقدم عليه، فدعاه ذلك إلى ارتكاب بقيّة الفواحش في سكره، فكذلك من غلب عليه حبّ الإفحام، والغلبة في المناظرة، وطلب الجاه، والمباهاة، دعاه ذلك إلى إضمار الخبائث كلّها في النّفس، وهيّج فيه جميع الأخلاق المذمومة)[٣].

فغاية المناظر وقصده حراسة الدّين والذّبّ عنه، وإرشاد الخلق إلى الحقّ، وكشف المخالفين سواء كانوا بأعيانهم أو بدعواتهم، وكفّ شرّهم وبأسهم، وهذا ميراث الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، وخلفاء الرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، وطريق المجاهدين في سبيل الله جَلَّ وَعَلَا، وإن اختلّ هذا الرّكن خانه قلبه، وضعفت حجّته، وأوكله الله

=

(١) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: العلم عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، باب: ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدّنيا، (٣٢/٥)، (برقم: ٢٦٥٤)، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (١٠٩١/٢)، (برقم: ٦٣٨١).

(٢) انظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي، لأبي العلا محمّد عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (٣٤٦/٧).

(٣) إحياء علوم الدّين، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزالي الطّوسي (ت: ٥٠٥هـ)، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ. (٤٥/١).

تَبَارَكَ وَتَعَالَى إلى نفسه، وخلّى بينه وبين خصمه، فكان مثل الّذي يقاتل تحت راية جاهليّة[١]، فتنعكس مناظرته بهذا القصد الفاسد حسرة وندامة، وتورثه العجب والكبر والرّياء، جزاء ما انطوت عليه خبيئته.

قال الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما ناظرت أحدًا، فأحببت أن يخطئ، وما في قلبي من علم، إلّا وددت أنّه عند كلّ أحد، ولا ينسب إليّ)[٢].

ومن علامات الإخلاص وسلامة القصد: أن تقع من المناظِر على سبيل النّصح، ورجاء مناشدة الوصول إلى الحقّ، قال الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما ناظرت أحدًا إلّا على النّصيحة)[٣].

والإخلاص لا يجتمع في القلب مع حبّ الظّهور، وثناء النّاس وصرف وجوههم؛ إلاّ بالإقبال على الله جَلَّ وَعَلَا والطّمع في حسن المآب، فينبغي على المناظر إذا رام الإخلاص، فيقبل على الطّمع أوّلاً فيذبحه بسكّين اليأس، ويزهد في مدح الخلق وثنائهم، فإذا جمعهما معاً سهل عليه الإخلاص[٤].

ومن علاماته أيضاً: أنّه يودّ ظهور الحقّ والصّواب، سواء كان على لسانه أو لسان غيره؛ لأنّ العبرة ظهور الحقّ لا المحقّ.

يقول الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وددتّ أنّ النّاس تعلّموا هذه الكتب ولم ينسبوها إليّ)[٥].

ولا يرى المناظر في إخلاصه إخلاص، وإلّا احتاج إخلاصه إلى إخلاص، بل بالإقبال على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وسؤاله التّوفيق والهداية والرّشاد، فيتحلّى بالإخلاص قبل وأثناء وبعد المناظرة؛ لأنّه سبب والنّجاة والفلاح.

فغاية المناظر وقصده حراسة الدّين والذّبّ عنه، وإرشاد الخلق إلى الحقّ، وكشف المخالفين سواء كانوا بأعيانهم أو بدعواتهم، وكفّ شرّهم وبأسهم، وهذا ميراث الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وخلفاء الرّسل، وطريق

---

(١) لقول النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...**وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**...». أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدّعاة إلى الكفر، (١٤٧٦/٣)، (برقم: ١٨٤٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشّافعي ومناقبه ص ٦٨، والبيهقي في مناقب الشّافعي ص ١٧٤.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشّافعي ومناقبه ص ٦٩، والبيهقي في مناقب الشّافعي ص ١٧٤.

(٤) انظر: الفوائد، لابن القيّم ص ١٤٩.

(٥) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٤٩٩/٥)، وابن أبي حاتم في آداب الشّافعي ومناقبه ص ٢٤٨.

المجاهدين في سبيل الله جَلَّوَعَلَا، وإن اختلّ هذا الرّكن خانه قلبه، وضعفت حجّته، وأوكله الله جَلَّوَعَلَا إلى نفسه، وخلّى بينه وبين خصمه، فكان مثل الّذي يقاتل تحت راية جاهليّة، فتنعكس مناظرته بهذا القصد الفاسد حسرةً وندامةً، وتورثه العجب والكبر والرّياء، جزاءَ ما انطوت عليه سريرته، ودسيسةٌ كانت سببًا في هلاكه.

٢- المتابعة للشّريعة: فالمناظر لا يناظر إلّا بالحقّ وللحقّ؛ لأنّ فيه غنى عن الباطل، فمن ردّ باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، تسلّط عليه الخصم وألزمه بما التزم من الباطل، وصارت الغلبة بينهما سِجالاً، ولم تثبت له النّصرة، (وإنّما النّصرة الثّابتة لأَهل السّنة المحضة الّذين لم يتحيزوا إلى فئة غير رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولم يلتزموا غير ما جاءَ به، ولم يؤصّلوا أَصلاً ببدعة يسلّطون عليهم به خصومهم، بل أصلهم ما دلّ عليه كتاب الله، وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وشهدت به الفطر والعقول)[١].

ففي مقام المناظرة لابدّ من موافقة السّنّة من كلّ وجه، سواء في طريقة الرّدّ أو المضمون؛ وإذا وافق المناظر السّنة من وجه وخالفها من وجه آخر؛ كحال من لهم دراية ببعض السّنة كالمستشرقين[٢] وأهل البدع والأهواء، أوتي من الوجه الّذي خالف فيه السّنّة فاحتجّوا عليه بذلك، فقويت حجّتهم في الباب الّذي كانت فيه المخالفة، وتسلّطوا عليه بقدر مخالفته للسّنّة.

قال ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ: (ولا يمكن الرّد على أهل الباطل إلّا مع اتّباع السّنة من كلّ وجه؛ وإلّا فإذا وافقها الرّجل من وجه، وخالفها من وجه، طمع فيه خصومه من الوجه الّذي خالفها فيه، واحتجّوا عليه بما وافقهم فيه من تلك المقدّمات المخالفة للسّنة.

ومَن تدبّر عامّة ما يَحتجّ به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحقّ منهم، وجد حجّتهم إنّما تقوى على من ترك شيئاً من الحقّ الّذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه، فيكون ما تركه من الحقّ أعظم حجّة

---

(١) طريق الهجرتين، لابن القيّم (١/٢٥٠).

(٢) الاسْتِشْرَاقُ: هُوَ تيارٌ فِكرِيٌّ يتَّجِهُ صَوْبَ الشَّرقِ لِدِرَاسَةِ حَضَارَتِهِ، وَأَدْيَانِهِ، وَثَقَافَتِهِ، وَلُغَتِهِ، وَآدَابِهِ، مِنْ خِلَالِ أَفْكَارٍ اتَّسَمَ بَعْضُهَا بِالتَّعَصُّبِ، وَالرَّغْبَةُ فِي خِدْمَةِ الاسْتِعْمَارِ، وَتَنْصِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَجَعْلِهِمْ مَسْخًا مُشَوَّهًا لِلثَّقَافَةِ العَرَبِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ امْتِدَادٌ لِلْحُرُوبِ الصَّلِيبِيَّةِ. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، للجهني (٢/٦٩٦).

للمبطل عليهم، ...وليس لمبطل بحمد الله حجّة ولا سبيل بوجه من الوجوه على من وافق السّنة، ولم يخرج عنها حتّى إذا خرج عنها قدر أنملة تسلّط عليه المبطل بحسب القدر الّذي خرج به عن السّنة)[1].

فملازمة السّنّة علمًا وعملًا، وفهمًا وتطبيقًا، ورباطة جأشٍ وثبات قلبٍ في ردّ كلّ عاديةٍ على دين الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يكون النّصر حليفه بقوّة الله جَلَّ وَعَلَا وعزّته، فيهبه الله عَزَّوَجَلَّ سلطان النّصرة، كما منّ عليه ببركة اتّباع السّنّة سلطان الحجّة والبيان، فجمع له بين الحسنيين، ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٤١].

قال ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند كلامه على منهج أهل الجهل في مناظرة المخالف: (...فإنّ الرّدّ بمجرّد الشّتم والتّهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنّه يناظر المشركين وأهل الكتاب، لكان عليه أن يذكر من الحجّة ما يبيّن به الحقّ الّذي معه، والباطل الّذي معهم، فقد قال الله عَزَّوَجَلَّ لنبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النّحل: ١٢٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦])[2].

وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراتب الدّعوة إلى الله وجعلها ثلاثة مراتب بحسب حال المدعو كما في الآية الكريمة[3].

فمجادلة المبطل تكون بحسن خلق ولين جانب ودعوة إلى الحقّ وتزيينه، وردّ الباطل وتقبيحه، ويكون القصد ظهور الحقّ ووضوح الحجّة، ودعوة الخلق إلى طريق الحقّ، أمّا مَن ظهر مِن حاله الجدال بالباطل لأجل المغالبة والمشاغبة، فيترك ولا يدخل معه في حلبة المناظرة؛ لأنّ المقصود منها ضائع، وهو (دأب الأنعام الفحولة: كالكباش والدّيكة)[4].

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٤٧/٢).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١٨٧/١).

(٣) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٤/٢).

(٤) الكافية في الجدل، للجويني ص ٥٢٩.

ولهذا قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مع أنّ السّلف والأئمّة يذمّون ما كان من الكلام والعقليات والجدل باطلاً، وإن قصد به نصر الكتاب والسّنة، فيذمّون مَن قابل بدعة ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد، فكيف من قابل السّنة بالبدعة، وعارض الحقّ بالباطل، وجادل في آيات الله بالباطل ليدحض به الحقّ)[١].

وقد أنكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ردّ بدعة بمثلها، فقال فيه: (كلّما ابتدع رجل بدعة اتّسعوا في جوابها. وقال: يستغفر ربّه الّذي ردّ عليهم بمحدثةٍ)[٢].

وهذا الضّرب إنّما هو من المناظرة المذمومة وبيان ذلك: (أنّ المناظر إمّا أن يكون عالماً بالحقّ، وإمّا أن يكون طالبًا له، وإمّا أن لا يكون عالماً به ولا طالبًا له، وهذا الثّالث هو المذموم)[٣].

٣- العدل والإنصاف: العدل قامت عليه السّماوات والأرض[٤]، وهو مقام الأنبياء والرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ مع أقوامهم من أهل الشّرك والنّفاق وغيرهم، وقد أمر الله جَلَّ جَلَالُهُ به نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشّورى: ١٥].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأمره سبحانه أن يدعو إلى دينه وكتابه، وأن يستقيم في نفسه كما أمره، وأن لا يتّبع هوى أحد من الفرق، وأن يؤمن بالحقّ جميعه، ولا يؤمن ببعضه دون بعض، وأن يعدل بين أرباب المقالات والدّيانات، وأنت إذا تأمّلت هذه الآية وجدت أهل الكلام الباطل وأهل الأهواء والبدع من جميع الطّوائف أبخس النّاس منها حظًّا وأقلّهم نصيباً، ووجدت حزب الله ورسوله وأنصار سنّته هم أحقّ بها وأهلها)[٥].

فالاستقامة تدعوه إلى العدل والقسط ونبذ الظّلم والتّعدّي على الخلق، والهوى يرديه في حمأة الظّلم والجهل، وأخذ النّاس بالظّنون الكاذبة، ويهيم به في كلّ وادٍ يستطيل به الخلق، وهذا منافٍ للاستقامة الّتي

(١) درء التّعارض، لابن تيميّة (١٦٥/٧). انظر: منهج الاستدلال، لعثمان حسن (٦٩٨/٢).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٤٣٢/٥).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٣/٢-٨٦٤).

(٤) انظر: الطّرق الحكميّة، لابن القيّم ص ١٣.

(٥) شفاء العليل، لابن القيّم (٤٦٢/٢).

أُمر العبد أن يلتزمها مع خاصّة نفسه، ومع كلّ أحدٍ موافقٍ كان أو مخالفٍ، وبذلك يكون قد عقل عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خطابه وتوجيهه.

(وهذا يعمّ العدل في الأقوال والأفعال والآراء والمحاكمات كلّها، فنصبه ربّه ومرسله للعدل بين الأمم، فهكذا وارثه ينتصب للعدل بين المقالات والآراء والمذاهب[١])[٢].

وهذا الخلق هو زينة العلماء وحلّة الأتقياء، وأفضل ما اتّصف به المناظر بعد تحقيق شرطي قبول الأعمال، وصدق ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيّته[٣] إذ قال:

وَتَحَلَّ بِالإِنْصَافِ أَفْخَرِ حُلَّةٍ زِينَتْ بِهَا الأَعْطَافُ وَالكَتِفَانِ

فمناظرة المخالفين ينبغي أن تكون بعلمٍ وعدلٍ لا بجهلٍ وظلمٍ، وعلى قدر تحقيق العلم والعدل يكون المناظر أقرب إلى ما جاءت به الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، والأصل في هذا الضّابط الشّرعيّ قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأمر سبحانه بالقيام بالقسط وهو العدل، وهذا أمر بالقيام به في حقّ كلّ أحد عدوًّا كان أو وليًّا، وأحقّ ما قام له العبد بالقسط: الأقوال والآراء والمذاهب؛ إذ هي متعلّقة بأمر الله وخبره؛ فالقيام فيها بالهوى والعصبيّة مضادٌّ لأمر الله، منافٍ لما بعث به رسُلَه، والقيام فيها بالقسط وظيفة خلفاء الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أمّته، وأمنائه بين أتباعه)[٤].

---

(١) هُوَ مَجْمُوعَةٌ مِن الآرَاءِ وَالنَّظَرِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ وَالفَلْسَفِيَّةِ ارْتَبَطَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ارْتِبَاطًا يَجْعَلُهَا وِحْدَةً مُنَسَّقَةً، قَدْ تَكُونُ حَقًّا أَوْ بَاطِلاً. انظر: المعجم الوسيط (٣١٧/١).

(٢) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٠٠٧/٢).

(٣) الكافية الشّافية في الانتصار للفرقة النّاجية، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمد بن عبد الرّحمن العريفي، ناصر بن يحيى الجنيني، عبد الله ابن عبد الرّحمن الهذيل، فهد بن عليّ المساعد، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، (٢٩/٤).

(٤) الرّسالة التّبوكية، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ، ص ٣٤.

والمناظرة المحمودة تقوم على العدل مع بذل أسبابه، والبعد عن كلّ شيء يمنع من تحقيقه، يقول ابن بطّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالّذي يلزم المسلمين في مجالسهم ومناظراتهم... استعمال الإنصاف والعدل ومراد الحقّ الّذي به قامت السّماوات والأرض)[١].

وقال حاتم الأصمّ[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (معي ثلاث خصال بها أظهر على خصمي، قالوا: أيّ شيء هي؟ قال: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن له إذا أخطأ، وأحفظ نفسي لا تتجاهل عليه.

فبلغ ذلك أحمد بن محمّد بن حنبل، فقال: سبحان الله ما أعقله من رجلٍ)[٣].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومَن له قدمٌ راسخٌ في الشّريعة، ومعرفةٌ بمصادرها ومواردها، وكان الإنصاف أحبّ إليه من التّعصّب والهوى، والعلم والحجّة آثر عنده من التّقليد، ولم يكد يخفى عليه وجه الصّواب)[٤].

وهذه هي المناظرة المحمودة المشروعة المبنيّة على الإنصاف والعدل، إن تزيّن بها المناظر حبّب للمخالف موافقة الحقّ، وبصّره بطريق الرّشد؛ لأنّ الغاية هي مناشدة الدّليل والأوبة إلى الحقّ، والرّجوع إليه متى استبانت دلائله، ولاحت أنواره إلّا مَن كتب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عليه الضّلالة والغواية ﴿فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ [الرّوم: ٢٩].

وصورة العدل مع المخالفين في مقام المناظرة؛ هو العدل بينهم وعدم الظّلم والتّعسّف في الحكم عليهم، وعدم تحميل مقالتهم ما لا تحتمل، ولا يبالغ في الرّدّ والإنكار والشّدّة إلى حدّ العدوان، فتنتقل المناظرة من ميدان الجدال إلى ميدان الجلاد، فيخرج عن جادّة العدل والإنصاف إلى الظّلم والعدوان، بل يسلك طريق العدل فيقبل منه الحقّ والهدى والصّواب، ويردّ عليه الباطل والضّلال والخطأ.

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمّد بن بطّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، الطّبعة الثّانية، دار الرّاية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ، (٢/٥٤٥).

(٢) هو حاتم بن عنوان بن يوسف، أبو عبد الرّحمن الأصمّ، كان يقال له: لقمان هذه الأمّة، لنطقه بالحكمة، توفي سنة ٢٣٧هـ. انظر: طبقات الصّوفية، للسّلمي ص ٨٦، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن إبراهيم ابن خِلّكان (ت: ٦٨١هـ)، بدون طبعة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، (٢/٢٦)، والطّبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة، للغزّيّ (٣/٧).

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب (٩/١٤٩).

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيّم (٤/٢٦).

ثانيًا: الضّوابط العلميّة:

١-الرّسوخ في العلم الصّحيح: للقيام بمهمّة المناظرة لابدّ من علمٍ صحيحٍ؛ لأنّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى حرّم على أهل الإسلام القول على الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بغير علم، يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأمّا القول على الله بلا علم فهو أشدّ هذه المحرّمات تحريماً، وأعظمها إثماً،... الّتي اتّفقت عليها الشّرائع والأديان)[(١)].

قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وذكر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى حال المتّبع لأهل الضّلال، فقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحجّ: ٣-٤]، وأمّا حال الصّادّ عن سبيل الله جَلَّ وَعَلَا المستكبر عن قبول الحقّ، فقد قال الله جَلَّ جَلَالُهُ عنه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [الحجّ: ٨-٩]، وقال ربّ العالمين جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [غافر: ٥٦]، والسّلطان: هو الحجّة والكتاب المنزّل[(٢)].

ومنزلة المناظرة هي من المنازل المنيفة، والمقامات الرّفيعة في العلم والجهاد في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، والنّصيحة لله عَزَّوَجَلَّ ولكتابه ولرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولأئمّة المسلمين وعامّتهم؛ ولذلك فلا يقدم على مباشرة المناظرة والرّد على الباطل إلّا إذا كان له من القوّة والأمانة العلميّة الّتي ينقض أو يعارض بها الباطل وأهله، فيحققّ بذلك مرتبة الرّسوخ في العلم، ويفارق منزلة أهل التّقليد، والاطّلاع على شبه المخالف وموارداها ومنزعها، ومعرفة المنهج الصّحيح لردّها، فينبغي العلم بمعاني الكتاب والسّنة

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٧٨/١). انظر: إعلام الموقعين، لابن القيّم (٣١/١).

(٢) انظر: تفسير الطّبري (٣٢٢/٢٠، ٣٤٨)، ودرء التّعارض، لابن تيميّة (١٩٠/١)، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣٠٢/٣)، وتفسير ابن كثير (١٤٤/٧).

أوّلاً، ثمّ العلم بمعاني عبارات المناظر له، ثمّ المقابلة بين مراد الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ومراد هذا المناظر(١).

وأثنى ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على قلم المدافعين عن الإسلام، وسمّاه ب**القلم الجامع**، فقال فيه: (وهو قلم الردّ على المبطلين ورفع سنّة المحقّين، وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم وتهافتهم وخروجهم عن الحقّ ودخولهم في الباطل؛ وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجّة النّاصرون لما جاءت به الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ المحاربون لأعدائهم، وهم الدّاعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال، وأصحاب هذا القلم حرب لكلّ مبطل وعدوّ لكلّ مخالف للرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ فهم في شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن)(٢).

فإذا انحرف القلم انحرفت النّيّة، فهي في جوف المناظر كالحبر في جوف القلم، كلّما صلحت وقويت بالعلم والإرادة، كان صرير القلم كصليل الحسام المهنّد، يهابه كلّ مخالفٍ، فهو السّيف لمن أراد نِزالًا وجِلادًا، واللّسان لمن أراد بيانًا وجدالًا، بأصدق الكلام وخير هدي الأنام، كتاب الله جَلَّجَلَالُهُ وسنّة سيّد ولد عدنان عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

وصدق الشّاعر إذ يقول(٣):

إِذَا افْتَخَرَ الأَبْطَالُ يَوْمًا بِسَيْفِهِمْ وَعَدُّوهُ مِمَا يُكْسِبُ المَجْدِ وَالكَرَمِ
كَفَى قَلَمُ الكُتَّابِ عِزًّا وَرِفْعَةً مَدَى الدَّهْرِ أَنَّ اللهَ أَقْسَمَ بِالقَلَمِ

وقال آخر(٤):

إِنْ يَخْدُمِ القَلَمَ السَّيْفُ الَّذِي خَضَعَتْ لَهُ الرِّقَابُ وَدَانَتْ خَوْفَهُ الأُمَمُ

(١) انظر: الانتصار للنّبيّ المختار صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لأبي يزيد سليمان العربي بن صفيّة، الطّبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٥هـ، ص ٨٥٥.

(٢) التّبيان في أقسام القرآن، لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ٢١٢.

(٣) البيتان لأبي الفتح البستي. انظر: اللّطائف والظّرائف، لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، دون طبعة، دار المناهل، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٥٤، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد القلقشندي (ت: ٤٥٨هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٧٥/١).

(٤) الأبيات لابن الرّوميّ. انظر: ديوان ابن الرّومي (٢٨٤/٣).

فَالْمَوْتُ، وَالْمَوْتُ لَا شَيْءٌ يُغَالِبُهُ مَا زَالَ يَتْبَعُ مَا يَجْرِي بِهِ الْقَلَمُ
كَذَا قَضَى اللهُ لِلأَقْلَامِ مُذْ بُرِيَتْ أَنَّ السُّيُوفَ لَهَا مُذْ أَرْهَفَتْ خَدَمُ

وقال ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذه الجملة يعلم تفصيلها بالبحث والنّظر والتّتبع والاستقراء، والطّلب لعلم هذه المسائل في الكتاب والسّنة، فمن طلب ذلك وجد في الكتاب والسّنة من النّصوص القاطعة للعذر في هذه المسائل ما فيه غاية الهدي والبيان والشّفاء.

وذلك يكون بشيئين:

أحدهما: معرفة معاني الكتاب والسّنة.

والثّاني: معرفة معاني الألفاظ الّتي ينطق بها هؤلاء المختلفون، حتّى يحسن أن يطبّق بين معاني التّنزيل ومعاني أهل الخوض في أصول الدّين.

فحينئذ يتبيّن له أنّ الكتاب حاكم بين النّاس فيما اختلفوا فيه، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشّورى: ١٠])[(١)].

أمّا إذا لم يصل إلى هذه المنزلة فليأ[(٢)] بنفسه ويفرّ بدينه ويحفظه من الشّبهات، و(أكثر أئمّة السّلف على هذا التّحذير يرون أنّ القلوب ضعيفة، والشّبه خطّافة)[(٣)]؛ ولهذا كان السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يشترطون الأهليّة العلميّة في مناظرة أهل الملل والنِّحل والمذاهب؛ لأنّ انعدامها يعود بالمفاسد على المناظر خاصّة وعلى الإسلام وأهله عامّة.

وهذا ما تفطّن له مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين كتب إليه ابن فروخ[(٤)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنّ بلدنا كثير البدع، وإنّه أُلِّفَ كلامًا في الرّد عليهم، فكتب إليه مالك يقول له: إن ظننتَ ذلك بنفسك، خفتُ أن تزلّ فتهلك، لا يردّ

---

(١) درء التّعارض، لابن تيميّة (١/٧٥-٧٦).

(٢) أَيْ: فَلْيَبْعُدْ. انظر: الصّحاح، للجوهري (٦/٢٤٩٩)، مادّة: نأى، ولسان العرب، لابن منظور (١٥/٣٠٠)، مادّة: نأي.

(٣) سير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٧/٢٦١).

(٤) هو عبد الله بن فرّوخ، أبو محمد الفارسي، ولد سنة ١١٠هـ، فقيه بلاد المغرب، ومن علماء الحديث، سمع من الأعمش والثّوري ومالك، وكان مناظراً، من مؤلفاته: الرّد على أهل البدع والأهواء، توفي بمصر سنة ١٧٦هـ. انظر: طبقات علماء إفريقيّة، لأبي العرب =

عليهم إلّا من كان ضابطًا عارفًا بما يقول لهم، لا يقدرون أن يعرجوا عليه، فهذا لا بأس به، وأمّا غير ذلك، فإنّي أخاف أن يكلّمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه، أو يظفروا منه بشيء فيطغوا ويزدادوا تماديًا على ذلك)[1].

ويتأكّد هذا الشّرط أكثر عند مناظرة أصحاب المقالات المخالفة لدين الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنّ هذا المقام من جنس المبارزة في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، فلا يتصدّر للمبارزة في أوّل المعركة إلّا القويّ الّذي يقوم بحقّها، فكذلك المناظرة لا يتقدّم لها ضعيف العلم والإرادة؛ لأنّه سيقع في مفسدة ألا وهي: إظهار الحقّ ضعيفًا والباطل قويًّا، ثمّ قد ينجرّ إلى باطل مناظره لقوّة الشّبهة، وضعف كشفها فيصبح شاكًّا، فضلًا أن يكون ذائدًا عن الحقّ؛ وذلك لقلّة بضاعته في العلم.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضّحا وصيّة عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لكميل بن زياد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقوله: (ينقدح الشّك في قلبه بأوّل عارض من شبهة)[2]، هذا لضعف علمه وقلّة بصيرته، إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشّك والرّيب، بخلاف الرّاسخ في العلم لو وردت عليه من الشّبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه، ولا قدحت فيه شكًّا لأنّه قد رسخ في العلم، فلا تستفزّه الشّبهات بل إذا وردت عليه ردّها حَرَسُ العلم وجيشه مغلولة مغلوبة.

=

محمّد بن أحمد بن تميم التّميمي المغربي الإفريقي (ت: ٣٣٣هـ)، دون طبعة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٣٤-٣٧، ورياض النّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي ، تحقيق: بشير البكوش، الطّبعة الثّانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (١/١٧٦-١٧٩).

(١) طبقات علماء إفريقيّة، لأبي العرب ص ٣٦. انظر: الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخمي، الشّهير: بالشّاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: محمّد بن عبد الرّحمن الشّقير، هشام بن إسماعيل الصّيني، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (١/٤٤).

(٢) رواها النّهرواني في الجليس الصّالح ص ٥٨٤، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/٧٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقّه (١/١٨٢)، والشّجري في أماليه (١/٨٨)، قال ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البرّ (٢/٢٢٦)، وقال: وهو حديث مشهور عند أهل العلم يستغنى عن الإسناد لشهرته عندهم، وأقرّه ابن القيّم في إعلام الموقّعين (٢/١٣٥).

والشّبهة واردٌ يَرِدُ على القلب، يحول بينه وبين انكشاف الحقّ له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشّبهة فيه بل يقوى علمه ويقينه بردّها ومعرفة بطلانها، ومتى لم يباشر حقيقة العلم بالحقّ قلبه قدحت فيه الشّك بأوّل وهلة، فإن تداركها وإلّا تتابعت على قلبه أمثالها حتّى يصير شاكًّا مرتابًا)[1].

وقد يُنهى عن المناظرة مَن كان ضعيف العلم بالدّليل وموقعه، وقليل الزّاد للجواب عن الشّبهة وفَرْيِهَا، فَيُخشى عليه أن يفسده المبطل، أو أن يفتن النّاس إذا ظهر عليه، وهي مفسدة أشدّ من أختها، وهذا مثلما يمنع الضّعيف في ساحة الوغى عن مقاتلة العلج القويّ من معسكر الكفّار؛ لأنّه سيضرّه ويوقع الوهن والاضطراب في صفوف المسلمين، أو ينهى عنها إذا كان المناظر معاندًا لا يقبل الحقّ إذا ظهر له، ولذلك فمن لا يقوم بواجبها، أو من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة، فإنّه يُنهى عن المناظرة ولا يقحم نفسه فيها[2].

وقال ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فكلّ مَن لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقّه، ولا وفّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصّدور وطمأنينة النّفوس ولا أفاد كلامه العلم واليقين)[3].

٢-العلم بالحقّ والباطل بتفصيل: ولا يكفي المناظر المحمود أن يعرف الحقّ بأدلّته وتفصيله والباطل بإجمال، بل لابدّ من معرفة الباطل المراد دحره وإزهاقه بتفاصيله وأدلّته، ولابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ نفيسٌ عند قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والله تعالى قد بيّن فِي كتابه سبيل المؤمنين مفصّلة وسبيل المجرمين مفصّلة، وعاقبة هؤلاء مفصّلة وعاقبة هؤلاء مفصّلة، وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب الّتي وفّق بها هؤلاء والأسباب الّتي خذل بها هؤلاء، وجلّى سبحانه الأمرين في كتابه وكشفهما وأوضحهما وبيّنهما غاية البيان حتّى شاهدتهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضّياء والظّلام، **فالعالمون بالله وكتابه ودينه** عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية، وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السّبيلان كما يستبين

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١٤٠).

(٢) انظر: درء التّعارض، لابن تيميّة (٧/١٧٤).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٢٠/١٦٤-١٦٥).

للسّالك الطّريق الموصل إلى مقصوده، والطّريق الموصل إلى الهلكة، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للنّاس وأنصحهم لهم، وهم الأدلّاء الهداة، برز الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة... وأمّا من جاء بعد الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ فمنهم من نشأ فِي الإسلام غير عالم تفصيل ضدّه، فالتبس عليه بعض تفاصيل سبيل المؤمنين بسبيل المجرمين؛ فإنّ اللّبس إنّما يقع إذا ضعف العلم بالسّبيلين أو أحدهما... فمن لم يعرف سبيل المجرمين ولم تستبن له أوشك أَن يظنّ فِي بعض سبيلهم أنّها من سبيل المؤمنين، كما وقع في هذه الأمّة من أمور كثيرة في باب الاعتقاد والعلم والعمل هي من سبيل المجرمين والكفّار وأعداء الرّسل، أدخلها من لم يعرف أنّها من سبيلهم فِي سبيل المؤمنين ودعا إليها وكفّر من خالفها واستحل منه ما حرّمه الله ورسوله كما وقع لأكثر أهل البدع...)[1].

ولهذا (قيل: من لم يطّلع على دلائل خصمه لم يقدر على قطعه وقصمه)[2].

٣-العلم بشبه الباطل والجواب عنها: كما يشترط على المناظر معرفة الشّبهة وطرق تفنيدها وإزالة وجوه الاشتباه فيها ليحصل له النّصر والعذر، ولمخالفه الرّشاد والهدية أو الدّلالة.

يقول ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (وإنّما سمّيت الشّبهة شبهة لاشتباه الحقّ بالباطل فيها؛ فإنّها تلبس ثوب الحقّ على جسم الباطل، وأكثر النّاس أصحاب حسن ظاهر، فينظر النّاظر فيما لبسته من اللّباس فيعتقد صحّتها، وأمّا صاحب العلم واليقين فإنّه لا يغترّ بذلك، بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها، ومثال هذا: الدّرهم الزّائف؛ فإنه يغترّ به الجاهل بالنّقد، نظراً إلى ما عليه من لباس الفضّة، والنّاقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك فيطّلع على زيفه.

فاللّفظ الحسن الفصيح هو للشّبهة بمنزلة اللّباس من الفضّة على الدّرهم الزّائف، والمعنى كالنّحاس الّذي تحته، وكم قد قتل هذا الاغترار من خلق لا يحصيهم إلا الله)[3].

---

(١) الفوائد، لابن القيّم ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) الانتصار في الرّد على المعتزلة القدريّة الأشرار، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، (١/٩٠).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٣٩٥-٣٩٦).

ولما كان قصد المناظر إيصال الحقّ لمخالفه؛ فلابدّ من إزالة الحواجز الّتي تحول بينه وبين الحقّ، وأمّا مَن ظنّ أنّه يكفيه وصف الباطل على أنّه باطل وقامت الحجّة، فقد جانب الصّواب؛ وإنّما قدر الكفاية هو بيان وجه البطلان، وهذا المقام لا يستطيعه كلّ عالم فضلًا عن مبتدئ فيه.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يهرب من مجادلتهم إلّا عاجز عن إقامة الحجّة، فليولّ ذلك إلى أهله، وليخل بين المطيّ وحاديها، والقوس وباريها)[١].

وإلاّ[٢]:

فَدَعْ عَنْكَ الكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ غَرَّقْتَ ثَوْبَكَ فِي المِدَادِ

٤- العلم بقواعد ومسالك المناظرة ولزومها عند المناظرة: وكذلك من الضّوابط الّتي يجب مراعاتها هو العلم بقواعد المناظرة وقوانينها ومسالكها، فيلتزمها المناظر، وهذه القواعد قد سطّرها علماء الفنّ؛ وذلك ليعرف كلّ واحد من المتناظرين ما له وما عليه، للوصول إلى غايتهم المنشودة وضالتهم الضّائعة وهو الحقّ.

قال ابن خلدون[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لما كان باب المناظرة في الرّدّ والقبول متّسعًا، وكلّ واحدٍ من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صوابًا، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمّة إلى أن يضعوا آدابًا وأحكامًا، يقف المتناظران عند حدودها في الرّدّ والقبول، وكيف يكون حال المستدلّ والمجيب؟، وحيث يسوغ له أن يكون مستدلًّا، وكيف يكون مخصوصًا منقطعًا، ومحلّ اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السّكوت، ولخصمه الكلام والاستدلال؟)[٤].

---

(١) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٥٩/٣).

(٢) أدب الكتاب، لأبي بكر محمّد بن يحي الصّولي (ت: ٣٣٥هـ)، تحقيق: محمّد بهجة الأثري، دون طبعة، المطبعة السّلفيّة، مصر، دون تاريخ، ص ١٧١.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد بن خلدون، أبو زيد التّونسي، الحضرمي الأشبيلي المالكي، ولد سنة ٧٣٢هـ، أديب، مؤرّخ اجتماعي، تولّى القضاء في مصر، من مصنّفاته: العبر، وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، توفي سنة ٨٠٨هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (٣/ ٣٣٠).

(٤) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، لعبد الرّحمن بن محمّد ابن محمّد بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحاد، الطّبعة الثّانية، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٥٧٩/١).

ثالثًا: الضّوابط المنهجيّة:

ينبغي أن تكون مناظرة المخالفين والرّد عليهم وفق منهج علميّ رصين، يجمع بين الموضوعية والوسطية، وفيما يأتي بيانها:

١- التّثبّت من صحّة المخالفة وتوثيها من مصدرها: ففي باب المناظرة ينبغي للمناظر التّثبّت من كون هذه المسألة المراد التّناظر فيها مخالفة، ثمّ التّأكّد من صحّة نسبتها لقائلها، امتثالا لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

وورد في قراءة ثابتة[(١)]: ﴿**فَتَثَبَّتُوا**﴾.

فهذا من الآداب الّتي على المناظر، التأدّب بها واستعمالها، فيتثبت من خبر الفاسق، التّثبت والتّبيّن، ولا يأخذه مجرّداً؛ فإن دلّت الدّلائل والقرائن على صدقه، عمل به وصُدّق، وإن دلّت على كذبه، كُذّب، ولم يعمل به، ففيه دليلٌ على أنّ خبر الصّادق مقبول، وخبر الكاذب مردود، وخبر الفاسق متوقّف فيه[(٢)].

فإذا تقابل المتناظر مع مخالفه فلا تحمله الغيرة الدّينية، والحميّة الغضبيّة أنّ ما صدر من المخالف ظاهرًا، أنّها مخالفة إلّا إذا خالفت نصًّا صريحًا، أو إجماعًا صحيحًا، ولا يحكم عليه ما توهّمه من سوء فهمه، ثمّ يجادله على مقتضى ذلك الفهم.

كما قال القائل[(٣)]:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

٢- السّلامة من المفاسد الشّرعية الرّاجحة: فالمناظرات الّتي تؤول إلى مفاسد راجحة على المصالح المرجوّة تحقيقها حال تساويهما أو غلبتها لقاعدة: درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح[(١)].

---

(١) وهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةُ وَالكسائي وخلف. انظر: الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع، لعبد الفتّاح بن عبد الغنيّ بن محمّد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، مكتبة السّوادي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٢٤٨، وفريدة الدّهر في تأصيل وجمع القراءات، لمحمّد إبراهيم محمّد سالم (ت: ١٤٣٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار البيان العربي، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (٤٦٣/٤).

(٢) انظر: تفسير السّعدي ص ٧٩٩.

(٣) البيت للمتنبي. انظر: ديوان المتنبّي، لأبي الطّيّب أحمد بن الحسين الجعفي المسمّى بالمتنبّي (ت: ٣٥٤هـ)، دون طبعة، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٢٣٢.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومدار الشّريعة على تعطيل المفاسد وتقليلها، لا على تحصيلها وتكميلها)[٢].

وهذه المفاسد منها ما هو متعلّق بالمناظر نفسه، ومنها ما هو متعلّق بمخالفه، ومنها ما هو متعلّق بموضوع المناظرة، ومنها ما هو متعلّق بعامّة النّاس، ومن هذه المفاسد إجمالاً[٣]:

أ- إذا كانت البدع في مهدها، وكانت المناظرة سببًا لتعاظمها وذيع صيت صاحبها[٤].

ب- تأثير الشّبه والشّكوك في المناظر وافتتانه في دينه، لقلّة علمه وضعف ديانته.

ت- إظهار المخالف ورفع شأنه مع بقائه وإصراره على باطله.

ث- أن تكون المناظرة سبباً للتّفرق والاختلاف المذموم، بسبب اشتباه الحقّ[٥].

ج- أن تكون المناظرة في الحقّ بعد ما تبيّن.

ولهذا حذّر السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من مناظرة المخالفين إذا كانت مفاسد فعلها أعظم من تركها، وأمّا إن كانت مفاسد ترك المناظرة أعظم من فعلها، أقاموا الحجج فعقدوا مجالس المناظرة[١].

=

(١) انظر: حاشية الطّحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمّد بن إسماعيل الطّحطاوي الحنفي (ت: ١٢٣١هـ)، تحقيق: محمّد عبد العزيز الخالدي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ٤٩، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمّد بن محمّد بن عبدالرّحمن الطّرابلسي المعروف: بالحطّاب (ت: ٩٥٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (٥٢١/٣)، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لمحمّد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدّين الرّملي، المعروف: بالشّافعي الصّغير (ت: ١٠٠٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (٥٠٦/١)، وكشّاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدّين البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دون طبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٤٠٧/٣).

(٢) الوابل الصّيب، من الكلم الطّيّب، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: سيد إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٤٢. انظر: شفاء العليل، لابن القيّم ص ٤٦١، ومدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٩٢/١)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٩١٢/٢)، وزاد المعاد، لابن القيّم (٤٦٦/٥)، والجواب الكافي لمن سأل عن الدّواء الشّافي، لابن قيّم الجوزيّة، الطّبعة الأولى، دار المعرفة، ١٤١٨هـ، ص ٢١٢.

(٣) انظر: صناعة التّفكير العقدي ص ٢٧١-٢٧٤.

(٤) انظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، لأبي سعيد عثمان ابن سعيد بن خالد الدّارمي (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. (٥٢٧/١).

(٥) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيّم (١٩٧/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١٧١/٢٤-١٧٢).

وقصّة[٢] صبيغ ابن عِسْل[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع عمر بن الخطّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من أعظم الشّواهد التّطبيقيّة على ترك المناظرة لما فيها من المفاسد الرّاجحة؛ لأنّه سأل عمّا لا يعنيه.

وسؤاله كان سؤال استشكال لا سؤال استدلالٍ واسترشادٍ، وكان قصده بالسّؤال عن المتشابه لابتغاء الفتنة[٤].

(وليس ينبغي لأهل العلم والمعرفة بالله أن يكونوا كلّما تكلّم جاهل بجهله أن يجيبوه، ويحاجّوه، ويناظروه، فيشركوه في مأثمه، ويخوضوا معه في بحر خطاياه، ولو شاء عمر بن الخطّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن يناظر صبيغًا، ويجمع له أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتّى يناظروه، ويحاجّوه، ويبيّنوا عليه لفعل، ولكنّه قمع جهله، وأوجع ضربه، ونفاه في جلده، وتركه يتغصّص بريقه، وينقطع قلبه حسرةً بين ظهراني النّاس مطرودًا، منفيًّا، مشرّدًا، لا يكلّم ولا يجالس، ولا يشفى بالحجّة والنّظر، بل تركه يختنق على حِرَّته، ولم يبلّعه ريقه، ومنع النّاس من كلامه ومجالسته)[٥].

=

(١) وللذّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَلَامٌ نَافِعٌ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بَلَغْتُ الثَّمَانِينَ وَمَا نَازَعْتُ صَاحِبَ هَوَى قَطُّ). انظر: سير أعلام النّبلاء (١٤٤/٨).

(٢) أخرجها مالك في موطئه رواية يحي (٥٨٦/١)، (برقم: ١٣١٢)، والآجري في الشّريعة (٤٨٣/١)، (برقم: ١٥٣)، وصحّحها الألباني في السّلسلة الصّحيحة (١٩٦/٢)، (برقم: ٥٢٢).

(٣) هو صَبِيغُ ابنِ عِسْلٍ، ويقال: سَهْلُ الحنظلي، له إدراك، وقصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ مَعَ عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. انظر: الاشتقاق، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٢٢٨، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر عليّ بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت: ٤٧٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، (٢٠٧/٦)، والإصابة، لابن حجر (٣٧٠/٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٣٩٤/١٧)، والطّرق الحكميّة، لابن القيّم ص ١٧، ومسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطّاب وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطّبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (٦٠٧/٢).

(٥) السّنة، لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون بن يزيد الخَلَّال (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عطيّة الزّهراني، الطّبعة الأولى، دار الرّاية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، (٢٢٣/١).

ومما سبق ذكره يتّضح أنّه إذا ترتّب على ترك المناظرة مفاسد أرجح من مفاسد فعلها، ففعلها هو المحمود، وتركها هو الممنوع والعكس صحيح.

٣- معرفة مآخذ استدلال المخالف: فتحقيق مأخذ المخالفة أساس في ترتيب النّقض، ومردّ كلّ مخالفة ترجع إلى فتنتي الشّبهات والشّهوات، ولهذا إذا علم المناظر لأيّ المخالفة ترجع ربط بين أصل المخالفة ومأخذها(١).

وعليه فإنّ جماع مآخذ أهل المخالفة في الاستدلال هي: (اتّباع الهوى، والحكم بالمتشابه، وحجيّة الكشف، والإلهام والرّؤيا، وفتيا القلب حدّثني قلبي عن ربّي!(٢)، والطّعن في خبر الآحاد، ودعوى مخالفة النّص للمعقول، وتحكيم العوائد، وزخرفة الباطل، والاستدلال المقلوب بالاستحسان، وبالمصالح المرسلة على الأهواء، وبتر النّقول والنّصوص، والدّسّ في كلام أهل السّنة، بل في السّنة، والتّحريف فيها "التّأويل"، وفاسد القياس، ومعارضة النّص بالرّأي، وبدعة التّعصب، وتقديس الأشياخ، وتعظيم خطر مخالفتهم بما يخرج عن حدود الشّرع، وتحكيم ظواهر النّصوص من غير التفات إلى مقاصدها، والاحتجاج بالسّواد الأعظم، وتقييد المطلق بالتّشهي، وعكسه، والتّهويل بدعوى الإجماع، والاحتجاج بمقامات الشّيوخ، والتّغالي فيهم، واستغلال الغلط في تقسيم البدعة إلى حسنة وسيّئة، والتّحريف في دلالة النّص: الوضع في الاستعمال، والاعتماد على الضّعاف والواهيات في المرويات، وصرف فهم النّص عن سَنَن لغة العرب، ودعوى تناقض السّنّة مع السّنّة، ودعوى تناقضها مع القرآن، ودعوى أنّ للنّص ظاهرًا وباطنًا، والتّقسيم الحادث للكلام إلى حقيقة ومجاز)(٣).

٤- المطالبة بتصحيح الدّعوى: أي: ما ادّعاه المخالف أثناء المناظرة؛ فلابدّ للمناظر أن يطالبه أوّلًا بصحّة ما يقرّره وإلّا كانت دعوى مجرّدة عن الدّليل والحجّة من وحي الله عَزَّوَجَلَّ، ومآلها إلى السّقوط والبطلان، وكان صاحبها من الأدعياء.

---

(١) انظر: الرّدود، لبكر أبي زيد ص ٦٠.

(٢) ولابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردٌّ عَلَى مَن حَكَّمَ خَاطِرَهُ وَخَيَالَهُ وَهَاجِسَهُ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهِيَ خَوَاطِرُ شَيْطَانِيَّةٌ، فمَنْ أَرَادَ الوُقُوفَ عَلَى كَلَامِهِ فَيَتَفَضَّل بمراجعة كتبه. انظر: إغاثة اللّهفان (١/٢١٢-٢١٧)، ومدارج السّالكين (١/٦٤).

(٣) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلاميّة، لبكر بن عبد الله أبي زيد، الطّبعة الأولى، الرّئاسة العامّة لإدارة البحوث العلميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٠هـ، ص ٤٢.

وَالدَّعَاوَى مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا بَيّنَاتٍ أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ[1]

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةٗۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، فهذا مطالبته لهم بتصحيح دعواهم وترديد لهذه المطالبة بين أمرين لا بد من واحد منهما وقد تعين بطلان أحدهما فلزم ثبوت الآخر فإن قولهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾، خبرٌ عن غيب لا يُعلم إلّا بالوحي، فإمّا أن يكون قولًا على الله بلا علم فيكون كاذبًا، وإمّا أن يكون مستندًا إلى وحي من الله، وعهد عهده إلى المخبر، وهذا منتفٍ قطعًا فتعيّن أن يكون خبرًا كاذبًا قائله كاذب على الله تعالى)[2].

٥- الابتعاد عن التّشهي والتّحكّم بالدّليل والحكم: فالمناظر لابدّ أن يكون هواه وشهوته تابعان لشرع الله لتحقيق العبودية لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنّ الشّريعة جاءت لإخراج الإنسان من دائرة هواه إلى أن يكون عبدا لله جَلَّوَعَلَا[3].

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، فهذا هو الّذي تسمّيه النّظار والفقهاء: التّشهي والتّحكّم، فيقول أحدهم لصاحبه: لا حجّة لك على ما ادّعيت سوى التّشهي والتّحكّم الباطل، فإن جاءك ما لا تشتهيه دفعته ورددته، وإن كان القول موافقًا لما تهواه وتشتهيه إمّا من تقليد من تعظّمه أو موافقة ما تريده قبلته وأجزته، فتردّ ما خالف هواك وتقبل ما وافق هواك.

وهذا الاحتجاج والّذي قبله مفحمان للخصم، لا جواب له وعليهما البتّة، فإنّ الأخذ ببعض الكتاب يوجب الأخذ بجميعه، والتزام بعض شرائعه يوجب التزام جميعها، ولا تجوز أن تكون الشّرائع تابعة

---

(١) المرشد إلى فهم أشعار العرب، لعبد الله بن الطّيّب بن عبد الله ابن محمّد المجذوب (ت: ١٤٢٦هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الآثار الإسلاميّة، الكويت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، (١/٢٥٠).

(٢) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٥٦٠-١٥٦١).

(٣) وللشّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ نفيسٌ حَوْلَ هَذِهِ المسأَلَةِ. انظر: الموافقات في أصول الشّريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخمي الشّهير: بالشّاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور ابن حسن آل سلمان، الطّبعة الأولى، دار ابن عفّان، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ، (٢/٢٦٤، ٢٨٩، ٢٩٣).

للشّهوات، إذ لو كان الشّرع تابعًا للهوى والشّهوة لكان في الطّباع ما يغني عنه، وكانت شهوة كلّ أحد وهواه شرعًا له ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾ [المؤمنون: ٧١])[١].

٦- التزام الإجمال عند ذكر الشّبهة والتّفصيل في ردّها: وليحذر المناظر أن يفصّل في الشّبهة ويشخصها، ثمّ عند نقض بنيانها يُجمل أو يعجز عن ردّها، (وهذا مسلك متردّد أبدًا بين العجز والحيدة، وفي كلّ منهما هضم للحقّ، فالمعاملة: هَاءَ وهَاء)[٢].

وهذا المنهج مما عابه العلماء[٣] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على فخر الدّين الرّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّذي سلكه في تفسيره.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كان يعاب بإيراد الشّبه الشّديدة ويقصر في حلّها، حتّى قال بعض المغاربة: يورد الشّبه نقدًا ويحلّها نسيئةً)[٤].

٧- الالتزام بقواعد المناظرة وتطبيقاتها: فمراعات القواعد الشّرعيّة والضّوابط المرعيّة في باب المناظرة تؤتي ثمارها وآثارها على المناظر، أوّلًا فهو في جهاد في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ.

وفي هذا الباب الظّهور والنّصر والظّفر بالمطلوب إنّما هو لأهل الحقّ مصداقاً لقول النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ**،...»[٥]

وهؤلاء هم أهل العلم الرّاسخين[٦] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ لأنّهم على بصيرة داعين، وعلى الحقّ قائمين، وللمخالفين مجاهدين، وبالنّصر والتّأييد من ربّهم تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُكرَمين إلى أن يرث الله جَلَّ وَعَلَا الأرض ومَن عليها[٧].

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٦٢/٤).

(٢) الرّدود، لبكر أبي زيد ص ٦٥.

(٣) منهم: ابن جبير، والطّوفي، وأبو حيّان رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. انظر: الوافي بالوفيات، لصلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الطّبعة الأولى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، (١٧٧/٤)، والإكسير في علم التّفسير، لسليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم الطّوفي الصرصري (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة دار الأوزاعي، الدّوحة، قطر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٥٥، والبحر المحيط (٥٤٧/١).

(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٦/ ٣١٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب، (٢٠٧/٤)، (برقم: ٣٦٤٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ لا يضرّهم من خالفهم»، (١٥٢٣/٣)، (برقم: ١٩٢٠)، واللّفظ له.

(٦) وقد ذكرهم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الطّبقة الرّابعة في مراتب المكلّفين في الدّار الآخرة. انظر: طريق الهجرتين (٧٦٤/٢).

(٧) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيّم (١٩٠/٢)، وزاد المعاد، لابن القيّم (٤٤٣/٣).

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلا يزال غرس الله الّذين غرسهم في دينه، يغرسون العلم في قلوب من أهّلَهم الله لذلك وارتضاهم، فيكونوا ورثة لهم كما كانوا هم ورثة لمن قبلهم، فلا تنقطع حجج الله والقائم بها من الأرض)[١].

فالمناظرة بدون قواعد وأسس ينتهجها المناظِر ويسير وفق منهجها وأصولها، تكون مجرّد تقارع بين المختلفين لا توصل إلى الحقّ، فيقع في الجدال المذموم المنهيّ عنه.

يقول يوسف ابن الجوزيّ[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اعلم –وفّقنا الله وإيّاك– أنّ معرفة هذا العلم لا يستغني عنها ناظرٌ، ولا يتمشّى بدونها كلام مناظرٍ؛ لأنّ به تتبيّن صحّة الدّليل من فساده، تحريرًا وتقريرًا، وتتّضح الأسئلة الواردة من المردودة إجمالًا وتفصيلًا، ولولاه لاشتبه التّحقيق في المناظرة بالمكابرة، ولو خُلّيَ كُلُّ مُدّعٍ ومُدَّعى ما يرومه على الوجه الّذي يختار، ولو مكّن كلّ مانعٍ من ممانعة ما يسمعه متى شاء: لأدّى إلى الخبط وعدم الضّبط. وإنّما المراسم الجدليّة تفصل بين الحقّ والباطل، وتبيّن المستقيم من السّقيم، فمن لم يحط بها علمًا كان في مناظراته كحاطب ليل)[٣].

وقد لخّص عثمان عليّ حسن –وفّقه الله– ما سطّره المتقدّمون من القواعد، فذكر تسعة وعشرين قاعدة من قواعد المناظرة والجدل، وأذكر منها:

١– إن كنت ناقلا فالصّحة أو مدّعياً فالدّليل.

٢– لا ينبغي بتر الدّليل والاستدلال بجزئه.

٣– الحقّ يقبل من أيّ جهة جاء.

٤– التّقديم حقّ الدّليل القطعي.

٥– الإنكار لا يعارض بالإنكار.

٦– عدم العلم بالدّليل ليس علماً بالعدم.

---

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٤١٦).

(٢) هو يوسف بن عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزيّ، الصّاحب الشّهير، بمحي الدّين، أبو محمّد، وأبو المحاسن، ولد سنة ٥٨٠هـ، برع في الفقه والأصول والوعظ، وولي الحسبة، له مصنفات منها: الإيضاح في الجدل، وقتل سنة ٦٥٦هـ. انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (٤/٢٠-٢٥).

(٣) الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة، لأبي محمّد يوسف ابن الجوزيّ ص ٩٩-١٠٠.

٧- ليس من شرط الدّليل الاستدلال به.

٨- الاستدلال على المسألة المتنازع فيها إنّما يكون بالدّليل المتّفق عليه.

٩- الجمع بين المتماثلات والتّفريق بين المختلفات.

١٠- التّوقّف عند الإبهام والاستفصال عند الإجمال.

١١- الحجّة الصّحيحة لا يقدح فيها عجز صاحبها عن تقريرها.

وكلّ قاعدة ذيّلها مقيّدها -وفقه الله وجزاه الله خيرًا- بشرح كافٍ ووافٍ؛ مع ذكر الأدّلة وكلام أهل العلم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[١].

ومن أعظم الآداب وأجلّها: **فتح باب رجوع المخالف إلى الحقّ واحتوائه،** وخاصّة إذا كان كلام المخالف محتمل، فيؤخذ على أحسن المحامل؛ لأنّ الغاية من المناظرة ظهور الحقّ، ورجوع المخالف إليه بالحجّة والدّليل[٢]، وسواء كان هذا المخالف كافرًا أو مبتدعًا فرجوعه إلى الحقّ غنيمة ورفعة.

٨-الالتزام بآداب المناظرة ومراعاتها: وقد بيّن أهل العلم بهذا الفنّ وفصّلوا آدابه وأساليبه، وصنّفت تّصانيف كثيرة في آداب المناظرة ما بين منثور ومنظوم، ليلتزم بها المناظر ويراعيها أثناء المناظرة، وهذا دليل على عناية أهل العلم بهذا الفنّ[٣].

وذكر الدّكتور: عثمان عليّ -وفّقه الله- حسن الآداب الشّرعية الّتي يلتزم بها في المناظرة، وبلغت واحد وعشرين أدباً[٤]، نذكر منها ما يلي:

١- اجتناب مناظرة ذي هيبة يخشاه؛ لئلا يؤثّر ذلك عليه فيضعفه عن القيام بحجته.

٢- مراعاة قدر المخالف له.

---

(١) انظر: منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٢/٦٨٥-٧٣٩).

(٢) انظر: الرّدود، لبكر أبي زيد ص ٦٢-٦٣.

(٣) ومن الكتب في ذلك: تقويم الأدلّة في أصول الفقه، للدّبوسي، **والمنهاج** في ترتيب الحجاج، للباجي، **والمعونة** في الجدل، للشّيرازي، **وكتاب** الجدل، لابن عقيل، **وغاية** الأمل في علم الجدل، للآمدي، **ومنتهى** الوصول والأمل في علم الأصول والجدل، لابن الحاجب، **والإيضاح** لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة، للصّاحب ابن الجوزيّ، **والمقبول** المنقول من علمي الجدل والأصول، لابن عبد الهادي، **وآداب** البحث والمناظرة، للشّنقيطي، **وأصول** الجدل والمناظرة، لحمد العثمان.

(٤) انظر: منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٢/٧٤٣-٧٨١).

٣- عدم الاستهانة بمخالفه والتّهوين من حجّته وازدرائه.

٤- الاتفاق على الاحتكام إلى الأصول والكّليّات للرّد إليها.

٥- تحرير محلّ النّزاع وإيضاح سبب الخلاف.

٦- الإقبال على المخالف دون الالتفات إلى الحاضرين إلا لحاجة تتعلق بالمناظرة.

٧- اجتناب الغضب والضجر والضّحك.

٨- الاعتدال في الجلوس أمام مناظره، وحسن الإنصات له.

٩- ترك المداخلة والمصادرة، وإصلاح منطقه وتهذيبه، ثمّ التّأني والتّأمّل في كلامه وكلام مناظره.

١٠- تجنّب ما يشوش الذّهن ويذهل العقل.

١١- نصب الحاكم بين المتناظرين.

إلى غير هذه الآداب الّتي يتحلّى لها بالمناظر في نفسه أو مخالفه أو ميدان مناظرته مما يطول ذكره وتفصليه، وإنّما يطلب من مظانّه ومواضعه(١).

وأمّا ما قيل في ضوابط وشروط المناظرة نظماً(٢) قول القحطاني(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته(٤):

لَا تُفْنِ عُمْرَكَ فِي الجِدَالِ مُخَاصِمًا ... إِنَّ الجِدَالَ يُخِلُّ بِالأَدْيَانِ

وَاحْذَرْ مُجَادَلَةَ الرِّجَالِ فَإِنَّهَا ... تَدْعُو إِلَى الشَّحْنَاءِ وَالشَّنَآنِ

وَإِذَا اضْطُرِرْتَ إِلَى الجِدَالِ وَلَمْ تَجِدْ ... لَكَ مَهْرَبًا وَتَلَاقَتِ الصَّفَّانِ

فَاجْعَلْ كِتَابَ اللهِ دِرْعًا سَابِغًا ... وَالشَّرْعَ سَيْفَكَ وَابْدُ فِي الْمَيْدَانِ

وَالسُّنَّةَ البَيْضَاءَ دُونَكَ جُنَّةً ... وَارْكَبْ جَوَادَ العَزْمِ فِي الجَوَلَانِ

---

(١) انظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكة الميداني (ت: ١٤٢٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ص ٣٧٢، ومناظرات ابن تيميّة العقديّة، للغامدي ص ٨٤، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٥١٩، وصناعة التّفكير العقدي ص ٤٧٤.

(٢) انظر: محصّل المقاصد مما به تعتبر العقائد، لأبي العبّاس أحمد بن زكري التّلمساني (ت: ٩٠٠هـ)، طبعة خاصّة، دار المعرفة الدّولية، الجزائر، دون تاريخ، ص ٢١٩-٢٢٠،

(٣) هو أبو محمّد عبد الله بن محمّد الأندلسي، القحطاني، الأديب، الشّاعر، المالكي. انظر: مقدّمة القصيدة النّونيّة ص ٦.

(٤) القصيدة النّونية، لأبي عبد الله محمّد بن صالح القحطاني المعافري، تحقيق: عبد العزيز ابن محمد بن منصور الجربوع، الطّبعة الأولى، دار الذّكرى، دون تاريخ، ص ٤٤-٤٥.

وَاثْبُتْ بِصَبْرِكَ تَحْتَ أَلْوِيَةِ الهُدَى ... فَالصَّبْرُ أَوْثَقُ عُدَّةِ الإِنْسَانِ
وَاطْعَنْ بِرُمْحِ الحَقِّ كُلَّ مُعَانِدٍ ... للهِ دَرُّ الفَارِسِ الطَّعَّانِ
وَاحْمِلْ بِسَيْفِ الصِّدْقِ حَمْلَةَ مُخْلِصٍ ... مُتَجَرِّدٍ للهِ غَيْرَ جَبَانِ
وَاحْذَرْ بِجُهْدِكَ مَكْرَ خَصْمِكَ إِنَّهُ ... كَالثَّعْلَبِ البَرِّيِّ فِي الرَّوَغَانِ
أَصْلُ الجِدَالِ مِنَ السُّؤَالِ وَفَرْعُهُ ... حُسْنُ الجَوَابِ بِأَحْسَنِ التِّبْيَانِ
لَا تَلْتَفِتْ عِنْدَ السُّؤَالِ وَلَا تُعِدْ ... لَفْظَ السُّؤَالِ كِلَاهُمَا عَيْبَانِ
وَإِذَا غَلَبْتَ الخَصْمَ لَا تَهْزَأْ بِهِ ... فَالعُجْبُ يُخْمِدُ جَمْرَةَ الإِحْسَانِ
فَلَرُبَّمَا انْهَزَمَ الْمُحَارِبُ عَامِدًا ... ثُمَّ انْثَنَى قَسْطاً عَلَى الفُرْسَانِ
وَاسْكُتْ إِذَا وَقَعَ الخُصُومُ وَقَعْقَعُوا ... فَلَرُبَّمَا أَلْقَوْكَ فِي بَحْرَانِ
وَلَرُبَّمَا ضَحِكَ الخُصُومُ لِدَهْشَةٍ ... فَاثْبُتْ وَلَا تَنْكِلْ عَنِ البُرْهَانِ
فَإِذَا أَطَالُوا فِي الكَلَامَ فَقُلْ لَهُمْ: ... إِنَّ البَلَاغَةَ لُجِّمَتْ بِبَيَانِ
لَا تَغْضَبَنَّ إِذَا سُئِلْتَ وَلَا تَصِحْ ... فَكِلَاهُمَا خُلُقَانِ مَذْمُومَانِ
وَإِذَا انْقَلَبْتَ عَنِ السُّؤَالِ مُجَاوِبًا ... فَكِلَاهُمَا لَا شَكَّ مُنْقَطِعَانِ
وَاحْذَرْ مُنَاظَرَةً بِمَجْلِسِ خِيفَةٍ ... حَتَّى تُبَدَّلَ خِيفَةٌ بِأَمَانِ
نَاظِرْ أَدِيبًا مُنْصِفًا لَكَ عَاقِلًا ... وَانْصِفْهُ أَنْتَ بِحَسَبِ مَا تَرَيَانِ
وَيَكُونُ بَيْنَكُمَا حَكِيمٌ حَاكِمًا ... عَدْلًا إِذَا جِئْتَاهُ تَحْتَكِمَانِ

والمقصود أنّ هذه الضّوابط والشّروط الّتي ذكرها أهل هذا الفنّ بعد التّتبّع والاستقراء، أنّ المناظرة والمجادلة تنقسم إلى قسمين: محمودة ومذمومة، والمحمودة دائرة بين الاستحباب أو الإيجاب؛ بحسب المناظر، وحال مخالفه، وما يتناظران فيه.

وقد كانت مناظرات ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المخالفين من القسم الأوّل، لتحقّق المصالح الشّرعيّة النّافعة، وتدفع المفاسد، وظهور الحقّ وعلوّه، ودمغ الباطل وإزهاقه، فارتفع فيها حزب التّوحيد والسّنّة السّعداء، واندحر أهل الشّرك والبدع الأشقياء، وتحقّق وعد الله جَلَّ وَعَلَا لأهل الحقّ بالظّهور والغلبة والنّصرة في الدّنيا والآخرة، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١]، وقال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٦].

❁ ❁ ❁

المبحث الثّالث:

أركان المناظرة وأحوالها

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأوّل: أركان المناظرة.

المطلب الثّاني: أحوال المناظرة.

المبحث الثّالث:

أركان المناظرة وأحوالها.

المطلب الأوّل: أركان المناظرة.

تتألّف المناظرة السّليمة الصّحيحة من ثلاثة أركان[1] رئيسيّة لا تقوم إلّا بها، وهي:

الرّكن الأوّل: الموضوع المختلف فيه الّذي تجري حوله المناظرة.

الرّكن الثّاني والثّالث: طرفان متناظران، سواء كانا اثنين أو أكثر يتجادلان حول قضيّة أو موضوع المناظرة.

والطّرفان المتناظران يكون:

أحدهما: مدّع، أو ناقل خبر، ويسمّى في علم المناظرة (مستدلًّا)، أو (معلّلًا).

والثّاني: معترض عليه في دعواه، ويسمّى في علم المناظرة (مانعًا) أو (سائلًا).

فإن كان الموضوع (تعريفا أو تقسيمًا) سمّي صاحب التّعريف أو التّقسيم مانعًا، وسمّي المعترض عليه مستدلًّا، وإن كان الموضوع (تصديقًا) فصاحب التّصديق ومقدّمه يسمّى معلّلًا، والمعترض عليه يسمّى سائلًا.

وإنّما سمّي من يعترض على التّعريف (مستدلًّا) والآخر (مانعًا)؛ لأنّ الاعتراض على التّعريف لا يتمّ إلّا بالدّعوى مجرّدة، بل لابدّ لمدعى فساد التّعريف من إقامة الدّليل على دعواه اختلال شرط من شروط صحّته مثلًا، وبذلك يتّجه كونه مستدلًّا، ويقصدون بتسميّة الآخر مانعًا أنّ جوابه عن الاعتراض على تعريفه يكفي أن يكون بمنع مقدّمة من مقدّمات دليل البطلان سواء ذكر سندًا لمنعه أو لم يذكره، وبذلك يتّجه كونه مانعًا[2].

وبهذه الأركان الثّلاثة تتكوّن صورة المناظرة الصّحيحة، فيكون تصميمها كالآتي:

---

(١) انظر: ضوابط المناظرة الشّرعيّة في مجال الدّعوة، لهند بنت عبد الله بن سليمان المنيع، الطّبعة الأولى، دار عالم الكتب، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م، (٨٦/١)، ومناظرات ابن تيميّة العقديّة، لعبد الله الغامدي ص ٩٣، والمناظرات العقديّة لشيخ الإسلام ابن تيميّة، لهيثم الحمري ص ٣٥.

(٢) انظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال، لحبنكة ص ٤٥، وآداب البحث والمناظرة، للشنقيطي ص ١٣٩.

١- دعوى يقيمها المعلّل (المدّعي) ويوضّحها ويحرّرها.

٢- دليل يستند إليه المعلّل لإثبات دعواه وتحقيقها.

٣- اعتراض يدفعه السّائل (معترض عليه) على دعوى المدّعي.

٤- جواب المانع (المدّعي) على اعتراض السّائل[١].

والأصل أنّ المدّعي هو الّذي يباشر بالكلام أوّلًا، ويطرح الإشكال أو الموضوع المراد التّناظر فيه، ثمّ يوجّه المعترض عليه الاعتراضات ويناقشه ويحاججه فيما طرحه، ومن خلال هذه المراحل قد ينعكس طرفي المناظرة، فيصبح المعلّل سائلًا، والسّائل معلّلًا[٢]، على حسب تنوّع القضايا والمسائل التي ترد أثناء التّناظر، وهذا الانعكاس والتنقل في علم المناظرة يسمّى **بأحوال المناظرة**.

المطلب الثّاني: أحوال المناظرة.

فأحوال المناظرة هي: (ما يعترض المناظرة من أوضاع، أو تنتهي إليه من نتائج، تعبّر عن مدى قوّة أحد المتناظرين أو ضعفه)[٣].

ومثل المناظرة بين المتناظرين كمثل البنيان والهدم، فالسّائل يبني والمعترض يهدم، أو يصبح السّائل هادمًا، والمعترض بنّاء.

وبعض أهل الجدل قرّب حال المناظرة بحال الغزو، فإذا التقى الجمعان فواحد مقبل والآخر صادّ أو مانع، وكذا حال المناظرة سائل ومجيب، مستدلّ ومعترض[٤].

وعليه (فالمستدلّ والمعترض كالمتحاربين كلّ واحد منهما يقصد الدّفع عن نفسه وتعطيل صاحبه)[٥].

ولهذا فإنّ (المعترض مع المستدلّ كسلطان في بلاده وقلاعه وحصونه، دهمه سلطان آخر يريد أخذ بلاده

---

(١) انظر: علَم الجذل، للطّوفي ص ١٩، وضوابط المعرفة، لحبنكة الميداني ص ٥٦، والمناظرة في أصول التّشريع الإسلامي، لمصطفى الوظيفي ص ١٥٥.

(٢) انظر: الكافية في الجدل، للجويني ص ١٣٦.

(٣) منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٨٥/٢). انظر: مناظرات ابن تيميّة، للغامدي ص٩٣-٩٤.

(٤) انظر: مناظرات ابن تيميّة ص ٩٤، وصناعة التّفكير العقدي ص ٣٧٤.

(٥) شرح مختصر الروضة، لأبي الرّبيع سليمان بن عبد القويّ بن الكريم الطّوفي الصّرصري (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. (٥٥٨/٣).

منه، فالملك الّذي هو صاحب تلك البلاد يتوصّل إلى الاعتصام من الملك الوارد عليه، إمّا بأن يمنعه من دخول أرضه بمانع يجعله بين يديه من إرسال ماء، أو نار، أو خندق، أو غير ذلك، مثله، أو أقوى منه، ليمنع استيلاءه، أو يطرده.

فكذلك المستدلّ إذا نصب الدّليل وقرّره، فهو مبطل لمذهب المعترض، إمّا تصريحًا أو لزومًا، فيحتاج المعترض إلى منع دليله، أو إلى معارضته، وقد يجمع بينهما أو بأن يعارض جيشه بجيش)[1].

وفيما يلي سأذكر أحوال المناظرة على وجه الاختصار:

الحالة الأولى: المنع.

ويسمّى الممانعة، وهي: منع إفادة دليل صاحب الدّعوى (المستدلّ) لحكمه، بمنع واحدة من مقدّماته أو أكثر[2].

(وكثير من أهل هذا الفنّ يعبّرون عن المنع بالمطالبة بالدّليل والمطالبة به في الحقيقة)[3].

وإذا اعترض المعترض على مقدّمة من مقدّمات المستدلّ، فإنّ هذا هو المنع، وإذا ذكر دليل منع المقدّمة فهذا ما يطلق عليه سند المنع، فيجب على المعلّل في جوابه عن المنع سواء بدليل أو بدعوى مجرّدة شيئين هما:

الأوّل: أن يقيم دليلا ينتج نفس الدعوى التي منعها المستدلّ.

والثاني: أن ينتج دعوى أخرى تساويها أو أخصّ منها مطلقًا؛ لأنّ إثبات مساوي الشّيء إثبات له وإثبات الأخصّ يستلزم إثبات الأعمّ[4].

والمنع له أنواع ويختلف حسب جنس الدّليل الّذي ساقه المستدلّ، فمن ذلك:

١- **الدّليل من القرآن الكريم:** فيكون المنع فيه بالاعتراض على وجه الدّلالة، وذلك ببيان المعترض أن دليل المستدل لا يدلّ على حكمه ومقصوده، ثمّ يستدلّ المعترض على منعه هذا بما فتح الله عليه من

(١) شرح مختصر الرّوضة، للطّوفي (٣/٥٦٥-٥٦٦).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٣/٤٨١)، وعلَم الجدل، للطّوفي ص ٥٨، وضوابط المعرفة، لحبنكة ص ٤٠٢، وآدب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٣٢، ٣١٢، وصناعة التّفكير العقدي ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٣) آدب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٥٧.

(٤) انظر: المصدر نفسه ص ٥٩.

طرق تفسير النّص القرآني، وبذلك يجعل النّص غير دال على مراد المستدلّ؛ لأنّ فهم النّص فيه دلالة على نقيض ما فسّره المستدل، فالنتيجة هي منع الاستدلال.

وله إبطال تفسير النّص بدلالة الالتزام، وذلك ببيان أنّ المعنى الّذي ذهب إليه المستدلّ يلزم عليه لوازم فاسدة، وفساد اللّازم دليل على فساد الملزوم.

٢- **الدّليل من السّنّة النّبويّة:** كان منعه بما يمنع دليل القرآن الكريم من مخالفة وجه الدّلالة للحديث، ومنع صحّة الحديث سندًا أو نكارة متنه، أو بفساد دلالة الالتزام له.

ويذكر بعض من ألّف في علم الجدل المنع من الاحتجاج بخبر الواحد في باب العقيدة عمومًا، وفي الإلهيات على وجه الخصوص.

وهذا المسلك لاشك فيه أنّه فاسد، وأهل السّنّة من منهجهم اعتماد كلّ ما صحّ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جميع أبواب الدّين وهذا أمر مجمع عليه[١]، وتقريره والاحتجاج له وردّ الشّبه حوله ليس هذا موضعه[٢].

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البرّ (٩٤٢/٢)، والإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١١٣/١)، وروضة النّاظر وجنّة المناظر في أصول الفقه، لأبي محمّد موفق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: شعبان محمّد إسماعيل، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة الريّان، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٩٩، ومختصر الصّواعق، لابن القيّم ص ٦٠٥.

(٢) انظر: الرّسالة، لأبي عبد الله محمّد بن إدريس بن العباس الشّافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الطّبعة الأولى، مكتبه الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م، ص ٤٠١-٤٥٣، وشرح الكوكب المنير، لأبي البقاء محمّد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النّجّار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمّد الزّحيلي ونزيه حمّاد، الطّبعة الثّانية، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٣٤٩/٢-٣٧٧)، ورحلة الحجّ إلى بيت الله الحرام، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ، ص ٨٠-٨٣، ومعالم أصول الفقه عند أهل السّنّة والجماعة، لمحمّد بن حسين بن حسن الجيزاني، الطّبعة السّابعة، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ، ص ١٤٢.

وقد أفردت كتب في هذا الموضوع. انظر: الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام، لأبي عبد الرّحمن محمد ناصر الدّين بن الحاجّ نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، وحجّيّة خبر الآحاد في العقائد والأحكام، لمحمّد ابن جميل مبارك، دون طبعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

ويستفاد من هذا في المناظرة، بأن يجاب بما التزم به من أنّ حديث الواحد ليس حجّة في باب الاعتقاد إذا كان ممن يعتقد ذلك، فليس له أن يحتجّ به لمخالفة مذهبه[١].

٣- **الإجماع**[٢]: فإذا كان الدّليل هو الإجماع على قوله، فمنعه يكون بمنع ثبوته؛ إمّا لوجود المخالفة الصّريحة، أو القدح في نقله أو في من نقله[٣]، أو إثبات إجماع أقوى منه[٤].

٤- **القياس**: وإذا كان الدّليل قياسًا كان المنع له بمنع مقدّمة من مقدّمات الدّليل، وقد قسّم أهل الأصول والجدل المنع إلى سبعة أقسام وهي باختصار:

أ- منع حكم الأصل المقاس عليه.

ب- يمنع كون الأصل مما يقاس فيه، مثل صفات الله عَزَّوَجَلَّ وأمور الغيب عمومًا.

ت- منع كون الأصل معلَّلًا بعلّة معلومة.

ث- منع وجود الوصف المدّعى علّة في الأصل.

ج- منع كون الوصف علّة في الأصل.

ح- منع كون هذا الوصف متعدّيًا.

خ- منع وجود الوصف في الفرع.

وأمّا إن كان الدّليل من غير هذه الأنواع، فالمنع فيه يكون بمنع جنس الدّليل، والاستدلال به في الباب المعيّن[٥].

---

(١) انظر: صناعة التّفكير العقدي ص ٣٩١.

(٢) وَالْمَقْصُودُ بِالإِجْمَاعِ هُوَ الْمَنْقُولُ عَن السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الأُصُولِ وَالفُرُوعِ، لَا الإِجْمَاعَ الْمَنْقُولُ عَن الْمُخَالِفِينَ. انظر: دعاوى الإجماع عند المتكلّمين في أصول الدّين، لياسر بن عبد الرّحمن اليحيى، الطّبعة الأولى، دار الميمان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ٧٤.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير، لابن النّجار (٤/٢٥٨)، ومناظرات ابن تيميّة، للغامدي ص ٩٤.

(٤) انظر: أصول الجدل والمناظرة، لحمد العثمان ص ٥٠٠، وصناعة التّفكير العقدي ص ٣٩١.

(٥) انظر: علم الجذل، للطّوفي ١٠٤، وشرح الكوكب المنير، لابن النّجار (٤/٢٥٥)، وصناعة التّفكير العقدي ص ٣٩٣-٣٩٨، ومناظرات ابن تيميّة، للغامدي ص ٩٤-٩٥.

الحالة الثّانية: النّقض أو المناقضة[1].

وهو دعوى السّائل بطلان دليل المعلّل مع إقامته للدّليل على دعواه بطلانه، وذلك إمّا بتخلّف المدلول عن الدّليل، أو بسبب استلزامه المحال[2].

ويقال هو: (هو إبداء العلّة مع تخلّف الحكم)[3].

وصورته: إمّا أن يدّعي **المعلّل** حكمًا ويستدلّ عليه أو يثبته بالتّعليل له، فيعترض عليه **السّائل** بأنّ دليله تخلّف عنه مدلوله، فهو إذن فاسد، فقد ثبت هذا الدّليل أو العلّة في مسألة أخرى ولم يثبت الحكم الّذي ادّعيته في هذه المسألة باتفاق بيننا، فلو صحّ دليلك أو تعليلك، لصحّ الحكم في المسألة الأخرى كما صحّ في هذه المسألة، إذ من شرط العلّة الاطّراد، فإذا لم تثبت العلّة في صورة تبيّن فسادها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (شرط صحّة النّقض أمران:

---

(١) انظر: المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمّد حسن هيتو، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٥٠٨، وشرح مختصر الرّوضة، للطّوفي (٤٩٨/٣)، والبرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقّب: بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمّد بن عويضة، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٦٣٥/٢)، وروضة النّاظر وجنة المناظر، لابن قدامة ص ٣٤٢، وتنبيه الرّجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، لابن تيميّة (٣٢١/١)، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٣٤، ٢٩٦.

(٢) انظر: شرح الفصول في علم الجدل، للنّسفي ص ١٤٢، والكليّات، للكفوي ص ٩١٠، وكمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة، لعبد الملك بن عبد الوهاب الفتني المكّي ص ٥٨، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٦٧، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٩٣/٢).

(٣) المنخول، للغزالي ص ٥٠٨. انظر: شرح مختصر الرّوضة، للطّوفي (٤٩٨/٣)، وغاية السّول إلى علم الأصول، ليوسف بن حسن بن أحمد الصّالحي، المعروف: ابن الْمِبْرَد الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: بدر بن ناصر بن مشرع السّبيعي، الطّبعة الأولى، غراس، الكويت، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص ١٣٩، والحدود في الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص ١٢٤، والمعونة في الجدل، للشّيراي ص ١٠٤، وأصول الفقه، لأبي عبد الله محمّد بن مفلح بن محمّد الحنبليّ (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: فهد ابن محمّد السّدَحان، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (١٢٢٠/٣)، ومذكرة في أصول الفقه، لمحمد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الخامسة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ٢٠٠١م، ص ٣٤٧.

أحدهما: أن تكون الصّورة الّتي تنقض بها مساويةً لسائر الصّور في المعنى الموجب للحكم.

الثّاني: أن يكون الحكم فيها معلومًا بنصٍّ أو إجماعٍ)[1].

(وأمّا كونه قولًا لبعض العلماء فلا يكفي في النّقض به)[2].

وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرة بين النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واليهود نكتةً بديعةً في النّقض عند قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٩١]، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهي: أنّهم لما كفروا به وهو حقّ، لم يكن إيمانهم بما أنزل عليهم، لأجل أنّه حقٌّ، فإذا لم يتّبعوا الحقّ فيما أنزل عليهم، ولا فيما جاء به محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأنّهم لو آمنوا بالمنزَّل عليهم أنّه حقّ لآمنوا بالحقّ الثّاني، وأعطوا الحقّ حقّه من الإيمان، ففي ضمن هذه الشّهادة عليهم بأنّهم لم يؤمنوا بالحقّ الأوّل ولا بالثّاني، وهكذا الحكم في كلّ من فرّق الحقّ فآمن ببعضه وكفر ببعضه، كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وكمن آمن ببعض الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وكفر ببعض لم ينفعه إيمانه بما كفر به حتّى يؤمن بالجميع)[3].

ونَقْضٌ آخر في نفس الآية عند قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ووجه النّقض: أنّكم إن زعمتم أنّكم تؤمنون بما أنزل إليكم وبالأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ الّذين بعثوا فيكم، فلم قتلتموهم من قبل؟ وفيما أنزل إليكم الإيمان بهم وتصديقهم، فلا آمنتم بما أنزل إليكم ولا بما أنزل على محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمّ كأنّه توقّع منهم الجواب: بأنّا لم نقتل من ثبتت نبوّتُه ولم نكذّب به، فأجيبوا -على تقدير هذا الجواب الباطل منهم- بأنّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قد جاءكم بالبيّنات، وما لا ريب في صحّة نبوّته، ثمّ عبدتم بعد غيبته عنكم، وأشركتم بالله وكفرتم به، وقد علمتم نبوّة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وقيام البراهين على صدقة فقال: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢])[4].

---

(١) إعلام الموقعين، لابن القيّم (٣/٢٦٤).

(٢) المصدر نفسه (٢/٥٣).

(٣) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٥٦٧-١٥٦٨).

(٤) المصدر نفسه (٤/١٥٦٩).

فهكذا يكون النّقض والحجّة الدّامغة من أنبياء الله ورسله عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ لخصومهم ومناوئيهم، فعلى المناظر أن يقرأ كتاب الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ويتدبّره ويجول بفكره، ويستخرج منه على كلّ حجّة وبرهان لدحض كلّ حجّة فاسدة.

وصدق ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ إذ يقول: (وإذا تأمّلت القرآن وتدبّرته، وأعرته فكرًا وافيًا، اطّلعت فيه من أسرار المناظرات، وتقرير الحجج الصّحيحة، وإبطال الشّبه الفاسدة، وذكر النّقض والفرق، والمعارضة والمنع، على ما يشفي ويكفي لمن بصّره الله، وأنعم عليه بفهم كتابه)[(١)].

والنّقض ينقسم إلى قسمين: حقيقي وشبيهي[(٢)].

فالمقصود أنّ النّقض يرجع إلى أحد أمرين هما[(٣)]:

١-تخلّف المدلول عن الدّليل.

٢-استلام المدلول المحال.

ومما يجب على المناظر أن يتنبّه له في النّقض، أنّ صورة النّقض الّتي يوردها **السّائل** على **المعلّل** لا تخلو من حالين:

الأولى: أن يكون تخلّف الحكم فيها لوجود مانع، أو لتخلّف شرط، فعندها لا يكون ذلك التّخلّف قادحًا في الدّليل أو التّعليل.

الثّانية: أن تتوفّر جميع الشّروط، وتنتفي كلّ الموانع، فإذا تخلّف الحكم عن هذه العلّة في هذه الحال، فإنّ ذلك دليل على بطلان العلّة[(٤)].

فالنّقض أكثر أنواع الحالات ورودًا في النّصوص، واستعمالًا له عند العلماء؛ لأنّ بطلان العلّة لتخلّفها في صورة أقرب ما يكون بالأمر الفطريّ، فإدراكه جليّ، والتّنبّه لبطلان التّعليل به قريب.

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٥٤٠).

(٢) انظر: كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة، لعبد الملك الفتني المكّي ص ٥٩، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٦٣، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان عليّ (٢/٧٩٥).

(٣) انظر: آداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٦٧، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٥٠٥.

(٤) انظر: تنبيه الرّجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، لابن تيميّة (١/٣٢١-٣٢٥). (بتصرّف).

فمن رام مناظرة المخالفين ومقارعتهم بالحجج والتّصدي لشبهاتهم -بعد ضبط شبههم وحصرها، وتحرير محلّ النّزاع، واستخلاص الدّليل الّذي اعتمدوه في بناء المذهب واستنباط الحكم-، فعليه إعمال فكره في مسائل أخرى من مسائل العلم، خاصة ما كان منها قريبًا من مسألة النّزاع، ثمّ ينظر في مسألة وُجِد فيها ذلك الدّليل أو العلّة، وتخلّف الحكم فيها اتّفاقا بينهما، مع تطابق المسألتين من جهة توفّر الشّروط وانتفاء الموانع، فإذا وجد فيوردها على المخالف لإبطال دليله وتعليله[١].

الحالة الثّالثة: المعارضة[٢].

هي مقابلة **السّائل** -المعترض- **للمعلّل** -المستدلّ- بدليله، أو بمثل دليله، أو بما هو أقوى منه[٣].

بمعنى: أن يدّعي **المعلّل** أمرًا ما ثمّ يستدلّ له من المنقول أو المعقول.

فيأتي **السّائل** فيعترض عليه لا بإبطال دليله في نفسه وإنّما بقلبه عليه أو بمقابلته بدليل مثله، أو أقوى منه يثبت فيه نقيض دعوى المستدلّ.

فالسّائل إذن لا يخرج عن ثلاثة أمور لإبطال دعوى **المعلّل**[٤]:

١- إمّا بإثبات نقيض دعواه.

٢- أو ما يساوي نقيضها.

---

(١) انظر: صناعة التّفكير العقدي ص ٤٠٧.

(٢) انظر: المعونة في الجدل، للجويني ص ٤٧، والواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء عليّ بن عقيل بن محمّد بن عقيل البغدادي (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (٣٨٧/١)، وروضة النّاظر، لابن قدامة (٣١٧/٢)، والمسوّدة في أصول الفقه، لآل تيميّة ص ٤٤١، وشرح مختصر الرّوضة، للطّوفي (٥٢٧/٢)، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي الثّناء محمود بن عبد الرّحمن ابن أحمد الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمّد مظهر بقا، الطّبعة الأولى، دار المدني، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (٢١٩/٣)، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٤٤، ٣١٩، ومذكرة في أصول الفقه، للشّنقيطي ص ٣٦٠، والمهذّب في علم أصول الفقه، للنّملة (٢٢٦٠/٥).

(٣) انظر: الحدود في الأصول، لأبي الوليد الباجي ص ١٢٦، ومختصر التّحرير شرح الكوكب، لابن النّجار (٢٩٤/٤)، والتّعريفات، للجرجاني ص ٢١٩، والكلّيات، للكفوي ص ٨٥٠، وشرح مراقي السّعود، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ، (٥٥٤/٢)، وشرح عبد الوهاب بن الحسين الآمدي على الرّسالة الولدية، ص ٤٠.

(٤) انظر: كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة ص ٧٤، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٦٩.

٣- أو أخصّ من نقيضها.

كلّ ذلك بدليل يستدلّ به فتبطل الدّعوى لاستحالة اجتماع النّقيضين، واستحالة اجتماع الشّيء ومساوي نقيضه، واستحالة اجتماع الشّيء والأخصّ من نقيضه.

وبذلك فإنّ المعارضة تختلف باختلاف دليل **المعلّل** واختلاف ما يناقضها، فإن كان الدّليل من القرآن الكريم أو السّنّة النّبويّة فللسائل الاعتراض في وجه الدّلالة، أو يسوق آية حديثا يكونا أقوى في الدّلالة على نقيض حكم **المعلّل**، مع الجمع بين الدّليلين -دليل المعلّل ودليل السّائل- إن كان دليل **السّائل** معتبرًا عنده.

وإن كان دليل **المستدلّ** الإجماع فمعارضته تكون بإثبات أنّ الإجماع منعقد على نقيض ما ادّعاه، مثاله: دعوى المعلّل: جواز الحلف بالأنبياء والصّالحين بدليل قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ**»[(١)].

والسّائل يعارض بذكر الأحاديث الصّحيحة الكثيرة الّتي بلغت مبلغ التّواتر[(٢)] في النّهي عن الحلف بغير الله عَزَّوَجَلَّ، والّتي هي أقوى ثبوتًا، وأصرح دلالةً، وأكثر عددًا من دليل **المعلّل**؛ كحديثه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**»[(٣)]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ**»[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان الصّلوات الّتي هي أحد أركان الإسلام، (٤١/١)، (برقم: ١١).

(٢) انظر: معجم المناهي اللّفظيّة وفوائد في الألفاظ، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. ص ١١٣-١١٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأيمان والنّذور، باب: لا تحلفوا بآبائكم، (١٣٢/٨)، (برقم: ٦٦٤٦)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الأيمان، باب: النّهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٢٦٧/٣)، (برقم: ١٦٤٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأيمان والنّذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء، (١٥٥/٥)، (برقم: ٣٢٥١)، والتّرمذي في سننه، كتاب: النّذور والأيمان عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، (١١٠/٤)، (برقم: ١٥٣٥)، واللّفظ له، وقال: هذا حديث حسن، والحاكم في مستدركه (٦٥/١)، (برقم: ٤٥)، وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشّيخين، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٧٠/٥)، (برقم: ٢٠٤١)، وإرواء الغليل (١٨٩/٨)، (برقم: ٢٥٦١).

كما يجب أن يقدّم المعترض جوابًا عمّا احتجّ به المعلّل، إمّا ببيان شذوذ الرّواية[١]، أو أنّها منسوخة[٢]، أو أنّها جرت مجرى العادة[٣]، أو غير ذلك مما قيل في مثل هذا المثال.

وإن كان دليل **المعلّل** القياس والنّظر فالاعتراض عليه يكون بإتيان وصف آخر في الأصل المقيس عليه، ويدّعي فيه **المعترض** أنّه هو علّة الحكم، ويستدلّ لذلك بما يفضي إلى حكم يخالف أو يناقض حكم **المعلّل**، ومثاله:

دعوى **المستدلّ**: جواز التّبرّك[٤] بقبور الصّالحين بدليل طلب أبي بكر وعمر[٥] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن يدفنا بجانب النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تبرّكًا بقبره، فيقاس عليه قبور الصّالحين.

ومعارضة **السّائل** تكون: بذكر علّة أخرى في الأصل المقيس عليه –وهو طلب القمرين الدّفن بجنب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– غير التّبرّك الّذي علّل به المستدلّ، وهي طلب القرب منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومجاورته في قبره بعد مماته، كما كانا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ألصق أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ به في حياته.

وأقوى أنواع[٦] المعارضة هي المعارضة **بالقلب**[٧]: (معارضة دليل **المعلّل** بعين دليله، وإيضاحه أن يقول له: دليلك هذا ينتج نقيض دعواك فهو حجّة عليك لا لك، وسمّيت معارضة بالقلب؛ لأنّه قلب عليه دليله بعينه حجّة عليه لا له)[١].

---

(١) انظر: التّمهيد، لابن عبد البرّ (٣٦٧/١٤).

(٢) انظر: المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر محمّد بن عبد الله بن العربيّ المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (٢٥٢/٣)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٢٢٤/١)، شرح النّووي على مسلم (١٦٨/١)، وفتح الباري، لابن حجر (١٠٧/١).

(٣) انظر: معالم السّنن، للخطّابي (١٢١/١)، وشرح النّووي على مسلم (١٦٨/١).

(٤) التّبرّك المشروع: هو طَلَبُ حُصُولِ الخَيْرِ بِمُقَارَبَةِ شَيْءٍ وَمُلَابَسَتِهِ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِن الشَّرْعِ. انظر: التّبرّك أنواعه وأحكامه، لناصر بن عبد الرّحمن الجديع، الطّبعة الخامسة، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ٣٩.

(٥) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (١٠٣/٢)، (برقم: ١٣٩٢).

(٦) وَهِيَ الْمُعَارَضَةُ بِالْقَلْبِ، وَبِالْمِثْلِ، وبِالغَيْرِ. انظر: شرح عبد الوهاب بن الحسين الآمدي على الرّسالة الولدية، ص ٤٠.

(٧) وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَ القَلْبَ مُعَارَضَةً، بَلْ جَعَلَهَا أَوْلَى بِالقُبُولِ مِنْ مُطْلَقِ الْمُعَارَضَةِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الأُصُولِ وَالجَدَلِ، كَأَبِي الطَّيِّبِ الطَّبَرِي، وَأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيْرَازِي، وَأَبِي الخَطَّابِ، وَابْنَ عَقِيلٍ، وَالرَّازِي، وَابْنَ مُفْلِحٍ. انظر: المنهاج في ترتيب الحِجاج ص =

أو هي (أنّ المعترض يقلب دليل المستدلّ، ويبيّن أنّه يدلّ عليه لا له)[٢].

ومثاله: مناظرة خليل الرّحمن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقومه حين عارضوه وخوّفوه من آلهتهم، فقلب عليهم حجّتهم وتخويفهم، فقال: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ﴾ [الأنعام: ٨١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذا من أحسن قلب الحجة، وجعل حجة المبطل بعينها دالة على فساد قوله، وبطلان مذهبه...)[٣].

وصدق أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وافهموا أنّكم إذا أردتم أن توقنوا مشكّكًا، أو تدلّوا حائرًا، لم يكن فيه شيء أنجع، من أخذه من بابه، وهذه سيرة الله في أدلّته مع أوليائه لأعدائه، وسنّة أنبيائه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في أنبائه)[٤].

والفرق بين القلب والمعارضة -على قول من رجع القلب إلى المعارضة- أنّ القلب أخصّ من المعارضة، فكلّ قلب معارضة وليس كلّ معارضة قلب، وكذلك فإنّ القلب معارضة مبنيّة على إجماع المتناظرين على

=

١٧٥، والتّمهيد، لأبي الخطّاب (٢٠٢/٤)، والواضح في أصول الفقه (٢٧٣/٢)، والمحصول (٢٦٥/٥)، وأصول الفقه (١٣٩٨/٤).

(١) آداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٧٧.

(٢) شرح مختصر الرّوضة، للطّوفي (٥١٩/٣). انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتبي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٣٦٢/٧)، والتّحبير شرح التّحرير، لأبي الحسن عليّ بن سليمان المرداوي الحنبليّ (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السّراح، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (٣٦٦٢/٧)، وشرح الكوكب المنير، لابن النّجار (٣٣١/٤)، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزّو عناية، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، (١٥٣/٢)، والتّوقيف على مهمّات التّعاريف، للمناوي ص ٢٧٥، ومذكرة في أصول الفقه، للشّنقيطي ص ٣٥٩.

(٣) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢٥٤/٢).

(٤) العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصّحابة بعد وفاة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لمحمّد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محبّ الدّين الخطيب، الطّبعة الثّانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. ص ٤١.

الأصل والوصف، سواء انضمّ إلى ذلك الإجماع أم لا، وفي القلب لا يمكن للسائل الزّيادة على العلّة التي ذكرها المعلّل[١].

وأمّا الفرق بين المنع والنّقض والمعارضة أنّ المنع مناعة للمخالف في مقدّمة الدّليل، والنّقض منازعة له في الدّليل، والمعارضة مناعة له في مقتضى الدّليل الّذي هو الحكم[٢].

وقد ذكر بعض العلماء[٣] رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنّ هذه القوادح ترجع إلى ثلاثة قوادح[٤] وهي: المنع والنّقض والمعارضة.

الحالة الرّابعة: الغصب.

وهو: استدلال السّائل على بطلان دعوى لم يقم صاحبها عليها دليلًا[٥].

وقيل هو: (استدلال السّائل على بطلان ما صحّ منعه)[٦].

وذلك مثل أن يدّعي **المعلّل** دعوى ولم يقم عليها دليلًا أو تعليلًا، فإنّه يجوز **للسّائل** -المعترض- أن يمنع ذلك، ويطالب بالدّليل على صحّة الدّعوى، أمّا لو أقام دليلًا على بطلان الدّعوى قبل إقامة **المستدلّ**

---

(١) انظر: قلب الأدلّة على الطّوائف المضلّة، لتميم بن عبد العزيز بن محمّد القاضي، الطّبعة الثّانية، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، (١/١٥١-١٥٢).

(٢) انظر: شرح مختصر الرّوضة، للطوفي (٣/٥٢٧)، والمنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي ص ١٥١، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٢/٧٩٦)، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٥٠٧، وصناعة التّفكير العقدي ص ٤١٣.

(٣) منهم: ابن الحاجب المالكي في قول له، والبهاري الحنفي. انظر: شرح الولدية ص ١٩٥، وقد أحال محقّق شرح الولدية إلى بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ولكنّي لم أجده فيه على حسب اطّلاعي -والله أعلم-، وفواتح الرّحموت بشرح مُسلَّم الثّبوت، لمحبّ الله البهاري (٢/٣٨٢).

(٤) وَبَعْضُهُمْ يُرْجِعُهَا إِلَى قَادِحَيْنِ هُمَا: الْمَنْعُ وَالْمُعَارَضَةُ، وَهُوَ قَوْلٌ ثَانٍ لِابْنِ الحَاجِبِ في بيان المختصر (٣/١٧٨)، وصفيّ الدّين الهندي الشّافعي في نهاية الوصول في دراية الأصول (٨/٣٦١٣)، والطّوفي الحنبلي في شرح مختصر الرّوضة (٣/٥٦٥)، وَالبَعْضُ الآخَرِ يَرَى أَنَّ القَوَادِحَ كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى قَادِحٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: الْمَنْعُ، وَهُوَ قَوْلُ الطُّوفِي أَيْضًا كما في شرح مختصر الرّوضة (٣/٥٦٦)، وذكر الزّركشي في البحر المحيط (٧/٤٣١): أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ هُمْ مَنْ أَرْجَعَ هَذِهِ القَوَادِحُ إِلَى ثَلَاثَةِ قَوَادِحَ، أَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ فَقَدْ أَرْجَعُوهَا إِلَى قَادِحَيْنِ. وَقَدْ حَقَّقَ تميم القاضي -وفقه الله وسدّد للخير خطاه- هَذِهِ القَوَادِحَ تَحْقِيقًا مَتِينًا، وَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ القَوَادِحَ مُتَدَاخِلَةٌ فِي رِسَالَتِهِ. انظر: قلب الأدلّة على الطّوائف المضلّة، لتميم القاضي (١/٨٨-٩٩).

(٥) انظر: آداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٣١.

(٦) شرح عبد الوهاب بن الحسين الآمدي على الرّسالة الولدية ص ٣٧.

دليله حينئذ يكون **المعترض** غاصبًا؛ لأنّ الاستدلال منصب المستدلّ لا المعترض، فيكون كالغاصب لحقّ غيره.

وهو وظيفة غير مقبولة عند جماهير أهل هذا الفنّ[١].

الحالة الخامسة: المكابرة (المعاندة).

وهي منازعة بين الخصمين لا لإظهار الصّواب والحقّ، وإنّما لإظهار العلوّ والغلبة والفضل.

وقيل: منازعة الخصم لصاحبه مع علمه بفساد رأيه أو مذهبه وصحّة كلام خصمه.

ومن ذلك: منع البديهيّات الحسيّة أو العقليّة، ومنع الأمور المعلومة من الدّين بالضّرورة، كالتّوحيد وتحريم الخمر والسّرقة، ومنع الدّليل الصّحيح بغير حجّة من المانع.

والمكابرة وظيفة مردودة، وغير مسموعة ولا مقبولة عند أهل الفنّ، وهي سبيل أهل العجز والإفلاس[٢].

الحالة السّادسة: السّفسطة[٣].

قيل هو: (قياس مركّب من الوهميات، والغرض منه تغليطُ الخصم وإسكاته)[٤].

وهي كلمة يونانيّة معرّبة، معناها: الحكمة المموهة، وتقوم على الخداع والمغالطة، وهو قياس ظاهره الحقّ وباطنه الباطل، وصارت في عرف المتكلّمين عبارة عن جحد الحقائق[٥].

---

(١) انظر: كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة ص ١٠٧-١٠٨، وشرح الرّسالة الولدية، لأبي البحر مفتاح بن مأمون بن عبد الله المرتي الشّنجوري، دون طبعة، دار الفكر، إندونيسيا، دون تاريخ، ص ١٤٩، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٠٢، وضوابط المعرفة، لحبنكة الميداني ص ٤٥٢، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٨٦/٢).

(٢) انظر: التّعريفات، للجرجاني ص ٢٢٧، وكمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة ص ١١٠، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٣٢، وضوابط المعرفة، للميداني ص ٤٥٤، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٨٨/٢)، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٤٧٧.

(٣) انظر: منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٨٩/٢)، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٤٧٩.

(٤) التّعريفات، للجرجاني ص ١١٩.

(٥) انظر: المعجم الفلسفي، لجميل صليبا (ت: ١٩٧٦م)، بدون طبعة، الشّركة العالميّة للكتاب، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٦٥٨/١)، والرّد على المنطقيّين، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٣٢٩، وبيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الأولى، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة،، =

وقيل هي: (اسم المهنة الّتي بها يقدر الإنسان على المغالطة والتّمويه والتّلبيس بالقول والإبهام، إمّا في نفسه أنّه ذو حكمة وعلم وفضل، أو في غيره أنّه ذو نقصٍ من غير أن يكون كذلك في الحقيقة، وإمّا في رأي حقّ أنّه ليس بحقّ، وفيما ليس بحقّ أنّه حقّ... وكلّ من له قدرة على التّمويه والمغالطة بالقول في أيّ شيء كان سمّي بهذا الاسم، وقيل: إنّه سوفسطائي)[1].

والسّفسطة تقلب الحقائق، وهي مفسدة للعقول والفطر، ولهذا من اعتقد أنّ ما جاء به الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخبر بشيء منه فهو الحقّ لا مرية فيه، ولا يتعارض مع الأدلّة السّمعيّة والعقليّة، فمن ظنّ أنّ هناك ما يعارضها، فهي شبه فاسدة وحجج داحضة من جنس شبه السّفسطة والقرمطة[2].

ولا يمكن لأحد أو لأمّة أن تعيش على السّفسطة؛ لأنّه لا تتمّ مصلحتها، وما من مبطل إلّا هو واقع فيها لجمعه بين الجهل والعناد، بل إنّ جميع أرباب المذاهب الباطلة سوفسطائيّة صريحًا ولزومًا[3].

قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ ۖ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ۖ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١٥].

أَي: ظهر الحقّ ووضح واستبان، فلا تنفع الخصومة والجدال بيننا بعد ظهوره، فإذا سطع الحقّ وتجلّت أنواره، فلا فائدة في الخصومة والجدال بعدما بانت الحجّة وظهرت المحجّة سوى العناء الذي لا غنى فيه[4].

فالعقلاء متّفقون على أنّ المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة، بيّنة بنفسها، ضروريّة وجحدها الخصم كان سُوفُسْطَائِيًا، فلا ينبغي مناظرته بعد ذلك[5].

=

١٤٢٦هـ، (٣٣٧/٢)، ودرء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (١٣٠/٥)، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، لمجموعة من المؤلّفين، الطّبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ص ٤١٣.

(١) إحصاء العلوم، للفارابي ص ٨١.

(٢) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٥١٧/١)، ودرء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (٣٦٠/١).

(٣) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٠١٩/٢)، ومجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١٣٦/١٩).

(٤) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٤٠٨/١).

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (١٧٤/٧).

والسَّفْسَطَةُ تكون عادة في العقليّات والحسّيّات، والقَرْمَطَةُ[١] تكون في السّمعيّات، وذلك من تحويل معاني النّصوص الشّرعيّة الصّحيحة إلى معاني باطلة كما يفعل القرامطة[٢]؛ لذا يقال: فُلانٌ مُسَفْسِطٌ في العقليات، ومُقَرْمِطٌ في السّمعيات، وهما مجمع الكذب والبهتان[٣].

الحالة السّابعة: الحيدة.

هي كلمة مشتقّة من حاد إذا انحرف، ومال وانصراف وهو معنى الرّوغان[٤].

وهي جواب **السّائل** بجواب لا يصلح أن يكون جواباً عما سئل عنه، كأن يسأل المعترض المعلّل: ما قولك في رؤية المؤمنين ربّهم يوم القيامة؟

فيجيب المعلّل بقوله: فيه خلاف.

فهذا جواب بغير ما سأل عنه، فهو حيدة[٥].

---

(١) هو ادّعَاءُ أَنَّ لِنُصُوصِ الشَّرْعِ بَاطِنًا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، ثُمَّ يُفَسِّرُونَهَا بِمَا لَا يُوَافِقُ شَرعاً، وَلَا لُغَةً، وَلَا عَقْلًا. انظر: مصطلحات في كتب العقائد، لمحمّد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، الطّبعة الأولى، دار ابن خزيمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٢٠.

(٢) هِيَ حَرَكَةٌ بَاطِنِيَّةٌ رَافِضِيَّةٌ تَنْتَسِبُ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ: حَمْدَانَ قُرْمُطٍ، مِنْ خُوسْتَانَ فِي الأَهْوَازِ، وَهُمْ يَنْتَسِبُونَ فِي الجُمْلَةِ إِلَى مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ حَيٌّ إِلَى اليَوْمِ وَلَمْ يَمُتْ، وَلَا يَمُوتُ حَتَّى يَمْلُكَ الأَرْضَ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمَهْدِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِإِلَهِيَّتِهِ. انظر: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار فرانز شتايز، ألمانيا، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (٤٠/١)، **والفرق بين الفرق وبيان الفرقة النّاجية منهم**، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر ابن محمّد ابن عبد الله البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م، ص ٢٦٦، **والفصل في الملل والأهواء والنّحل**، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، دون طبعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ، (١٤١/٤)، **وفضائح الباطنيّة**، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي الطّوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بدوي، دون طبعة، مؤسّسة دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، دون تاريخ، ص ٢٢.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهميّة، لابن تيميّة (٢٨٣/٥)، **والنّبوات**، لابن تيميّة (٦٢٥/٢)، **والصّفدية**، لابن تيميّة (١٥٨/٢)، **ومنهاج** السّنّة، لابن تيميّة (٢٧٩/١)، **والصّواعق المرسلة**، لابن القيّم (٧٥٤/٢).

(٤) تاج العروس، للزّبيدي (٥٠/٨)، مادّة: حيد، **والمعجم الوسيط** (٢١١/١)، **والتّفسير اللّغوي للقرآن الكريم**، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطّيار، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ، ص ١٨٩.

(٥) انظر: تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، لعبد العظيم بن الواحد ابن ظافر ابن أبي الإصبع (ت: ٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمّد شرف، دون طبعة، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، دون تاريخ. ص ٥٦٥، **ومنهج الجدل**، لعثمان حسن (٧٩٠/٢).

وقد سأل المأمون عبد العزيز الكناني عن الحيدة[1] لما حاد بشر المريسي في جواب عبد العزيز فقال له: يا عبد العزيز هل تعرف الحيدة في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؟

قال عبد العزيز: نعم يا أمير المؤمنين وفي سنّة المسلمين، وفي لغة العرب. فقال: وأين هي من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؟

قال الكناني: قال الله عَزَّوَجَلَّ في قصّة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين قال لقومه: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشّعراء: ٧٢-٧٣]، وإنما قال لهم إبراهيم هذا ليكذّبهم فيعيب آلهتهم ويسفّه أحلامهم، فعرفوا ما أراد بهم، وإنّهم بين أمرين:

إمّا أن يقولوا نعم يسمعوننا حين ندعو، وينفعوننا ويضرّوننا، فيشهد عليهم بلغة قومهم إنّهم قد كذبوا، أو يقولوا لا يسمعوننا حين ندعو ولا ينفعوننا ولا يضرّوننا، فينفوا عن آلهتهم القدرة، وعلموا أن الحجّة لإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في أي القولين أجابوه عليهم قائمة، فحادوا عن كلامه واجتلبوا كلامًا من غير ما سألهم عنه فقالوا: ﴿ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [الشّعراء: ٧٤]، ولم يكن هذا جوابًا لمسألة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

أمّا الحيدة في سنّة المسلمين، فيروى عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّه قال لمعاوية بن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقد قدم عليه، فنظر إليه يكاد يتفقا شحمًا، فقال: يا معاوية ما هذه الشّحمة لعلّها من نومة الضّحى ورد الخصوم؟ قال له معاوية: يا أمير المؤمنين -رحمك الله- علّمني وفهمني، ولم يكن هذا جوابًا لقول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إنّما حاد عن جوابه لعلمه بما فيه، فاجتلب كلامًا غيره فأجاب به.

وأمّا الحيدة في كلام العرب[2]:

تَقُولُ، وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ[1] بِنَا مَعًا عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ
فَقُلْتُ لَهَا: سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِينِي مِن جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ

(١) وقد شكّك بعضهم في صحّة هذه المناظرة، والصّحيح أنّها ثابتة، وقد نقل عليّ ناصر الفقيهي -سلّمه الله- كلام العلماء الّذين أثبتوها في مصنّفاتهم، وردّ على مَن ضعّفها واستنكر ما فيها في مقدّمة تحقيقه للكتاب. انظر: الحيدة والاعتذار في الرّدّ على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني المكّيّ (ت: ٢٤٠هـ)، تحقيق: عليّ ابن ناصر الفقهي، الطّبعة الثّانية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٦-١٨.

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس، لامْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: ٨٠ ق هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الطّبعة الثّانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص١١-١٢.

ولم يكن هذا جوابا لكلامها، وإنّما حاد عن جوابها واجتلب كلامًا غيره.

فأقبل المأمون على بشر فقال: يأبى عليك عبد العزيز إلّا أن تقرّ أنّ لله علمًا فأجبه، ولا تحِد عن جوابه[٢].

ولهذا ينبغي للسّائل أن ينظر إلى المعنى المطلوب في السّؤال، فإن عدل المجيب لم يرض منه إلّا بالرّجوع إلى جواب ما سأل عنه[٣].

الحالة الثّامنة: الانتقال.

وهو أن ينتقل المعلّل إلى استدلالٍ غير الّذي كان آخذًا فيه، إمّا لكون الخصم لم يفهم وجه الدّلالة من الأوّل أو لمغالطته وعناده ومكابرته[٤].

والانتقال في علم الجدل والمناظرة قسمين: محمود ومذموم[٥].

والانتقال لمصلحة[٦] يحمد من ثلاثة أوجه هي:

١- ما كان على سبيل بناء الدّليل الأصلي بدليل آخر، فهو وإن كان في الحقيقة انتقال بين الأدلّة دون إكمالها لكنّه لغرض إتمام الدّليل الأوّل وتصحيحه.

٢- ويحمد الانتقال من المعلّل إذا قصر فهم السّائل بالدّليل عن فهم الدّلالة، أو عاند وكابر، فللمعلّل الانتقال لإفهامه أو لكبته.

٣- إذا أراد المستدلّ قصر الاحتجاج وعدم تطويل الكلام فله الانتقال من دليل غامض طويل إلى

=

(١) قَتَبُ الهَوْدَجِ. انظر: تاج العروس، للزّبيدي (٥٠٧/١٩)، مادّة: غبط.

(٢) الحيدة والاعتذار، للكناني ص ٤٤-٤٥.

(٣) الواضح في أصول الفقه، لابن عقيل (٣٠١/١).

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، دون طبعة، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، (١٩٦١/٥).

(٥) انظر: الكافية في الجدل، للجويني ص ٥٥١-٥٥٣.

(٦) المسوّدة في أصول الفقه، لآل تيمية ص ٤٤٥.

واضح قصير لقطع اللّدد في الخصومة[1].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد لا يتأتّى في المناظرة تفسير المجملات خوفًا من لدد الخصم، فيؤتى بالواضحات)[2].

وفي قصّة مناظرة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ للنّمرود: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وذكر ابن القيّم[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ جماعة أهل الأصول والجدل[4] قالوا: أنّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ انتقل مع الملك من حجّة إلى حجّة، ولم يجبه عن قوله: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾.

(وليس هذا انتقالا من حجّة إلى حجّة أوضح منها كما زعم بعض النّظار، وإنّما هو إلزام للمدّعي بطرد حجّته إن كانت صحيحة)[5].

فلمّا ادّعى المكابرة قال له إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، (أي: إذا كنت كما تدّعي من أنّك أنت الّذي تحيي وتميت، فالّذي يحيي ويميت هو الّذي يتصرّف في الوجود في خلق ذواته، وتسخير كواكبه وحركاته، فهذه الشّمس تبدو كلّ يومٍ من المشرق، فإن كنت إلهًا

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه، لابن عقيل (٥٠٤/١)، والتّقرير والتّحبير، لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن محمّد المعروف: بابن أمير حاجّ الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٢٥٤/٣).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١٤٠/١٨). انظر: الفتاوى الكبرى، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، (٧٨/١)، وأصول الفقه، لابن مفلح (١٤٢٧/٣).

(٣) انظر: الجواب الكافي، لابن القيّم ص ١٣١، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٥٠/١)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٣٩٩/٣)، وتيسير التّحرير، لمحمّد أمين بن محمود البخاري المعروف: بأمير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (١٢٢/٤)، والبحر المحيط في أصول الفقه، للزّركشي (٤٤٠/٧)، وتفسير السّعدي ص ١١١.

(٤) انظر: الكافية في الجدل، للجويني ص ٥٥٢، وعلم الجذل، للطوفي ص ١٠٥، والواضح في أصول الفقه، لابن عقيل (٥٠٤/١)، والتّقرير والتّحبير، لابن أمير حاجّ (٢٥٤/٣)، وتقويم الأدلّة في أصول الفقه، للدّبوسيّ ص ٣٧٠، وميزان الأصول في نتائج العقول، لأبي بكر محمّد بن أحمد السّمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، تحقيق: محمّد زكي عبد البرّ، الطّبعة الأولى، مطابع الدّوحة الحديثة، قطر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٧٦٧، والإتقان، للسّيوطي (١٩٦١/٥).

(٥) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٥٠/١).

كما ادّعيت تحيي وتميت فأت بها من المغرب، فلمّا علم عجزه وانقطاعه، وأنّه لا يقدر على المكابرة في هذا المقام بهت أي: أخرس فلا يتكلّم، وقامت عليه الحجّة...

وهذا التّنزيل على هذا المعنى أحسن ممّا ذكره كثيرٌ من الْمنطقيّين: أنّ عدول إبراهيم عن المقام الأوّل إلى المقام الثّاني انتقالٌ من دليلٍ إلى أوضح منه، ومنهم من قد يطلق عبارةً رديّةً، وليس كما قالوه، بل المقام الأوّل يكون كالمقدّمة للثّاني، ويبيّن بطلان ما ادّعاه نمرود في الأوّل والثّاني)[1].

والّذي يظهر –والله أعلم– أنّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ انتقل انتقالًا محمودًا، سواء كان في الدّليل أو المثال؛ لأنّ هذا المعاند المكابر قالها إمّا تلبيسًا أو مكابرة[2]، فإذا كان تلبيسًا فقد انتقل، وإذا كان مكابرةً فقد ألزم المكابر بإبطال مقدّمة المقام الثّاني المستلزمة لبطلان المقام الأوّل، فلمّا بهت الّذي كفر توقّف وعجز عن المناظرة.

وأمّا الانتقال الّذي يذمّ؛ فهو ما كان للالتفاف على ما لزم المستدلّ من العجز، وضعف الحجّة وعدم إقامة البيّنة على دعواه؛ لتطويل الحجاج واللّجاج، وتشعيب المناظرة وإخفاء انقطاعه، وهو من حيل المتناظرين[3].

الحالة التّاسعة: الانقطاع.

هو في اصطلاح المناظرة اختتام البحث، وذلك إمّا بثبوت دعوى المعلّل أو دعوى السّائل[4].

وقيل: هو عجز أحد المتناظرين عن إقامة الحجّة فيما ادّعاه أو اعترض به، ويسمّى هذا العاجز منقطعًا، وحاله تسمّى انقطاعًا[5].

وسمّي بذلك لأنّه عجز عن بلوغ المقصود من إقامة الحجّة والدّليل، كما يقال للمسافر منقطع إذا صار عاجزًا عن بلوغ مقصوده بسفره[1].

---

(١) تفسير ابن كثير (٦٨٦/١).

(٢) انظر: تفسير الفاتحة والبقرة، للعثيمين (٢٨٠/٣).

(٣) انظر: منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٩٨/٢-٧٩٩)، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٣٨٩.

(٤) انظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن عليّ بن محمد حامد التّهانوي (ت: ١١٥٨هـ)، تحقيق: عليّ دحروج، الطّبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م. (٢٨٤/١).

(٥) انظر: الحدود في الأصول، للباجي ص ١٢٦، والواضح في أصول الفقه، لابن عقيل (٤٨٣/١)، (٣٤٨/٢).

والانقطاع هو اختتام البحث والمناظرة وثبوت الحقّ مع أحد المتناظرين وانقطاع الآخر، وعلى صاحب الحقّ أن يبيّن له الصّواب، ويكشف عنه حجاب الشّبهة بالتّفصيل، فلا يبقى عند الآخر إلّا الهوى؛ لأنّ الله جَلَّوَعَلَا أخذ الميثاق على أولي العلم والهدى أن يبيّنوا الحقّ ولا يكتمونه[٢]، خلافًا للمناظرة الّتي يكون فيها الجدال بالباطل، بين طرفين مبطلين، قد لا تنتهي المناظرة بانقطاع أحدهما، أو عجز كلّ طرف عن إلزام الآخر، أو انقطع طرف الباطل الأكبر، ويفلج[٣] طرف الباطل الأصغر؛ لأنّه قريب من الحقّ، وعجز خصمه في إلزامه وإقامة الحجّة عليه وإبطال قوله[٤].

وصور الانقطاع كثيرة منها:

١- السّكوت[٥]: فسكوت أحد المتناظرين عن الجواب، أو الاستدلال، أو الإيضاح، أو الإسناد لما نقل، انقطاع في الحقيقة.

٢- الضّحك[٦]: وهو كالسّكوت فإذا ضحك المسؤول ولم يجب انقطع؛ لأنّه ليس له جواب عما لزمه، ووقع في يد خصمه.

٣- الإقرار[١]: وهو سيّد صور الانقطاع؛ وذلك بأن يقرّ أحد المتناظرين بأنّه رجع عن قوله إلى قول صاحبه، وهذا لا يصدر إلّا من منصف متجرّد للحقّ، طالب للدّليل، قامع للهوى والعجب والكبر والتّمادي في الباطل.

=

(١) انظر: الكافية في الجدل، للجويني ص ٥٥٦.

(٢) انظر: التّقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامّيّة والأمثلة الفقهيّة، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الظّاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٠٠م، ص ١٨٩، **و**منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٨٠٥/٢).

(٣) فَالَجَ فُلَانًا فَفَلَجَهُ يَفْلُجه: خَاصَمَهُ فَخَصَمَهُ وَغَلَبَهُ. انظر: لسان العرب، لابن منظور (٣٤٧/٢)، مادّة: فلج.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (٤٣١/٧)، **و**أصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٣٩٠.

(٥) انظر: الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي (١١١/٢)، **و**أصول السّرخسي، لأبي بكر محمّد بن أحمد بن أبي سهل السَّرَخْسي (ت: ٤٨٣هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دون طبعة، إحياء المعارف النّعمانيّة، حيدر آباد، الهند، دون تاريخ، (٢٨٩/٢).

(٦) انظر: أبجد العلوم، لأبي الطيّب محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ الحسيني القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن حزم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٦٢٩.

٤- الحيدة[٢]: وهي صورة من صور الانقطاع، فإذا حاد المسؤول عن الجواب وانتقل إلى جواب آخر فقد انقطع، وقد سبق بيانها وتعريفها في الحالة السّابعة[٣].

٥- الانتقال المذموم[٤]: وسالك هذا الطّريق في الحقيقة منقطع عن إقامة حجّته من هذا السّبيل، فطلب سبيلًا آخر لإقامته دون إكمال الأوّل، أو الإقرار بأنّه غير موصل لمقصوده.

وكلّ انقطاع فهو في الحقيقة عجز عن إقامة الحجّة وإتمامها.

الحالة العاشرة: الإلزام والإفحام.

الإلزام: هو علوّ **المعلّل** -المستدلّ- على **السّائل** وعجز الأخير، كأن يمنع المعترض دليل المستدلّ فيجيبه المستدلّ فيسكت المعترض، فذلك إلزام للسّائل، وهو عجز منه.

والإفحام: هو علوّ السّائل على المعلّل بالحجّة والبيان حتّى يعجزه، فهو إذًا عجز المعلّل وانقطاعه[٥].

قال الشّنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا يخفى أنّه لابدّ في المناقشة أن تنتهي بعجز أحدهما عن دفع دليل الآخر، فإن كان العاجز هو السّائل سمّي ملزمًا، وسمّي عجزه إلزامًا، وإن كان العاجز هو المعلّل سمّي مفحمًا، وسمّي عجزه إفحامًا)[٦].

❁ ❁ ❁

=

(١) انظر: المعونة في الجدل، لأبي إسحاق الشّيرازي ص ٧٨، والواضح في أصول الفقه، لابن عقيل (٥٠٧/١)، والفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي (١١٢/٢).

(٢) انظر: عيون المناظرات، لأبي عليّ السّكوني ص ٨٧، الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي (٥٧/٢)، وأصول الجدل والمناظرة، للعثمان ص ٣٩٣.

(٣) انظر: ص ١٠٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: منهج الجدل والمناظرة، لحسن عثمان (٧٩٩/٢).

(٥) انظر: ضوابط المعرفة، لحبنّكة ص ٤٥٦، وعلم البحث والمناظرة ص ٣٣، ٤٢، وآداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٧٠، الميزان الجديد، محمّد مندور ص ١٢٨، ومنهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٧٨٥/٢).

(٦) آداب البحث والمناظرة، للشّنقيطي ص ٢٧٣.

المبحث الرّابع:

التّعريف بابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ويشمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: اسمه ونسبه وصفته الخُلقيّة.

المطلب الثّاني: عبادته وزهده وعلمه وأعماله.

المطلب الثّالث: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المبحث الرّابع:

التّعريف بابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ممّا يجدر الإشارة إليه للباحثين في العلوم الإسلاميّة خاصّة في دراساتهم الّتي تتعلّق حول الأعلام، أن يقدّموا بين يدي البحث بتعريف موجز دقيق هادف، يخدم الدّراسة المتناولة؛ ليتمكّن القرّاء من تصوّر شخصيّة هذا العَلَم خلال الدّراسة، غير أنّ ترجمة علمٍ مشهورٍ بين التّعريف لا يكاد يجهله أحدٌ، يُعدُّ من فضول الكلام وزبر لما لا حاجة إليه.

وابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الشّخصيّات البارزة في الوسط العلمي؛ وذلك أنّه لا توجد دراسة عنه سواء العقديّة[١]، أو الدّعوية[٢]، أو التفسيريّة[٣]، الحديثيّة[٤] أو غيرها من العلوم، إلّا وسطّر باحثها بتصدير ترجمة بين الإطناب والإسهاب، فضلًا عن الكتب الّتي أفردته بالتّرجمة[٥]، وهذه التّراجم تصل إلى حدّ التّطابق أو تكاد، لأنّ اللّاحق ينقل عن السّابق، ممّا جعلني أجدّد التّرجمة عن ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المبحث؛

(١) انظر: جهود الإمام ابن قيّم الجوزيّة في تقرير توحيد الأسماء والصّفات، لوليد بن محمّد بن عبد الله العليّ، الطّبعة الأولى، المبرّة الخيريّة لعلوم القرآن والسّنّة، دولة الكويت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، (١/٦٧-٦٨)، وابن قيّم الجوزيّة وجهوده في الدّفاع عن عقيدة السّلف، لعبد الله محمّد جار النّبي، تحت إشراف: أ. د بركات عبد الفتّاح دويدار، رسالة دكتوراه، كليّة الشّريعة، فرع العقيدة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤٠٤هـ/١٤٥هـ، ص ٣-٨٣، والمناظرات العقديّة عند ابن قيّم الجوزيّة، لعماد جامل ص ١٢٠-١٦١.

(٢) انظر: منهج ابن القيّم في الدّعوة إلى الله تعالى، لأحمد بن عبد العزيز الخلف، الطّبعة الأولى، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (١/١٧-٣٣)، والمناظرة عند ابن قيّم الجوزيّة، لفوزيّة بنت فهد المسند ص ٩-٣٢.

(٣) انظر: القواعد التّفسيريّة عند الإمام ابن قيّم الجوزيّة، لعبد الباسط فهيم محمّد عليّ، الطّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة ، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، (١/٣٧-٨٦).

(٤) انظر: ابن قيّم الجوزيّة وجهوده في خدمة السّنّة النّبويّة وعلومها، لجمال بن محمّد السّيد، الطّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (١/٣١-٣١٩).

(٥) انظر: ابن قيّم الجوزيّة: حياته، آثاره، موارده، لبكر بن عبد الله أبي زيد، فهو أشمل وأوسع كتاب في التّعريف بابن القيّم ويحوي على تحقيقات وردود وتعقيبات، فرحمه الله وجزاه الله خيرًا، وكتاب الجامع لسيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة خلال ستّة قرون، لعليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عطاءات العلم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م، وقد نقل عن كلّ الكتب الّتي ترجمت لابن قيّم الجوزيّة المطبوعة والمخطوطة، فجزاه الله خيرًا.

لتكون ترجمة متعلّقة بالبحث تعلّقًا وثيقًا، وهو بيان جانب من جوانب شخصيّته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو التّعريف بابن القيّم **المناظر**.

ولو أنّ كلّ باحثٍ ترجم لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما يتعلّق ببحثه، واستخرج الجوانب البارزة من شخصيّته التّي تكاد أن تكون غامضة، أو غير واضحة لمن يقرأ ترجمته بعمومها، وهو ما يميّز ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الشّموليّة في شخصيّته، وبروزه في شتّى العلوم الدّينيّة، فقد ضرب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلّ علمٍ بسهمٍ، مما يجعل الباحث يَعجبُ به، وينبهر بعلمه، فيكتب عن كلّ جانبٍ من جوانب شخصيّته العلميّة والعمليّة ليسطّر بها ترجمته، فتخرج التّراجم متشابهة، ويظهر المشهور المكرّر، ويغيب الجانب المتعلّق بالأطروحة.

ولذا رمت أن أترجم لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المجادل المناظر، لا ابن القيم الفقيه، أو المفسّر، أو المحدّث ولا غير ذلك، وإنّما أهتمّ بما تأهّل به في علم المناظرة، وما صولاته وجولاته فيه، وغير ذلك مما هو متعلّق بهذا الصّدد من شخصيّته، ومع هذا فلا بدّ من عرضٍ موجزٍ لسيرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذّاتيّة؛ حتّى يعطي للقارئ تصوّرًا جليًّا ليتعرّف على ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المناظر من خلال مراحل حياته.

المطلب الأوّل: اسمه ونسبه وصفته الخُلُقيّة:

هو محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن سعد بن حَرِيز[(١)]، الزّرعي الأصل، ثمّ الدّمشقي، شمس الدّين، أبو عبد الله، المشهور: بابن قيّم الجوزيّة[(٢)].

وأمّا صفته الخُلُقيّة فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما وصفه مترجموه وتلاميذه ومحبّوه[(٣)]، أو مَن عاش مع تراثه النّافع[(١)]، ذا علمٍ وفضلٍ، وخرج من بيتٍ عامرٍ بالأخلاق الكريمة العاليّة، وجمع الله جَلَّوَعَلَا له أسباب

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات، للصّفدي (٢/٢٧٠)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (٢/٤٤٧)، والرّد الوافر، لمحمد بن عبد الله ابن محمد ابن أحمد الشّهير بابن ناصر الدّين (ت: ٨٤٢هـ)، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ، ص ٦٨، والدّرر الكامنة، لابن حجر (٤/٢١).

(٢) انظر: المعجم المختصّ بالمحدّثين، للذّهبي ص ٢٦٩، والوافي بالوفيات، للصّفدي (٢/١٩٥)، وذيل العبر، لأبي المحاسن محمّد بن عليّ بن الحسن بن حمزة الحسيني (ت: ٧٦٥هـ)، تحقيق: محمّد السّعيد زغلول، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ص ١٥٥.

(٣) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (١٨/٥٢٣)، والمنتقى من معجم شيوخ شهاب الدّين ابن رجب (ت: ٧٧٤هـ)، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الله الكندري، الطّبعة الأولى، دار غراس، الكويت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص =

اكتساب الأخلاق من أسرةٍ فاضلةٍ كريمةٍ، والمدرسة الجوزيّة[٢] الّتي كان والده رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيّمًا عليها، والنّشاط العلميّ الّذي ساد مدينة العلم ومهوى أفئدة العلماء والصّالحين والأولياء، وكثرة الجوامع والمدارس فيها مما كان له الأثر الطّيّب في جهاد نفسه وتقويمها على الخلق الحسن، وما فطره الله جَلَّوَعَلَا من الأخلاق الفاضلة، فاجتمع له الخلق الفطري والمكتسب[٣]، فقد كان دمث الخلق، سهلٌ ليّنٌ، لطيف المعشر، طيّب الخبيئة، ذو همّة عالية، ونفس عزيزة غالية، ثابت الجنان، واسع الأفق، وإذا ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلا يذكر إلّا مع الأكابر في العلم والصّلاح والسّمت والهديّ والفضائل، وهذا كلّه بفضل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وحسن توفيقه[٤].

=

١٠١، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكُناهم، لشمس الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي، الشّهير: بابن ناصر الدّين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، (٢٨٩/٤)، والدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٨/٥).

(١) انظر: البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكانيّ (ت: ١٢٥٠هـ)، دون طبعة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، دون تاريخ، (١٤٤/٢)، وأبجد العلوم، لمحمّد صدّيق حسن خان ص ٦٤٧، وابن قيّم الجوزيّة، لبكر أبي زيد ص ٤٣-٤٤.

(٢) وهي تقع بالبزُورِيَّة، نسبة إلى البُزُور، وهي جمع بَزْر، يعني: الحُبُوبُ الصّغَار، والَّتِي تُسمَّى قَدِيمًا بِسُوقِ القَمْحِ، بالنَّشَّابِينَ بِدِمَشْق، والمدرسة منسوبة إلى واقفها: مُحْيِ الدّين يُوسُفُ بنِ جمال الدّين ابن أبي الفرج بن الجوزيّ، وتقعُ أوّلُ السُّوقِ بالقُرْبِ من الجَامع الأَمَويّ، وهي مِنْ أَحْسَنِ وَأَعْظَمِ مَدَارِسِ الحَنَابِلَةِ بدمشق، وقد اختلس جيرانها معظمَها، وبقي منها بقيّة، صارت محكمة إلى سنة ١٣٢٧هـ، ثُمَّ أُغْلِقَتْ إِلَى أَنْ افْتَتَحَتْهَا جَمْعِيَّةُ الإِسْعَافَ الخَيْرِيّ، وَجَعَلَتْهَا مَدْرَسَةٌ لِتَعْلِيمِ الأَطْفَالِ، ثُمَّ احْتَرَقَتْ، وَأُعْمِرَتْ بَعْدَهَا حَوَانِيت، جُعِلَ فَوْقَهَا مَسْجِدٌ صَغِيرٌ، تُقَامُ فِيهِ الصَّلَوَاتُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (١٤٨/١٧، ٣٧٦)، والدّارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمّد النّعيميّ (ت: ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (٣٢٤/١)، ومنادمة الأطلال ومسامرة الخيال، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن محمد بدران (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: زهير الشّاويش، الطّبعة الثّانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص ٢٢٧، وحياة ابن قيّم الجوزيّة، لبكر أبي زيد ص ٢٤، ومقدّمة الأرنؤوط على زاد المعاد (١٥/١).

(٣) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٠٠/٢).

(٤) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨-٥٢٤)، والمنتقى من معجم شيوخ شهاب الدّين، لابن رجب ص ١٠٠، والجامع لسيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة ص ٣٩.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ وفيًّا لا ينسى من أحسن إليه أو دلّه إلى الخير، ولهذا كان محتفيًا بشيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّذي جعله الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ السّبب المباشر في تصحيح مساره العلميّ، ولزومه مذهب السّلف الصّالح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فشكر له سعيه، فقال منوّهًا على فضله[1]:

يَا قَــوْمِ وَاللهِ العَظِــيمِ نَصِــيحَةً ... مِنْ مُشْفِقٍ وَأَخٍ لَكُمْ مِعْوَانِ
جَرَّبْــتُ هَــذَا كُلَّــهُ وَوَقَعْــتُ فِي ... تِلْكَ الشِّبَاكِ وَكُنْ ذَا طَيَرَانِ
حَــتَّى أَتَاحَ لِيَ الإِلَــهُ بِفَضْــلِهِ ... مَنْ لَيْسَ تَجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي
حَبْــرٌ أَتَــى مِــنْ أَرْضِ حَــرَّانٍ فَيَــا ... أَهْلًا بِمَنْ جَاءَ مِنْ حَرَّانِ
فَــاللهُ يَجْزِيــهِ الَّــذِي هُــوَ أَهْلُــهُ ... مِنْ جَنَّةِ المَأْوَى مَعَ الرِّضْوَانِ
قَبَضَتْ يَدَاهُ يَدِي وَسَارَ فَلَمْ نَرِمْ ... حَتَّى أَرَانِي مَطْلَعَ الإِيمَانِ

ومن وفائه لشيخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ نصرته له في ذات الله عَزَّوَجَلَّ، في حياة ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبعد وفاته، فامْتُحِن وضُرِب وسُجِن، فصبر واحتسب، (واعْتُقِل مع ابن تيميّة بالقلعة بعد أن أُهين وطِيف به على جمل مضروبًا بالدِّرَّة، فلمّا مات أُفْرِج عنه، وامْتُحن مرَّةً أخرى بسبب فتاوى ابن تيميّة)[2].

ولهذا كان ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتزّ بصحبته ومحبّته فقال: (وكنت من أصحب النّاس له، وأحبّ النّاس إليه)[3].

ولتحلّيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الأخلاق الحميدة وسلامة قلبه، نجده يقرّر أدب الطّريقة مع الحقّ عَزَّوَجَلَّ والخَلق، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كن مع الحقّ بلا خَلْقٍ، ومع الخَلْق بلا نفسٍ)[4].

صدق وبرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهذان الكلمتين جمعتا قواعد الأخلاق الجميلة، وكلّ سلوك قويم، وقد عمل بها في حياته، فكان مع ما يأتي من الأعمال إلّا أنّه يراها ناقصة، توجب الاعتذار -وإن أحسن-، وهذا من خوفه ورجائه ومحبّته لله جَلَّ جَلَالُهُ[5]، وأمّا سلوكه مع الخَلق ببذل المعروف وكفّ الأذى، فقد قوّم خُلُقه مع الخلق وقرّره، بنفسٍ مشفقةٍ رحيمةٍ، وإحساسٍ مرهفٍ نبيلٍ، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (من أساء إليك، ثمّ جاء يعتذر

(١) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٢/٥٧٠-٥٧١).

(٢) الدّرر الكامنة، لابن حجر (٥/١٣٨).

(٣) البداية والنّهاية، لابن كثير (١٨/٥٢٣).

(٤) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٣١٠).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٢/٣٠٨).

من إساءته، فإنّ التّواضع يوجب عليك قبول معذرته، حقًّا كانت أو باطلًا، وتكل سريرته إلى الله تعالى، كما فعل رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في المنافقين الّذين تخلّفوا عنه في الغزو، فلمّا قدم جاءوا يعتذرون إليه، فقبل أعذارهم، ووكل سرائرهم إلى الله تعالى)[١].

المطلب الثّاني: عبادته وزهده وعلمه وأعماله:

ذكر أهل العلم والفضل من محبّيه ومترجميه رَحِمَهُمُٱللَّهُ ما يبعث على الدّهشة والتّعجب والاستغراب، مما شاهدوه وعاينوه من أمور **عبادته**[٢] **وزهده**، وصعوده في مدارج السّالكين، وطرق أبواب العبوديّة، والانتقال بين منازل ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهذا في حضره وسفره، وليله ونهاره، وحتّى في سجنه رَحِمَهُٱللَّهُ، وقد نُعِت بأنّه أزهد تلاميذ ابن تيميّة رَحِمَهُٱللَّهُ[٣].

يقول تلميذه ابن رجب رَحِمَهُٱللَّهُ واصفًا له شدّة تألّهه وعبادته: (وكان رَحِمَهُٱللَّهُ ذا عبادة وتهجّد، وطول صلاة إلى الغاية القصوى، وتألّه ولهج بالذّكر، وشغف بالمحبّة، والإنابة والاستغفار، والافتقار إلى الله، والانكسار له، والإطراح بين يديه على عتبة عبوديّته، لم أشاهد مثله في ذلك... وكان في مدّة حبسه مشتغلًا بتلاوة القرآن بالتّدبّر والتّفكر، ففتح عليه من ذلك خير كثير)[٤].

ويقول محبّه ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ: (ولا أعرف من أهل العلم في زماننا أكثر عبادةً منه، وكانت له طريقةٌ في الصّلاة يطيلها جدًّا، ويمدّ ركوعها وسجودها، ويلومه كثيرٌ من أصحابه في بعض الأحيان فلا يرجع، ولا ينزع عن ذلك رَحِمَهُٱللَّهُ)[٥].

وقال ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ: (وكان إذا صلّى الصّبح جلس مكانه يذكر الله حتّى يتعالى النّهار)[٦].

---

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٢١/٢).

(٢) انظر: تاريخ ابن قاضي شهبة (١٦/٢).

(٣) انظر: الجوهر المنضّد في طبقات متأخريّ أصحاب أحمد، لجمال الدّين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي المعروف: بابن الْمِبْرَد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن ابن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١١٤.

(٤) الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٢/٥-١٧٣).

(٥) البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨).

(٦) الدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٨/٥).

ومن قرأ مصنّفات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمومًا، وكتابه "مدارج السّالكين" على وجه الخصوص، يخرج بحقيقة لا شكّ فيها، دون تعصّب ولا هوى: أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جمع بين العلم والعمل، والعبادة والزّهد، وارتقى في منازل العبودّيّة، وعَمَر قلبه بأركان عبوديّة القلب من المحبّة والخوف والرّجاء، ودوام الذّكر واليقين به، والافتقار إليه وحده، والتّعلّق بالله جَلَّوَعَلَا، والاشتغال بكلام الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ قراءة وتدبّرًا، وإخراج دُرره وفرائده، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهل الله جَلَّوَعَلَا وخاصّته ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ولهذا لم ير ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (أعرف بمعاني القرآن والسّنّة وحقائق الإيمان منه)[(١)].

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من العارفين بالله جَلَّجَلَالُهُ وأسمائه، ونعوت جلاله وجماله وكمال صفاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وقد ترك بقلبه ما يشغله عن ربّه جَلَّجَلَالُهُ، فحقيقة الزّهد (سفر القلب من وطن الدّنيا، وأخذه في منازل الآخرة... ومتعلّقه ستّة أشياء -لا يستحقّ العبد اسم الزّهد حتّى يزهد فيها-: وهي المال، والصّور، والرّياسة، والنّاس، وَالنّفس، وكلّ ما دون الله)[(٢)].

وأيقن حقيقة الدّنيا الفانيّة فازدراها، وسار إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ والدّار الآخرة حاملًا بين جنبيه شوقًا عظيمًا إلى الله جَلَّجَلَالُهُ، ودار كرامته ومستقرّ رحمته، ورؤية وجهه الكريم عَزَّوَجَلَّ، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبيات رقيقة سُنِّيَّة سَنِيَّة تسيل شوقًا وحبًّا ورجاءً[(٣)]:

وَلِلَّهِ وَادِيهَا الَّذِي هُوَ مَوْعِدُ الْـ ... ـمُحِبِّ لَوْ كُنْتَ مِنْهُمُ زِيدِ لِوَفْدِ الحُبِّ

بِذَيَّالِكَ الوَادِي يَهِيمُ صَبَابَةً ... يَرَى أَنَّ الصَّبَابَةَ مَغْنَمُ مُحِبٌّ

وَلِلَّهِ أَفْرَاحُ الْمُحِبِّينَ عِنْدَمَا ... يُخَاطِبُهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيُسَلِّمُ

وَلِلَّهِ أَبْصَارٌ تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ... فَلَا الضَّيْمُ يَغْشَاهَا، وَلَا هِيَ تَسْأَمُ

فَيَا نَظْرَةً أَهْدَتْ إِلَى الوَجْهِ نَضْرَةً ... أَمِنْ بَعْدِهَا يَسْلُو الْمُحِبُّ الْمُتَيَّمُ

ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصُمْ يَوْمَكَ الأَدْنَى لَعَلَّكَ فِي غَدٍ ... تَفُوزُ بَعِيدِ الفِطْرِ وَالنَّاسُ صُوَّمُ

وَأَقْدِمْ، وَلَا تَقْنَعْ بِعَيْشٍ مُنَغَّصٍ ... فَمَا فَازَ بِاللَّذَّاتِ مَنْ لَيْسَ يُقْدِمُ

(١) الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٣/٥).

(٢) مدارج السّالكين، لابن القيّم (١٥/٢).

(٣) حادي الأرواح، لابن قيّم الجوزيّة، دون طبعة، مطبعة المدني، القاهرة، دون تاريخ، (١٢/١، ١٣، ١٤، ١٥).

وَإِنْ ضَاقَتْ الدُّنْيَا عَلَيْكَ بِأَسْرِهَا وَلَمْ يَكُ فِيهَا مَنْزِلٌ لَكَ يُعْلَمُ
فَحَيَّ عَلَى جَنَّاتِ عَدْنٍ، فَإِنَّهَا مَنَازِلُكَ الأُولَى، وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ
وَلَكِنَّنَا سَبْيُ العَدُوِّ، فَهَلْ تَرَى نَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلِّمُ؟

ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَيَّ عَلَى يَوْمِ الْمَزِيدِ الَّذِي بِهِ زِيَارَةُ رَبِّ العَرْشِ، فَاليَوْمَ مَوْسِمُ
وَحَيَّ عَلَى وَادٍ هَنَالِكَ أَفْيَحٍ وَتُرْبَتُهُ مِنْ أَذْفَرِ المِسْكِ أَعْظَمُ
مَنَابِرٌ مِنْ نُورٍ هُنَاكَ وَفِضَّةٍ وَمِنْ خَالِصِ العِقْيَانِ لَا يَتَقَصَّمُ
وَكُثْبَانُ مِسْكٍ قَدْ جُعِلْنَ مَقَاعِدًا لِمَنْ دُونَ أَصْحَابِ الْمَنَابِرِ تُعْلَمُ
فَبَيْنَا هُمْ فِي عَيْشِهِمْ وَسُرُورِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ تَجْرِي عَلَيْهِمْ وَتُقْسَمُ
إِذَا هُمْ بِنُورٍ سَاطِعٍ أَشْرَقَتْ لَهُ بِأَقْطَارِهَا الجَنَّاتُ لَا يُتَوَهَّمُ
تَجَلَّى لَهُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ جَهْرَةً فَيَضْحَكُ فَوْقَ العَرْشِ ثُمَّ يُكَلِّمُ
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، يَسْمَعُونَ جَمِيعُهُمْ بِآذَانِهِمْ تَسْلِيمَهُ إِذْ يُسَلِّمُ
يَقُولُ: سَلُونِي مَا اشْتَهَيْتُمْ، فَكُلُّ مَا تُرِيدُونَ عِنْدِي، إِنَّنِي أَنَا أَرْحَمُ
فَيُعْطِيهِمْ هَذَا، وَيَشْهَدُ جَمْعُهُمْ فَقَالُوا فأنت الَّذِي تولي الجميل وترحمُ
جميعًا: نحن نسألك الرّضا عَلَيْهِ، تَعَالَى اللهُ، وَاللهُ أَكْرَمُ
فَيَا بَائِعًا هَذَا بِبَخْسٍ مُعَجَّلٍ كَأَنَّكَ لَا تَدْرِي، بَلَى، سَوْفَ تَعْلَمُ
فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري، فالمصيبة أعظمُ

فكانت هذه هي همّة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العالية العليّة، وهو الوصول إلى رضى المحبوب جَلَّجَلَالُهُ، والظّفر برؤية العزيز الحميد جَلَّوَعَلَا في يوم المزيد، فهانت عليه كلّ ما يلاقيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأجله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس للعابدين مستراح إلّا تحت شجرة طوبى، ولا للمحبّين قرار إلّا يوم المزيد، فَمَثّل لقلبك الاستراحة تحت شجرة طوبى يَهُن عليك النّصب، واستحضر يوم المزيد يَهُن عليك ما تَتَحمَّل من أجله)[1]، فكانت قدمه على الثّرى وهمّته تجاوزت الثّريّا.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ حريصًا على حجّ بيت الله الحرام للانقطاع للعبادة، والتّعرّض لنفحات الإيمان، ولما نزل ببابه وخضع لربّه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ذكر في مقدّمة كتابه "مفتاح دار السّعادة" واصفًا شيئًا من عبادته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١١٨٦/٣).

(هذا من بعض النُّزُل والتُّحف الّتي فتح الله بها عليّ حين انقطاعي إليه عند بيته، وإلقائي نفسي ببابه مسكينًا ذليلًا، وتعرُّضي لنفحاته في بيته وحوله بكرةً وأصيلًا، فما خاب من أنزل به حوائجَه، وعلّق بِهِ آمالَه، وأصبح ببابه مقيمًا، وبحماه نزيلًا)[1]، وكان طريقه إلى مكّة إجابة لنداء حبيبه ومولاه جَلَّجَلَالُهُ، وقد تعجّب أهل مكّة من كثرة طوافه، وشدّة عبادته[2]، ولهذا وَصَفَ شعار الحجيج وهي التّلبية، وقال بأنّها: (إجابة محبّ لدعوة حبيبه، ولهذا كان للتّلبية موقع عند الله، وكلّما أكثر العبد منها كان أحبّ إلى ربّه وأحظى)[3]، ومع هذا كلّه فقد بلغ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من التّواضع والزّهد وهضم النّفس، واتّهامها بالتّقصير، وكثرة الذّنوب، وقد ذكر له الصّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ميميّته، وقال إنّه أنشدني إيّاها من لفظه لنفسه وهي قوله[4]:

بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ كَثِـــيرٌ ذُنُوبُـــهُ ... فَلَيْسَ عَلَى مَنْ نَالَ مِنْ عِرْضِهِ إِثْمُ
بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ جَهُـــولٌ بِنَفْسِـــهِ ... جَهُولٌ بِأَمْرِ اللهِ أَنَّ لَهُ العِلْمُ
بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ غَـــدَا مُتَصَـــدِّرًا ... يُعَلِّمُ عِلْمًا وَهُوَ لَيْسَ لَهُ عِلْمُ
بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ غَـــدَا مُتَمَنِّيًـــا ... وِصَالَ الْمَعَالِي وَالذُّنُوبُ لَهُ هَمُّ
بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ يَـــرُومُ تَرَقِّيًـــا ... إِلَى جَنَّةِ الْمَأْوَى وَلَيْسَ لَهُ عَزْمُ
بُـنَيُّ أَبِي بَكْـرٍ يَـرَى الغُـنْمَ فِي الَّـذِي ... يَزُولُ وَيَفْنَى وَالَّذِي تَرْكُهُ غُنْمُ
بُـنَيُّ أَبِي بَكْـرٍ لَقَـدْ خَـابَ سَـعْيُهُ ... إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّالِحَاتِ لَهُ سَهْمُ
بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ كَمَـــا قَـــالَ رَبُّـــهُ ... هَلُوعٌ كَنُودٌ وَصْفُهُ الجَهْلُ وَالظُّلْمُ
بُـــنَيُّ أَبِي بَكْـــرٍ وَأَمْثَالُـــهُ غَـــدَوْا ... بِفَتْوَاهُمْ هَذِي الخَلِيقَةُ تَأْتَمُّ
وَلَـيْسَ لَهُـمْ فِي العِلْـمِ بَاعٌ وَلَا التُّقَـى ... وَلَا الزُّهْدُ وَالدُّنْيَا لَدَيْهِمْ هِيَ الهَمُّ
فَـــوَاللهِ لَـــوْ أَنَّ الصَّـــحَابَةَ شَـــاهَدُوا ... أَفَاضِلَهُمْ قَالُوا: هُمْ الصُّمُّ وَالبُكْمُ

وأمّا علمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد تفنّن وبرع في أصول الدّين والشّريعة وعلوم الآلة، فقد درس التّوحيد، والتّفسير، والحديث، والفقه وأصوله، واللّغة والنّحو على فحول العلماء الأفذاذ المعاصرين له، فأتقن الفنون، وبرع في العلوم، وعلا كعبه، وذاع صيته في الآفاق، وشهد له بالعلم والرّسوخ، والسّؤدد وطول الباع، وبلوغ الغاية في

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١٢٦).

(٢) انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (٥/١٧٣).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢/٨٦٩).

(٤) الوافي بالوفيات، للصّفدي (٢/١٩٢).

العلم والعمل، الأئمّة الأعلام النّبلاء، والتّلاميذ الكبار النّجباء، والأصحاب الثّقات الفضلاء[١]، ومن تبعهم في هذا المسلك من الأئمّة الأخيار من كلّ المذاهب[٢].

وقد أخذ العلم وتفقّه عن عدد من الشّيوخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في كلّ فنّ[٣]، ووفّقه لشيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولازمه بعد رجوعه من مصر سنة ٧١٢هـ إلى أن وافته المنيّة[٤]، (فأخذ عنه علمًا جمًّا مع ما سلف له من الاشتغال، فصار فريدًا في بابه في فنونٍ كثيرةٍ، مع كثرة الطّلب ليلًا ونهارًا)[٥]، (وكان من عيون أصحابه)[٦]، ورئيسهم ومقدّمهم (بل هو حسنة من حسناته)[٧]، (ولو لم يكن للشّيخ تقيّ الدّين من المناقب إلّا تلميذه الشّهير الشّيخ شمس الدّين ابن قيّم الجوزيّة صاحب التّصانيف النّافعة السّارّة)[٨].

(وابن القيّم إمام ثقة ثبت حجّة، اشتهرت عدالته وعظمت في العالمين منزلته)[٩]، وقد وصفه مترجموه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: بالشّيخ، العلّامة، الفاضل، الإمام، الحجّة، الحافظ، والفقيه، المجتهد المطلق[١].

---

(١) انظر: المعجم المختصّ، للذّهبي ص ٢٦٩، والوافي بالوفيات، للصّفدي (١٩٢/٢)، والبداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧١/٥).

(٢) انظر: الرّد الوافر، لابن ناصر الدّين ص ٦٨، والدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٨/٥)، والنّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظّاهري (ت: ٨٧٤هـ)، دون طبعة، دار الكتب، مصر، دون تاريخ، (٢٤٩/١٠)، وجيز الكلام في الذّيل على دول الإسلام، لأبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد السّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد، عصام الحرستاني، أحمد الخطيمي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ، (٥٣/١)، وبغية الوعاة، للسّيوطي (٦٣/١)، والبدر الطّالع، للشّوكاني (١٤٣/٢)، أبجد العلوم، لمحمّد صدّيق خان ص ٦٤٨، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لأبي البركات نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ)، دون طبعة، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م. ص ٤٤.

(٣) ساق الشّيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثبت بأشهر شيوخه وأساتذته الّذين صار لهم الأثر في حياته العلميّة. انظر: ابن قيّم الجوزيّة ص ١٦١-١٧٨.

(٤) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧١/٥).

(٥) البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨).

(٦) ذيل العبر، لأبي المحاسن الحسيني ص ١٥٥.

(٧) وجيز الكلام، للسّخاوي (٥٣/١).

(٨) تقريظ الحافظ ابن حجر العسقلاني على الرّد الوافر، لأبي الفضل محمّد بن أحمد بن محمّد بن خير الله صفيّ الدّين الحنفي (ت: ١٢٠٠هـ)، تحقيق: محمّد بن إبراهيم الشّيباني، الطّبعة الأولى، مكتبة ابن تيميّة، الكويت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص ١٥.

(٩) ابن قيّم الجوزيّة، لبكر أبي زيد ص ١٢١.

وأثنى عليه الأئمّة من أتباع المذاهب الأربعة المتبوعة[٢] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، حتّى قال عنه برهان الدّين الزّرعي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما تحت أديم السّماء أوسع علمًا منه)[٤].

=

(١) انظر: المعجم المختصّ ص ٢٦٩، والوافي بالوفيات (١٩٥/٢)، وأعيان العصر (٣٦٦/٤)، وذيل العبر ص ١٥٥، والبداية والنّهاية (٥٢٣/١٨)، والمنتقى من معجم شيوخ شهاب الدّين ابن رجب ص ١٠٠، والذّيل على ذيل العبر ص ١٥٧، وإيضاح بغية أهل البصارة ص ٢٤٩، وتوضيح المشتبه (٢٨٩/٤)، والردّ الوافر ص ٦٨، والسّلوك (١٣٢/٤)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، لأبي بكر ابن أحمد بن محمّد بن عمر الأسدي الشّهبي المعروف: بابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويش، دون طبعة، طبعة المعهد الفرنسي، دمشق، ١٩٩٤م، (١٦/٢)، وتجريد الوافي بالوفيات، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: شادي بن محمّد بن سالم آل نعمان، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّيّان، اليمن، ١٤٣٤هـ، (١٩٢/١)، والنّجوم الزّاهرة (٢٤٩/١٠)، والمنهل الصّافي (٢٤٠/٩)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عبد الله ابن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربية السّعوديّة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (٣٨٤/٢)، ووجيز الكلام (٥٣/١)، وبغية الوعاة (٦٢/١)، ونيل الأمل في ذيل الدّول، لزين الدّين عبد الباسط بن أبي الصّفاء غرس الدّين خليل بن شاهين الظّاهريّ الحنفيّ (ت: ٩٢٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السّلام تدمري، الطّبعة الأولى، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (١٩٩/١)، والدّارس في تاريخ المدارس (٧٠/٢)، والدرّ المنضّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدّين عبد الرّحمن بن محمّد العليمي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دون طبعة، مكتبة التّوبة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، (٥٢١/٢)، وبدائع الزّهور في وقائع الدّهور، لأبي البركات محمّد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت: ٩٣٠هـ)، تحقيق: محمّد مصطفى، دون طبعة، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (٥٤٠/١)، وطبقات المفسّرين (٩٣/٢)، وشذرات الذّهب (٢٨٧/٨)، والبدر الطّالع (١٤٣/٢)، وأبجد العلوم ص ٦٤٦، وجلاء العينين ص ٤٤.

(٢) **فمن الحنفيّة**: بدر الدّين العيني، وابن تغري بردي، وعبد الباسط بن خليل بن شاهين الظّاهري.
ومن المالكيّة: تقيّ الدّين الفاسي، وابن عزم التّونسي، والدّاوودي.
ومن الشّافعيّة: الذّهبي، والصّفدي، وأبي المحاسن الحسيني، وابن كثير، وزين الدّين العراقي، وابن ناصر الدّين، والمقريزي، وابن قاضي شهبة، وابن حجر، والسّخاوي، والسّيوطي.
ومن الحنابلة: ابن رجب، وابن نصر الله، وابن مُفلح، والعَليمي، ومَرْعي الكَرْمي. انظر: الجامع لسيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة خلال ستّة قرون، لعليّ بن محمّد العمران.

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن هلال بن بدر القاضي برهان الدّين الزّرعي، أبو إسحاق، الحنبليّ، ولد سنة ٦٨٨هـ، وكان سريع الإدراك، قويّ المناظرة، وهو أشعريّ، ذا إنصافٍ في البحث، توفي سنة ٧٤١هـ. انظر: الوافي بالوفيات، للصّفدي (٢٠٤/٥)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٠١/٥، ١٠٢).

(٤) الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٤/٥).

وعدّه المزّي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمانه كابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمانه.

ويكفي شهادة أهل العلم والفضل رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لما لها مزيّة على الغير من النّاس، وما تبوّؤوه من علوّ المكانة، والقبول عند الخلق، وذيوع الصّيت، تحقّق عند ذوي الأحلام والنّهى القيمة القيّمة من هؤلاء العدول، وما شهدوا به في حقّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلّا تعبيرًا عن صدق المنزلة الّتي حظي بها بين حملة العلم والدّين وأئمّته وحماته.

كما تلقّى عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلم والفقه في الدّين خلقٌ كثيرٌ، وتلاميذ نجباء فضلاء علماء[2] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فنفع الله عَزَّوَجَلَّ به البلاد والعباد، ببركة تعظيمه لكتاب الله جَلَّوَعَلَا العظيم وسنّة رسوله الأمين صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والذّبّ عنهما، ونشر علومهما.

وبالجملة فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ متقدّمًا في سعة العلم، ومعرفة الخلاف، والتّفنّن في علوم الإسلام، (وصار من الأئمّة الكبار في علم التّفسير والحديث والأصول فقهًا وكلامًا والفروع والعربيّة)[3]، فكان بحقّ علم المصنّفين، ونادرة المفسّرين، وأحد المحقّقين[4]، فانتفع به الأكابر النّبلاء، والأصاغر الفضلاء مع لين جانبٍ ورفقٍ، وتواضعٍ لله جَلَّوَعَلَا ومع خلقه، فبارك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في علومه، ونفع بفهمه ومعارفه، ونشر ورفع ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين العالمين.

أمّا حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ **العمليّة** فهي مرتبطة بروحه العلميّة ارتباطًا وثيقًا، بحيث أنّ أعماله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم تخرج عن محيط العلم وخدمته وخدمة أهله، فقام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأعمالٍ كثيرةٍ نصرة لدين الله عَزَّوَجَلَّ القويم، والتّوقيع عن ربّ العالمين تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ومن هذه الأعمال:

---

(١) هو يوسف بن عبد الرّحمن بن يوسف، أبو الحجّاج، المزّي، ولد بحلب سنة ٦٥٤هـ، محدّث، ثقة، حافظ، وحامل لواء معرفة الرّجال، رفيق ابن تيميّة في سماع الحديث، من مصنّفاته: تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، توفي سنة ٧٤٢هـ. انظر: تذكرة الحفّاظ، للذّهبي (١٩٣/٤، ١٩٤).

(٢) وذكرهم بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرتّبين على حروف المعجم، ووثّق تلمذة كلّ منهم على شيخه ابن القيّم -فجزاه الله خيرًا ونفع بعلمه المسلمين-. انظر: ابن قيم الجوزيّة ص ١٧٩-١٨٣.

(٣) الوافي بالوفيات، للصّفدي (١٩٦/٢).

(٤) انظر: المنتقى من معجم شيوخ شهاب الدين، لابن رجب ص ١٠٠، والرّد الوافر، لابن ناصر ص ٦٨، والشّهادة الزّكيّة في ثناء الأئمّة على ابن تيميّة، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: نجم عبد الرّحمن خلف، الطّبعة الأولى، دار الفرقان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ص ٣٣.

١- **الإمامة والخطابة:** فقد أمّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالجوزيّة مدّة طويلة، وقد نصّ على ذلك تلاميذه[١].

٢- **التّدريس:** درّس رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمدرسة الصّدريّة[٢] سنة ٧٤٣هـ، واستمرّ بالتّدريس والإفادة إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما ذكره ابن كثير[٣]، وابن رجب[٤]، ومن نقل عنهما[٥] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

٣- **الإفتاء:** قال الذّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الفقيه، الإمام، المفتي)[٦]، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدور مع الدّليل أينما دار، (وليس له على غير الدّليل معوّل في الغالب، وقد يميل نادرًا إلى مذهبه الّذي نشأ عليه، ولكنّه لا يتجاسر على الدّفع في وجوه الأدلّة بالمحامل الباردة كما يفعله غيره من المتمذهبين بل لا بدّ له من مستند في ذلك، وغالب أبحاثه الإنصاف والميل مع الدّليل حيث مال، وعدم التّعويل على القيل والقال)[٧].

كما عاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عصر زاخر بالعلوم والمعارف، ولكنّه مشحون (بالخلاف العقدي والاختلاف المذهبي، وإشعال نار العصبيّة فيها)[٨]، فخاض غمار هذا البحر مستعينًا بالله جَلَّوَعَلَا، فركب سفينة السّنّة، وتلاطمت أمواج الباطل في الظّلمة على اختلاف مشاربهم وآرائهم وأهوائهم ومذاهبهم، فكشف هذا الظّلام الدّامس بأنوار الكتاب والسّنة بفهم سلف الأمّة، بعزم وشجاعة، غير خوّارٍ ولا هيّابٍ، ولا خائفٍ

---

(١) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٣٨٤/١٨، ٥٢٣)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٤/٥) والدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٧/٥)، والدّارس في تاريخ المدارس، للنّعيمي (٣٢٤/٢).

(٢) تقع بدرب يقال له: دَرْبُ الرَّيْحَانِ مِنْ نَاحِيَةِ الجَامِعِ الأَمَوِيّ، بِجِوَارِ تربة القاضي جمال الدّين المصريّ، هي عند القبور الّتي يزعم النّاس أن من جملتها قبر معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولا مدرسة هناك اليوم، والمحقَّق أنّ الصَّدريّة محيت آثَارُها، وصارت دُورًا، وهي مَنْسُوبَة إلى واقفها: صدر الدّين أسعد بن المنجاة بن بركات بن مُؤمَّل التّنّوخي المغربي، ثمّ الدّمشقي الحنبلي. انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٣٨٩/١٧)، والدّارس في تاريخ المدارس، للنّعيمي (٦٨/٢)، ومنادمة الأطلال، لابن بدران ص ٢٣٩.

(٣) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٤٥٠/١٨، ٥٢٤).

(٤) انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٤/٥).

(٥) انظر: الدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٨/٥)، وشذرات الذّهب، لابن العماد (٢٨٨/٨)، والبدر الطّالع، للشّوكاني (١٤٣/٢)، وأبجد العلوم، لمحمّد صدّيق خان ص ٦٤٨.

(٦) المعجم المختصّ، للذّهبي ص ٢٦٩.

(٧) البدر الطالع، للشّوكاني (١٤٥/٢).

(٨) ابن قيّم الجوزيّة، لبكر أبو زيد ص ٦٨.

ولا مداهنٍ، وإن أوذي وامتحن وسجن وعزّر، فكان قدوة صالحة، وأسوة حسنة لمن كان بعده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد قال أحد معاصريه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولكنّه معجبٌ برأيه، جريءٌ على الأمور)[1].

فعلّق الشّوكاني[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: (بل كان متقيّدًا بالأدلّة الصّحيحة، معجبًا بالعمل بها غير معوّل على الرّأي، صادعًا بالحقّ لا يحابي فيه أحداً، ونعمت الجرأة)[3].

ولهذا كان يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكثيرًا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب لا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الرّاجح ونرجّحه، ونقول: هذا هو الصّواب، وهو أولى أن يؤخذ به)[4]، وهذا المظنون به رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنّه لطالما ناشد الدّليل، وهو يدور معه حيث دار، ولا يهاب مَن خالفه، فهو متّبعٌ للنّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مستسلم مسلّمٌ لسنّته، محكّم لها في جميع ما يعرض له، غير مداهنٍ، ولا محابٍ ولا هائب من أحدٍ، لا تأخذه في الله لومة لائم.

وحكى عن شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن واقعةٍ حصلت له مع بعض المقلّدة، فقال: (ولقد أنكر بعض المقلّدين على شيخ الإسلام في تدريسه بمدرسة ابن الحنبليّ، وهي وقفٌ على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم، فقال: إنّما أتناول ما أتناوله منها على معرفتي بمذهب أحمد، لا على تقليدي له)[5].

وقد أوذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسبب ما اشتهر عنه ببعض الفتاوى في العقيدة والفقه وأكتفي بذكر ما يتعلّق بمسائل العقيدة دون غيرها وهي كما يلي:

أ- إنكاره شدّ الرّحال إلى قبر الخليل[1]: أنكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه البدعة المنكرة[2] الّتي تجرّ الخلق إلى شَرَك الشّيطان وشِركه، فجاهر بالإنكار على العامّة والخاصّة، فأوذي وسجن، بسبب الجهل وغلبة الهوى، وغربة الدّين.

---

(١) المعجم المختصّ، للذّهبي ص ٢٦٩.

(٢) هو محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله الشّوكاني، أبو عليّ، ولد سنة ١١٧٣هـ، بهجرة شوكان، إحدى قبائل خولان، ولي القضاء، من مصنّفاته: التّحف في مذاهب السّلف، الدّرّ النّضيد في إخلاص كلمة التّوحيد، فتح القدير في التّفسير، توفي سنة ١٢٥٠هـ. انظر: البدر الطّالع حيث ترجم لنفسه (٤٧٨/١)، (٢١٥/٢).

(٣) البدر الطّالع، للشوكاني (١٤٤/٢).

(٤) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (١٣٥/٤-١٣٦).

(٥) المصدر نفسه (١٧٠/٢)، انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٢/٥).

ب- مسألة الشّفاعة والتّوسّل بالأنبياء عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[٣]: فضُرب مع شيخه رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وشهّر بابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حمار بدمشق سنة ٧٢٦هـ، لما تكلّم بالقدس في مسألة الشّفاعة والتّوسل بالأنبياء عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإنكاره مجرّد القصد للقبر الشّريف دون قصد المسجد النّبويّ.

٤- التّأليف والتّصنيف[٤]: وأمّا التّأليف فهو موضع الجمال والإعجاب والإكبار من الأئمّة الكبار، (وله من التّصانيف الكبار والصّغار شيءٌ كثير)[٥]، وذلك لما تميّزت به مؤلّفاته من الخصائص[٦] والسّمات في أسلوبه ومنهجه في التّأليف والبحث خلال ستّة قرون، يتناقلها النّاس جيلًا بعد جيلٍ، قراءةً وفحصًا ودراسةً، لما حوته من شتّى العلوم وأنواع الفنون[٧]، فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ذا ذهنٍ سيّالٍ، وفكرٍ إلى حلّ الغوامض ميّالٍ، قد أكبّ على الاشتغال، وطلب من العلوم كلّ ما هو نفيسٍ غالٍ)[٨].

=

(١) انظر: المعجم المختص، للذّهبي ص ٢٦٩، وأعيان العصر، للصّفدي (٣٦٨/٤).

(٢) ردّ على هذه البدعة تلميذ ابن القيمّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النّجيب الفاضل: ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الماتع: الصّارم المنكي في الرّدّ على السّبكي، فدحض الشّبهات المثارة حول المسألة، كما حوى على أنواع من علوم الحديث، فرحمه الله وجعلها في ميزان حسناته.

(٣) انظر: السّلوك لمعرفة دول الملوك، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن عبد القادر المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٨٩/٣).

(٤) هي أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُتَقَارِبَةٌ، وَمَعْنَاهَا العَامُّ هو: تَقْيِيدُ مُتَفَرِّقٍ، وَجَمْعُ الْمُتَشَتِّتُ مِن الأَخْبَارِ والعُلُومِ فِي دِيوَانٍ أو كِتَابٍ، وقيل: أَنَّ التَّأْلِيفَ أَعَمُّ مِن التَّصْنِيفِ. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣١٣/٣)، مادّة: صنف، والفروق اللّغوية، لأبي هلال العسكري ص ١٤٥.

(٥) البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٤/١٨). انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٤/٥)، وشذرات الذّهب، لابن العماد (٢٨٩/٨).

(٦) وقد جلّى د. جمال بن محمّد السّيد -وفّقه الله- عن خصائص وأهمّ الميزات والسّمات الّتي ظهرت في مؤلّفات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأفاد وأجاد. انظر: ابن قيّم الجوزيّة وجهوده في خدمة السّنّة النّبويّة وعلومها (٢٠٩/١-٢٢٥).

(٧) انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكُناهم، لشمس الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي، الشّهير: بابن ناصر الدّين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، (٢٨٩/٤).

(٨) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٧/٤).

ومصنّفاته[١] كثيرة مشهورة، سّائرة في الآفاق والأمصار[٢] سير الكواكب السّيّارة، والمرغوب فيها بين الطّوائف من العرب والعجم، والّتي انتفع بها الموافق والمفارق[٣]، وذلك لما حوته من الفوائد الجمّة والدّرر والفرائد، والتّحقيق في المسائل العلميّة والعمليّة، والتّيسير والتّقريب لفهم كتاب الله جَلَّوَعَلَا وسنّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، والدّعوة إليهما، وإلى تحكيمهما، والتّحاكم إليهما، ونبذ كلّ ما يخالفهما من الرّأي الفاسد والقياس الكاسد، (ولم يجعل الله آراء الرّجال وأقيستها حاكمةً بين الأمّة أبدًا)[٤]، بل أعلنها مدوّيةً في أنّ الحقّ أكبر من آراء الخلق، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (ولسنا ممّن يعرض الحقّ على آراء الخلق فما وافقه منها قبله، وما خالفه ردّه، وإنّما نحن ممّن يعرض آراء الرّجال وأقوالها على الدّليل، فما وافقه منها اعتدّ به وقبله، وما خالفه خالفه)[٥].

كما نشر السّنة وعلومها، وقمع البدعة ورسومها، (وبالجملة فهو أحد من قام بنشر السّنّة، وجعلها بينه وبين الآراء المحدثة أعظم جُنّة -فرحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا-)[٦].

---

(١) وجمع ثبت أسماء مؤلّفات ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بكر أبو زيد رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه "ابن قيّم الجوزيّة" ص ١٩٩-٣٠٩، ورتّب هذا الثّبت على حروف المعجم، وحرّر اسم كلّ كتاب، وأشار إلى وهم النّقلة، وعبث العابثين، فكان عمل مضني لا يتمكّن منه إلّا من أوتي جلدًا، وقوّة استقراء وتتبّع -فرحمه الله وجزاه الله خيرًا-، ثمّ قام محمّد عُزير شمس رَحِمَهُٱللَّهُ وجمع مؤلّفات ابن قيّم الجوزيّة بنسخها الخطّيّة وطبعاتها فأجاد وأفاد رَحِمَهُٱللَّهُ. انظر: الجامع لسيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة ص ١٤٣-٢٩٢، وحقّق نور الدّين مسعي -وفّقه الله- في مصنّفاته فقسّمها على أربعة أقسام؛ فذكر كتبه المطبوعة، والمفقودة، والموعودة، والكتب الّتي لا تصحّ نسبتها إليه، فأفاد وأجاد -وفّقه الله-. انظر: الفوائد البهيّة في سيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة، لنور الدّين عبد السّلام مسعي، الطّبعة الأولى، مكتبة الإمام الذّهبي، الكويت، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، ص ١٦٨-٢١٠.

(٢) انظر: السّلوك، للمقريزي (١٣٢/٤)، وتاريخ ابن قاضي شهبة (١٦/٢)، ووجيز الكلام، للسّخاوي (٥٣/١)، ونيل الأمل، لابن شاهين (١٩٩/١).

(٣) انظر: النّجوم الزّاهرة، لابن تغري بردي (٢٤٩/١٠)، ووجيز الكلام، للسّخاوي (٥٣/١).

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيّم (١٨٤/١).

(٥) الفروسية، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الطّبعة الأولى، دار الأندلس، حائل، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ٢٢٨.

(٦) البدر الطّالع، للشّوكاني (١٤٥/٢).

وتصدّى رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتّقليد الأعمى فاجتث جذوره من أصله، فما له من قرار، وأصبح هشيمًا تذروه الرّياح، ونقل انعقاد الإجماع سلفًا وخلفًا على وجوب الرّد إلى الله جَلَّجَلَالُهُ وإلى رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّ التّقليد مع وضوح الدّليل فإنّ حكمه التّحريم، والمقلّد الأعمى ليس في زمرة العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[1].

فحمل على المقلّدة الأغمار، ووثب عليهم وثوب اللّيث على فريسته، لما اشتدّت بهم البليّة وعظمت بهم الرّزيّة، بحيث لا يعرفون إلّا شيوخهم ومقلّديهم، فعَمَّت فتنتهم فأَعمَت، ورمت القلوب فأصمّت، ونصبوا العداء لطالب الحقّ ومتّبع الدّليل، فرموه بالعظائم، ونصبوا له الحبائل، وكادوا له الغوائل، فذمّ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقهم، وحذّر أمّة الإسلام من الوقوع في حبائل شبهة المقلّدة، السّائرين على سَنَن من كان قبلهم من الهالكين الّذين قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزّخرف: ٢٣].

فذمّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ التّقليد الأعمى لترك صاحبه ما جاء به الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقول إمامه ومتّبعه، فيدور مع مقلّده أينما دار ولو بالباطل، مع وضوح الدّليل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يصف التّقليد المذموم: (الإعراض عن القرآن والسّنن وَآثار الصّحابة واتّخاذ رجلٍ بعينه معيارًا على ذلك، وترك النّصوص لقوله، وعرضها عليه وقبول كلّ ما أفتى به وردّ كلّ ما خالفه؟)[2].

ويذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ انقلاب الحقائق عند المقلّد العصبيّ، وانعكاس المفاهيم عنده، (وعياذًا بالله من شرّ مقلّدٍ عصبيٍّ يرى العلم جهلًا والإنصاف ظلمًا وترجيح الرّاجح على المرجوح عدوانًا)[3].

كما جاهد التّعصّب المذهبي[4] الّذي هو أشدّ ضررًا وخطرًا من التّقليد الأعمى، فتجد المتعصّب يوالي ويعادي في سبيل نصرة مذهبه، ويحبّ ويبغض فيه، ويصل ويقطع لأجله، فأشقاه تعصّبه وأصمّه وأعماه عن

(١) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيّم (٦/١).

(٢) المصدر نفسه (١٧٧/٢).

(٣) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٧هـ، (٤٩/٢).

(٤) انظر: بدعة التّعصّب المذهبي وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين لمحمّد عيد عباسيّ، فقد أحسن صنعًا في بيان خطر التّعصّب وآثاره السّيئة على الأمّة الإسلاميّة، فجزاه الله خيرًا ووفقه وسدّده.

إبصار نور الوحيين، فبلغ به الأمر إلى المهاترات[1]، وردّ الدّليل الصّحيح بالمذهب، والعناد بسبب العصبيّة المقيتة، بردّ الحقّ وعدم قبوله، مما أدّى إلى التّباغض والتّناحر والتّهاجر بين من يدّعي العلم فضلًا عن الأتباع الدّهماء، مما زاد من هوّة الفرقة والتّحزّب والتّفرّق، فعالج رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه البدعة المحدثة، ووقف موقف الوسطيّة بين مَن ازدروا بأئمّة الإسلام ممن حُفظ علمهم وسُطّرت آثارهم، فردّوا بدعة التّقليد ببدعة النّيل والطّعن بالسّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وبين مَن شُغُفوا بالتّعصّب الذّميم، فقدّموا مذاهبهم وأهواءهم على الكتاب والسّنّة، وفهموا الدّين وأفهموا غيرهم على أنّه صور مجرّدة خالية من الحكمة والتّعليل، فحكّموا فيه الآراء المتناقضة، والأنظار المتباينة من معظّميهم وأشياخهم حتّى بلغ بهم الأمر إلى إنزال كلام الشّيوخ منزلة النّصوص القطعيّة، فبدّلوا نعمة الفكر وأغلقوا بابه بالتّقليد الأعمى، وسدّوا بذلك باب الاجتهاد؛ لأنّ سدّ بابه (أعظم نكبة أصابت الفكر الإسلامي وأشنع جريمة ارتكبها المتعصّبون للنّزعات المذهبيّة)[2]، وأظهروا من الغرائب والشّذوذ ما كان سبّةً وعارًا على جبين التّاريخ -وإلى الله المشتكى-.

أمّا ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ناشد الدّليل، وقدّمه على الغالي والنّفيس مع حبّ الأئمّة وإنزالهم منزلتهم ومعرفة أقدارهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (معرفة فضل أئمّة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأنّ فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كلّ ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل الّتي خفي عليهم فيها ما جاء به الرّسول فقالوا بمبلغ علمهم والحقّ في خلافها لا يوجب إطراح أقوالهم جملةً وتنقّصهم والوقيعة فيهم؛ فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السّبيل بينهما، فلا نؤثّم ولا نعصم،...وإنّما يتنافيان عند أحد رجلين:

جاهلٍ بمقدار الأئمّة وفضلهم.

أو جاهلٍ بحقيقة الشّريعة الّتي بعث الله بها رسوله.

---

(١) الْمُهَاتَرَةُ: القَوْلُ الَّذِي يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً، وَكُلُّ أَحَدٍ يَدَّعِي عَلَى الآخَرِ بَاطِلًا. انظر: الزّاهر في معاني كلمات النّاس، للأنباري (٤٦١/١)، ومعجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣٢/٦)، مادّة: هتر.

(٢) آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، لمحمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، جمع وتقديم: نجله: أحمد طالب الإبراهيمي، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، (١١٤/٤).

ومَن له علمٌ بالشّرع والواقع يعلم قطعًا أنّ الرّجل الجليل الّذي له في الإسلام قدمٌ صالحٌ وآثارٌ حسنةٌ وهو من الإسلام وأهله بمكانٍ، قد تكون منه الهفوة والزّلّة، هو فيها معذورٌ بل ومأجورٌ لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يتّبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين)[1].

بل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أنّه خالف مَن هم أكبر منه في درجات العلم والإيمان، ولكنّ الحقّ أكبر منهم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكثيرًا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب، فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الرّاجح ونرجّحه، ونقول: هذا هو الصّواب، وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التّوفيق)[2].

فأحيا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك باب الاجتهاد، وحرّض على الاتّباع بلا ابتداع، وتعظيم الدّليل وتحكيمه بقوله وفعله، فاجتهد ورجّح، ومال إلى ما رآه أسعد بالدّليل غير مكترث بآراء الرّجال، رغم أنّه كان حنبليّ المذهب؛ ولكنّه لم يتقيّد به على حساب الدّليل، وقد صدق الشّوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصفه بقول: (وليس له على غير الدّليل معوّلٌ في الغالب، وقد يميل نادرًا إلى مذهب الّذي نشأ عليه، ولكنّه لا يتجاسر على الدّفع في وجوه الأدلّة بالمحامل الباردة، كما يفعله غيره من المتمذهبين، بل لابدّ له من مُستند في ذلك...وساق ما ينشرح له صدور الرّاغبين في أخذ مذاهبهم عن الدّليل)[3].

فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابن زمانه وبيئته الّتي انتشر فيها التّقليد الأعمى والتعصّب المقيت الّذي جرّ من المحن والفتن والبلايا ما الله جَلَّوَعَلَا به عليم[4]، فمنهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ متحرّر من جمود وقيود التّقليد، وأغلال التّعصب المذهبيّ الّذي كان سببًا في الفرقة والاختلاف، وأصبحوا شيعًا وأحزابًا ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الرّوم: ٣٢].

ومن نظر في مؤلّفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ الماتعة النّافعة، ومصنّفاته الذّائعة الشّائعة، سيجد ما يشفي العليل، ويروي الغليل، وقد ناله ما ناله من الأذى والمحن بسبب المتعصّبة والحسدة، ورموه عن قوس واحدة، وتآمروا عليه ليُردُوه، ولكنّ الله عَزَّوَجَلَّ ثبّت قلبه، وشرح صدره، ويسّر أمره، وحلّ عقدة من لسانه، ففقه عن الله جَلَّوَعَلَا قوله، وعن رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيانه وحكمته، (فذابت العصبيّة المذهبيّة في الطّريقة الأثريّة: فصحّحت

(١) إعلام الموقعين، لابن القيّم (٣/٢٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٤/١٣٦).

(٣) البدر الطّالع، للشّوكاني (٢/١٤٥).

(٤) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (١٨/١٤٩).

المفاهيم، وأخذ يدبّ في النّاس روح الأخذ بالدّليل مع احترام الأئمّة السّالفين، بل هو مسلكهم وكريم منهجهم)[1].

وقد سبقت شهادة الأئمّة الأعلام النّبلاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالعلم والفهم، وبيان علوّ كعبه، وتقدّمه على الأقران، وتبحّره في شتّى فنون العلوم كأنّه لا يحسن إلّا ما تكلّم فيه، ومن لم يقف على كلام الأئمّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في حقّ ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وطالع كتبه ومصنّفاته متجرّدًا للحقّ والهدى، ومخلصًا في طلبه، هاجرًا للهوى والتّعصّب المقيت، والحكم المسبق على أئمّة الإسلام رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ونهل من بحر علمه الزّخّار، وعاش مع علمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتوجيهاته، ووقف على فوائده وفرائده ودرره، سيحبّه ويعترف بفضله وعلمه، وسيصل حتمًا إلى ما وصل إليه أولئك الشّهداء الأبرار رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ولا يجد بعد ذلك إلّا دعوةً صادقةً له بالرّحمة والمغفرة، وعَلِم عِلْم اليقين أنّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ذو الفضل العظيم والعطاء الجزيل والنّوال الكريم، لمن وقف عند عتبات العبوديّة، وصدق معه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ودعاه ونجاه، وتبرّأ من حوله وقوّته، واستعان به، ثمّ أقبل على العلم بهمّة عاليّة، وقلب ثابت، وصبر وتصبّر، وعلم وتعلّم، قاصدًا رفع الجهل عن نفسه، ثمّ سعى وبذل جهده لرفعه عن غيره، فسيكافؤه ربّه جَلَّ جَلَالُهُ ويعطيه ويرضيه، وهذا ما سار عليه ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع ما أكرمه الله عَزَّوَجَلَّ من فرط الذّكاء، وقوّة الحفظ، فبلغ تلك المرتبة العاليّة، والدّرجة السّامقة الرّفيعة بحسن توفيقه وإعانته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن كان له اليد الطّولى في العلوم والفنون إلّا أنّ الّذي يعنينا من ذلك هو: مناظرته لأهل الملل والنِّحل والطّوائف، وهو ما عقدت فصول هذه الرّسالة لأجله، وسيرى القارئ الموفّق -إن شاء الله-في هذا البحث ما يؤكّد له على تضلّعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلوّ كعبه ومنزلته في العلم عمومًا، والبراعة في علم المناظرة خصوصًا.

٥- **المناظرة**: انطلق ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المناظِر للمناظرات من أصل استقرّ عنده وهو: الرّدّ على المخالف لمنهج الإسلام أصوله وفروعه، وبكلّ أشكال الرّدّ المتاحة شرعًا ومنها المناظرة، فما برح يردّ ويناظر عمّا يعتقد صحّته رغم الامتحان والابتلاء حتّى مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) ابن قيّم الجوزيّة، لبكر أبي زيد ص ٨٤.

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة في تثبيت القائمين بهذا الأصل، وأمرهم بالصّبر والتّقوى، جرّاء ما يلاقوه من صنوف الأذى من صفوف المخالفين، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النّحل: ١٢٥].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١].

قال الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إيراد بعض النّصوص، ومنها الآيتين السّابقتين: (وهذه الألفاظ عموم في التّوحيد والشّريعة، وهي أيضًا سيرة الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ مع أممهم، وسيرة رسولنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسيرة علماء الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بعده، ومن بعدهم من التّابعين وأتباعهم، إلى يومنا هذا، وعليه عادة العقلاء في أدياتهم، ومعاملاتهم، ومعاشراتهم...فإذا رأى العالِم مثله يزلُّ ويخطئ في شيء من الأصول والفروع، وجب عليه من حيث وجوب الأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر: دعاؤه عن الباطل وطريقه، إلى الحقّ وطريق الرَّشد والصّواب فيه، فإذا لجَّ في خطابه، وقوّى على المحقّ شبهته؛ بما أمكنه من طريق البرهان، وحسن الجدال، فصل-إذ ذاك- بينهما المجادلة، من حيث لم يجد بدًّا منها في تحقيق ما هو الحقّ، وتمحيق ما هو الشّبهة والباطل.

وصار بذلك المعنى: الجدال، من آكد الواجبات، والنّظر من أولى المهمّات، وذلك يعمّ أحكام التّوحيد والشّريعة)[(١)].

والسّنّة النّبويّة شاهدة من وجه آخر إلى مدح القائمين بهذا الأصل العقدي وأنّهم هم: المصلحون، الغرباء، الآمرين بالمعروف والنّاهين عن المنكر، وحرّضهم وحضّهم النّبيّ الكريم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ**»[(٢)].

(١) الكافية في الجدل، للجويني ص ٢٣، ٢٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٦.

وهذه وظيفة الأنبياء والرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم بإحسان، القائمين عليها، وبها، ولها: (وما زال هذا الأصل العقدي جاريًا في حياة الأمّة، يقوم به من شاء الله من علمائها، يؤدّون به الواجب عن أنفسهم وعن إخوانهم في الدّين)[1]، «...**وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ**»[2].

وهذا من حقّ الله جَلَّ جَلَالُهُ على العباد، وحقّ المسلمين على العلماء العاملين، الّذين (يدعون مَن ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويُبصّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائهٍ قد هَدَوْهُ، فما أحسن أثرهم على النّاس، وأقبح أثر النّاس عليهم)[3].

فقام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا (الأصل العقدي المعلوم في سلّم المسلّمات من أصول الإسلام: مشروعيّة الرّدّ على المخالف)[4]، أيًّا كان هذا المخالف من أهل الملل أو النِّحل أو المذاهب، فهتك سترهم، وكسر شوكتهم، وكفّ بأسهم وعادياتهم عن المسلمين، حفظًا لصفاء الدّين، وحمايته وحراسته من كلّ معتدٍ عليه، وصونًا لوحدة المسلمين، ورفع راية الأمر بالمعروف ورأسه التّوحيد، والنّهي عن المنكر وأصله الشّرك، وبذلك تحقيق الغاية العظمى من خلق الجنّ والإنس وهي: العبوديّة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده لا شريك له.

وفي قصّة مناظرة وفد نصارى نجران يذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من فوائدها: (ومنها: جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجّة عليهم ولا يهرب من مجادلتهم إلّا عاجز عن إقامة الحجة، فليول ذلك إلى أهله، وليخل بين المطي وحاديها، والقوس وباريها)[5].

---

(١) الرّدود، لبكر أبي زيد ص ١٥.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الملاحم، باب: أيقاد المسلم بالكافر؟ (٥٨٧/٦)، (برقم: ٤٥٣٠) واللّفظ له، والنّسائي في سننه، كتاب: القسامة، باب: القَوَدُ بين الأحرار والمماليك في النفس (١٩/٨)، (برقم: ٤٧٣٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب: الدِّيَاتِ، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (٦٩٠/٣)، (برقم: ٢٦٨٣)، والحاكم في مستدركه (١٥٣/٢)، (برقم: ٢٦٢٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه، وصحّح إسناده أحمد شاكر في مسند الإمام أحمد (٣٤/٢)، والألباني في إرواء الغليل (٢٦٥/٧)، (برقم: ٢٢٠٨).

(٣) الرّدّ على الجهميّة والزّنادقة، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال الشّيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، الطّبعة الأولى، دار الثّبات، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص ٥٥.

(٤) الرّدود، لبكر أبي زيد ص ١٥.

(٥) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٥٨/٣).

ويقرّر فائدة مناظرة أهل الباطل والمخالفة عمومًا فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومنها: أنّ السّنّة في مجادلة أهل الباطل إذا قامت عليهم حجّة الله، ولم يرجعوا، بل أصرّوا على العناد أن يدعوهم إلى المباهلة[١])[٢].

كما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ القلم الجامع وهو قلم الرّدّ على المبطلين[٣]، بل إنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ردّ الكلام الباطل، ولو نسب إلى غير مكلّف[٤]؛ لما قال الكفّار عن ناقة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خَلَأَتِ**[٥] **القَصْوَاءُ**[٦]»[٧]، (فلما نسبوا إلى النّاقة ما ليس من خلقها وطبعها ردّه عليهم، وقال: «**مَا خَلَأَتْ وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ**»، ثمّ أخبر صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن سبب بروكها، وأنّ الّذي حبس الفيل عن مكّة حبسها للحكمة العظيمة الّتي ظهرت بسبب حبسها وما جرى بعده)[٨].

وقام الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتّابعين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بهذا الأصل العقدي خير قيام، فناظروا بالقلم واللّسان، وجالدوا بالسّيف والسّنان، فأحيا الله عَزَّوَجَلَّ بهم التّوحيد والسّنّة، وأطفأ الشّرك والبدعة، وسطع الحقّ بأنواره على أيديهم البيضاء، ونصحوا لله جَلَّوَعَلَا ولكتابه الكريم ولرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللأئمّة والمسلمين برّهم وفاجرهم، فأصلحهم الله جَلَّوَعَلَا، وأصلح بهم، ﴿**فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [البقرة: ٢١٣].

---

(١) هي الدُّعَاءُ بِاللَّعْنِ عَن الْمُبْطِلِ أو الكَاذِبِ، وعَلَاقَتُهَا بِالمَنَاظَرَةِ أَنَّهَا مَرْحَلَةٌ مُتَأَخّرَةٌ، إِذَا انْتَهَى أَحَدُ المتَنَاظِرَيْنِ إِلَى العِنَادِ والْمُكَابَرَةِ، بَعْدَ ظُهُورِ الحَقّ وجَلَائِهِ. انظر: منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٨٤٨/٢).

(٢) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٦١/٣).

(٣) انظر: التّبيان في أقسام القرآن، لابن القيّم ص ٢١٢.

(٤) انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (٢٦٨/٣).

(٥) إذا حَرَنَتْ، والحِرَانُ: أَنْ يَقِفَ فَلَا يَتَحَرَّكُ وَإِنْ ضُرِبَ، وَلَمْ يَبْرَحْ مَكَانَهُ، والخَلَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّاقَةِ. انظر: غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: سليمان إبراهيم محمّد العايد، الطّبعة الأولى، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٥هـ، (٤٤٦/٢)، وتهذيب اللّغة، للأزهري (٢٣٥/٧)، مادّة: خلأ.

(٦) بِفَتحِ القَافِ بَعْدَهَا مُهمَلَة وَمَدّ: اسمُ نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والقَصْوُ: قَطْعُ طَرَفِ الأُذُنِ، وقيل: لِأَنَّهَا بَلَغَتْ مِنَ السَّبْقِ أَقْصَاهُ. انظر: فتح الباري، لابن حجر (٣٣٥/٥).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الشّروط، باب: الشّروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشّروط، (١٩٣/٣)، (برقم: ٢٧٣١).

(٨) زاد المعاد، لابن القيّم (٢٦٨/٣).

ولابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ نفيسٌ[١] استقرأ[٢] فيه تاريخ الأمّة الإسلاميّة من بعثته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى زمنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأعطى تصوّرًا دقيقًا عن الصّراع بين الحقّ والباطل، والإيمان والكفر، والسّنّة والبدعة، والأمر سجال بين المهتدين والضّالّين، وهي سنّة الله جَلَّ وَعَلَا في الخلق بين أولياء الرّحمن وأولياء الشّيطان، (فلم يزل يجري على الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم منها كلّ محنة وبليّة، وأصل كلّ بليّة في العالم، كما قال محمّد الشّهرستاني: من معارضة النّص بالرّأي وتقديم الهوى على الشّرع، والنّاس إلى اليوم في شرور هذه المعارضة وشؤم عاقبتها فإلى الله المشتكى...)[٣].

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثمّ نبغت طائفة منهم في رأس القرن الثّامن فأقام الله لدينه شيخ الإسلام أبا العبّاس ابن تيميّة -قدس الله روحه-، فأقام على غزوهم مدّة حياته، باليد، والقلب، واللّسان، وكشف للنّاس باطلهم، وبيّن تلبيسهم وتدليسهم، وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول، وشفى واشتفى وبيّن مناقضتهم ومفارقتهم لحكم العقل الّذي به يدلّون، وإليه يدعون، وإنّهم أترك النّاس لأحكامه وقضاياه، فلا وحي ولا عقل، فأرداهم في حفرهم، ورشقهم بسهامهم، وبيّن أنّ صحيح معقولاتهم خدم لنصوص الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ شاهدة لها بالصّحة)[٤].

(والمقصود: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يزل في جدال الكفّار على اختلاف مللهم ونِحلهم إلى أن توفي، وكذلك أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من بعده، وقد أمره الله سبحانه بجدالهم بالّتي هي أحسن في السّورة المكيّة والمدنيّة، وأمره أن يدعوهم بعد ظهور الحجّة إلى المباهلة، وبهذا قام الدّين، وإنّما جعل السّيف ناصرًا للحجّة، وأعدل السّيوف سيف ينصر حجج الله وبيناته، وهو سيف رسوله وأمّته)[٥].

وسار رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المنهج الوسطيّ المعتدل والإنصاف في المناظرة والرّدّ على المخالف، فيقول: (وهدى الله الأمّة الوسط لما اختلفوا فيه من الحقّ بإذنه... وهذا بيّن بحمد الله عند أهل العلم والإيمان، مستقرّ في

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣/١٠٦٨-١٠٨٠).

(٢) فهو من أهل الاستقراء والتّتبّع وسعة الاطّلاع على مصنّفات المكتبة الإسلاميّة، ومن أراد أن يتحقّق من هذا فليطالع ما سطّره بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على موارده الّتي نهل وغرف منها. انظر: ابن قيّم الجوزيّة ص ١٢١، ٣٢٣-٤١١.

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣/١٠٧٨).

(٤) المصدر نفسه (٣/١٠٨٠).

(٥) زاد المعاد، لابن القيّم (٣/٥٦١).

فطرهم ثابتٌ في قلوبهم، يشهدون انحراف المنحرفين في الطّرفين، وهم لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، بل هم إلى الله تعالى ورسوله متحيّزون، وإلى محض سنّته منتسبون، يدينون دين الحقّ أنّى توجّهت ركائبه، ويستقرّون معه حيث استقرّت مضاربه، لا تستفزّهم بدوات آراء المختلفين، ولا تزلزلهم شبهات المبطلين، فهم الحكّام على أرباب المقالات، والمميّزون لما فيها من الحقّ والشّبهات، يردّون على كلّ قائلٍ باطله، ويوافقونه فيما معه في الحقّ، فهم في الحقّ سلمَه وفي الباطل حربُه، لا يميلون مع طائفة على طائفة، ولا يجحدون حقّها لما قالته من باطل سواه...)[1].

وهذا ما شهد به معاصره تلميذه صلاح الدّين الصّفدي[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيصفه بقوله: (ناظر **وجادل وجالد** الخصوم وعادل)[3].

كيف لا؟ وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدّم وأخصّ تلاميذ ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّذي قال عنه تلميذه الصّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وجادل وجالد** شجعان أقرانه، وجدّل خصومهُ في وسط ميدانه)[4]، بل قال عنه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيّته[5] مجلّيًا هذا الجانب من شخصيّة شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـهُ الْمَقَامَـاتُ الشَّـهِيرَةُ فِي الـوَرَى ... قَدْ قَامَهَا للهِ غَيْرَ جَبَانِ
نَصَـرَ الإِلَـهَ وَدِينَـهُ وَكِتَابَـهُ ... وَرَسُولَهُ بِالسَّيْفِ وَالبُرْهَانِ
أَبْـدَى فَضَـائِحَهُمْ وَبَـيَّنَ جَهْلَهُـمْ ... وَأَرَى تَنَاقُضَهُمْ بِكُلِّ مَكَانِ
وَأَصَـارَهُمْ وَاللهِ تَحْـتَ نِعَـالِ أَهْـ ... ـلِ الحَقّ بَعْدَ مَلَابِسِ التّيجَانِ
وَأَصَـارَهُمْ تَحْـتَ الحَضِـيضِ وَطَالَمَـا ... كَانُوا هُمُ الأَعْلَامَ لِلْبُلْدَانِ
وَمِـنْ العَجَائِـبِ أَنَّـهُ بِسِـلَاحِهِمْ ... أَرْدَاهُمْ تَحْتَ الحَضِيضِ الدَّانِي

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٦٤٩/٢).

(٢) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدّين، الصّفدي، أبو الصّفاء، ولد سنة ٦٩٦هـ، بارعٌ في الأدب والبلاغة، كثير التّصانيف الممتعة منها: الوافي بالوفيات، وأعيان العصر وأعوان النّصر، توفي سنة ٧٦٤هـ. انظر: طبقات الشّافعيّة، للسّبكي (٥/١٠، ٦)، وطبقات الشّافعيّة، لابن قاضي شهبة (٨٩/٣، ٩٠).

(٣) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٧/٤).

(٤) المصدر نفسه (٢٣٤/١).

(٥) الكافيّة الشّافيّة، لابن القيّم ص ١٩٨.

فتأمّل هذا الموضع في التّشابه بينه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُنْبِيك عن قوّة علمه وتمكّنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المناظرة، وشهد له بالعلم وعلوّ المنزلة والتّقدّم على الأقران علماء عصره رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ المتفنّنين في علوم الإسلام، بل كان وابن تيميّة كفرسي رهان.

ومن هنا انطلق ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ميدان المناظرات، وكانت له صولات وجولات مع أهل الملل والنِّحل، للذّب عن الملّة الحنيفيّة السّمحة، محييًا سنّة الرّدّ على المخالفين لمنهج النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن اتّبعهم بإحسان، (وكان جريء الجنان، ثابت الجأش، لا يُقَعْقَعُ له بالشّنان[1]، وله إقدام وتمكّن أقدام...وكان يسلك طريق العلّامة تقيّ الدّين ابن تيميّة في جميع أحواله)[2].

فناظر[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ المخالفين وجادلهم بالّتي هي أحسن، وبالحقّ لدحض الباطل وإزهاقه، وكشف تدليسهم وتلبيسهم على الخلق، وأظهر عوارهم وبدّد شملهم، وبيّن تناقضهم وتهافتهم، فكان سيفًا بتّارًا على المخالفين، فقطعهم وأفحمهم وألزمهم الحجّة، وأظهر لهم المحجّة؛ لأنّه (كان عالماً بالملل والنِّحل ومذاهب أهل الدّنيا علمًا أَتقَنَ وأشمَلَ مِن أصحابها)[4]، مع جراءة في الحقّ، وسعة العلم والبيان، ومعرفة بمواطن الخلاف[5]، كلّ ذلك نشرًا للسّنّة وأنوارها، ونصرًا لأهلها، ونصحًا للخلق ودلالتهم على المنهج القويم، والمنهل الصّافي المعين، كتاب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى وسنّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتّمسّك بهما، والعضّ عليهما بالنّواجذ، والأخذ بما كان عليه سلف الأمّة من الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتّابعين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، مجتنبًا حظوظ الدّنيا الفانية، ابتغاء وجه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى والدّار الآخرة، راغبًا فيما عنده من الأجر والثّواب، وإن عورض وأوذي صبر واحتسب، وعَلِم عِلْم اليقين أنّه مجاهدٌ بلسانه وقلمه، ولسان حاله ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠].

---

(١) أي: لَا يُخْدَعُ وَلَا يُرَوَّعُ، وهو مثلٌ يضرب لمن كان قويًّا جَلْدًا صعبًا لا يتأثّر بما ينزل به دون خوفٍ أو مهابة. انظر: لسان العرب، لابن منظور (٢٨٦/٨)، مادّة: قعع، ومجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٢٦١/٢).

(٢) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٧/٤-٣٦٨).

(٣) وقد وصفه بذلك معاصروه ومترجموه كالصّفدي، وأبي المحاسن، والسّيوطي. انظر: الوافي بالوفيات (١٩٦/٢)، وذيل العبر ص ١٥٥، وبغية الوعاة (٦٣/١).

(٤) أبجد العلوم، لمحمّد صدّيق خان ص ٦٤٧.

(٥) انظر: الدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٨/٥).

وقد وقعت مناظرات بينه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين أهل زمانه من أهل الملل والنِّحل والطّوائف والمذاهب، ومن هذه المناظرات ما يأتي:

أ- مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد أحبار اليهود، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد جرت لي مناظرةٌ مع أكبر مَن تشير إليه اليهود بالعلم والرّئاسة... فأمسك ولم يُحِرْ جوابًا)[١].

ب- مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد اليهود السّامرة[٢] في مسألة القبلة؛ حيث أنّهم يستقبلون طور جرزيم[٣] بالشّام يصلّون إليه ويعظّمونه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وناظرت فضلائهم في استقباله...فلم يرجع إليّ بجواب)[٤].

ت- وناظر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد علماء أهل الكتاب في مسألة القدح في نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتكذيبه، قال: (ودار بيني وبين بعض علمائهم مناظرة في ذلك، فقلت له في أثناء الكلام: ولا يتمّ لكم القدح في نبوّة نبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلّا بالطّعن في الرّبّ تعالى والقدح فيه، ونسبته إلى أعظم الظّلم والسّفه والفساد، تعالى الله عن ذلك...فبهت الكافر ونهض من فوره)[٥].

ث- مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد السّائلين من أهل الكتاب عن الحامل لهم الكفر وعدم خولهم إلى الإسلام، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد ناظرنا نحن وغيرُنا جماعةً منهم، فلمّا تبيّن لبعضهم فساد ما هم عليه...!)[٦].

ج- مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض أهل البدع في مسألة توحيد المتابعة للنّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلامه مقدّم على كلّ أحد من المخلوقين، فقال: (ولقد خاطبت يومًا بعض أكابر هؤلاء، فقلت له: سألتك بالله، لو قدّر أنّ الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ بين أظهرنا... فوضع إصبعه على فيه، وبقي باهتًا متحيّرًا، وما نطق بكلمةٍ)[٧].

---

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٨٥/٢-٣٨٦). انظر: التّبيان في أقسام القرآن، لابن القيّم ص ١٨٠-١٨٣.

(٢) هم طائفة من طوائف اليهود، يفترقون عنهم في التّوراة، وإيمانهم بالأنبياء، والقبلة. انظر: الملل والنِّحل، للشّهرستاني (٢٣/٢)، والفصل في الملل والأهواء، لابن حزم (٨٢/١)

(٣) وهو جبل الّذي يرتفع (٧٠٠ قدم) فوق مدينة نابلس، والاسم الثّابت لهذا الجبل في التّراث السّامري هو: (جريزيم- بيت- إيل- لوزا) وبأنّ جنّة عدن سوف تكون عليه، وبأنّه البداية إلى السّماء. انظر: الملل والنِّحل، للشهرستاني (٢٤/٢).

(٤) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٦/٤-١٦٠٧).

(٥) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٥٩/٣-٥٦١).

(٦) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٤٤/١).

(٧) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٦٦/٢).

ح- مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد رؤوس الجهميّة[١] في مسألة كلام الله جَلَّوَعَلَا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وجرى بيني وبين بعض رؤساء هؤلاء مناظرة في مسألة الكلام...فرأيت الجهميّ قد عبس وبسر وكلح وزوى وجهه عنه كالّذي شمّ رائحة كريهة أعرض عنها بوجهه أو ذاق طعامًا كريهًا مرًّا مذاقه)[٢].

خ- مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لجهميّ معطّل[٣] لصفات الباري جَلَّجَلَالُهُ، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان من قدر الله وقضائه أن جمع مجلس المذاكرة بين مثبت للصّفات والعلّو ومعطّل لذلك... فلمّا سمع المعطّل منه ذلك أمسك)[٤].

وما كان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يكون بهذه المهارة والقوّة في ميدان المناظرة والجدال -بعد توفيق الله عَزَّوَجَلَّ وتسديده إيّاه- إلّا بما اتّصف به رَحِمَهُ ٱللَّهُ من صفات أهّلَته لذلك، وباجتماعها تكوّنت شخصيّة المناظِر في ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي على النّحو الآتي:

١- **إدراكه فنون العلوم عامّة وعلم الجدل والمناظرة خاصّة:** وهذا مما يزيد المناظرة قوّة ورسوخًا في هذا الباب، أمّا العلوم عامّة؛ فلأنّ المناظر محتاج لجمع العلوم في تقرير دعواه أو دفع دعوى مخالفه، وأمّا علم الجدل؛ فلأنّه آلة المناظرة الّتي مَن أحسن استخدامها وأجاد مع الحقّ قطع وأفحم، ومن أساء ولّى الدّبر وانهزم.

وكانت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ اليد الطولى في فنون العلم، وكان يحمل مكتبته في صدره، كما شهد له بذلك أقرانه وتلامذته ومترجموه[١] كالذّهبي والصّفدي وابن كثير وابن رجب وابن ناصر الدّين[٢] وابن حجر والسّيوطي والشّوكاني رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

---

(١) هم أتباع الجهم بن صفوان، أبي محرز السّمرقندي الرّاسبي الضّال، المقتول سنة ١٢٨هـ، من عقائدهم: نفي أسماء الله تعالى وصفاته، وأنّ كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مخلوق وكذا علمه وقدرته، وأنّ الإيمان هو المعرفة بالله، والكفر هو الجهل به عَزَّوَجَلَّ، كما أنكروا رؤية الله تعالى في الآخرة بالأبصار، وجحدوا الشّفاعة لأهل الكبائر، وادّعوا أنّ الجنّة والنّار تفنيان وتبيدان. انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري (٨٦/١)، والفرق بين الفرق، للبغدادي ص ١٩٩، والملل والنِّحل، للشهرستاني (١١٤/١).

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٦٦٧/٢-٦٦٨).

(٣) هُوَ مَنْ نَفَى شَيْئاً مِن حَقَائِقِ أَسْمَاءِ اللهِ جَلَّوَعَلَا، أَوْ صِفَاتِهِ، سواء كان كلّيًا أو جزئيًا، وسَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ بِتَحْرِيفٍ أَوْ بِجُحُودٍ، هَذَا كُلُّهُ يُسَمَّى تَعْطِيلًا، كَالجَهْمِيَّةِ وَأَتْبَاعِهِمْ. انظر: فتح ربّ البريّة، لابن العثيمين ص ٩٣، وشرح العقيدة الواسطيّة، لمحمّد بن صالح ابن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة السّادسة، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ. (٩١/١).

(٤) الكافيّة الشّافية، لابن القيّم (٢٢/١-٣٤).

وبلوغه في كلّ علم أعلاه وتبحره فيه شهادة تواطأ عليه غير واحد من الأعلام النّبلاء، فهذا تلميذه الصّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشيد بعلمه وتمكّنه في باب المناظرة فيقول عنه: (وناظر وجادل وجالد الخصوم وعادل، قد تبحّر في العربيّة وأتقنها، وحرّر قواعدها ومكّنها، واستطال بالأصول، وأرهف منها الأسنّة والنّصول، وقام بالحديث وروى منه، وعرف الرّجال، وكلّ مَن أخذ عنه.

وأمّا التّفسير فكان يستحضر من بحاره الزّخّارة كلّ فائدة مهمّة، ومن كواكبه السّيّارة كلّ نيّرٍ يجلو حنادس[٣] الظّلمة، وأمّا الخلاف ومذاهب السّلف فذاك عشّه الّذي منه درج، وغابه الّذي أَلِفه لَيثُه الخادر ودخل وخرج)[٤].

وقال تلميذه ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه: (ولا رأيت أوسع منه علمًا، ولا أعرف بمعاني القرآن والسّنّة وحقائق الإيمان منه، وليس هو المعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله... وأخذ عنه العلم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات، وانتفعوا به، وكان الفضلاء يعظّمونه، ويتتلمذون له، كابن عبد الهادي وغيره)[٥].

ويقول تلميذه ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدما نهل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأخذ عنه: (فصار فريدًا في بابه في فنونٍ كثيرةٍ، مع كثرة الطّلب ليلًا ونهارًا...)[٦].

وقال المقريزي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصار أحد أفراد الدّنيا وتصانيفه كثيرة)[٢].

=

(١) انظر: المعجم المختصّ بالمحدّثين، للذهبيّ ص ٢٦٩، والبداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧١/٥)، والرّد الوافر، لابن ناصر ص ٦٨، والدّرر الكامنة، لابن حجر (١٣٨/٥)، وبغية الوعاة، للسّيوطي (٦٣/١)، والبدر الطّلع، للشّوكاني (١٤٣/٢).

(٢) هو محمّد بن عبد الله بن محمّد القيسي، شمس الدّين، أبو عبد الله، الشّهير: بابن ناصر الدّين، ولد سنة ٧٧٧هـ، حافظ أهل الشّام في زمانه، مؤرّخ، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، من مصنّفاته: توضيح المشتبه فِي أسماء الرِّجَال، والردّ الوافر، ومنهاج السَّلامَة فِي ميزَان يَوْم الْقِيَامَة، توفي مقتولًا سنة ٨٤٢هـ. انظر: طبقات الحفّاظ، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، ص ٥٥٠، والبدر الطّالع، للشّوكاني (١٢٨/٢، ١٢٩).

(٣) الحِنْدِس: الظُّلْمَة، وَلَيْلٌ حِنْدِسٌ: مُظْلِمٌ، وَأَسْوَدٌ حِنْدِسٌ: شَدِيدُ السَّوَادِ، والحَنَادِسُ: ثَلَاثُ لَيَالٍ مِن الشَّهْرِ لِظُلْمَتِهِنَّ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٤٥٠/١)، مادّة: حندس، ولسان العرب، لابن منظور (٥٨/٦)، مادّة: حندس.

(٤) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٧/٤).

(٥) الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٣/٥-١٧٤).

(٦) البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨٨).

وقال السّخاوي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (العلّامة الحجّة المتقدّم في سعة العلم ومعرفة الخلاف...المجمع عليه بين المخالف والموافق، صاحب التّصانيف السّائرة والمحاسن الجمّة، انتفع به الأئمّة)[٤].

فبالجملة فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالما بالشّريعة ومصادرها وأمّهات كتبها ورجالاتها، بصيرًا بالملل والنِّحل والمذاهب، وكان موسوعيًّا ومتقنًا للعلوم أكثر من أهلها، كما شهد له من ترجم له بأنّه كان مناظرًا من الطّراز المميّز، وقد قال عنه الصّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وناظر وجادل وجالد الخصوم وعادل...)[٥].

٢- فصاحة اللّسان والعقل الواسع مع قوّة الحفظ والذّكاء المفرط: وذلك أنّ وفور العقل واتّقاد الذّهن مع قوّة الحفظ وجودته، وفصاحة اللّسان وحسن التّصرّف في الكلام أمورٌ لابدّ للمناظر منها؛ إذ وفور العقل لإحكام النّظر والمناظرة وفهم كلام المخالفين، وفطنة الذّهن للانتباه واليقظة أثناء المناظرة وانتزاع المآخذ من كلام المخالف، وقوّة الحفظ وجودته للاستدلال والاستشهاد، وفصاحة اللّسان وحسن السّياق للتّعبير عما يجول في النّفس، ومخاطبة كلّ مخالف بما يناسبه، وعدم العجز عن نصرة القول[٦]، وكلّ ذلك كان في ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما شهد له مَن عرفه من تلامذته ومحبّيه ومترجميه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وقال الصّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (كان ذا ذهنٍ سيَّال، وفكرٍ إلى حلّ الغوامض ميَّال، قد أكبَّ على الاشتغال، وطلب من العلوم كلّ ما هو نفيسٍ غالٍ...قد تبحّر في العربيّة وأتقنها، وحرّر قواعدها ومكّنها)[٧]، فاللّغة

=

(١) هو أحمد بن عليّ بن عبد القادر بن محمّد، الحسيني، أبو العبّاس، المعروف: بابن المقريزي، ولد سنة ٧٦٦هـ، ولي الحسبة بالقاهرة، من مصنّفاته: تجريد التّوحيد المفيد، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، توفي سنة ٨٤٥هـ. انظر: الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، لأبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي بكر السّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ، (٢١/١، ٢٣)، والبدر الطّالع، للشّوكاني (٧٩/١).

(٢) السّلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (١٣٢/٤).

(٣) هو محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي بكر بن عثمان بن محمّد السّخاوي، أبو الخير، ولد سنة ٨٣١هـ، محدّث، ومؤرّخ، من مصنّفاته: الضّوء اللامع في أعيان القرن التّاسع، والإعلان والتّوبيخ لمن ذمّ أهل التّاريخ، توفي بالمدينة النّبويّة سنة ٩٠٢هـ. انظر: الضّوء اللّامع (٢/٨) فقد ترجم لنفسه، وشذرات الذّهب، لابن العماد (٧٦/١، ٧٧).

(٤) وجيز الكلام، للسّخاوي (٥٣/١).

(٥) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٧/٤).

(٦) انظر: منهج الجدل والمناظرة، لعثمان حسن (٦٠٣/١).

(٧) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٧/٤).

العربيّة[١] كانت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها اليد الطولى، وصار من الأئمّة الكبار فيها، وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ملكة قويّة من حسن التّصرّف في كلام غيره مع العذوبة الرّائقة وحسن السّياق ما يعجز عنه غالب المصنّفين؛ بحيث تحبّ الأفهام الصّحيحة كلامه، وتميل إليه الأذهان الصّافية وتتذوّق بيانه[٢]، وما كان من القلب فيصل إلى القلب، ومَن طالع كتبه خاصّة "بدائع الفوائد" يرى منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتميّزه في اللّغة العربيّة وفنونها الّتي هي آلة من آلات الفهم وأداة من أدواتها، فكان بصيرًا بعبارته، وله استدراكات كثيرة من المسائل اللّغوية على أئمّة اللّغة، واعتراضات على النّحاة في باب الإعراب[٣]، كما له منهج مغايرٌ ومتميّزٌ عن منهج النّحاة واللّغويّين[٤].

أمّا قوّة حفظه وذكائه وفطنته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيتجلّى في ما ألّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كتبٍ في سفره، بعيدًا عن وطنه وكتبه؛ لأنّ علمه يحمله معه في صدره، ومن جملتها:

أ–مفتاح دار السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلامه على باب العلم والإرادة، وأسّس الكتاب على هذين الأصلين، وذكر مجاورته بمكّة وتصنيفه الكتاب هناك: (فلا جرم كان وضع هذا الكتاب مؤسَّسًا على هاتين القاعدتين...إذ كَانَ هَذَا من بعض النُّزُل[٥] والتُّحف الّتي فتح الله بها عليّ حين انقطاعي إليه عند بيته، وإلقائي نفسي ببابه مسكينًا ذليلًا، وتعرُّضي لنفحاته في بيته وحوله بكرةً وأصيلًا، فما خاب مَن أنزل به حوائجه، وعلّق به آماله، وأصبح ببابه مُقيمًا وبحماه نزيلًا)[٦].

---

(١) وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالما بعلوم اللّغة العربية اثني عشر، وقد دوّنت رسائل علميّة ونوقشت بالجامعات الجزائريّة في هذا الباب منها: ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النّحويّة، للباحث: بوعبد الله السّعيد، بإشراف: أ.د صالح بلعيد، رسالة دكتوراه، ٢٠١٩م، وجهود أهل السّنّة والجماعة في الإعجاز اللّغوي والبياني في القرآن الكريم –ابن القيّم نموذجًا–، للباحث: العيد حذيّق، رسالة ماجستير، ٢٠١٧م.

(٢) انظر: البدر الطّالع، للشّوكاني (١/١٤٤–١٤٥).

(٣) انظر: اعتراضات الإمام ابن القيّم على النّحاة في إعراب القرآن الكريم، لعبد العزيز بن حميّد الجهني، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

(٤) انظر: ابن قيّم الجوزيّة جهوده في الدّرس اللّغوي، لطاهر سليمان حموده، دون طبعة، دار الجامعات المصريّة، الإسكندريّة، مصر، دون تاريخ، ص ٦٧.

(٥) ما يُعَدُّ للنَّازل مِن الزَّادِ سَوَاءٌ كَانَ ضَيْفًا أو غَيْرُهُ. انظر: مفردات غريب القرآن، للرّاغب ص ٨٠٠، مادّة: نزل، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ ابن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: سمير المجذوب، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٢٩٨، مادّة: نزل.

(٦) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١٢٦).

أ- روضة المحبين ونزهة المشتاقين: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدّمة الكتاب: (والمرغوب إلى مَن يقف على هذا الكتاب أن يعذر صاحبه؛ فإنّه علّقه في حال بُعده عن وطنه وغيبته عن كتبه...)[١].

ب- زاد المعاد في هدي خير العباد: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدّمة الكتاب: (وهذه كلمات يسيرة لا يستغني عن معرفتها من له أدنى همّة إلى معرفة نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسيرته وهديه، اقتضاها الخاطر المكدود على عجره وبجره، مع البضاعة المزجاة الّتي لا تنفتح لها أبواب السّدد، ولا يتنافس فيها المتنافسون مع تعليقها في حال السّفر لا الإقامة، والقلب بكلّ وادٍ منه شعبة، والهمّة قد تفرّقت شذر مذر...)[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّما ذكرنا هاهنا كلمات يسيرة اقتضتها حال المسافر وتشتّت قلبه وتفرّق همّته)[٣].

وقد انتفع بهذا الكتاب خلق وأثنى عليه المحبّ الموافق والمبغض المخالف، ونقل عنه ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتحه[٤]، والعيني[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عمدة القاري[٦]، وملّا القاري[٧] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرقاة المفاتيح[٨]،

(١) روضة المحبّين ونزهة المشتاقين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ، (١/٢٢-٢٣).

(٢) زاد المعاد، لابن القيّم (١/٦٩-٧٠).

(٣) المصدر نفسه (١/٩١).

(٤) وقد نقل عنه أكثر من ثلاثين موضعًا، وكان أكثر ما يشير إليه بقوله: (قال صاحب الهدي)، وهذه المواضع على وجه التّمثيل فقط. انظر: فتح الباري (٢/٣٥٣، ٣٧٩، ٥٤٨)، (٣/٥٥)، (٥/٣٣٦)، (٦/٥٩)، (٧/٣١١)، (٨/٨٢)، (٩/١٧٠).

(٥) هو محمود بن أحمد بن موسى، أبو محمّد بدر الدّين، يعرف: بالعيني، ولد سنة ٧٦٢هـ، محدّث ومؤرّخ، ولي قضاء الحنفيّة، والحسبة بالقاهرة، من مصنّفاته: عمدة القاري في شرح البخاري، وعقد الجمان في تاريخ أهل الزّمان، توفي سنة ٨٥٥هـ. انظر: الضّوء اللّامع، للسّخاوي (١٠/١٣١)، والبدر الطّالع، للشّوكاني (٢/٢٩٤، ٢٩٥).

(٦) انظر: (٧/٧٢)، (١٠/١١٦)، (١٤/١٩).

(٧) هو عليّ بن سلطان محمّد القاري الهروي، الحنفي، الشّهير: بالملا عليّ القاري، وكلمة ملا فارسية، تعني: العالم الكبير، ولد في حدود سنة ٩٣٠هـ، مفسّر، وعارف بالحديث، تصانيفه تجاوزت المائة، منها: شرح الفقه الأكبر، والقول السّديد في خلف الوعيد، توفي سنة ١٠١٤هـ. انظر: سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف: بحاجّي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، دون طبعة، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م، (٢/٣٩٢)، **ومعجم** المفسّرين، لعادل نويهض، الطّبعة الثّالثة، مؤسّسة نويهض الثّقافية، بيروت - لبنان ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، (١/٣٦١)، **ونثل** النّبال بمعجم الرّجال، بمعجم الرّجال الّذين ترجم لهم فضيلة الشّيخ المحدّث أبو إسحاق الحويني، جمع وترتيب: أبو عمرو أحمد بن عطيّة الوكيل، الطّبعة الأولى، دار ابن عباس، مصر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، (٤/٥٢٧).

(٨) انظر: (١/٤٣، ٢٩١)، (٢/٦٨٧)، (٤/١٣٣٥)، (٥/١٧٥٨).

والسّندي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته على سنن ابن ماجة[٢]، والشّوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نيل الأوطار[٣]؛ ولهذا قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه: (وَهُوَ كتابٌ عظيمٌ جدًّا)[٤]؛ لأنّه موسوعة شاملة ومرجعًا متكاملًا لعلوم كثيرة خاصّة: الأحكام الفقهيّة، والسّيرة النّبويّة وفقهها.

ت- بدائع الفوائد: وهذا الكتاب أيضًا كتبه من حفظه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أشار إلى ذلك بقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهذا ما في هذه المسألة المشكلة من الأسئلة والمباحث، علّقتُها صيدًا لسوانح الخاطر فيها خشية أن لا يعود، فليسامح النّاظر فيها، فإنّها علّقت على حين بُعدِي من كتبي، وعدم تمكُّني من مراجعتها، وهكذا غالب هذا التّعليق إنّما هو صيد خاطرٍ، والله المستعان)[٥].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر في آخر تفسير سورة الكافرون: (فهذا ما فتح الله العظيم به من هذه الكلمات اليسيرة النّزرة، المشيرة إلى عظمة هذه السّورة وجلالتها ومقصودها وبديع نظمها، من غير استعانة بتفسيرٍ، ولا تتبّع لهذه الكلمات من مظانٍّ توجد فيه، بل هي استملاء مما علَّمه الله وألهمه بفضله وكرمه، والله يعلَم أنّي لو وجدتُّها في كتابٍ لأضفتها إلى قائلها ولبالغت في استحسانها...)[٦]، ولذا قال عنه السّيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهو كثيرُ الفوائد، أكثرُه مسائل نحويّة)[٧]، بل يحوي على الفوائد والمسائل في فنون شتّى كالعقيدة والفقه والأصول والحديث والبلاغة والنّحو وغيرها[٨].

---

(١) هو محمّد بن عبد الهادي التتوي، نور الدّين السّندي، أبو الحسن، ولد بالسّند، محدّث، وفقيه حنفي: وتوطن بالمدينة، من مصنّفاته: حاشية على صحيح البخاري، حاشية على سنن النسائي، توفي بالمدينة سنة ١١٣٨هـ. انظر: الأعلام، للزّركلي (٦/ ٢٥٣).

(٢) انظر: (٣١٧/٢، ٣٢٩، ٣٥٥، ٣٧٧).

(٣) ونقل عنه في أكثر من أربعين موضعا، نذكر على سبيل المثال. انظر: (١١٦/١)، (١٢٦/٢)، (٤٨/٣)، (٢٤٤/٤)، (١٤٨/٥)، (١٨٢/٦)، (٢٤٠/٨).

(٤) الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٥/٥).

(٥) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٥٩٢/٢-٥٩٣).

(٦) المصدر نفسه (٢٤٩/١).

(٧) بغية الوعاة، للسّيوطي (٦٣/١).

(٨) ولو اطّلعت على الفهارس الموضوعيّة للكتاب لوجدت ما ذكرته لك. انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (٣٢٧/٥-٣٢٨).

ث- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: ألّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمكّة المكرّمة -زادها الله شرفًا وتعظيمًا- فقد قال في خاتمة الكتاب: (ووقع الفراغ منه في الحجر -شرّفه الله تعالى- تحت ميزاب الرّحمة في بيت الله، آخر شوال سنة ٧٣٢هـ، وكان ابتداؤه في رجب من السّنة المذكورة)[١].

فكانت مدّة تأليفه لا تزيد عن أربعة أشهر، ويغلب على الكتاب الكلام في العلل والنّقد الحديثي، مع ما يتضمّنه من فنون عديدة في القواعد والأصول و اللّغة وغيرها.

ج- الفروسيّة: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (علّقته على بُعدٍ من الأوطان، واغترابٍ عن الأصحاب والإخوان، وقلّة بضاعة في هذا الشّأن، فما كان فيه من صوابٍ فَمن فضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ فمن الشّيطان والله ورسوله منه بريئان...)[٢].

٣- شجاعته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقوّة جنانه ورباطة جأشه[٣] حال المناظرة: وذلك أنّ المناظرة لا تكون بين أهل الوفاق في الرّأي، وإنّما تكون بين أهل الاختلاف والخلاف فيه، وهذا يوجب على المناظر ثبات القلب، والشّجاعة في عرض دعواه ونقض دعوى خصمه، والرّأي السّديد مع قوّة نفسٍ ورباطة جأش للثّبات على ما ينافح عنه، فلا يضعف وتخار قوّته ويهاب من خصمه عند أوّل معارض له، بل يكون شجاعًا مقدامًا مع الرّأي السّديد والعقل الرّشيد؛ لأنّ (صحّة الرّأي لقاح الشّجاعة، فإذا اجتمعا كان النّصر والظّفر)[٤].

وشجاعته رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانت وسطٌ بين خلقين ذميمين هما: التّهوّر والجبن[٥]، بل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ رابط الجأش، قويّ العزيمة، مما جعل منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظرًا مبارزًا لغيره غير هيّاب ولا خوّار، بل (كان جريء الجنان، ثابت الجأش، لا يقعقع له بالشّنان، وله إقدام وتمكّن أقدام)[٦].

---

(١) تهذيب السّنن، لابن القيّم (٣/٤٥١).

(٢) الفروسيّة، لابن القيّم ص ٨٤.

(٣) انظر: أعيان العصر، للصّفدي (٤/٣٦٧)، والدّرر الكامنة، لابن حجر (٥/١٣٨)، وأبجد العلوم، لمحمّد خان ص ٦٤٧.

(٤) الفوائد، لابن القيّم ص ٢٠٠.

(٥) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٢٩٦).

(٦) أعيان العصر، للصّفدي (٤/٣٦٧-٣٦٨).

٤- أثر شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شخصية المناظر ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذلك باقتفاء سيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المضمار، (وكان يسلك طريق العلّامة تقيّ الدّين بن تيميّة في جميع أحواله)[١]، وابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب لا يشقّ له غبار، وشهد له العدوّ المبغض قبل الصّديق المحبّ، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يلقّب بسيف المناظرين[٢]، وكان ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخصّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببعض العلم، لما عاينه من ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من النّجابة والعقل الذّكيّ والقلب الزّكيّ، وقد نقل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شيخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظرة جرت مع بعض المتكلّمين في باب الجبر، ولم ينقل هذه المناظرة عن ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ غيره، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدّمة كتابه "شفاء العليل": (وأخبرني شيخ الإسلام -قدّس الله روحه- أنّه لام بعض هذه الطّائفة على محبّة ما يبغضه الله ورسوله...)[٣]، وهذا دليل على اهتمامه به وعنايته بتعليمه في باب المناظرة، ولهذا لما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيّته جملة من مصنّفات شيخه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقراءتها عليه مما زاد في تحصيله العلميّ والرّقي في مراتب السّالكين بزيادة الإيمان فقال[٤]:

وَقَرَأْتُ أَكْثَرَهَا عَلَيْهِ فَزَادَنِي وَاللهِ فِي عِلْمٍ وَفِي إِيمَانِ

٥- التزام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآداب المناظرة: وذلك إنزال مخالفه المنزلة اللّائقة به، ولزوم الإنصاف والعدل معه، والتّلطّف معه وفتح المجال لرجوعه بعد مناظرته وإقامة الحجّة عليه، وإلزامه المحجّة، وقطعه إلزامًا وإفحامًا، والحكم عليه موافقة ومخالفة.

٦- عنايته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنقل بعض المناظرات العقديّة عن العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وغيرهم مع التّحقيق فيها: فاستفاد منها في تقوية ملكة المناظر وتعزيزها، وإبراز الحقّ ووضوح الحجّة، ودحر الباطل وإزهاقه، فنقل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من مناظرات أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ كإياس بن معاوية في مناظرته[٥] للقدرية[١]،

(١) المصدر نفسه (٣٦٨/٤).

(٢) لقّبه بذلك صلاح الدّين العلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: الدّرر الكامنة، لابن حجر (١٨٦/١).

(٣) شفاء العليل، لابن القيّم (١٢٤/١).

(٤) الكافية الشّافية، لابن القيّم (١٩٧/٤).

(٥) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١١٢٨/٢). وقد أخرجها الفريابي في القدر، ص ٢٣٥، والخلّال في السّنّة (٥٥٩/٣)، والآجريّ في الشّريعة (٨٩٢/٢)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٢٧٤/٤).

وأحمد بن حنبل في مناظرته لعليّ بن المديني في مسألة الشّهادة للعشرة المبشّرين بالجنّة[٢]، والبخاري في نقله لمناظرة جرت بين يهوديّ ومسلم[٣] وبعض العلماء رَحِمَهُمُ‌اللَّهُ كمناظرة[٤] الأشعري للجبائي[٥]، ومناظرة[٦] ابن الهيصم[١] لابن فورك[٢]، ومناظرة[٣] ابن أبي عبيدة الخزرجي[٤] لأحد اليهود، ومناظرة[٥]

=

(١) هُمْ نُفَاةُ القَدَرِ، فَكُلُّ مَنْ أَنْكَرَ القَدَرَ يُقَالُ عَنْهُ: قَدَرِيٌّ، وَأَشْهَرُ القَدَرِيَّةِ: الْمُعْتَزِلَةُ، وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: بِأَنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ فِعْلَهُ اِسْتِقْلَالًا، فَأَثْبَتُوا خَالِقًا مَعَ اللهِ، فَأَشْبَهُوا بِذَلِكَ الْمَجُوسَ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا بِإِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ: النُّورُ وَالظُّلْمَةُ، وَأَوَّلُ القَدَرِيَّةِ عَلَى الأَرْجَحِ مَعْبَدُ الجُهَنِي المقتول سنة ٨٠ هـ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ غَيْلَانُ بنِ مُسْلِمٍ الدّمَشْقِيّ المقتول فِي عَهْدِ الخليفة عَبْدُ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ، وَالقَدَرِيَّةُ يَزْعُمُونَ: أَنَّ اللهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَقْدُورَاتِ غَيْرِهِ -تعالى عمّا يقولون علوًا كبيرًا-. انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي ص ١٤-١٥، والملل والنّحل، للشّهرستاني (١/٤٣، ٤٤، ٤٧)، والفصل، لابن حزم (٣/٣٣-٣٤).

(٢) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٣٧٠)، والطّرق الحكميّة، لابن القيّم ص ٢٩٨ حكاية عن القاضي أبي يعلى، والفتاوى الكبرى، لابن تيميّة (٥/٥٧٧)، والفروع، لأبي عبد الله محمّد بن مفلح بن محمّد المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (١١/٣٧٩).

(٣) انظر: خلق أفعال العباد والرد على الجهميّة وأصحاب التّعطيل، لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل ابن إبراهيم البخاري الجُعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الطّبعة الأولى، دار أطلس الخضراء، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة،، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (٢/٦٠)، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٩٩٧).

(٤) نَسَبَهَا رَحِمَهُ‌اللَّهُ إِلَى أَبِي هَاشِمٍ الجُبَّائِي فِي كِتَابِهِ "شِفَاءُ العَلِيلِ"، وَأَمَّا فِي كِتَابَيْهِ "طريق الهجرتين" و"مفتاح دار السّعادة" نَقَلَهَا عَنْ أَبِي عَلِيّ الجُبَّائِي كَغَيْرِهِ مِنَ العُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ‌اللَّهُ مِنْهُمْ: ابْنُ خِلّكَانِ وَابنُ تَيْمِيَّةَ وَالذَّهَبِي وَالسُّبْكِي؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مُنَاظَرَاتِ الأَشْعَرِي كَانَتْ مَعَهُ. انظر: شفاء العليل، لابن القيّم (٣/١١٢٠-١١٢١)، وطريق الهجرتين (١/٣١٩)، ومفتاح دار السّعادة (٢/٩٩٣)، ووفيات الأعيان، لابن خلّكان (٤/٢٦٧)، ودرء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (٨/٥٥)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبيّ (١٤/١٨٤)، وطبقات الشّافعيّة الكبرى، للسّبكي (٣/٣٥٦).

(٥) هو محمّد بن عبد الوهاب، أبو عليّ، الجبائي البصري، ولد في سنة ٢٣٤، شيخ المعتزلة، وهو الّذي سهّل علم الكلام وذلّله ويسّره، وكان معروفًا بقوة الجدل، وإليه تنسب الجبائيّة من المعتزلة، وهو من الطّبقة الثّامنة، توفي سنة ٣٠٣. انظر: المنية والأمل، للقاضي عبد الجبّار الهمداني، جمعه: أحمد بن يحي المرتضى، تحقيق: عصام الدين محمّد عليّ، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٦٨، وطبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد فِلْزَر، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص ٨٠، ٨٤، والتّبصير في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفّر طاهر بن محمّد الإسفراييني، (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٨٤.

(٦) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٨٧٤)، وطبقات الشّافعيّة الكبرى، للسّبكي (٤/١٣١)، والبداية والنّهاية، لابن كثير (١٥/٦٣٤).

ابن عقيل الحنبلي[٦] لبعض المعتزلة، وابن تيميّة في إحدى مناظراته[٧]، ومناظرة بين جهميّ وسنّيّ حدّثه بها عبد الله ابن تيميّة[٨][٩].

وبهذه الأمور الّتي اجتمعت في ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع ما خاضه من محنٍ وتجارب تكوّنت شخصيّة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المناظر، فصقلت ملكته، وأكسبته اتقانًا واستحكامًا لهذا الفنّ.

=

(١) هو محمّد بن الهيصم، أبو عبد الله، من رؤوس الكرّاميّة، وعالمهم في وقته بخراسان، عاش في القرن ٥هـ. انظر: تاريخ الإسلام، وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م، (٢٣١/٢٨-٢٣٢)، والوافي بالوفيات، للصّفدي (١١٢/٥-١١٣).

(٢) هو محمّد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأصبهاني الأنصاري، الشّافعي، المتكلّم، من تصانيفه: مشكل الحديث وغريبه، توفي مسمومًا سنة ٤٠٦هـ. انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢٧٢/٤)، وطبقات الشّافعيّة، للسّبكي (١٢٧/٤).

(٣) وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هَذِهِ الْمُنَاظَرَةُ فِي كِتَابِهِ "**مقاطع الصّلبان**"، وَابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِتَضَلُّعِهِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَقُوَّتِهِ فِي عِلْمِ الجَدَلِ وَالمَنَاظَرَةِ، سَاغَهَا وَرَتَّبَهَا، مَعَ حُسْنِ السَّبْكِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى نَسَقِ الحِوَارِ وَالمَنَاظَرَةِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَى هَذَا فَلْيَقْرَأْ نَصَّ صَاحِبِ الْمُنَاظَرَةِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ **كتابه المقامع**، ثُمَّ لِيَقْرَأْهَا مِنَ كتاب "**هداية الحيارى**"، ثُمَّ يَنْظُرُ وَيُقَارِنُ وَيَتَأَمَّلُ وَيَسْتَفِيدُ. انظر: مقاطع الصّلبان، لأحمد بن عبد الصّمد الخزرجي (ت: ٥٨٢هـ)، تحقيق: عبد المجيد الشّرقي، دون طبعة، مركز الدّراسات، الجامعة التّونسيّة، تونس، دون تاريخ، ص ٢١٥-٢١٦، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٣٨٥/٢-٣٨٧).

(٤) هو أحمد بن عبد الصّمد بن أبي عبيدة الأنصاري الخزرجي، أبو جعفر، ولد سنة ٥١٩هـ، فقيه، من أهل قرطبة، من مصنّفاته: مقاطع الصّلبان ومراتع رياض أهل الإيمان، ومقام المدرك في إفحام المشرك، توفي سنة ٥٨٢هـ. انظر: الدّيباج المذهّب، لابن فرحون (٢١٥/١، ٢١٦)، وشجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، لمحمّد بن محمّد بن عمر مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (٢٢٦/١).

(٥) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٣٨٦/٤).

(٦) هو عليّ بن عقيل بن محمّد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء، ولد سنة ٤٣١هـ، متكلّم، صاحب التّصانيف، درّس، وناظر الفحول، كان معتزليًّا ثمّ تاب منه، توفي سنة ٥١٣هـ. انظر: سير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٤٤٣/١٩)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (٣١٦/١، ٣١٧).

(٧) انظر: طريق الهجرتين، لابن القيّم (١٨٤/١-١٨٥).

(٨) هو عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة، شرف الدّين أبو محمّدٍ، الحنبليّ، أخو أحمد ابن تيميّة، ولد سنة ٦٦٦هـ، كان إمامًا بارعًا، فقيهًا، متقنًا للمناظرة وقواعدها، توفي سنة ٧٢٧هـ. انظر: معجم الشّيوخ الكبير، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد الحبيب الهيلة، الطّبعة الأولى، مكتبة الصّدّيق، الطّائف، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٣٢٣/١-٣٢٤)، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (٤٧٧/٤، ٤٨٣).

(٩) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٣١/١-١٣٤).

ومع تمكّنه وقوّته في مناظرة الباطل وأهله، وإحقاق الحقّ وإبطال الباطل وإزهاقه إلّا أنّ الخلق أقبلوا عليه، وانتفعوا به، وأخذوا عنه العلم؛ وذلك لما أكرمه الله جَلَّجَلَالُهُ من التّواضع والصّبر، (وكان حَسَنَ القراءة والخُلُق، كثير التّودّد، لا يحسد أحدًا، ولا يؤذيه، ولا يستعيبه، ولا يحقد على أحدٍ)[١].

المطلب الثّالث: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبعد مسيرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلميّة والعمليّة، فلكلّ بداية في هذه الدّنيا نهاية، وصدق القائل[٢] في قوله:

لكلّ شيءٍ إذا ما تمّ نقصان فلا يُغَرَّ بطيب العيش إنسان

فمضى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ربّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد حياة عامرة بالدّعوة والإرشاد والعلم والتّعليم، فخلّف وراءه الذّكر الجميل، والأثر الطّيب، وترك ميراثًا هو مبذول لكلّ مسلمٍ يريد أن يتفقّه في دينه، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مباركًا في حياته وبعد مماته، بما خلّفه من آثار علميّة، لايزال الموافق والمخالف يقتني ما طاب له أن يقرأ ويستفيد، ولهذا قيل: (علم الإنسان ولده المخلّد)[٣].

ولَمَّا حان وقت خروجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الدّنيا وإقباله على الآخرة، قال عنه تلميذه الصّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا حاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولم يزل على حاله إلى أن دخل تحت رزّة[٤] الرّزيّة، وعُدِم النّاس منه لذّة الحلوى السُّكريّة، وإن كانت نسبته إلى الجوزيّة)[٥].

وقد توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقت عشاء الآخرة[١] ليلة الخميس ١٣ رجب سنة ٧٥١هـ[٢]، (وصلّى عليه من الغد بالجامع عقيب الظّهر، ثمّ بجامع جراح...وشيّعه خلق كثير)[٣].

---

(١) البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٣/١٨).

(٢) البيت لصالح بن الشّريف الرّندي في رثاء الأندلس. انظر: أزهار الرّياض في أخبار القاضي عياض، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن أحمد بن يحيى المقّري التّلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، إبراهيم الإبياري، عبد العظيم شلبي، دون طبعة، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، (٤٧/١)، ونفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد المقرّي التّلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، (٤٨٧/٤).

(٣) نثر الدرّ في المحاضرات، لأبي سعد منصور بن الحسين الرّازي الآبي (ت: ٤٢١هـ)، خالد عبد الغني محفوظ، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (١٠٤/٣).

(٤) رَزَّه رزَّةً، أَيْ: طَعَنَهُ طَعْنَةً، والمعنى: أَنَّهُ جَاءَتْهُ طَعْنَةُ المصِيبَةِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (٨٧٩/٣)، مادّة: رعز، ولسان العرب، لابن منظور (٣٥٣/٥)، مادّة: رزز.

(٥) أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٨/٤).

وكانت جنازتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ حافلةً مشهودةً من القضاة، والأعيان، والصّالحين من الخاصّة والعامّة، وتزاحم النّاس على حمل نعشه، ودُفِن بمقبرة الباب الصّغير من دمشق، ولا يزال قبره معروفًا إلى الآن؛ فهو على يسار الدّاخل إلى المقبرة، من الباب الجديد الّذي وسّع منذ أكثر من عشرين سنة، وقد أزيل القبر من موضعه، وأُبْعد أكثر من مترين إلى الشّرق(٤).

وكمّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ من العمر ستّون سنة(٥)، وخمسة أشهر، وعشرة أيّامٍ، فرحمة الله عليه وجزاه الله خيرًا على ما قدّم وترك من العلوم ما يجري ثوابها عليه -إن شاء الله-.

❁❁❁

=

(١) انظر: الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٦/٥).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات، للصّفدي (١٩٧/٢)، وأعيان العصر، للصّفدي (٣٦٨/٤).

(٣) الذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٦/٥).

(٤) انظر: مقدّمة الأرنؤوط على زاد المعاد (٢٦/١).

(٥) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٥٢٤/١٨)، والمنتقى من معجم شيوخ شهاب الدّين ابن رجب ص ١٠٢، والذّيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (١٧٦/٥)، والرّدّ الوافر، لابن ناصر ص ٦٨.

الفصل الأوّل:

منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى وأدلّتها.

المبحث الثّاني: منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات والجواب عليها.

المبحث الثّالث: السّمات المنهجيّة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة

توطئة:

في هذا الفصل أحاول بما استطعت -بإذن الله- التّعريف بمنهج[1] ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة، وذلك بعد جمعها ودراستها وتحليلها وفق المنهج المقرّر، ولذا فهذا الفصل هو خلاصة الفصول التّاليّة، وإن كان فَرَطًا عليه في الموضع إلّا أنّها متقدّمة عليه في الوضع، فهو زبدة ونتاج تلك المناظرات والمحاورات.

والكلام على الطّريقة الّتي سلكها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته من الأهمّية بمكان؛ إذ لا يكفي لمن بحث في منهج أحد الأعلام أن يقف على المعلومة فقط، بل لا بدّ عليه من معرفة المصدر والطّريقة السّديدة الّتي بنى عليها وعملها وأعملها.

وهذا أحد الأسباب لمعرفة منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة، وثمّة أسباب أخرى منها:

١- أنّه منهج سديد مبنيّ على قواعد متينة؛ إذ استطاع صاحبه من الفلج والانتصار في كلّ مناظراته، فلم ينقطع في مناظرة قطّ.

٢- أنّ هذا المنهج لعلم من أعلام أهل الحديث، قد دافع به عن الإسلام وأهله، ونافح به عن السّنّة وأهلها، ودمغ به الباطل وأهله من الملل والطّوائف والفرق.

٣- أنّ الوقوف على منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات، مما يعين الباحث والقارئ في مصنّفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ على فهم أسلوبه وحججه وطريقته في الدّعاوى، وفي معارضة ونقض وكسر أدلّة المخالفين للحقّ وردّها بالحقّ، سواء كان ذلك في المناظرات أو غيرها.

---

(١) نَهَجَ الأَمرَ وأَنْهَجَ: إِذَا وَضحَ، ونهج الطّريق: أَبَانَه، وأَوْضَحه، وسَلكَهُ، والمِنهاج: الطَّرِيقُ الوَاضِحُ البَيّنُ، وفي الحديث: «**فَإِذَا جَوَادُّ مَنْهَجٌ عَلَى يَمِينِي**»، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: من فضائل عبد الله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (١٩٣١/٤)، (برقم: ٢٤٨٤). انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٤١/٦)، مادّة: نهج، ولسان العرب، لابن منظور (٣٣/٢)، مادّة: نهج.

وَمِمَّا سَبَقَ يَظْهَرُ أَنَّ المنهَجَ أو الْمِنْهَاجُ هُوَ: الطَّرِيقُ الوَاضِحُ المسْتَقِيمُ الَّذِي يَسِيرُ فِيهِ السَّالِكُ، وَالمقْصُودُ بِالْمَنْهَجِ فِي هَذَا الفَصْلِ هُوَ الطُّرُقُ الَّتِي سَلَكَهَا ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي مُنَاظَرَاتِهِ العَقَدِيَّةِ.

٤- أنّ مصنّفات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشحونة بالحوار، والتّساؤلات والجدل، وفقه منهج المناظرات القائم على المنهج الّذي سار عليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطوة رئيسة لفهم بعض كتبه الّتي هي على نسق الجدل والمناظرة والحوار.

وقبل الشّروع في منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّ من الجدير بالذّكر أن يقف الباحث على نظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للجدل والمناظرات عمومًا؛ لأنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ انطلق في ميادين الجدل والمناظرات من خلال علمه بمناهج القرآن الكريم، ومناهج أهل الكلام والفلسفة، وما تميّز به رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته العقديّة، وبعد الوقوف على كلامه ورأيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يتعلّق بالجدل والمناظرة، يمكنني ذكر موقف ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهما فيما يلي:

❋ نظرة ابن قيّم الجوزيّة للجدل عمومًا.

١- ينظر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للجدل أنّه أمرٌ فطريٌّ عند الخلق، فهم يتجادلون دون علم بقوانينه ومصطلحاته، ولهذا ذكر أنّ النظر والمناظرة من طبيعة الإنسان مفطور عليه، (فإنّ النّفس بفطرتها قد يقوم بها من النّظر والاستدلال ما لا يحتاج معه إلى كلام أحد)[(١)]، (والإنسان له حالتان: إمّا أن يكون ناظرًا، وإمّا أن يكون مُناظرًا.

والنّاظر له حالتان: **أحدهما:** يحمد فيها **والثّانية:** يذمّ فيها...

وكلّ منهما [النّظر والمناظر] ينقسم إلى محمود ومذموم، **فالنّظر المحمود:** النّظر في الطّريق الصّحيح ليتوّصل به إلى معرفة الحقّ.

والنّظر المذموم نوعان: **أحدهما:** النّظر في الطّريق الباطل وإن قصد به التّوصّل إلى الحقّ فإنّ الطّريق الباطل لا يفضي إلى الحقّ.

والثّاني: النّظر والفكر الّذي يقصد به ردّ قول خصمه مطلقًا، حقًّا كان أو باطلًا، فهو ينظر نظرًا يردّ به قول من يبغضه ويعاديه بأيّ وجهٍ كان)[(٢)].

---

(١) أحكام أهل الذّمّة، لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب ابن قيّم الجوزيّة (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري، شاكر ابن توفيق العاروري، الطّبعة الأولى، رمادي، الدّمّام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٢/١٠٦٤).

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٨٦٣).

٢- يرى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الجدل منه المحمود ومنه المذموم، وهذا الرّأي موافق لما سبق بيانه في حكم الجدل والمناظرة، يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجدل المحمود : (وقد أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بجدال الكفّار والمنافقين، وجلاد أعدائه المشاقّين والمحاربين، فعلم الجدال والجِلاد من أهم العلوم وأنفعها للعباد في المعاش والمعاد)[(١)]، وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ القلم الجامع فقال: (وهو قلم الرّدّ على المبطلين، ورفع سنّة المحقّين، وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها، وأجناسها، وبيان تناقضهم وتهافتهم، وخروجهم عن الحقّ، ودخولهم في الباطل...وأصحابه أهل الحجّة النّاصرون لما جاءت به الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، المحاربون لأعدائهم، وهم الدّاعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال)[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرّرًا الجدل المشروع الّذي منه الواجب ومنه المستحبّ، (والمقصود: أنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يزل في جدال الكفّار على اختلاف مللهم ونِحلهم إلى أن توفي، وكذلك أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من بعده، وقد أمره الله سبحانه بجدالهم بالّتي هي أحسن)[(٣)].

أمّا الجدال المذموم فهو كلّ ما أعان على الباطل، وأدّى إليه بالشّك والآراء المتباينة، والعقول المتناقضة الحائرة، دون دليل يقينيّ يرشده إلى الحقّ، ويهديه إلى الهدى، ولهذا نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام أبي عليّ الفارسي[(٤)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجدال المذموم في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾ [النّجم: ١٢]، (فمعناه: أفتجادلونه

(١) الفروسيّة، لابن القيّم ص ١٥٧.

(٢) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٣١٠.

(٣) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٦١/٣).

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، أبو علي الفارسيّ، الفسوي، ولد سنة ٢٨٨هـ، النّحوي المشهور، وهو أحد الأئمّة في علم العربيّة، ومن مصنّفاته: التذكرة في اللّغة العربيّة، والحجّة في القراءات، توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر: إنباه الرّواة، للقفطي (٣٠٨/١، ٣٠٩)، وغاية النّهاية في طبقات القرّاء، لأبي الخير محمّد بن محمّد بن يوسف ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، دون طبعة، مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ، (٢٠٦/١، ٢٠٧)، والبلغة، للفيروز آبادي ص ١٠٨.

جدالًا ترومون به دفعه عمّا علمه وشاهده؟)[1]، فقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلّقًا: (القوم جمعوا بين الجدال، والدّفع، والإنكار، فكان جدالهم جدالَ جحودٍ ودفعٍ، لا جدالَ استرشادٍ وتَبَيُّنٍ للحقّ)[2].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الله جَلَّوَعَلَا ذمّ أهل الجدال في آياته بالباطل في غير آية من كتابه العظيم، ومن أعظمه جدال من يعارض النّقل بالعقل ثمّ يقدّمه عليه[3].

فالمقصود أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرّر أنواع الجدل بنوعيه: المحمود والمذموم؛ وذلك بحسب ما سبق بيانه من الشّروط.

٣- يرى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ ذمّ السّلف والأئمّة للجدل، إنّما هو ما كان من العقليّات والجدل والكلام المبتدع، وإن قصد به نصر الحقّ، فكيف موقفهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لمن ردّ السّنّة بالبدعة، وعارض الوحي بالعقل، وجادل في آيات الله جَلَّوَعَلَا بالباطل ليدحض به الحقّ؟[4].

فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أنّ ذمّ السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ للجدل، إنّما المقصود به الجدل المذموم، وذلك أنّه وجد نصوصًا لبعض أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في ذمّ الجدل والتّحذير منه، كما وجد مواقف كثيرة لبعض أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في جدالهم لأهل الباطل، وذلك ما علموه وفقهوه عن الله جَلَّوَعَلَا مما قصّه في كتابه الكريم عن أنبيائه عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ في جدالهم لأقوامهم، وما ثبت في السّنّة عن النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في باب الجدال المحمود، ولهذا علّل ذمّ السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ للكلام والجدل لا لضعفهم وقلّة زادهم، وإنّما نظروا في أصحّ دليل وأقومه وأدلّه على الحقّ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلم يكن ذمّهم للكلام لمجرد ذلك، ولا لمجرد اشتماله على ألفاظ اصطلاحيّة إذا كانت معانيها صحيحة، ولا حرموا معرفة الدّليل على الخالق وصفاته وأفعاله بل كانوا أعلم النّاس بذلك، ولا حرّموا نظرًا صحيحًا في دليل صحيحٍ يفضي إلى علمٍ نافعٍ، ولا مناظرة في ذلك إمّا لهدى مسترشدٍ، وإمّا لقطع مبطلٍ؛ بل هم أكمل النّاس نظرًا واستدلالًا واعتبارًا، وهم نظروا في أصحّ الأدلّة

---

(١) الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، الطّبعة الثّانية، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م. (٦/٢٣٠). انظر: التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٧٧.

(٣) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٦٧)، (٢/٧٤٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٢/٨٦١).

وأقومها، فإنّ القوم كان نظرهم في خير الكلام وأفضله وأصدقه، وأدلّه على الحقّ، وأوصله إلى المقصود بأقرب الطّرق وهو كلام الله)[١].

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴾ [الحجّ: ٣].

(وهذا يتضمّن الجدال فيه بغير هدًى ولا كتابٍ منيرٍ، فإنّ مَن جادل بغير ذلك فقد جادل بغير علمٍ، فنفي العلم يقتضي نفي كلّ ما يكون علمًا بأيّ طريقةٍ حصل، وذلك ينفي أن يكون مجادلًا بهدًى أو كتابٍ منيرٍ، هذه حال الضَّال الْمُتَّبِعُ لمن يُضِلُّهُ فلم يحتج إلى تفصيل)[٢].

٤- يقرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ أدلّة القرآن الكريم وحججه وبراهينه قطعيّة يقينيّة، ولهذا ردّ عمن لا يدري ما يقول، بأنّ الدّين لا جدال فيه! فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كيف، والقرآن من أوّله إلى آخره حججٌ وبراهينُ على أهل الباطل، قطعيّة يقينيّة، وأجوبةٌ لمعارضتهم وإفسادًا لأقوالهم بأنواع الحجج والبراهين وإخبارٌ عن أنبيائه ورسله بإقامة الحجج والبراهين)[٣].

(وأدلّة القرآن في أعلى مراتب الأدلّة وأشدّها ارتباطًا بمدلولها واستلزامًا له)[٤]؛ لأنّ فيه تقرير الحجج الصّحيحة، ودمغ الشّبه الفاسدة الباطلة، وذكر النّقض، والمعارضة، والمنع ما يكفي ويشفي لمن تدبّر القرآن الكريم، وأعاره فكرًا وافيًا، وتفضّل عليه ربّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بفهم كتابه العظيم، ووقف فيه على أسرار المناظرات[٥].

٥- يقرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ مراتب الدّعوة إلى الله جَلَّ وَعَلَا (ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو:

أ- فإنّه إمّا أن يكون طالبًا للحقّ راغبًا فيه محبًّا له مؤثرًا له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة ولا يحتاج إلى موعظةٍ ولا جدالٍ.

ب- وإمّا أن يكون معرضًا مشتغلًا بضدّ الحقّ، ولكن لو عُرِّفه عَرَفَه وآثره واتّبعه، فهذا يحتاج مع الحكمة إلى الموعظة بالتّرغيب والتّرهيب.

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٢/٢).

(٢) المصدر نفسه (٧٠٩/٢).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٠٠٧/٢-١٠٠٨).

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٤٤٧/١).

(٥) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٤٠/٤).

ت- وإمّا أن يكون معانِدًا معارضًا، فهذا يجادل بالّتي هي أحسن، فإن رجع إلى الحقّ وإلّا انتقل معه من الجدال إلى الجلاد إن أمكن)[1].

٦- يقرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ علم الحجّة[2] في باب الجدال؛ وهي في كتاب الله جَلَّ وَعَلَا (الحجّة الحقّ الصّحيحة)[3]، لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾[الأنعام: ٨٣]، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾[الأنعام: ١٤٩]، (وهي الّتي بلغت إلى صميم القلب، وخالطت العقل، واتّحدت به، فلا يمكن العقلَ دفعُها ولا جحدُها)[4]، فإذا قامت الحجّة وظهرت استبان الحقّ، واتّضحت معالمه وأنواره، وكلّ مَن قبِل حجّة الله جَلَّ وَعَلَا، ولا يجد في نفسه حرج منها، وانقاد لها وسلّم لها واتّبعها، بانت له الحجّة وظهرت، فانقشع الظّلام عن قلبه، بنور حجج الله جَلَّ جَلَالُهُ[5].

فالحجّة البالغة تدمغ جميع الشّبه الباطلة والحجج الدّاحضة، وهي كعصى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الشعراء: ٤٥]، فأقام الله جَلَّ وَعَلَا على العباد الحجّة البالغة على ألسنة رسله عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم، لإقامة الحجّة عليهم، وإعذارهم قبل مؤاخذتهم، (فالرّسل إنّما خاصموا قومهم بالوحي، وإليه حاكموهم، به كانت لهم عليهم الحجّة البالغة)[6]، وصدق رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ يقول: «**وَلَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ**»[7]، وقد كان للصّحب الكرام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ القدح المعلّى

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٤/٢). انظر: مفتاح دار السّعادة (٢١٦/١، ٤٩٠)، ومدارج السّالكين (٤٤٤/١).

(٢) انظر: الفروسيّة، لابن القيّم ص ١٨٦.

(٣) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٩/٤).

(٤) طريق الهجرتين، لابن القيّم (٢٦٠/١).

(٥) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٢٠/٢). (بتصرّف).

(٦) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٩٦٧/٢).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّوحيد، باب: قول النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا شخص أغير من الله» وقال عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك: «لا شخص أغير من الله» (١٢٣/٩)، (برقم: ٧٤١٦)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: التّوبة، باب: غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، (٢١١٤/٤)، (برقم: ٢٧٦٠).

والحظّ الوافر في الجمع بين الجدال والجلاد، (ففتحوا القلوب بالحجّة والبرهان، والبلاد بالسّيف والسّنان، وما النّاس إلّا هؤلاء الفريقان ومَن عداهما، فإن لم يكن رِدْءًا[1] وعونًا لهما، فهو كَلٌّ[2] على نوع الإنسان)[3].

ومن أسماء علم الحجّة: السّلطان، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨]، قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: (كُلُّ سلطانٍ في القرآن فهو حجّة)[4]؛ لأنّها قاهرة ومسلّطة على الخصم، وصاحبها له بها سلطان على الجاهل، ولما كان القلب ملكًا، وتسلّطت عليه الحجّة فانقاد لها، فتبعه البدن لأنّه جند الملك، وكانت الحجّة ناصرة نفسها دامغة للباطل قاهرة له ظاهرة عليه[5]، فتحقّق وعد الله عَزَّوَجَلَّ لأهل الإيمان بالنّصر والظّهور لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١].

أمّا قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾[الشّورى: ١٥]، أي: (لا خصومة بيننا وبينكم)[6]، فلا جدال ولا مناظرة بعد ظهور الحجج والبراهين، وظهر الحقّ ووضحت أعلامه، وانقشعت الشّبه ودمغ الباطل وأزهق، فإذا عاند المبطل ولم يتبع الحقّ ويذعن له، فجحده وتولّى عنه كبرًا وعنادًا فلم يبق للجدال فائدة سوى الإقرار بالحقّ وينقاد له، أو العناد والإعراض عنه[7]؛ (لأنّ الجدال شريعةٌ موضوعةٌ للتّعاون على إظهار

---

(١) الرِّدْءُ: الَّذِي يَتْبَعُ غَيْرَهُ مُعِينًا لَهُ. انظر: غريب القرآن، لأبي بكر محمّد بن عُزير السّجستاني العُزيري (ت: ٣٣٠هـ)، الطّبعة الأولى، تحقيق: محمّد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. ص ٢٤٩، والمفردات، للرّاغب ص ٣٥٠.

(٢) هو العِيَالُ والثِّقْلُ، وَكُلُّ مَحْمُولٍ فَهُوَ كَلٌّ. انظر: الصّحاح، للجوهري (١٨١١/٥)، مادّة: كلل، والمحرّر الوجيز، لابن عطيّة (٤١١/٣).

(٣) الفروسيّة، لابن القيّم ص ١٥٧

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه معلّقًا، (٨٢/٦)، (برقم: ٤٧٠٨)، قال ابن حجر: وصله سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عبّاس، وصحّح إسناده ابن كثير. انظر: فتح الباري (٣٩١/٨)، وتفسير ابن كثير (٤٤١/٢).

(٥) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٦٠/١). (بتصرّف).

(٦) قاله مجاهد بن جبر رَحِمَهُٱللَّهُ. انظر: تفسير مجاهد، لأبي الحجّاج مجاهد بن جبر المكّي القرشي (ت: ١٠٤هـ)، تحقيق: محمّد عبد السّلام أبو النّيل، الطّبعة الأولى، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص ٥٨٩.

(٧) انظر: المحرّر الوجيز، لابن عطيّة (٣١/٥)، والتّسهيل لعلوم التّنزيل، لأبي القاسم محمّد بن أحمد بن محمّد ابن جزيّ الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطّبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ، (٢٤٦/٢)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٠٠٧/٢، ١٠٠٨).

الحقّ، فإذا ظهر الحقّ ولم يبق به خفاءٌ فلا فائدة في الخصومة، والجدال على بصيرةٍ مخاصمة المتكبّر ومجادلتُه عنَاءٌ لا غناء فيه هذا معنى هذه الآية)[١].

٧– ناظر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته بالأدلّة السّمعيّة العقليّة، وهذا المنهج (أمرٌ تميّز به القرآن وصار العالِم به من الرّاسخين في العلم... ولكن أهل هذا العلم لا تكاد الأعصار تسمح منهم إلّا بالواحد بعد الواحد)[٢]، وابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واحد منهم هؤلاء –بتزكية العلماء الأعلام رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ له كما سبق بيانه–، والله جَلَّ وَعَلَا يؤتي فضله من يشاء، وهذا العلم الّذي يصبح راسخًا فيه هو (العلم الّذي يطمئنّ إليه القلب، وتسكن عنده النّفس، ويزكو به العقل، وتستنير به البصيرة، وتقوى به الحجّة، ولا سبيل لأحدٍ من العالمين إلى قطع من حاجّ به)[٣]، ومن آثار سلوك هذا المنهج، وإعمال هذه الأدلّة، نتائج مرضيّة، ونهايات مشرقة من أعظمها:

أ– أنّ مَن جادل بها جَدَّل خصمه، وكانت حجّته هي الحجّة البالغة، وحجّة مخالفه هي الدّاحضة، ففلَجَه ونقض شبهتَه.

ب– أنّ في تطبيق هذه الأدلّة، تفتح أقفال القلوب، ويزيل الرّان عليها، فتبصر الحقّ بعين بصيرتها، ويستجاب لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤].

وخصائص دلالة القرآن الكريم السّمعيّة العقليّة، أنّها (قطعيّة يقينيّة، لا تعترضها الشّبهات، ولا تتداولها الاحتمالات، ولا ينصرف القلب عنها بعد فهمها أبدًا)[٥].

والموفّق في باب الجدال بأدلّة القرآن أنّ (مَن وضع دلالات القرآن وألفاظه مواضعها، تبيّن له من أسراره وحِكمه ما يهزّ العقول، ويعلم معه تنزّله من حكيم حميد)[٦].

---

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٤٠٨).

(٢) المصدر نفسه (١/٤١٠).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١/٤١٠).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١/٤١١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الرّسالة التّبوكيّة، لابن القيّم ص ٨٣.

(والقرآن مملوء من ذكر الأدلّة العقليّة الّتي هي آيات الله الدّالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته)[١]، (فلا تجد كتابًا قد تضمّن من البراهين والأدلّة العقليّة على هذه المطالب ما تضمّنه القرآن، فأدلّته لفظيّة عقليّة)[٢]، ومن أمثلة الدّلالات السّمعيّة العقليّة[٣] الّتي سلكها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته ما يلي:

أ- التّفكّر والاذّكار والنّظر بالسّير في الأرض، وما الأمثال المضروبة والأقيسة العقليّة والشّواهد الحسيّة إلّا من أعظم الأدلّة على تفرّد الله جَلَّوَعَلَا بالرّبوبية وأفرادها، المستحقّ للعبوديّة.

ب- تقريره للغيبيات والمعاد بالأدلّة العقليّة الحسيّة.

ت- الآيات العيانية الأفقيّة والنّفسيّة المستلزمة لإثبات الأدلّة السّمعيّة.

ث- ما أبقاه ربّ العالمين جَلَّوَعَلَا من آثار عقوباته لأهل الشّرك وآثار ذنوبهم، فحلّت بهم المثلات، وجعلهم عبرة لمن سلك سبيلهم، وما أبقاه من إعزاز أهل التّوحيد ونصرهم، وجعل الظّهور والعاقبة لهم، فجعلهم قدوة لمن سار خلفهم واتّبع منهجهم[٤].

(والمقصود أن القرآن مملوء بالاحتجاج، وفيه جميع أنواع الأدلة والأقيسة الصّحيحة، وأمر الله تعالى رسوله فيه بإقامة الحجّة والمجادلة)[٥].

٨- أكّد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موضع أنّ الجدال المحمود الّذي يؤتي فائدته وثمرته، إنّما ما كان على طريقة القرآن وأدلّته ودلالاته، لا على اصطلاح أهل الكلام والفلسفة وطريقتهم في الاستدلال.

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٤٧٠/١)

(٢) المصدر نفسه (٤٧١/١).

(٣) وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأدلّة العقليّة النّقلية في بعض مصنّفاته. انظر: مفتاح دار السّعادة (٨٧٨/٢)، (٨٨٠/٢-٨٨١)، (٨٨٩/٢)، والصّواعق المرسلة (٤٤٦/١-٤٤٧)، (٤٧٠/١-٤٧١)، ومدارج السّالكين (٢٥٤/١)، (٤٣٠/٣-٤٣١)، (٤٥٥/٣)، والرّسالة التّبوكية ص ٨٤.

(٤) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٥٥/٣، ٤٥٦)، والتّبيان في أيمان القرآن ص ٢١٤-٢١٥.

(٥) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٤١٢/١).

هذه هي نظرة ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمناظرة على وجه العموم والإجمال، ومن المناسب معرفة منهجه في المناظرات على وجه التّفصيل، بذكر منهجه في الدّعاوى وأدلّتها، والاعتراضات والجواب عليها، والسّمات المنهجيّة لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته، ولهذا كان هذا الفصل مقسّمٌ على هذه المباحث وهي كالتّالي:

المبحث الأوّل:

منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى وأدلّتها.

ويشتمل على مطلبين هما:

المطلب الأوّل: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى.

المطلب الثّاني: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أدلّة الدّعاوى.

المبحث الأوّل:

منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى وأدلّتها.

بعد وجمع ودراسة مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجدت أنّ مجموع مناظراته المباشرة -الّتي على شرط البحث- عشرة مناظرات، سبعة منها كان هو المدّعي فيها مع أهل الكتاب، وثلاثة منها مع المتكلّمين، وأنّ مجموع الدّعاوى الّتي في هذه المناظرات، ثمان منها كان ابن القيّم هو المدّعي فيها، الباقية كانت هي دعاوى خصومه.

وعلى وجه التّفصيل فقد كانت مجموع دعوى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثّماني في جميع المناظرات كالآتي:

الدّعوى الأولى وكانت على أحد علماء اليهود، ومفادها: أنّ اليهود كفّار ليسوا على دين الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ[(١)].

الدّعوى الثّانية وهي على أحد السّامرة اليهود، ومفادها: أنّ قبلتهم باطلة ومبتدعة[(٢)].

الدّعوى الثّالثة وكانت على أحد علماء النّصارى، ومفادها: بطلان احتجاجه بالقدر، وكفره بعبادة غير الله جَلَّ وَعَلَا[(٣)].

الدّعوى الرّابعة وكانت على يهودي، ومفادها: كفر أهل ملّته، وبيان بعض دوافع كفرهم[(٤)].

الدّعوى الخامسة وكانت كذلك على يهودي، ومفادها: كفر اليهود لعنادهم وجحدهم للبشارات والشّواهد على صدق نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٥)].

الدّعوى السّادسة: كانت على أحد المتكلّمين، ومفادها: وجوب متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٦)].

---

(١) انظر: ص ٢١٦ من البحث.

(٢) انظر: ص ٢٦٩ من البحث.

(٣) انظر: ص ٢٩٠ من البحث.

(٤) انظر: ص ٣٠٧ من البحث.

(٥) انظر: ص ٣٣٨ من البحث.

(٦) انظر: ص ٤٢٣ من البحث.

الدّعوى السّابعة والثّامنة: كانت على أحد المعطّلة، ومفادها: أنّ القرآن كلام الله عَزَّوَجَلَّ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنّ الله جَلَّوَعَلَا مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، كما جاء عن الله وعن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، على مراد الله ومراد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ[(١)].

وكانت الدّعاوى الثّلاثة الّتي ادّعاها مخالفين ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ وخصومه عليه كما يلي:

الأولى: دعوى أحد اليهود أنّ علماء الإسلام أكثرهم عصيانًا وظلمًا لأنفسهم[(٢)].

الثّانية: دعوى النّصراني أنّ الإسلام مبني على عوامّ الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ[(٣)].

الثّالثة: دعوى أحد الجهميّة أنّ القرآن كلام الله مخلوق[(٤)].

ولابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ منهجٌ سديدٌ متميّز، ورأيٌ رشيدٌ فريدٌ في الدّعاوى وأدلّتها، سواء كانت الدّعاوى له أو عليه، وبالبحث والنّظر في هذا المنهج يمكن أن يقدّم على النّحو الآتي:

المطلب الأوّل: منهج ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في الدّعاوى.

المطلب الثّاني: منهج ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في أدلّة الدّعاوى.

---

(١) انظر: ص ٤٥٤ من البحث.

(٢) انظر: ص ٣٨٦ من البحث.

(٣) انظر: ص ٣٦٠ من البحث.

(٤) انظر: ص ٤٣٩ من البحث.

المطلب الأوّل: منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى.

ويمكن استخلاص منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى من خلال ما يلي:

أوّلًا: كانت دعاواه رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرعيّة سُنّيّةٌ سَنيَّةٌ دون تقليد ولا عصبيّة، وذلك من خلال واقع دعوته أنّ من منهجه عدم دعوة الخلق في أصول الدّين إلى رأي أو مذهب معيّن، بل دعوته رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ما أجمع عليه السّلف الصّالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، يقول في هذا الصّدد: (فدعونا من هذه الدّعاوي الباطلة الّتي لا تفيد إلّا إتعاب الإنسان وكثرة الهذيان، وحاكمونا إلى الوحي والميزان، لا إلى منطق يونان، ولا إلى قول فلانٍ ورأي فلانٍ، فهذا كتاب الله ليس فوق بيانه مرتبة في البيان، وهذه سنّة رسوله مطابقةً له أعظم من مطابقة البنان للبنان)[1].

وعليه كانت دعاويه شرعيّة، بعكس دعاوى مخالفيه فإنّ دعاويهم دعاوى بدعيّة: إمّا كفريّة أو غير كفريّة، كما أنّ منها دعاوى عصبيّة ومذهبيّة، والتزام المناظر بالدّعاوى الشّرعيّة يمكّنه من قطع مخالفيه وفلجهم؛ لأنّه صاحب الحقّ، فإن عرف كيف يوظّفه ويناظر به فلا شكّ أنّ النّصر حليفه، والغلبة والعلوّ على المخالفين نصيبه ولا ريب.

كما يفيد هذا عدم الوقوع في التّناقض بين دعاويه؛ لأنّ الدّين يصدّق بعضه بعضًا في غاية التّناسق دون التّناقض، وفي غاية الكمال دون نقصان، فمن سار على منهجٍ واحدٍ بالتزام الدّعاوى الشّرعيّة فإنّ دعاويه تتجانس ولم يقع في التّناقض، بعكس الدّعاوى الباطلة فإنّها ولا بدّ أن تتناقض ويتناقض أربابها، فإنّهم قد يثبتونها، وينكرون لوازمها، أو يثبتونها وينكرون مماثلاتها، (إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرّد عند النّزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النّزاع)[2].

ثانيًا: إيضاح الدّعاوى وإظهارها وبيانها، وعدم إبهامها، فكلّ دعاوى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّها واضحة بيّنة، ولا حرج عنده من بيانها لخصمه، خلافًا لأهل التّمويه في الجدل بالباطل، فإنّ من أساليبهم إبهام الدّعاوى وعدم توضيحها ليعجز المخالف لهم عن كشفها وردّ شبهاتها، وهذا كما قال[3] الجهمي لابن

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٥٩٦/١).

(٢) إعلام الموقعين، لابن القيّم (٣٩/١).

(٣) انظر: ص ٤٣٩ من البحث.

القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نحن وسائر الأمّة نقول: القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ، ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ، فمن أين لكم ذلك؟).

وهذا من أصالة منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّه استقى هذا الوضوح في دعاويه من وضوح الإسلام؛ إذ لا غموض فيه ولا خفاء.

ثالثًا: أنّ الدّعاوى لا تقبل ولا تصحّ إلّا بأدلّة عليها، وهذا الّذي يسمّيه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سؤال المطالبة بالدّليل)[1]، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١]، وهذه الدّعوى ادّعاها

رابعًا: كلٌّ من اليهود والنّصارى، بأنّ الجنّة لن يدخلها إلّا من كان من طائفتهما، (فاختصر الكلام أبلغ اختصار وأوجزه مع أمن اللّبس ووضوح المعنى فطالبهم الله تعالى بالبرهان على صحة الدّعوى... فمن ادعى دعوى بلا دليل يقال له هات برهانك إن كنت صادقا فيما ادعيت)[2].

وسواء كان المدّعي نافيًا أو مثبتًا، فإنّه يلزمه الدّليل الذي يصحّح دعواه، وهذا بالاتفاق، أمّا النّفي المجرّد ففيه الخلاف[3].

وهذا الإجراء مع الدّعاوى من منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّذي قرّره نظريًا وطبّقه عمليًا، وفي هذا يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد السّامرة اليهود (وهذا النّصُّ ليس في التّوراة الّتي بأيديهم، وأنا رأيتها، وليس هذا فيها)[4]، ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد اليهود في إحدى مناظراته: (ونحن اليوم ننوب عن عبد الله بن سلامٍ، وقد وجدنا هذه البشارات في كتبكم، وهي شاهدةٌ لنا عليكم، والكتب بأيديكم فأتوا بها فاتلوها إن كنتم صادقين)[5]، وقال لأحد المتكلّمين: (فدعاهم إلى مكاتبة بما يدعونه إليه، فإن كان حقًّا قبله وشكركم

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٥٧١/٤).

(٢) المصدر نفسه (١٥٧١/٤-١٥٧٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١٥٧٢/٤).

(٤) انظر: ص ٢٦٩ من البحث.

(٥) انظر: ص ٣٤٠ من البحث.

عليه)[1]، ولهذا فإنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقيم دعوى إلّا ويذكر دليله، ولا يقبل من مخالفه دعوى إلّا بدليل يثبتها.

خامسًا: أنّ بطلان الدّعوى وفسادها دليلٌ على بطلان أدلّتها، وبناء على ذلك فلا يحتاج المناظر إلى النّظر في صحّة الدّعوى إذا كان يعتقد فسادها وبطلانها، وإنّما يسعى إلى إثبات كذبها وبطلانها لخصمه. وهذه المباشرة المنهجيّة مع الدّعاوى من ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكفيه مؤنة الرّدّ، وتختصر عليه طريق المناظرة، وعدم مراعاتها يجعل المناظر يفتّش ويقمّش مع مخالفه عن أوجه صحّة أدلّته الّتي أوردها على دعواه الفاسدة الكاسدة، وهذا ما (فإن كانت لازمة لما جاء بها الرّسول فهي حقّ لا شبهة، إذ لازم الحقّ حقّ...بل كلُّ ما لزم مِن الحقّ فهو حقٌّ يتعيّن القول به كائنًا ما كان)[2]، فأهل البصيرة والدّليل لا يردّون الدّليل وموجبه بقولٍ معيّنٍ[3].

(ولا بدّ أن يكون الدّليل مستلزمًا لِمَدلوله، بحيث ينتقل الذّهن منه إلى الْمَدلول، لما بينهما من التّلازُم، فيكون الْمَلزوم دليلًا على لازمه، ولا يجب العكس)[4]، وإثبات الملزوم ونفي لازمه محالٌ، وفساد اللّازم يدلّ على فساد الملزوم[5]، (فكلّ ملزومٍ دليلٌ على لازمه، والعلم بدلالته متوقّفٌ على العلم به، وعلى العلم بلزومه، ولهذا كانت أدلّة التّوحيد والمعاد والنّبوّات الّتي في القرآن آياتٍ ودلالاتٍ معيَّناتٍ مستلزمة لمدلولها بنفسها)[6].

وهذا الملحظ المنهجي عند ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يفسّر أنّه يُعرض عن بعض أدلّة الدّعاوى الباطلة، وهو ما يدفعه إلى بيان فساد الدّعوى وبطلانها من أساسها، أو يكشف عن بطلان أدلّتها، وقد أعملها رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع السّامري حين قال له: (فمن المحال أن يكون أصحاب التّوراة المخاطبون بها، وهم الّذين تلقّوها عن

(١) انظر: ص ٤٥٨ من البحث.

(٢) طريق الهجرتين، لابن القيّم (٢/٥١٩-٥٢٠).

(٣) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٣/٨٧٨).

(٤) الجواب الكافي، لابن القيّم ص ٢٠٦.

(٥) انظر: طريق الهجرتين (١/٢١٤)، ومدارج السّالكين (١/٢٢٣، ٢٥٩)، ومفتاح دار السّعادة (١/١٨، ٩١، ٢٤٧).

(٦) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٦١١).

الكليم، وهم متفرّقون في أقطار الأرض، قد كتموا هذا النّصَّ، وأزالوه وبدّلوا القبلةَ الّتي أُمِروا بها، وحفظتموها أنتم، وحفظتم النّصَّ بها)[1].

سادسًا: أنّ تناقض دعاوى الخصم يستلزم بطلان أحدها ولا يستلزم بطلان الدّعوى الّتي هي مورد النّزاع، فلو أنّ المخالف كان له أكثر من دعوى في المناظرة، وبينها تناقض فلا يلزم منه فساد الدّعوى المتنازع فيها بعينها فقد تكون صحيحة، وإنّما يلزم من هذا التّناقض فساد أحدها فقط، فتجد الخصم يفرّق بين المتماثلين، ويجمع بين المختلفين.

وقد استعمل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا في مناظرته مع أحد علماء اليهود، لما ادّعى بأنّهم كفّار بسبب كفرهم بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعدم اتّباعه، فاعترض عليه بفساد هذه الدّعوى لتناقضها مع دعوى أخرى عند اليهود وهي أنّ أتباع كلّ نبيّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من السّعداء، فمن اتّبع موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فهو كمن اتّبع محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فبيّن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ هذا التّناقض الّذي يتوهمونه لا يلزم منه فساد الدّعوى المتنازع فيها، وإنّما يلزم منه فساد أحد الدّعاوى، وأنّه يقول بفساد دعوى اليهودي، وأنّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لو كان حيًّا لدخل واتّبع محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2].

والمقصود مما سبق يظهر لمن طالع مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّه سيقف على منهجيّته في التّعامل مع الدّعاوى قبولًا وردًّا، وصحّةً وبطلانًا.

المطلب الثّاني: منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أدلّة الدّعاوى.

أوّلًا: أنّ الأدلّة هي ميزان معرفة حقيقة الدّعاوى والأقوال وصحيحها من سقيمها، لهذا قرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الدّعاوى لا تصحّ إلّا بدليل، ولأنّه بغير الأدلّة عليها يستطيع كلّ أحد أن يدّعي ما شاء، (فلو يُعطى النّاس بدعواهم لادّعى الخَلِيُّ[3] حُرْقَةَ الشَّجِيِّ[4])[5]، فلا بدّ من إقامة الدّليل على صحّة الدّعوى، فإنّ هذا مركوزٌ في فطرة الخلق، و(الّذي فطر الله عليه عباده طلب الحجّة والدّليل المثبت لقول المدّعي، فركز

(١) انظر: ص ٢٦٩ من البحث.

(٢) انظر: ص ٢١٨ من البحث.

(٣) هُوَ ضِدُّ الشَّجِيّ، أَيْ: مِنَ الفَارِغِ الَّذِي لَا هَمَّ لَهُ. تاج العروس، للزّبيدي (٦/٣٨)، مادّة: خلو.

(٤) بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَهُوِ الحَزِينُ المهمومُ. انظر: لسان العرب، لابن منظور (٤٢٣/١٤)، مادّة: شجا.

(٥) مدارج السّالكين، لابن القيّم (١٠/٣).

سبحانه في فطر النّاس أنّهم لا يقبلون قولَ مَن لم يقم الدّليل على صحّة قوله، ولأجل ذلك أقام الله سبحانه البراهين القاطعة، والحجج السّاطعة، والأدلّة الظّاهرة، والآيات الباهرة على صدق رسله، إقامةً للحجّة وقطعًا للمعذرة، هذا وهم أصدق خلقِه وأعلمُهم وأبرُّهم وأكملُهم، فأتوا بالآيات والحجج والبراهين مع اعتراف أممهم لهم بأنّهم أصدق النّاس)[1].

ولهذا اشتدّت عنايته بهذا المعلم المنهجي، فعظّم مصادر التّلقي، ومنهج الاستدلال بها، ولهذا تجده يقسّم الأدلّة الشّرعية إلى سمعيّة وعقليّة، والأدلّة العقليّة والحسيّة[2]، يقول في هذا الصّدد: (فدلالة القرآن سمعيّة عقليّة، قطعيّة يقينيّة، لا تعترضها الشّبهات، ولا تتداولها الاحتمالات، ولا ينصرف القلب عنها بعد فهمها أبدًا)[3]، فالقرآن مشتمل على كثير من الاحتجاج، ويتضمّن على جميع الأدلّة والأقيسة الصّحيحة[4].

فالعبرة بقوّة الأدلّة وكثرتها، وفي ضمن المناظرات يتضح هذا المسلك، واهتمام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالأدلّة وترتيبها قوةً وضعفًا، وتمييزها صحّةً وفسدًا.

ثانيًا: اهتمام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعلم الحجّة، وقد سمّاها الله جَلَّوَعَلَا سلطانًا؛ لأنّ فيها العصمة من التّناقض، إذا اقتدى بالدّليل، وجعلت الحجّة إمامًا، فدلالة الله جَلَّوَعَلَا وبيانه للعباد للانتفاع بها لتقوم الحجّة عليهم، وقد بيّنها بطرقٍ ثلاثٍ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بسمع آياته المتلوّة القوليّة المتضمّنة لإثبات صفات كماله وَنعوت جلاله...والّذي شهد به قد بيّنه وأوضحه وأظهره، حتّى جعله في أعلى مراتب الظّهور والبيان...

وأمّا آياته **العيانيّة الخلقيّة**، والنّظر فيها والاستدلال بها: فإنّها تدلّ على ما تدلّ عليه آياته القوليّة السّمعيّة، وآيات الرّبّ: هي دلائله وبراهينه الّتي بها يعرفه العباد...وهو آياته القوليّة، ويستدلّون على ذلك بمفعولاته الّتي تشهد على صحّة ذلك، وهي آياته العيانيّة، **والعقل** يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحّة ما جاءت به الرّسل، فتتّفق شهادة **السّمع والبصر والعقل والفطرة**، وهو سبحانه -لكمال عدله ورحمته، وإحسانه وحكمته، ومحبّته للعذر، وإقامته للحجّة-)[5].

---

(١) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (١٨٦/٢).

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٥٦/٣).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٤١١/١). انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٥٧/٣).

(٤) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٤١٢/١).

(٥) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٣٠/٣-٤٣١).

والحجّة تنقاد لها قلوب الخلق، فتأسرها وتخضع لها، وتقطع المخالف وتبهته، وإن أظهر العناد والمكابرة والجحود، فالحجّة ناصرة بنفسها، ظاهرةٌ على الباطل دامغةٌ له[١]، وقد قامت الحجّة على الخلق بالرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وخلفائهم وورثتهم، إذ هم نوابهم في إقامتها على العباد.

ثالثًا: تنويع الأدلّة قوّة وضعفًا على الدّعوى الواحدة، إذ ليس من شرط الدّعوى الصّحيحة عند ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تكون جميع أدلّتها قويّة، بل قد تحوي على من الأدلّة ما هو قويّ في الدّلالة عليها، وفيها ما هو ضعيفٌ في الدّلالة عليها، وهذا ما يفسّر إيراد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للأدلّة، وقبوله لبعض أدلّة المخالفين له في المناظرات ورفضه بعضها[٢].

رابعًا: أنّ نفي دليل مخصوص لا يلزم منه نفي كلّ الأدلّة وإبطال الدّعوى، أي: أنّ المدّعي إذا استدلّ على دعواه بثلاثة أدلّة، ثمّ اعترض عليه المعترض وأبطل دليلًا واحدًا، فلا يلزم بطلان الدّليلين الباقيين، وبطلان الدّعوى؛ لأنّه كما تقرّر في الفرق بين نفي الدّليل ونفي المدلول، (ولا يقال لا يلزم من نفي الدليل نفي المدلول فإن هذا لازم في الشرعيات لأنها إنما تثبت بأدلتها فأدلتها أسباب ثبوتها) [٣].

خامسًا: وهذا المسلك المنهجي من ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا ما أعمله مع خصومه، سواء في المناظرات أو غيرها من صور الجدل الأخرى، وحسب مناظراته فإنّي وجدته استعمل هذا المعلم في باب التّنزّل[٤] في الخصومة، وكأنّه يقول لخصمه: فإذا كان الدّليل الذي أرد عليك لا يصحّ، ولكنّ الدّليل الآخر صحيحٌ لا مطعن فيه.

---

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١٦٠).

(٢) انظر: ص ٤٥٤ من البحث.

(٣) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١/٢٠).

(٤) والتَّنَزُّلُ مَعَ الخَصْمِ فِي الْمُنَاظَرَةِ يَكُونُ فِيمَا لَا يَقَرُّ بِهِ الخَصْمُ الْمُتَنَزَّلُ لِأَجْلِ إِفْحَامِهِ، وَهُوَ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ القُرآنِ الكَرِيمِ. انظر: درء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (١/١٨٨)، ورفع اليدين في الصّلاة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ، ص ٥٩، والبحر المحيط، لأبي حيّان (٤/٥٦٢)، وتفسير ابن كثير (١/٢٠١)، والدّرر السَّنيّة، لعلماء نجد (١٢/٣٥٣)، وتفسير السّعدي ص ٢٦٢، والقول المفيد، لابن العثيمين (٢/٢٩٥)، والحوار مع أتباع الأديان، للسّقار ص ٥٦.

سادسًا: أنّ تناقض الأدلّة دليل على بطلان الدّعوى وفسادها، أو على فساد أحد أدلّتها، والدّعوى الصّحيحة المبنيّة على الأدلّة الصّحيحة لا يمكنها أن تتناقض؛ لأنّ (حجج الله لا تتعارض، وأدلّة الشّرع لا تتناقض، والحقّ يصدّق بعضه بعضًا، ولا يقبل معارضةً ولا نقصًا)[١].

فلا يمكن أن تكون الدّعوى صحيحة بأدلّتها الصّحيحة ثمّ تكون متناقضة فاسدة، وهذا المسلك المنهجي مما سلكه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أدلّة الدّعاوى، فقد بيّن بطلان الدّعاوى بتناقض أدلّتها، وفي هذا الصّدد يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فحجج الله وبيناته لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاضد، وأنت لا تجد سمعًا صحيحًا عارضه معقولٌ مقبولٌ عند كافة العقلاء أو أكثرهم، ولا تجده ما دام الحقّ حقًّا، والباطل باطلًا، بل العقل الصّريح يدفع المعقول المعارض للسّمع الصّحيح، ويشهد ببطلانه)[٢].

وبناء عليه يستنتج أنّ القول بتكافؤ الأدلّة، هم من عارضوا بين الوحي والعقل، والّذي سببه فسادٌ في الاستدلال، ومعنى تكافؤ الأدلّة أي (أنّها قد تكافأت وتعارضت فلم يعرف الحقّ من الباطل، وصدقوا وكذبوا، أمّا صدقُهم فإنّ أدلّتهم وطرُقهم قد تكافأت وتصادمت...

وأمّا كّذبهم فإنّ أدلّة الحقّ وشبه الباطل لا تتكافأ حتّى يتكافأ الضّوء والظّلام...فسبحان من أعمى عن الحقّ بصائر من شاء من خلقه)[٣].

وفي هذا المقام قرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ (الكتاب المنزّل والعقل المدرك حجّةُ الله على خلقه، وكتابه هو الحجّة العظمى، فهو الّذي عرّفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدًا، فليس لأحدٍ عنه مذهبٌ، ولا إلى غيره مفزعٌ في مجهولٍ يعلمه، ومشكلٍ يستبينه، وملتبسٍ يوضّحه، فمَن ذهب عنه فإليه يرجع، ومَن دفع حكمه فبه يحاجُّ خصيمَه، إذ كان بالحقيقة هو المرشد إلى الطّرق العقليّة والمعارف اليقينيّة الّتي بالعباد إليها أعظم حاجة، فمن ردّ من مدّعي البحث والنّظر حكومته ودفع قضيّته فقد كابر وعاند)[٤].

(١) إعلام الموقعين، لابن القيّم (٣/٨٦).

(٢) المصدر نفسه (٣/٨٦).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٥٠٨).

(٤) المصدر نفسه (١/٢٢٧).

سابعًا: من منهجه في أدلّة الدّعاوى أنّ الأساس في الاستدلال أن يكون بالأوضح على الأخفى، (فإذا كان المطلوب الْمُستدلُّ عليه أوضحَ من الدّليل كان الاستدلال عناءً وكلفة، ولكن تُصَوَّرُ الدّعوى ومقابِلتُها تصويرًا مُجرّدًا، ويُعرَضان على العقول الّتي لم يَسبِق إليها تقليد الآراء)[١].

فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يستدلّ لدعاويه إلّا بالأدلّة الواضحة البيّنة الدّالة على المدلول الموجّهة إليه، (وكثيرًا ما يكون الدّليل الّذي عُرف به الحقّ أصحّ من كثيرٍ من أدلّة المتكلّمين ومقدّماتها، وأبعد عن الشّبه، وأقرب تحصيلًا للمقصود، وإيصالًا إلى الْمدلول عليه)[٢].

بل إنّ الاستدلال بالأخفى على الأوضح أظهر من العكس، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا ريب أنّهما طريقان صحيحان، كلٌّ منهما حقٌّ، والقرآن مشتملٌ عليهما)[٣].

وقد أعمل رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المسلك المنهجي في مناظراته[٤] لإلزام من جحد الرّبّ عَزَّوَجَلَّ، بأنّه هو المستحقّ للعبادة.

ثامنًا: إعمال الأدلّة المتّفق عليها أدلّةً على الدّعوى المختلف فيها، وذلك أن يكون للمدّعي دليلٌ يثبته في قضيّة أخرى غير المتنازع فيها، فيستدلّ به ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الدّعوى المتنازع فيها، بدلًا من الإتيان بدليلٍ جديدٍ قد لا يسلّم له، وسلك ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المسلك في كتبه الجدليّة[٥]، أو مناظراته الّتي ستقف عليها -إن شاء الله-.

ومن الأمثلة على ذلك ما يلزم به ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصومه في إثبات الصّفات الفعلية، فإنّه يلزمهم بأدلّتهم على إثبات الصّفات الذّاتيّة، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويلزمكم فيما أثبتموه نظير ما لزمكم فيما نفيتموه)[٦].

---

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٠٣٨/٢).

(٢) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٥١/٣).

(٣) المصدر نفسه (٨٢/١).

(٤) انظر: ص ٢١٦ من البحث.

(٥) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٧١/١)، ومختصر الصّواعق المرسلة (٨٦٦/٢).

(٦) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٠٨٤/٢).

أو يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا فرق بين ما يبلّغه عنه من كلامه المتلوّ، ومن وحيه الّذي هو نظير كلامه في وجوب الاتّباع)[١].

وهذا المنهج مع الخصوم فيه إلزامٌ لهم في رجوعهم إلى الحقّ، وكسر باطلهم، وتوهين طريقتهم.

تاسعًا: الاستدلال بالأحاديث والآثار الثابتة الصّحيحة المسندة في كتب السّنّة والآثار، بل دعا إلى تحكيم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جميع موارد النّزاع في جميع أبواب الدّين[٢]، وفق المنهج الربانيّ ليثبت الإيمان في قلوب أهله، وتنشرح له صدورهم لحكمه، وينقادون له طوعًا ورضًا، ويسلّموا له حبًّا وقبولًا، (من الممتنع أن يأمر الله تعالى بالرّدّ عند التّنازع إلى من لا يوجد عنده فصل النّزاع)[٣].

وهذا المعلم المنهجي لم يتخلّف في مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل كان يطالب خصومه وفق منهج أهل الحديث والرّواية عن صحّة ما أوردوه من الأحاديث والآثار، وموقع الاستدلال بها، لأنّ هذا المسلك المنهجي قاصمٌ لظهر مخالف هذا الأصل، عاصمٌ من الضّلال والانحراف للمستدلّ به والمتمسّك بحكمه، (وإلّا فكلّ واحدٍ من أرباب المعقولات يقول: عقلي أولى بالثّقة به من عقل منازعي، وهذا يدلي بمعقولٍ، وهذا يدلي بمعقولٍ)[٤].

وهذا ما أردت بيانه في بيان منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأدلّة الّتي تكون في باب المناظرات، لا في عموم الأدلّة ومنهج الاستدلال بها في النّظر، ثمّ بعد عرض منهجه في الدّعاوى وأدلّتها في المناظرات، يبقى بيان منهجه في الاعتراضات والجواب عليها، وهذا ما أبيّنه في المبحث التّالي.

❁ ❁ ❁

(١) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (٢/٢٢٤).

(٢) انظر: الرّسالة التّبوكية، لابن القيّم ص ٢٥.

(٣) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (١/٣٩).

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٤٩٧).

المبحث الثّاني :

منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات والجواب عليها .

ويشتمل على مطلبين هما :

المطلب الأوّل: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات .

المطلب الثّاني: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب على الاعتراضات

المبحث الثّاني:

منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات والجواب عليها.

فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له منهج في الاعتراضات والأجوبة عليها، سواء كان معترضًا أو مجيبًا، وقبل الولوج في منهجه فمن المناسب الإشارة إلى نظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لاعتراضات أهل الباطل على الحقّ، وسنّة الله جَلَّوَعَلَا في خلقه، أنّه إذا أراد ظهور حججه وبراهين صدق رسله عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم، هيّأ لهم من الأسباب الموجبة لذلك، وهو تكذيب أعدائهم لهم، وردّهم لما جاؤوا به من الحقّ، فيلقوا عليهم من الشّبه الدّاحضة، والحجج الباطلة، فيقابلهم الرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم ليدفعوها بحجج الله جَلَّوَعَلَا البالغة، (فإنّ الباطل كلّما ظهر فساده وبطلانه أسفر وجه الحقّ، واستنارت معالمه، ووضحت سبله، وتقرّرت براهينه، فكسرُ الباطل ودحضُ حججه وإقامةُ الدّليل على بطلانه من أدلّة الحقّ وبراهينه.

فتأمّل كيف اقتضى الحقّ وجود الباطل، وكيف تمّ ظهور الحقّ بوجود الباطل، وكيف كان كفر أعداء الرّسل بهم وتكذيبُهم لهم ودفعُهم ما جاؤوا به وهو من تمام صدق الرّسل، وثبوت رسالات الله وقيام حججه على العباد)[1].

فكلّ مبطلٍ احتجّ بدليل صحيح على باطله، فلا بدّ أن يكون فيه ما يدلّ على بطلان قوله ظاهرًا أو إيماءً[2]، وبعد دراسة مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّتي وقفت عليها، والاعتراضات والأجوبة الّتي تحتويها، يمكن إيجاز منهجه فيهما على ما يأتي:

المطلب الأوّل: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات.

المطلب الثّاني: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب على الاعتراضات.

(١) طريق الهجرتين، لابن القيّم (١/٣٠٨-٣٠٩).

(٢) انظر: إعلام الموقّعين، لابن القيّم (٣/١٧٣).

المطلب الأوّل: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات.

أوّلًا: أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعترض على المخالفين بالحجّة والحقّ، والدّليل البرهاني اليقيني، وردّ الباطل بالحقّ، لا بالباطل والظّنّ، (مع أنّ السّلف والأئمّة يذمّون ما كان من العقليات والجدل والكلام مبتدعًا، وإن قُصد به نصر السّنّة، فكيف ذمّهم لمن عارض السّنّة بالبدعة، والوحي بالرّأي، وجادل في آيات الله بالباطل ليدحض به الحقّ)[1]، فلو خرج من وافق الحقّ عن الحقّ قدر أنملة لطمع فيه المبطل وتسلّط عليه قدر ما خرج به عن الحقّ.

وذلك كأن يردّ على الخوارج بأدلة المرجئة أو العكس، أو يردّ على نفاة الصّفات بإثبات الصّفاتية لبعضها، وكردّ المتكلّمين على الفلاسفة، فكلّ هذا من ردّ الفاسد بالفاسد، وبدعة ببدعة، كما أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يضيّق على المعترض المسلك، فلا يقبل الاعتراض إلّا بما يعتقده المعترض يقينًا، وأمّا ما يشك فيه فلا يعترض به.

ويدخل تحت هذا المعلم المنهجي أن الاعتراض لا يكون بالسّبّ والشّتم والتّهويل؛ لأنّ هذا لا يعجز عنه أحد، وإنّما يذكر الحجّة والبرهان الّذي يبطل باطله.

وهذا ما درج عليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعترض في اعتراضاته على خصومه، فلا يعترض عليهم إلّا بالحجّة والبرهان والدّليل.

ثانيًا: أنّ القصد من الاعتراض والقدح هو بيان الحقّ، وهداية الخلق إلى عبادة الحقّ، لا القهر و التّشفي والانتقام و حظوظ النّفس، ولما كان هذا الأمر من جنس الجهاد في سبيل الله جَلَّوَعَلَا، فإن لم يكن خالصًا لوجه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وفي سبيله، كان وبالًا وحسرة عليه يوم القيامة، ويخشى أن يكون ممن تسعّر عليهم النّار يوم القيامة كما ثبت في الحديث الصّحيح[2].

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦١/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: من قاتل للرّياء والسّمعة استحقّ النّار، (١٥١٣/٣)، (برقم: ١٩٠٥).

وهذا ما سار عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اعتراضاته على خصومه في مناظرات مع أهل الكتاب والمتكلّمين، وبعضها كان له أثر كبير في طولها، وصبر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتحمّله؛ لأنّ مراده ظهور الحقّ وانحسار الباطل وكسره، وليس قصده رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلوّ على الخلق بإثبات الرّأي، وتحقير الخصوم والتّشفي منهم(١).

ثالثًا: عدم ردّ الاعتراض مطلقًا، وإنّما يقبل الحقّ الّذي يتضمّنه، ويردّ الباطل، (فكلّ حقٍّ مع طائفةٍ من الطّوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حقّ الطّوائف بعضه إلى بعض، والقول به ونصره، وموالاة أهله من ذلك الوجه، ونفي باطل كلّ طائفةٍ من الطّوائف وكسره، ومعاداة أهله من هذا الوجه، فهم حكّامٌ بين الطّوائف، لا يتحيّزون إلى فئةٍ منهم على الإطلاق، ولا يردّون حقَّ طائفةٍ من الطّوائف، ولا يقابلون بدعةً ببدعةٍ، ولا يردّون باطلًا بباطلٍ، ولا يحملهم شنآن قومٍ يعادونهم ويكفّرونهم على أن لا يعدلوا فيهم، بل يقولون فيهم الحقّ، ويحكمون في مقالالتهم بالعدل، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمر رسوله أن يعدل بين الطّوائف فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشّورى: ١٥]، فأمره سبحانه أن يدعو إلى دينه وكتابه، وأن يستقيم في نفسه كما أمره، وأن لا يتّبع هوى أحدٍ من الفرق، وأن يؤمن بالحقّ جميعه، ولا يؤمن ببعضه دون بعض، وأن يعدل بين أرباب المقالات والدّيانات)(٢).

وبهذا سار ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظرًا، ولا يجرمنّه بغضهم ومخالفتهم على قبول ما عندهم من الحقّ، وردّ الباطل؛ لأنّ قبول الحقّ واجبٌ من أيّ كائن كان، وردّ الباطل واجبٌ على أي أحد كان.

رابعًا: الاعتراض على الخصم بأدواته، كدليله، وأقوال أئمّته، وأصول مذهبه، وهو المعارضة الّتي سبق تعريفها، و(الّتي هي فرع الاعتراف بصحّة الدّليل)(٣)، وهذا المسلك في القدح والاعتراض من المسالك الحسنة في المناظرة، ولها ثمرات يجنيها المناظر ليست في غيرها.

---

(١) انظر: ص ٢٦٨، ٢٧٤، ٣٣٣، ٣٥٨ من البحث.

(٢) شفاء العليل، لابن القيّم (٢/٤٦١-٤٦٢).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٧٦٩).

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلك: (وفوائد الاعتراض تختلف بحسب قَصْدِ المتكلِّم، وسياق الكلام، من قَصْدِ الاعتناء، والتّقرير، والتّوكيد، وتعظيم المقسَم به، والمخبر عنه، ورفع توهّم خلاف المراد، والجواب عن سؤال مقدّرٍ، وغير ذلك)[١].

وسيجد هذا المسلك في ما يأتي -إن شاء الله- من المناظرات، كاعتراض على أحدهم بدليله[٢]، وعلى آخر بأصول مذهبه[٣]، وعلى ثالث بأقوال أئمّته[٤]، فجدّل خصومه في ميدان الجدال، فكان حقًّا من المجاهدين في سبيل الله -أحسبه كذلك ولا أزكّي على الله أحدًا-.

خامسًا: الاعتراض على الدّعوى بلوازمها، فإن كان اللازم حقًّا فالملزوم مثله حقّ، فلازم الحقّ حقّ، (بل كلُّ ما لزم من الحقّ فهو حقٌّ يتعيّنُ القول به، كائنًا ما كان، وهل تسلّط أهل البدع والضّلال على المنتسبين للسّنّة إلّا بهذه الطّريق؟ ألزموهم بلوازمَ تلزم الحقَّ فلم يلتزموها ودفعوها، وأثبتوا ملزوماتها، فتسلّطوا عليهم بما أَنكروه لا بما أثبتوه، فلو أثبتوا لوازم الحقّ، ولم يفرّوا منها، لم يجد أعداؤهم إليهم سبيلًا، وإن لم تكن لازمةً لهم فإلزامهم إيّاها باطل)[٥].

فكان هذا المسلك المنهجي في الاعتراضات كمعيار لكشف تناقض الخصوم بين دعاويهم ولوازمها، فإذا ادّعوا دعوى وأنكروا لوازمها وقعوا في التّناقض، وهو دليل على البطلان والفساد، فيقابَل بالرّدّ.

وهذا النّوع من الاعتراض أعمله في مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مما يدلّ أنّ الأجوبة المبنية على الأصول الصّحيحة، والمبنيّة على الصّحيح، لا تكون إلّا صحيحة.

إنّ منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرّدود على المخالفين، وفي باب الاعتراضات والقوادح في الصّناعة الجدليّة أشمل وأوسع من منهجه في الاعتراضات في باب المناظرات، وبعد القول في منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات حال مناظراته، أتبعه ببيان منهجه في الجواب على الاعتراضات.

---

(١) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) انظر: ص ٤٤٧ من البحث.

(٣) انظر: ص ٤٧٧ من البحث.

(٤) انظر: ص ٤٤٨، ٥٦٣ من البحث.

(٥) طريق الهجرتين، لابن القيّم (٢/٥٢٠).

المطلب الثّاني: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب على الاعتراضات:

إنّ من حقّ المعلّل الدّفاع عن دعواه بالجواب على الاعتراضات الّتي طرحها السّائل، واعتراضه على دعوى المعلّل ودليله، وحقيقة الجواب على الاعتراض هو: اعتراض على الاعتراض، وكلّ ما ورد في منهج ابن القيّم في الاعتراضات يصحّ إيراده هنا.

وأمّا ما يميّز هذا المعلم ليظهر منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب عن الاعتراضات في باب المناظرات، وما أجاب به مخالفيه، وما أجابوه به، وحسب ما ظهر من أجوبته في باب الأجوبة على الاعتراضات ما يأتي:

أوّلًا: الجواب على قدر حاجة ومصلحة السّائل المعترض والنّظر في مقصوده من السّؤال أو الاعتراض، فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلك منهجًا وسطًا بحيث أنّه لا يستطرد ولا يختصر، ولا يشتدّ ولا يلين فيها إلّا على قدر الحاجة والمصلحة، من إقامة الحجّة وإزالة الشّبهة، نصرة للحقّ، وكسرًا للباطل، وبتأكيد حجّته وزيادة في تقريرها، وبكلّ قولٍ وافق الحقّ من أيّ أحدٍ كان، فإذا وردت قضيّة فيها تفصيل فصّل واستفصل، وإذا فيها إجمال أجمل، وجاء بما يشفي العليل ويروي الغليل، وهذا واضحٌ في أجوبته الّتي في مناظراته(١) كما سيأتي قريبًا -بإذن الله-.

كما أنّ هذا المعلم المنهجي الأصيل عند ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يتعارض مع تقريراته مواضعٍ أخرى، وذلك بسرد كلّ ما أمكنه من أوجه القدح على شبه الخصم، ولو كثرت وتعدّدت؛ لأنّ له استخدام نفس القوادح في الاعتراض على قدح القادح.

وقد يحسن به أن يكتفي من هذه القوادح بأقواها، وأقطعها لحجّة الخصم، ولو كان قول الخصم يحتمل من الاعتراض والقوادح غير ذلك، ولكنّه في مواقع المساجلة، لا بدّ أن يكون المناظر لبيبًا حصيفًا، بأن يكتفي بأقوى أوجه الرّدّ، لقطع لجج ولدده، وقد تكون حاجته أن يجاب بكلّ وجه؛ لأنّ الّذي أعمله في المناظرات أنّ الجواب يكون بقدر حاجة المعترض، ولهذا فإنّه في بعض المناظرات لا يكتفي بالجواب الواحد المسكت حتّى يزيده جوابًا ثانيًا يكون أشدّ على المعارض من الّذي قبله[٢].

(١) انظر: ص ٢٦٦، ٣٣٣، ٣٥٨، ٣٧٩، ٣٧٧، ٥٤١ من البحث.

(٢) انظر: ص ٤١٨-٤١٩، ٤٤٥-٤٤٦، ٤٧٧-٤٧٩ من البحث.

ثانيًا: أنّ الجواب عن الاعتراضات بالأظهر والمتّفق عليه أولى من غيره؛ لأنّه قد يكون للاعتراض الواحد أكثر من جواب، ولكن إذا كان هناك في بعض الأجوبة جواب دقيقٌ لا يستوعبه الخصم ولا يفقهه، أو جوابٌ لا يفهمه الحاضرون المستمعون للمناظرة، هنا يسوق الجواب بالمتّفق عليه، ويكون ظاهر الدّلالة على الحقّ أولى مما كان مضمرًا في الدّلالة أو مختلَفًا فيه بين المتناظرين.

وهذا الّذي سلكه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض مناظراته[(١)]؛ لأنّ المقصود من الجواب هو ظهور الحقّ وإزهاق الباطل، وليس المقصود ظهور المحقّ، وتعالمه على المعترض، والتّشفي فيه، واحتقاره وغير ذلك من الأغراض الّتي تنافي المقاصد الحسنة من هداية الخلق، وبيان الحقّ، وإبطال الباطل، فإذا تمّ هذا المقصد العظيم، إذ نفعه متعدّي، فقد قام بوظيفة الرّسل صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وورثتهم، لقوله لعليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «...**فَوَاللهِ! لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**»[(٢)]، (وهي خيارها وأشرفها عند أهلها، فما الظّن بمن يهتدي به كلَّ يومٍ طوائفَ من النّاس؟!)[(٣)].

هذا ما تيسّر بيانه من منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات والجواب عليها، وثمّة سمات منهجيّة مشتركة بين ما سبق، فلا بدّ من إيرادها ودراستها، لتظهر المعالم المنهجيّة في مناظراته العقديّة، وهذا ما سيكون في المبحث التّالي -إن شاء الله-.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: ص ٢٦٦، ٣٣٣، ٥٤١ من البحث.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (١٨/٥)، (برقم: ٣٧٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: من فضائل عليّ بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (١٨٧٢/٤)، (برقم: ٢٤٠٦).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٦٦/١).

المبحث الثّالث:

السّمات المنهجيّة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات.

المبحث الثّالث:

السّمات المنهجيّة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات.

إنّ الناظر لمنهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما تميّز به من سمات أهّلته أن يكون منهجًا دقيقًا رصينًا في نوعه ونتائجه، فكان من الجدير الإشارة لهذه السّمات المميّزة؛ ليتمّ الهيكل الصّوري لمنهجه في المناظرات العقديّة، وهي كالتّالي:

* **أوّلًا**: الاعتصام بالأدلّة الشّرعيّة –كتابًا وسنّة– في المناظرات وترك عداه.

وهذا الأصل واضًا معلومًا في منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات، وهو ما تميّز به عن كثير من المناظرين، وأنّ الأدلّة الشّرعيّة هي الوحي، والدّليل الشّرعي قد يكون سمعيًّا، وقد يكون عقليًّا، لدلالة القرآن على اشتمال النّقل على الأدلّة العقليّة[1]، ولابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معالم ودوافع لاعتصامه بالوحي، مما حقّق له ثمرة طيّبة آتت أكلها بإذن ربّها.

أمّا المعالم الدّالة على اعتصامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالوحي في مناظراته ما يأتي:

١– حصره رَحِمَهُ ٱللَّهُ للاستدلال به في مسائل النّزاع والاختلاف، سواء كان مع الملل أو الطّوائف؛ لأنّ ميزان القسط الّذي يوزن به أقوال النّاس وأفعالهم هو الوحي والإجماع المستند إليه، ولا يعني هذا الطّعن في الأدلّة العقليّة، لأنّ دلالة القرآن على اشتماله على الأدلّة العقليّة، وهي من جنس الأدلّة الشّرعيّة.

٢– الالتزام بالمصطلحات الشّرعيّة[2] الّتي تؤول إلى المعاني الشّرعيّة، وقد سبق في بيان منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى بأنّها شرعيّة بأدلّتها، والاعتراضات والإجابات تكون بالحقّ لا بالباطل.

فكان هذا من معالم اعتصام ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالوحي في المناظرات.

(ولذلك كانت معانيه أشرف المعاني وألفاظه أفصح الألفاظ وأبينها وأعظمها مطابقة لمعانيها المرادة منها...فالحقّ هو المعنى والمدلول الّذي تضمّنه الكتاب والتّفسير الأحسن هو الألفاظ الدّالة على ذلك الحقّ فهي تفسيره وبيانه)[3].

---

(١) انظر: الأدلّة العقليّة النّقليّة، للعريفي ص ٤٩، ٦١.

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٠١٨/٢).

(٣) المصدر نفسه (١٣٨/١).

فالعبرة والشّأن في المعاني لا في الألفاظ، وكشف زخرف الألفاظ المجملة، وما تحتها من المعاني المشتبهة، وبيان زغلها وتمويهها، لتضمّنها للحقّ والباطل، فهذه الألفاظ المجملة لا تُقبل من كلّ وجهٍ، ولا تردّ من كلّ وجهٍ، وإنّما تقبل من وجه الحقّ، وتردّ من وجه الباطل(١).

ولفهم هذا ضرب مثالًا بنفي الشّهوة عن الله عَزَّوَجَلَّ التي يطلقها أهل الباطل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أتعنون بالشّهوة الّتي نفيتموها عن الله الشّهوة الحيوانيّة، أم الشّهوة الّتي هي أعمّ، أم الإرادة والمحبّة؟

فإن أردتّم الأوّل فنفيُه حقٌّ، ودعواكم لزومه من ما أثبته لنفسه من الفرح والرّضى والضّحك ونحوها؛ باطلةٌ، تتضمّن الكذب والتّلبيس.

وإن أردتّم الثّالث فنفيه باطلٌ، وتوسُّلُكم إلى نفيه بتسميته شهوةً تلبيسٌ وتدليسٌ، ونفيٌ للمعنى الحقّ الثّابت بتسميته بالاسم المستهجن في حقّ مَن وُصف به.

وإن أردتّم الثّاني استفصلناكم عن مُرادكم، فإن فسرتموه بما يمتنع وصفه به قبلناه، وإن فسرتموه بما وصف به نفسه قابلناه بالإنكار والرّدّ، وإن فسرتموه بأمرٍ مجملٍ محتمَلٍ استفصلناه، فقبلنا حقّه ورددنا باطله)(٢).

فالواجب على من تصدّى لكشف زخرف أهل الباطل وتمويههم ألّا يقبل منهم أيّ لفظٍ مجملٍ حتّى يتّضح معناه ويقف على مقصوده، (فيكون الكلام في معنى معقول يتوارد النّفي والإثبات فيه على محلٍّ واحدٍ، لا في لفظٍ مجملٍ مشتبه المعنى، وهذا نافعٌ في الشّرع والعقل والدّين والدّنيا)(٣).

وأمّا الدّوافع والأسباب الّتي دعت ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للاعتماد والاعتداد بالأدلّة الشّرعيّة ونبذ ما عداها فأهمّها ما يأتي:

١- مجيء الوحي من الله جَلَّوَعَلَا بردّ الخلق عند التّنازع والاختلاف إلى الكتاب والسّنّة(٤)، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النّساء: ٥٩].

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٠١٧/٢).

(٢) المصدر نفسه (١٠١٧/٢).

(٣) المصدر نفسه (٦٣١/٢).

(٤) انظر: إعلام الموقّعين (٨٢٥/٣)، وزاد المعاد (١٧٨/٢).

(فلا يمكن الحكم بين النّاس في موارد النّزاع والاختلاف على الإطلاق إلّا بكتابٍ منزَّلٍ من السّماء يرجع الجميع إلى حكمه، وإلّا فكلّ واحدٍ من أرباب المعقولات يقول: عقلي أولى بالثّقة به من عقل منازعي، وهذا يُدْلي بمعقولٍ، وهذا يدلي بمعقولٍ)[١].

٢- أنّ الوحي هو الشّفاء والنّور، والتّمسّك به فيه العصمة من الزّلل والضّلال، فهو مشتمل على الأدلّة العقليّة السّمعيّة والبراهين اليقينيّة، لا يعتريها الشّك والرّيب[٢].

٣- ولأنّ الوحي فيه من الخصائص ما ليس في غيره من الكلام، إذ من خصائصه: أنّه يصدّق بعضه بعضًا، ويبيّن بعضه بعضًا، وإفادتها لليقين فوق إفادة كلّ دليل اليقين بمدلوله، وألفاظه واضحة المعاني، و(جمعت ألفاظه من الإيجاز والاختصار، والإحاطة بالمعاني الصّحيحة الجليلة، والجزالة والعذوبة، وحسن الموقع من الأسماع والقلوب)[٣].

٤- الوقوع في التّناقض والتّعارض لأقوال المعرضين عن الوحي الغير المعتصمين به، من أهل الملل والطّوائف، خلافًا لمن اعتصم به، فإنّ أقواله متوافقة لا تتعارض، وهذا ما جعل ابن القيّم يعتصم بالوحي في مناظراته، والأصل الفاسد الّذي بنوا عليه هؤلاء المعرضين عن الوحي المعارضين له، (وهو أنّهم جعلوا أقوالهم الّتي ابتدعوها وجعلوها أصول دينهم ومعتقدهم في رب العالمين هي المحكمة وجعلوا قول الله ورسوله هو المتشابه الذي لا يستفاد منه علم ولا يقين فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه ثم ردوا تشابه الوحي إلى محكم كلامهم وقواعدهم)[٤].

وأمّا الثمرة الّتي قطفها من هذا الاعتصام فهي زيادة الإيمان واليقين في متانة هذا الدّين، وأنّ بناؤه على أصول كالجبال الرّاسيات لا تهزّها رياح القياسات الباطلة، والشّبهات الفاسدة، ولأن أهلها حيارى قد قذفتهم أمواج الشّبهات في بحار ظلمات الشّكوك، وأمّا المعتصم بحبل الله ووحيه فهو على يقينٍ من أمر دينه، واثقٌ بالحقّ الّذي جاء به الوحي، مدافعٌ عليه، دامغٌ بالحقّ على الباطل وأهله.

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٤٩٧/١).

(٢) انظر: طريق الهجرتين ، لابن القيّم (٣٢٧/١).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٤٠٧/١).

(٤) المصدر نفسه (٦٢٦/٢).

وهذا المعلم مما تميّز ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المناظرات العقديّة، مما كان له أثر في قطع الخصم وفلجه، وعلوّه على المخالف وبهته، وفيما سيأتي من مناظرات أكبر دليل على ذلك.

* **ثانيًا:** التّوكّل على الله عَزَّوَجَلَّ وتفويض الأمر إليه، والاعتماد عليه، ودعائه بطلب الهداية والرّشد والسّداد، وهذا كما هو واضحٌ في إحدى مناظراته، وذلك بسؤال الله عَزَّوَجَلَّ أن يمدّه من فضله، ويفيض عليه من كريم عطائه (فهذا الّذي يُرجى له أن يتولّى الله هدايتَه، وأن يكشفَ له ما خفي على غيره)[1]، (فأفضل التّوكّل، التّوكّل في الواجب –أعني واجب الحقّ، وواجب الخلق، وواجب النّفس– وأوسعه وأنفَعُه التّوكّل في التّأثير في الخارج في مصلحةٍ دينيّةٍ، أو في دفع مفسدةٍ دينيّةٍ، وهو توكّل الأنبياء في إقامة دين الله، ودفع فساد المفسدين في الأرض، وهذا توكّل ورثتهم)[2].

* **ثالثًا:** المقارنة بين منهج الأدلّة السّمعية والأدلّة العقليّة المجرّدة من السّمع وهي منهج الاستدلال اليوناني[3]، والاعتماد على الأدلّة السّمعية لتضمّنه للأدلّة العقلية الشّرعيّة، والاستغناء بها عن غيرها من الأدلّة؛ لأنّ حججها مطابقة للمعقول، والنّقل الصّحيح لا يعزل عن العقل الصّريح، (بل هما أخوان نصيران وصل الله بينهما وقرن أحدهما بصاحبه)[4].

وقام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالموازنة والمقابلة بين الأدلّة السّمعيّة والأدلّة العقليّة، وأبان عن خصائص[5] الأدلّة السّمعيّة العقليّة، فأذكر على وجه الإجمال ما ذكره بما يأتي:

(١) الرّسالة التّبوكيّة، لابن القيّم ص ٧٠.

(٢) مدارج السّالكين، لابن القيّم (١١٤/٢).

(٣) وتصدّى لهذا المنهج ابن تيميّة فكشف عواره وهتك أستاره، وهدم قواعده، واجتث جذوره من أصوله، في كتابه: الرّدّ على المنطقيّين، حتّى وصفه عليّ سامي النّشّار في كتابه مناهج البحث عند مفكّري الإسلام ص ٣٦٩ بقوله: (أعظم كتاب في التّراث الإسلامي عن المنهج، تتّبع فيه مؤلّفه تاريخ المنطق الأرسطاليسي والهجوم عليه، ثمّ وضع هو آراءه في هذا المنطق في أصالةٍ نادرةٍ وعبقريّةٍ فذّةٍ).

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٢٦/١).

(٥) وقد فصّل د. العريفي هذه الخصائص في كتابه الأدلّة العقليّة النّقليّة ص ٩٣–١١٧.

١- أنّ الأدلّة الشّرعيّة عرف النّاس من طريقها ما لم يكن لعقولهم سبيل لمعرفتها استقلالًا، فكان الوحي في الحقيقة هو الدّالّ إلى الطّرق العقليّة والمعارف الإيمانيّة اليقينيّة، فمن ردّ حكمه ودفع أدلّته فقد كابر وعاند، ومن ردّ حكمه فقد ردّ حكم العقل الصّريح، وعاند الوحي والعقل(١).

٢- أنّ أدلّة الوحي يحصل اليقين بمدلوله، والعلم بمراد المتكلّم به سهل وأظهر من حصوله بمدلول الأدلّة العقليّة(٢).

وأمّا من قال: بأنّ اليقين يحصل من الأدلّة العقليّة المجرّدة فهذا (أحد أصول الفلسفة والإلحاد والزّندقة الّذي يتضمّن عزل النّبوات وما جاءت به الرّسل عن الله من الأدلّة السّمعيّة، وتولية القواعد المنطقيّة والآراء الفلسفيّة، فأخذه منهم متأخرّو الجهميّة فصالوا به على أهل الكتاب والسّنّة، ولقد كان قدماؤهم لا يصرّحون بذلك، ولا يتجاسرون عليه، فكشف المتأخّرون القناع وألقوا جلباب الدّين وصرّحوا بعزل الوحي عن درجته)(٣)، فالله حسيبهم بما جرّوا على أهل الإسلام من الفتن والمحن.

٣- بالاستقراء والتتبع فقد قسّم أدلّة القرآن الكريم إلى نوعين:

(أحدهما: يدلّ بمجرد الخبر.

والثّاني: يدلّ بطريق التّنبيه والإرشاد على الدّليل العقلي.

والقرآن مملوءٌ من ذكر الأدلّة العقليّة الّتي هي آيات الله الدّالة عليه وعلى ربوبيّته ووحدانيّته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته، فآياته العيانيّة المشهودة في خلقه تدلّ على صدق النّوع الأوّل، وهو مجرّد الخبر، فلم يتجرّد إخباره سبحانه عن آيات تدلّ على صدقها، بل قد بيّن لعباده في كتابه من البراهين الدّالة على صدقه وصدق رسوله ما فيه شفاءٌ وهدًى وكفايةٌ)(٤).

وأشاد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأدلّة القرآن فقال: (هذا، وإنّ القرآن -وحده لمن جعل الله له نورًا- أعظم آيةٍ ودليلٍ وبرهانٍ على هذه المطالب، وليس في الأدلّة أقوى ولا أظهر ولا أصحّ دلالةً منه من وجوه متعددةٍ جدًّا، كيف وقد أرشد ذوي العقول والألباب فيه إلى أدلّة هي للعقل مثل ضوء الشّمس للبصر لا يلحقها

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٢٦/١).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٤٤٢/١).

(٣) المصدر نفسه (٤٤٤/١).

(٤) المصدر نفسه (٤٧٠/١).

إشكال، ولا يغبّر في وجه دلالتها إجمال، ولا يعارضها تجويز واحتمال، تلج الأسماع بلا استئذان، وتحلّ من العقول محلّ الماء الزّلال من الصّادي الظّمآن، فضلها على أدلّة أهل العقول والكلام كفضل الله على الأنام، لا يمكن أحدًا أن يقدح فيها قدحًا يوقع في اللّبس إلّا إن أمكنه أن يقدح بالظّهيرة صحوًا في طلوع الشّمس.

ومن عجيب شأنها أنّها تستلزم المدلول استلزامًا بيّنًا، وتُنبّه على جواب المعترض تنبيهًا لطيفًا، ففيها إقامة الدّلالة، والجواب عن المعارضة والشّبهة، وهذا الأمر إنّما هو لمن نوّر الله بصيرته، وفتح عين قلبه لأدلّة القرآن، وآتاه فهمًا في كتابه، فلا تعجب من مُنكرٍ أو معترضٍ أو معارضٍ)[1].

وقال في موضع آخر: (والله سبحانه حاجّ عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إيّاه بأقرب الطّرق إلى العقل، وأسهلها تناولًا، وأقلّها تكلّفًا، وأعظمها غناءً ونفعًا، وأجلّها ثمرةً وفائدةً، فحججُه سبحانه العقليّة الّتي بيّنها في كتابه جمعت بين كونها عقليّةً سمعيّةً ظاهرةً واضحةً، قليلة المقدّمات، سهلة الفهم، قريبة التّناول، قاطعة الشّكوك والشّبه، ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف الّتي استُنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع.

وإذا تتبّع المتتبّع ما في كتاب الله جَلَّوَعَلَا مما حاجّ به عباده في إقامة التّوحيد وإثبات الصّفات وإثبات الرّسالة والنّبوّة، وإثبات المعاد وحشر الأجساد، وطرق إثبات علمه بكلّ خفيٍّ وظاهرٍ، وعموم قدرته ومشيئته، وتفرّده بالملك والتّدبير، وأنّه لا يستحقّ العبادة سواه، وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرّف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجلّ وجوه الحِجاج، وأسبقها إلى القلوب، وأعظمها ملاءمة للعقول، وأبعدها من الشّكوك والشّبه، في أوجز لفظٍ وأبينِه، وأعذبه وأحسنه، وأرشقِه وأدلّه على المراد)[2].

* **رابعًا:** من المعالم والسّمات المنهجيّة عند ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة التّأمل والتّعقّل في المسائل والدّلائل الخلافيّة قبل خوض غمار المناظرة، سواء كان مع أهل الكتاب أو المتكلّمين، مما يدلّ على يقظة المناظر، وعرفته بأحوال المناظرين، ومذاهبهم قبل المناظرة، كما قال: (فلو تأمّلتَ تأويلاتهم [النّصارى]

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٨٠١).

(٢) المصدر نفسه (١/٢٢٨-٢٢٩).

لرأيتَها والله من جنس تأويلات الجهميّة والرّافضة والمعتزلة، ورأيتَ الجميع من مشكاةٍ واحدةٍ، ولولا خوف التّطويل لذكرنا لك تلك التّأويلات ليعلم أنّها وتأويلات المحرّفين من هذه الأمّة...

ولو رأيتَ تأويلاتهم لنصوص التّوراة في الأخبار والأمر والنّهي لقلتَ: إنّ أهل التّأويل الباطل من هذه الأمّة إنّما تلقوا تأويلاتهم عنهم، وعجبت من تشابه قلوبهم، وقوع الحافر على الحافر، والخاطر على الخاطر)[١].

وقال في موضع آخر: (وأنت إذا تأمّلت مقالات القوم ومعقولاتهم وجدتها أعظم شيءٍ تناقضًا، ولا تجد أحدًا من فضلائهم ورؤسائهم أصلًا إلّا وهو يقول الشّيء ويقول ما يخالفه ويناقضه تارةً في المسألة الواحدة، وتارةً يقول القول ثمّ ينقضه في مسألة أخرى من ذلك الكتاب بعينه، وأمّا قوله الشّيء وقول نقيضه في الكتاب الآخر، فمن له فهمٌ واطلاعٌ على كتب القوم يعلم ذلك)[٢].

وقال في موضع ثالث: (وأنت إذا تأمّلت أصول الفرق الإسلاميّة كلّها وجدتّها متّفقةً على تقديم الوحي على العقل، ولم يؤسّسوا مقالاتهم على ما أسّسها عليه هؤلاء من تقديم آرائهم وعقولهم على نصوص الوحي، فإنّ هذا أساس طريقة أعداء الرّسل، فهم متّفقون على هذا الأصل، ومنهم أُخذ وعنهم تُلقِّي، كما حكى الله سبحانه عنهم في كتابه أنّهم عارضوا شرعه ودينه بآرائهم وعقولهم، ولكنّ الفرق بينهم وبين هؤلاء أنّ أولئك جاهروا بتكذيب الرّسل ومعاداتهم، وهؤلاء أقرّوا برسالاتهم، وانتسبوا في الظّاهر إليهم، ثمّ نقضوا ما أقرّوا به، وقالوا: يجب تقديم عقولنا وآرائنا على ما جاءوا به، فهم أعظم ضررًا على الإسلام وأهله من أولئك، لأنّهم انتسبوا إليه وأخذوا في هدم قواعده وقلع أساسه، وهم يتوهّمون ويُوهمون أنّهم ينصرونه)[٣].

وهذا المنهج ساعده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قطع خصومه في المناظرة، لمعرفته ودرايته بمذاهب المناظرين قبل المناظرة، فقد (كان عالماً بالملل والنِّحل ومذاهب أهل الدّنيا علمًا أَتقَنَ وأَشمَلَ مِن أصحابها)[٤]، فهو لا يكتفي بالتّأمل بل يحيط علمًا بمن خالفه، ويعرف حاله ومذهبه.

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٥٩).

(٢) المصدر نفسه (٢/٧٦٧).

(٣) المصدر نفسه (١/٤٩٢-٤٩٣).

(٤) أبجد العلوم، لمحمّد صدّيق خان ص ٦٤٧.

* **خامسًا:** مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ للملل والطّوائف، وخوضه في أيّ مسألة أو قضيّة عقديّة أثارها الخصم، فجادل الخصوم وقطعهم ونافح عن الحقّ بالحقّ للوصول إلى الحقّ، مع التزامه بالمنهجيّة العلميّة والعقديّة، فقد ناظر اليهود والنّصارى، والسّامرة، والمتكلّمين، فعلا عليهم بالحجّة والبرهان، وهذا لالتزامه بالمنهج القرآنيّ النّبوي، (والقرآن من أوّله إلى آخره حججٌ وبراهينُ على أهل الباطل قطعيّةٌ يقينيّةٌ، وأجوبةٌ لمعارضتهم وإفسادٌ لأقوالهم بأنواع الحجج والبراهين، وإخبارٌ عن أنبيائه ورسله بإقامة الحجج والبراهين، وأمرٌ لرسوله بمجادلة المخالفين بالّتي هي أحسن، وهل تكون المجادلة إلّا بالاحتجاج وإفساد حُجج الخصم؟

وكذلك أمرَ المسلمين بمجادلة أهل الكتاب بالّتي هي أحسن، وَقد نَاظر النّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جميع طوائف الكفر أتمّ مناظرة، وأقام عليهم ما أفحمهم به من الحجج، حتّى عَدَل بعضهم إلى محاربته بعد أن عجز عن ردّ قوله وكسر حجّته...وما استجاب له مَن استجاب إلّا بعد أن وضحت له الحجّة، ولم يجد إلى ردّها سبيلًا، وما خالفه أعداؤه إلّا عنادًا منهم وميلًا إلى المكابرة، بعد اعترافهم بصحّة حججه، وأنّها لا تدفع؛ فما قام الدّين إلّا على ساق الحجّة)[1].

ومن خلال هذه السّمة المنهجيّة يتجلّى لكلّ ذي لبّ قوّة الشّيخ العلميّة والمنهجيّة، وما استفاده من شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الميدان، مما دفعته لمواجهة هذا الانحراف العقدي على اختلاف مللهم وعقائدهم؛ لأنّه (كان جريء الجنان، ثابت الجأش، لا يُقَعْقَعُ له بالشّنان، وله إقدام وتمكّن أقدام...وكان يسلك طريق العلّامة تقيّ الدّين ابن تيميّة في جميع أحواله)[2]، وفي هذه القضايا يحتاج الإنسان إلى وقت لفهم مسائلها فضلًا عن ردّها والحجاج فيها.

* **سادسًا:** دعوة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصمه إلى المباهلة[3]، وذلك بعد بيان الحقّ وظهور الحجّة، وإزالة الشّبهة، ثمّ عاند وكابر الخصم عن متابعة الحقّ، فدعاه إلى أمرٍ يحكم بينه وبينه، وهو أن يدعو بالموت على الكاذب المبطل المفتري، (وهذا أبلغ في إقامة الحجّة وبرهان الصّدق)[4].

---

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢/١٠٠٧-١٠٠٨).

(٢) أعيان العصر، للصّفدي (٤/٣٦٧-٣٦٨).

(٣) وتُسَمَّى تمنّيًا؛ لأنّ كُلَّ مُحِقٍّ يَوَدُّ لَوْ أَهْلَكَ اللَّهُ الْمُبْطِلَ الْمُنَاظِرَ لَهُ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ حُجَّةً لَهُ فِيهَا بَيَانُ حَقِّهِ وَظُهُورُهُ، وَكَانَتِ الْمُبَاهَلَةُ بِالْمَوْتِ. انظر: تفسير ابن كثير (١/٣٣٤).

(٤) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٢٦٥).

وقد استعملها في نطاقٍ ضيّق في إحدى مناظراته، لما عاند الخصم، ولم يتيسّر دفعه إلّا بدعوته للمباهلة، لاستئصال الكاذب، ونصر الحقّ، ولا يُقدِم عليها إلّا مغرورٌ، أو جاهل بعواقبها، وتكون مع الملل والطّوائف من مبتدعة أهل الإسلام.

وهذه السّمة المنهجيّة في ميدان المناظرة، كان لها أثر في مجرياتها، وذلك بظهور ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على خصمه بالحجّة والبرهان، وقوّته العلميّة والمنهجيّة، ورباطة جأشه، وقوّة قلبه في مواضع الامتحان.

* **سابعًا:** الالتزام بآداب البحث والمناظرة، وهذا ما تميّز به ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته للمخالفين، وفي ثنايا المناظرات إشارة إليها، ولكن أنبل أدب ألزم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ به نفسه ميزان العدل والقسط والإنصاف للخصوم، في حال المناظرة وبعدها، وصدق الصّفدي حين وصفه بقوله: (ناظر وجادل وجالد الخصوم وعادل)[1]، (والله تعالى يحبّ الإنصاف، بل هو أفضل حليةٍ تحلّى بها الرّجل، خصوصًا مَن نصّب نفسَه حكمًا بين الأقوال والمذاهب... فورثة الرّسول منصبهم العدل بين الطّوائف وألّا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحقّ مطلوبَه، يسير بِسيْره ويَنزل بنزوله، يدين دين العدل والإنصاف ويُحكّم الحجّة)[2].

ويقول: (وصاحب العدل لا سبيل للنّفوس إلى أذاه والتّسلّط عليه)[3]، وصور العدل مع خصومه واضحة في مناظراته.

* **ثامنًا:** مناظراته كانت تقع حسب ما يقتضيه الحال والمكان والزّمان، والمصلحة، ففي بعضها كانت مناظرته انفراديّة، بينه وبين خصمه، وفي بعضها طلب رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إقامة مناظرة على ملأ من النّاس بحضرة السّلطان، بل دعى الخصم إلى المباهلة، فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يراعي المصلحة في ذلك، من إحقاق الحقّ وظهوره، وإخماد الباطل واضمحلاله، و(إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجّة عليهم ولا يهرب من مجادلتهم إلّا عاجز عن إقامة الحجّة، فَلْيُوَلِّ ذلك إلى أهله، وَلْيُخَلِّ بين الْمَطِيّ

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٦٧/٤).

(٢) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (٧٨/٣).

(٣) طريق الهجرتين، لابن القيّم (٦٥٢/٢).

وحَادِيهَا، والقوسِ وباريها)[1]، فينظر إمّا مصلحة المستمعين فلا يحبّ أن تقرع الشّبه آذانهم، ولا يشهر الخصم للنّاس أنّه أهلٌ للمناظرة حتى لا يغترّ به، أو يرعي مصلحة الخصم لرجوعه إلى الحقّ، أو كفّ شرّه عن الخلق، وكانت تجمعه مع الخصم مجالس مذاكرة، فيلقي الخصم اعتراضه وسؤاله، فينبري ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للاعتراض عليه وجوابه، فكان فارس من فرسان هذا الميدان، لم يقطع أو يفلج في أيّ مناظرة بتوفيق من الله وإعانته.

وأمّا حال الأمّة اليوم وما هو واقعٌ في باب المناظرات، والتّوسّع في عقدها عبر القنوات ووسائل التّواصل، فمنذر بشرّ، وبائقة علميّة ومنهجية؛ إذ يتصدّر لها الأغمار، وكلّ من غثّ وسمين، أو كما قيل: (عُوَيْرٌ وكُسَيْرٌ وكُلُّ غيْرُ خَيْرٍ)[2]، فتنتشر الشّبه وينتشر الباطل، فيفتن النّاس في دينهم، فتعلق الشّبه في أذهانهم، وتتشرّبها قلوبهم الضّعيفة، وليس لهم من نور العلم ما يدفعها، فيقع الانحراف العقدي أو الفكري أو السّلوكي.

وأمّا لو اقتصرت على أهل الصّنعة والخبرة من العلماء في هذا الباب، وفي نطاقٍ ضيّقٍ، ليس في مجامع العامّة، بل تكون في مكان مخصّص لهذا الأمر تحت إشراف متخصّصين في باب المناظرة، وفي حضرة الحاكم أو السّلطان، فإذا تبيّن الحقّ وكابر وعاند المخالف، فيلزمه الحاكم وإلّا ردعه وعزّره للرّجوع عن فساده وإفساده، حتّى يبقى النّاس في عافية من أمر دينهم، فلا تقرع أسماعهم الباطل، وتَرِد الشّبهات على قلوبهم، فهذا من جهة مصلحة العامّة.

وأمّا من جهة المناظر نفسه، فلا يتقدّم للمناظرة إلّا من توفّرت فيه الشّروط السّالف ذكرها، وإلّا أوتي العدوّ من قِبله، فيكون ضرره أكثر من نفعه، ولو تحقّقت شروط المناظرة المحمودة في المجالس الّتي تعقد في الإعلام ومواقع التّواصل لحصل بها خير عميم بنشر الحقّ وعلوّه، ودمغ الباطل وإزهاقه، ولكن الواقع في المواقع على غير ذلك -وإلى الله المشتكى-.

---

(١) زاد المعاد، لابن القيّم (٣/٥٥٨).

(٢) الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، الطّبعة الأولى، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٢٦٣. انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكري (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٩٧١م، ص ٣٧٨.

والمقصود أنّ منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقديّة واضحٌ، سواء في الدّعاوى وأدلّتها، أو الاعتراضات وأجوبتها.

وما تميّز به هذا المنهج من سمات ومعالم سمت به رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الذّروة في المناظرات وهي أنّه لم ينقطع في مناظرة قطّ.

وفي الفصول التّالية تعرض مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع الملل والمتكلّمين، ويظهر فيها إعمال هذه المنهجية، وتدرس كلّ مناظرة على حدة، والله الموفّق والمعين.

❁ ❁ ❁

الفصل الثّاني :

مناظرات ابن قيم الجوزيّة رحمه الله لأهل الكتاب.

ويتضمّن سبعة مباحث هي :

لمبحث الأوّل: مناظرة ابن قيم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء اليهود في تقرير نبوّة محمّد ﷺ .

لمبحث الثّاني : مناظرته مع أحد علماء السّامرة في تولّيهم عن القبلة واستبدالها بجبل الطّور .

لمبحث الثّالث: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد رهبان النّصارى في إيثار الدّنيا على قبول الحقّ مسألة الاحتجاج بالقدر .

المبحث الرّابع: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد أهل الكتاب في الدّافع لهم على الكفر وعدم الدّخول في الإسلام .

المبحث الخامس: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في حصرهم شواهد نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما ورد في كتبهم .

لمبحث السّادس: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الشّريعة الإسلاميّة مبناها على أحاديث عوامّ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ .

المبحث السّابع: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الأعلم والأفقه في أهل الإسلام هم أكثرهم فحشًا .

توطئة:

في هذا الفصل أستعرض -بإذن الله- مناظرات ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأهل ملّتين من الملل هما: الملّة اليهوديّة والملّة النّصرانيّة اللّتان كانتا حاضرة في واقع ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكان له رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقفٌ واضحٌ منهما ومن معتقداتهما[1]، غير أنّي سأدرس موقفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال مناظراته ومحاوراته معهم ومدى أثرها عليهم.

ولكن قبل استعراض مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ معهم؛ فإنّه من الجدير بالذّكر البحث في تراث ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلمي عن منهجه في مناظراته لهما -اليهود والنّصارى-، وبعد التّتبّع والاستقراء وجدت أنّه سلك سبيل شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته لأهل الكتاب، ولكنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ طبّقها عمليًّا في مناظراته لهم، وإن لم ينصّ على منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلما نصّ شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه[2]، وبيان منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كالآتي:

فقد سلك ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته لأهل الكتاب منهجًا يتضمّن محورين أو مقامين هما:

أوّلًا: المقام المعياري التّوصيفي، ويكون الكلام فيه عن بيان مخالفتهم للحقّ، وعنادهم وجهلهم وضلالهم فيه، وهذا المقام يقدّر فيه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدى بعدهم عن الحقّ وقربهم منه، وذلك من خلال مناظراته لهم، ويستدلّ في هذا المقام بنوعين من الأدلّة وهي:

١-**الأدلّة السّمعيّة** -النّصوص الشّرعيّة-: وهي أدلّة الكتب المنزّلة من التّوراة والإنجيل والقرآن، فكلّها من كلام الله جَلَّوَعَلَا، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يظهر مخالفة أهل الكتاب للحقّ بالتّوراة تارة وبالإنجيل أخرى مما لم تطاله

---

(١) وقد بحث هذا الموضوع في عدّة رسائل جامعيّة وبحوث محكّمة منها:

١-جهود الإمامين ابن تيميّة وابن القيّم في دحض مفتريات اليهود، لسميرة عبد الله بكر بناني، تحت إشراف: أ. د فاروق أحمد الدّسوقي، رسالة ماجستير، قسم العقيدة، كليّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢-جهود الإمام ابن القيّم في نقد اليهوديّة والنّصرانيّة، لمحمود محمود النّجيري، الطّبعة الأولى، دار ابن القيّم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٣-منهج ابن قيّم الجوزيّة في بناء موقفه من عقائد أهل الكتاب، لمجدي بن عبد الله أبو عويمر، الطّبعة الأولى، دار الشّهاب، دمشق، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤-جهود الإمام العلّامة ابن قيّم الجوزيّة في نقد الدّيانة النّصرانيّة، لمامادو كوني، تحت إشراف: أ. د غالب بن عليّ العواجي، رسالة دكتوراه، قسم العقيدة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

(٢) انظر: الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الطّبعة الثّانية، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، (٢/٢٩٧-٢٩٨).

أيادي التّحريف والتّبديل، فيما فيه إلزام لهم وإقامة للحجّة عليهم، وتارة بالقرآن الكريم، ويستدلّ على مخالفتهم للحقّ بالبيّنات والبراهين لقطع عذرهم، فلا يكون لهم على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حجّة، وبيان عنادهم وجهلهم وضلالهم، وردّ شبهة كلّ معاندٍ وجاحدٍ أو جاهلٍ مكابرٍ، فتكون السّلطة والقدرة على الخصوم، ولم يبق لهم إلّا العناد المحض أو الإعراض والصّد، وكلّ هذا داخلٌ تحت المجادلة بالّتي هي أحسن.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢].

(فالقرآن صدّق الكتبَ المتقدّمة، وهي بشّرت به وبمن جاء به، فقام الدّليل على صدقه من الوجهين معا:

١- من جهة بشارة من تقدّمه به.

٢-ومن جهة تصديقه ومطابقته له)[(١)].

والقرآن الكريم يتضمّن الاحتجاج على أهل الكتابين بصدق وصحّة نبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بهذا المنهج، وهو حجّة على غيرهم بطريق اللّزوم[(٢)].

وكذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١].

لما كان الحقّ قديم ومعروفٌ بالفطر السّليمة والعقول الصّريحة المستقيمة والكتب المتقدّمة، فالوحي الّذي نزل على محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو الحقّ، فيكون بطريق اللّزوم أنّ كلّ ما جاء به صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ودلّ عليه من المسائل الإلهيّة والنّبوّة والغيب، وهذا الكتاب جاء مصدّقًا ومقرّرًا لما سبقه من الكتب والرّسل عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ؛ لأنّها بشّرت به وأخبرت عنه، وهو صدّقها ولهذا لا يمكن لأحدٍ من أهل الكتاب أن يؤمن ببعض الكتب ويكفر بالقرآن، لأنّ كفره به، ينقض إيمانه بها، لأنّ من جملة أخبار الكتب المتقدّمة الإخبار عن النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما جاء به من البيّنات والحجج عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فكانت أخبارها مطابقة لأخباره[(٣)].

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٢/٥٧٠).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٢/٥٧١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٢/٥٧٤)، وتفسير السّعدي ص ٦٧٩.

(وهذا برهان بيّن من برهان الشّمس، وقد تضمّن ما جاء به تصديق من تقدّمه، وتضمّن ما تقدّمه البشارة به، فتطابقت حجج الله وبيّناتُه على صدق أنبيائه ورسله، وانقطعت المعذرة وثبتت الحجّة فلم يبق لكافرٍ إلّا العناد المحض أو الإعراض والصّدّ)[١].

والدّليل الشّرعي يشمل الدّليل النّقلي الخبري، والدّليل العقلي، لا ما يتوهّمه بعضهم أنّ الدّليل العقلي قسيمٌ للدّليل الشّرعي[٢]؛ وهذا ما قرّره ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقسيمه للأدلّة الشّرعيّة، وبيّن صلة كلّ قسمٍ بالآخر، وحقيقة تجريد الوحي من الأدلّة العقليّة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنّ أدلّة القرآن والسّنة الّتي يسمّيها هؤلاء الأدلّة اللّفظية نوعان:

أحدهما: يدلّ بمجرّد الخبر

والثّاني: يدلّ بطريق التّنبيه والإرشاد على الدّليل العقلي.

والقرآن مملوء من ذكر الأدلّة العقليّة الّتي هي: آيات الله الدّالة عليه، وعلى ربوبيته، ووحدانيته، وعلمه، وقدرته، وحكمته، ورحمته)[٣]، ولأنّ المعقول الصّريح هو ما دلّت عليه النّصوص الشّرعيّة[٤]، فالعقل المجرّد لا ينشئ دليلًا، (فمن جعل العقليات تفيد اليقين والسّمعيات لا تفيد معرفة مراد المتكلّم، فقد قلب الحقائق وناقض الفطرة وعكس الواقع)[٥].

والمقصود أنّ الأدلّة السّمعيّة الخبريّة تتضمّن الأدلّة العقلية والبراهين القطعيّة الّتي لا مجال فيها للشّك والظّنّ الكاذب والسّؤال عليها إلّا لمكابرٍ معاندٍ، ولهذا احتجّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أهل الكتاب بالأدلّة السّمعية الخبريّة، والأدلّة النّقليّة العقليّة.

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٢/٥٧١).

(٢) انظر: صناعة التّفكير العقدي ص ٢٢١، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٧٩٤).

(٣) المصدر نفسه (٢/٧٩٤).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٢/٤٩٨).

(٥) المصدر نفسه (٢/٦٤٢).

٢-الأدلّة العقليّة: وهي الأدلّة البرهانيّة المؤلّفة من المقدّمات اليقينيّة البديهية وهي تقوم على المعرفة الفطريّة المكمّلة بالوحي المضبوطة بالبراهين العقليّة، والّتي أودعها الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في العبد للتّمييز بين المتماثلين والمختلفين[١]؛ لأنّ كمال حكمته وعدله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ تأبى التّفريق بين المتماثلين والتّسوية بين المختلفين[٢].

وبها يستدلّ على جهل أهل الكتاب بما يعتقدون وعدم تصوّرهم له تصوّرًا صحيحًا، واضطرابهم وتناقضهم فيه، وهذا التّناقض بين مذهبهم والبديهيات[٣] العقليّة، دليلُ فساد مذهبهم عقلًا (لاستحالة التّعارض في العلوم البديهية)[٤] الّتي هي مقدّمات الأدلّة العقليّة.

فالحجج والبراهين الّتي ساقها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظراته لأهل الكتاب دالّة على قبح وشناعة ما هم عليه في صريح العقول والفطر.

والقرآن الكريم (يذكر الأدلّة والبراهين العقليّة على التّوحيد، ويبيّن حسنه وقبح الشّرك عقلًا وفطرةً، ويأمر بالتّوحيد وينهى عن الشّرك، ولهذا ضرب الله سبحانه الأمثال، وهي الأدلّة العقليّة...والقرآن مملوءٌ بالبراهين العقليّة الدّالّة على ذلك)[٥].

وأشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى مسلك آخر وهو الاستدلال بمقدّمات النّبوّة ومعجزات الرّسالة في مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أهل الكتاب والّتي أخذ دلائلها من الحسّ والمشاهدة، ومن الوحي لمن غاب عنها للدّلالة على الرّبوبيّة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (...وهذه الطّريق [يشير إلى الاستدلال على الرّبوبيّة بآيات ومعجزات الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ] من أقوى الطّرق وأصحّها، وأدلّها على الصّانع وصفاته وأفعاله، وارتباط أدلّة هذه الطّريق بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلّة العقليّة الصّريحة بمدلولاتها، فإنّها جمعت بين دلالة الحسّ والعقل، ودلالتها ضروريّة بنفسها، ولهذا يسمّيها الله سبحانه آيات بينات، وليس في طرق الأدلّة أوثق ولا أقوى منها)[٦].

---

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٤٢٩).

(٢) انظر: شفاء العليل، لابن القيّم (١/١٩٩).

(٣) سُمِّيَ بَدِيهِيًّا وَأَوَّلِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَبْدَهُ النَّفْسَ، وَيَبْتَدِئُ فِيهَا. انظر: روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيّم ص ٢٣٣.

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٧٨١).

(٥) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤٥٣).

(٦) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣/١١٩٧).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثناء مناظرته لليهودي (بعض الأدلّة العقليّة: ما أبقاه الله تعالى من آثار عقوبات أهل الشّرك وآثار ديارهم، وما حلّ بهم، وما أبقاه من نصر أهل التّوحيد وإعزازهم، وجعل العاقبة لهم...)[1].

فالحاصل أنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيّن مخالفتهم للحقّ، ويحاججهم بالأدلّة الشّرعيّة والعقليّة لإقامة الحجّة عليهم، وإحقاقًا للحقّ وإزهاقًا للباطل وهو من أفضل الجهاد في سبيل الرّحمن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ثانيًا: المقام الحكمي الّذي يناظر فيه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويتجادل مع أهل الكتاب: ويكون الكلام فيه عن بيان كفرهم وأوجهه، ولأجل ما هم عليه من الكفر وقع عليهم حكم الله جَلَّ وَعَلَا بالكفر واستحقاق العذاب في الدّنيا والآخرة، وهذا هو المقام الحكمي.

وفي هذا المحور يقتصر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأدلّة السّمعيّة الشّرعيّة ليستدلّ بها؛ إذ لا مجال للأدلّة العقليّة في الحكم على أحد بالكفر أو الإيمان والشّهادة له بالجنان أو النّيران إلّا بخبر من الملك الدّيّان والّذي طريقه الوحي وما جاءت به الرّسل الكرام عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، ومما ورد في النّصوص الشّرعية هو الشّهادة على الكفّار في النّار على وجه العموم، والحكم على مَن لم يدخل في الإسلام، وينطق بالشّهادتين بالكفر ويعامل بأحكام الكفّار، أمّا على وجه التّعيين فالأدّلّة الشّرعيّة شاهدة بالنّار على مَن مات على كفره كفرعون وامرأتي نوح ولوط وأبي لهب وغيرهم، وأمّا غيرهم من الكفّار فيحكم على المعيّن منهم بالكفر، ولا يجزم بخلوده في النّار إلّا إذا مات عليه.

وهذا المنهج الّذي سار عليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصلح مع المتقدّمين من أهل الكتاب كما يصلح مع متأخّريهم؛ لأنّ منشأ الانحراف والضّلال واحد، ولهذا ناظر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخصوم فجدّلهم، وكشف عن قوّة الحقّ وكمال الشّريعة ومحاسنها، وأبان أنّها ربّانية، كما أثبت صدق نبوّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ خاتم الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ والأولى الإيمان به واتّباعه.

فكان لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهجًا في مناظرته أهل الكتاب يقوم على هذين المحورين أو المقامين لا تخرج مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ معهم عنهما.

وهنا يظهر إشكال لابدّ من الجواب عنه حول هذا المسلك الّذي نهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسار عليه، هل هو

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤٥٦).

خاصٌّ بأهل الكتاب دون غيرهم من الملل والطّوائف؟ ولم اقتصر على هذين المقامين؟ وما سبب تفعيله لهذا المنهج واختياره دون غيره؟

والّذي يظهر –والله أعلم– من خلال تتبّع مناظراته والنّظر فيها وتأمّلها، أنّ هذا المنهج خاصٌّ بأهل الكتابين دون غيرهم، فلا يناظر أهل الكشف(١) والذّوق(٢) ولا أهل الفلسفة وعلم الكلام ولا أهل الشّرك من أتباع الدّيانات الوثنيّة، إنّما يطبّقه على أهل الكتاب؛ والسّبب في ذلك أنّ هذا المنهج يقوم على عامل مشترك بين أهل الأديان الثّلاثة: اليهود والنّصارى والمسلمين، ولا يوجد عند غيرهم، ألا وهو الانتساب إلى كتاب يؤمن به الخصوم، فيناظرهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **المقام الأوّل**؛ ببيان مدى مخالفتهم للحقّ والبعد عنه، وذلك لادّعائهم أنّهم أتباع رسلٍ كرام عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ سوى النّصارى الّذين يدّعون ألوهيّة المسيح عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، فيناظرون في بيان الحقّ، ووجه مخالفتهم له.

ثمّ ينتقل إلى **المقام الثّاني**، وهو المقام الحكمي؛ وذلك بعد تقرير الحقّ، ونقض ما عليه الخصوم من الدّعاوى الباطلة، بالأدلّة السّمعية والعقليّة النّقلية، ويليه إمضاء الحكم الرّباني والعدل القضائي في إصداره وهو الكفر والإيمان؛ لأنّ أهل الكتاب يعرفون الكفر والإيمان ويدينون الله جَلَّ وَعَلَا بهما، ولا يصحّ إصدار الحكم على من لا يسلّم بوجوده عنده حال المناظرة معه.

أمّا مناظرة أهل الشّرك والأوثان في هذا المقام فلا يصحّ؛ لأنّهم لا يسلّمون بأنّ ما هم عليه كفر، ولا أنّ ما عليه خصمهم إيمان، وأمّا أهل الإسلام فخارجون من هذا المحور؛ لأنّ المقام مقام بيان كفر الخصوم، ولا يصحّ إدخال أهل الإسلام فيه، لأنّ إدخالهم فيه إخراجٌ لهم منه.

والمقصود أنّ هذا المنهج هو خاصٌّ بأهل الكتاب دون غيرهم، وأهل الإسلام يشتركون معهم في المقام

---

(١) وَهُوَ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ: الاطِّلَاعُ عَلَى مَا وَرَاءَ الحِجَابِ، مِنَ الْمَعَانِي الغَيْبِيَّةِ وَالأُمُورِ الخَفِيَّةِ الحَقِيقِيَّةِ وُجُودًا أَوْ شُهُودًا. انظر: التّعريفات، للجرجاني ص ١٨٤، والتّوقيف على مهمّات التّعاريف، للمناوي ص ٢٨٢، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، لغالب بن عليّ العواجي (ت: ١٤٣٨هـ)، الطّبعة الرّابعة، المكتبة العصريّة الذّهبيّة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (١٠١٩/٣).

(٢) وهو نُورٌ عِرْفَانِيٌّ يَقْذِفُهُ الحَقُّ بِتَجَلِيهِ فِي قُلُوبِ أَوْلِيَائِهِ، يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الحَقّ والبَاطِلِ مِنْ غَيْرِ أَن يَنْقُلُوا ذَلِكَ مِنْ كِتَابٍ أو غَيْرِهِ. انظر: المعجم الصّوفي، لحفني ص ١٠٠، ومعجم ألفاظ الصّوفية، لحسن الشّرقاوي، الطّبعة الثانية، مؤسّسة مختار، القاهرة، مصر، ١٩٩٢م، ص ١٤٥-١٤٦.

الأوّل دون الثّاني، وأهل النِّحل والملل الوضعيّة لا يدخلون فيه البتة.

وأمّا عن سبب اقتصاره على هذا المنهج في المناظرة والمتمثّل في المقامين السّابقين؛ لأنّه يحقّق له مقاصد المناظرة منها:

١- إحياء شعيرة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر الّتي هي وظيفة الرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم، والرّدّ على كلّ طاعنٍ في ربّ العالمين ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وكتابه الكريم ودينه المستقيم.

٢- إقامة الحجّة على الخصوم بالبيّنة والبرهان، وجهادهم بالحجّة والبيان لإزالة العذر وإنذارهم ما يحلّ بهم إن خالفوا ما جاءت به الرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ.

٣- بيان فساد ما هم عليه من الباطل، ودعوتهم للرّجوع إلى الحقّ، فهو خيرٌ لهم من التّمادي في الباطل.

وهذا المنهج الّذي سلكه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان بمثابة قاعدة جامعة لما تفرّع وتفرّق حال مناظرتهم، وأيّ قضيّة أو مسألة يتناظر فيها مع أهل الكتاب أو أهل الإسلام فهي داخلة تحت هذا المنهج سواء كانت مندرجة تحت هذين المقامين أو أحدهما.

وهذا المنهج يوصل المناظر إلى غايته بأقرب طريق وأيسره، وأبين محجّة وأوضحها، ويسير على مَن يريد مناظرة أهل الكتاب وفق المنهج الّذي أعمله ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أهل الكتابين، بحيث يسهل على المتلقّي ضبطه وتطبيقه.

ومن تأمّل في كتابه "هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى" وجد هذا المنهج مطّردًا فيه، والّذي يعتبر العمدة في معرفة نقده لأهل الكتاب، بالإضافة إلى كتابه "إغاثة اللّهفان" و"بدائع الفوائد" فقد تضمنا إشارات إلى هذا المنهج الرّصين الّذي سار عليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وسأسوق بعض كلام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للدّلالة على منهجه، أمّا ما يتعلّق **بالمقام الأوّل** وبيان مضادّتهم للحقّ وإقامة الأدلة الشّرعيّة على ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقال تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾ [يونس: ٩٤]...وأورد اليهود والنّصارى على المسلمين فيها إيرادًا وقالوا: كان في شكٍّ فأُمر أن يسألنا، وليس فيها بحمد الله إشكالٌ، وإنّما أتي أشباه الأنعام من سوء قصدهم وقلّة فهمهم وإلّا فالآية من أعلام نبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وليس في الآية ما يدلّ على وقوع الشّكّ ولا السّؤال أصلًا، فإنّ الشّرط لا يدلّ على وقوع المشروط بل ولا على إمكانه كما

قال تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢]...ونظائره، فرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يشكَّ ولم يَسأل...

المقصود به إقامة الحجّة على منكري النّبوّات والتّوحيد، وأنّهم مقرّون بذلك لا يجحدونه ولا ينكرونه وأنّ الله سبحانه أرسل إليهم رسله وأنزل عليهم كتبه بذلك، وأرسل ملائكته إلى أنبيائه بوحيه وكلامه، فمن شكّ في ذلك فليسأل أهل الكتاب، فأخرج هذا المعنى في أوجز عبارةٍ وأدلّها على المقصود)[١].

وقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (الأمّة الغضبيّة هم اليهود:...قتلة الأنبياء وأكلة السّحت والرّبا والرّشا...عادتهم البغضاء، ودينهم العداوة والشّحناء، بَيْتُ السّحر والكذب والحيل، لا يرون لمن خالفهم في كفرهم وتكذيبهم ولو نبيًّا حرمةً...)[٢].

وذكر رَحِمَهُٱللَّهُ تلاعب الشّيطان بهذه الأمّة في زمن نبيّها عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، والعهد قريب بنجاتهم من بطش فرعون وجنوده وإغراقهم، فلمّا عبروا البحر رأوا قوما يعكفون على أصنام لهم فقالوا: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ١٣٨ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨-١٣٩].

(فأيّ جهل فوق هذا؟...فطلبوا من مخلوق أن يجعل لهم إلهًا مخلوقًا وكيف يكون الإله مجعولًا؟ فإنّ الإله هو الجاعل لكلّ ما سواه، والمجعول مربوبٌ مصنوعٌ، فيستحيل أن يكون إلهًا.

وما أكثر الخلف لهؤلاء في اتّخاذ إله مجعول، فكلّ من اتّخذ إلهًا غير الله فقد اتّخذ إلهًا مجعولًا)[٣].

وأورد رَحِمَهُٱللَّهُ أنّ من مصايد الشّيطان وكيده بأمّة الغضب الّذين عاينوا هلاك المشركين، ونبيّهم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ بين أظهرهم، ثمّ عبدوا العجل الّذي شاهدوا صانعه وكيف يصليه نارًا، ويدقّه دقًّا، ويَبرُدُه، ويقلبه ظهرًا لبطن، ثمّ أزاغ الله جَلَّوَعَلَا قلوبهم فجعلوه إله موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، فنسبوه إلى الشّرك وعبادة غير الله عَزَّوَجَلَّ، بل عبادة أبلد الحيوانات، فجعلوه إله موسى كليم الرّحمن عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ[٤].

---

(١) أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (٩٩/١، ١٠٥).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٢٧/١).

(٣) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (١٠٧٥/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١٠٧٥/٢-١٠٧٦).

ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فانظر إلى هؤلاء، كيف اتّخذوا إلهًا مصنوعًا من جوهر أرضي، إنّما يكون تحت التّراب، محتاجًا إلى سبكٍ بالنّار...وأحدث الصّانع صورته وشكله على صورة الحيوان المعروف بالبلادة والذّلّ والضّيم، وجعلوه إله موسى، ونسبوه إلى الضّلال، حيث ذهب يطلب إلهًا غيره)[1].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ في التّوراة الّتي كتبوها بأيديهم من التّحريف والتّبديل وما لا يجوز نسبته إلى الله جَلَّوَعَلَا وأنبيائه عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ ما لا يشكّ فيه عاقل فضلًا عن أهل البصيرة، والتّوراة المنزّلة على موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بريئةٌ من ذلك كلّه[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأمّا فريتهم على الله ورسله وأنبيائه ورميهم لربّ العالمين ورسله بالعظائم فكثيرٌ جدًّا، كقولهم: إنّ الله استراح في اليوم السّابع من خلق السّماوات والأرض، فأنزل الله تعالى تكذيبهم بقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]...

وقولهم: إنّ الله تعالى بكى على الطّوفان حتّى رمدت عيناه وعادته الملائكة...

وقولهم في بعض دعاء صلواتهم: انتبه كم تنام يا ربّ؟ استيقظ من رقدتك؟

فتجرّؤوا على ربّ العالمين بهذه المناجاة القبيحة...فكذّبهم الله تعالى بقوله: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وكذّبهم على لسان نبيّه بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشّورى: ٥١]، وقوله خطابًا لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وعندهم في توراتهم: (إنّ موسى صعد الجبل

(١) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (١٠٧٧/٢).

(٢) انظر: هداية الحيارى (٤١٦/٢-٤١٧).

مع مشايخ أمّته، فأبصروا الله جهرةً وتحت رجليه كرسيٌّ منظره كمنظر البلّور)[1]... وهذا من كذبهم وافترائهم على الله وعلى التّوراة)[2].

وذكر[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعنّتهم وعنادهم لما عرضت عليهم التّوراة فلم يقبلوها، وقد رأوا الآيات وعاينوها، فرفع الله فوقهم الجبل امتحانًا لهم، فقبلوا التّوراة كرهًا، فكشف الله جَلَّوَعَلَا عنهم العذاب، ثمّ خالفوا أمر الله تَبَارَكَوَتَعَالَى وأعرضوا بعدما شاهدوا الآيات، ونبذوا الكتاب وراء الظّهور دلالة على استكبارهم وعنادهم، ولم يعملوا بما جاء فيه من الهدى والنّور، فذكّرهم الله جَلَّوَعَلَا بما جرى من أسلافهم فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [البقرة:٦٣-٦٤].

ونقل[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن توراة اليهود في الطّعن في أنبياء الله ورسله عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ والإزراء بهم، ورميهم بالعظائم والقبائح ما يستحي منه من كانت فطرته سليمة وعقله صحيح وقلبه نظيف من نجاسة الكفر والعناد والجحود والاستكبار.

وأمّا **الأمّة الصّليبيّة** فإنّهم (سبّوا الله الخالق مسبّةً ما سبّه إيّاها أحدٌ من البشر، ولم يقرّوا بأنّه الواحد الأحد الفرد الصّمد الّذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحدٌ ولم يجعلوه أكبر من كلّ شيءٍ، بل قالوا ما: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم: ٩٠]، فقل ما شئت في طائفةٍ أصل عقيدتها: أنّ الله ثالث ثلاثةٍ وأنّ مريم صاحبته وأنّ المسيح ابنه، وأنّه نزل عن كرسيّ عظمته، والتحم ببطن

---

(١) انظر: سفر الخروج: ٢٤: ٩. وقد أورده ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمعنى. والنّص موجود في: الفصل، لابن حزم (١٢٣/١)، وإظهار الحقّ، لمحمّد رحمت الله بن خليل الرّحمن الكيرانوي العثماني الهندي الحنفي (ت: ١٣٠٨هـ)، تحقيق: محمّد أحمد محمّد عبد القادر خليل ملكاوي، الطّبعة الأولى، الرّئاسة العامّة لإدارات البحوث العلميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، (٩٨٠/٣)، ودراسات في الأديان اليهودية والنّصرانية، لسعود بن عبد العزيز الخلف، الطّبعة الرّابعة، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٩٩، وهل العهد القديم كلمة الله؟، لمنقذ بن محمود السّقار، الطّبعة الأولى، دار الإسلام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٩٠.

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٤١٩/٢-٤٢٠).

(٣) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (١٠٨٩/٢-١٠٩٠).

(٤) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٤١٧/٢-٤١٨).

الصّاحبة، وجرى له ما جرى إلى أن قتل ومات ودفن، ودينها عبادة الصّلبان، وَدعاء الصّور المنقوشة بالأحمر والأصفر في الحيطان، يقولون في دعائهم: (يا والدة الإله ارزقينا، واغفري لنا وارحمينا!)[1][2].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكيف يكثر على أمّةٍ قالت في ربّ الْأرض والسّماوات، إنّه نزل من السّماء ليكلّم الخلق بذاته لئلّا يكون لهم حجّةٌ عليه، فأراد أن يقطع حجّتهم بتكلّمه لهم بذاته؛ ترتفع المعاذير عمّن ضيّع عهده بعد ما كلّمه بذاته؟ فهبط بذاته من السّماء...وأمّه كانت قبله بالنّاسوت، وهو كان من قبلها باللّاهوت، وهو الإله التّامّ، والإنسان التّامّ، ومن تمام رحمته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على عباده أنّه رضي بإراقة دمه عنهم على خشبة الصّليب، فمكّن أعداءه اليهود من نفسه؛ ليتمّ سخطه عليهم، فأخذوه وصلبوه وصفعوه وبصقوا في وجهه...

ولَمّا لم يكن في الحكمة الإلهيّة أن ينتقم الله من عبده العاصي الّذي ظلمه، واستهان بقدره، لاعتلاء منزلة الرّبّ، وسقوط منزلة العبد، أراد سبحانه أن ينتصف من الإنسان الّذي هو إلهٌ مثله، فانتصف من خطيئة آدم بصلب عيسى المسيح، الّذي هو إلهٌ مساوٍ له في الإلهيّة، فصلب ابن الله الّذي هو الله...هذه ألفاظهم في كتبهم)[3].

وذكر أنّ عذر عبّاد الصّلبان أقبح من قولهم، لأنّ (أصل معتقدهم: أنّ أرواح الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ كانت في الجحيم في سجن إبليس، من عهد آدم إلى زمن المسيح...معذّبين مسجونين في النّار بسبب خطيئة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأكله من الشّجرة...ثمّ إنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لما أراد رحمتهم وخلاصهم من العذاب، تحيّل على إبليس بحيلةٍ، فنزل عن كرسيّ عظمته، والتحم ببطن مريم...

فنسبوا الإله الحقّ سبحانه إلى ما يأنف أسقط النّاس وأقلّهم أن يفعله بمملوكه وعبده، وإلى ما يأنف عبّاد الأصنام أن ينسب إليه أوثانهم، وكذّبوا الله عَزَّوَجَلَّ في كونه تاب على آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وغفر له خطيئته، ونسبوه إلى أقبح الظّلم، حيث زعموا أنّه سجن أنبياءه ورسله وأولياءه في الجحيم، بسبب خطيئة أبيهم، ونسبوه إلى غاية السّفه، حيث خلّصهم من العذاب بتمكينه أعداءه من نفسه، حتّى قتلوه وصلبوه وأراقوا دمه، ونسبوه

(١) انظر: الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٤/٤٨٧).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (١/٢٢٨).

(٣) المصدر نفسه (١/٢٥٢-٢٥٣)

إلى غاية العجز حيث عجّزوه أن يخلّصهم بقدرته من غير هذه الحيلة، ونسبوه إلى غاية النّقص، حيث سلط أعداءه على نفسه وابنه ففعلوا به ما فعلوا.

وبالجملة، فلا نعلم أمّة من الأمم سبّت ربّها ومعبودها وإلهها بما سبّت به هذه الأمّة)[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن المعلوم أنّ هذه الأمّة ارتكبت محذورين عظيمين، لا يرضى بهما ذو عقلٍ ولا معرفةٍ، **أحدهما**: الغلوّ في المخلوق، حتّى جعلوه شريك الخالق وجزءاً منه، وإلهًا آخر معه، وأنفوا أن يكون عبدًا له.

والثّاني: تنقّص الخالق وسبّه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ورميه بالعظائم، حيث زعموا أنّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن قولهم علوًّا كبيرًا-)[2].

وأمّا الصّليب فإنّهم يقرءون في التّوراة: (ملعُونٌ مَن تعلّق بالصّليب)[3]، وهم جعلوه من شعائر دينهم، ولو كان لهم مسكة عقلٍ لحرّقوه، وكسروه ولطّخوه بالنّجاسة؛ لأنّه صلب عليه إلههم بزعمهم.

فلمّا كتب الله عليهم الجهالة وقعوا في الضّلالة، فعظّموا الصّليب الّذي ابتدعوه في دين المسيح بعده بزمان، ولا هو مزبور في الإنجيل البتّة، وراموا بتعظيمه تعظيم المسيح فوقعوا في الطّعن فيه وذمّه وتنقّصه، فنقضوا شريعة موسى لإغاضة اليهود، وتنفير النّاس عنهم، فنفّروا الخلق من دين المسيح ودينه أعظم تنفير، فكانوا أضلّ من الأنعام[4].

وبعدما أورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ المجامع[5] النّصرانيّة قال: (وقد اشتملت هذه المجامع العشرة المشهورة على زهاء أربعة عشر ألفًا من الأساقفة والبتاركة والرّهبان، كلّهم يكفّر بعضهم بعضًا ويلعن بعضهم بعضًا...فإذا كانت هذه حالة المتقدّمين مع قرب زمنهم من أيّام المسيح... لا يثبت لهم قدمٌ، ولا يتحصّل لهم قولٌ في معرفة معبودهم، بل كلٌّ منهم قد اتّخذ إلهه هواه، وباح باللّعن والبراءة ممّن اتّبع سواه، فما الظّنّ بحالة

---

(١) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١٠٥٣-١٠٥٤).

(٢) المصدر نفسه (٢/١٠٥١).

(٣) وجدت هذا النّصّ عند القرطبي في الإعلام بما في دين النّصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السّقا، دون طبعة، دار التراث العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص ٤٣٨. انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٤٨٦، ٤٩٨).

(٤) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١٠٥٥-١٠٥٦).

(٥) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٥٤٨-٥٧٣).

الماضين...وقد طال عليهم الأمد، وبَعُد العهد، وصار دينهم ما يبلّغونه عن الرّهبان، قومٌ إذا كشفت عنهم وجدتهم أشبه شيءٍ بالأنعام، وإن كانوا في صور الأنام)[1].

والمقصود أنّ هذه الأمّة الضّالّة جمعت بين الشّرك وتنقّص المعبود وعيبه، والطّعن في نبيّها عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وتنقّصه وذمّه ومخالفة شريعته، فلم تتمسّك بشيء مما كان عليه المسيح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، لا في توحيدهم وعبادتهم ولا في طهاتهم، ولا في صلاتهم، ولا في صيامهم، ولا في أعيادهم، بل كانت تابعةً لكلّ ناعقٍ لا دين له ولا عقل، مستجيبةً لكلّ بطّالٍ مبطلٍ، فأدخت في دين المسيح ما ليس منه، وأعرضت عمّا جاء به.

فكلّ هذه النّصوص عن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان مخالفة أهل الكتاب للحقّ وهو المقام الأوّل الّذي يناظر فيه ويستدلّ فيه بالأدلّة الشّرعيّة، ووجه مخالفتهم لدين الحقّ، فاليهود جحدوا الحقّ وعاندوا وكابروا، وخالفوا شريعة موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، والنّصارى ابتدعوا دينًا لم يشرعه الله لهم، وأنّ ما تمسّكوا به ليس هو شريعة عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، ولا دين الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ قبلهما عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ.

كما بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أسباب**[2] ودوافع انحراف أهل الكتاب، واختيارهم للكفر على الإيمان، وإيثار الحياة الدّنيا على الآخرة، لأنّ من الحكمة الإلهيّة أن جعل لكلّ شيءٍ سببًا، وربط الأسباب بمسبّباتها قدرًا وشرعًا، وجعل الأسباب مؤثّرة في وجود مسبّباتها بمشيئة الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ[3].

وكفر أهل الكتاب نابعٌ عن جملة من الأسباب المفضية إليها، ومعرفة هذه الأسباب وسبرها، والإحاطة بها يعين المناظر على مواجهة خصمه لردّ الشّبهات الّتي ترِد عليه.

وقد وقعوا غالبًا تحت تأثير جملة من الدّوافع والأسباب كانت سببًا لانحرافهم وعلّةٍ لعدوانهم، وهذه الأسباب مشترك بين أهل ملل الكفر عمومًا وأهل الكتاب على وجه الخصوص، وبعضها تكون سمة بارزة في أمّة دون الأخرى.

---

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٥٧٣-٥٧٤).

(٢) وَقَدْ أَجْمَلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هَذِهِ الأَسْبَابَ في كتابه هداية الحيارى (١/٢٤٤)، وَذَكَرَهَا مُفَصَّلَةً وَهِيَ عَشَرَةُ مَوَانِعٍ في كتابه مفتاح دار السّعادة. انظر: (١/٢٦٤-٢٧٠).

(٣) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤٩٦).

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والأسباب المانعة من قبول الحقّ كثيرةٌ جدًّا، فمنها: الجهل[١] به، وهذا السّبب هو الغالب على أكثر النّفوس، فإنّ مَن جهل شيئًا عاداه وعادى أهله)[٢]، و(النَّاس أَعدَاء مَا جهلوا)[٣]، و(من جهل شيئاً عاداه)[٤]، (وأصلّ كلّ شرّ: الجهل والظّلم)[٥].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكره لأقسام النّاس بحسب معرفة الحقّ والعمل به: (والمغضوب عليه ضالٌّ عن هداية العمل، والضّالُّ مغضوبٌ عليه لضلاله عن العلم الموجب للعمل، فكلٌّ منهما ضالٌّ مغضوبٌ عليه، ولكن تارك العمل بالحقّ بعد معرفته به أولى بوصف الغضب وأحقّ به، ومن هاهنا كان اليهود أحقّ به، وهو متغلّظٌ في حقّهم)[٦]، (فكلّ مغضوبٍ عليه ضالّ، وكلّ ضالّ مغضوب عليه؛ لكن ذكر كلّ طائفة بأشهر وصفيها وأحقّها به وألصقه بها)[٧].

فكلّ من خرج عن منهج الاعتدال والوسطيّة، وسائر على غير سبيل الله جَلَّوَعَلَا ومنهجه القويم فهو ضالٌّ، فلذلك وصف الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ النّصارى بالضّلال؛ لأنّهم حادوا عن قصد السّبيل وسلكوا غير المنهج القويم الصّحيح، وكذلك اليهود فهم ضلال، غيرَ أنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وصف كلّ فريقٍ منهم لعباده بما يعرفونه به إذا ذكره لهم، ولم يُسمّ واحدًا من الفريقين إلّا بما هو له صفةٌ عَلى حقيقته، وإن كان له من صفات الذّمّ زياداتٌ عليه[٨].

---

(١) هُوَ خُلُوُّ النَّفْسِ مِن العِلْمِ، وَهُوَ الجَهْلُ البَسِيطُ، وَهُوَ عَدَمُ المعْرِفَةِ مَعَ عَدَمِ تَلَبُّسٍ بِضِدّ. انظر: تاج العروس، للزّبيدي (٢٥٥/٢٨)، مادّة: جهل، وبدائع الفوائد، لابن القيّم (٢٠٩/٤).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٤٤/١).

(٣) جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٣٠٣/٢).

(٤) المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت: ٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة الثّانية، مطبعة حكومة الكويت، دولة الكويت، ١٩٨٤م، ص ١١٥.

(٥) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (١٣٧/٢).

(٦) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٤/١). انظر: التّفسير القيّم للإمام ابن القيّم، جمعه: محمّد أويس النّدوي، تحقيق: محمّد حامد الفقي، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ١٥.

(٧) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٢٩/٢). انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٧/١).

(٨) انظر: تفسير الطّبري (١٩٧/١)، وإغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٣٥/١)

وبالجملة فإنّ (الكفر مُستلزم للجهل منافٍ للعلم لا يجامعه، ولهذا يصف سبحانه الكفّار بأنّهم جاهلون)[١]، والعلم غير مستلزم للهداية[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن انضاف إلى هذا السّبب [الجهل] بغض مَن أمره بالحقّ ومعاداته له وحسده[٣] كان المانع من القبول أقوى).

وقد جعل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحسد من أصول الخطايا وأركان الكفر[٤]، وعدم الانقياد إلى الحقّ، واختيار الكفر على الإيمان بعدما تبيّن له الحقّ والهدى والرّشاد من الباطل والضّلال والغيّ.

(ومن أعظم هذه الأسباب: الحسد فإنّه داءٌ كامنٌ في النّفس،...وهذا الدّاء هو الّذي منع اليهود من الإيمان بعيسى ابن مريم...فحملهم الحسد على أن اختاروا الكفر على الإيمان...وهذا السّبب وحده كافٍ في ردّ الحقّ)[٥].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن انضاف إلى ذلك [الجهل والحسد] إلفه وعادته ومُرَبّاه على ما كان عليه آباؤه ومَن يحبّه ويعظّمه قوي المانع)[٦].

(إذ الطّبيعة نقّالة، والطّباع سرّاقة)[٧]، و(النّاس كأسراب القطا[٨] مجبولون على تشبّه بعضهم ببعض، ولهذا كان المبتدئ بالخير وبالشّرّ له مثل من تبعه من الأجر والوزر)[١].

---

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٢٤٦).

(٢) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٢٥٤).

(٣) هُوَ التَّأَلُّمُ بِمَا يَرَاهُ الإِنْسَانُ لِغَيْرِهِ وَمَا يَجِدُهُ فِيهِ مِن الفَضَائِلِ، وَالاجْتِهَادُ فِي إِعْدَامِ ذَلِكَ الغَيْرِ مَا هُوَ لَهُ. انظر: انظر: تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، لأبي عليّ أحمد بن محمّد بن يعقوب مسكويه (ت: ٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دون تاريخ، ص ٣٤.

(٤) انظر: الفوائد، لابن القيّم ص ٥٨، ١٥٧.

(٥) هداية الحيارى، لابن القيّم (١/٢٤٥-٢٤٦).

(٦) المصدر نفسه (١/٢٤٤).

(٧) حلية طالب العلم، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الطّبعة الأولى، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ، ص ٤٧.

(٨) هُوَ نَوْعٌ مِن اليَمَامِ يُؤْثِرُ الحَيَاةَ فِي الصَّحْرَاءِ، وَيَتَّخِذُ أَفْحُوصَةً فِي الأَرْضِ وَيَطِيرُ جَمَاعَاتٍ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٩/١٨٨)، والمعجم الوسيط (٢/٧٤٨).

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (ومنهم من حمله محبّة إلفه للدّين الّذي نشأ عليه، فجُبل بطبعه، فصار انتقاله عنه كمفارقة الإنسان ما طبع عليه، وأنت ترى هذا السّبب كيف هو الغالب المستولي على أكثر بني آدم)[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَانع الإلف والعادة والمنشأ؛ فإنّ العادة قد تقوى حتّى تغلبَ حكم الطّبيعة، ولهذا قيل: هي طبيعة ثانية[٣]، فيُربّى الرّجل على المقالة ويُنشَّأُ عليها صغيرًا، فيَتربَّى قلبُه ونفسُه عليها كما يتربّى لحمه وعظمه على الغذاء المعتاد، ولا يعقلُ نفسه إلّا عليها، ثمّ يأتيه العلم وهلةً واحدةً يُريد إزالتَها وإخراجَها من قلبه وأن يسكنَ موضعهَا، فيعسر عليه الانتقال، ويصعب عليه الزّوال...وهذا السّببُ وإن كان أضعف الأسباب منعًا، فهو أغلبها على الأمم وأرباب المقالات والنِّحل، ليس مع أكثرهم -بل جميعهم، إِلَّا مَا عَسى أن يشذّ- إلّا عادةً ومربًى تربّى عليه طفلًا، لا يعرف غيرها ولا يحسُّ به؛ فدين العوائد هو الغالب على أَكثر النَّاس فالانتقال عنه كالانتقال عن الطّبيعة إلى طبيعة ثانية)[٤]، (ويزداد صارف النّشأة قوّة في الصّدّ عن الحقّ بطول المكث ومرور الأيّام، وتقادم الزّمان)[٥].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن انضاف إلى ذلك [ما سبق] توهّمه أنّ الحقّ الّذي دعي إليه يحول بينه وبين جاهه وعزّه وشهواته وأغراضه قوي المانع من القبول جدًّا)[٦].

=

(١) الاستقامة، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطّبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرّياض، ١٤٠٣هـ، (٢/٢٥٥).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٤٣٨).

(٣) حِكْمَةٌ تُنْسَبُ لِبِقْرَاط. انظر: عيون الأخبار، لابن قتيبة (٣/١٧٦)، والعقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمّد بن عبد ربّه، المعروف: بابن عبد ربّه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، (٨/٢٥)، ونهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدّين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمّد التّيمي النّويري (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (٦/٦٨).

(٤) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٢٦٩-٢٧٠).

(٥) الصّوارف عن الحقّ، لحمد بن إبراهيم العثمان، دون طبعة، دار الإمام أحمد، المدينة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ٦٩.

(٦) هداية الحيارى، لابن القيّم (١/٢٤٤).

وقد عدّها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أركان الكفر[١]؛ لأنّها تصبح سلطاناً فتُؤثِر الدّنيا الفانية على الآخرة الباقية[٢].

ومانع الشّهوة والمال (هو الّذي منع كثيرًا من أهل الكتاب من الإيمان، خوفًا من بطلان مآكلهم وأموالهم الّتي تصير إليهم من قومهم)[٣].

وقد عاين ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنفسه بعض أهل الكتاب ممن قويت في نفوسهم داعي الشّهوة والمال[٤]، وخَفَت داعي الإيمان، فأجاب داعي الشّهوة والمال، ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [النّحل: ٣٣].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن انضاف إلى ذلك خوفه من أصحابه وعشيرته وقومه على نفسه وماله وجاهه كَمَا وَقَعَ لِهِرَقْلَ مَلِكِ النَّصَارَى بِالشَّامِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ازداد المانع من قبول الحقّ قوّةً)[٥].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكبر الّذي هو أصل الأخلاق المذمومة كلّها، وهو من أصول الخطايا وأركان وأسباب الكفر[٦].

فتخلّف الإيمان عن اليهود الّذين شاهدوا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وعرفوه كما عرفوا أبناءهم، ولهم من البشارات والنّبوات على صفته ونعته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، فهم لم يشكّوا في صدقه وأنّه جاء بالحقّ والصّدق ولكن حملهم الكبر على الكفر به[٧].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأسباب المانعة لأهل الكتاب من الإيمان بالنّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ والدّخول في دين الله جَلَّ وَعَلَا الرّياسة والمأكلة[١].

---

(١) انظر: الفوائد، لابن القيّم ص ١٥٧.

(٢) انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (٤/١٨٠).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٢٦٦).

(٤) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٢٦٧).

(٥) هداية الحيارى، لابن القيّم (١/٢٤٤).

(٦) انظر: الفوائد، لابن القيّم ص ٥٨، ١٤٣، ١٥٧.

(٧) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٢٦٥-٢٦٦).

كما بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ التّحريف[٢] والتّأويل[٣] الّذي هو من أنواع التّحريف[٤]، وهو الّذي فرّق أهل الكتاب إلى فرقٍ وأحزاب[٥].

وبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ من أعظم أسباب غضب الرّبّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على بعض اليهود[٦] ما زبروه في كتبهم في باب نسخ[٧] الشّرائع، وحجروا على الله جَلَّ وَعَلَا أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد؛ لأنّ النّسخ يستلزم

=

(١) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٤٤/١)، وعدّة الصّابرين وذخيرة الشّاكرين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، دون طبعة، دار عالم الفوائد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ٢١٩-٢٢٠، ومفتاح دار السّعادة (٢٦٦/١)، واجتماع الجيوش الإسلاميّة على حرب المعطّلة والجهميّة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: زائد بن أحمد النّشيري، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ، (٧٢/٢، ٣٠٥)، والرّوح، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد أجمل الإصلاحي، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ، (٧٠٧/٢).

(٢) هُوَ العُدُولُ بِالكَلَامِ عَن وَجْهِهِ وَصَوَابِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَمَعْنَاهُ كَذَلِكَ اللَّيُّ. انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢١٥/١)، وإعلام الموقعين، لابن القيّم (١٩٢/٤)، والرّسالة التّبوكيّة، لابن القيّم ص ٣٥، والرّدود، لبكر أبي زيد ص ١٢٨.

(٣) والمقصُودُ بِهِ هُنَا هُوَ التَّأْوِيلُ الفَاسِدِ الَّذِي يُخَالِفُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ: التَّحْرِيفُ الْمَعْنَوِي. انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٨٧/١).

(٤) انظر: التّحرير والتّنوير، لابن عاشور (٥٦٨/١).

(٥) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣٥٥/١).

(٦) وهم العنانية والشّمعنية، أمّا العنانية فذهبت إلى أنّ النّسخ لا يجوز عقلاً ولا شرعاً، وأمّا الشّمعنية فإنّه يجوز عقلاً لا شرعاً. انظر: الدّاعي إلى الإسلام، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: سيّد حسين باغجوان، الطّبعة الأولى، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص ٣١٩، وتمهيد الأوائل في تلخيص الدّلائل، لأبي بكر محمّد بن الطيّب ابن محمّد الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الكتب الثّقافية، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٨٧، وأبكار الأفكار في أصول الدّين، للآمدي (٦٧/٤)، وتخجيل من حرف التّوراة والإنجيل، لأبي البقاء صالح بن الحسين الجعفري الهاشمي (ت: ٦٦٨هـ)، تحقيق: محمود عبد الرّحمن قدح، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (٥٣٠/٢-٥٣١).

(٧) هُوَ رَفْعُ الحُكْمِ الثَّابِتِ بِخِطَابٍ مُتَقَدِّمٍ بِخِطَابٍ مُتَرَاخٍ عَنْهُ. انظر: الفقيه والمتفقّه، للخطيب (٢٤٤/١)، وروضة النّاظر، لابن قدامة (٢١٨/١-٢١٩)، وإعلام الموقّعين، لابن القيّم (٢٢٢/٢)، ومذكرة في أصول الفقه، للشّنقيطي ص ٧٩.

وشبهة اليهود في باب النّسخ اعتقادهم أنّه يستلزم البداء على الله، وهو عليه جَلَّ وَعَلَا محال، فحجّروا على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يفعل ما يشاء، وجعلوه ترسًا لإنكار النّبوّة والشّرائع، فانبرى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرّدّ عليهم، وإلزامهم به لإثبات أنّ الله جَلَّ وَعَلَا يفعل ما يريد، ولإثبات النّبوّة والشرائع وذلك من خلال: ١-القول بالنّسخ من القرآن الكريم. ٢-النّسخ من التّوراة. ٣-النّسخ بواقع

=

البداء[(١)] وهو يستحيل على الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فتمسّكوا بهذه الشّبهة الإبليسيّة وجعلوها ذرعًا لهم لجحد النّبوّة، ولكنّ الله أكذبهم بنصوص من التّوراة والقرآن الكريم[(٢)].

وأمّا **الأدلّة العقليّة** الّتي يبيّن بها مخالفة أهل الكتاب للحقّ وضلالهم عنه وجهلهم به، فقد سرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها ما يطول نقله هنا، وإنّما على سبيل المثال لا الحصر وذلك بالاستدلال بدلائل النّبوّة على ربوبية الله جَلَّوَعَلَا للدّلالة على أنّ هذه الآيات والبراهين الّتي لا يقدر عليها إلّا ربّ العالمين، ومدبّر لنظام العالم على نمط تلك الآيات المعجزة الخارقة للعادة، فدلّ ذلك على وجود ربّ قادرٍ عالمٍ بكلّ شيء، أرسل هذا الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأيّده بتلك الآيات، فيلزم منه صدق الرّسول الّذي أخبر عن الربّ القدير العليم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأخبر عن أسمائه الحسنى وكمال صفاته العلا بما لا يدع مجالًا للشّك في الإيمان بربوبية الله وقيّوميّته، وملكه وخلقه وتدبيره لشؤون عباده، فضلًا عن وجوده جَلَّجَلَالُهُ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض مناظرته لأحد اليهود: (لا يتمّ لكم ذلك إلّا بجحوده وإنكار وجوده تعالى، وبيان ذلك: أنّه إذا كان محمّد عندكم ليس بنبيّ صادق، وهو بزعمكم ملكٌ ظالمٌ، فقد تهيّأ له أن يفتري على الله، ويتقوّل عليه ما لم يقله، ثمّ يتمّ له ذلك، ويستمرّ حتّى يحلّل ويحرّم، ويفرض الفرائض، ويشرّع الشّرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرّقاب...وهو مع ذلك كله يؤيّده وينصره، ويعلي أمره، ويمكّن له من أسباب النّصر الخارجة عن عادة البشر، وأعجب من ذلك أنّه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه من غير فعل منه نفسه ولا سبب، بل تارة بدعائه، وتارة يستأصلهم سبحانه من غير دعاء منه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ!

=

حال اليهود. ٤-النَّسخ لاتّباع شرائع أحبارهم وفقهائهم. انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١١٠٠-١١٠٨)، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٤٢١، ٤٩٧).

(١) له معانٍ منها: ١-مَا يَكُونُ فِي العِلْمِ: وَهُوَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مَا عَلِمِ، وَلَا أَظُنُّ عَاقِلاً يَعْتَقِدُ هَذَا الاعْتِقَادِ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢-مَا يَكُونُ فِي الإِرَادَةِ: وَهُوَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ صَوَابَ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَ وَحَكَمَ.

٣-مَا يَكُونُ فِي الأَمْرِ: وَهُوَ أَنْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ ثُمَّ يَأْمُرُ بِشَيْءٍ آخَرَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يُجَوِّزِ النَّسْخَ ظَنَّ أَنَّ الأَوَامِرَ المخْتَلِفَةَ فِي الأَوْقَاتِ المخْتَلِفَةَ مُتَنَاسِخَةٌ. انظر: الملل والنِّحل، للشّهرستاني (١/١٤٨-١٤٩)، ومصطلحات في كتب العقائد، لمحمّد بن إبراهيم الحمد ص ٢٦١.

(٢) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١٠٩٩-١١٠٠).

ومع ذلك يقضي له كلّ حاجة سأله إيّاها، ويعدُه كلّ وعدٍ جميلٍ، ثمّ ينجز له وعده على أتمّ الوجوه وأهنئها وأكملها...واستمرّت نصرته عليهم دائما، والله تعالى في ذلك كلّه يقرُّه، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين...فيلزمكم معاشر مَن كذّبه أحد أمرين لا بدّ لكم منهما:

إمّا أن تقولوا: لا صانع للعالم، ولا مدبّر، ولو كان للعالم صانعٌ مدبّرٌ قديرٌ حكيمٌ، لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالًا للظّالمين، إذ لا يليق بالملوك غير هذا، فكيف بملك السّماوات والأرض، وأحكم الحاكمين؟ .

الثّاني: نسبة الرّبّ إلى ما لا يليق به من الجور والسّفه والظّلم وإضلال الخلق دائمًا أبد الآباد، لا، بل نصرة الكاذب والتّمكين له من الأرض، وإجابة دعواته، وقيام أمره من بعده، وإعلاء كلماته دائمًا، وإظهار دعوته، والشّهادة له بالنّبوة قرنًا بعد قرن على رؤوس الأشهاد في كلّ مجمعٍ ونادٍ، فأين هذا من فعل أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين؟ فلقد قدحتم في ربّ العالمين أعظم قدحٍ، وطعنتم فيه أشدّ طعنٍ، وأنكرتموه بالكلّيّة...)[1].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنواع الدّلالة العقليّة دلالة نصرته وتأييده[2]، وحصول العاقبة الحميدة له ولأتباعه، واستجابة دعائه، وكشف كربه، وقهر أعدائه وجعل الدّائرة عليهم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض مناظرته لليهودي: (وهو مع ذلك يعزّه وينصره ويودُّه، ويُعليه ويُعلي كلمتَه، ويجيب دعاءَه...ولا يقصده أحدٌ بسوءٍ إلّا ظفرَ به، ولا يدعوه بدعوةٍ إلّا استجابها له)[3].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (...فكيف وهو في ذلك كلّه ناصرُه ومؤيّدُه، ومجيبُ دعواته، ومهلك من خالفَه وكذَّبَه...)[4].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (وكلّ وقتٍ من الأوقات يُحدِثُ له من أسباب النّصر، والتّمكين، والظّهور، والعلّو، وكثرة الأتباع أمرًا خارجًا عن العادة...)[5].

---

(١) زاد المعاد، لابن القيّم (٣/٥٥٩-٥٦٠).

(٢) انظر: الأدلة العقليّة والنّقليّة، لسعود العريفي ص ٤٥٥.

(٣) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٨٤).

(٤) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٧٢.

(٥) المصدر نفسه ص ٢٧٢.

وأمّا دلالة الآيات الحسيّة[1] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (...ومظهرُ الآيات على يديه؛ الّتي لو اجتمع أهل الأرض كلُّهم على أن يأتوا بواحدةٍ منها لما أمكنهم، ولعجزوا عن ذلك...)[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويُظهر على يديه من أنواع المعجزات[3] والكرامات[4] ما يزيد على الألف)[1].

---

(١) انظر: الأدلة العقليّة والنّقليّة، لسعود العريفي ص ٤٣٩.

(٢) التّبيان في أيمان القرآن ص ٢٧٢.

(٣) المعجِزَةُ: اسمُ فَاعِلٍ مِن الإِعْجَازِ، وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلعَادَةِ، مَقْرُونٌ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ، السَّلِيمُ مِن المعَارَضَةِ. انظر: التّعريفات، للجرجاني ص ٢١٩، والتّوقيف على مهمّات التّعاريف، للتّهانوي ص ٣٠٩، والنّبوات، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، عبد العزيز بن صالح الطويان، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، (١/١٧٠)، لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدّرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة، لأبي العون محمّد بن أحمد بن سالم السّفاريني (ت: ١١٨٨هـ)، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، (٢/٢٩٠).

والتَّحَدّي لَيْسَ مِنْ شُرُوطِهَا، فَقَدْ يَقْتَرِنُ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ، وَفِي بَعْضِهَا لَا يَقْتَرِنُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ الْمُعْجِزَةَ الَّتِي لَا تَقْتَرِنُ بِالتَّحَدّي لَيْسَتْ بِمُعْجِزَةٍ أَوْ آيَةٍ، وَإِلَّا بَطَلَتْ كَثِيرٌ مِنْ آيَاتِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، كَمَا أَفَادَهُ ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النّبوات (١/٦٠٤)، وكذلك رَدَّ ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى مَنْ اشْتَرَطَ التَّحَدّي. انظر: المحلّى بالآثار، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد الغفّار سليمان البنداري، الطّبعة الثّالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (١/٥٨).

وَذَكَرَ ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في: أَنَّ لَفْظَ الْمُعْجِزَاتِ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا فِيهِمَا لَفْظ الآيَةِ وَالبَيِّنَةِ وَالبُرْهَانِ، وَكَانَتْ الْمُعْجِزَاتُ تُسَمَّى: بِدَلَائِلِ وَأَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَلَوْ سُمِّيَتْ بِآيَاتِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ كَانَتْ أَدَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْ لَفْظِ الْمُعْجِزَاتِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْمُعْجِزَةِ يَعُمُّ كُلَّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ فِي اللُّغَةِ وَعُرْفِ الأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَيُسَمُّونَهَا الآيَاتِ، وَأَمَّا الْمُتَأَخِّرِينَ فَيُفَرِّقُونَ فِي اللَّفْظِ، فَجَعَلُوا الْمُعْجِزَةَ لِلنَّبِيِّ، وَالكَرَامَةَ لِلْوَلِيِّ، وَجِمَاعُهُمَا الأَمْرُ الخَارِقِ؛ لِأَنَّ الكَرَامَةَ سَبَبُهَا اتِّبَاعُ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ. انظر: الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٥/٤١٢)، مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١١/٣١١)، والنّبوات، لابن تيميّة (١/١٤١).

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ ابن تيميّة وابن القيّم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ قَدْ عَبَّرَا فِي مُصَنَّفَاتِهِمَا بِالْمُعْجِزَةِ وَالآيَةِ؛ لِأَنَّهُمَا فَهِمَا مِنَ اللَّفْظِ مَا اخْتَصَّ بِالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ -والله أعلم-.

(٤) الكَرَامَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ للعَادَةِ يُظْهِرُهُ الله عَزَّوَجَلَّ عَلَى يَدِ عَبْدٍ مِن عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ إِكْرَامًا لَهُ فَيَدْفَعُ عَنْهُ ضَرًّا، أو يُحَقِّقُ لَهُ نَفْعًا، أو يَنْصُرُ بِهِ حَقًّا، إِذْ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ، وَمَا يُجْرِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ خَوَارِقِ العَادَاتِ فِي أَنْوَاعِ العُلُومِ وَالْمُكَاشَفَاتِ، وَأَنْوَاعِ القُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرِ. انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٣/ ١٥٦).

وَهِيَ مِنْ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ، وَمِنْ جِنْسِ آيَاتِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، لَكِنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى آيَاتِهِمْ الكُبْرَى. انظر: النّبوات، لابن تيميّة (١/٤٠، ١٤٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (...ونحن لا ننكر أنّ كثيرًا من الكذّابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتمّ له أمره، ولم تطل مدّته، بل سلط عليه رسله وأتباعهم فمحقوا أثره، وقطعوا دابره، واستأصلوا شأفته، هذه سنّته في عباده منذ قامت الدّنيا وإلى أن يرث الأرض ومَن عليها...)[٢].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ دلالة الحال والوصف[٣]؛ فإنّ مَن تجرّد للحقّ وأخلص في طلبه، ونظر في أحواله وأوصافه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقطع يقينًا لا ريب فيه بعقله أنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صادق ليس بكذّاب، وأمينٌ ليس بخوّان، ويوقنُ بأنّه رسول ربّ العالمين، نزل عليه الوحي، ويعلم علم اليقين أنّه يمتنع عليه أن يكون ساحرًا أو كذابًا أو مجنونًا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (بل كيف يليق به أن يصدّقه بأنواع التّصديق كلّها، فيصدّقه بإقراره، وبالآيات المستلزمة لصدقه الّتي دلالتها على التّصديق كدلالة التّصديق بالقول أو أظهر، ثمّ يصدّقَه بأنواعها كلّها على اختلافها، فكلّ آيةٍ على انفرادها مصدّقةٌ له، ثمّ يحصل باجتماع تلك الآيات تصديقٌ فوق تصديقِ كلّ آيةٍ بمفردها، ثمّ يُعجِز الخلق عن معارضته)[٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (...ولا ينتقض هذا بمن ادّعى النّبوّة من الكذّابين؛ فإنّ حالَه كانت ضدُّ حال الرّسول من كلّ وجهٍ، بل حالهم من أظهر الأدلّة على صدق الرّسول.

ومن حكمة الله سبحانه أن أخرج مثل هؤلاء إلى الوجود ليعلم حال الكذّابين وحال الصّادقين، وكان ظهورُهم من أبيَن الأدلّة على صدق الرّسل، والفرق بين هؤلاء وبينهم، "فبضدّها تتبيّن الأشياء"[٥]، "والضدّ يظهر حسنه الضدّ"[٦])[١].

=

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٨٤/٢).

(٢) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٦٠/٣).

(٣) انظر: الأدلة العقليّة والنّقليّة، لسعود العريفي ص ٤٦٥.

(٤) التّبيان في أيمان القرآن ص ٢٦٩.

(٥) هذا عجز بيت للمتنبّي، وصدره: ونذيمُهُم وهِم عرفنا فضلَه. انظر: ديوان المتنبّي ص ١٢٧.

(٦) واختلف في قائلها، فقيل: هذا عجز بيت لأبي الشّيص الخزاعي. انظر: ديوان أبي الشّيص الخزاعي وأخباره، جمع: عبد الله الجبوري، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٣٨، وقيل: هو لعليّ بن جبلة، ولعلّه الأقرب إلى الصّحة، وهو كندي، وقد قال مفاخرًا بها:

والجَدُّ كِندَة والبَنونُ هُمُ فزَكَا البَنونُ وأَنجَبَ الجَدُّ

انظر: شعر عليّ بن جبلة الملقّب: بالعَكوَّك، جمعه: حسين عطوان ص ١١٦، ١١٩.

=

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (فمن أعظم المحال، وأبطل الباطل، وأبين البهتان؛ أن يجوَّزَ على أحكم الحاكمين وربّ العالمين أن يفعل ذلك بالكاذب المفتري عليه، الّذي هو شرّ الخلق على الإطلاق؛ فمن جوّز على الله أن يفعل هذا بشر خلقه وأكذبهم فما آمن بالله قطعاً ولا عرف الله، ولا هذا هو ربّ العالمين، ولا يحسن نسبةَ ذلك إلى من له مسكةٌ من عقلٍ، وحكمةٍ، وحجًى، ومن فعل ذلك فقد أزرى بنفسه، ونادى على جهله)[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (...ثمّ يصدّقه بكلامه وقوله، ثمّ يقيم الدّلالة القاطعة على أن هذا قوله وكلامه فيشهد له بإقراره وفعله)[٣].

كما أعمل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض مناظراته دلالة مضمون الرّسالة[٤] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ لليهودي لإلزامه بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (...والشّهادة له بالنّبوة قرنًا بعد قرن على رؤوس الأشهاد في كلّ مجمعٍ ونادٍ... قال [اليهودي]: معاذ الله أن نقول إنّه ظالمٌ أو كاذب، بل كلّ منصفٍ من أهل الكتاب يقرّ بأنّ مَن سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النّجاة والسّعادة في الأخرى...

[قال ابن القيّم]: فقد لزمك تصديقه، ولا بدّ وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنّه رسول ربّ العالمين إلى النّاس أجمعين، كتابيهم وأمّيّهم...)[٥].

أمّا المقام الحكمي فكان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمّا يختم به المناظرة بعد جوابه عن الشّبهات وكشفها، والاعتراضات ونقضها، أو يقدّمه لبيان أنّهم على باطل وكفر وضلال وعماية، ثمّ يورد عليهم الأدلّة النّقلية

=

وقد ساقه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض مصنّفاته. انظر: مفتاح دار السّعادة (٦/١، ٢٤٢)، ومدارج السّالكين (١٦٤/١، ٤٨٣)، وشفاء العليل (١١٣٨/٣)، والفوائد ص ١٠٩.

(١) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٨٠.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٩.

(٤) وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ يُسَمَّى: بِالْمَسْلَكِ النَّوْعِي. انظر: النّبوات، لابن تيميّة (٨٨٢/٢)، وشرح العقيدة الأصفهانيّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد بن رياض الأحمد، الطّبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ، ص ١٤٢، والأدلّة العقلية والنّقليّة، لسعود العريفي ص ٤٧٥.

(٥) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٦٠/٣، ٥٦١).

العقليّة لإقامة الحجج والبراهين على انحرافهم عمّا جاءت به رسلهم وأنبيائهم عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وما جاء به الرّسول محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ للإيمان به واتّباعه والاستسلام لدينه، والانقياد لشريعته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، وسأقتصر على بعض ما أورده ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقام: (وهؤلاء [اليهود] إنّما أقدموا على هذه الكفريات من شِدّة ضَجرِهم من الذّلّ والعبوديّة، وانتظار فَرجٍ لا يزداد منهم إلّا بعدًا، فأوقعهم ذلك في الكفر والتّزندق الّذي لا يستحسنه إلّا أمثالهم)[1].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان كفر اليهود والنّصارى: (وهم [اليهود] يعلمون أنّه رسول الله تعالى إليهم فكفروا به بغيًا وعنادًا، وراموا قتله وصلبه، فصانه الله تعالى من ذلك، ورفعه إليه، وطهّره منهم، فأوقعوا القتل والصّلب على شبهه، وهم يظنّون أنّه رسول الله عيسى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ...وألزمهم كلّهم حكم الكفر بتكذيبهم بالمسيح، كما ألزم النّصارى معهم حكم الكفر بتكذيبهم بمحمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِۦ وَسَلَّمَ)[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان كفر النّصارى: (كيف يُنكَر على أمّةٍ أطبقت على صلب معبودها وإلهها، ثمّ عمدت إلى الصّليب فعبدته وعظّمته، وكان ينبغي لها أن تحرق كلّ صليبٍ تقدر على إحراقه، وأن تهينَه غاية الإهانة إذ صلبت عليه إلهها الّذي يقولون تارةً: إنّه الله، وتارةً يقولون إنّه ابنه، وتارةً يقولون ثالث ثلاثةٍ؟ فجحدت حقّ خالقها وكفرت به أعظمَ كفرٍ وسبّته أقبح مسبّةٍ، أن تجحدَ حقّ عبده ورسوله وتكفر به)[3].

(والمقصود: أن هذه الأمّة [النّصارى] جمعت بين الشّرك وعيب الإله وتنقّصه، وتنقّص نبيّهم وعيبه ومفارقة دينه بالكليّة، فلم يتمسّكوا بشيءٍ مما كان عليه المسيح)[4].

(ولَعمْرُ الله إن عُبَّاد الأصنام مع أنّهم أعداء الله عَزَّوَجَلَّ على الحقيقة، وأعداء رسله عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، وأشدُّ الكفّار كفرًا يأنفون أن يصفوا آلهتهم الّتي يعبدونها من دون الله تعالى، وهي من الحجارة والحديد والخشب، بمثل ما وصفت به هذه الأمّة [النّصارى] ربَّ العالمين، وإله السّماوات والأرضين، وكان الله تعالى في قلوبهم أجلَّ وأعظمَ من أن يصفوه بذلك، أو بما يقاربه، وإنّما شرك القوم أنّهم عبدوا من دونه آلهة مخلوقة مربوبة

(١) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١١٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٢/١٠٩٩).

(٣) هداية الحيارى، لابن القيّم (١/٢٥٢).

(٤) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١٠٥٨).

مُحْدَثةً، وزعموا أنّها تقرّبهم إليه، لم يجعلوا شيئًا من آلهتهم كفُؤًا له، ولا نظيرًا، ولا ولدًا، ولم ينالوا من الرّبّ تعالى ما نالت منه هذه الأمّة)[1].

والمقصود هنا أنّ لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهجًا خاصًّا في مناظرة أهل الكتاب سار عليه، ويختلف عن باقي الملل والطّوائف، وهذا ما سيظهر من خلال مناظراته لهم، وقد حصرتها -فيما وقفت عليه- فكانت سبع مناظرات على النّحو الآتي:

❁ ❁ ❁

(١) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/١٠٥٣).

المبحث الأوّل:

مناظرة ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء اليهود في تقرير

نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني : الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

المطلب الثالث: الفوائد العامّة للمناظرة.

المبحث الأوّل:

مناظرة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء اليهود في تقرير نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

- **المناظرة "أ"**: قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد جرت لي **مناظرةٌ** بمصر مع أكبر مَن تشير إليه اليهود بالعلم والرّئاسة، فقلت له في أثناء الكلام: إنّهم بتكذيبهم محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد شتمتم الله أعظم شتيمةً.

فعجب من ذلك، **وقال**: مثلُك يقولُ هذا الكلام!

فقلت له: اسمع الآن تقريرَه.

إذا قلتم: إنّ محمّدًا ملِكٌ ظالمٌ قهر النّاس بسيفه، وليس برسولٍ من عند الله، وقد أقام ثلاثًا وعشرين سنةً يدّعي أنّه رسول الله أَرسَلَهُ إلى الخلق كافّةً، ويقول: أمرني الله بكذا ونهاني عن كذا وأوحي إليّ كذا، ولم يكن من ذلك شيءٌ، ويقول: إنّه أباح لي سبي[1] ذراريّ مَن كذّبني وخالفني ونساءهم، وغنيمة أموالهم، وقتل رجالهم، ولم يكن من ذلك شيءٌ، وهو يَدأبُ في تغيير دين الأنبياء ومعاداة أممهم ونسخ شرائعهم، **فلا يخلو**:

إمّا أن تقولوا: أنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كان يطّلع على ذلك ويشاهده ويعلمه.

أو تقولوا: إنّه خفي عنه ولم يعلم به.

فإن قلتم: لم يعلم به، نسبتموه إلى أقبح الجهل، وكان مَن عَلِم ذلك أعلم منه.

وإن قلتم: بل كان كلُّه بعلمه ومشاهدته واطّلاعه عليه، فلا يخلو:

إمّا أن يكونَ قادرًا على تغييره، والأخذ على يديه ومنعه من ذلك، أو لا.

فإن **لم يكن قادرًا**، فقد نسبتموه إلى أقبح العجز المنافي للرّبوبيّة، **وإن كان قادرًا**، وهو مع ذلك يعزّه وينصره ويودُّه، ويُعليه ويُعلي كلمتَه، ويجيب دعاءَه ويمكّنه من أعدائه، ويُظهر على يديه من أنواع المعجزات والكرامات ما يزيد على الألف، ولا يقصده أحدٌ بسوءٍ إلّا ظفرَ به، ولا يدعوه بدعوةٍ إلّا استجابها له، فهذا

---

(١) هو الأَسْرُ والنَّهْبُ وأَخْذُ النَّاسِ عَبِيدًا وإِمَاءً. انظر: الصّحاح، للجوهري (٢٣٨١/٦)، مادّة: سبي، والنّهاية، لابن الأثير (٣٤٠/٢)، مادّة: سبي.

من أعظم الظّلم والسّفه[١] الّذي لا يليق نسبتُه إلى آحاد العقلاء، فضلًا عن ربّ الأرض والسّماء، فكيف وهو يشهد له بإقراره على دعوته وتأييده بكلامه، وهذه عندكم شهادةُ زورٍ وكذبٍ؟

فلمّا سمع ذلك، **قال:** مَعاذ[٢] الله أن يفعل الله هذا بكاذبٍ مفترٍ، بل هو نبيٌّ صادقٌ مَن اتّبعه أفلح وسعد.

قلت: فما لك لا تدخل في دينه؟

قال: إنّما بعث للأمّيّين[٣] الّذين لا كتاب لهم، وأمّا نحن فعندنا كتابٌ نَتّبعه.

قلت له: غلبت كلّ الغلب، فإنّه قد علم الخاصّ والعامّ أنّه أخبر أنّه رسول الله إلى جميع الخلق، وأنّ مَن لم يَتّبعهُ فهو كافرٌ من أهل الجحيم، وقاتل اليهود والنّصارى وهم أهل كتابٍ، وإذا صحّت رسالتهُ وجبَ تصديقه في كلّ ما أخبر به، فأمسكَ ولم يُحرْ[٤] جوابًا)[٥].

- **المناظرة "ب":** وحكاها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلفظها على اختلاف يسير فيه زيادة توضيح للمقصود، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأذكر في هذا مناظرة جرت لي مع بعض اليهود.

قلت له –بعد أن أفَضنا[٦] في نبوّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إلى أن قلت له: إنكار نبوّته يتضمّن القدح في ربّ العالمين وتنقّصه بأقبح التّنقُّص، فكان الكلام معكم في الرّسول، والكلام الآن في تنزيه الربّ تعالى!

فقال: كيف تقول مثل هذا الكلام؟ **فقلت له:** بيانه عليّ فاسمع الآن:

---

(١) هو ضِدُّ الحِلْمِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (٦/٢٢٣٤)، مادّة: سفه، ومعجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣/٧٩)، مادّة: سفه.

(٢) أي: عِيَاذًا بِاللَّهِ أو أَعُوذُ بِالله، وَقَدْ عَدُّوا مَعَاذَ اللهِ مِنْ أَلْفَاظِ القَسَمِ. انظر: لسان العرب، لابن منظور (٣/٤٩٨)، مادّة: عوذ، وتاج العروس، للزّبيدي (٩/٤٢٢)، مادّة: عوذ.

(٣) الأُمّيُّ: هو الَّذِي لَا يُحسِنُ الكِتَابَةَ ولَا يَقرَأُ الكِتَاب، وَهُوَ المنسُوبُ إِلَى مَا عَلَيْهِ جَبَلَتْهُ أُمُّهُ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (١٥/٤٥٦)، والنّهاية، لابن الأثير (١/٦٨)، مادّة: أمم، وتفسير الثّعلبي (١/٢٢٣)، وتفسير البحر المحيط، لأبي حيّان (١/٤٣٥)، وزاد المعاد، لابن القيّم (٢/٤٠٠).

(٤) أي: لم يَرْجِعْ وَلَمْ يَرُدُّ. انظر: النّهاية في غريب، لابن الأثير (١/٤٥٨)، مادّة: حور، ولسان العرب، لابن منظور (٤/٢١٨)، مادّة: حور.

(٥) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٨٤-٣٨٥).

(٦) أي: أَكْثَرْنَا. انظر: تاج العروس، للزّبيدي (١٨/٤٩٩)، مادّة: فيض.

أنتم تزعمون أنّه لم يكن رسولًا وإنّما كان ملكًا قاهرًا، قهر النّاس بسيفه حتّى دَانُوا له، ومكث ثلاثًا وعشرين سنة يكذب على الله ويقول: أوحي إليّ ولم يوح إليه شيء، وأمرني ولم يأمره بشيء، ونهاني ولم يَنهَهُ، وقال الله كذا ولم يقل ذلك، وأحلّ كذا، وحرّم كذا، وأوجب كذا، وكره كذا، ولم يحلّ ذلك، ولا حرّمه، ولا أوجبه، بل هو فعل ذلك من تلقاء نفسه كاذبًا مفتريا على الله، وعلى أنبيائه، وعلى رسله، وعلى ملائكته، ثمّ مكث من ذلك ثلاثَ عشرة سنة يستعرض عبادَه: يسفك دماءَهم، ويأخذ أموالَهم، ويسترق نساءَهم وأبناءَهم، ولا ذنب لهم إلّا الرّدّ عليه ومخالفَتُهُ، وهو في ذلك كلّه يقول: الله أمرني بذلك ولم يأمره، ومع ذلك فهو ساعٍ في تبديل أديان الرّسل، ونسخ شرائعهم، وحلّ نواميسهم[1].

فهذه حاله عندكم، **فلا يخلو: إمّا** أن يكون الرّب -تعالى- عالما بذلك مطلعًا عليه من حاله، يراه ويشاهده أم لا.

فإن قلتم: إنّ ذلك جميعه غائب عن الله لم يعلم به، قدحتم في الرّبّ تعالى، ونسبتموه إلى الجهل المفرط، إذ لم يطّلع على هذا الحادث العظيم، ولا علمه، ولا رآه.

وإن قلتم: بل كان ذلك بعلمه واطلاعه ومشاهدته، **قيل لكم**: فهل كان قادرًا على أن يُغَيّرَ ذلك، ويأخذ على يديه، ويحول بينه وبينه أم لا؟ **فإن قلتم**: ليس قادرًا على ذلك؛ نسبتموه إلى العجز المنافي للرّبوبيّة، وكان هذا الإنسان هو وأتباعه أقدر منه على تنفيذ إرادتهم.

وإن قلتم: بل كان قادرًا؛ ولكن مكّنَه، ونصرَه، وسلّطَه على الخلق، ولم ينصر أولياءه وأتباع رسله؛ نسبتموه إلى أعظم السّفه والظّلم والإخلال بالحكمة، هذا لو كان مُخْلِيًا بينه وبين ما فعله، فكيف وهو في ذلك كلّه ناصرُه ومؤيّدُه، ومجيبُ دعواته، ومهلك من خالفَه وكذَّبَه، ومصدّقُه بأنواع التَّصديق، ومظهرُ الآيات على يديه؛ الّتي لو اجتمع أهل الأرض كلُّهم على أن يأتوا بواحدةٍ منها لما أمكنهم، ولعجزوا عن ذلك، وكلّ وقتٍ من الأوقات يُحدِثُ له من أسباب النّصر، والتّمكين، والظّهور، والعلّو، وكثرة الأتباع أمرًا خارجًا عن العادة.

فظهر أنّ مَن أنكر كونه رسولًا نبيًّا فقد سبَّ الله وقدح فيه، ونسبه إلى الجهل، والعجز، والسّفه.

---

(١) النَّامُوسُ: هو كُلُّ شَيءٍ سَتَرْتَ بِهِ شَيْئًا، وقيل: المكْرُ والخِدَاعُ والتَّلْبِيسُ، وقيل: هُوَ مَوْضِعُ السِّرِّ. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٤٨١/٥)، مادّة: نمس، والنّهاية، لابن الأثير (١١٩/٥)، مادّة: نمس.

قلت له: ولا ينتقض هذا بالملوك الظّلمة الّذين مكنّهم الله في الأرض وقتًا ما، ثمّ قطع دابرهم، وأبطل سنّتهم، ومحا آثارهم وجورَهم، فإنّ أولئك لم يُبدُوا من ذلك شيئًا ولم يعيدوا، ولا أُيّدوا، ونُصروا، ولا ظهرت على أيديهم الآيات، ولا صدّقهم الرّب تعالى بإقراره، ولا بفعله، ولا بقوله، بل أَمرُهُم كان بالضّد من أمر الرّسول، كفرعونَ، ونمرودَ وأضرابهما.

ولا ينتقص هذا بمن ادّعى النّبوّة من الكذّابين؛ فإنّ حاله كانت ضدُّ حال الرّسول من كلّ وجهٍ، بل حالهم من أظهر الأدلّة على صدق الرّسول.

ومن حكمة الله سبحانه أن أخرج مثل هؤلاء إلى الوجود ليعلم حال الكذّابين وحال الصّادقين، وكان ظهورُهم من أبيَن الأدلّة على صدق الرّسل، والفرق بين هؤلاء وبينهم، "فبضدّها تتبيّن الأشياء"، "والضدّ يظهر حسنه الضدّ"، فمعرفة أدلّة الباطل وشُبَهِه من أنواع أدلّة الحقّ وبراهينه.

فلما سمع ذلك قال: معاذ الله؛ لا نقول أنّه ملكٌ ظالمٌ، بل نبيٌّ كريمٌ، مَن اتّبعه فهو من السّعداء، وكذلك من اتّبع موسى فهو كمن اتّبع محمّدًا؟

قلت له: بطل كلّ ما تموّهون به بعد هذا؛ فإنّكم إذا أقررتم أنّه نبيٌّ صادقٌ؛ فلابدّ من تصديقه في جميع ما أخبر به، وقد عَلِم أتباعُه وأعداؤه -بالضّرورة- أنّه دعا النّاسَ كلَّهم إلى الإيمان، وأخبر أنّ مَن لم يؤمن به فهو كافرٌ مخلّدٌ في النّار، وقَاتَل مَن لم يؤمن به من أهل الكتاب، وأسجل[1] عليهم بالكفر، واستباح أموالهم ودماءهم ونساءهم وأبناءهم. فإن كان ذلك عدوانًا منه وجورًا لم يكن نبيًّا، وعاد الأمر إلى القدح في الرّب تعالى، وإن كان ذلك بأمر الله ووحيه لم يسع أحدًا مخالفَتُه، وتَركُ اتّباعِه، ولَزِم تصديقه فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر)[2].

- **المناظرة "ت":** قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقريب من هذه المناظرة ما جرى لي مع بعض علماء أهل الكتاب، فإنّه جمعني وإيّاه مجلس خلوة، أفضى بنا الكلام إلى أن جرى ذكر **مسبّة النّصارى** لربّ العالمين مسبَّةً ما سبَّه

(١) أي: أَرْسَلَ وَأَطْلَقَ. والمعنى: أنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَمَ عَلَيهِمْ بِالكُفْرِ وَوَصَفَهُمْ بِهِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (١٧٢٦/٥)، مادّة: سجل، والغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد عبيد أحمد بن محمّد الهروي (ت: ٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطّبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، (٨٦٩/٣)، مادّة: سجل.

(٢) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٧٠-٢٧٤.

إيّاها أحدٌ من البشر، **فقلت له:** وأنتم بإنكاركم نبوّة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قد سببتم الربّ تعالى أعظم مسبّة.

قال: وكيف ذلك؟

قلت: لأنّكم تزعمون أنّ محمّدًا ملكٌ ظالمٌ، ليس برسولٍ صادقٍ، وأنّه خرج يستعرض النّاس بسيفه، فيستبيح أموالهم ونساءهم وذراريَّهم، ولا يقتصر على ذلك حتّى يكذب على الله ويقول: الله أمرني بهذا وأباحه لي. ولم يأمره الله ولا أباح له ذلك. ويقول: أوحي إليّ. ولم يوح إليه شيء. وينسخَ شرائع الأنبياء من عنده، ويُبطلَ منها ما يشاء، ويُبقيَ منها ما يشاء، وينسبَ ذلك كلَّه إلى الله، ويقتل أولياءه وأتباعَ رسله، ويسترقّ نساءهم وذرّيّاتهم.

فإمّا أن يكون الله سبحانه رائيًا لذلك كلّه عالما به مطّلعًا عليه أو لا.

فإن **قلتم:** إنّ ذلك بغير علمه واطلاعه نسبتموه إلى الجهل والغباوة، وذلك من أقبح السبّ.

وإن كان عالما به رائيًا له مشاهدًا لما يفعله، فإمّا أن يقدر على الأخذ على يديه ومنعه من ذلك أو لا.

فإن **قلتم:** إنّه غير قادرٍ على منعه والأخذ على يده نسبتموه إلى العجز والضّعف.

وإن **قلتم:** بل هو قادر على منعه ولم يفعل نسبتموه إلى السّفه والظّلم والجور.

هذا، وهو من حين ظهر إلى أن توفّاه ربُّه يجيب دعواته ويقضي حاجاته، ولا يسأله حاجة إلّا قضاها له، ولا يدعوه بدعوةٍ إلّا أجابها له، ولا يقوم له عدوٌّ إلّا ظفر به، ولا تقوم له رايةٌ إلّا نصرها، ولا لواءٌ إلّا رفعه، ولا من يناوئه ويعاديه إلّا بتره ووضعه. فكان أمرُه من حين ظهر إلى أن توفي يزداد على الأيّام واللّيالي ظهورًا وعلوًّا ورفعةً، وأمرُ مخالفيه لا يزدادُ إلّا سفولًا واضمحلالًا.

ومحبّتُه في قلوب الخلق تزيد على ممر الأوقات، وربُّه تعالى يؤيّده بأنواع التّأييد، ويرفع ذكره غاية الرّفع. هذا، وهو عندكم من أعظم أعدائه وأشدّهم ضررًا على النّاس، فأي قدحٍ في ربّ العالمين وأيّ مسبةٍ له وأيّ طعنٍ فيه أعظم من ذلك!

فأخذ الكلام منه مأخذًا ظهر عليه، **وقال:** -حاش لله- أن نقول فيه هذه المقالة، بل هو نبيٌّ صادقٌ كلُّ مَن اتّبعه فهو سعيدٌ، وكلُّ منصفٍ منَّا يقرُّ بذلك، ويكون أتباعه سعداء في الدّارين.

قلت له: فما يمنعك من الظّفر بهذه السّعادة؟

فقال: وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء.

قلت له: فإذا أقررت أنّه نبيٌّ صادقٌ فقد كفَّر مَن لم يتّبعه، واستباح دمه وماله، وحكم له بالنّار، فإن صدّقته في هذا وجب عليك اتّباعُه، وإن كذّبتَه فيه لم يكن نبيًّا، فكيف يكون أتباعه سعداء؟

فلم يُحِرْ جوابًا، **وقال:** حدّثنا في غير هذا)[1].

- **المناظرة "ث"**: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ودار بيني وبين بعض علمائهم مناظرة في ذلك، فقلت له في أثناء الكلام: ولا يتمّ لكم القدح في نبوّة نبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلّا بالطّعن في الربّ تعالى والقدح فيه، ونسبته إلى أعظم الظّلم والسّفه والفساد -تعالى الله عن ذلك-.

فقال: كيف يلزمنا ذلك؟

قلت: بل أبلغ من ذلك، لا يتمّ لكم ذلك إلّا بجحوده وإنكار وجوده تعالى، وبيان ذلك: أنّه إذا كان محمّد عندكم ليس بنبيّ صادق، وهو بزعمكم ملكٌ ظالمٌ، فقد تهيّأ له أن يفتري على الله، ويتقوّل عليه ما لم يقله، ثمّ يتمّ له ذلك، ويستمرّ حتّى يحلّل ويحرّم، ويفرض الفرائض، ويشرّع الشّرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرّقاب، ويقتل أتباع الرّسل، وهم أهل الحقّ، ويسبي نساءهم وأولادهم، ويغنم أموالهم وديارهم، ويتمّ له ذلك حتّى يفتح الأرض، وينسب ذلك كلّه إلى أمر الله تعالى له به ومحبّته له، والرّبّ تعالى يشاهده، وما يفعل بأهل الحقّ وأتباع الرّسل، وهو مستمرّ في الافتراء عليه ثلاثا وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلي أمره، ويمكن له من أسباب النّصر الخارجة عن عادة البشر، وأعجب من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه من غير فعل منه نفسه ولا سبب، بل تارة بدعائه، وتارة يستأصلهم سبحانه من غير دعاء منه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

ومع ذلك يقضي له كلّ حاجة سأله إيّاها، ويعدُه كلّ وعدٍ جميلٍ، ثمّ ينجز له وعده على أتمّ الوجوه وأهنئها وأكملها، هذا وهو عندكم في غاية الكذب والافتراء والظّلم، فإنّه لا أكذب ممن كذب على الله، واستمرّ على ذلك، ولا أظلم ممّن أبطل شرائع أنبيائه ورسله، وسعى في رفعها من الأرض، وتبديلها بما يريد هو، وقتل أولياءه وحزبه وأتباع رسله، واستمرّت نصرته عليهم دائما، والله تعالى في ذلك كلّه يقرُّه، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين، وهو يخبر عن ربّه أنّه أوحى إليه أنّه لا ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٣٥-١٣٧).

﴿أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[الأنعام: ٩٣]، فيلزمكم معاشر مَن كذّبه أحد أمرين لا بدّ لكم منهما:

إمّا أن تقولوا: لا صانع للعالم، ولا مدبّر، ولو كان للعالم صانعٌ مدبّرٌ قديرٌ حكيمٌ، لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالًا للظّالمين، إذ لا يليق بالملوك غير هذا، فكيف بملك السّماوات والأرض، وأحكم الحاكمين؟

الثّاني: نسبة الرّبّ إلى ما لا يليق به من الجور والسّفه والظّلم وإضلال الخلق دائمًا أبد الآباد، لا، بل نصرة الكاذب والتّمكين له من الأرض، وإجابة دعواته، وقيام أمره من بعده، وإعلاء كلماته دائمًا، وإظهار دعوته، والشّهادة له بالنّبوة قرنًا بعد قرن على رؤوس الأشهاد في كلّ مجمعٍ ونادٍ، فأين هذا من فعل أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين؟ فلقد قدحتم في ربّ العالمين أعظم قدحٍ، وطعنتم فيه أشدّ طعنٍ، وأنكرتموه بالكلّيّة، ونحن لا ننكر أنّ كثيرًا من الكذّابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتمّ له أمره، ولم تطل مدّته، بل سلط عليه رسله وأتباعهم فمحقوا أثره، وقطعوا دابره، واستأصلوا شأفته، هذه سنّته في عباده منذ قامت الدّنيا وإلى أن يرث الأرض ومَن عليها.

فلما سمع منّي هذا الكلام، **قال:** معاذ الله أن نقول إنّه ظالمٌ أو كاذب، بل كلّ منصفٍ من أهل الكتاب يقرّ بأنّ مَن سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النّجاة والسّعادة في الأخرى.

قلت له: فكيف يكون سالك طريق الكذّاب، ومقتفي أثره بزعمكم من أهل النّجاة والسّعادة؟ فلم يجد بُدًّا من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم.

قلت: فقد لزمك تصديقه، ولا بدّ وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنّه رسول ربّ العالمين إلى النّاس أجمعين، كتابيهم وأمّيّهم، ودعا أهل الكتاب إلى دينه وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتّى أقرّوا بالصّغار والجزية، فبهت الكافر، ونهض من فوره)[1].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

وتتضمّن هذه الدّراسة ما يلي:

(١) زاد المعاد، لابن القيّم (٣/٥٥٩-٥٦١).

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

أورد ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ المناظرة في أربعة مواضع من مصنّفاته:

الموضع الأوّل: في كتابه "هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى"[١] في معرض ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأوجه البشارات بنبوّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقلًا عن أهل الكتاب.

الموضع الثّاني: في كتابه "التّبيان في أيمان القرآن"[٢] في معرض ذكر ربوبية الله عَزَّوَجَلَّ الكاملة الشّاملة لخلقه، وأنّها تأبى أن تتركهم سدًى هملًا، بل لحكمة يعلمها جَلَّوَعَلَا، ومِن حكمته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن أقام الدّين ونصر رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهدى والبراهين القاطعة والآيات السّاطعة على صدق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ ليس من الحكمة أن يقرّه على الباطل -حاشاه- وهو العليم الحكيم، اللّطيف الخبير، العزيز ذو انتقام جَلَّوَعَلَا.

ومن ادّعى غير هذا فقد حكم على نفسه بالجهل وأزراها، ولم يعرف قدر نفسه، فكيف يعرف قدر ربّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وربّ العالمين؟ وأنّى له الإيمان به[٣]! فسبحان مَن له الحكمة البالغة في الخلق والأمر والتّدبير، ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ثمّ ساق المناظرة.

الموضع الثّالث: ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة"[٤] تحت الفصل الثّاني عشر[٥]، ونقل مناظرة جرت بين جهميّ وسنّيّ، حدّثه بها شيخه عبد الله ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الموضع الرّابع: أوردها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "زاد المعاد في هدي خير العباد"[٦] تحت فصل في فقه قصّة قدوم وفد نجران عليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فساقها تحت فائدة (جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه)[١].

---

(١) انظر: (٣٨٣/٢)، وهداية الحيارى (تحقيق: عثمان ضميريّة، إشراف: بكر أبو زيد) ص ١٩٩-٢٠٢، قال: (الوجه التّاسع والثلاثون).

(٢) ص ٢٧٠-٢٧٤.

(٣) انظر: التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٦٨-٢٧٠.

(٤) (١٣٥/١-١٣٧).

(٥) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٣١/١-١٣٥).

(٦) (٥٥٩/٣-٥٦١).

ثانيًا: مكان المناظرة والمتناظرين وموضوعها.

أمّا **المكان** الّذي وقعت فيه هذه المناظرة فقد كانت بالدّيار المصريّة، وقد نصّ عليها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وقد جرت لي بمصر...)[٢].

ومعروف أنّ ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ دخل القاهرة غير مرّة، بل كان له رَحِمَهُ ٱللَّهُ حظوة عند المصريّين من الأمراء[٣].

وأمّا **طرفي المناظرة** فتتمثل في ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحد علماء أهل الكتاب، كما نصّ على ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وقريب من هذه المناظرة ما جرى لي مع بعض علماء أهل الكتاب...)[٤].

ولكنّ هذا الإجمال قد فصّله في النّصين الآخرين أنّه من علماء اليهود، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد جرت لي **مناظرةٌ** بمصر مع أكبر مَن تشير إليه اليهود بالعلم والرّئاسة...)[٥].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأذكر في هذا مناظرة جرت لي مع بعض اليهود...)[٦].

فالحاصل: أنّ المناظرة وقعت بين ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحد علماء اليهود.

أمّا **موضوع** المناظرة كانت في إثبات نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنكارها يستلزم القدح في الرّبوبيّة، وسبّ ربّ العالمين، والّذي يلزم منه القدح في الألوهية، وبالتّالي الوقوع في الكفر بالله جَلَّ وَعَلَا وبما جاء عن الله جَلَّ وَعَلَا.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

ففي هذه المناظرة سار ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على منهج خاصٍّ بمناظرة أحد علماء اليهود في تقرير نبوّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فناظره في مقامين اثنين:

=

(١) زاد المعاد، لابن القيّم (٣/٥٥٨-٥٥٩).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٨٤).

(٣) انظر: السّلوك، للمقريزي (٤/١٣٢)، وأعيان العصر، للصّفدي (٤/٣٦٨).

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٣٥).

(٥) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٨٣).

(٦) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٧٠.

الأوّل: المقام المعياري التّوصيفي الّذي هو بيان مخالفة اليهود للحقّ، وألزمهم بأدلّة عقليّة بكون الله جَلَّوَعَلَا هو ربّ العالمين، يلزم منه ثبوت نبوّة النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وصحّة ما جاء به من عند الله عَزَّوَجَلَّ، (وهذا الاستدلال أقوى وأشرف من الاستدلال بالمعجزات والخوارق، وإن كانت دلالتها أقرب إلى أذهان عموم النّاس، وتلك إنّما تكون لخواصّ العقلاء)[1].

الثّاني: المقام الحكمي الّذي هو بيان كفره، وذلك بعد إلزامه الحجّة وظهور المحجّة له، وإقراره بصحّة نبوّة محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وهذه المناظرة الّتي أوردها ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في مصنّفاته –بألفاظ متقاربة– لَبرهانٌ –لمن فهمها وعقلها– على مدى التزام ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بهذا المنهج؛ حيث ناظر أحد علماء اليهود في المقام التّوصيفي ثمّ انتقل إلى الحكمي؛ فأوضح له مستنده الشّرعي في تكفيره بأسلوب علمّي رصين بديع.

وفي المناظرة وقف ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ موقف المقرّر المعلّل المستدلّ، ويقف خصمه من اليهود موقف السّائل المعترض، وتقرير ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في المناظرة هي أنّه بناها على مقدّمتين هما:

الأولى: أنّ إنكار نبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يستلزم منها سبّ الله جَلَّوَعَلَا وتنقّصه بأقبح الصّفات.

الثانيّة: تنقّص الرّب جَلَّوَعَلَا وسبّه، والقدح في ربوبيّته جَلَّوَعَلَا يستلزم منه نسبته إلى الجهل أو العجز أو الظّلم والسّفه.

والنّتيجة: أنّ اليهود كفّار مشركون.

وتقرير المناظرة كالآتي: أورد المعلّل –ابن القيّم– وجوه الاعتراضات ثمّ أجاب عنها بالأدلّة الّتي تكشف شبهات السّائل المعترض، وقد ذكر **الاعتراض الأوّل** في المناظرة "أ" فقال: (**إذا قلتم**: إنّ محمّدًا ملِكٌ ظالمٌ قهر النّاس بسيفه، وليس برسولٍ من عند الله...ويقول: أمرني الله بكذا ونهاني عن كذا وأوحي إليّ كذا...وهو يَدأبُ في تغيير دين الأنبياء ومعاداة أممهم ونسخ شرائعهم...).

وفي المناظرة "**ب**" قال: (...أنتم تزعمون أنّه لم يكن رسولًا وإنّما كان ملكًا قاهرًا... وهو في ذلك كلّه يقول: الله أمرني بذلك ولم يأمره، ومع ذلك فهو ساعٍ في تبديل أديان الرّسل، ونسخ شرائعهم، وحلّ نواميسهم).

(١) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٣٤٣.

وفي المناظرة "**ت**" قال: (...لأنّكم تزعمون أنّ محمّدًا ملكٌ ظالمٌ، ليس برسولٍ صادقٍ، وأنّه خرج يستعرض النّاس بسيفه، فيستبيح أموالهم ونساءهم وذراريّهم...وينسبَ ذلك كلَّه إلى الله، ويقتل أولياءه وأتباعَ رسله، ويسترقّ نساءهم وذرّيّاتهم...).

وفي المناظرة "**ث**" قال: (وهو بزعمكم ملكٌ ظالمٌ، فقد تهيّأ له أن يفتري على الله، ويتقوّل عليه ما لم يقله، ثمّ يتمّ له ذلك، ويستمرّ حتّى يحلّل ويحرّم...ويسبي نساءهم وأولادهم، ويغنم أموالهم وديارهم، ويتمّ له ذلك حتّى يفتح الأرض، وينسب ذلك كلّه إلى أمر الله تعالى له به ومحبّته له...وهو مستمرّ في الافتراء عليه ثلاثا وعشرين سنة...).

وأمّا الاعتراض الثّاني فقد ذكر حال الكذّابين من مدّعيّ النّبوة، وحال الصّادق المصدوق صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، كما ورد في المناظرة "أ" قال: (...ولا ينتقص هذا بمن **ادّعى النّبوّة** من الكذّابين؛ فإنّ حاله كانت ضدُّ حال الرّسول من كلّ وجهٍ، بل حالهم من أظهر الأدلّة على صدق الرّسول...).

وفي المناظرة "**ب**" قال: (...بل هو فعل ذلك من تلقاء نفسه كاذبًا مفتريا على الله، وعلى أنبيائه، وعلى رسله، وعلى ملائكته...).

وفي المناظرة "**ث**" قال: (...هذا وهو عندكم في غاية **الكذب والافتراء** والظّلم، فإنّه لا أكذب ممن كذب على الله، واستمرّ على ذلك...).

والاعتراض الثّالث: هو أنّ النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بعث للعرب خاصّة دون باقي الأمم الّذين عندهم كتاب، فقال المستدلّ حكاية عن لسان السّائل المعترض كما في المناظرة "أ": (إنّما بعث للأمّيّين الّذين لا كتاب لهم، وأمّا نحن فعندنا كتابٌ نَتّبعه).

وفي المناظرة "**ث**": (...فلم يجد بُدًّا من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم).

والاعتراض الرّابع: هو دعوى أنّ كلّ مَن اتّبع نبيًّا من الأنبياء فهو من أهل السّعادة والفلاح والنّجاة، قال المعترض السّائل في المناظرة "**ب**": (...بل نبيٌّ كريمٌ، مَن اتّبعه فهو من السّعداء، وكذلك من اتّبع موسى فهو كمن اتّبع محمّدًا؟)

وقال السّائل –اليهودي– كما في المناظرة "**ت**": (وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء).

وسأورد مناقشة المستدلّ -ابن القيم- لهذه الاعتراضات في موضعها -إن شاء الله- بشيء من البيان والتّفصيل.

فالحاصل أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ استدلّ لإثبات النّبوة بأفراد الرّبوبيّة وكمال أوصافه جَلَّ وَعَلَا من العلم والقدرة والعزّة والعظمة والكبرياء والحكم والحكمة والتّدبير، وألزم السّائل بإلزامات لا محيد له عنها، ولا مفرّ له منها، (وهذا الطّريق أخصّ، وأقوى، وأكمل، وأعلى)[1]، وهو الاستدلال بالله جَلَّ وَعَلَا على أفعاله، وما يليق في حقّه بأن يفعله، وما لا يليق[2].

فلمّا ألزم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ اليهودي وأفحمه بهذا التّسلسل العقلي، وهو يعلم يقينًا ما يجب لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من صفات الكمال والجمال والجلال، وأنّه ناصرٌ لرسله وأنبيائه عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباعهم، أقرّ بكلّ الإلزامات الّتي ساقها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونفى عن النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صفات النّقص من الكذب والافتراء، وأثبت نبوّته وصدقه، بل اعترف بأنّ اتّباعه سببٌ للفلاح والسّعادة الأبديّة، فقال كما في المناظرة "أ": (مَعاذ الله أن يفعل الله هذا بكاذبٍ مفترٍ، بل هو نبيٌّ صادقٌ مَن اتّبعه أفلح وسعد)، وذكر[3] ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الله جَلَّ وَعَلَا فضح أهل الكتاب وأعجزهم عن كتمان البشارات وغلبوا على إخفائها وتبديلها لكثرتها وتنوّعها، (ولكن سلّطوا عليها التّأويلات فأفسدوها)[4]، ومن البشارات الّتي نقلها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كتبهم، (قول أشعيا معلنًا باسم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إنّي جعلت أمرك يا محمّد بالحمد يا قدّوس الرّبّ، اسمك موجودٌ من الأبد)[5])[1].

---

(١) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٣٤٤.

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٣٤/٣).

(٣) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٣١٢/١).

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيّم (١٩٢/٤).

(٥) سفر أشعيا ٦٣: ١٥-١٦، ونصّه كالآتي: (تطلع من السّماوات وانظر من مسكن قدسك ومجدك. أين غيرتك وجبروتك؟ زفير أحشائك ومراحمك نحوي امتنعت. فإنّك أنت أبونا وإن لم يعرفنا إبراهيم وإن لم يدرنا إسرائيل، أنت يا ربّ أبونا ولينا منذ الأبد اسمك). نقلًا من تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل (٦٧٣/٢).

ويلاحظ الاختلاف بينه وبين ما أورده ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من أهل العلم. انظر: هداية الحيارى (٣٦٠/٢)، والجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٢٥٧/٥)، والأجوبة الفاخرة، لأبي العبّاس أحمد بن إدريس بن عبد الرّحمن المالكي: الشّهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: بكر زكي عوض، الطّبعة الثّانية، نوادر التراث، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٧٦.

((قال موسى لبني إسرائيل: لا تطيعوا العرّافين[٢] والمنجّمين، فسيقيم لكمُ الرّبّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ نبيّا من إخوتكم مثلي، فأطيعوا ذلك النّبيّ))[٣])[٤].

وصفته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مسطورة عندهم في كتبهم، لقول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و(هذه المعرفة إنّما هي بالنّعت والصّفة المكتوبة عندهم الّتي هي منطبقةٌ عليه)[٥]، وهي في كتب أنبيائهم عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ الّذين بشّروا أممهم بخروجه، وأمروهم بتصديقه ومتابعته، فكانت هذه الشّهادة من الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ على نبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ورسالته إحدى طرق إثبات دعوى النّبوة؛ لأنّ شهادتهم شهادة صدق وعدل، وقد أخذ الله عَزَّوَجَلَّ عليهم الميثاق، وأوجب عليهم أن يؤمن بعضهم ببعضٍ، ويصدّق بعضهم بعضًا؛ لأنّ جميع ما عندهم عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ هو من عند الله جَلَّجَلَالُهُ، قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

(وقد دلّت هذه الآية الكريمة: أنّ الأنبياء كلّهم لو فرض أنّهم أحياءٌ مكلّفون في زمن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لكانوا كلّهم أتباعًا له وتحت أوامره، وفي عموم شرعه، كما أنّ صلوات الله وسلامه عليه لَمّا اجتمع بهم الإسراء رُفع فوقهم كلِّهم، ولَمّا هبطوا معه إلى بيت المقدس وحانت الصّلاة أمره جبريل عن أمر

=

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٦٠).

(٢) العرَّافُ: هُو اسْمٌ عَامٌ لِلكَاهِنِ والمنَجّمِ والرَّمَالِ، وَالمنَجّمُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ العَرَّافِ عِندَ بَعضِ العُلَمَاءِ، وَهُوَ الَّذِي يَدَّعِي عِلْمَ الغَيْبِ. انظر: تفسير القرطبي (٣/٧)، والنّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢١٨/٣)، ومجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١٧٣/٣٥)، وتحريم أقسام المعزّمين بالعزائم، المعجمة وصرع الصّحيح وصفة الخواتيم، لأبي العبّاس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ) تحقيق: فواز محمّد العوضي، الطبعة الأولى، دولة الكويت، ١٤٣٣هـ، ص ٣٢.

(٣) سفر التثنية ١٨: ١٤-١٥. انظر: تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل (٦٥٧/٢)،

(٤) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢٢/١).

(٥) المصدر نفسه (٢٩٩/١).

الله أن يؤمّهم، فصلّى بهم في محلّ ولايتهم ودار إقامتهم، فدلّ على أنّه الإمام الأعظم، والرّسول الخاتم المبجّل المقدّم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين)[1].

ولهذا سأل عطاء بن يسار رَحِمَهُ ٱللَّهُ عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن صفة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التّوراة؟ قال: «**أَجَلْ، واللهِ إنَّهُ لَموصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ بِبَعضِ صِفَتِهِ فِي القُرْآنِ:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ **[الأحزاب: ٤٥]، وحِرْزًا للأُمّيّين، أَنتَ عَبدِي وَرَسُولِي، سَمَّيْتُكَ المتَوكّلَ لَيْسَ بِفَظٍّ ولَا غَلِيظٍ، ولَا سَخَّابٍ[2] فِي الأَسْوَاقِ، ولَا يَدفَعُ بالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، ولكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، ولَنْ يَقبِضَهُ اللهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ المِلَّةَ العَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ويَفتَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمْيًا، وآذَانًا صُمًّا، وقُلُوبًا غُلْفًا**»[3].

وقد مرّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى يَهُودِيٍّ نَاشِرًا التَّوْرَاةَ يَقْرَؤُهَا أَمَامَ ابْنٍ لَهُ يُحْتَضَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنْشُدُكَ بِالَّذِي أَنزَلَ التَّورَاةَ، هَلْ تَجِدُ فِي كِتَابِكَ ذَا صِفَتِي وَمَخْرَجِي؟، فَقَالَ بِرَأْسِهِ هَكَذَا، أَيْ: لَا، فَقَالَ ابْنُهُ: إِيْ وَالَّذِي أَنْزَلَ التَّورَاةَ إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِنَا صِفَتَكَ وَمَخْرَجَكَ، وأَشْهَدُ أَنّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ: أَقِيمُوا اليَهُودَ عَن أَخِيكُمْ، ثُمَّ وَلِيَ كَفَنَهُ وَجَنَنَهُ[4] والصَّلَاةَ عَلَيْهِ**»[5].

وأمّا شهادة عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهي صريحة جليّة في كتاب الله جَلَّ وَعَلَا، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الصّف: ٦]، والنّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أسمائه: أحمد، لما ثبت في الصّحيحين عن جُبيرِ بنِ مُطعِم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قول رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وأَحْمَدُ وَأَنَا**

---

(١) أضواء البيان، للشّنقيطي (٣/٣٣٢).

(٢) بالصّاد وَالسِّين، والصَّخَبُ: الصّيَاحُ والضَّوْضَاءُ والجَلَبَةُ، أي: لَيْسَ مِمَّن يُنَافِسُ فِي الدُّنْيَا وَجَمْعِهَا. انظر: تفسير غريب ما في الصّحيحين البخاري ومسلم، لأبي عبد الله محمّد بن فتوح بن عبد الله الحَمِيدي (ت: ٤٨٨هـ)، تحقيق: زبيدة محمّد سعيد عبد العزيز، الطّبعة الأولى، مكتبة السّنّة، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ٤٣١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: كراهية السّخب في السّوق، (٣/٦٦)، (برقم: ٢١٢٥).

(٤) أي: دَفَنَهُ وَسَتَرَهُ. انظر: النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (١/٣٠٧)، مادّة: جنن.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٨/٤٧٦)، (برقم: ٢٣٤٩١)، وجوّد وقوّى إسناده ابن كثير في تفسيره (٣/٤٨٣)، وقال: له شاهدٌ في الصّحيح، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (١/٧٥): إسنادٌ رجاله ثقات، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٧/٧٩٩).

الماحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِي الكُفْرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يَحْشُرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ»[(١)]، وفسَّر العاقب بقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «...**والعاقبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ**»[(٢)]، وكذلك قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «...**المقفّي**...»[(٣)].

وسمّي العاقب[(٤)] على الإطلاق؛ لأنّه جاء صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعقبهم، وهو الآخِر وخاتم الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، وأمّا المقفّي هو الّذي قفى[(٥)] على آثار من تقدّمه، فقفى الله جَلَّوَعَلَا به على آثار من سبقه من الرّسل عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، فكان خاتمهم وآخرهم[(٦)].

فالأحبار والعلماء يعرفونه بصفاته ونعته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما أخبرتهم بذلك رسلهم عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، وجاء في كتبهم، ولهذا بعد إقرار اليهودي أنّه (**نبيٌّ صادقٌ** مَن اتّبعه أفلح وسعد)، وقال في لفظ المناظرة الأخرى "**ب**": (بل **نبيٌّ كريمٌ**، مَن اتّبعه فهو من السّعداء)، وأقرّ في المناظرة الّتي حكاها ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في المناظرة "**ت**": (بل هو **نبيٌّ صادقٌ** كلُّ مَن اتّبعه فهو سعيدٌ، وكلُّ منصفٍ منَّا يقرُّ بذلك، ويكون أتباعه سعداء في الدّارين)، وفي المناظرة "**ث**": (بل كلّ منصفٍ من أهل الكتاب يقرّ بأنّ مَن سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النّجاة والسّعادة في الأخرى)؛ فنبّهه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على موجب الإيمان بالنّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ واتّباعه لا مجرّد التّصديق والإقرار، فقال له في نصّ لفظ المناظرة "أ": (فما لك لا تدخل في دينه؟)، وقال له في المناظرة "**ت**": (فما يمنعك من الظّفر بهذه السّعادة؟)، وفي المناظرة "**ث**" قال له: (فلم يجد بُدًّا من الاعتراف برسالته)، فأراد أن ينفد من بابٍ لعلّه ينجو من النّقض، فقال المعترض السّائل –اليهودي– في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: ما جاء في أسماء رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (١٨٥/٤)، (برقم: ٣٥٣٢)، واللّفظ له، **و**مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: في أسمائه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (١٨٢٨/٤)، (برقم: ٢٣٥٤).

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: في أسمائه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (١٨٢٨/٤)، (برقم: ٢٣٥٥).

(٤) انظر: إكمال الْمُعْلِم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٣٢٢/٧)،

(٥) قَفَّى، يُقَفِّي، فَهُوَ مُقَفٍّ: يعني أَنَّهُ آخِرُ الأَنبيَاءِ عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ الْمُتَّبِعُ لَهُمْ، فإذا قَفَّى فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٢٤٧/٩)، مادّة: قفا، **و**النّهاية، لابن الأثير (٩٤/٤)، مادّة: قفا، **و**شرح النّووي على مسلم (١٠٦/١٥)، **و**فتح الباري، لابن حجر (١٧٥/١).

(٦) انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (٩٢/١).

المناظرة "أ": (إنّما بعث للأمّيّين الّذين لا كتاب لهم، وأمّا نحن فعندنا كتابٌ نَتّبعه)، وكذلك في المناظرة "**ث**" قال: (ولكن لم يرسل إليهم). وأمّا في المناظرة "**ب**" قال: (وكذلك من اتّبع موسى فهو كمن اتّبع محمّدًا؟)، وفي المناظرة "**ت**" قال: (وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء).

فهنا كشفه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهدم بنيانه، ونقض أركان شبهته، فألزمه بلازمٍ لا محيد عنه فأجابه قائلًا كما في المناظرة "أ": (غلبت كلّ الغلب، فإنّه قد علم الخاصّ والعامّ أنّه أخبر أنّه رسول الله إلى جميع الخلق، وأنّ مَن لم يَتّبعهُ فهو كافرٌ من أهل الجحيم، وقاتل اليهود والنّصارى وهم أهل كتابٍ، وإذا صحّت رسالتهُ وجبَ تصديقه في كلّ ما أخبر به)، وفي المناظرة "**ب**" قال له مبكّتًا ملزمًا قاطعًا لشبهته: (بطل كلّ ما تموّهون به بعد هذا؛ فإنّكم إذا أقررتم أنّه نبيٌّ صادقٌ؛ فلابدّ من تصديقه في جميع ما أخبر به، وقد عَلِم أتباعُه وأعداؤه –بالضّرورة– أنّه دعا النّاسَ كلَّهم إلى الإيمان، وأخبر أنّ مَن لم يؤمن به فهو كافرٌ مخلّدٌ في النّار، وقَاتَل مَن لم يؤمن به من أهل الكتاب، وأسجل عليهم بالكفر، واستباح أموالهم ودماءهم ونساءهم وأبناءهم. فإن كان ذلك عدوانًا منه وجورًا لم يكن نبيًّا، وعاد الأمر إلى القدح في الرّب تعالى، وإن كان ذلك بأمر الله ووحيه لم يسع أحدًا مخالفَتُه، وتَركُ اتّباعِه، ولَزِم تصديقه فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر)، وأمّا المناظرة "**ت**" فأجابه إجابة قطعت دابر شبهته: (فإذا أقررت أنّه نبيٌّ صادقٌ فقد كفَّر مَن لم يتّبعه، واستباح دمه وماله، وحكم له بالنّار، فإن صدّقته في هذا وجب عليك اتّباعُه، وإن كذّبتَه فيه لم يكن نبيًّا، فكيف يكون أتباعه سعداء؟).

وفي المناظرة "**ث**" ألزمه في الأخير بلازم بدّد شبهته، ولم يبق له سوى الهوى، إن اتّبعه هوى، فقال له: (فقد لزمك تصديقه، ولا بدّ وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنّه رسول ربّ العالمين إلى النّاس أجمعين، كتابيهم وأمّيّهم، ودعا أهل الكتاب إلى دينه وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتّى أقرّوا بالصّغار والجزية).

فمن مجموع جواب ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة "**أ**" و "**ب**" و "**ت**" و "**ث**" أمام هذه المتناقضات العقليّة والشّرعيّة عند هذه القضيّة الفاصلة المفصليّة، وهي الإيمان بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، التّكذيب بها يستلزم القدح في ربوبية الله وسبّه عَزَّوَجَلَّ، ولهذا كانت رسالة النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عالميّة شاملة للعرب والعجم، والأسود والأبيض والأحمر، والبعيد والقريب، وإلى الجنّ من جهة الخطاب سواء، قال الله عَزَّوَجَلَّ معلنا عن رسالة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العالميّة: ﴿ **قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا** ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مخاطبًا نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

قال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**إِنَّ اللهَ فَضَّلَ مُحَمَّدًا** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عَلَى أَهْلِ السَّمَاءِ وَعَلَى الأَنْبِيَاءِ** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. **قَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، بِمَ فَضَّلَهُ اللهُ عَلَى الأَنْبِيَاء** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟ **قال: إِنَّ اللهَ قال:** ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤]، **وقال للنّبيّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، **فَأَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى الجِنّ والإِنْسِ**»(١).

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في أهل الكتاب: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وقال الله جَلَّ وَعَلَا فيهم أيضًا: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٣٠ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠-٣١].

وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ مِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ فَٱلنَّارُ مَوۡعِدُهُۥۚ فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُۚ إِنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [هود: ١٧]، (أي: ومن كفر بالقرآن من سائر أهل الأرض مشركيهم: أهل الكتاب وغيرهم، من سائر طوائف بني آدم على اختلاف ألوانهم وأشكالهم وأجناسهم، ممّن بلغه القرآن)(٢).

---

(١) أخرجه الدّارمي في سننه (١٩٣/١)، (برقم: ٤٧)، والطّبراني في المعجم الكبير (٢٣٩/١١)، (برقم: ١١٦١٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٩/١)، (برقم: ١٤٩)، والحاكم في مستدركه (٣٨١/٢)، (برقم: ٣٣٣٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وقال ابن حجر في مجمع الزّوائد (٢٥٥/٨): ورجاله رجال الصّحيح غير الحكم بن أبان وهو ثقة، وصحّح إسناده محقّق سنن الدّارمي (١٩٣/١)، وهو صحيح. انظر: سلسلة الآثار الصّحيحة (٧٦/١).

(٢) تفسير ابن كثير (٣١٢/٤).

وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الثّقلين: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذّاريات: ٥٦]، (فهذه الغاية هي المرادة من العباد، وهي أن يعرفوا ربّهم ويعبدوه وحده.

وأمّا الغاية المرادة بهم، فهي الجزاء بالعدل والفضل والثّواب والعقاب)[١].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ في دعوة الجنّ: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وقال جَلَّوَعَلَا في أوّل سورة الجنّ: ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴾ [الجنّ: ١-٢]، (فأخبروا أنّه يهدي إلى الرّشد وإلى الحقّ، وأعظم الرّشد والحقّ الّذي يهدي إليه معرفة الله سبحانه)[٢]، ولا يكون هذا الإخبار إلّا من طريق الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المؤيّد بالوحي من الله المبلّغ عنه تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وقال جَلَّوَعَلَا في حقّ دعاة الجنّ المؤمنين: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۝٢٩ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٠ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣١ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣٢].

وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على دلالة تكليفهم من وجوه ثمانية[٣].

ودين الإسلام نسخ جميع الشّرائع، ولا يقبل الله عَزَّوَجَلَّ دينًا سواه، قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وهو (دين جميع أنبيائه ورسله وأتباعه من أوّلهم إلى آخرهم، وأنّه لم يكن لله قطّ ولا يكون له دينٌ سواه)[٤].

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٩٣/٤). انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (١١٨/١)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٢/١، ١٩٠)، (١١٦٠/٢).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم (٣٢٦/٢).

(٣) انظر: طريق الهجرتين، لابن القيّم (٩١٧/٢-٩١٨).

(٤) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٤١/٣).

قال الله عَزَّوَجَلَّ عن نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٧٢].

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن إبراهيم وإسماعيل عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقال جَلَّ وَعَلَا عن يعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في وصيّته لبنيه عند الموت: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال عَزَّوَجَلَّ عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٨٤].

وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٥٢].

(فالإسلام دين أهل السّماوات، ودين أهل التّوحيد من أهل الأرض، لا يقبل الله من أحدٍ دينًا سواه، فأديان أهل الأرض ستّةٌ: واحدٌ للرّحمن، وخمسةٌ للشّيطان، فدين الرّحمن: هو الإسلام، والّتي للشّيطان: اليهوديّة، والنّصرانيّة، والمجوسيّة، والصّابئة، ودين المشركين)[(١)].

ومن منّة الله عَزَّوَجَلَّ على رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الّتي خصّها به دون سائر الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، أن جعل دعوته عامّة شاملة، لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي:...وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً...**»[(٢)]، وفي لفظٍ: «**وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً...**»[(٣)].

وفي لفظ آخر: «**...كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرٍ وَأَسْوَدٍ...**»[(٤)].

---

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٤٢/٣). انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٣٧/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصّلاة، باب: قول النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»، (٩٥/١)، (برقم: ٤٣٨)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصّلاة، الصّلاة، باب: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»، (٣٧٠/١)، (برقم: ٥٢١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّيمم، (٧٤/١)، (برقم: ٣٣٥).

(٤) سبق تخريجه في نفس الصفحة.

(فمحمّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رسول الله إلى جميع الثّقلين: إنسهم وجنّهم، عربهم وعجمهم، ملوكهم وزهادهم، الأولياء منهم وغير الأولياء، فليس لأحدٍ الخروج عن متابعته باطنًا وظاهرًا، ولا عن متابعة ما جاء به من الكتاب والسّنّة في دقيق ولا جليل، لا في العلوم ولا الأعمال)[1].

ومَن كتب الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له السّعادة وأراد به خيرًا شرح صدره للإسلام، لقول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «...**أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ العَرَبِ والعَجَمِ أَرَادَ اللهُ بِهِمْ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ الإِسْلَامَ**»[2].

فبدأ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بقومه وعشيرته وأهل بيته يدعوهم إلى الإسلام، فعمّ وخصّ لعلّ هذا الخير يكون من نصيبهم، فقال: «**يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيّ!...يَا بَنِي هَاشِمٍ!...يَا بَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ!، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ! أَنْقِذِي نَفْسَكِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا...**»[3].

ثمّ كانت رسائله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى ملوك أهل الأرض لدعوتهم للإسلام، فقال لهرقل عظيم الرّوم: «...**فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ...**»[4].

بل «...**كَتَبَ –صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ– إِلَى كِسْرَى، وإِلَى قَيْصَرَ، وإِلَى النَّجَاشِي**[5]**، وَإِلَى كُلّ جَبَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى**»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٢/٢٣٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٥/٢٦٠)، (برقم: ١٥٩١٧)، وأبو داود الطّيالسي في مسنده (٢/٦١٩)، (برقم: ١٣٨٦)، والطّبراني في المعجم الكبير (١٩/١٩٧)، (برقم: ٤٤٢)، والحاكم في مستدركه (١/٨٩)، (برقم: ٩٦)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ، وليس له علّةٌ، ولم يخرّجاه، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (١/١١٧)، (برقم: ٥١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: في قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤] (١/١٩٢)، (برقم: ٢٠٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّفسير، باب: قل: يا ﴿أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله﴾، (٦/٣٥)، (برقم: ٤٥٥٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجهاد والسّير، باب: كتاب النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام (٣/١٣٩٣)، (برقم: ١٧٧٣).

(٥) وَهَذَا لَيْسَ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هُوَ النَّجَاشِيُّ الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ يَدْعُوهُ، وَقَدْ تَعَقَّبَ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ابنَ إسحاقَ رَحِمَهُٱللَّهُ فِي خَلْطِهِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ. انظر: زاد المعاد (٣/٦٠٣).

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لمعاذ بن جبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما بعثه إلى اليمن: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ...**»(٢).

وقد أوصى النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بأن يستوصوا بأهل مصر خيرًا، فقال: «**إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا القِيرَاطُ(٣)، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا(٤) خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ، فَاخْرُجْ مِنْهَا**»(٥).

وهذا الحديث علمٌ من أعلام النّبوّة(٦)؛ إذ فيه أنّ أمّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيكتب الله عَزَّوَجَلَّ لها التّمكين والنّصر والغلبة، وأنّ مصر ستفتح، وتحقّق هذا في خلافة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وفتحت صلحًا، وأعطى لأهلها العهد، كما هي وصيّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

=

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجهاد والسّير، باب: كتب النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ملوك الكفّار يدعوهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ (١٣٩٧/٣)، (برقم: ١٧٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: أخذ الصّدقة من الأغنياء وتردّ في الفقراء حيث كانوا، (١٢٨/٢)، (برقم: ١٤٩٦).

(٣) أَصْلُهُ: قَرَّاطٌ، وأُبْدِلَ للتَّخْفِيفِ، وهُوَ نِصْفُ دَانِقٍ، والحُسَّابُ يُقَسِّمُونَ الأَشْيَاءَ أَرْبَعَة وَعِشْرِينَ قِيرَاطًا، وَقَدَّرَهُ المعَاصِرُونَ بِالمعَايِيرِ المعَاصِرَةِ، فَقَالُوا: ٢٠٤١ غرامًا، وقِيلَ: المرادُ بِهِ السَّبُّ، ولَا يَعْرِفُ هَذَا أَهْلُ مَدِينَةٍ سِوَى أَهْلُ مِصْرَ، فَكَانَ الإِخْبَارُ بِهَذَا عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ. انظر: المصباح المنير، للفيومي (٤٩٨/٢)، والإيضاحات العصريّة للمقاييس والمكاييل والأوزان والنّقود الشّرعيّة، لأبي مصعب محمّد صبحي بن حسن حلّاق، الطّبعة الأولى، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الجمهوريّة اليمنيّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٢١٧، والمعتصر من المختصر من مشكل الآثار، لأبي المحاسن يوسف بن موسى بن محمّد الْمَلَطي (ت: ٨٠٣هـ)، دون طبعة، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ، (٢١٨/١).

(٤) الْمُرَادُ بِهِمْ: القِبْطُ، لما ثبت عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله: «**إِذَا فَتَحْتُم مِصْرَ، فَاسْتَوْصُوا بِالقِبْطِ خَيْرًا، فَإِنَّ لهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا**». أخرجه أحمد في مسنده (٤٠٩/٣٥)، (برقم: ٢١٥٢٠)، والطّبراني في المعجم الكبير (٦١/١٩)، (برقم: ١١١)، والحاكم في مستدركه (٦٠٣/٢)، (برقم: ٤٠٣٢)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع (١٨١/١)، (برقم: ٦٩٨).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحّابة، باب: وصيّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأهل مصر (١٩٧٠/٤)، (برقم: ٢٥٤٣).

(٦) انظر: إكمال الْمُعْلِم، للقاضي عياض (٥٨٥/٧)، وشرح النّووي على مسلم (٩٧/١٦)، والْمُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (٥٢/٢١)، واللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، لأبي عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٥٨.

ولو أدرك موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ زمن محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاتّبعه، ولهذا لما رأى النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيد عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صحيفة من التّوراة غضب وقال: «...**فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي**»(١).

فهذا رسول الله موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وكليمه، ومن أولي العزم من الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، لو كان حيًّا فإنّه لا يسعه الخروج عن دينه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا أن يتّبع أحدًا غير رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّ «**الأنبياء إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ**(٢)، **أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(٣)، فكيف من هو دونه فمن باب أولى؟ فالواجب إفراد النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الاتّباع والطّاعة، وهي من لوازم شهادة أنّ محمّدًا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومَن أبى الدّخول إلى الإسلام، فقد حكم الله جَلَّ وَعَلَا ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه بالكفر والخسران، والعاقبة -إن مات على ذلك- الخلود في النّيران، لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ: يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»(٤).

فقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من هذه الأمّة**» أي: أمّة الدّعوة الّذين لم يدخلوا في الإسلام، وفي تخصيص ذكر اليهودي والنّصرانيّ، وهما من أهل الكتاب، فغيرهم من سائر ملل الشّرك داخلون من باب أولى، والسّماع

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢/٤٦٨)، (برقم: ١٤٦٣١)، وحسّنه الألباني بكثرة شواهده في إرواء الغليل (٦/٣٤)، (برقم: ١٥٨٩).

(٢) هُمْ الَّذِينَ أُمَّهَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ وَأَبُوهُم وَاحِدٌ، والعَلَّةُ: الضَّرَّةُ، أي: أَوْلَادُ ضَرَائِر. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٣/٢٩١)، مادّة: علل، ولسان العرب، لابن منظور (١١/٤٧٠)، مادّة: علل.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: قول الله: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم: ١٦] (٤/١٦٧)، (برقم: ٣٤٤٣)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، (٤/١٨٣٧)، برقم: ٢٣٦٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: وجوب إيمان أهل الكتاب برسالة الإسلام (١/١٣٤)، (برقم: ١٥٣).

المنفي هو الّذي لم يترتّب عليه الإيمان، فإذا مات دخل النّار ولا يخرج منها أبدًا[1]، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٦].

فاستجاب لدعوته صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولخلفائه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ بعده أكثر أهل الأديان طوعًا واختيارًا، ولم يكره أحدًا قطّ على اعتناق الإسلام، وإنّما قاتل مَن حاربه وقاتله ونقض عهده، وأمّا مَن سالمه وهادنه فلم يقاتله ولم يكرهه على الإسلام.

وانتشر الإسلام في الشّرق والغرب، ودخل النّاس في دين الله جَلَّوَعَلَا أفواجًا، والّذين أسلموا اختيارًا لا اضطرارًا من اليهود والنّصارى والمجوس والصّابئين أكثر من الّذين لم يسلموا، وكانوا أولوا العقول والعلوم والأحلام والفهوم، فصار الكفر في ذلّة وصغار[2].

وقصّة دخول النّجاشي[3] رَحِمَهُٱللَّهُ وأهل بيته الإسلام مشهورة؛ حتّى أنّ النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ صلّوا عليه لما بلغه نعيه[4]، فلهذا قال النّجاشي رَحِمَهُٱللَّهُ لما سمع كلام الله جَلَّوَعَلَا من المسلمين بكى حتّى أخضل[5] لحيته: «**إِنَّ هَذَا وَاللهِ وَالَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى لَيَخْرُجُ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ...**»[1].

---

(١) انظر: شرح النّووي على مسلم (١٨٨/٢)، والكاشف عن حقائق السّنن، لشرف الدّين الحسين بن عبد الله الطّيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطّبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، (٤٤٨/٢)، والكوكب الوهّاج، للهَرَري (٨٦/٤)، والبحر المحيط الثّجّاج، لمحمّد آدم (٢٤٢/٤).

(٢) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٣٧/١، ٢٥٧).

(٣) هو أصحمة بن أبجر النّجاشي، ملك الحبشة، كان ممّن حسن إسلامه، ولم يهاجر، شهد له النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالصّلاح، توفي سنة ٩هـ، وصلّى عليه صلاة الغائب، وعدّه الذّهبي رَحِمَهُٱللَّهُ صحابي من وجه، وتابعي من وجه، وهذا فيه نظر؛ لأنّه لم يحقّق شروط الصّحبة -والله أعلم-. انظر: سير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٤٢٨/١، ٤٤٣)، والإصابة، لابن حجر (٣٤٧/١)، ونزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدّين عتر، الطّبعة الثّالثة، مطبعة الصّباح، دمشق، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٤٠.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: من صفّ صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام، (٨٦/٢)، (برقم: ١٣١٧)، (٧٢/٢)، (برقم: ١٢٤٥)، (٥١/٥)، (برقم: ٣٨٧٨، ٣٨٧٩، ٣٨٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: في التّكبير على الجنازة، (٦٥٦/٢، ٦٥٧)، (برقم: ٩٥١، ٩٥٢).

(٥) أي: ابتَلَّتْ بِالدُّمُوعِ. انظر: ومعجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (١٩٢/٢)، مادّة: خَضَل، والنّهاية، لابن الأثير (٤٣/٢)، مادّة: خَضَل.

(فهذا ملك النّصرانيّة قد صدّق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآمن به واتّبعَه، وكم مثلُه مَن هو دونَه ممّن هداه الله تعالى من النّصارى، فدخل في الدّين، وهم أكثر بأضعافٍ مضاعفةٍ ممّن أقام على النّصرانيّة)[٢].

وعلماء أهل الكتاب هم مَن عملوا بعلمهم، فآمنوا برسالة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصدّقوا نبوّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتّبعوه وكانوا مسلمين، لا الجاحدين المعاندين؛ فلا عبرة بهم في إنكارهم لنبوّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يكون قادحًا في شهادة العلماء العاملين العدول، وإذا شهد واحدٌ من العلماء العاملين بعلمهم لم يُوزن به ملء الأرض من الكفرة الجاحدين ولا تعارضها، فكيف والشّاهد له من علماء أهل الكتاب أضعاف أضعاف المكذّبين له منهم؟[٣]، فآمن بنبوّة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلامٌ نبلاءٌ من أهل الكتاب في جزيرة العرب، وذكر القرآن الكريم هذه الحقيقة، برهانًا على أنّ الإسلام بعقائده وقرآنه من عند الله جَلَّ وَعَلَا، والنّبوة اصطفاء منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا مجرّد دعوى من محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وحاشاه-.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٩].

(يخبر تعالى عن طائفةٍ من أهل الكتاب أنّهم يؤمنون بالله حقّ الإيمان، وبما أنزل على محمّدٍ، مع ما هم يؤمنون به من الكتب المتقدّمة، وأنّهم خاشعون لله...لا يكتمون بأيديهم من البشارات بمحمّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر صفتَه ونعتَه ومبعثه وصفة أمّته، وهؤلاء هم خيرة أهل الكتاب وصفوتهم، سواءً كانوا هودًا أو نصارى)[٤].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [القصص: ٥٢-٥٤].

=

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٧/٣)، (برقم: ١٧٤٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٩/١)، (برقم: ٨١)، والهيثمي في مجمع الزّوائد (٢٧/٦)، (برقم: ٩٨٤١)، وقال: رجاله رجال الصّحيح غير إسحاق، وقد صرّح بالسّماع، وصحّحه الألباني في صحيح السّيرة النّبويّة ص ١٧٥، وأحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد (٣٥٤/٢)، (برقم: ١٧٤٠).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٦٣/١).

(٣) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٣١٣/١-٣١٤).

(٤) تفسير ابن كثير (١٩٣/٢).

وبَشَّر رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أهل الكتاب بهذه الكرامة والفضل من الله جَلَّجَلَالُهُ أنّ من آمن وصدّق واتّبع النّبيّ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ الّذي بعث فيهم، ثمّ آمن واتّبع الرّسول محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فله أجره مرّتين، فقال: «**ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ، وَأَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَآمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ، فَلَهُ أَجْرَانِ...**»[(١)].

وقد وردت البشارة به صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في التّوراة منها: (إنّ الله تعالى قال لإبراهيم: إنّ في هذا العام يولد لك ولد اسمه إسحاق. فقال إبراهيم: ليت إسماعيل هذا يحيى بين يديك يمجّدك. فقال الله تعالى: قد استجبت لك في إسماعيل وإنّي أباركه وأُنَمّيه وأعظّمه جدًّا جدًّا بما قد استجبت فيه وأُصيّره لأمّة كبيرة وأعطيه شعباً جليلاً)[(٢)].

(وهذا التّعظيم المؤكّد ب-(جدًّا جدًّا) يقتضي أن يكون تعظيمًا مبالغًا فيه. فلو قدّر أنّ البيت الّذي بناه لا يحجّ إليه أحدٌ، وأنّ ذرّيّته ليس منهم نبيٌّ، كما يقوله كثيرٌ من أهل الكتاب، لم يكن هناك تعظيمٌ مبالغًا فيه جدًّا جدًّا؛ إذ أكثر ما في ذلك أن يكونَ له ذرّيّةٌ، ومجرّد كون الرّجل له نسلٌ وعقبٌ، لا يُعظّم به إلّا إذا كان في الذّرّيّة مؤمنون مطيعون لله)[(٣)].

(ولم يأت من صلب إسماعيل عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ مَن بورك وعظّم، وانطبقت عليه هذه العلامات غير رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأمّته، ملأوا الآفاق وأربوا في الكثرة على نسل إسحاق)[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: تعليم الرّجل أمته وأهله، (٣١/١)، (برقم: ٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: وجوب إيمان أهل الكتاب برسالة الإسلام، (١٣٤/١)، (برقم: ١٥٤)، واللّفظ له.

(٢) سفر التّكوين ١٥: ١٧-٢٠. نقلًا عن تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل (٦٥٢/٢)، وورد النّص في الدّين والدّولة في إثبات نبوّة النّبيّ محمّد ، لأبي الحسن عليّ بن ربّن الطّبري (ت: ٢٤٧هـ)، تحقيق: عادل النويهض، الطّبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص ١٣١، وأعلام النّبوة، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد، الشّهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ، ص ١٤٩، وبذل المجهود في إفحام اليهود، للسَّمَوْأل بن يحيى بن عبّاس المغربي (ت: ٥٧٠هـ)، تحقيق: عبد الوهاب طويلة، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص ٢٧، الإعلام، للقرطبي ص ٢٢٣، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢٢/١)، والجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٢١٩/٥)، ومقامع هامات الصّلبان ص ٢١٧، وإظهار الحقّ، لمحمّد الهندي ص ٥١٧.

(٣) الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٢١٩/٥).

(٤) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢٢/١).

وجاء أيضًا في التّوراة: (إنّ الملك ظهر لهاجر وقد فارقت ساره. فقال: يا هاجر مِن أين أقبلت؟ وإلى أين تريدين؟ فلمّا شرحت له الحال قال: ارجعي فإنّي سأكثّر ذريّتك وزرعك حتّى لا يحصون. وها أنت تحبلين وتلدين ابناً تسمينه إسماعيل، لأنّ الله قد سمع تذلُّلك وخضوعك. وولدك يكون وحشي[1] النّاس. وتكون يدُه فوق الجميع ويد الكلّ به)[2].

علّق ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليها قائلًا: (وهذه بشارةٌ تضمّنت أنّ يدَ ابنها على يد كلّ الخلائق، وأنّ كلمتَه العليا، وأنّ يدَ ابنها عاليةٌ، ويد الخلق تحت يده، فمن هذا الّذي ينطبق عليه هذا الوصف سوى محمّد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه)[3].

وورد في سفر التّكوين من التّوراة: (قال الله لإبراهيم: إني جاعل ابنك إسماعيل لأمّة عظيمة لأنّه من زرعك)[4].

(ومَن تدبّر هذه البشارة جزم بأنّ المراد بها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنّ إسماعيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم تكن يدُه فوق يد إسحاق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قطّ، ولا كانت يد إسحاق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مبسوطةً إليه بالخضوع، وكيف يكون ذلك؟ وقد كانت النّبوّة والملك في ولد إسرائيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ والعيص وهما ابنا إسحاق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

فلمّا بُعث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انتقلت النّبوّة إلى ولد إسماعيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ودانت له الأمم، وخضعت له الملوك، وجُعل خلافة الملك إلى أهل بيته إلى آخر الدّهر، وصارت أيديهم فوق أيدي الجميع، وأيدي الجميع

---

(١) وهذه الكلمة وردت عند الطّبري في كتابه الدّين والدّولة ص١٣١: (وهو يكون عَيرَ النّاس)، وكلمة (عير) خطأ من النّساخ أو غير ذلك ولعلّ الصّحيح: (وهو يكون عين النّاس)، كما جاء في تفسير الرّازي (٤٧٩/٣)، وتفسير ابن جزيّ (٣٠٥/١)، وصّحح العبارة المهتدي عبد الأحد داود: (وسوف يصبح إسماعيل ذا ذرّيّة كثيرة). انظر: تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل في هامش رقم (١) (٦٥٣/٢).

(٢) سفر التّكوين ٧: ١٦-٢٠. نقلًا عن تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل (٦٥٣/٢)، وورد النّصّ في الدّين والدّولة، للطّبري ص ١٣١، والجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٢٢٣/٥)، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢٢/١).

(٣) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢١/١).

(٤) سفر التّكوين ٢١/ ١٢- ١٣. نقلًا عن تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل (٦٥٤/٢)، وورد النّصّ في الدّين والدّولة، الطّبري ص ١٣٢، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢١/١).

مبسوطةً إليهم بالخضوع)[1]، فتحقّقت دعوة إبراهيم وإسماعيل عَلَيۡهِمَاٱلسَّلَامُ حيث قالا: ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

فالحاصل أن ما ألقاه السّائل -اليهودي- على ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ وهو دعواه أنّ النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مبعوث إلى العرب، وأنّهم غير مطالبين بالدّخول في دينه، لأنّ لهم كتاب يتّبعونه، ودعواه أنّ مَن اتّبع النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهو كمن اتّبع موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، وكلّهم قد ظفر بالسّعادة فمنقوض بما قدّمناه من الأدلّة الدّامغة والبراهين السّاطعة على أنّ رسالته عامّة إلى جميع الخلق جِنَّهم وإنسهم من أهل الكتاب والمشركين، فيجب الإيمان برسالة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واتّباعه، للظّفر بالسّعادة في الدّنيا والآخرة، ولهذا ذكر المعلّل -ابن القيّم- من مجموع المناظرة بأنّه -اليهوديّ- هُزم وغُلب بعد إقراره أنّه نبيّ صادقٌ، فيلزم منه اتّباعه وإلّا كان كاذبًا في دعواه، ويُحكم عليه بالكفر، وأنّه من أهل النّار الخالدين فيها أبدًا.

(ومن تأمّل ما في السّير والأخبار الثّابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالرّسالة، وأنّه صادق، فلم تدخلهم هذه الشّهادة في الإسلام، عَلِم أنّ الإسلام أمرٌ وراء ذلك، وأنّه ليس هو المعرفة فقط، ولا المعرفة والإقرار فقط، بل المعرفة والإقرار والانقياد والتزام طاعته ودينه ظاهرًا وباطنًا)[2].

وهو حكم رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على من أعرض وجحد وأبى الإيمان برسالته، والدّخول في دينه، لمعرفته أنّ أهل الكتاب قد وردت البشارة به في كتبهم، ولكنّ الكبر والحسد والتعلّق بالدّنيا منعتهم من الدّخول في دينه، واليهوديّ يَعلم أنّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ يعلم أنّ ما ألزمه به هو الحقّ الّذي لا مرية فيه، فأبطل تلبيسه وتمويهه ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

فالمقصود أنّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ نهج منهجًا منظّمًا في المناظرة، حيث سار فيها على مراحل بتسلسلٍ منقطيّ في تناسقٍ وإحكامٍ:

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٢٢/١).

(٢) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٥٨/٣).

المرحلة الأولى: تعيين المسلّمات وتحديدها.

حدّد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسلّمات الّتي سينطلق منها، وهي أنّ الخصم يهوديّ من أهل الكتاب، يعتقد بأصل التّوحيد، وببعثة الأنبياء والرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ إجمالًا، ومعجزاتهم الّتي تفيد التّأكيد من الله عَزَّوَجَلَّ بصدق الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ الّذي تظهر على يديه، وهذا بخلاف النّصرانيّ أو المجوسيّ.

ولهذا قال اليهودي كما في المناظرة "**أ**": (...بل هو نبيٌّ صادقٌ مَن اتّبعه أفلح وسعد).

وقال في المناظرة "**ب**": (...بل نبيٌّ كريمٌ...)، وقال في المناظرة "**ت**": (...بل هو نبيٌّ صادقٌ، كلّ من اتّبعه فهو سعيد، وكلّ منصفٍ منّا يقرّ بذلك، ويكون أتباعه سعداء في الدّارين...وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء).

وقال في المناظرة "**ث**": (بل كلّ منصفٍ من أهل الكتاب يقرّ بأنّ من سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النّجاة والسّعادة في الأخرى).

فهذه المرحلة من أهمّ مراحل المناظرة النّاجحة؛ إذ أنّها تصنع أرضية مشتركة وحَكمًا يمكن الرّجوع إليه لضبط مسار المناظرة مع الخصم.

المرحلة الثّانية: تحديد موضوع المناظرة وتعيين دعوى الخصم.

قام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقام بخطوة هامّة في المناظرة وهي: تحرير موضوع المناظرة ونقطة النّقاش، وبدونها ينفرط عقد الكلام، وتتبدّد الطّاقة الذّهنيّة في مطاردة الأفكار.

وقد حرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضوع المناظرة، فقال في "**أ**": (إنّهم بتكذيبهم محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وقد شتمتم الله أعظم شتيمةً).

وفي المناظرة "**ب**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنكار نبوّته يتضمّن القدح في ربّ العالمين وتنقّصه بأقبح التّنقُّص، فكان الكلام معكم في الرّسول، والكلام الآن في تنزيه الربّ تعالى!).

وفي المناظرة "**ت**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأنتم بإنكاركم نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ قد سببتم الربّ تعالى أعظم مسبّة).

وفي المناظرة "**ث**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يتمّ لكم القدح في نبوّة نبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ إلّا بالطّعن في الرّبّ تعالى والقدح فيه، ونسبته إلى أعظم الظّلم والسّفه والفساد -تعالى الله عن ذلك-).

ولهذا فمن أكبر الأسباب الّتي تؤدّي إلى الخلل في المناظرات: خروجها عن غايتها وهو إرادة الحقّ والوصول إليه ومناشدته، وعدم تحرير موضع الخلاف وموضوع المناظرة؛ لأنّه ما من موضوع عقدي إلّا ويتضمّن الكثير من المسائل المتفرّعة عنه، وكلّ مسألة تحتاج إلى وقت لحسم المناظرة فيها، فيختلّ تسلسل المناظرة ونظامها، فيؤدي إلى الجدال المذموم، وبذلك لا يصل إلى نتائج صحيحة، وبالتّالي يُحكم على المناظرة بأنّها فاشلة.

المرحلة الثّالثة: تجريد لوازم قول الخصم.

فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن حدّد المسلّمات وموضوع المناظرة ودعوى الخصم، ذكر ما يلزم هذه الدعوى من مسائل عقديّة.

فالقول بعدم صدق نبوة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونسبة الكذب إليه –وحاشاه– يلزم منه:

١) نسبة صفات النّقص لله جَلَّ جَلَالُهُ.

٢) الطّعن في وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الأساس.

وقد ألزم ابن القيم اليهودي بلوازم لا محيد له عنها وهي:

اللّازم الأوّل: نسبة صفات النّقص لله جَلَّ جَلَالُهُ الّتي لا تليق بعقلاء البشر، فضلًا عن أنبياء الله ورسله عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ والله عَزَّ وَجَلَّ أعلى وأجلّ، ومن هذه الصّفات:

أ– الجهل: قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ملزمًا للخصم قاطعًا لحجّته ففي المناظرة "أ": (**فإن قلتم:** لم يعلم به، نسبتموه إلى أقبح الجهل، وكان مَن عَلِم ذلك أعلم منه).

وفي المناظرة "**ب**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فإن قلتم:** إنّ ذلك جميعه غائب عن الله لم يعلم به، قدحتم في الرّبّ تعالى، ونسبتموه إلى الجهل المفرط...).

وأمّا في المناظرة "**ت**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فإن قلتم:** إنّ ذلك بغير علمه واطّلاعه نسبتموه إلى الجهل والغباوة، وذلك من أقبح السبّ).

ومن مجموع ألفاظ هذه المناظرات يكون بيان هذا اللّازم كالتّالي:

وهو أنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ملكًا قاهرًا ظالما ويدّعي أنّه رسول من عند الله، وأباح له لمن كذّبه أن يسبي النّساء والذّراري، ويقتل رجالهم، ويغنم أموالهم، وليس لهم ذنبٌ سوى مخالفتُه، كما غيّر وبدّل دين

الأنبياء عَلَيۡهِمُ‌ٱلسَّلَامُ وسعى في نسخ الشّرائع، ويفتري على الله عَزَّوَجَلَّ وأنبيائه عَلَيۡهِمُ‌ٱلسَّلَامُ وملائكته، وكلّ هذا وهو ينسب هذه الأفعال إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فإمّا يعلم الله بهذا أو لا يعلم؟ فإن قلتم: لا يعلم، يلزمكم تنقصّ الله وسبّه ووصفه بأقبح الصّفات ونفي عنه صفة العلم الّتي هي صفة كمال لله عَزَّوَجَلَّ، ونسبتموه إلى ضدّه من الجهل المفرط والغباوة، وهذه الصّفة لا تليق بمن له علم، فكيف برسل الله عَلَيۡهِمُ‌ٱلسَّلَامُ؟ وكيف بمن له صفات الكمال والجلال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ؟ فألزمه الحجّة واعترف الخصم بصفة العلم لله عَزَّوَجَلَّ.

ب– نفي القدرة عن الله: ومما حدث على يد محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ففي هذه الحالة إذا كان عالما به ويعاينه ويشاهده فهو:

إمّا أنّ الله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ على منعه من أفعاله الّتي نسبها له جَلَّوَعَلَا؛ من القتل والسّبي وتبديل الشّرائع ونسخها أو غير قادرٍ.

فإن كان غير قادر؛ فقد طعنوا في الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ونسبوه إلى العجز والضّعف المنافي لربوبيّته تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، وكان هذا المخلوق وأتباعه أقدر منه على تنفيذ إرادتهم وهذا محال، فما كان على الخصم إلّا نفي ذلك.

ت– الظّلم: وأمّا إن كان الله عَزَّوَجَلَّ قادرًا على منعه من هذه الأفعال باسمه جَلَّوَعَلَا، ولم يمنعه فيلزم منه أن يكون الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ راضيًا بظلم العباد وقهرهم وخِداعهم باسمه، بل ومع ذلك فإنّه جَلَّجَلَالُهُۥ مؤيّدٌ له بالمعجزات، وناصره على كلّ مَن ناوأه، وبتر كلّ مَن شانأه، وهذا لا يليق برسول الخلق صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فكيف يليق بالّذي يأمر بالعدل وحرّم الظّلم على نفسه عَزَّوَجَلَّ.

فإن قال: علم وقدر ولم يمنعه، آل الأمر إلى نسبة الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بالظّلم والجور والسّفه والإخلال بالحكمة –تعالى الله عمّا يقولون علوًّا كبيرًا–.

وابن القيّم رَحِمَهُ‌ٱللَّهُ خيّر اليهودي بين أن يقبل بنقض المسلّمات المتّفق عليها، وهي أنّ الله عَزَّوَجَلَّ موجودٌ عالمٌ قادرٌ عادلٌ، وإمّا الإقرار بنبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأنّه رسول ربّ العالمين إلى النّاس أجمعين، وهو الصّادق الأمين، وخاتم الأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُ‌ٱلسَّلَامُ، مؤيّدٌ بالآيات الباهرات والمعجزات الخالدة أعظمها كلام الله جَلَّوَعَلَا وهو القرآن العظيم.

اللّازم الثّاني: الطّعن في وجود الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ من الأساس.

وبيان هذا اللّازم أنّ ما جاء به النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وحيٌ نسبه إلى الله جَلَّوَعَلَا، وادّعى أنّ الله عَزَّوَجَلَّ أرسله إلى كافّة الخلق، وأمره ونهاه، وأحلّ له وحرّم عليه، وبدّل دين الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، ونسخ شرائع الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، ومؤيّده بالآيات والمعجزات، وناصره على مَن خالفه وخذله، ومقرّه على دعوته، وهو مع كلّ هذا قائلٌ: أنّه أمر الله تَبَارَكَوَتَعَالَى.

فهذا الكلام لا يخلو: إمّا أنّ الله جَلَّوَعَلَا **موجود**، فهو يعلم ويحيط بما يفعله محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وراضٍ ومقرٍّ لفعله، وهذا فيه نسبة صفات النّقص من الظّلم والسّفه والفساد وإضلال النّاس الّتي لا تليق بعقلاء البشر، فضلًا عن ربّ العالمين سُبۡحَانَهُوَتَعَالَى، وبذلك يلزم إنكار وجود الله المتّصف بصفات الكمال من العدل والقدرة والتّدبير والحكمة، فألزم ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ اليهودي بهذا اللّازم الخطير فقال له كما في المناظرة "**ث**": (فلقد قدحتم في ربّ العالمين أعظم قدح، وطعنتم فيه أشدّ طعن، وأنكرتموه بالكليّة).

وإمّا أنّ الله غير موجود من الأصل.

فوجوده كإله يقتضي إقراره بما يحدث أو أنّه غير موجود من الأصل، إذ لو كان موجودًا وهو غير مقرّ لما يحدث، إمّا يمنعه أو أحدث ما يدلّ أنّه لا يرضى بما يجري، ولكن يتركه لحكمة، وهذا محال لم يكن، ولهذا قال المعلّل –ابن القيّم– للمعترض كما في المناظرة "**ث**": (بل أبلغ من ذلك، لا يتمّ لكم ذلك إلّا بجحوده وإنكار وجوده تعالى).

وبذلك ألزم ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ اليهودي بقبول أحد الأمرين، فألجأه إلى المسلّمات، ومنها وجود الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أصل الدّين.

المرحلة الرّابعة: سرد أدلّة الخصم وحججه ونقضها.

والظّاهر من نصّ المناظرة أنّ السّائل –اليهودي– لم يسرد أدلّة غير دليلين، واحدٍ حيدة منه، للتّخفيف من حدّة الهزيمة الّتي لحقت به أثناء المناظرة، وهو إقراره بنبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وتصديقه برسالته، ولكنّها خاصّة بالعرب، ولا تلزم اليهود لأنّ لهم كتاب يتّبعونه.

وقد ورد في المناظرة "أ": (قال –اليهودي–: إنّما بعث للأمّيّين الّذين لا كتاب لهم، وأمّا نحن فعندنا كتابٌ نَتّبعه).

وزاد المعترض –اليهودي– في أنّ كلّ مَن اتّبع نبيًّا من أنبياء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهو من أهل السّعادة، وذلك ليفرّ من الإقرار بوجوب الإيمان برسالة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّباعه، وهذه حيدة منه وفرارٌ من الحجج الّتي ألزمها إيّاه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولهذا ورد في المناظرة "**ب**" على لسان السّائل: (فلما سمع ذلك قال: معاذ الله...بل نبيٌّ كريمٌ، مَن اتّبعه فهو من السّعداء، وكذلك من اتّبع موسى فهو كمن اتّبع محمّدًا؟).

وقال في المناظرة "**ت**" على لسان اليهوديّ: (حاش لله أن نقول فيه هذه المقالة، بل هو نبيٌّ صادقٌ كلُّ مَن اتّبعه فهو سعيدٌ، وكلُّ منصفٍ منّا يقرُّ بذلك، ويكون أتباعه سعداء في الدّارين...وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء).

وقال في المناظرة "**ث**": (فلم يجد بدًّا من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم).

وسرد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمعترض أدلّة أخرى لعلّ المعترض لا يحسنها، وبذلك رسم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ صورة للمناظرة المثالية؛ حيث أن المقصد والغاية الّتي ينشدها هو الوصول إلى الحقّ واتّباعه لا الغلبة والفخر، وهذا أيضًا من إنصافه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقطع حجّة خصمه، حتّى لا يقول المعترض السّائل: فاتني دليلٌ هامٌّ، فيستحضره بعد المناظرة، فيوقّع على هزيمته في المناظرة سطحيًّا، وإذا خلا مع نفسه يرى أنّ هناك دليل لو ساقه في المناظرة لأثبت صدق دعواه –وأنّى له ذلك–.

فلذلك ساق المستدلّ –ابن القيّم– دليلان آخران أو اعتراضات السّائل –كما يقال– وهما:

الأوّل: الملوك الظّلمة الممكّنين.

والثّاني: الكذّابون من مدّعي النّبوّة.

وأمّا اليهودي فقد ساق اعتراضان على تقرير ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهما:

الأوّل: أنّ النّبوة والرّسالة خاصّة بأمّة العرب، ولا تشمل ممن عندهم كتابٌ يتّبعونه.

والثّاني: أنّ الفلاح والسّعادة تشمل كلّ من اتّبع نبيّ من أنبياء الله عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وأنّهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ سواسية في الاتّباع.

وسأتناول هذه الاعتراضات بشيءٍ من التّفصيل:

الأوّل: الملوك الظّلمة الممكّنين.

يقول المعلّل –ابن القيّم– على لسان المعترض –اليهودي– في المناظرة "**ب**" : (قلت له: ولا ينتقض هذا بالملوك الظّلمة الّذين مكنّهم الله في الأرض وقتًا ما، ثمّ قطع دابرهم، وأبطل سنّتهم، ومحا آثارهم وجورَهم).

وهذا الاعتراض ربّما يظهر لبعض مَن يطعن على نبوّة محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بأنّ النّصر والتّمكين ليس خاصًّا بالأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، بل تعدّى إلى الملوك الكفرة الظّلمة الممكنين كفرعون ونمرود ونحوهم.

والتّمكين يأتي بعد المحن والابتلاء، ثمّ يكون النّصر والتّأييد والظّفر بالمطلوب، وهي (درجة الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، ولا يكون التّمكين إلّا بعد المحنة، فإذا امتحن صبر، وإذا صبر مُكِّن، ألا ترى أنّ الله عَزَّوَجَلَّ امتحن إبراهيم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ثمّ مَكَّنه، وامتحن موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ثمّ مَكّنه، وامتحن أيّوب عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ثمّ مكّنه، وامتحن سليمان عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ثمّ مكّنه وآتاه ملكًا، والتّمكين أفضل الدّرجات)[1].

ولما كان النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ سيّد ولد آدم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، وأفضل الأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ فله من التّمكين أوفر حظّ ونصيب، لشدّة ما لاقى وأوذي وكذّب، فصبر فمُكّن له، وجعله خاتم الرّسل والأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، ودينه ناسخ للشّرائع السّابقة، والكتاب الّذي أنزل عليه مهيمنًا على الكتب الّتي قبله، وحجّة على الخلق أجمعين.

و(لفظة التّمكين في القرآن الكريم لا تأتي إلّا للشّيء الّذي لا تسعفه الأسباب الماديّة من الوصول إليها، فيأتي بأسباب وتدابير ربّانيّة غير عادية)[2].

ومن حكمة الله جَلَّوَعَلَا الباهرة أن جعل لعباده المؤمنين بين حالين لتصلح وتصفى نفوسهم، فلا يصلح لهم إلّا الضّرّاء والسّرّاء، والشّدّة والرّخاء، والقبض والبسط، فيمتحنهم جَلَّجَلَالُهُ بالهزيمة والانكسار، ليطلبوا من

(١) تفسير الإمام الشّافعي، لأبي عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعي المطلبي القرشي (ت: ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق:أحمد بن مصطفى الفرَّان، الطّبعة الأولى، دار التّدمرية، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (٢/٩٧٨).

(٢) مباحث في التّفسير الموضوعي، لمصطفى مُسلِم، الطّبعة الرّابعة، دار القلم، دمشق، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٢١٦.

الله عَزَّوَجَلَّ الجبر بالنّصر والعزّ، فإذا أراد الله عَزَّوَجَلَّ بهم عزًّا ونصرًا كسرهم أوّلًا، ثمّ يجبرهم على قدر ذلّهم وانكسار قلوبهم له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[1].

وقد وردت البشارة بالتّمكين للصّادق الأمين عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في التّوراة ونصّها: (لترتاح البوادي وقُراها. ولِتَصرَّ أرض قيدار[2] مروجاً. ولتُسبّح سكان الكهوف. ويهتفوا من قُلل الجبال بحمد الرّبّ، ويذيعوا تسابيحه في الجزائر)[3].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فمَن أهل البوادي مِن الأمم سوى أمّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! ومَن قِيدَارُ غيرُ ولد إسماعيل أحد أجداده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! ومَن سكّان الكهوف وقلال الجبال سوى العرب؟! ومَن هذا الّذي دام ذكره إلى الأبد؟)[4].

قال دانيال[5] حين سأله بختنصر[1] عن تأويل رؤيا رآها ثمّ نسيها: (رأيت أيّها الملك صنماً عظيماً قائماً بين يديك رأسه من ذهب، وساعداه من الفضة. وبطنه وفخذاه من النّاس وساقاه من حديد، ورجلاه من

---

(١) انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (١٩٨/٣).

(٢) معناه: قدير أو أسود، وهو ابن إسماعيل الثّاني بنصّ التّوراة. انظر: سفر التكوين ٢٥: ١٢، ١٨، وقاموس الكتاب المقدّس ص ٢٩.

(٣) سفر أشعيا ٤٢: ١١-١٢. نقلًا عن تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٦٦٢/٢). انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٥٦/٢).

(٤) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٥٦/٢). انظر: تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٦٦٢/٢).

(٥) هو اسم عبراني معناه: (الله قضى)، عاش في فترة السّبي البابلي، ونال مكانة عالية عند بختنصر بعد أن فسر له دانيال حلماً قد أزعجه، وتوفي دانيال في عهد الملك كورش ملك الفرس، وينسب إليه سفر باسمه، ويحتوي على تاريخ بني إسرائيل في فترة السّبي وعلى تنبؤات مستقبليّة. انظر: قاموس الكتاب المقدّس ص ٣٥٧-٣٦٠.

والأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ يجب الإيمان بما وردت أسماؤهم في الكتاب والسنّة، وأمّا الّذين لم ترد أسماؤهم فيجب الإيمان بهم إجمالًا، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾[النّساء: ١٦٤]، وما جاء من أخبار عن بني إسرائيل في كتبهم المقدّسة عندهم من ذكر بعض الأنبياء بأسمائهم: كأشعياء، وأرميا وهوشع وغيرهم، مما لم يدلّ دليل من الكتاب والسّنة، فالصّحيح أنّه لا يكذّب ولا يصدّق؛ لأنّه يحتمل الصّدق والكذب، وأمّا ما ورد عندهم من الطّعن في بعض الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ورميهم بالشّرك والفواحش، وإنكار نبوّتهم، فهذا يكذّب ولا يجوز روايته إلّا لمن يردّ على باطلهم، ويكشف زيف افترائهم، وكذلك وجود الانحراف العقديّ عند اليهود في باب النّبوة، واضطراب في تفسيرها عندهم. انظر: تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٩٧/١).

خزف، ورأيت حجراً لم يقطعه يد إنسان قد جاء وصَكَّ ذلك الصّنم فتفتت وتلاشى وعاد رفاتاً. ثمّ نسفته الرّيح فذهب وتحوّل ذلك الحجر فصار جبلاً عظيماً حتّى ملأ الأرض كلّها. هذا ما رأيت أيّها الملك.

فقال بختنصر: صدقت. فما تأويلها؟

قال دانيال: أنت الرّأس الّذي رأيته من الذّهب. ويقوم بعدك ولداك اللّذان رأيت من الفضّة وهم دونك. ويقوم بعدهما مملكة أخرى وهي دونهما وهي الّتي تشبه النّحاس. والمملكة الرّابعة تكون قويّة مثل الحديد الّذي يدقّ كلّ شيء. فأمّا الرّجلان الّتي رأيت من خزف فمملكة ضعيفة وكلمتها مشتتة. وأمّا الحجر الّذي رأيت قد صَكَّ ذلك الصّنم العظيم ففتته فهو نبيّ يقيمه الله إله السّماء والأرض من قبيلة شريفة قويّة، فيدقّ جميع ملوك الأرض وأممها حتّى تمتلئ منه الأرض ومن أمّته. ويدوم سلطان ذلك النّبيّ إلى انقضاء الدّنيا. فهذا تعبير رؤياك أيّها الملك)[٢].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلّقًا على هذه البشارة: (ومعلومٌ أنّ هذا منطبقٌ على محمّد بن عبد الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حذو القذّة بالقذّة، لا على المسيح ولا على نبيٍّ سواه، فهو الّذي بعث بشريعةٍ قويّةٍ، ودقّ جميع ملوك الأرض وأممها، حتّى امتلأت الأرض من أمّته، وسلطانه دائم إلى آخر الدّهر، لا يقدر أحدٌ أن يزيله، كما أزال سلطان اليهود من الأرض، وأزال سلطان النّصارى عن خيار الأرض -وسطها- فصار في بعض أطرافها، وأزال سلطان المجوس وعبّاد الأصنام وسلطان الصّابئين)[٣].

=

(١) نبوخذ ناصر، نبوخذ نصر: اسم بابلي معناه: "نبو حامي الحدود" ملك بابل، حكم ٦٠٥-٦٥٢ ق.م، أخمد ثورة قام بها اليهود في أرض يهوذا، وعندما أعادوا الكرّة لم يخمد ثورتهم وحسب، بل ساق ملكهم وكبراءهم أسرى إلى بابل، وهو ما يعرف في تاريخ اليهوديّة بالأسر البابلي. انظر: قاموس ص ٩٥٤-٩٥٥، والموسوعة الميسرة في الأديان، للجهني (٤٩٨/١)، ودراسات في الأديان اليهوديّة والنّصرانيّة، لسعود الخلف ص ٥٦.

(٢) سفر دانيال ٢: ٣١-٤٥. نقلًا عن تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل (٦٩٧/٢-٦٩٨)، انظر: الجواب الصّحيح (٢٧٦/٥-٢٧٧)، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٣٧٥/٢)، وإظهار الحقّ (١١٦٦/٤).

(٣) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٧٥/٢-٣٧٦). انظر: تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٦٩٨/٢)، والجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٢٧٧/٥).

فتحقّق وعد الله عَزَّوَجَلَّ لعباده المؤمنين بالتّمكين في الأرض، فخضعت لهم العباد، وصلحت بهم البلاد[(١)]، وصدق الله جَلَّوَعَلَا إذ يقول: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [النّور: ٥٥].

(فوعدهم الله هذه الأمور وقت نزول الآية، وهي لم تشاهد الاستخلاف في الأرض والتّمكين فيها، والتّمكين من إقامة الدّين الإسلامي، والأمن التّامّ، بحيث يعبدون الله ولا يشركون به شيئًا، ولا يخافون أحدًا إلا الله، فقام صدر هذه الأمّة، من الإيمان والعمل الصّالح بما يفوقون على غيرهم، فمكّنهم من البلاد والعباد، وفتحت مشارق الأرض ومغاربها، وحصل الأمن التّامّ والتّمكين التّامّ، فهذا من آيات الله العجيبة الباهرة، ولا يزال الأمر إلى قيام السّاعة، مهما قاموا بالإيمان والعمل الصّالح، فلا بدّ أن يوجد ما وعدهم الله، وإنّما يسلّط عليهم الكفّار والمنافقين، ويديلهم في بعض الأحيان، بسبب إخلال المسلمين بالإيمان والعمل الصّالح)[(٢)].

ووقع ما أخبر به الصّادق المصدوق صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ زَوَى[(٣)] لِيَ الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا...**»[(٤)].

---

(١) (يوضح لنا الأستاذ إبراهيم خليل -الّذي كان قسّيسًا فأسلم- تحقّق هذه النّبوّة الّتي أخبر بها دانيال على النّحو الآتي:

١- سنة ٧٠١ ق. م مملكة بابل. ويرمز لها بالرّأس من الذّهب في عهد نبوخذ نصر.

٢- سنة ٦١٢ ق. م مملكة الكلدانيّين في عهد ميداس، ويرمز لها بالفضّة.

٣- سنة ٣٢٦ ق. م المملكة الإغريقيّة في عهد الإسكندر المقدوني. ويرمز لها بالنّاس.

٤- سنة ٥٣ ق. م الإمبراطوريّة الرّومانيّة في عهد بومباي. ويرمز لها بالحديد.

٥- سنة٦١٢م الإمبراطوريّة البيزنطيّة في الغرب. والإمبراطوريّة السّاسانيّة في الشّرق.

٦- سنة ٦٣٧م الإسلام. وكتب الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام، وتفويض الإمبراطوريّة البيزنطيّة والفارسيّة). تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٦٩٨/٢).

(٢) تفسير السّعدي ص ٥٧٣.

(٣) أي: جُمِعَتْ. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣٤/٣)، مادّة: زوي، ولسان العرب (٣٦٣/١٤)، مادّة: زوي.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٢٢١٥/٤)، (برقم: ٢٨٨٩).

وهذا من دلائل نبوّته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ[1]، (فمكان انتشار دعوته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أعدل الأرض، ولذلك انتشرت شرقًا وغربًا...فإنّهما أعدل الأرض، وأهلها أكمل النّاس خَلقًا وخُلُقًا، فظهر الكمال له في الكتاب، والدّين، والأصحاب، والشّريعة، والبلاد، والممالك صلوات الله وسلامه عليه)[2].

وساق الرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ البشارة لأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ بكسر وتمزيق ملك كسرى، وهلاك قيصر، وأنّ كنوزهما ستنفق في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: «**إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ**»[3].

فوقعت البشارة كما جاء عنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فمكّن الله جَلَّوَعَلَا للمؤمنين دينهم، وأبدلهم بالخوف أمنًا، وبالذّل عزًّا، وأصبحوا ملوكًا وسادات، فضلًا من الله جَلَّوَعَلَا وكرامة لهم بصدق اتّباعهم، ولزومهم كلمة التّقوى، فكان التّمكين في القلوب أوّلًا، ثمّ أعقبه التّمكين في الأرض بأن انقادت له الرّقاب.

ولذلك فإنّ أسباب التّمكين هو الإيمان والعمل الصّالح، والأخذ بالأسباب الممكنة من العلم النّافع والقوّة الماديّة والمعنويّة، والعدل والأمانة والتّعاون على البرّ والتّقوى؛ لإقامة شعائر الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ من العبادة والإصلاح، وعمارة الأرض معنويًّا وحسّيًّا.

وسنّة التّدافع بين عساكر التّوحيد والإيمان وحزب الشّرك والكفران من سنن الله عَزَّوَجَلَّ الكونيّة، أن يدالوا مرّة، وأن يدال عليهم مرّة أخرى، والعاقبة للمتّقين، وهذا ما أجاب به هرقل أبا سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ -قبل أن يُسلِم-، فقال: «...**وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَزَعَمْتَ: أَنَّكُمْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سِجَالًا، يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ العَاقِبَةُ...**»[4].

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (٢١٧/٧)، وشرح النّووي على مسلم (١٣/١٨).

(٢) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٢٧٥/٣-١٢٧٦). انظر: الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (١٦٤/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: علامات النّبوّة في الإسلام، (٢٠٣/٤)، (برقم: ٣٦١٨)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: لا تقوم السّاعة حتّى يمرّ الرّجل بقبر الرّجل، فيتمنّى أن يكون مكان الميّت من البلاء، (٢٢٣٦/٤)، (برقم: ٢٩١٨).

(٤) سبق تخريجه ص ٢٣٤.

ومن حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن جعل لعباده المؤمنين بين حالين لتصلح نفوسهم، فلا يصلح لهم إلّا الضّرّاء والسّرّاء، والشّدّة والرّخاء، والقبض والبسط، فيمتحنهم ربّهم جَلَّ وَعَلَا بالهزيمة والغلبة والانكسار، ليطلبوا من الله جَلَّ وَعَلَا النّصر والعزّ والتّأييد والجبر، فإذا أراد الله عَزَّوَجَلَّ بهم عزًّا ونصرًا كسرهم أوّلًا، ثمّ يجبرهم على قدر خضوعهم وذلّهم وانكسارهم له وافتقارهم إليه تَبَارَكَ وَتَعَالَى [(١)].

وقد كتب الله عَزَّوَجَلَّ الغلبة والظّهور لأهل الإيمان، ووعدهم بالتّمكين إنْ هم أقاموا دينه ونصروا شريعته، وباشروا بأسباب القوّة والنّصر، مع تفويض الأمر كلّه لتصريف الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، والبراءة من الحول والقوّة إلّا بالله وعزّته وجلاله، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١].

وأعظم أسباب زوال التّمكين هو الكفر والظّلم والطّغيان، وجحود النّعمة وكفرها، وركوب الذّنوب والمعاصي، وإن مُكّن لبعض الكفرة الظّلمة؛ لأنّهم أخذوا بأسباب التّمكين الماديّة من القوّة والعدّة والعتاد، ولكنّهم تركوا السّبب الأهمّ لبقاء التّمكين وثباته وهو اتّباع الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ فأهلكهم.

وتلك آثار الأمم المكذّبين المخالفين لرسلهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أبقاها الله جَلَّ وَعَلَا عبرةً وعظةً، قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٦].

وقال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾ وَقَٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَٰبِقِينَ ﴿٣٩﴾ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٨-٤٠].

وقال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَسَكَنتُمْ فِى مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأي دلالة أعظم من رجل يخرج وحده، لا عدّةَ له، ولا عدد، ولا مال، فيدعوا الأمّةَ العظيمة إلى توحيد الله تعالى، والإيمان به وطاعته، ويحذّرهم من بأسه ونقمته، فتتفق كلمتهم -أو

(١) انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (١٩٨/٣).

أكثرهم- على تكذيبه ومعاداته، فتدركهم أنواع العقوبات الخارجة عن قدرة البشر، فَيُغرِق المكذِّبين كلَّهم تارةً، ويُخسَف بغيرهم الأرضَ تارةً، ويُهلِك آخرين بالرّيح، وآخرين بالصّيحة، وآخرين بالمسخ، وآخرين بالصّواعق، وآخرين بأنواع العقوبات، وينجو داعيهم ومن معه، والهالكون أضعافُ أضعافهم عدداً وقوّةً ومنعةً وأموالًا...فهلّا امتنعوا -إن كانوا على الحق وهم أكثرهم عدداً وأقوى شوكة- بقوّتهم وعددهم من بأس الله وسلطانه، وهلّا اعتصمُوا من عقوبته كما اعتصم مَن هو أضعف منهم من أتباع الرّسل؟)[1].

ولهذا ألزم المعلل -ابن القيّم- خصمه بإثبات الربوبيّة لله جَلَّوَعَلَا، ومطلق الملك والتّدبير للقدير الحكيم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فقال كما في المناظرة "**ث**": (ولو كان للعالم صانع مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالًا للظّالمين، إذ لا يليق بالملوك غير هذا، فكيف بملك السّماوات والأرض، وأحكم الحاكمين؟).

وهذا كلّه بحكمة وتقدير الحكيم الخبير، وظهور عدله جَلَّوَعَلَا في البريّة ببعث رسله عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ وتأييدهم بالآيات على صدقهم، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

الثّاني: الكذّابون من مدّعي النّبوّة.

يقول المعلّل -ابن القيّم- على لسان المعترض -اليهودي- في المناظرة "**ب**": (ولا ينتقص هذا بمن ادّعى النّبوّة من الكذّابين).

وبيان هذا الاعتراض أنّ هناك كذّابين كُثر ادّعوا النّبوة، فلربّما -على حسب قول المعترض- كان حال محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كحالهم -وحاشاهعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ-.

فأجاب ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ عن هذا الاعتراض بقوله كما في المناظرة "**ب**": (فإنّ حاله -أيّ: مدّعي النّبوّة- كانت ضدُّ حال الرّسول من كلّ وجهٍ، بل حالهم من أظهر الأدلّة على صدق الرّسول.

ومن حكمة الله سبحانه أن أخرج مثل هؤلاء إلى الوجود ليعلم حال الكذّابين وحال الصّادقين، وكان ظهورُهم من أبيَن الأدلّة على صدق الرّسل، والفرق بين هؤلاء وبينهم...فمعرفة أدلّة الباطل وشُبَهِه من أنواع أدلّة الحقّ وبراهينه).

(١) التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٤٥٥-٤٥٦.

وقال في المناظرة "**ث**": (ونحن لا ننكر أنّ كثيرًا من الكذّابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتمّ له أمره، ولم تطل مدّته، بل سلّط عليه رسله وأتباعهم فمحقوا أثره، وقطعوا دابره، واستأصلوا شأفته).

فالمتنبّئون شرّ خلق الله جَلَّوَعَلَا في أرضه، ولو عقلوا عن الله تَبَارَكَوَتَعَالَى وصدّقوا وأذعنوا لما جاء به رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن الله جَلَّوَعَلَا، وأنّه خاتم أنبياء الله ورسله، لما وقعوا في هذا الضّلال العظيم والإفك المبين، ومن دلائل صدق النّبوة والرّسالة أنّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يلتحق إلى الرّفيق الأعلى حتّى حذّر أصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ وأمّته من الدّجّالين مدعيّ النّبوة فقال صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «...**وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ**»[(١)].

وقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «...**وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي...**»[(٢)].

وظهر مسيلمة الكذّاب قبل وفاة النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حيث «...**أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ وَفِي يَدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قِطْعَةُ جَرِيدٍ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مُسَيْلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ القِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا، وَلَنْ تَعْدُوَ أَمْرَ اللهِ فِيكَ، وَلَئِنْ أَدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيكَ مَا رَأَيتُ**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: علامات النّبوّة في الإسلام، (٢٠٠/٤)، (برقم: ٣٦٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: لا تقوم السّاعة حتّى يمرّ الرّجل بقبر الرّجل، فيتمنّى أن يكون مكان الميّت من البلاء، (٢٢٣٩/٤)، (برقم: ٢٩٢٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الفتن، باب: ذكرُ الفتنِ ودلائلِها، (٣٠٦/٦)، (برقم: ٤٢٥٢)، والتّرمذي في سننه، كتاب: الفتن عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، باب: ما جاء لا تقوم السّاعة حتّى يخرج كذّابون، (٤٩٩/٤)، (برقم: ٢٢١٩)، وقال: هذا حديث صحيح، والحاكم في مستدركه (٤٩٦/٤)، (برقم: ٨٣٩٠)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين، ولم يخرجاه بهذه السّياقة، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح (١٤٨٨/٣)، (برقم: ٥٤٠٦)، وفي السّلسلة الصّحيحة (٢٥٢/٤)، (برقم: ١٦٨٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: علامات النّبوّة في الإسلام، (٢٠٣/٤)، (برقم: ٣٦٢٠)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الرّؤيا، باب: رؤيا النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (١٧٨٠/٤)، (برقم: ٢٢٧٣).

ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة "**ث**": (ونحن لا ننكر أنّ كثيرًا من الكذّابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتمّ له أمره، ولم تطل مدّته، بل سلّط عليه رسله وأتباعهم فمحقوا أثره، وقطعوا دابره، واستأصلوا شأفته).

وكان مسيلمة الكذّاب وأتباعه من بني حنيفة من أعظم النّاس ردّة في ذلك الزّمان، وقد سأل ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن قول النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيكَ مَا رَأَيتُ**»، فأخبرني أبو هريرة، أنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا، فَأُوحِيَ إِلَيَّ فِي المَنَامِ أَن اِنفُخْهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ مِنْ بَعْدِي، فَكَانَ أَحَدُهُمَا العَنْسِيّ صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَالآخَرُ مُسَيْلِمَةَ صَاحِبَ اليَمَامَةِ**»[(١)].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا الحديث من أكبر فضائل الصّديق، فإنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفخ السّوارين بروحه فطارا، وكان الصّديق هو ذلك الرّوح الّذي نفخ مسيلمة وأطاره)[(٢)].

فظهورهم كان من أبين البراهين على صدق الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكما أنّ خير النّاس الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، فشرّ النّاس مَن تشبّه بهم من الكذّابين وادّعى أنّه منهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وليس منهم في شيء[(٣)]، وهذا من دلائل نبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ هلاكه واستئصاله يكون على يد خليفة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبو بكر الصّديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فهؤلاء الكذّابون الأفّكون تنزل عليهم الشّياطين، وتوحي إليهم الكذب والبهتان، قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ﴾ [الشّعراء: ٢٢١-٢٢٣]، ولم يبق من ذكرهم سوى ذمّهم ووسمهم بالكذب على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ والافتراء عليه، وكان يوحي إليهم الشّياطين في الظّلام، (والليل هو محلّ الظّلام، وفيه تتسلّط شياطين الإنس والجنّ ما لا تتسلّط بالنّهار، فإنّ النّهار نورٌ، والشّياطين إنّما سلطانهم في الظّلمات والمواضع المظلمة وعلى أهل الظّلمة)[(٤)].

---

(١) سبق تخريجه في نفس الصفحة، واللّفظ له لمسلم.

(٢) زاد المعاد، لابن القيّم (٥٣٦/٣).

(٣) انظر: الجواب الكافي، لابن القيّم ص ٢٠.

(٤) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٧٣٢/٢).

وأمّا خروج الدّجال الأكبر وهو مسيح الضّلالة، وشرّ غائب يُنتظر، فثابت في السّنن والآثار، وقد أنذر الأنبياء عَلَيْهِمُ‌السَّلَامُ أممهم من المسيح الدجّال[1]، والنّبيّ صَلَّى‌اللَّهُ‌عَلَيْهِ‌وَسَلَّمَ سائرٌ على هديهم وسننهم، وزاد في بيان صفاته[2]؛ بحيث لم يسبقه أحد من الأنبياء عَلَيْهِمُ‌السَّلَامُ لخوفه على أمّته، ورحمته بها، فقال صَلَّى‌اللَّهُ‌عَلَيْهِ‌وَسَلَّمَ بعدما ذكر الدّجّال: «**إِنِّي لَأُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ**»[3].

ويكون هلاكه على يد مسيح الهداية عيسى بن مريم عَلَيْهِ‌السَّلَامُ، فلمّا كانت فتنة المسيح الدّجال عظيمة، وما يأتيه من العجائب والخوارق الجسيمة، ودعوى الألوهيّة، قابله رسول عَلَيْهِ‌السَّلَامُ من أولي العزم والشّدّة والبأس على عدوّ الله، وهذا ما أخبر به الصّادق المصدوق عَلَيْهِ‌الصَّلَاةُ‌وَالسَّلَامُ فقال: «...**فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ**[4]، **فَيَقْتُلُهُ...**»[5].

فكلّ مدّعي النّبوة أكذبه الله عَزَّوَجَلَّ وسلّط عليه أنبياءه ورسله عَلَيْهِمُ‌السَّلَامُ وأتباعهم، فمحى ذكره وقطع دابره، ومسيلمة الكذّاب (جعل الله تعالى كلامَه أسْمجَ ما يُسمَع وأَرَكّ ما ينطق به، وصار أضحوكةً للصّبيان في كلّ زمانٍ ومكانٍ، حتّى أنّه لا يشبه كلام العقلاء ولا المجانين ولا النّساء ولا المخنّثين، وصار كذبه

(١) وكتب حمّود بن عبد الله التّويجري رَحِمَهُ‌ٱللَّهُ في سرد الأحاديث المتواترة في خروج المسيح الدّجّال والرّد على مَن أنكر ذلك في كتابه (إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط السّاعة)، خلافًا لمن أنكره من الخوارج والجهميّة وبعض المعتزلة. انظر: شرح النّووي على مسلم (٥٨/١٨).

(٢) ورد أنّه: «...**قَصِيرٌ أَفْحَج، جَعْدٌ أَعْوَر، مَطْمُوسَ العَيْنِ، لَيْسَ بِنَاتِئَةٍ، وَلَا جَحْرَاءَ...**». أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الملاحم، باب: خروج الدجّال (٣٧٤/٦)، (برقم: ٢٣٤٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٨٣/١)، (برقم: ٢٤٥٩)، وفي قصّة المسيح الدّجّال ص ٦٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفتن، باب: ذكر الدّجّال، (٦٠/٩)، (برقم: ٧١٢٧)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: ذكر ابن صياد (٢٢٤٨/٤)، (برقم: ٢٩٣٣).

(٤) بِضَمّ اللَّامِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِ مَصْرُوفٌ: وَهُوَ بَلْدَةٌ قَرِيبَةٌ مِن بَيْتِ المقدِسِ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٦٨/١٨)، ومعجم البلدان، للحموي (١٥/٥)، ومراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدّين عبد المؤمن بن عبد الحقّ ابن شمائل القطيعي البغدادي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ، (١٢٠٢/٣).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: ذكر الدّجّال وصفته وما معه، (٢٢٥٠/٤)، (برقم: ٢٩٣٧).

معلومًا عند كلّ أحدٍ، ووسمه الله عَزَّوَجَلَّ على لسان نبيّه محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ باسم الكذّاب فلا يسمّى إلّا به، ولا يُعرف إلّا به، حتّى صار أشهر مَن عليه العلم، بل لا علَمَ له غيرُه أبدًا)[١].

وأمّا صفوة خلقه محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فله من المقامات البهيّة، المؤيّد بالآيات الباهرة الجليّة، فشرح الله له صدره، وحطّ عنه وزره، ورفع له ذكره، وأكرمه بالمقام المحمود وشرّفه بالسّيادة في اليوم الموعود، ولهذا وفق الله جَلَّجَلَالُهُ أهل الإيمان والسنّة والقرآن في التّمييز بين المحقّ والمبطل، وبين أولياء الرّحمن وأولياء الشّيطان، واهتدوا بنور القرآن ووصايا الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، فلم يلتبس عليهم الحقّ بالباطل، ولم يقعوا في ظلمة الحيرة والشّكوك، فحال بينهم وبين كلّ شيطان مريد، أفّاك أثيم، مثلما وقع للنّاس لما التبس عليهم حقيقة مسيلمة الكذّاب وغيرهم من الدّجالين في دعواهم النّبوة، وهم أبعد الخلق عن الصّلاح والتّقوى، فضلًا عن النّبوّة والرّسالة.

وورد في كتاب النّبيّ دانيال في وصف الكذّابين: (لَا تمتد دعوتهم وَلَا يتم قُرْبَانهمْ وَأقسم الرّبّ بساعده أن لَا يظهر الباطل ولا تقوم لمدعٍ كاذبٍ دعوة أكثر من ثلاثين سنة)[٢].

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ معلّقًا: (وفي التّوراة ما يشبه هذا، وهذا تصريحٌ بصحّة نبوّته صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فإنّ الّذين اتّبعوه بعد موته أضعاف الّذين اتّبعوه في حياته، وهذه دعوته قد مرّت عليها القرون من السّنين، وهي باقيةٌ مستمرّةٌ وكذلك إلى آخر الدّهر، ولم يقع هذا لِملِكٍ قطّ، فضلًا عن كذّابٍ مُفترٍ على الله وأنبيائه مفسدٍ للعالم مغيّرٍ لدعوة الرّسل، ومَن ظنّ هذا بالله فقد ظنّ به أسوأ الظّنّ، وقدح في علمه وقدرته وحكمته)[٣].

وقال أشعيا حاكياً عن الله تعالى: (اشكر حبيبي وابني أحمد)[٤].

---

(١) معارج القبول، لحافظ الحكمي (٣/١١٠٠).

(٢) الإعلام، للقرطبي ص ٢١٩. انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٨٣).

(٣) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٨٣-٣٨٤).

(٤) تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٢/٦٧٨). انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٧٢)، والجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٥/٢٦٦)، وذكر محقّق كتاب تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل أنّه لم يقف على النّصّ في سفر أشعيا، ولعلّه في نسخ أخرى متداولة بين أحبار اليهود.

فنعته بالمحبّة والبنوّة على لسان العبرية، كنعت إسرائيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالابن، ولكنّ محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصّه وميّزه بالمحبّة، ليظهر فضله ومنزلته[1]، وهي منقبة تفرّد بها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سائر الأنبياء عَلَيْهِمِ ٱلسَّلَامُ سوى إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فإنّ الله اتّخذه خليلًا مثل محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وزاد عليه النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتّكليم كموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فاجتمع في النّبيّ محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما تفرّق في غيره من الأنبياء عَلَيْهِمِ ٱلسَّلَامُ.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلهذا جاء ذكره في نبوّة أشعيا أكثر من غيرها من النّبوّات، وأعلن أشعيا بذكره وصفته وصفة أمّته، ونادى بها في نبوّته سرًّا وجهرًا لمعرفته بقدره ومنزلته عند الله تعالى)[2].

قال أشعيا: (إنا سمعنا من أطراف الأرض صوت محمّد)[3].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلّقًا: (وهذا إفصاحٌ منه باسمه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلْيُرِنا أهل الكتاب نبيًّا نصّت الأنبياء على اسمه وصفته ونعته وسيرته وصفة أمّته وأحوالهم سوى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟)[4].

فالحاصل أنّ هذه المعارضة من هذا اليهودي الّتي ورثها تعصيبًا من الّذين ذمّهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لجدالهم في آياته بالباطل، ومصدر جداله الكبر والاستكبار عن قبول الحقّ والإذعان له والجحود بنبوّته مع يقينه بصدق الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[5].

الثّالث: أنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلٌ إلى العرب خاصّة.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على لسان اليهودي كما في المناظرة "أ": (...إنّما بعث للأمّيّين الّذين لا كتاب لهم، وأمّا نحن فعندنا كتابٌ نَتّبعه...).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة "**ث**": (...فلم يجد بُدًّا من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم...).

وهذا الاعتراض بمثابة المحاولة البائسة للتّخفيف من وطأة الهزيمة، وحدّتها لقوّة مناظرة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له، بكلام وجيه متكامل ومتسلسل منطقيًّا، كشف عن ستار التّمويه، وحجاب التّلبيس والتّدليس، يردّ على كلّ

(١) انظر: تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٦٧٨/٢).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٧٢/٢).

(٣) سفر أشعيا ٢٤: ١٦. نقلًا عن تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٦٧٩/٢). انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٧٢/٢).

(٤) المصدر نفسه (٣٧٢/٢).

(٥) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٩٠١/٣-٩٠٢).

كلام متهافت ودليل عارض به الحقّ، فما كان على اليهودي إلّا أن يخرج بأقل الأضرار، أو بنصف هزيمة، ليفرّ من ساحة النّزال والوغى، لما رأى زحف معسكر أهل الإيمان المؤيّد من الرّحمن على معسكر أهل الكفر والطّغيان بتزيين الشّيطان، وظنّ المعترض –اليهودي– أنّه سينجو ويتفرّقا دون نتيجة، فقال لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إقراره أنّه نبيٌّ صادقٌ مَن اتّبعه نال السّعادة والفلاح، ولا يمكن له ولحزبه أن يدخلوا الإسلام لماذا؟؛ لأنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بعث للأمّيّين الّذين لا كتاب لهم، وأمّا نحن فعندنا كتابٌ نَتّبعه)، وأنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (...لم يرسل إليهم...).

وكأنّه حصر الرّسالة في العرب دون غيرهم، وهذا الكلام فساده يغني عن إفساده؛ لأنّه يعلم يقينًا أنّ الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ بشّروا به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتبهم، ولهذا ردّ عليه المعلّل –ابن القيّم– بكلام ألزمه الحجّة فقال له كما في المناظرة "أ": (غلبت كلّ الغلب، فإنّه قد علم الخاصّ والعامّ أنّه أخبر أنّه رسول الله إلى جميع الخلق، وإنّ مَن لم يَتّبعهُ فهو كافرٌ من أهل الجحيم، وقاتل اليهود والنّصارى وهم أهل كتابٍ، وإذا صحّت رسالتهُ وجبَ تصديقه في كلّ ما أخبر به).

وقال له في المناظرة "**ث**": (فقد لزمك تصديقه، ولا بدّ وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنّه رسول ربّ العالمين إلى النّاس أجمعين، كتابيهم وأمّيّهم، ودعا أهل الكتاب إلى دينه وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتّى أقرّوا بالصّغار والجزية).

وبيان ردّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على السّائل هو: أنّه طالما أقررت واعترفت له بالنّبوّة والرّسالة، فيجب عليك تصديقه بكلّ ما جاء به من عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، منها:

١. أنّه رسول الله إلى كافّة النّاس أجمعين إلى العرب والعجم، وأهل الكتاب والمشركين، بمختلف أعراقهم وأجناسهم وألونهم من الإنس والجنّ.
٢. أنّه قاتل كلّ مَن لم يدخل الإسلام، وضرب عليهم الجزية إذا اختاروا البقاء على دينهم من أهل الكتاب.

وقد سبق بيان هذا بالأدلّة الواضحة والبراهين السّاطعة من الوحيين، وما ورد من البشارات من أهل الكتاب، فيما هو حقّ إلزامًا لأهله باتّباع الحقّ، وإقامة الحجّة عليهم، فلزم السّائل أحد الأمرين: إمّا أن

يكذّب نفسه وهو خيرٌ له من التّكذيب والجحود بهذا النّبيّ الكريم صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، أو يتّبع الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ويُسلِم ويَستسلم ويخضع وينقاد له بالطّاعة ويتبرّأ من الكفر وأهله.

الرّابع: أنّ الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ سواسية في الاتّباع، والفلاح والسّعادة تشمل كلّ من اتّبعهم.

قال المعلّل -ابن القيّم- على لسان المعترض -اليهودي- كما في المناظرة "**ب**": (...بل نبيٌّ كريمٌ، مَن اتّبعه فهو من السّعداء، وكذلك من اتّبع موسى فهو كمن اتّبع محمّدًا؟...).

في المناظرة "**ت**" وسّع في ادّعائه قائلًا للفرار من الاتباع فقال: (...وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء...).

وهذا الاعتراض منه بمثابة الحيدة وهي من أنواع الانقطاع، فبعدما ألزمه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ الحجج العقليّة وانتقل به من حجّة إلى حجّة ونقض عليه كلّ اعتراض جاء به، منه ادّعاؤه أنّ كلّ الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ سواء في الاتّباع، وأتباع كلّ نبيّ ظفروا بالسّعادة والفلاح، ومَن اتّبع موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ فهو كمن اتّبع محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكان هذا منه ليخرج من المناظرة كأنّه صاحب حجّة وبرهان، أو يخرج كفافا لا له ولا عليه، ولكن المعلّل ألجأه إلى هذا الكلام بإلزامه الحجّة ونقضه لاعتراضه الّذي لا يقوم على دليل، بل إنّ السائل المعترض يعرف أنّ هذه الدّعوى منه باطلة خاطئة، ولكنّ الكبر والحسد والخوف من ذهاب دنياه، آثر الهدى على الضّلال، والباطل على الحقّ، فاتّبع الهوى فغوى، فغُلب وانقلب على عقبيه صاغر من قوّة الحجّة والدّليل، فما كان عليه إلّا السّكوت وهو من أنواع الانقطاع في علم المناظرة.

ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بعدما سمع منه هذا كما في المناظرة "**ب**": (...بطل كلّ ما تموّهون به بعد هذا؛ فإنّكم إذا أقررتم أنّه نبيٌّ صادقٌ؛ فلابدّ من تصديقه في جميع ما أخبر به، وقد عَلِم أتباعُه وأعداؤه -بالضّرورة- أنّه دعا النّاسَ كلَّهم إلى الإيمان، وأخبر أنّ مَن لم يؤمن به فهو كافرٌ مخلّدٌ في النّار، وقَاتَل مَن لم يؤمن به من أهل الكتاب، وأسجل عليهم بالكفر، واستباح أموالهم ودماءهم ونساءهم وأبناءهم).

وقال كما في المناظرة "**ت**": (...فإذا أقررت أنّه نبيٌّ صادقٌ فقد كفَّر مَن لم يتّبعه، واستباح دمه وماله، وحكم له بالنّار، فإن صدّقته في هذا وجب عليك اتّباعُه...).

فألزمه المعلّل -ابن القيّم- بلوازم قصمت ظهر المعترض منها:

١. أنّ دعوته عالميّة شملت كلّ جنس من الإنس والجنّ، والإسلام الذي جاء به محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناسخ لكلّ دينٍ قبله، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٢. أخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ من لم يؤمن به ويتّبعه فهو كافر مخلّد في النّار إن مات على كفره.

٣. أنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتل مَن كفر به من أهل الكتاب والمشركين، واستباح أموالهم ونساءهم وذراريهم، حتّى يكون الدّين كلّه لله، ولتكون كلمة الله هي العليا.

فإذا أنكر هذه اللّوازم، وعدّها عدوانًا وظلمًا منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لزم منه إنكار النّبوّة، ورجع إلى القدح والطّعن في الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأمّا إن كانت صحيحة صادقة لم يسع أحدٌ الخروج على حكمه، وترك اتّباعه، وتحقيق شهادة أنّ محمّدًا رسول الله وحقيقتها هُوَ تَصْدِيقُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أخبر، وطاعته فيما أمر[(١)]، وحقيقة السّعادة في الدّارين معلّقة بالإيمان بالرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّباعه، والنّجاة من النّيران، والظّفر بجنّة الخلد والرّضوان، إنّما تكون باتّباع سبيله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسّير على هديه وإلّا باء العبد بالحرمان والخسران.

(والكفر وإن اختلفت شعبه فيجمعه خصلتان:

الأولى: تكذيب الرّسول في خبره.

والثّانية: عدم الانقياد لأمره)[(٢)].

قال دانيال: (سألت الله وتضرّعت إليه أن يبيّن لي ما يكون من بني إسرائيل، وهل يتوب عليهم ويردّ إليهم ملكهم ويبعث فيهم الأنبياء أو يجعل ذلك في غيرهم؟ قال دانيال: فظهر لي الملك في صورة شابّ حسن الوجه فقال: السّلام عليك يا دانيال إنّ الله يقول: إنّ بني إسرائيل أغضبوني وتمرّدوا عليَّ وعبدوا من دوني آلهة أخرى. فصاروا من بعد العلم إلى الجهل ومن بعد الصّدق إلى الكذب. فسلّطت عليهم بختنصّر فقتل رجالهم، وسبى ذراريَّهم، وهدم بيت مقدسهم، وحرق كتبَهم، وكذلك فعل من بعده بهم. وأنا غير راضٍ ولا مقيلُهم عثرتِهم. فلا يزالون في سُخطي حتّى أبعث مسيحي ابن العذراء البتول، فأختم عليهم عند ذلك

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣/٨٠٧).

(٢) أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (٢/٨٣٥-٨٣٦).

باللّعن والسُّخط، فلا يزالون ملعونين عليهم الذّلّة والمسكنة حتى أبعث نبيّ بني إسرائيل الّذي بشرت به هاجر، وأرسلت إليها ملاكي، فبشّرها، فأوحي إلى ذلك النّبيّ، وأُعلّمُه الأسماء، وأزيّنه بالتّقوى. وأجعل البرَّ شعارَه. والتّقوى ضميرَه. والصّدقَ قولَه. والوفاءَ طبيعتَه. والقصدَ سيرتَه. والرُّشدّ سنّتَه. أخصُّه بكتابٍ مصدّقٍ لما بين يديه من الكتب، وناسخٍ لبعض ما فيها، أسري به إليّ، وأرقيه من سماء إلى سماءٍ حتّى يعلوَ فأدنِيَه، وأسلّمَ عليه، وأوحي إليه، ثمّ أردّه إلى عبادي بالسّرور والغبطة، حافظًا لما استودع، صادقًا فيما أمر، يدعو إلى توحيدي باللّين من القول والموعظة الحسنة، لا فظٌّ ولا غليظٌ ولا صخّابٌ بالأسواق، رءوفٌ بمَن والاه، رحيمٌ بمَن آمن به، خشنٌ على مَن عاداه، فيدعو قومَه إلى توحيدي وعبادتي، ويخبرهم بما رأى من آياتي، فيُكذّبونه ويؤذونه.

-قال المؤلِّف- ثمّ سرد دانيال قصّة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حرفاً حرفاً مما أملاه عليه الملك حتّى وصل آخر أيّام أمّته بالنّفخة وانقضاء الدّنيا)[1].

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ معلّقًا: (وهذه البشارة الآن عند اليهود والنّصارى، يقرؤونها ويقرّون بها، ويقولون: لم يظهر صاحبها بعدُ)[2].

وتتضمّن هذه البشارة أن الإسلام ناسخٌ لما كان قبله، وهذا من قوله: (...أخصُّه بكتابٍ مصدّقٍ لما بين يديه من الكتب، وناسخٍ لبعض ما فيها...)، وذكرت صفات النّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ منها أنّه: (...رحيمٌ بمَن آمن به، خشنٌ على مَن عاداه...)، وهذه البشارة جاء بها القرآن الكريم في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

فالله عَزَّوَجَلَّ أنزل أفضل الكتب وأجلّها، مشتملًا على الحقّ في أخباره وأوامره ونواهيه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ومصدّقًا لما بين يديه من الكتب المنزّلة من قبل، ﴿وَمُهَيۡمِنًا﴾ أي: أمينٌ وشاهدٌ وحاكمٌ على كلّ كتاب

(١) تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٢/٧٠٠-٧٠١). انظر: الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٥/٢٧٨-٢٨٠)، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٧٦-٣٧٧)، وقال محقّق كتاب تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل الهامش ٢(٢/٧٠١): (والنّصّ في النّسخة الحالية ليس ملزماً لأهل الكتاب لأنّه لم يعد من البشارات).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٣٧٧). انظر: الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٥/٢٨٠).

قبله، وجمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، فلهذا جعله أمينًا وشاهدًا وحاكمًا عليها كلّها[1].

وذكر الله جَلَّوَعَلَا صفة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فقال: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وعرّف النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بنفسه الشّريفة الكريمة فقال: «**أَنَا مُحَمَّدٌ...ونَبِيُّ الرَّحْمَةِ**»[2].

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (وأمّا نبيّ الرّحمة، فهو الّذي أرسله الله رحمةً للعالمين، فرحم به أهل الأرض كلّهم مؤمنهم وكافرهم، أمّا المؤمنون فنالوا النّصيب الأوفر من الرّحمة، وأمّا الكفّار فأهل الكتاب منهم عاشوا في ظلّه وتحت حبله وعهده، وأمّا من قتله منهم هو وأمّته فإنّهم عجلوا به إلى النّار وأراحوه من الحياة الطّويلة الّتي لا يزداد بها إلّا شدّة العذاب في الآخرة)[3].

كما وصف النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نفسه النّبيلة فقال: «**أَنَا مُحَمَّدٌ...وَنَبِيُّ الملَاحِمِ**»[4].

(وأمّا نبيّ الملحمة، فهو الّذي بعث بجهاد أعداء الله، فلم يجاهد نبيّ وأمّته قطُّ ما جاهد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأمّته، والملاحم الكبار الّتي وقعت وتقع بين أمّته وبين الكفّار لم يعهد مثلها قبله، فإنّ أمّته يقتلون الكفّار في أقطار الأرض على تعاقب الأعصار، وقد أوقعوا بهم من الملاحم ما لم تفعله أمّة سواهم)[5].

(وأمّا صفته صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في بعض الكتب المتقدّمة بأنّه: الضّحوك القتّال، فالمراد به: أنّه لا يمنعه ضحكه وحسن خلقه عن القتل إذا كان حبًّا لله وحقًّا له، ولا يمنعه ذلك عن تبسّمه في موضعه، فيعطي كلّ حالٍ

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١٢٨/٣)، وتفسير السّعدي ص ٢٣٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: في أسمائه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (١٨٢٨/٤)، (برقم: ٢٣٥٥).

(٣) زاد المعاد، لابن القيّم (٩٣/١).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩١/٣٢)، (برقم: ١٩٥٢٥)، وأبو داود الطّيالسي في مسنده (٣٩٦/١)، (برقم: ٤٩٤)، وابن حبّان في صحيحه (٢٢٠/١٤)، (برقم: ٦٣١٤)، والطّبراني في المعجم الأوسط (١٣٥/٣)، (برقم: ٢٧١٦)، والحاكم في مستدركه (٦٥٩/٢)، (برقم: ٤١٨٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه، وصحّحه شعيب الأرناؤوط في صحيح ابن حبّان (٢٢٠/١٤)، والألباني في التّعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان (١١٧/٩)، (برقم: ٦٢٨١).

(٥) زاد المعاد، لابن القيّم (٩٣/١).

ما يليق بتلك الحال)[1]؛ (فإنّه ضحوكٌ في وجوه المؤمنين غير عابسٍ ولا مقطّبٍ ولا غضوبٍ ولا فظٍّ، قتّالٌ لأعداء الله لا تأخذه فيهم لومة لائمٍ)[2].

فتبيّن أنّ السّعادة والفلاح في الإيمان بمحمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّباع أمره، واجتناب نهيه، ودينه جاء ناسخًا لكلّ دين كان قبله، ولو أدرك النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زمن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لما وسعه إلّا أن يتّبع النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكيف من هو دون كليم الرّحمن عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

وكذلك عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إذا نزل في آخر الزّمان فإنّه يحكم بالإسلام ولا يقبل من أمّة الصليب وعبّاد الصّور والأوثان غيره وإلّا فرض عليهم الجزية وأعطوها وهم صاغرين، لقول النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ**»[3].

فكلام المعترض في التّسوية بين الأنبياء عَلَيْهِ السَّلَامُ في الاتّباع وحصول الفلاح والسّعادة لأتباعهم مردود عليه بما نقضه عليه ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ، ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

رابعًا: نتائج المناظرة.

هذه المناظرة باختلاف يسير في ألفاظها، الوجيزة في كمّها، المفيدة في معانيها، لهي جديرة بأن تتوّج على رأس المناظرات الباقية؛ وذلك لأنّ ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ لم يترك للمعترض مجالًا للفرار أو الحيدة من الأدلّة الواضحة والحجج القاطعة.

ويمكن أن أستخلص من هذه المناظرة العقديّة عدّة نتائج هي كالتّالي:

١. بيان تناقض عقليّة اليهود، وتعارض المسلّمات في عقيدتهم.

٢. بيان إفلاس المعترض -اليهودي- وعدم قدرته على الدّفع باعتراض واحدٍ له وجاهة.

---

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣٦٢/٢).

(٢) زاد المعاد، لابن القيّم (٩٣/١-٩٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، (١٦٨/٤)، (برقم: ٣٤٤٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: نزول عيسى ابن مريم حاكمًا بشريعة نبيّنا محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٣٥/١)، (برقم: ١٥٥).

٣. كشف أربع اعتراضات وشبهات لازالت حتّى اليوم تلوكها الألسنة بلا فهم ولا وعي من اليهود ومن سار في فلكهم، بل وتلقفها بعض من ينتسب للإسلام قاصدًا بها التّشكيك في عقيدة عوامّ المسلمين.

٤. إلزام المعلّل –ابن القيّم– للمعترض –اليهودي– بأنّ النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نبيٌّ مرسلٌ إلى جميع الخلق، ودينه ناسخٌ لكلّ دين كان قبله، ولا يسع أحدٌ الخروج عنه ولو كان نبيًّا.

٥. إلزام المعلّل للسّائل المعترض الحجّة، وإقراره وتصديقه بنبوّة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فقال المعترض كما في المناظرة "أ": (...مَعاذ الله أن يفعل الله هذا بكاذبٍ مفترٍ، بل هو نبيٌّ صادقٌ مَن اتّبعه أفلح وسعد).

وفي المناظرة "**ب**" قال: (...معاذ الله؛ لا نقول أنّه ملكٌ ظالمٌ، بل نبيٌّ كريمٌ، مَن اتّبعه فهو من السّعداء...).

وفي المناظرة "**ت**" قال: (...–حاش لله– أن نقول فيه هذه المقالة، بل هو نبيٌّ صادقٌ كلُّ مَن اتّبعه فهو سعيدٌ، وكلُّ منصفٍ منَّا يقرُّ بذلك، ويكون أتباعه سعداء في الدّارين).

وفي المناظرة "**ث**" قال: (...معاذ الله أن نقول إنّه ظالمٌ أو كاذب، بل كلّ منصفٍ من أهل الكتاب يقرّ بأنّ مَن سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النّجاة والسّعادة في الأخرى).

٦. الحكم على المعترض بالكفر والخلود في النّار –إن مات على ذلك– بعد قيام الحجّة عليه، كما جاء في المناظرة "أ": (...وأنّ مَن لم يتّبعه فهو كافرٌ من أهل الجحيم).

وفي المناظرة "**ب**" قال: (...وأخبر أنّ مَن لم يؤمن به فهو كافرٌ مخلّدٌ في النّار...).

وفي المناظرة "**ت**" قال: (...فقد كفّر مَن لم يتّبعه...وحكم له بالنّار).

وفي المناظرة "**ث**" قال: (...فبهت الكافر...).

٧. إلزام المعلّل –ابن القيّم– للمعترض –اليهودي– وعلا عليه بالحجّة، وعجز الأخير عن الجواب، فقطعه، وقد وردت صور الانقطاع في المناظرة منها:

أ–الإقرار: وهو سيّد صور الانقطاع، فقد أقرّ السّائل بما ساقه المعلل من الأدلّة العقليّة على صدق نبوّة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فقال في المناظرة "أ": (...مَعاذ الله أن يفعل الله هذا بكاذبٍ مفترٍ، بل هو نبيٌّ صادقٌ مَن اتّبعه أفلح وسعد).

وفي المناظرة "**ب**" قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على لسان المعترض: (...معاذ الله؛ لا نقول أنّه ملكٌ ظالمٌ، بل نبيٌّ كريمٌ، مَن اتّبعه فهو من السّعداء...قلت له:...فإنّكم إذا **أقررتم** أنّه نبيٌّ صادقٌ؛ فلابدّ من تصديقه في جميع ما أخبر به...).

وفي المناظرة "**ت**" قال اليهودي: (...-حاش لله- أن نقول فيه هذه المقالة، بل هو نبيٌّ صادقٌ كلُّ مَن اتّبعه فهو سعيدٌ، وكلُّ منصفٍ منَّا **يقرُّ** بذلك، ويكون أتباعه سعداء في الدّارين...قلت له:...فإذا **أقررت** أنّه نبيٌّ صادقٌ فقد كفَّر مَن لم يتّبعه...).

وفي المناظرة "**ث**" قال: (...معاذ الله أن نقول إنّه ظالمٌ أو كاذب، بل كلّ منصفٍ من أهل الكتاب **يقرّ** بأنّ مَن سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النّجاة والسّعادة في الأخرى).

ب- السّكوت: وذلك لما أمسك السّائل عن الجواب فكان في حقيقة الأمر انقطاعًا وإلزامًا، كما ورد في المناظرة "أ": (...فأمسكَ ولم يُحرْ جوابًا)، وجاء وفي المناظرة "**ت**": (...فلم يُحِرْ جوابًا...)، وأمّا في المناظرة "**ث**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (...فبهت الكافر...)، (أي: تحيّر فلم يرجع إليه جوابًا وانقطعت حجّته، وسقطت شبهته)[1]، وهذا حال كلّ مكابر معاند الّذي يقاوم الحجّة والحقّ، ولكنّ مآله إلى زوال شبهته، وقهر كبريائه، واضمحلال عناده، ولو تواضع للحقّ وانقاد له واتّبعه، لرفعه الله جَلَّوَعَلَا إلى منزلة شريفة منيفة.

ت- الحيدة: حيث حاد السّائل عن جواب المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأتى بجواب لا يصلح أن يكون جوابًا عمّا سئل عنه، فكانت هذه الحيدة والمراوغة في الحقيقة انقطاعًا.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة "أ" لليهودي: (فما لك لا تدخل في دينه؟ قال: إنّما بعث للأمّيّين الّذين لا كتاب لهم...).

وفي المناظرة "**ت**" قال المعلل للمعترض: (فما يمنعك من الظّفر بهذه السّعادة؟

فقال: وأتباع كلّ نبيّ من الأنبياء كذلك، فأتباع موسى أيضًا سعداء).

وجاء في المناظرة "**ث**" قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن اليهودي: (فلم يجد بدًّا من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم).

---

(١) تفسير السّعدي ص ١١١.

فلمّا دبّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن دين ربّ العالمين، وكشف شبه المبطلين، وأقام الحجّة على المعاندين، فكان من حزب الله الغالبين، الموعودين بالتّمكين والظّهور والنّصر بالحجّة والبيان، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٦]، (فكلُّ مَن رضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين فهو مفلحٌ في الدّنيا والآخرة، ومنصورٌ في الدّنيا والآخرة)[1].

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: إحياء شعيرة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وذلك من خلال مناظرة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء اليهود في إنكاره لنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ.

الفائدة الثّانية: خوض غمار مضمار المناظرة دليلٌ على غزارة علم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقوّة استدلاله، وبراعته في إلزام المعترض بالأدلّة النّقلية والعقليّة.

الفائدة الثّالثة: التّدرّج في مناظرة اليهود، ويُقرّر في إثبات وجود الله أوّلًا، ثمّ ينتقل إلى تنزيه ربّ العالمين عن صفات النّقص وإثبات كمال الكمالات له سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، والإيمان بربوبيّته عَزَّوَجَلَّ، وإلّا وقع في الزّلل والخلل والخطل.

الفائدة الرّابعة: سلك ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوى الطّرق وأصحّها وأدلّها على ربوبيّة الله عَزَّوَجَلَّ وألوهيّته، وصدق الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ فيما دعا إليه قومه من الإيمان، وهي الآيات والمعجزات الّتي ارتباطها بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلّة العقليّة الصّريحة بمدلولاتها؛ لأنّها جمعت بين الحسّ والعقل[2].

الفائدة الخامسة: أنّ كلّ مَن أقرّ بوجود ربّ للعالم، لزمه الإقرار بمباينته سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ لخلقه، وصحّة هذه القضيّة يلزم منها صحّة القضيّة الثّانية وهي: أنّ من أنكر مباينته سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ للعالم، لزمه إنكار ربوبيّته جَلَّ وَعَلَا وكونه إلهًا للعالم.

الفائدة السّادسة: عناية المناظر بأصول الإيمان أوّلها وأعظمها شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله، والّتي بها يدخل الإنسان في دائرة الإسلام، ولا يقبل الله عَزَّوَجَلَّ منه عبادة إلّا بعد تحقيقها قولًا وعملًا.

---

(١) تفسير ابن كثير (١٣٩/٣).

(٢) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١١٩٧/٣).

الفائدة السّابعة: العناية بالقرآن الكريم وحسن تدبّره واستنباط دلالاته، منها الأدلّة العقليّة الّتي هي آيات الله جَلَّوَعَلَا الدّالة على ربوبيّته، ووحدانيّته، وعلمه، وقدرته، وحكمته، فكانت هذه الآيات المشاهدة في الآفاق والأنفس دليل على صدق ما جاءت به الآيات الخبريّة، ولا يوجد كتاب تضمّن من البراهين والأدلّة العقلية على المطالب الإلهيّة ما تضمّنه القرآن الكريم(١).

الفائدة الثّامنة: أنّ الدّليل العقلي الصّريح لا يخالف ويعارض الدّليل النّقلي الصّحيح، وهي موافقة ما جاءت به الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ وأخبرت به ولا تخالفه، والقدح في نبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قدح في الأدلّة العقليّة(٢).

الفائدة التّاسعة: سعة علم المعلل –ابن القيّم– ومعرفته بواقع اليهود، ومكامن الخلل عندهم، ويقرّون بصدق النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولكنّهم يجحدون رسالته حسدًا من عند أنفسهم، ولهذا حاول الحيدة والمراوغة بأنّ النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مبعوث لأمّة العرب، وأنّ اتّباع محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أو أحد الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ على حدٍّ سواء، فعرّفه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ أن رسالة الإسلام عالميّة ربّانيّة شموليّة ناسخة لكلّ دين قبله، ولا يقبل من أحد دين سوى الإسلام وإلّا كان من جملة الهالكين الخاسرين.

الفائدة العاشرة: لابدّ على المناظر أن يكون عالما بالحقّ وأدلّته وتفاصيله، وعالما بالباطل وشبهاته وبتفاصيله؛ لأنّها من أنواع أدلّة الحقّ وبراهينه، قال الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥](٣).

الفائدة الحادية عشرة: ساق المناظر رَحِمَهُٱللَّهُ لإلزام المعترض وقطعه الأدلّة العقليّة الواردة في الكتاب والسّنّة، لأنّها المستند العقلي العام في باب إثبات النّبوّة ودليلها السّمعي، فإثبات النّبوة يلزم منه قبول كلّ ما أخبر به النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن الله عَزَّوَجَلَّ في جميع أصول الإيمان، ولهذا أورد ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ الآيات والبراهين الدّالّة على النبوّة، وقد قال النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ**

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣/٧٩٣-٧٩٤)، ودرء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (٥/٣١٢).

(٢) انظر: النّبوات، لابن تيميّة (١١/٨٤)، ودرء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة (١/١٣٣)، (١/١٨٢).

(٣) ذكر ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ عند هذه الآية الكريمة، أصناف النّاس في معرفة الحقّ والباطل، وفصّل في مَن صرف عنايته إلى معرفة الحقّ بتفصيل والباطل بإجمال، فراجعه فهو نافع بإذن الله عَزَّوَجَلَّ. انظر: الفوائد ص ١٠٨-١١١.

مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ...»[1]، فألزمه بدلائل نبوّته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ منها: الآيات الحسّيّة كالتّفريق بين الخوارق الإلهيّة والخوارق الشّيطانيّة، ودلالة النّصرة والعاقبة، ودلالة الأحوال والأوصاف، ودلالة مضمون الرّسالة، وإعجاز القرآن الكريم، فقطعه بالحجّة، وأقرّ المعترض بالحقّ، ثمّ أدبر عنه لكبره وجحوده.

الفائدة الثّانية عشرة: إثبات النّبوّة لها اتّصال مباشر بتنزيه الربّ سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ عمّا ينافي حكمته وعلمه وقدرته، وهذا من أقوى الأدلّة على ضرورتها.

الفائدة الثّالثة عشرة: وضوح المناظر وعدم مداهنته أو مجاملته في أصل الدّين وهو شهادة أنّ محمّدًا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فبعد البيان وإقامة الحجّة، وانقطاع السّائل المعترض، حكم عليه بالكفر، وأنّه من الخالدين المخلّدين في الجحيم -إن مات على ذلك-.

الفائدة الرّابعة عشرة: الالتزام بقواعد المناظرة وآدابها وتطبيقها عمليًّا، والاطلاع على دلائل الخصم يؤدّي إلى القطع والقصم.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (١٩٠٥/٤)، (برقم: ٤٦٩٦)، ومسلم في صحيحه، (١٢١/١)، (برقم: ١٥٢)، واللّفظ له.

المبحث الثّاني :

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد علماء السّامرة في تولّيهم عن القبلة واستبدالها بجبل الطّور .

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة .

المطلب الثّاني : الدّراسة التّفصيليّة لها .

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة .

المبحث الثّاني:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد علماء السّامرة في تولّيهم عن القبلة واستبدالها بجبل الطّور[١].

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وناظرت فضلاءَهم [السّامرة] في استقباله، **وقلت**: هو قبلة باطلة مبتدعة.

فقال مشارٌ إليه في دينهم: هذه هي القبلة الصّحيحةُ، واليهودُ أخطؤوها؛ لأنّ الله تعالى أمر في التّوراة باستقباله عينًا، ثمّ ذكر نصًّا يزعمُه من التّوراة في استقباله.

فقلت له: هذا خطأٌ قطعًا على التّوراة؛ لأنّها إنّما أنزلت على بني إسرائيل، فهم المخاطبون بها، وأنتم فرع عليهم فيها، وإنّما تلقيتُموها عنهم، وهذا النّصُّ ليس في التّوراة الّتي بأيديهم، وأنا رأيتها، وليس هذا فيها.

فقال لي: صدقت، إنّما هو في توراتنا خاصّةً.

قلت له: فمن المحال أن يكون أصحاب التّوراة المخاطبون بها، وهم الّذين تلقّوها عن الكليم، وهم متفرّقون في أقطار الأرض، قد كتموا هذا النّصَّ، وأزالوه وبدّلوا القبلةَ الّتي أُمِروا بها، وحفظتموها أنتم، وحفظتم النّصَّ بها، فلم يرجع[٢] إليَّ الجواب)[٣].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق المناظرة.

ساق ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ المناظرة في موضعٍ واحدٍ: "كتاب بدائع الفوائد"[٤]، وذلك في معرض الرّدّ على المنكرين لتحويل القبلة وهم ثلاثة أصنافٍ من النّاس[٥]:

١. أهل الكتاب.

---

(١) هو الجَبَلُ المشْرِفُ عَلَى نَابُلُس، ويُطلَقُ عَلَيهِ اسم طُورُ بَرِيك. انظر: معجم البلدان، للحموي (٤٧/٤)، ومراصد الاطلاع، للقطيعي (٨٩٦/٢)، والمواعظ والاعتبار، للمقريزي (٣٨٤/٤).

(٢) أي: فَلَمْ يَرُدَّ إِلَيَّ الجَوَابَ، وَلَمْ يُرَاجِعْنِي فِيهِ، ومَا أَجَابَ بِمَا أَفحَمتُهُ بِهِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (١٢١٦/٣)، مادّة: رجع، ولسان العرب، لابن منظور (١١٦/٨)، مادّة: رجع، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (٧٢١/١)، مادّة: رجع.

(٣) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٦/٤-١٦٠٧).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١٦٠٦/٤-١٦٠٧).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١٦٠٣/٤-١٦٠٦).

٢. المنافقون.

٣. المشركون.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ السّامرة الّذين هم طائفة من اليهود يستقبلون طور لهم بنابلس، ويدّعون أنّهم أصابوا في استقباله، وأخطأ اليهود باستقبال الصّخرة.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا **مكانها** فلم يصرّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه، ولعلّها وقعت بالشّام؛ لأنّ السّامرة لا يجيزون الخروج من نابلس إلى غيرها[١]، ولقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد فضلائهم فدارت بينهما هذه المناظرة، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأمّا السّامرة فإنّهم يصلّون إلى طورٍ لهم بأرض الشّام...ورأيته أنا، وهو بنابلس...)[٢].

وبالنّسبة **للمتناظرين** فهما: ابن قيّم الجوزيّة وأحد فضلاء السّامرة اليهود، كما نصّ على ذلك ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وناظرت فضلاءَهم في استقباله...)[٣].

وأمّا عن **موضوع المناظرة** فيتمثّل حول استقبال السّامرة لجبل طور بنابلس، والّذي يخالفون كلّ طوائف اليهود، وإبطال دعواه وذلك من خلال التّوراة الّتي بأيديهم وأنّها مبدّلة محرّفة.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

نهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته لأحد يهود السّامرة في مقامين اثنين هما:

١. **المقام المعياري التّوصيفي**: وهو بيان مخالفته للحقّ.

٢. **المقام الحكمي**: وهو بيان بطلان قبلة السّامرة، وأنّها قبلة مبتدعة، فناظره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المقام الثّاني – الحكمي– فحكم ببطلانها وببدعيّتها، حيث قال: (...هو قبلة باطلة مبتدعة)، ثمّ أوضح السّائل له مستنده في الحكم ببطلان القبلة الّتي يتوجّهون إليها، بأسلوب عقليّ بديع.

وفي هذه المناظرة يقف ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف السّائل المعترض، ويقف خصمه من السّامرة موقف المعلّل المستدلّ، وأمّا المقام الأوّل –المعياري التّوصيفي– فقد أقام المستدلّ –أحد السّامرة– أدلّة على صحّة

(١) انظر: الفِصَل في الملل، لابن حزم (٨٢/١).

(٢) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٦/٤).

(٣) المصدر نفسه.

دعواه أنّ قبلة يهود السّامرة صحيحة، وذلك بعدما سمع حكم السّائل -ابن القيّم- ببدعيّة قبلتهم وبطلانها، فنشط مقدّمٌ في ملّلتهم، -يحتمل أن يكون أحد فضلائهم أو آخر منهم- فقال: (هذه هي القبلة الصّحيحةُ...)، بخلاف قبلة غيرهم من الطّوائف اليهوديّة فقد أخطؤوها، ثمّ ذكر على صحّة دعواه دليلين هما:

١- أنّ يهود السّامرة هدوا إلى القبلة الصحيحة، واليهود العبرانيين أضلّوها وأخطؤوها.

٢- أنّ الله أمرهم -السّامرة- في توراتهم باستقبال جبل جرزيم بنابلس؛ وذلك لورود النّص من التوراة باستقباله عينًا.

فالنّتيجة: أنّ قبلة السّامرة هي الصّحيحة، واليهود ضلّوا عنها.

فاعترض عليه السّائل -ابن القيّم- باعتراضات قطعت لججه، ودفعت شبهه، وكشفت تلبيسه، ونقضت استدلالاته منها:

١- أنّ هذا النّص المدّعى من التّوراة غير موجود في التّوراة الّتي أنزلت على بني إسرائيل، وهي الّتي بأيدي اليهود، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا خطأٌ قطعًا على التّوراة...).

٢- أنّ السّائل -ابن القيّم- قطع بخطأ هذا النّص في التّوراة، وعلّل ذلك بأنّ التّوراة هي الّتي أنزلت على بني إسرائيل، فكان اليهود هم الأصل وغيرهم تبعٌ لهم في الخطاب، والسّامرة طائفة من طوائف اليهود، وهم فرع عنهم، فلو وجد النّص لنقلتموه عنهم، ولكنّه غير موجود عند اليهود ألبتة، وهذا ما قرّره ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة فقال: (لأنّها إنّما أنزلت على بني إسرائيل، فهم المخاطبون بها، وأنتم فرع عليهم فيها...).

٣- أنّ هذا النّص الّذي ادّعاه السّامريّ في توراتهم لو كان موجودًا لنقله عن اليهود من توراتهم؛ لأنّ السّامرة تبعٌ لهم، ولكنّها حرفة التّحريف والتّبديل الّتي ورثوها عن أسلافهم اليهود، وهذا ما قاله ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة: (وإنّما تلقيتُموها عنهم، وهذا النّصُّ ليس في التّوراة الّتي بأيديهم)؛ أي: أنّ توراتكم هي توراة اليهود؛ لأنّكم منهم وتبعٌ لهم، وهذا النّص غير واردٍ في التّوراة، فكان تحريفًا منكم وتبديلًا، وهي صنعتكم فبئس الصّنعة.

٤- أنّ السّائل -ابن القيّم- وقف بنفسه على النّص التّوراتي الّذي بأيدي اليهود، ونفى وجود النّص باستقبال جبل جرزيم، قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (...وأنا رأيتها -التّوراة-، وليس هذا فيها)، فلم يجد هذا النّص ألبتة، وإنّما هو من تحريف السّامرة.

فالنّتيجة أنّ قبلة السّامرة غير صحيحة، وهي باطلة مبتدعة وهي من تحريفهم وتبديلهم.

فلمّا حاصره ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونقض عليه دليله، وأبطل ما توهّمه أنّه دليل، انتقل المستدلّ المعلّل لإخفاء انقطاعه بعدما لزمه العجز وضعف الحجّة لإقامة البيّنة على صحّة دعواه، وهي حيلة لجأ إليها المستدلّ لَمَّا انقطع، فأقرّ للسّائل -ابن القيّم- بأنّ الّذي ذكره حقّ وصدق، فقال المستدلّ السّامريّ لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (صدقت، إنّما هو في توراتنا خاصّةً).

فاعترض السّائل -ابن القيّم- على المستدلّ -السّامريّ- بأنّ هذا باطل ومحال، وكما قيل: (ثبّت العرش ثمّ انقش!)[١]؛ أي: أنّ دعوى المستدلّ وهي صحّة قبلة السّامرة، لا تستند لدليل صحيح، ولا إلى حجّة بيّنة، بل هو نصّ محرّف مبدّل من التّوراة المبدّلة الّتي بأيدي اليهود، فأزال السّائل الغطاء عن دعوى السّامريّ الخاليّة من النّقل الصّحيح، المجرّدة من العقل الصّريح، فمن أبطل الباطل وأمحل المحال أن يكتم أصحاب التّوراة هذا النّص -لو كان موجودًا-؛ وهم الأصل المخاطبون بها، وأخذوها عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، جيلًا بعد جيل، ثمّ كتموه، وغيّروا القبلة وحرّفوا نصّ التّوراة وضلّوا، وخالفوا تعاليم وأحكام التّوراة، وهُدِي إليها السّامرة، وحفظوا التّوراة الّتي أنزلت على أصحابها، فكيف وقد بدّل السّامرة التّوراة وحرّفوا هذا النّص من التّوراة المحرّفة الّتي بأيدي اليهود؟ واليهود قومٌ بهتٌ، ومن أكذب الخلق على الله عَزَّوَجَلَّ وأنبيائه ورسله عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، فكيف بالسّامرة وهم رافضة اليهود؟، وهم (من أقلّ الأمم في الأرض وأحمقها وأشدّها مجانبة للأمم، وأعظمها آصارًا وأغلالًا)[٢].

---

(١) انظر: فصول في الدّعوة والإصلاح، لعليّ بن مصطفى الطّنطاوي (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار المنارة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ٤٩.

(٢) أحكام أهل الذمّة، لابن القيّم (١/٢٣٠).

واليهود شيوخ المحرّفين، فقد حرّفوا كثيرًا من ألفاظ التّوراة، وما غلبوا عن تحريف لفظه عمدوا إلى تحريف معناه[١]، واقتفى السّامرة آثارهم، واتّبعوهم وأخذوا منهم هذه الحرفة الدّنيئة، وهو تحريف التّحريف، وبئست الحرفة وبئس حاملها وممتهنها، (وإذا أردت معرفة نسبتهم إلى اليهود، فهم فيهم كالرّافضة في المسلمين)[٢].

وهذه المناظرة بيّن فيها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كذب وافتراء السّامرة على التّوراة المحرّفة الّتي بأيدي اليهود، وحرّفوا وبدّلوا كثيرًا مما تلقوه من التّوراة الّتي عند اليهود، الّذين بدّلوا وحرّفوا وكتموا ما فيها، وتواصوا وكتبوا ما يوافق أهواءهم، وادّعوا أنّها من عند الله، تناقلها خلفهم عن سلفهم، فصارت التّوراة المبدّلة المغيّرة هي المشهورة المعروفة والصّحيحة خفيّة بينهم، ثمّ غيّر السّامرة من التّوراة المبدّلة واشتهرت النُّسخ المغيّرة عند الجميع فلا يعرفون سواها، وهجرت بينهم النّسخة الصّحيحة، حسدًا وكبرًا واتّباعًا للهوى، وهكذا تبدّل الأديان، وتحرّف الكتب لما وُكِلت لأحبار السّوء المتّبعين للأهواء[٣]، (فمن رضي بتبديل موضعٍ واحدٍ من كتاب الله فلا يؤمَن منه تحريف غيره)[٤].

والتّوراة الّتي بأيدي اليهود تخالف التّوراة الّتي بأيدي السّامرة، وبينهما من التّفاوت والزّيادة والنّقصان ما يعلمه إلّا الواقف عليها[٥].

وقد وقف ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على التّحريف والتّبديل الّذي عند السّامرة فقال: (فإنّا قد رأينا التّوراة الّتي عند السّامرة تخالف توراة اليهود والنّصارى حتّى في العشر الكلمات)[٦].

واليهود تشهد على السّامرة بأنّهم حرّفوا مواضع من التّوراة، وبدّلوا وزادوا ونقصوا، ومن هذا التّحريف والتّبديل: التّوجّه إلى جبل جرزيم[٧]، ولهذا فإنّ اليهود يعتبرونهم ملاحدة وكفاراً لتغييرهم القبلة[٨].

---

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢١٦/١).

(٢) أحكام أهل الذمّة، لابن القيّم (٢٣٠/١). انظر: منهاج السّنّة، لابن تيميّة (١٧٤/٥).

(٣) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٣١٤/١-٣١٥)، والجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٤٥٠/٢).

(٤) هداية الحيارى، لابن القيّم (٤١٦/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٣٠٩/١، ٣١١).

(٦) الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٤٢/٣).

(٧) انظر: الملل والنِّحل، للشّهرستاني (٢٣/٢)، والفصل في الملل، لابن حزم (١٤٧/١)، وبدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٦/٤)، والبداية والنّهاية، لابن كثير (٨٣/٣).

(٨) انظر: دراسات في الأديان، لسعود الخلف ص ٥٤.

وابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن وقف على هذا التّحريف والتّبديل فقال كما في مناظرته للسّامريّ: (وهذا النّص ليس في التّوراة -الّتي بأيدي اليهود-...وأنا رأيتها، وليس هذا فيها).

فالحاصل أنّ السّامريّ كذّابٌ في باب النّقل، جاهلٌ في باب العقل، ولهذا انتهت المناظرة في ظرف وجيز بقطعه، وإفحامه، وعلوّ السّائل -ابن القيّم- على المستدلّ -السّامري- بالحجّة، وعجز الأخير عن إقامة الدّليل الّذي يثبت صحّة دعواه.

ولهذا تدرّج السّائل -ابن القيّم- مع المستدلّ -السّامري- في نقضه لدعوى أنّ قبلة السّامرة هي القبلة الصّحيحة الّتي هُدوا إليها، وضلّ غيرهم عنها، فسار في مناظرته على مراحل:

المرحلة الأولى: تحديد موضوع المناظرة.

فتحرير محلّ النّزاع في المناظرة قبل خوض غمارها، هو من قوّة المناظر في الجانب الجدلي، والهدف هو الوصول إلى الصّواب من أقرب طريق، بعيدًا عن الاستطراد خارج محلّ النّزاع، وإلزام المستدلّ بنقطة النّزاع الّتي تمّ تحريرها وتحديدها، وصولًا للهدف من المناظرة وهو معرفة الحقّ ولزومه، ورجوع المبطل إلى الصّواب.

ولهذا حدّد السّائل موضوع المناظرة ومحلّ النّزاع فقال للمستدلّ -السّامري-: (وأمّا السّامرة؛ فإنّهم يصلُّون إلى طور لهم بأرض الشّام ويعظّمونه ويحجّون إليه، ورأيته أنا وهو في بلد نابُلُس، وناظرت فضلاءهم في استقباله...)[1].

والسّائل يعلم أنّ القبلة الصّحيحة الّتي ولّي وهدي إليها محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمّته هي قبلة خليل الرّحمن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الكعبة المعظّمة الّتي بنيت على اسم الله تعالى وحده لا شريك له؛ وضلّ أهل الكتاب عليها، لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...**إِنَّهُمْ لَا يَحْسُدُونَا عَلَى شَيْءٍ كَمَا يَحْسُدُونَا عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ الَّتِي هَدَانَا اللهُ لَهَا وَضَلُّوا عَنْهَا، وَعَلَى الْقِبْلَةِ الَّتِي هَدَانَا اللهُ لَهَا وَضَلُّوا عَنْهَا، وَعَلَى قَوْلِنَا خَلْفَ الْإِمَامِ: آمِينَ**»[2].

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٦/٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٨١/٤١)، (برقم: ٢٥٠٢٩)، والبيهقي في السّنن الكبرى (٨٢/٢)، (برقم: ٢٤٤٢)، وصحّحه الألباني في أصل صفة صلاة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣٨٩/١)، وجوّد إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٣٠٧/٢)، (برقم: ٦٩١)، وصحّحه شعيب الأرناؤوط في مسند أحمد (٤٨١/٤١).

أمّا قبلة اليهود العبرانيّين؛ فكانوا ينصبون التّابوت ويتّجهون إليه في صلاتهم من جهة خروجهم، وإذا رجعوا نصبوه على الصّخرة وصلّوا إليه، فلمّا رُفع صلّوا إلى موضعه بجبل عيبال[1]، فليس في التّوراة الأمر باستقبال الصّخرة، وإنّما هو من طريق اجتهادهم ومشورة منهم، لا عن طريق الوحي من الله عَزَّوَجَلَّ.

وأمّا قبلة السّامرة فهو جبل طور بأرض نابُلُس يتّجهون إليه في صلاتهم ويحجّون إليه[2].

المرحلة الثّانية: الحكم على المسألة المتنازع عليها.

لما كان السّائل –ابن القيّم– يعلم أنّ قبلة أهل الكتاب باطلة؛ لأنّ الله جَلَّوَعَلَا أضلّهم عنها، وهدى إليها نبيّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأمّته، وذلك لما عرفه من كتاب الله تَبَارَكَوَتَعَالَى وسنّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأصدر السّائل حكمه ببطلان قبلة السّامرة الّتي هي من تحريفهم وابتداعهم.

والسّائل يعلم حال السّامريّ أنّه محرّفٌ مبدّلٌ في باب النّقل، جاهلٌ في باب العقل؛ لأنّ السّامرة رافضة اليهود، فبدأ معه في المقام الثّاني وهو المقام الحكمي، ثمّ انتقل معه إلى المقام الأوّل وهو المقام المعياري التّوصيفي لنقض استدلاله على دعواه.

المرحلة الثّالثة: دعوى المستدلّ –السّامريّ– وأدّلته ونقضها من طرف السّائل –ابن القيّم–.

أمّا دعوى المستدلّ –السّامريّ– وهي أنّ قبلة السّامرة هي القبلة الصّحيحة، واليهود العبرانيّين أخطؤوها وضلّوا عنها.

واستدلّ السّامريّ على دعواه بدليلين، هما:

أوّلًا: أنّ اليهود العبرانيين أخطأوا القبلة وضلّوا عنها، والسّامرة أصابوها وهدوا إليها.

ثانيًا: أنّ الله جَلَّوَعَلَا أمر يهود السّامرة في التّوراة باستقبال جبل جرزيم عينًا، وساق نصًّا من التّوراة يثبت ذلك؛ لاعتقادهم أنّه محلّ البركة لكثرة مائه[3].

---

(١) هو جبل قبالة جبل جرزيم، ولا يفصل بينهما إلّا وادٍ ضيّقٍ، وهما على الجانب الشّمالي لمدينة نابلس، وصخوره ملساء قاحلة. انظر: قاموس الكتاب المقدّس ص ١٨٠، ورحلة بنيامين التطيلي، الرّابي بنيامين بن الرّابي يونة التطيلي النّباري الإسباني اليهودي (ت: ٥٦٩هـ)، الطّبعة الأولى، المجمع الثّقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص ٢٤٥.

(٢) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٦٠٥، ١٦٠٦).

(٣) انظر: سفر التثنية ١١: ٢٩. نقلًا من موسوعة الكتاب المقدّس ص ١٨٠.

وقد ورد في توراة السّامرة: (ويكون عند عبوركم الأردن تقيمون الحجارة هذه الّتي أنا موصيكم اليوم في جبل جرزيم)[1].

فاعترض السّائل -ابن القيّم- المستدلّ -السّامريّ- أنّ النّصّ الّذي نقله من توراتهم غير موجود في توراة اليهود العبرانيّين، وهذا ما يسمّى في علم المناظرة (منع الدعوى)، والحقّ والصّواب أنّ مطالبة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتصحيح النّقل حقّ، تتوقّف على إحضار التّوراة، وقراءتها لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

فكلّ دعوى لابدّ من إقامة الدّليل عليها، وإلّا كانت مجرّد دعوى فارغة من الدّليل والبرهان، والدّليل إمّا أن يكون نقليٌّ صحيح أو عقليٌّ صريح، والسّائل في هذا المقام نافٍ، والنّافي ليس عليه دليل لفساد دليل المستدلّ -السّامري-، أمّا المدّعي وهو -السّامري- فمطالب بالدّليل الصّحيح[2]، فكيف وقد جمع بين الكذب والتّحريف؟

ولهذا جزم السّائل أنّ هذا النّص ليس في النّسخة العبرانية الّتي بأيدي اليهود، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا خطأ قطعًا على التّوراة...)؛ لأنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقف على النّص من النّسخة العبرانيّة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المناظرة: (وأنا رأيتها [التّوراة]، وليس هذا فيها)، فكشفَ كذبَه وتلبيسَه، وأنّ النّصّ الوارد في هذه المسألة من النّسخة العبرانيّة هو: (حين تعبرون الأردن تقيمون هذه الحجارة الّتي أنا أوصيكم بها اليوم في جبل عيبال)[3].

(١) سفر التثنية ٢٧: ٣. نقلًا من إظهار الحقّ (٤٣٨/٢)، وورد النّصّ في جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدّس من القرن الثامن الهجري إلى العصر الحاضر، لرمضان مصطفى الدّسوقى حسنين (ت: ١٤٣٣هـ)، دون طبعة، مكتبة كلية أصول الدّين، جامعة الأزهر، مصر، دون تاريخ، ص ١٥٨، هل العهد القديم كلمة الله؟، للسّقار ص ٢٩.

(٢) وقد أورد صاحب كتاب "منهج الجدل والمناظرة": في الفصل الأوّل من الباب الثّالث، قواعد الجدل والمناظرة، وذكر تحت القاعدة الثّانية والعشرون: هل على النّافي دليل؟ انظر: (٧٢٦/٢-٧٢٨).

(٣) سفر التثنية ٢٧: ٤. نقلًا من قاموس الكتاب المقدّس ٣٤٢، وإظهار الحقّ، لمحمّد الهندي (٤٣٨/٢).
وفي النّسخة الحاليّة: (حين تعبرون الأردن تقيمون هذه الحجارة الّتي أنا أوصيكم بها اليوم). انظر: جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدّس ص ١٥٨.

والنّسخة العبريّة للتّوراة هي المقبولة والمعتبرة لدى اليهود، وجمهور علماء البروتستانت[١] النّصارى، وهي مأخوذة من الماسورية[٢] وما ترجم عنها[٣].

(فيفهم من النّسخة العبرانيّة أنّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أمر ببناء الهيكل -أعني المسجد- على جبل عيبال، ومن النّسخة السّامريّة أنّه أمر ببنائه على جبل جرزيم، وبين اليهود والعبرانيّين والسّامريين سلفًا وخلفًا نزاع مشهور، وتدّعي كلّ فرقة منهما أنّ الفرقة الأخرى حرّفت التّوراة في هذا المقام)[٤].

ومعلوم أنّ اليهود افترقت إلى إحدى وسبعين فرقة[٥]، منهم السّامرة [٦]، وتزعم اليهود أنّهم ليسوا من إسرائيل[١]، وإنّما هم تبعٌ لليهود وفرع منهم بعد اتّباعهم لشريعة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فلو كان النّص الّذي

---

(١) تُطْلَقُ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ عَلَى الَّذِينَ أَخَذُوا بِمَبْدَإِ الإِصْلَاحِ الكَنَسِيّ، وَخَرَجُوا عَلَى الكَنِيسَةِ الكَاثُولِيكِيَّةِ، وَكَلِمَةُ "بْرُوتِسْتَانْت" كَلِمَةٌ إِنْجْلِيزِيَّةٌ مَعْنَاهَا: الْمُحْتَجُّونَ، وَكَانَ انْشِقَاقُهُمْ عَنِ الكَنِيسَةِ الكَاثُولِيكِيَّةِ فِي مُنْتَصَفِ القَرْنِ السَّادِسِ عَشَرَ وَبَعْدَ عِدَّةِ احْتِجَاجَاتٍ عَلَى مُمَارَسَاتِ بَابَوَاتِ الكَنِيسَةِ. انظر: محاضرات في النّصرانيّة، لمحمّد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، المعروف: بأبي زُهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٨١هـ/١٩٦٦م، ص ١٧٦، والله جَلَّجَلَالُهُ واحد أم ثلاثة؟، لمنقذ بن محمود السّقار، الطّبعة الأولى، دار الإسلام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٨.

(٢) تُطْلَقُ عَلَى النَّصِ العِبْرِيّ لِلْعَهْدِ القَدِيمِ، وَالْمَاسُورِيُونَ هُمْ عُلَمَاءُ اليَهُودِ الَّذِينَ جَمَعُوا نُسَخَ النُّصُوصِ الْمُقَدَّسَةِ، وَوَضَعُوا مَنْظُومَةَ الحَرَكَاتِ الصَّوْتِيَّةِ وَالنِّقَاطِ لِتَسْهِيلِ قِرَاءَةِ النُّصُوصِ، وَوَضَعُوا لَهَا فَقَرَاتٍ وَمَقَاطِعَ، وَحَرَّفُوا فِيهَا وَبَدَّلُوا. انظر: نقد العهد القديم، لشريف حامد سالم، الطّبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠١١م، ص ٥٣، ٥٤.

(٣) انظر: دراسات في الأديان، لسعود الخلف ص ٩٦.

(٤) إظهار الحقّ، لمحمّد الهندي (٤٣٩/٢).

(٥) إشارة إلى حديث الافتراق المشهور الّذي أخرجه أبو داود في سننه، (٥/٧)، (برقم: ٤٥٩٦)، والتّرمذي في سننه، (٢٥/٥)، (برقم: ٢٦٤٠)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجة في سننه، (١٢٨/٥)، (برقم: ٣٩٩١، ٣٩٩٢)، والحاكم في مستدركه، (٢١٧/١)، (برقم: ٤٤١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه، وصحّحه الألباني في السّلسلة الصّحيحة (٤٠٢/١)، وقد أفاض رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكر شواهده، والرّد على من طعن في صحّته، وهناك رسالة علميّة بعنوان المباحث العقديّة في حديث الافتراق، لأحمد سردار محمّد مهر الدّين شيخ، الطّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٠هـ.

(٦) انظر: الفصل في الملل، لابن حزم (٨٢/١)، والملل والنّحل، للشّهرستاني (٢٣/٢)، وتخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٢٤/١)، والتّبصير في الدّين، للإسفراييني ص ١٥، والموسوعة الميسرة في الأديان، للجهني (٥٠٣/١)، ودراسات في الأديان، لسعود الخلف ص ١٤١-١٥٠.

استدلّ به السّامريّ موجودًا في التّوراة العبريّة لنقلها السّامري منها، ولو كانت في النّسخة العبريّة لنقلها اليهود، وهذا ما قرّره السّائل في المناظرة فقال: (وإنّما تلقيتموه [أيّها السّامرة] عنهم [اليهود]، وهذا النّصّ ليس في التّوراة الّتي بأيديهم).

والسّائل –ابن القيّم– وقف على النّص التّوراتي العبراني فقال كما جاء في المناظرة: (...وأنا رأيتها، وليس هذا فيها)، وإنّما هو التّحريف على التّحريف، والعجيب أنّ اليهود يدّعون على السّامرة أنّهم حرّفوا التّوراة، والسّامرة تدّعي ذلك عليهم[٢]، (ولعلّ الفريقين صادقين، فأين حينئذٍ في التّوراة شيء يوثق به مع تقابل هذه الدّعاوى من فرق اليهود؟ فكفونا بنفسهم عن أنفسهم)[٣].

وقد أدرك المستدلّ –السّامريّ– انقطاعه، لما صرّح السّائل بوقوفه على النّص العبراني، فكانت إشارة من السّائل على كذب المستدلّ وتدليسه، وإخفائه حقيقة توراة السّامرة، فصدّق لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما ذكره من نقض دليله بعد عجزه وضعفه لإقامة البرهان على صحّة دعواه، فأفحمه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعلا على السّامريّ بالحجّة فأعجزه وقطعه، ولكنّ المستدلّ لم يستسلم، فلجأ إلى حيلة للفرار من الإفحام بالحجّة، فقال السّامري كما جاء في المناظرة: (صدقت، إنّما هو في توراتنا خاصّة)؛ وكأنّه يقول: ما ذكرته –ابن القيّم– صحيح، أنّ استقبال القبلة إلى جبل جرزيم لم يرد في النّسخة العبرانيّة، وصدقت في أنّ التّوراة أنزلت على بني إسرائيل والسّامرة تبعٌ لهم، وفرع عنهم، ولكنّ هذا النّص ورد في النّسخة السّامرية لا العبرانيّة.

فأراد السّامري بهذا الكلام أن ينهي المناظرة لإخفاء انقطاعه، وذلك بعد إفلاسه من إقامة الحجّة على صحّة قوله، فانتقل هذا الانتقال المذموم، ولكنّ السّائل –ابن القيّم– تصدّى له بأنّ دعواه خالية من دليل صحيح، بل هو نصّ توراتيّ محرّف مبدّلٌ من النّسخة العبرانيّة، وقد صدّق السّامري ما اعترضه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه فقد نازعه في الدّليل، وفي مقتضى الدّليل، فكان نقضًا ومعارضة، ومنها:

=

(١) انظر: الْمُعلم بفوائد مسلم، للمازري (٤٩٦/٢)، وتخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل، للهاشمي (٥٣٩/٢)، وبدائع الفوائد، لابن القيّم (١٦٠٦/٤)، وتاريخ ابن خلدون (١٣٢/٢)، والموسوعة الميسّرة في الأديان، للجهني (٥٠٣/١).

(٢) انظر: الأجوبة الفاخرة، للقرافي ص ٢٥٨، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٤١٦/٢).

(٣) الأجوبة الفاخرة، للقرافي ص ٢٥٩.

١-أنّ المستدل -السّامريّ- صدّق السّائل -ابن القيّم- في أنّ النّص الّذي ساقه غير وارد في النّسخة العبرانية الّتي بأيدي اليهود.

٢-أنّ اليهود من بني إسرائيل وهم المخاطبون بالتّوراة.

٣-أنّ السّامرة فرقة من فرق اليهود، وهم تبع لهم وفرع عليهم في الالتزام بأحكام التّوراة، وقد تلقوا التّوراة من اليهود.

٤-أنّ النّص التّوراتي في مسألة القبلة من النّسخة السّامريّة تخالف ما في النّسخة العبرانيّة؛ لأنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعلم أنّهم رافضة اليهود، ويستحلّون الكذب، ولهذا ذكر له أنّه وقف على النّص التّوراتي العبرانيّ، وقارنه بما ساقه السّامري، فأنكر -ابن القيّم- وجوده في النّسخة العبرانيّة الّتي بأيدي اليهود، ليقطع عليه طريق الكذب ويلزمه الحجّة، ويرجع عن كفره وكذبه.

فلمّا علم المستدلّ أنّ السّائل فطن لتدليسه وتحريفه، صدّقه بما عارض السّائل به، ثمّ حاول محاولة بائسة لعلّه يخرج من هذه المناظرة كفافًا، وجادل بغير علم ولا هدًى ولا كتاب منير، وجال بفكره في ميدان المناظرة، فبحث عن حتفه بظِلْفِه[(١)]، وذكر أنّ النّص ورد في النّسخة السّامريّة لا العبرانيّة، فظنّ أنّه نجا من الإفحام، وخرج من الميدان دون انقطاع وإلزام، ولكن هيهات أن تحجب شمس الحقّ بظلام الباطل، (فالحقّ أبلج، والباطل لجلج)[(٢)]، وحسبه قول الباري جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فقذفه السّائل بشهب الحقّ، ودمغه بقواطع الحجج السّمعيّة العقليّة، ما أذهب باطله وأقمعه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسّامري مفحمًا وقاطعًا له: (فمن المحال أن يكون أصحاب التّوراة المخاطبون بها، وهم الّذين

(١) وهو مَثَلٌ عَرَبِيٌّ يُضْرَبُ إِذَا جَنَى الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ. انظر: مقامات الحريري، لأبي محمّد القاسم بن عليّ الحريري (ت: ٥١٦هـ)، دون طبعة، مطبعة المعارف، بيروت، لبنان، ١٨٧٣م، ص ١٧، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، لأبي عليّ الحسن بن مسعود بن محمّد، نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحقيق: محمّد حجّي، محمّد الأخضر، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، (١/١٧٧).

(٢) معناه: أَنَّ الحَقَّ وَاضِحٌ بَيّنٌ، وَالبَاطِلُ يَتَرَدَّدُ صَاحِبُهُ فِيهِ فَلَا يَجِدُ مَخْرَجًا. انظر: الكامل في اللّغة والأدب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد الْمُبَرّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، (١/١٦)، الأضداد، لأبي بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٤٠٧.

تلقّوها عن الكليم، وهم متفرّقون في أقطار الأرض، قد كتموا هذا النّصَّ، وأزالوه وبدّلوا القبلةَ الّتي أُمِروا بها، وحفظتموها أنتم، وحفظتم النّصَّ بها)؛ أي: مستحيل ولا يمكن وجود النّص الّذي هو عمدة السّامري عند أصحاب التّوراة، وهم المعنيّون والمخاطبون بما جاء فيها، وأخذوها عن الكليم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وفيها هذا النّص، قد تواطؤوا عليه، وكتموه ثمّ حرّفوا القبلة الّتي أمرهم الله جَلَّ وَعَلَا أن يستقبلوها، وحفظ السّامرة أحكام الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وصانوا الأمانة من التّحريف والتّبديل! فكيف وقد ورثوا التّحريف عن قوم عرفوا بالبهت والحسد والكبر وإيثار الدّنيا على الآخرة؟ وحاشا لله، أن يكون ما في النّسخة العبرانيّة الّتي بأيدي اليهود هي عين التّوراة المنزّلة على سيّدنا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وكلٌّ من الطّائفتين تدّعي على الأخرى أنّ النّسخة الّتي يأخذون منها دينهم محرّفة مبدّلة، فكانوا مختلفين في التّوراة، مخالفين لها، متّفقون على مخالفتها[1]، وجمعوا مع التّحريف والتّأويل والزّيادة والنّقصان سوء القصد الفاسد والرّأي الكاسد، وهذا تحقّقه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن دراية وعلم؛ لأنّه نظر في كتبهم، وتأمّل ما فيها من قبيح التّحريف والتّبديل، ولهذا كانت هذه المناظرة وجيزة في لفظها، قاطعة باعتراضاتها، قاصمة لظهر مَن أورد شبهته لإحقاق الباطل، وردّ الحقّ، فكشفها بالقواطع من الأدلّة العقليّة النّقليّة، ما دمغ الباطل فجعله هباءً منثورًا، ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الرّعد: ١٧]، (أي: إذا اجتمعا لا ثبات للباطل ولا دوام له)[2]، فانقطع المستدلّ بعد انتقاله المذموم ظنًّا منه أنّه سينجو من الإفحام ولكنّه انقطع وعلا عليه السّائل بالحجّة والبيان، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة المناظرة لبيان انقطاعه: (فلم يرجع إليَّ الجواب)، فعجزه عن الجواب هو في الحقيقة انقطاعًا.

وبعد نهاية المناظرة يقع إشكال وهو: هل يجب على ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان الحقّ للسّامريّ بعد عجزه وانقطاعه؟ والحقّ؛ أنّ مَن أبطل حكمًا ما، فإنّ عليه أنّ يبيّن الحقّ في المسألة المتناظر عليها؛ لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ أخذ الميثاق على العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أن يبيّنوا الحقّ ولا يكتمونه، وحذّرهم سلوك سبيل أهل الكتاب أن

(١) انظر: مقدّمة الرّدّ على الجهميّة والزّنادقة، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ص ٥٥، (بتصرّف).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٤٤٧).

يصيبهم ما أصابهم[(١)]، قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والمسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أدرك الخلاف العقدي الّذي كان بين العبرانيّين والسّامريّين، منه قضيّة القبلة، فذات مرّة دخلت امرأة سامريّة على المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وسألته عن المكان الصّحيح المعدّ للعبادة، فنفى كلا الموضعين، وقال لها: (يا امرأة صدّقيني، إنّه تأتي ساعة لا في هذا الجبل ولا في أورشليم تسجدون للآب، أنتم تسجدون لما لستم تعلمون، أمّا نحن فنسجد لما نعلم، لأنّ الخلاص هو من اليهود.

ولكن تأتي ساعة، وهي الآن، حين السّاجدون الحقيقيّون يسجدون للآب بالرّوح والحقّ، لأنّ الآب طالب مثل هؤلاء السّاجدين له، الله روح، والّذين يسجدون له فبالرّوح والحقّ ينبغي أن يسجدوا)[(٢)].

فعبادة السّجود على الجباه لم تكن عند العبرانيّين ولا السّامريين، بل هي من خصائص أمّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لحديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّ النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الحَوْضَ، وَأَنَا أَذُودُ**[(٣)] **النَّاسَ عَنْهُ، كَمَا يَذُودُ الرَّجُلَ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ! أَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: نَعَمْ لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا**[(٤)] **مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوء...**»[(٥)].

ولقول النّبيّ الكريم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ أُمَّتِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنَا أَعْرِفُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالُوا: وَكَيْفَ تَعْرِفُهُمْ يَا رَسُولَ اللهِ فِي كَثْرَةِ الخَلَائِقِ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ دَخَلْتَ صَبْرَةً**[(٦)] **فِيهَا خَيْلٌ دُهْمٌ**[(١)] **بُهْمٌ**[(٢)]**، وَفِيهَا فَرَسٌ أَغَرُّ مُحَجَّلٌ، أَمَا كُنْتَ تَعْرِفُهُ مِنْهَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ أُمَّتِي يَوْمَئِذٍ غُرٌّ مِنَ السُّجُودِ، مُحَجَّلُونَ مِنَ الوُضُوءِ**»[(٣)].

---

(١) انظر: المصدر نفسه (١٨١/٢).

(٢) إنجيل يوحنا ٤: ١٩-٢٤. نقلًا عن كتاب هل بشر الكتاب المقدّس بمحمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ ص ٥١.

(٣) أي: أَطْرُدُ وَأَمْنَعُ. انظر: والنّهاية، لابن الأثير (١٧٢/٢)، مادّة: ذود، وشرح النّووي على مسلم (١٣٦/٣).

(٤) الغُرَّةُ: بَيَاضٌ فِي جَبْهَةِ الفَرَسِ، والتَّحْجِيلُ: بَيَاضٌ فِي يَدَيْهَا وَرِجْلَيْهَا. انظر: التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح، لابن الملقّن (٢٨/٤)، وفتح الباري، لابن حجر (٢٣٦/١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرّة والتّحجيل في الوضوء، (٢١٧/١)، (برقم: ٢٤٧).

(٦) ورد في المسند بباء ساكنة (صَبْرة)، (٢٣٧/٢٩)، وعند الطّبراني في مسند الشّاميين (١٠٤/٢)، (برقم: ٩٩٥)، بباء مكسورة (صَبِرة)، وبالياء (صِيرَة) عند الطّبراني في المعجم الأوسط (٦/١)، (برقم: ٤)، وكذلك البيهقي في شعب الإيمان (٢٦١/٤)، (برقم: ٢٤٨٩)، وهو الصّحيح، ونقل تصحيحها الألباني في صفة صلاة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ص ١٤٩، و(الصِّيرَة) هي: حظيرةٌ تُتَّخذ =

وفي حديث الشّفاعة الطّويل وفيه قول النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: «...**حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللهُ الملَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ...**»(٤).

فالحاصل أنّ الأمّة الإسلاميّة هي مَن قدّست القبلة الّتي رضيها الله جَلَّوَعَلَا لنبيّه محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وجعل القبلة في أرض حرمتها أزليّة منذ أن خلق الله عَزَّوَجَلَّ السّماوات والأرض إلى يوم القيامة، لقول النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يوم افتتح مكّة: «**إِنَّ هَذَا البَلَدَ حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ...**»(٥).

فإن لم يكن السّاجدين الحقيقيّين أمّة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فلا أدري مَن هم؟ وهم يستقبلون البيت الحرام، من كلّ جهات الأرض، فهدى الله جَلَّوَعَلَا بفضله ومنّه أمّة الإسلام إلى القبلة الصّحيحة، وأضلّ عنها بعدله

=

للدَّوَابّ من الحجَارَةِ وأَغْصَانِ الشَّجَرِ، وجمعها: صِيَر. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (١٦١/١٢)، والنّهاية، لابن الأثير (٦٦/٣)، وغريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، (٦١١/١).

(١) جمع: أَدْهَم، وهو الأَسْوَدُ، أي: سُودٌ لم يخالِط لَوْنُها لونٌ آخر. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (١٢٤/٦)، مادّة: دهم، والصّحاح، للجوهري (١٩٢٤/٥)، مادّة: دهم، وشرح النّووي على مسلم (١٣٩/٣)، والدّيباج على صحيح مسلم بن الحجّاج، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، الطّبعة الأولى، دار ابن عفّان، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (٣٤/٢).

(٢) قيل: السُّودُ، وقيل: البُهْمُ الَّذي لا يُخَالِطُ لَوْنُهُ لَونًا سِوَاهُ، سَوَاءَ كان أسودَ أو أبيضَ أو أَحْمَرَ بَلْ يكُونُ لَونُهُ خَالِصًا. انظر: الْمُعلِم بفوائد مسلم، للمازري (٣٥٢/١)، والنّهاية، لابن الأثير (١٦٧/١)، مادّة: بهم.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٧/٢٩)، (برقم: ١٧٦٩٣)، والطّبراني في المعجم الأوسط (٦/١)، (برقم: ٤)، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٨٠٩/٦)، (برقم: ٢٨٣٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الآذان، باب: فضل السّجود، (١٦٠/١)، (برقم: ٨٠٦)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرّؤية، (١٦٣/١)، (برقم: ١٨٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: جزاء الصّيد، باب: لا يحلّ القتال بمكّة، (١٤/٣)، (برقم: ١٨٣٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحجّ، باب: تحريم مكّة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد على الدوام، (٩٨٦/٢)، (برقم: ١٣٥٣).

أمّة الغضب من العبرانيّين والسّامريّين؛ لأنّ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لم يحدّد لليهود قبلة، فقد قال لهم عن الله جَلَّجَلَالُهُ: (في كلّ الأماكن الّتي فيها أصنع لاسمي ذكرًا آتي إليك وأباركك)[١].

فاختار داود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ أورشليم[٢] -بحسب زعمهم- مكانًا لبناء الهيكل لجمعهم بعد الشّتات، وتوحيدهم بعد الفرقة، ولم يلزمهم بالتّوجّه إلى الهيكل، وإنّما عظّموه لوجود التّابوت فيه، واليهود يعلمون أنّ شريعة موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ أمرتهم أن لا يسمعوا لنبيّ منهم، يشرّع لهم بشيء لم يأت به موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، فقد ورد في التّوراة: (ولم يقم بعد نبيّ في إسرائيل مثل موسى الّذي عرفه الرّبّ وجهًا لوجه)[٣].

وهذا الدّليل هو الّذي يتمسّك به يهود السّامرة في رفض قبلة داود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، والحقّ معهم؛ لأنّ داود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ متّبع للتّوراة وليس مشرّعًا، فيُقلَب عليهم الدّليل نفسه، ويُلزم به السّامرة في البعد عن تقديس جبل جرزيم، كما يلتزم به اليهود العبرانيّين في البعد عن تقديس جبل عيبال؛ لأنّ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لم يقدّس أي مكان[٤].

وقد سفّه الله جَلَّوَعَلَا مقالة اليهود في باب النّسخ، فقال تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [البقرة: ١٤٢].

فاليهود يدّعون أنّه لا يقع النّسخ ولا يجوز من الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأمّا النّصارى فهم على نقيض قولهم، فجوّزوا للرّهبان والقسّيسين أنّ يحلّوا ويحرّموا ما شاؤوا، وهدى الله عَزَّوَجَلَّ أمّة الوسط، فآمنوا بربوبيّة الله جَلَّوَعَلَا من الخلق والملك والتّدبير، وأنّه يفعل ما يشاء لا رادّ لأمره ولا معقّب لحكمه، ولهذا قال المجادلون في القبلة: أنّ القبلة الأولى إن كانت حقًّا فقد تركوا الحقّ، وإن كانت باطلًا فقد كانوا على باطل[٥]، فكان

---

(١) سفر الخروج ٢٠: ٢٤. نقلًا عن موسوعة الكتاب المقدّس ص ١٥٦. وورد النّصّ في عودة المسيح المنتظر لحرب العراق بين النّبوءة والسّياسة، لأحمد حجازي السّقا، دون طبعة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٨٥، والحملة الصّليبيّة على العالم الإسلامي والعالم، ليوسف العاصي إبراهيم الطّويل، الطّبعة الثّانية، صوت القلم العربي، مصر، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، (٢٩٢/١).

(٢) هي البَيْتُ الْمُقَدَّسُ بَيْتُ اللهِ كَمَا وَرَدَ فِي أَسْفَارِ التَّوْرَاةِ. انظر: تحجيل من حرف التّوراة والإنجيل (١٢٦/١).

(٣) سفر التثنية ١٠: ٢٤. نقلًا عن كتاب إظهار الحقّ، لمحمّد الهندي (١١١٧/٤)، وهل بشر الكتاب المقدّس بمحمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؟، لمنقذ بن محمود السّقار، الطّبعة الأولى، دار الإسلام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٧٧.

(٤) انظر: نقد التّوراة أسفار موسى الخمسة، لأحمد حجازي السّقا، دون طبعة، مكتبة النافذة، القاهرة، دون تاريخ، ص ١٦٤.

(٥) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٨٥/٤).

امتحانًا للعباد، ليرى مَن يتّبع الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وينقاد لشرعه، لقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وعَظُمَ هذا الأمر على بعض النّاس، كما قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[البقرة: ١٤٣].

ولله تَبَارَكَوَتَعَالَى الحكمة البالغة في حكمه وأمره وشرعه في الصّلاة إلى بيت المقدس؛ لأنّها قبلة الأنبياء عَلَيۡهِمۡٱلسَّلَامُ وأرض الرّسالات، ورحلة الإسراء كانت تقريرًا أنّ بيت المقدس من مقدّسات الإسلام، وأنّ الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ خاتم الأنبياء عَلَيۡهِمۡٱلسَّلَامُ، وأنّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على هداهم سائر، وفي فلك دعوتهم عَلَيۡهِمۡٱلسَّلَامُ دائر، لتقرير الأصول الثّلاثة: الإلهيات والنّبوات والمعاد، وإن اختلفوا في الشّرائع والأحكام، والرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ليس بدعًا من الرّسل عَلَيۡهِمۡٱلسَّلَامُ، فقد بعث بما يعرفه أهل الكتاب من البشارات.

فلمّا دخل اليقين القلوب، وصدّقت بنبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ورسالته، وإن أنكرها بعض من كتب عليه الضّلالة عنادًا وحسدًا وبغيًا، وعلم الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَى بحكمته أنّ المصلحة للرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأمّته استقبال الكعبة البيت الحرام؛ لأنّه أفضل بقاع الأرض، وأحبّه إلى الله جَلَّوَعَلَا، وأعظم بيوت الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَى وأشرفها، فمهّد ذلك بمقدّمات وموطّئاتٍ[1] بين يدي الأمر باستقبال الكعبة، فعُلمت حكمة العزيز الحكيم، اللّطيف الخبير، وعظمة كلامه عَزَّوَجَلَّ، وجلال وحيه جَلَّجَلَالُهُ، وكمال دينه وتمام نعمته على عباده، ما شرعه لهم من القبلة ما يعلمه سُبۡحَانَهُوَتَعَالَى أنّها عين المصلحة.

فلمّا استقرّت هذه الأمور في قلوب أهل الإيمان وذُكِّروا بها، فكأنّها نادتهم: أن استقبلوه في الصّلاة، ولكن توقّفت على ورود الأمر من ربّ البيت جَلَّوَعَلَا، فذكر سُبۡحَانَهُوَتَعَالَى ما امتنّ على رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، واطّلاعه على تقليب وجهه في السّماء حرصًا منه على تحويله عن قبلته الأولى، فقال جَلَّوَعَلَا: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ ﴾[البقرة: ١٤٤].

(١) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢/٩٣٢-٩٣٤)، وزاد المعاد، لابن القيّم (٣/٦٠-٦١)، وإعلام الموقعين، لابن القيّم (٤/١٢٥)، وبدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٥٨٣-١٥٨٥).

وثبت في الصّحيح عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**لما قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الكَعْبَةِ، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾**[البقرة: ١٤٤]، **فَوُجِّهَ نَحْوَ الكَعْبَةِ...**»[(١)].

ثمّ أخبر جَلَّ وَعَلَا عن أهل الكتاب من اليهود الّذين أنكروا استقبالكم الكعبة أنّهم يعلمون بما هو مسطور في كتبهم عن أنبيائهم: أنّ الله عَزَّ وَجَلَّ سيوجّه نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى بيت الله الحرام، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: ١٤٤].

ومن شدّة كفرهم وحسدهم أنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو جاءهم بكلّ حجّة وبرهان على أنّ التّوجّه إلى الكعبة هو الحقّ، لاستكبروا عن اتّباعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعاندوا واتّبعوا أهواءهم، لقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]؛ لأنّ اتّباعهم للقبلة، والرّضا بها، دليلٌ على اتّباع النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأضاف جَلَّ وَعَلَا القبلة إلى ضمير النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّها قبلة الإسلام، وقد سألها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلسان الحال[(٢)]، وكذلك هو دليل على استكبارهم وعنادهم وإعراضهم عن الحقّ، ثمّ برّأ الحقّ تعالى نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قبلتهم، فقال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ثمّ ذكر اختلافهم في القبلة، فاليهود لهم قبلة، والنّصارى كذلك، واليهود العبرانيّين لهم قبلة، والسّامريّين كذلك، وكلّ طائفة لا تتّبع الأخرى في القبلة الّتي هي شعيرة ظاهرة، ومن خواصّ الدّين، وأفرد الله عَزَّ وَجَلَّ القبلة؛ لأنّهم كانوا مخيّرين في استقبال الجهات؛ ولأنّه إذا اتّبع قبلة إحدى الطّوائف كان غير متّبع قبلة الطّائفتين الأخريتين[(٣)]، وقيل: كلّ من قبلة إحدى الطّوائف هي باطلة، فكانوا في حكم الاتّحاد في البطلان قبلة واحدة[(٤)]، فأهل كلّ ملّة لا يفارقون قبلتهم إلّا أن يخرجوا من دينهم، ﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾[البقرة: ١٤٥]، فهم وإن اشتركوا في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصّدوق في الأذان والصّلاة والصّوم والفرائض والأحكام، (٨٧/٩)، (برقم: ٧٢٥٢).

(٢) انظر: التّحرير والتّنوير، لابن عاشور (٣٦/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٣٦/٢).

(٤) انظر: السّراج المنير، للشّربيني (١٠٢/١).

الباطل في مخالفة القبلة الصّحيحة، فهم مختلفون في باطلهم، وكلّ أحدٍ من الطّوائف تكفّر الأخرى، فاليهود تكفّر النّصارى والسّامرة، والنّصارى تكفّر اليهود(١).

أمّا أمّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فقد هداها ربّها سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ إلى أقوم سبيل، وصراطه المستقيم، فأكرمها بقبلة غير قبلة هؤلاء المختلفين، فاختارها لها ورضيها، وأكّد هذا المعنى بقوله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ ۙ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥]، فالمختلفون الضّالون عن القبلة إنّما يتّبعون أهواءهم، ولهذا عبّر به، ولم يقل: دينهم؛ لأنّهم يعلمون أنّ دين محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو الدّين الصّحيح الخالص، وأنّه رسول الله وخاتم النّبيّين عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، المبعوث إلى العالمين، فمن ترك اتّباع الدّين، فليس له دينٌ إلّا اتّباع الظّنّ والتّخرّص وما تهوى الأنفس.

فجمع الله عَزَّوَجَلَّ لأمّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الخير من جميع الجهات، فاختار جَلَّوَعَلَا لهم خير الأنبياء صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأنزل سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليهم خير الكتب، وشرع عَزَّوَجَلَّ لهم خير الأديان، واختار تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لهم أفضل قبلة وأشرفها، واختار سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ لهم خير القرون، وجعلهم خير أمّة أخرجت للنّاس، شهداء عليهم لفضلهم وعلمهم وعدالتهم، فتكاملت جهات الفضل في حقّها: بالرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، والقرآن الكريم، والإسلام، والقبلة(٢).

ولعلّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بعدما قطع السّامريّ وأفحمه بالحجّة، وأظهر كذبه وتحريفه، فتبيّن أنّ اليهود يعلمون الحقّ ويجحدونه، وهم أهل تعنّتٍ وكبر وحسدٍ وعنادٍ، فالسّامرة من باب أولى؛ لأنّهم رافضة اليهود، فاعتبر بما عند الرّافضة، فهم ليسوا أهلًا للمناظرة؛ لأنّهم سخف العقول، ويستحلّون الكذب على الله عَزَّوَجَلَّ وأنبيائه عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويبدّلون كلام الله جَلَّوَعَلَا، ومن شروط المناظرة الرّدّ إلى كلّيات متّفق عليها، وهذا مفقود مع السّامرة، وقد ردّه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ إلى توراة اليهود المحرّفة من باب الإفحام والإلزام، ولهذا أعرض عن ذكر وجه الحقّ للسّامري، واكتفى بقطعه وإفحامه؛ لأجل كفّ شرّه وعداوته ويتبيّن للنّاس باطله -والله أعلم-.

(١) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١٥٨٦/٤).

(٢) انظر: زاد المعاد (٦١/٣)، وإعلام الموقّعين (١٢٦/٤)، ومفتاح دار السّعادة (٩٣٥/٢)، وبدائع الفوائد (١٥٨٥/٤).

أمّا مسألة تحويل القبلة فقد فصّلها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبيّن ما فيها من حكم الله جَلَّ وَعَلَا الباهرة، وجلّى فيها فضل أمّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سائر الأمم.

رابعًا: نتائج المناظرة.

بعد استعراض مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسّامريّ والّتي كانت يسيرة في ألفاظها، سهلة في معانيها، قاطعة للخصم المدّعي، كاشفة لتحريف دليله وموقعه، ويمكن الخروج من هذه المناظرة العقديّة بعدّة نتائج، وهي كما يلي:

١- بيان أنّ قبلة السّامرة قبلة مبتدعة غير صحيحة.

٢- كشف تحريف يهود السّامرة للنّص التّوراتي الّذي هو دليلهم على قبلتهم.

٣- بيان أنّ المستدلّ مدّعٍ لقضيّة دون نقلٍ وبرهان صحيح، أو دليل عقليّ صريح.

٤- علوّ السّائل -ابن القيّم- على المستدلّ بالحجّة، وإفحامه وقطعه ببيان تحريفه وكذبه، وقد وردت صور الانقطاع في المناظرة بما يلي:

أ- الإقرار: وذلك حينما عارض السّائل لمستند المستدلّ على أنّ النّص الّذي استدلّ به السّامري غير موجود في النّسخة العبرانيّة الّتي بأيدي اليهود، وهم تبعٌ لهم وفرع عنهم فيها، فأقرّ بذلك وصدّقه، فقال كما في المناظرة: (...صدقت).

ب- الانتقال المذموم: لما كشف السّائل مستند المستدلّ وأبطله من أساسه، انتقل السّامري إلى بيان أنّ هذا النّص إنّما هو من النّسخة السّامريّة وليس من النّسخة العبرانيّة، ظنًّا منه أنّ هذه الحيلة ستنجيه من الإفحام، وهذا هو الانتقال المذموم وهو انقطاع في الحقيقة، ولهذا قال كما في المناظرة: (إنّما هو في توراتنا خاصّةً).

ت- السّكوت: وذلك لما عجز عن الرّدّ، والجواب عمّا أفحمه السّائل به، فلم يراجعه بجوابٍ، أو استدلالٍ، فكان في الحقيقة انقطاعًا، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة المناظرة: (...فلم يرجع إليَّ الجواب).

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: لا بأس بطلب المناظرة إذا عَلِم الطّالب من نفسه الأهليّة لذلك على ما سلف من شروط المناظرة وآدابها ومقاصدها الحسنة، كما وقع لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: (وناظرت فضلاءَهم في استقباله).

الفائدة الثّانية: ظهور أخلاق المناظر من حسن المنطق، وإنزال الخصم منزلته الّتي يستحقّها عند معظّميه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصفه: (وناظرت فضلاءَهم في استقباله).

الفائدة الثّالثة: الصّدع بالحقّ وعدم الخوف من قوله، والوضوح فيه، وهذا ما بدأ به ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في حكمه على قبلة السّامرة: (هو قبلة باطلة مبتدعة)، وكذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا خطأٌ قطعًا على التّوراة)، وكذا يكون المناظر بالحقّ لا يخاف في الله جَلَّوَعَلَا لومة لائم.

الفائدة الرّابعة: التّحلي بآداب المناظرة منها: حسن الإنصات والاستماع للخصم، وعدم مقاطعته حتّى لا يشغّب في المناظرة، ويخرجها عن مقصودها، وتُؤتِي المناظرة أُكلَها بإذن الله تَبَارَكَوَتَعَالَى.

الفائدة الخامسة: العلم بحال الخصم قبل خوض المناظرة معه مما يعين على الفلج عليه وقطعه، وكذا كان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع السّامري كما هو ظاهر في نصّ المناظرة.

الفائدة السّادسة: وهي الطّريقة المنهجيّة المختصرة في المناظرة، حسب ما يراه المناظر مناسبًا لخصمه، ولموضوع المناظرة، وتكون سهلة ميسّرة كما سلكها ابن القيّم في هذه المناظرة.

❁ ❁ ❁

المبحث الثّالث:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء النّصارى في إيثار الدّنيا على قبول الحقّ واحتجاجه بالقدر.

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

المبحث الثّالث:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء النّصارى في إيثاره الدّنيا على قبول الحقّ واحتجاجه بالقدر[١].

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولقد ناظرنا بعض علماء النّصارى معظمَ يومٍ، فلمّا تبيّن له الحقّ بُهت، **فقلت** له وأنا وهو خاليان: ما يمنعُكَ الآن من اتّباع الحقّ؟

فقال لي: إذا قدِمت على هؤلاء الحمير –هكذا لفظه– فرشوا الشِّقاق[٢] تحت حوافر دابّتي، وحكّموني في أموالهم ونسائهم، ولم يعصوني فيما آمرُهم به، وأنا لا أعرف صنعةً، ولا أحفظ قرآنًا، ولا نحوًا ولا فقهًا، فلو أَسلَمتُ لَدُرتُ في الأسواق أتكفّف[٣] النّاس، فمَن الّذي يَطِيبُ نفسًا بهذا؟!

فقلت: هذا لا يكون، وكيف تظنّ بالله أنّك إذا أسلمت وآثرت رضاه على هواك يخزيك ويُخْوِجُكَ؟! ولو فرضنا أنّ ذلك أصابك فما ظفرت به من الحقّ والنّجاة من النّار ومن سخط الله وغضبه، فيه أتمّ العوَض عمّا فاتك.

فقال: حتّى يأذن الله.

فقلت: والقدَر لا يحتجّ به، ولو كان القدَر حجّةً لكان حجّةً لليهود على تكذيب المسيح، وحجّةً للمشركين على تكذيب الرّسل، ولا سيّما أنتم تكذّبون بالقدَر، فكيف تحتجّ به؟!

فَقَالَ: دعنا الآن من هذا، وأمسك)[٤].

---

(١) هو تَقْدِيرُ اللهِ تَبَارَكَ‌وَتَعَالَى لِلأَشْيَاءِ فِي القِدَمِ، وَعِلْمُهُ سُبْحَانَهُ‌وَتَعَالَى أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ وَعَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَكِتَابَتُهُ لِذَلِكَ، وَمَشِيئَتُهُ لَهُ، وَوُقُوعُهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّرَهَا، وَخَلْقُهُ لَهَا. انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسّنّة ومذاهب النّاس فيه، لعبد الرّحمن بن صالح المحمود، الطّبعة الثّانية، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ٣٩.

(٢) بالضَمّ وَهِيَ تَصْغِيرُ شُقَّةٍ، وَهِيَ جِنْسٌ مِنَ الثِّيَابِ. انظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى محمّد بن عمر بن أحمد الأصبهاني (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الطّبعة الأولى، دار المدني، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٢١٢/٢)، مادّة: شقق، والمغَرِّب في ترتيب المعرِّب، لأبي الفتح ناصر بن عبد السّيد أبي المكارم ابن علي الْمُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٢٥٥، مادّة: شقق.

(٣) أي: مَدَّ يَدَهُ يَسْأَلُ النَّاسَ. انظر: مختار الصّحاح، للرّازي ص ٢٧١، ولسان العرب، لابن منظور (٣٠٣/٩)، مادّة: كفف.

(٤) هداية الحيارى، لابن القيّم (٤٣٩/٢-٤٤٠).

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

أورد ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة في موضع واحد في "هداية الحيارى"[(١)]، وذلك في معرض ذكر أوجه الردّ على شبهة أثارها على لسان اليهود والنّصارى؛ أنّهم اختاروا الكفر على الإيمان وهم أكثر ممن آمن وأسلم، ففنّد هذا الزّعم من وجوه عدّة منها: الوجه الرّابع؛ أنّ الّذين أسلموا من الأمّتين العظيمتين كان أهل الإسلام في ضعف وقلّة، وأهل الكتاب والمشركين في شوكة ومنعة وتحالف للقضاء على دعوة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والدّاعي إلى إسلام مَن كان من اليهود والنّصارى هو تركهم للأغراض والدّوافع الّتي حالت دون إيمان غيرهم من حبّ الدّنيا وزينتها والرّياسة وإيثارهما عن اتّباع الهدى والحقّ، وخوفهم من ضياع دنياهم، فاستمتعوا بخلاقهم[(٢)] وخاضوا بالشّبهات الّتي هي كالسّراب الّذي يحسبه الظّمآن ماء، فتفرّقوا وهلكوا، فخسروا آخرتهم.

فساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة والمحاورة الّتي تنبيك عن علم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقوّة إحكامه في باب المناظرات، وتمكّنه من هزيمة خصمه وقطعه.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا **مكانها** فلم يذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته شيئًا من هذا البتّة في كتابه؛ لأنّه ليس فيه كثير فائدة -والله أعلم-، ولعلّها وقعت له في الشّام لوجود النّصارى هناك -والله أعلم-.

وبالنّسبة **للمتناظرين** فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحد علماء النّصارى، كما نصّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك في مناظرته فقال: (ولقد ناظرنا بعض علماء النّصارى معظمَ يومٍ...).

أمّا عن **موضوع المناظرة** فيتمثّل حول إيثار حبّ الدّنيا وشدّة التّعلّق بها، والخوف من فوات ملذاتها، وإيثارها على الدّار الآخرة، وأنّ الدّخول إلى الإسلام والانقياد لأوامره وأعظمها الإيمان بالله جَلَّ وَعَلَا، واجتناب نواهيه وأعظمه الكفر به، يسلبه التّنعّم بزينة الدّنيا وشهواتها، ويقضي عليه بالفقر بعدما كان غنيًّا،

---

(١) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٤٤٠-٤٤١).

(٢) الخَلَاقُ هو: النَّصِيبُ والحَظُّ. انظر: لسان العرب، لابن منظور (١٠/٩٢)، مادّة: خلق، والمحرّر الوجيز، لابن عطيّة (١/١٨٨)، وأضواء البيان، للشّنقيطي (٤/١٨٦).

ويصيّره ذليلًا بعدما كان عزيزًا في قومه، ويصبح تابعًا مرؤوسًا بعدما كان متبوعًا رئيسًا، وهذا كلّه نابعٌ من نفسٍ أشربت حبّ الدّنيا الّذي هو مفتاح كلّ شرّ، وهو الّذي منع علماء عبّاد الصّليب من الدّخول في الإسلام، لسوء ظنّهم بربّ العالمين، فتصدّى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذه الشّبهة الواهية، بعدما بهت الكافر، ودعاه لاتّباع الحقّ، فما كان على النّصراني للحيدة من إلزامه الحجّة إلّا الاحتجاج بالقدر على كفره وشركه، فكان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له بالمرصاد، إذ ألزمه الحجّة والبرهان، وبيّن تهافته وتناقضه، فقطعه عدّة مرّاتٍ في مجلسٍ واحدٍ.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

سار ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته لأحد علماء النّصارى في مقامين هما:

١- **المقام المعياري التّوصيفي**: وهو إقامة الحجّة على المخالف، وبيان الحقّ وإلزامه المحجّة، وقد ناظره ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معظم يومه حتّى ظهر الحقّ، وعجز النّصراني عن الرّدّ، فحاد وذكر المانع من إيمانه، وخوفه من فوات ملذّات الدّنيا، بظنّه السّيّء في ربّ العالمين جَلَّوَعَلَا، فأفحمه وقطع ظنّه الجاهلي بالتّنزل معه لإلزامه وقطعه، ثمّ انتقل النّصراني إلى الاحتجاج بالقدَر على كفره، فحاجّه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى عقيدته وذكّره بأسلافه من اليهود والّذين أشركوا في هذا الباب على تكذيب الرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ.

٢- **المقام الحكمي**: وذلك بعد إقامة الحجّة على عابد الصّليب، لما عجز عن الجواب وانقطعت حجّته، وعرض ابن القيّم عليه الإسلام، ثمّ بعد الحيدة والانتقال المذموم، فأزال عنه الغشاوة، ورفع اللّثام عن شبهته الّتي حجبته عن الدّخول إلى الإسلام، هو خوفه من فوات الدّنيا وزينتها، لسوء ظنّه الجاهلي، فأفحمه وقطعه، ثمّ أورد النّصراني على ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهة واهية وهي الاحتجاج بالقدَر على كفره، وحكم عليه بالكفر؛ لأنّه مكذّبٌ بالقدر، وقد جمع بين المتناقضين[1] الاحتجاج بالقدَر والتكذيب به، وهذا في غاية الجهل والظّلم.

(١) نَقِيضُ الشَّيْءِ مَا لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ لَكِنْ لَا يَرْتَفِعَانِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا، فَالنَّقِيضَانِ مَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا. انظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتّهانوي (١٧٢٦/٢)، وشرح العقيدة السّفارينيّة، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ، ص ٧٣٥.

وفي هذه المناظرة وقف في مقام السّائل المعترض، ويقف النّصراني موقف المستدلّ، فقد أورد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إفحام الخصم المعلّل الحقّ، انقطع وتحيّر فلم يردّ جوابًا؛ لأنّ شبهاته سقطت واضمحلّت، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (...فلمّا تبيّن له الحقّ بهت)، أي: أنّ عابد الصّليب علم الحقّ وشواهده، وعرف زيف الباطل وزخرفه بالدّلائل العقليّة النّقلية، إذ من المحال أن يتبيّن له الحقّ دون معرفة دلائله وبراهينه، وشبهات الباطل وتهافته الّتي حالت دونه ودون اتّباع الحقّ، ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فكلّ من تبيّن له الحقّ وخالفه وقع في البغي والعدوان؛ لأنّه لم يستسلم ويُسلِم، وينقاد إلى الحقّ، فلو دخل إلى الإسلام لهُدِيَ إلى الصّراط المستقيم، ولكن مَن عاند وجحد الحقّ وأخذته العزّة بالإثم، واستكبر عن الحقّ، خُذِل وأوكله الله إلى نفسه، وخلّى بينه وبين شهواته، وسلّط عليه الشّيطان يؤزّه إلى أودية الكفر والضّلال، وهذا حال كلّ جاحدٍ معاندٍ يجادل بغير علمٍ ولا هدى ولا كتابٍ منيرٍ.

ثمّ أخذ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ النّصراني في خلوة لعلّه يتنازل عن عناده وكبريائه، فيَعْرِض عليه الحقّ بعد قيام الحجّة عليه وظهور المحجّة لديه، ليقطع عليه كلّ دليلٍ يرى أنّه حجّة له فيه لترك الحقّ وعدم اتّباعه، ويسدّ عليه كلّ سبيل من سبل الشّيطان، أو باب من أبواب النّفس الأمّارة بالسّوء للبقاء على الكفر وإيثاره على الإيمان، فقام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرغّبًا له بعد إيضاح الحجّة له، وظهر عليه بالدّلائل والبراهين، دعاه في خلوة قائلًا له: (...ما يمنعك الآن من اتّباع الحقّ؟)، أي: ليس لك حجّة تركن لها، أو بيّنة أو برهان تقدّمه، سوى الهوى والكبر والعناد والجحود، واختيار طريق الكفر والضّلالة والغواية، وتخويف الشّيطان لك من اتّباع الحقّ، فكان هذا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ استفهام تقريري[1]، أي: أنّك عرفت الحقّ بدلائله فظهر، والباطل بزخارفه فزهق، فَلِمَ لا تتّبع الهدى بعدما تبيّن لك، وترجع إلى الصّواب، فهو خيرٌ لك من المكابرة والعناد والجحود؟

هنا أورد المستدلّ النّصراني على السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مانعًا للفرار من الحقّ، ظنًّا منه أنّها حجّة له للبقاء على كفره، وحاجزًا عن الدّخول إلى الإسلام، وأنّ لزوم الحقّ والإيمان بالله جَلَّوَعَلَا يسلبه التنعّم بالدّنيا

(١) أُسلُوبُ الاسْتِفهامِ التَّقرِيرِيّ مِن أَسَالِيبِ عِلْمِ المعَانِي في البَلَاغَةِ، وهُوَ مَا يَحْمِلُ المخَاطِبَ عَلَى الإِقْرَارِ والاعْتِرَافِ بِأَمْرٍ قَدِ اِسْتَقَرَّ عِنْدَهُ ثُبُوتُهُ، أو نَفْيُهُ، ويَجِبُ أن يَلِيهِ الشَّيءُ الَّذِي تَقَرَّرَ بِهِ. انظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، محمّد عليّ حمد الله، الطّبعة السّادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، (٩٥/١)، وعلم المعاني، لعبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦هـ)، الطّبعة الأولى، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٩٩.

وزينتها، ويصيّره فقيرًا بعدما كان غنيًّا، ويصبح ذليلًا بعدما كان عزيزًا في أهل ملّته، يحكّم في الأموال والأعراض، ويتكفّف النّاس ويسألهم أعطوه أو منعوه، فيفقد ماء وجهه، فيذلّ ويخزى، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على لسان النّصراني: (إذا قدِمت على هؤلاء الحمير -هكذا لفظه- فرشوا الشِّقاق تحت حوافر دابّتي، وحكّموني في أموالهم ونسائهم، ولم يعصوني فيما آمرُهم به، وأنا لا أعرف صنعةً، ولا أحفظ قرآنًا، ولا نحوًا ولا فقهًا، فلو أَسلَمتُ لَدُرتُ في الأسواق أتكفّف النّاس، فمَن الّذي يَطِيبُ نفسًا بهذا؟!).

فاعترض عليه السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ باعتراضات قطعته وأفحمته، ونقضت بنيانه من القواعد، فخرّت شبهاته صريعة أمام استدلالاته منها:

١- قام السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقام الصّادّ الذّابّ عن الله عَزَّوَجَلَّ وشرعه وقدره، فنفى هذا الكلام نفي علم، لا نفي جهل فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا لا يكون...)؛ لأنّه يبطله العقل والشّرع والواقع، واستنكر منه هذا الظّنّ السّيّء بأحكم الحاكمين وأعدل العادلين وربّ النّاس أجمعين تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ للنّصراني: (وكيف تظنّ بالله أنّك إذا أسلمت وآثرت رضاه على هواك يخزيك ويُخْوِجُكَ؟!)، فيكون بذلك مكذّبٌ بالقدَر الّذي هو قدرة الله عَزَّوَجَلَّ على المنع والعطاء، والرّزق والكفاية، وهذا الظّنّ الّذي ظنّه ظنًّا ينافي اليقين بقدرة الله جَلَّوَعَلَا، ولا يليق بالله جَلَّجَلَالُهُ ولا بأسمائه الحسنى وصفاته العلا، وهذا الظّنّ متضمّن لإنكار القدَر والحكمة، ومَن جهل بحقّ معبوده وفاطره ورازقه، وجحد حقّه، بل مدّعٍ له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ النّدّ والصّاحبة والولد، أنّى له معرفة حقيقة أسمائه وصفاته، وهو لا يعرف ربّه المستحقّ للعبادة فهذا من أمحل المحال، فكان الأولى بهذا النّصراني أنّ يظنّ بنفسه الأمّارة بالسّوء فهي أولى به من الظّنّ السّيء بالملك القادر الحيّ القيّوم الغنيّ الحميد سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ لأنّه من سنن الجاهلين وهو ظنّ أكثر النّاس به جَلَّوَعَلَا غير الحقّ ظنّ السّوء فيما يفعله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بهم وبغيرهم، ولا يسلم منه إلّا ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١١٢].

٢- أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزّه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن سوء الظّنّ به جَلَّوَعَلَا؛ لأنّ التّنزيه عن النّقص والعيب المضادّ للكمال، فدلائل القدرة تدلّ على تنزيه الله جَلَّوَعَلَا من العجز والتّعب والرّزق الذّي ينافي القدرة، ودلائل الغنى تدلّ على تنزيه ربّ العالمين عن الصّاحبة والولد، والأكل والشّرب، وكلّ ما يلزم منه الحاجة إلى غيره؛ لمنافاة ذلك لكمال غناه المطلق جَلَّوَعَلَا، فلما كان الله منزّه عن كلّ نقص وعيب في ذاته وأفعاله

التي لا تخرج عن الحكمة والمصلحة والرحمة والعلم، فلا يليق هذا الظّنّ بمقام الرّبوبيّة المتضمّنة لأفعاله من الخلق والرزق والإحياء والإماتة، كما لا يليق بمقام المعبود الحقّ المستحقّ للعبادة بحقّ، ومَن ظنّ أنّه إذا دخل إلى الإسلام سيفقر، ويكون عالة على النّاس أعطوه أو منعوه، فأحدث له همًّا وعجزًا، وهذا فيه إنكار لقدر الله جَلَّوَعَلَا وحكمته وللصّفات؛ لأنّه أنكر قدرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وجَحَد صفة من صفات الباري عَزَّوَجَلَّ فكان شرٌّ من أهل الشّرك، فكيف وهو من أهل الصّليب وعبّاد المسيح؟ فقد جمع بين الكفر والشّرك(١).

فلو أحسن هذا الصّليبي الظّنّ بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لما عَبَدَ غيره، ولَأَخلَص له العبادة والتّوحيد، فما قدر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حقّ قدره لما ادّعى له الصّاحبة والولد، وما قدر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حقّ قدره لما ظنّ في الله عَزَّوَجَلَّ ظنّ الجاهليّة، فنفى عنه قدرته، (فمن أقبح الظّلم أن يعطي حقّه لغيره، أو يشرك بينه وبينه فيه، ولا سيّما إذا كان الّذي جعل شريكه في حقّه هو عبده ومملوكه)(٢).

٣- ولهذا أورد السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على النّصراني اِستفهامًا خرج مخرج التّعجّب(٣)، فقال: (وكيف تظنّ بالله أنّك إذا أسلمت وآثرت رضاه على هواك يخزيك ويُخْوِجُكَ؟!...)، والمعنى: كيف بلغت بك الجرأة إلى إساءة الظّنّ بالله عَزَّوَجَلَّ إن دخلت في دينه، وآثرت ما عنده من الهداية والتّوفيق والاستقامة والرّضا على هواك وشيطانك، أن تُذلَّ وتُخزى، وأنّك إذا تركت لأجله جَلَّوَعَلَا شيئًا لم يعوّضك خيرًا منه، أو إذا فعلت لأجله جَلَّوَعَلَا شيئًا لم يعطك أفضل منه، فإذا ظننت هذا بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فهو من أقبح الظّنّ وأكذبه، ومن أعظم الذّنوب؛ لأنّه ظنّ به خلاف كماله المقدّس، وعلاج هذا الظّنّ هو إخلاص الدّين لله وحده، وحسن التّوكّل عليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فيقوى عندك داعي الإيمان في قلبك، فتشمّر عن ساعد

---

(١) اختلف العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في التَّفْرِيقِ بَيْنَ الشّرْكِ والكُفْرِ، فَبَعْضُهُم يَرَى: أَنَّ بَيْنَ الشّرْكِ والكُفْرِ عُمُومٌ وخُصُوصٌ، فَكُلُّ مُشْرِكٍ كَافِرٍ، وَلَيْسَ كُلُّ كَافِرٍ مُشْرِكٍ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، بِخِلَافِ الحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَنَّ الكُفْرَ أَعَمَّ مِن الشّرْكِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ -والله أعلم- أَنَّهُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ، إِذَا أُطْلِقَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرَ مِنْ قَبِيلِ التَّرَادُفِ، أو يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ لمَنَاسَبَةٍ بَيْنَ المعْنَيَيْنِ، فَيَكُونَا مُتَبَايِنَيْنِ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٢/٧١)، والفروق اللّغوية، للعسكري ص ٢٣٠، والرّياض النّاضرة والحدائق النّيّرة الزّاهرة، للسّعدي ص ٢٥٥، ومجموع الفتاوى، لابن باز (٩/١٧٤).

(٢) الجواب الكافي، لابن القيّم ص ١٣٩.

(٣) انظر: مغني اللّبيب، لابن هشام ص ٢٧١.

الجدّ والاجتهاد، فتجهد جهدك في طلب رزقك، ولا يكون لك إلّا ما كتبه الله جَلَّوَعَلَا عليك وقدّره لك، فتجمع بين الإرادتين: الكونيّة والشّرعيّة(١).

٤- ثمّ تنزّل السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع النّصراني فقال له: (ولو فرضنا أنّ ذلك أصابك فما ظفرت به من الحقّ والنّجاة من النّار ومن سخط الله وغضبه، فيه أتمّ العوَض عمّا فاتك)، أي: لو أنّك أسلمت وجهك لله تَبَارَكَوَتَعَالَى ودخلت دين الإسلام، وكفرت بالطّاغوت، ونبذت الشّرك، فقد نلت الكرامة والرّفعة في الدّنيا، وذلك بتوحيد الله جَلَّوَعَلَا وتعظيمه والإيمان بحقيقة أسمائه وصفاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، والانقياد للرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ بالطّاعة، والبراءة من الكفر وأهله، وفي الآخرة الفوز بالجنّة ورضا الرّحمن والنّظر إلى وجه الكريم المنّان سُبْحَانَهُوَتَعَالَى والنّجاة من النّار وسخط الجبّار جَلَّوَعَلَا، فالمصلحة والنّفع الحاصل لك في الدّنيا والآخرة مع الإيمان وما قَدَرَه جَلَّوَعَلَا عليك من التّضييق في رزقك في دار الدّنيا، أضعاف أضعاف المفسدة والضّرر والشّقاء في الآخرة مع الكفر وما أكرمك ونعّمك في دار الدّنيا، فإذا وازنت أو خيّرت بين الفقر في الدّنيا والنّجاة في الآخرة بالإيمان، أو الغنى في الدّنيا والهلاك في الآخرة بالكفران، لاخترت الإسلام وعملت له، وأمّا الدّنيا فلا تأخذ منها إلّا ما كتبه لك وقدّره جَلَّوَعَلَا عليك.

ولو أنّ ما توقعته وتوجّسته واقعٌ بقدر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، إنّما هو ابتلاءٌ وامتحانٌ من الله جَلَّوَعَلَا لك أتصبر أو لا؟ فإن صبرت ليعطينّ لك أضعاف ما فاتك من سعة الرّزق، أمّا جزعك وسخطك فلا يكون لك إلّا ما قدّره لك من الدّنيا، فالكرامة والعطاء في الدّنيا ليس دليل الرّضا، والتّضييق والتّقتير ليس دليل الإهانة، وإنّما الكرامة تكون بالإيمان بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وعبادته والإقرار بكلّ ما يستحقّه، والإهانة تكون بالكفر به وجحد ما يستحقّه من العبادة، فأفحمه وألزمه الحجّة.

---

(١) أمّا الإِرَادَةُ الكَوْنِيَّةُ القَدَرِيَّةُ فَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْمَشِيئَةِ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مُرَادِهَا، فَالمسْلِمُ والكَافِرُ تَحْتَهَا سَوَاءٌ، وأَمَّا الإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْمَحَبَّةِ، فَتَتَضَمَّنُ مَحَبَّةَ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وَرِضَاهُ. انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (١/٢٦٤-٢٦٨)، وتنبيه ذوي الألباب السّليمة السّليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة، لسليمان بن سحمان ابن مصلح بن حمدان النّجدي (ت: ١٣٤٩هـ)، دون طبعة، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ٦١-٦٢، والقضاء والقدر، لعمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي (ت: ١٤٣٣هـ)، الطّبعة الثّالثة عشر، دار النّفائس، الأردن، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ١٠٦-١٠٨، وشرح العقيدة الواسطية، لمحمّد بن خليل حسن هرّاس (ت: ١٣٩٥هـ)، تحقيق: علوي ابن عبد القادر السقّاف، الطّبعة الثّالثة، دار الهجرة، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ، ص ٩٩-١٠١.

٥- لما ألزم السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعلل النّصراني وعجز عن إقامة البيّنة على كلّ ما ادّعاه، فلجأ إلى حيلة لتطويل المناظرة وإخفاء انقطاعه وإفلاسه وعجزه انتقل الانتقال المذموم، فقال: (حتّى يأذن الله)، فكان هذا في الحقيقة انقطاع وعجز؛ لأنّه عارض الحقّ ودفع الأمر، وكان معارضًا لشرعه وأمره وذلك لجهله وظلمه لنفسه، واتّباعًا لهواه، فعارضه السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال له: (القدَر لا يحتجُّ به...)؛ لأنّ (القضاء والقدَر والمشيئة النّافذة من أعظم أدلّة التّوحيد، فجعلها الظّالمون الجاحدون حجّةً لهم على الشّرك، فكانت حجّة الله هي البالغة، وحجّتهم هي الدّاحضة)[1].

والاحتجاج بالقدَر أبطله الله عَزَّوَجَلَّ شرعًا وعقلًا، ولهذا قامت حجّة الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه، بإرسال رسله عَلَيۡهِمۡ ٱلسَّلَامُ، وإنزال كتبه، فأوضح الدّليل وبيّن السّبيل، وحذّر من سبيل المجرمين، واتّباع خطوات الشّيطان، فلم يبق مع أحد على الله عَزَّوَجَلَّ حجّة بعد الرّسل عَلَيۡهِمۡ ٱلسَّلَامُ سوى الكبر والعناد والجحود، والاحتجاج بالقدَر والقول الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم، وكذلك فإنّ كلّ صحيح العقل يدرك أنّه لو سلك هذا المسلك –وهو الاحتجاج بالقدر– لم يثبت عليه قدم.

والقدَر لا يُحتجّ به على الذّنوب والمعايب، ولكنّ الخصم لجهله وظلمه لنفسه واتّباعًا لهواه، احتجّ بالقدَر على إبطال الأمر والنّهي، ولو فقه لدفع قدر العقوبة الأخرويّة بقدر الإيمان والتّوبة والأعمال الصّالحة، فربّ الدّارين واحد سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وحكمته واحدة لا يناقض بعضها بعضًا، ولا يبطل بعضها بعضًا، فكأنّه –المعلل– غالط نفسه بالاحتجاج بالقدَر على بقائه في الكفر، وأنّها حجّة له، وهذا باطل، فقد جمع بين الجهل والشّرك وسوء الظّنّ، ولا تتمّ العبوديّة لله إلّا إذا جمع بين الحقيقة الشّرعيّة والحقيقة الكونيّة في باب القضاء والقدر[2].

فألزمه السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّ احتجاجه ليس في موضعه، بل يضرّه؛ لأنّه دفع بالقدَر الأمر والنّهي وأبطل به الشّريعة، وهذا الاحتجاج علّقه بالمستقبل مع إصراره على كفره، فلمّا ألزمه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحجّة ولم يقدر المعلّل على دفعها، احتجّ بالقدر، فبطل احتجاجه به؛ لأنّه يريد أن يرتكب منكرًا وباطلًا في الحال أو المستقبل.

---

(١) شفاء العليل، لابن القيّم (٢٢٥/١).

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (١٨١/١).

وحجّته -النّصراني- داحضة قد سبقه فيها غيره من الأمّة الغضبيّة وأهل الإشراك، في تكذيب دعوة الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ والدّفع في وجه الإيمان بهم، وشيخهم وإمامهم إبليس اللّعين، قد ورّثها لأوليائه وتلاميذه من أعداء الله جَلَّوَعَلَا المعترضين على قضائه وقدره بحكمته[1]، فالقدَر دينهم ويدفعون الأمر به، بخلاف الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ فإنّ دينهم الأمر مع إيمانهم بالقدر، وتحكيم الأمر عليه[2]، فلو كان حجّة لليهود والمشركين على تكذيب الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ لكانت حجّة له على عدم الإيمان، وعبادة الأوثان والصّلبان، ولا يتحقّق الإيمان بالقدَر حتّى يؤمن بربّ العالمين جَلَّجَلَالُهُ وأنّه لا إله إلّا الله وحده لا شريك له ربّ الأولين والآخرين، المعبود بحقّ دون ما سواه، ويؤمن بمحمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ خاتم الأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ وبذلك يستقيم نظام التّوحيد.

فالمقصود أنّ حجّته داحضة قد تبع فيها أهل الشّقاء من اليهود والّذين أشركوا، فما زادته إلّا بعدًا وشقاء في الدّنيا، وحسرة وعذابًا يوم القيامة، ولهذا قال له السّائل رَحِمَهُٱللَّهُ: (ولو كان القدَر حجّةً لكان حجّةً لليهود على تكذيب المسيح، وحجّةً للمشركين على تكذيب الرّسل).

٦- استعمل السّائل ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ للرّدّ على المعلّل وإفحامه، وإبطال ما عليه من الكفر والاحتجاج بالقدر، بتذكير عقل المعلّل وتنبيه فطرته أنّ حكم الشّيء حكم مثله ونظيره[3]، وأنّ الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يفرّق بين المتماثلين، ولا يسوّي بين المختلفين[4]، فلا يجعل المسلمين كالكفّار، ولا الأتقياء كالأشقياء، ولا المصلحين كالمفسدين، فلكلّ صنف جزاؤه؛ لأنّه حكمه عَزَّوَجَلَّ الشّرعيّ الكونيّ، وهو مقتضى حكمته وعدله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهو التّسوية بين المتماثلين، والتّفريق بين المختلفين، وبهذا ألزم السّائل ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ النّصراني أنّ حكمه حكم نظرائه وأمثاله من اليهود وأهل الشّرك، الظّالمين لأنفسهم، الظّانين بالله عَزَّوَجَلَّ ظنّ السّوء، المحتجّين بالقدَر على الكفر لدفع الأمر، وتنزّل السّائل ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ معه لدحض

---

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١١٣٢/٢).

(٢) انظر: روضة المحبّين، لابن القيّم ص ٩٨.

(٣) استعمل ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ هذه القاعدة في باب القياس الصّحيح، وهو ميزان العدل. انظر: إعلام الموقعين (١٤٩/١) (١١٦/٢)، والصّواعق المرسلة (٩٥٨/٣)، وزاد المعاد (٥٩٥/٣)، (٢٤٨/٤)، وبدائع الفوائد (١٥٣٩/٤).

(٤) أورد ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ هذا المسلك في الاحتجاج في جملة من مصنّفاته. انظر: مفتاح دار السّعادة (٩١٤/٢)، وبدائع الفوائد (١٠٧٢/٣)، وشفاء العليل (١١٢٩/٣)، ومختصر الصّواعق ص ٢٣٢، والكافية الشّافية (٢٧٣/٢).

شبهته، ومحاصرته بالحجّة البالغة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ له: (ولو كان القدَر حجّةً لكان حجّةً لليهود على تكذيب المسيح، وحجّةً للمشركين على تكذيب الرّسل)، أي: لو أنّ احتجاجه بالقدَر كان صحيحًا، لصحّت حجّة اليهود والمشركين على احتجاجهم بالقدَر في تكذيب الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وهذا من أبطل الباطل، وأمحل المحال، إذ أنّ مشيئته جَلَّ وَعَلَا الشّرعيّة تأبى ذلك، وهو مقتضى ميزان عدله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

٧- ثمّ ختم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظرته مع النّصراني بإلزامٍ لا محيد له عنه، ويَعجَز عن ردّه والجواب عنه، والاعتراض عليه وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا سيما وأنتم تكذّبون بالقدر، فكيف تحتجّ به؟)، أي: إنّك من فرقة[١] النّصارى الّتي تكذّب بالقدر، فكيف تجمع بين النّقيضين؟ مكذّب بالقدَر ومحتجٌّ به! ومَن كذّب بالقدَر نقض تكذيبه توحيده، فكيف وقد جمع بين عبادة الصّلبان والأوثان مع التّكذيب بالقدر؟ ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ [النّور: ٤٠]، وإن سلم من التّكذيب بالقدر، لم يسلم بمعارضته بقوله: (فلو أَسلَمتُ لَدُرتُ في الأسواق أتكفّف النّاس، فمَن الّذي يَطِيبُ نفسًا بهذا؟!)، ليدفع ما قدره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه، وقد فتح له الشّيطان بابًا عظيمًا من أبواب الخذلان[٢]، والصّدّ عن سبيل الرّحمن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وطريق الإيمان، بوسواس النّفس والشّيطان، فخوّفه من الإسلام والإيمان حتّى لا يقع في الفقر والحرمان، فوقع في شِراك الشّيطان، فسوّل وأملى له بإساءة الظّنّ بالحكيم القدير سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وذلك بإعراضه وتكذيبه، فعاقبه الله جَلَّ وَعَلَا بالخذلان، وسدّ عليه باب الهداية عقوبة له، حكمة من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وعدلًا، (فإنّه إذا دعا عبده إلى معرفته ومحبّته وذكره وشكره، فأبى العبد إلّا إعراضًا وكفرًا،

---

(١) وهم الكاثوليك من طوائف الملكانية أو الملكيّة نسبة إلى الملك وهو الإمبراطور الرّوماني البيزنطي، رئاستهم في روما، وهم أتباع الكنيسة الغربيّة، يقولون: إنّ روح القدس نشأ عن الإله الأب والله الابن معًا، وينادون بالمساواة الكاملة بين الإله الأب والإبن، وأنّ له طبيعتين ومشيئتين، ويقولون: بالجبر في باب القدر. انظر: البدء والتّاريخ، المطهّر بن طاهر المقدسي (ت: نحو ٣٥٥هـ)، دون طبعة، مكتبة الثّقافة الدّينية، بور سعيد، مصر، دون تاريخ، (٤٢/٤)، والفصل في الملل، لابن حزم (٤٨/١)، والملل والنِّحل، للشّهرستاني (٢٧/٢)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرّازي ص ٨٤، ونشأة الفكر الفلسفي، للنّشار (٩٧/١، ٩٨)، ودراسات في الأديان، للخلف ص ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) أَصْلُهُ: التَّرْكُ والتَّخْلِيَةُ، وَهُوَ أَن يُخَلِيَ اللهُ بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ نَفْسِهِ وَيَكِلَهُ إِلَيْهَا. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (١٦٥/٢)، مادّة: خذل، ولسان العرب، لابن منظور (٢٠٢/١١)، مادّة: خذل، وشفاء العليل، لابن القيّم (٦٥٧/٢)، ومدارج السّالكين، لابن القيّم (١٩٨/١، ٤١٥)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٨١٨/٢).

قضى عليه بأن أغفل قلبه عن ذكره، وصدّ عن الإيمان به، وحال بين قلبه وبين قبول الهدى، وذلك عدل منه فيه)[1].

رابعًا: نتائج المناظرة.

كانت مناظرة ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للنّصراني على وجازتها وسهولة ألفاظها، وعمق معانيها، قاطعة للخصم المعلّل، كاشفة لتهافت حججه، وجمعه بين المتناقضات، فكانت معارضة السّائل مفحمة ملجمة له، ويمكن استخلاص نتائج هذه المناظرة بما يأتي:

١- أنّ الحقّ ظهر نوره، وتبيّن للمعلّل الرّشد من الغيّ، فلو اتّبعه لكان موفّقًا لهداية الله عَزَّوَجَلَّ له، تكرّمًا وفضلًا منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونعمة، ولدلالة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإرشاده، وإقامة الحجّة عليه، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلمّا تبيّن له الحقّ بهت)، أي: لما أفحمه وقطعه عجز عن الجواب.

٢- وقوع المعلّل النّصراني في البغي والعدوان بعد إفحامه وقطعه، فلم يقبل الحقّ ويتّبعه، بضلال الله جَلَّوَعَلَا له حكمة منه وعدلًا، فمجرّد معرفته للحقّ وظهوره لا يلزم منه اتّباعه والانقياد له، بل جحده وعاند وكابر اتّباعًا لهواه، وخوفًا على خسران دنياه، إذا هو اتّبع الحقّ وقبله وانقاد له، لسوء ظنّه بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الّذي هو أقبح الظّنّ وأكذبه، فاجتث ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهته واستأصلها، وجعلها هباءً منثورًا.

٣- إفحام السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للنّصراني وإلزامه الحجّة في إبطال احتجاجه بالقدَر على الكفر والخطايا، فدحضها كما دحض حجّة أهل الشّرك واليهود في تكذيبهم للرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، فعجز الخصم عن دفعها، ولا العقل عن جحدها.

٤- كَشَف السّائل ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تناقض المعلّل النّصراني بالجمع بين الاحتجاج بالقدَر وتكذيبه، وهذا في غاية القطع والفلج.

٥- بيان كفر المعلّل بما عليه من عبادة الصّليب، وتنقّص الرّبّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وسبّه، والتّكذيب بالقدر الّذي هو نظام التّوحيد، ولا يتمّ الإيمان بالقدَر إلّا بالإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ وحده لا شريك له، والكفر بكلّ ما يُعبد من دونه جَلَّوَعَلَا، كما أنّ من كمال الإيمان بالقدَر الإيمان بمراتبه الأربعة[1].

(١) شفاء العليل، لابن القيّم (٦٠١/٢).

٦- علوّ السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المعلّل النّصراني وإفحامه، وبيان تهافته وتناقضه في تبرير كفره، وعجز النّصراني عن الجواب، وانقطاعه في هذه المناظرة في صور منها:

أ- السّكوت: وذلك لما تبيّن الحقّ للمعلّل النّصراني، وبانت دلائله وسطعت أنواره، فاندهش وتحيّر وانقطع عن الجواب، لاستلاء البيّنات والدّلائل الّتي قطعته، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلمّا تبيّن له الحقّ بهت)، وكذلك لما أفحمه السّائل في آخر المناظرة، وانقطعت حججه فكانت ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ [النّور: ٣٩]؛ لأنّه جمع بين الجهل والظّلم، فانقطع وكأنّما ألقم حجرًا، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على لسان المعلّل: (دعنا الآن من هذا، وأمسك).

ب- الانتقال المذموم: فلم يستطع المعلّل النّصراني عن إقامة حجّته من طريق المانع الذي منعه من الإسلام، فطلب سبيلًا آخر لإقامته دون إتمام الأوّل، وهو الاحتجاج بالقدر، ولهذا قال المعلّل: (حتّى يأذن الله)، فكان في الحقيقة انقطاعًا؛ لأنّه عجز عن إتمام حجّته أمام معرضة السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ت- عجز المعلّل النّصراني عن إقامة الدّليل على صحّة مذهبه، وعجزه عن دفع الاعتراض الوارد عليه من قِبَل السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكان إفحامًا وانقطاعًا.

ث- وقوع المعلّل النّصراني في التّناقض، فهو من النّصارى المكذّبين بالقدر، ويحتجّ به في نفس الوقت، فإن كان مُصدّقًا به في الأوّل فيكون في الأخير كذلك، وإن كان مكذّبًا في الأخير فيكون مكذّبًا في الأوّل، وهذا من صور الانقطاع، ولهذا قال السّائل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمعلّل: (القدَر لا يحتجّ به...ولا سيما أنتم تكذّبون بالقدر، فكيف تحتجّ به؟).

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: لا بأس بطلب المناظرة إذا علم الطّالب من نفسه الأهليّة لذلك، بشروطها السّابقة المعهودة ومقاصدها الحسنة المحمودة، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولقد ناظرت...).

الفائدة الثّانية: الحرص على مناظرة أحد علماء النّصارى لما في مناظرته من فوائد منها: أنّ دحضه وإفحامه وإزهاق باطله هو دحض ودحر لأهل ملّته وأتباعه ومَن هم بعده، ومنها: أنّ مناظرة مثل هذا

=

(١) وقد شرح ابن القيم هذه المراتب شرحًا شافيًا وافيًا في كتابه "شفاء العليل" فليراجع من أراد الإفادة (١/٣٢٥-٥٩٤).

تكون المناظرة سليمة وجدّيّة؛ لأنّه يكون عالمٌ بما يقوله، عاقلٌ فيما يدّعيه خلافًا للجاهل، ولهذا حكى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مناظرته فقال: (ولقد ناظرت بعض علماء النّصارى معظم يوم، فلما تبيّن له الحقّ بهت...)، أي: كان فيه أخذ وردّ حتّى علا فيه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على خصمه بالحجّة والبرهان، فعجز الخصم عن الجواب والاعتراض لما انقطعت حجّته ودحضت ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[البقرة: ٢٥٨]، وحقيقة العالم من أهل الكتاب عند ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو مَن عمل بعلمه فآمن بالله عَزَّوَجَلَّ وبنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصدّقه واتّبع ما جاء به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لما عندهم من البشارات بالنّبيّ محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمّا مَن علم ولم يعمل فهو من علماء السّوء[(١)].

الفائدة الثّالثة: العلم بحال الخصم قبل خوض المناظرة معه، مما يعين على الجدّ والاجتهاد في القيام بالحجج والبيّنات لقطعه وفلجه، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولقد ناظرت بعض علماء النّصارى...ولا سيما أنتم تكذّبون بالقدر، فكيف تحتجّ به؟)، ولو لم يكن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ملمًّا بدين النّصرانيّة وطوائفها، ومعرفة مكامن الخلل عندهم، مما سهّل عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلزام الخصم باللّازم الفاسد، وإظهار تناقضه، مما أدّى إلى إفحامه وقطعه، وهو منهج نبوي لما بعث النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذ بن جبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ داعيًا قال له: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ**»[(٢)]، (وذلك من أجل أن يستعدّ لهم ويعرف ما عندهم من الكتاب حتّى يردّ عليهم بما جاءوا به)[(٣)].

الفائدة الرّابعة: تحلّي المناظر بآداب وأخلاق المناظرة، والتزامه بها، مما يزيّن صاحبه ولا يشينه ويجعل المناظرة قائمة مستمرّة، فتقود إلى إحقاق الحقّ وظهوره، وإزهاق الباطل ودحره، وظهرت من خلال هذه المناظرة جملة من الآداب منها:

١- إخلاص المناظر في مناظرته، وعدم إعجابه بنفسه؛ لأنّه في عبادة، وأيّ عبادة لا تقبل إلّا بتجريد الإخلاص للخلاص من شِراك الرّياء والسّمعة، والطّغيان والعلوّ، وتأمّل فبعد ما بُهتَ خصمه وأُفحمَ وانقطع، قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للنّصراني: (فقلت له -وأنا وهو خاليين-...)، وهذا من حرصه رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) انظر: هداية الحيارى، لابن القيّم (٣١٤/١).

(٢) سبق تخريجه ص ٢٩٠.

(٣) شرح كشف الشّبهات، لابن العثيمين ص ٤٨.

على هدايته ونصحه، وطرقه باب الخلوة لعلّه يظفر بمطلوبه، وهو هدايته ودلالته إلى الإسلام، والاستقامة عليه ظاهرًا وباطنًا.

٢- إنصاف الخصم وإظهار العدل معه، فبغضه له لا يستلزم ظلمه، والتّعدّي عليه بغير وجه حقّ، بل يستعمل معه العدل، وهو دليلٌ على حسن القصد، ومظهر من مظاهر محاسن الدّين الإسلامي، فيحكم على خصمه بما يحكم به على نفسه، والتّجرّد لنصرة الحقّ من علامات العدل، ومن مظاهر الإنصاف ما يلي:

أ- حسن الإنصات لكلام الخصم، وتدبّر كلامه غاية التّدبّر، لإدراك حججه ومدارك قوله، ويبيّن له فساد مذهبه.

ب- انتظار الخصم حتّى يفرغ من كلامه، ولا يقطع عليه قبل إتمامه، ولا يشغّب عليه أثناء الكلام حتّى لا يشوّش ذهنه.

ت- دعوة الخصم إلى إعطاء العبوديّة حقّها، وردّه إلى جادّة الحقّ والصّواب، بأنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو المعبود بحقّ دون ما سواه، وهذا هو الإنصاف في معاملة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ [(١)]، وهو دعوة الخصم إلى عبادته عَزَّوَجَلَّ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما يمنعك الآن من اتّباع الحقّ؟)، وكذلك تنزيه الربّ عَزَّوَجَلَّ عن سوء الظنّ به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وعن كلّ ما لا يليق بأسمائه الحسنى وصفاته العلا، وعن كلّ عيبٍ ونقصٍ.

ث- التّنزّل مع الخصم هو (من تمام المناظرات، ومن الدّاعي للنّظر في الأدلّة والبراهين المرجّحة، وفيه دعوة لطيفة لأهل الانحراف كما هو معروف بالتّأمّل)[(٢)].

٣- الرّفق بالخصم وذلك بإعانته على الوصول إلى الحقّ بالحكمة واللّين، وعدم تنفيره عن قبول الحقّ وصدّه عنه إذا تبيّن له، ويُشعِر الخصم أنّه يريد له الخير برجوعه إلى الحقّ، والرّجوع إلى الحقّ خيرٌ من التّمادي في الباطل، ولئن يكون تابعًا للإيمان من عباد الرّحمن خيرٌ له أن يكون رأسًا في الكفر من عبّاد الأوثان والصّلبان.

---

(١) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٦١/١).

(٢) طريق الوصول إلى العلم المأمول، للسّعدي ص ٢٥١.

٤- الصّبر والحلم على المخالف، فلا يستفزّه كلام الخصم، بل يصبر عليه حتّى يتمّ كلامه، ويمهله ليفصح عمّا عنده من حجج وأدلّة، ولا يقاطعه، ولا يعجل إلى الجواب أو السّؤال حتّى يفهم كلامه على وجهه، لإدراك مكامن عطبه، ليوقفه على بطلان قوله، ويكسر شبهته، ويزهق باطله.

٥- عدم التّشفّي من الخصم بعد قطعه وقصمه، فهذا من كمال أخلاق المناظر، فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتشفّ أو ينتقم لنفسه منه، أو عيّره، أو سخر منه بعد انقطاعه وبهته.

الفائدة الخامسة: المناظرة العلميّة المحمودة لا يشترط فيها التّطويل، بل الاقتصاد قدر الحاجة هو المندوب فيها، فالعبرة في المناظرة المحمودة قوّة حججها لا بطولها، بل بتحقيق غايتها المقصودة، ونتائجها المرجوّة المنشودة، فمناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّتي طالت (معظم يوم)، قطع فيها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصمه، وتبيّن له الحقّ وظهر له البرهان على صدق ما جاء به الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعدها كانت المناظرة مختصرة، لعجزه عن الجواب وانقطاعه لما وقع في الحيرة والتّناقض.

الفائدة السّادسة: استعمال أسلوب الوعظ في المناظرة، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ لعابد الصّليب مرغّبًا له: (فما ظفرت فيه من الحقّ...فيه أتمّ العوض عمّا فاتك)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرهّبًا له: (...والنّجاة من النّار ومن سخط الله وغضبه)، والتّحذير من سنن اليهود والمشركين في الاحتجاج بالقدَر لتكذيب الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، فمن الخلق مَن يتأثّر بالمواعظ أعظم من تأثّره بالحجج والبراهين، وفي المناظرات تغلب الحجج على المواعظ، فمن حكمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ما عرض عليه الحجج وتبيّن له الحقّ وبهت وأعرض عن اتّباعه، فرغّبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رضا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحسن ثوابه جَلَّ جَلَالُهُ، ورهّبه من سخطه عَزَّ وَجَلَّ وأليم عقابه جَلَّ وَعَلَا، فالمعرض الغافل المنشغل بضدّ الحقّ فيحتاج مع الحجج إلى التّرغيب والتّرهيب، لعلّه يرجع إلى جادّة الحقّ ويتّبعه[1].

الفائدة السّابعة: القوّة والشّجاعة والصّراحة وعدم الخوف من قول الحقّ والوضوح فيه، وكذا يكون المناظر غير هيّابٍ ولا خوّارٍ، ولا يخاف في الله لومة لائم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ لعابد الصّليب لما بهت وأعرض عن اتّباع الحقّ: (ما يمنعك الآن من اتّباع الحقّ؟)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ منكرًا عليه سوء ظنّه بربّ العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: (هذا لا يكون، وكيف تظنّ بالله أنّك لو أسلمت وآثرت رضاه على هواك يخزيك ويذلّك ويحوجك؟!)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبكّتًا وقاطعًا له باحتجاجه بالقدر: (القدَر لا يحتجّ به...ولا سيما وأنتم تكذّبون بالقدَر

(١) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٤٣٣/١)، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٦٤/٢).

فكيف تحتجّ به؟)، فتأمّل إلى قوّته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشجاعته ودحضه للباطل وكسره، وإقامة الحجّة لهو من دلائل الحقّ وبيّناته، ولما كانت المناظرة من جنس الجهاد في سبيل الله جَلَّوَعَلَا فقطع الخصم وإلجامه فيه ذهاب غيظ قلوب أهل الإيمان وشفاء صدورهم، وتحقيق لوعد الله جَلَّوَعَلَا بالظّهور والغلبة بالحجّة والبيان.

الفائدة الثّامنة: جواز تنزّل المناظر مع الخصم فيما لا يقرّ به الخصم المتنزِّل لأجل إفحامه؛ لأنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعلم أنّ الخصم كاذبٌ فيما يدّعيه، فتنزّل معه لإقامة الحجّة عليه، وقطع شبهته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ له: (ولو فرضنا أنّ ذلك أصابك، فما ظفرت به من الحقّ والنّجاة من النّار، ومن سخط الله وغضبه فيه أتمّ العوض عمّا فاتك)، وكذلك تنزّل المناظر مع خصمه لقصمه وقطعه، فقد قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له: (ولو كان القدَر حجّةً لكان حجّةً لليهود على تكذيب المسيح، وحجّةً للمشركين على تكذيب الرّسل).

الفائدة التّاسعة: التزام المناظر بمنهج القرآن الكريم في قطع خصمه باستعمال أسلوب الاستفهام حسب ما يقتضيه الحال، لإقامة الحجّة عليه، وقطع شبهاته، فتارة يكون بالاستفهام التّقريري، مثل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما يمنعك الآن من اتّباع الحقّ؟)، أي: وقد تبيّن لك الحقّ وتقرّر عندك بدلائله وبيّناته، فما المانع من التزامه واتّباعه، سوى الإعراض والكبر والعناد، وتارة يكون بالاستفهام الإنكاري التّوبيخي، مثل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكيف تظنّ بالله أنّك لو أسلمت وآثرت رضاه على هواك يخزيك ويذلّك ويحوجك؟!)، وهذا الاستفهام هو بمعنى النّفي، وإنكار ما يقتضيه من اللّوازم الباطلة الّتي تنكره العقول الصّحيحة والفطر السّليمة.

الفائدة العاشرة: إعمال المناظر للمنهج القرآني وهو مسلك عقليّ نقليّ يعتمد على العقل الصّحيح وصفاء الفطرة السّليمة، وهو الجمع بين المتماثلين، والتّفريق بين المختلفين، فالشّيء يعطى حكم مثله، وينفي عنه حكم مخالفه.

الفائدة الحادية عشر: إعطاء العبوديّة حقّها، وذلك بردّ الخصم إلى جادّة الحقّ والصّواب، بإقامة الحجج والبراهين على توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ وصدق ما جاءت به الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وأنزلت به الكتب، وأنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو المعبود بحقّ دون ما سواه، وهذا هو الإنصاف في معاملة الله جَلَّوَعَلَا، بأن يدعو المناظر الخصم إلى الحقّ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ له: (ما يمنعك الآن من اتّباع الحقّ؟)، وتقويم انحرافه في باب أسماء وصفات الربّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وإثبات كماله جَلَّوَعَلَا وتنزيهه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن كلّ نقص وعيب بوجه من الوجوه، وهذا ما يشحذ همّة المناظر لمعارضة كلّ مَن كفر بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وألحد في أسمائه وصفاته.

❁ ❁ ❁

المبحث الرّابع:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد أهل الكتاب في الدّافع لهم على الكفر وعدم الدّخول في الإسلام.

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني : الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

المبحث الرّابع:

مناظرته لأحد أهل الكتاب في الدّافع لهم على الكفر وعدم الدّخول في الإسلام.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**قول السّائل:** قد اشتهر عندكم بأنّ أهل الكتابين ما منعهم من الدّخول في الإسلام إلّا الرّئاسة والمأكلة لا غير، فكلام جاهلٍ بما عند المسلمين وبما عند الكفّار.

أمّا المسلمون؛ **فلم يقولوا:** إنّه لم يمنع أهل الكتاب من الدّخول في الإسلام إلّا الرّئاسة والمأكلة لا غير، وإن قال هذا بعض عوامّهم فلا يلزم جماعتهم.

والممتنعون من الدّخول في الإسلام من أهل الكتابين وغيرهم جزءٌ يسيرٌ جدًّا بالإضافة إلى الدّاخلين فيه منهم، بل أكثر الأمم دخلوا في الإسلام طوعًا ورغبةً واختيارًا لا كرهًا واضطرارًا...)، ثمّ قال بعد ذكر التّوزيع الجغرافي لأصحاب الدّيانات وهم: اليهود، والنّصارى، والمجوس، والصّابئون، والمشركون، والله قد بعث النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى النّاس كافّة، عربهم وعجمهم، إنسهم وجنّهم: (...فلمّا بعث الله رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استجاب له، ولخلفائه بعده، أكثر أهل الأديان طوعًا واختيارًا، ولم يُكره أحدًا قطّ على الدّين، وإنّما كان يقاتل مَن يحاربه ويقاتلُه، وأمّا مَن سالمه وهادنه فلم يقاتله، ولم يكرهه على الدّخول في دينه امتثالًا لأمر ربّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حيث يقول: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ﴾[البقرة: ٢٥٦].

وهذا نفيٌ في معنى النّهي، أي: لا تُكرهوا أحدًا على الدّين، نزلت[(١)] هذه الآية في رجالٍ من الصّحابة كان لهم أولادٌ، قد تهوّدوا وتنصَّروا قبل الإسلام، فلمّا جاء الإسلام أسلم الآباء وأرادوا إكراه الأولاد على الدّين، فنهاهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن ذلك حتّى يكونوا هم الّذين يختارون الدّخول في الإسلام.

والصّحيح: الآية على عمومها في حقّ كلّ كافرٍ، وهذا ظاهرٌ على قول مَن يُجَوِّز أخذ الجزية من جميع الكفّار، فلا يكرهون على الدّخول في الدّين، بل إمّا أن يدخلوا في الدّين، وإمّا أن يعطوا الجزية[(٢)]، كما تقوله أهل العراق، وأهل المدينة، وإن استثنى هؤلاء بعض عبدة الأوثان.

---

(١) انظر: أسباب نزول القرآن، للنّيسابوري ص ٨٣-٨٤.

(٢) هِيَ الخَرَاجُ الْمَضْرُوبُ عَلَى رُؤُوسِ الكُفَّارِ إِذْلَالًا وَصَغَارًا. انظر: أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (١/١١٩).

ومَن تأمّل سيرة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ تبيّن له أنّه لم يُكره أحدًا على دينه قطّ، وأنّه إنّما قاتل مَن قاتله، وأمّا مَن هادنه: فلم يقاتله ما دام مقيمًا على هدنته لم ينقض عهده، بل أمره الله تعالى أن يَفِيَ لهم بعهدهم ما استقاموا له ﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡ﴾[التوبة: ٧].

فلمّا قدم المدينة صالح اليهود، وأقرّهم على دينهم، فلمّا حاربوه ونقضوا عهده وبدؤوه بالقتال قاتلهم فمنّ على بعضهم، وأجلى بعضهم، وقاتل بعضهم(١).

وكذلك لَمّا هادن قريشًا عشر سنين لم يبدأهم بقتالٍ حتّى بدءوا هم بقتاله ونقض عهده، فحينئذٍ غزاهم في ديارهم(٢)، وكانوا هم يغزونه قبل ذلك كما قصدوه يوم الخندق، ويوم بدرٍ أيضًا هم جاؤوا لقتاله ولو انصرفوا عنه لم يقاتلهم.

والمقصود أنّه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يُكره أحدًا على الدّخول في دينه البتّة، وإنّما دخل النّاس في دينه اختيارًا وطوعًا، فأكثر أهل الأرض دخلوا في دعوته لَمّا تبيّن لهم الهدى، وأنّه رسول الله حقًّا.

فهؤلاء أهل اليمن، كانوا على دين اليهوديّة وأكثرهم، كما قال النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمعاذٍ لَمّا بعثه إلى اليمن: «**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»(٣) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ،...ثمّ دخلوا في الإسلام من غير رغبةٍ ولا رهبةٍ.

وكذلك مَن أسلم من يهود المدينة، وهم جماعةٌ كثيرون غير عبد الله [بن سلام] مذكورون في كتب السّير والمغازي، لم يُسلِموا رغبةً في الدّنيا، ولا رهبةً من السّيف، بل أسلموا في حال حاجة المسلمين وكثرة

---

(١) انظر الرّوايات في: صحيح البخاري، كتاب: الحرث والمزارعة، باب: إذا قال ربّ الأرض: أقرّك ما أقرّك الله، ولم يذكر أجلًا معلومًا، فهما على تراضيهما، (١٠٧/٣)، (برقم: ٢٣٣٨)، وصحيح مسلم، كتاب: المساقاة، باب: المساقاة، والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، (١١٨٧/٣)، (برقم: ١٥٥١).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٢٦/٥-١٢٩)، (١٣٦/٦)، وصحيح مسلم (١٤٠٩/٣-١٤١٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: أخذ الصّدقة من الأغنياء وتردّ في الفقراء حيث كانوا، (١٢٨/٢)، (برقم: ١٤٩٦)، ولفظه: «**فَإِنْ جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**...»، وأمّا المتّفق عليه الّذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال النّاس في الصّدقة، (١١٩/٢)، (برقم: ١٤٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدّعاء إلى الشّهادتين وشرائع الإسلام، (٥١/١)، (برقم: ١٩)، ولفظه: «**إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ** عَزَّوَجَلَّ».

أعدائهم، ومحاربة أهل الأرض لهم من غير سوطٍ ولا نوطٍ[(١)]؛ بل تحمّلوا معاداةَ أقربائهم وحرمانهم نفعهم بالمال والبدن مع ضعف شوكة المسلمين وقلّة ذات أيديهم، فكان أحدهم يعادي أباه وأمّه وأهل بيته وعشيرته، ويخرج من الدّنيا رغبةً في الإسلام، لا لرئاسةٍ ولا مالٍ، بل ينخلع[(٢)] من الرّئاسة والمال ويتحمّل أذى الكفّار؛ مِن ضربهم وشتمهم وصنوف أذاهم، ولا يصرفه ذلك عن دينه.

فإن كان كثيرٌ من الأحبار والرّهبان والقسّيسين ومَن ذكره هذا **السّائل** قد اختار الكفر، فقد أسلم جمهور أهل الْأرض من فرق الكفّار ولم يبق إلّا الأقلّ بالنّسبة إلى مَن أسلم.

فهؤلاء نصارى الشّام كانوا ملء الشّام، ثمّ صاروا مسلمين إلّا النّادر، فصاروا في المسلمين كالشّعرة السّوداء في الثّور الأبيض.

وكذلك المجوس كانت أمّةً لا يحصي عددَهُم إلّا الله تعالى فأطبقوا على الإسلام لم يتخلّف منهم إلّا النّادر، وصارت بلادهم بلاد إسلام، وصار مَن لم يُسلِم منهم تحت الجزية والذّلّة.

وكذلك اليهود أسلم أكثرهم ولم يبق منهم إلّا شرذمةٌ قليلةٌ مقطّعةٌ في البلاد.

فقول هذا الجاهل: إنّ هاتين الأمّتين اللّتين لا يحصي عددهم إلّا الله تعالى كفروا بمحمّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذبٌ ظاهرٌ وَبَهْتٌ مُبينٌ، حتّى لو كانوا كلُّهم قد أطبقوا على اختيار الكفر لكانوا في ذلك أسوةَ قومِ نوحٍ، وقد أقام فيهم نوحٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ألف سنةٍ إلّا خمسين عامًا يدعوهم إلى الله تعالى، ويريهم من الآيات ما يقيم حجّة الله عليهم، وقد أطبقوا على الكفر إلّا قليلًا منهم، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠].

وهم كانوا أضعاف أضعاف هاتين الأمّتين الكافرتين، أهل الغضب وأهل الضّلال.

وقوم عادٍ أطبقوا على الكفر، وهم أمّةٌ عظيمةٌ عقلاء، حتّى استُؤصلوا بالعذاب.

---

(١) نَاطَ الشَّيءُ يَنُوطُهُ نَوْطًا، أَيْ: عَلَّقَهُ، فَمُعَلَّقُ كُلّ شَيْءٍ يُقَال لَهُ: نِيَاطٌ، والمعنى: من غير ضربٍ لهم ولا تعليق. انظر: الصّحاح، للجوهري (١١٦٥/٣)، مادّة: نوط، والنّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (١٢٨/٥)، مادّة: نوط، وتاج العروس، للزّبيدي (١٥٦/٢٠)، مادّة: نوط.

(٢) أي: يَخْرُجُ ويَتَجَرَّدُ. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس، مادّة: خلع، والنّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٦٤/٢)، مادّة: خلع.

وقوم ثمود أطبقوا جميعهم على الكفر بعد رؤية الآية العظيمة الّتي يؤمن على مثلها البشر، ومع هذا فاختاروا الكفر على الإيمان، كما قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، وقال تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

فهاتان أمّتان عظيمتان من أكبر الأمم قد أطبقَتَا على الكفر مع البصيرة، فأمّتا الغضب والضّلال إذا أطبَقَتا على الكفر فليس ذلك بِبِدْعٍ.

وهؤلاء قوم فرعون مع كثرتهم قد أطبقوا على جحد نبوّة موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مع تظاهر الآيات الباهرة آيةً بعد آيةٍ؛ فلم يؤمن منهم إلّا رجلٌ واحدٌ كان يكتم إيمانه.

وأيضًا، فيقال للنّصارى: هؤلاء اليهود مع كثرتهم في زمن المسيح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حتّى كانوا قد ملئوا بلاد الشّام، كما قال تعالى: ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وكانوا قد أطبقوا على تكذيب المسيح وجحد نبوّته، وفيهم الأحبار والرّهبان، والعبّاد والعلماء، حتّى آمن به الحواريّون.

فإذا جاز على اليهود –وفيهم الأحبار والعبّاد والزّهّاد وغيرهم– الإطباق على جحد نبوّة المسيح، والكفر به –مع ظهور آيات صدقه كالشّمس– جاز عليهم إنكار نبوّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعلومٌ أنّ جواز ذلك على أمّة الضّلال الّذين هم أضلُّ من الأنعام، وهم النّصارى أولى وأحرى.

فهذا السّؤال الّذي أورده هذا **السّائل** واردٌ بعينه في حقّ كلّ نبيٍّ كذّبته أمّةٌ من الأمم.

فإن صوّب هذا **السّائل** رأي تلك الأمم كلّها فقد كفر بجميع الرّسل، وإن قال: إنّ الأنبياء كانوا على الحقّ وكانت تلك الأمم –مع كثرتها ووفور عقولها– على الباطل، فلأَن يكون المكذّبون بمحمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –وهم الأقلّون الأرذلون من هذه الطّوائف– على الباطل أولى وأحرى.

وأيّ أمّةٍ من الأمم اعتَبَرْتَها وجدتَ المصدّقين بنبوّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمهورَها، وأقلُّها وأراذلُها هم الجاحدون لنبوّته.

فرقعة الإسلام اتّسعت في مشارق الأرض ومغاربها غاية الاتّساع بدخول هذه الأمم في دينه، وتصديقهم برسالته، وبقي مَن لم يدخل منهم في دينه، وهم من كلّ أمّةٍ أقلّها.

وأين يقع النّصارى المكذّبون برسالته اليومَ من أمّة النّصرانيّة الّذين كانوا قبله؟!

وكذلك اليهود والمجوس والصّابئون؛ لا نسبة للمكذّبين برسالته بعد بعثه إلى جملة تلك الأمّة قبل بعثه.

وقد أخبر تعالى عن الأمم الّتي أطبقت على تكذيب الرّسل ودمّرها الله تعالى، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ۖ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ۚ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ ۚ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

فأخبر عن هؤلاء الأمم أنّهم تطابقوا على تكذيب رسلهم، وأنّه عمّهم بالإهلاك، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَا أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾[الذّاريات: ٥٢-٥٣].

ومعلومٌ قطعًا أنّ الله تعالى لم يهلك هذه الأممَ الكثيرةَ إلّا بعد ما تبيّنَ لهم الهدى، فاختاروا عليه الكفرَ، ولو لم يتبيّنْ لهم الهدى واختاروا خلافَه لم يهلكوا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾ [القصص: ٥٩]، كما قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: فلم يكن قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها إلّا قوم يونس.

ومعلومٌ قطعًا أنّه لم يُصَدّق نبيٌّ من الأنبياء من أوّلهم إلى آخرهم، ولم يَتّبعه من الأمم ما صُدّق محمّد بن عبد الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والّذين اتّبعوه من الأمم أضعاف هاتين الأمّتين المكذّبتين ممّا لا يحصيهم إلّا الله، ولا يستريب مَن له مُسكةٌ من عقلٍ أنّ الضّلال والجهل والغيّ وفساد العقل إلى مَن خالفه وجحد نبوّته أقرب منه إلى أتباعه ومَن أقرّ بنبوّته.

وحينئذٍ **فيقال:** كيف جاز على هؤلاء الأمم -الّذين لا يحصيهم إلّا الله الّذين قد بلغوا مشارق الأرض ومغاربها على اختلاف طبائعهم وأغراضهم وتباين مقاصدهم- الإطباق على اتّباع مَن يكذب على الله وعلى رسله وعلى العقل، ويُحلُّ ما حرَّمَ الله ورسلُه ويحرّم ما أحلّه الله ورسوله.

ومعلومٌ أنّ الكاذب على الله تعالى في دعوى الرّسالة هو شرُّ خلق الله وأفجرُهم وأظلمُهم وأكذبُهُم.

ولا يشكُّ مَن له أدنى عقلٍ أنّ إطباقَ أكثر الأمم على متابعة هذا النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وخروجَهم عن ديارهم وأموالهم ومعاداتهم آباءهم وعشائرهم في متابعته، وبذلهم نفوسهم بين يديه من أمحل المحال، فتجويز اختيار الكفر بعد تبيُّن الهدى على شرذمةٍ قليلةٍ حقيرةٍ لها أغراضٌ عديدةٌ من هاتين الأمّتين أولى من تجويز

ذلك على المسلمين الّذين طبقوا مشارق الأرض ومغاربها، وهم أعقل الأمم وأكملها في جميع خصال الفضل.

وأين عقول عبّاد العجل وعبّاد الصّليب الّذي أضحكوا سائر العقلاء على عقولهم، ودلّوهم على مبلغها بما قالوه في معبودهم من عقول المسلمين؟!!

وإذا جاز اتّفاق أمّةٍ –فيها مَن قد ذكره هذا **السّائل**– عَلَى أنّ ربّ العالمين وخالق السّماوات والأرضين، نزل عن عرش عظمته وكرسيّ رفعته، ودخل في بطن امرأةٍ في محلّ الحيض والطّمث عدّة شهورٍ، ثمّ خرج من فرجها طفلًا يمصّ الثّدي، ويبكي ويكبر شيئًا فشيئًا، ويأكل ويشرب، ويبول ويصحّ ويمرض، ويفرح ويحزن، ويَلَذُّ ويألم، ثمّ دبّر حيلةً على عدوّه إبليس بأن مكّن أعداءَه اليهود من نفسه، فأمسكوه وساقوه إلى خشبتين يصلبونه عليهما، وهم يجرّونه إلى الصّليب، والأوباش والأراذل قدّامه وخلفه وعن يمينه وعن شماله، وهو يستغيث ويبكي، فقرّبوه من الخشبتين، ثمّ توّجوه بتاجٍ من الشّوك، وصفعوه صفعًا، ثمّ حملوه على الصّليب، وسمّرُوا يديه ورجليه وجعلوه بين لصّين[1]، وهو الّذي اختار هذا كلّه لتتمّ له الحيلة على إبليس، ليخلّص آدم وسائر الأنبياء من سجنه، ففداهم بنفسه حتّى خلصوا من سجن إبليس.

فإذا جاز اتّفاق هذه الأمّة –وفيهم الأحبار والرّهبان والقسّيسون والزُّهّاد والعُبّاد والفقهاء ومَن ذكرتم– على هذا القول في معبودهم وإلههم...فكيف لا يجوز عليهم الاتّفاق على تكذيب مَن جاء بتكفيرهم وتضليلهم، ونادى سرًّا وجهرًا بكذبهم على الله تعالى، وشتمهم له أقبح شتمٍ، وكذبهم على المسيح، وتبديلهم دينه، وعاداهم وقاتلَهم وبرّأهم من المسيح وبرّأه منهم، وأخبر أنّهم وَقود النّار وحصب جهنّم؟ فهذا أحد الأسباب الّتي اختاروا لأجلها الكفر على الإيمان وهو من أعظم الأسباب!

فقولكم: إنّ المسلمين يقولون: إنّهم لم يمنعهم من الدّخول في الإسلام إلّا الرّئاسة والمأكلة لا غير، كذبٌ على المسلمين.

بل الرّئاسة والمأكلة من جملة الأسباب المانعة لهم من الدّخول في الدّين)[2].

---

(١) إشارة إلى ما ورد في إنجيل متى: إصحاح ٢٧: أنّ اليهود صلبوه ومعه لصّان واحدٌ عن يمين وواحد عن يسار. انظر: هداية الحيارى (تحقيق: عثمان ضميريّة)، ص ٣٨، هامش رقم (٣).

(٢) هداية الحيارى، لابن القيّم (١/٢٣٥-٢٤٤).

وقال ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد ناظرنا نحن وغيرنا جماعةً منهم، فلمّا تبيّن لبعضهم فساد ما هم عليه، قالوا: لو دخلنا في الإسلام لكنّا من أقلّ المسلمين لا يؤبه لنا، ونحن متحكّمون في أهل ملّتنا في أموالهم ومناصبهم ولنا بينهم أعظم الجاه!)[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد فاوضتُ[2] غير واحدٍ من أهل الكتاب في الإسلام وصحّته، فكان آخر ما كلّمني به أحدهم: أنا لا أترك الخمر، وأشربها آمنًا، فإذا أسلمت حُلتُم بيني وبينها وجلدتموني على شربها.

وقال آخر منهم –بعد أن عرف ما قلت له–: لي أقارب أرباب أموالٍ، وإنّي إن أسلمتُ لم يصل إليّ منها شيء، وأنا أؤمّل أن أرثهم، أو كما قال)[3].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

ساق ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضوع هذه المناظرة في ثلاثة مواضع من مصنّفاته هي:

الموضع الأوّل والثّاني: أوردها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى"[4]، وذلك عند ذكر أولى المسائل الّتي أجاب عنها رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت القسم الأوّل من الكتاب، وهي المسائل الّتي أوردها بعض أهل الكتاب فوصلت إلى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فتصدّى لها وكشف في مناظرته عن الشّبهة الّتي بثّها بعض أهل الكتابين، فأقام عليه الحجّة وأزال عذره ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾[الأنفال: ٤٢].

الموضع الثّالث: فقد ساقها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "مفتاح دار السّعادة"[5]، فقد فاوض ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرّات عديدة لأهل الكتاب وبعد حصاره له، ووقوفه على الحقّ، وتبيّن له حقيقة ما هو عليه من المخالفة، فكابر وعاند وجحد الحقّ، لشهوة الرّئاسة والمال والجاه.

---

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢٤٤/١).

(٢) فَاوَضَهُ فِي أَمْرِهِ، أَيْ: جَارَاهُ وَعَارَضَهُ وَرَاجَعَهُ كَرَّةً بَعْدَ كَرَّةٍ لِلظَّفَرِ عَلَيْهِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (١٠٩٩/٣)، مادّة: فوض، ولسان العرب، لابن منظور، (٧٢/١٤)، مادّة: فوض.

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢٦٧/١). انظر: أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (٨٥٥/٢).

(٤) (٢٣٥/١-٢٤٤)، (٢٤٤/١).

(٥) (٢٦٧/١).

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا **مكانها** فلم يعرّج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته بذكر موضع وقوعها في كتابه؛ لأنّ الجانب الموضوعي في المناظرة هو الأهمّ عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلّا إذا دعت الحاجة أو لفائدة يذكر فيها مكان المناظرة -والله أعلم-، ولعلّها وقعت له في الشّام لوجود أهل الكتاب هناك -والله أعلم-.

وبالنّسبة **للمتناظرين** فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبعض أهل الكتاب لتشابه في القلوب والميول والدّوافع لاختيار الكفر والموانع للدّخول في الإسلام كالجاه والرّئاسة وحبّ المال، كما نصّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك في مناظرته فقال: (وقد ناظرنا نحن وغيرنا جماعةً منهم [أي: من أهل الكتاب]...).

والظّاهر -والله أعلم- أنّه يهودي؛ لأنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناظره في باب النّبوّة وعن تخلّف أهل الكتاب عن الإيمان والإسلام، ومتابعة الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما ورد في نصّ المناظرة: (فإذا جاز على اليهود...الإطباق على جحد نبوّة المسيح، والكفر به جاز عليهم إنكار نبوّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعلومٌ أنّ جواز ذلك على أمّة الضّلال الّذين هم أضلُّ من الأنعام، وهم النّصارى أولى وأحرى)، ولو كان نصراني لناظره في باب الألوهية لأنّه يعتقد أنّ عيسى ابن الله -تعالى الله عمّا يقول الظّالمون الجاحدون علوًّا كبيرًا-.

أمّا عن **موضوع المناظرة** فيدور حول الدّوافع لإيثار الكفر على الإسلام والموانع الّتي حالت دون الاستسلام والانقياد والطّاعة واتّباع محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأسباب التي جعلت بعض أهل الكتاب يؤثرون الكفر اختيارًا وطوعًا باتباع شهوتهم وطاعة أهوائهم، حبّ الدّنيا وشدّة التّعلّق بها، والخوف من فوات ملذاتها، وإيثارها على الدّار الآخرة، وأنّ الدّخول إلى الإسلام والانقياد لأوامره وأعظمها الإيمان بالله جَلَّ وَعَلَا، فكان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له بالمرصاد، إذ ألزمه الحجّة والبرهان، وبيّن تهافته وتناقضه، فقطعه عدّة مرّاتٍ في مجلسٍ واحدٍ.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

قرّر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمناظرة هذا السّائل الكتابي فسار معه في محورين هما:

المحور الأوّل: فقد كان الكلام فيه عن بيان مخالفة أهل الملّتين للحقّ وجهلهم وضلالهم فيه، وهذا المحور هو المقام المعياري بحيث يقدّر فيه مدى بعدهم عن الحقّ وقربهم منه، واستدلّ عليه بالأدلّة السّمعيّة والعقليّة.

والمحور الثّاني: وهو بيان وجه كفر أهل الملّتين، وأنّهم مستحقّون العذاب في الدّارين -إن ماتوا على الكفر ولم يدخلوا الإسلام ويتّبعوا دين الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرًا وباطنًا- وهو المقام الحكمي، وفيه يقتصر المعلّل المستدلّ على الأدلّة النّقليّة الشّرعيّة ليستدلّ بها؛ إذ لا مجال للأدلّة العقليّة في بيان الإيمان والكفران، والجنان والنّيران، وإنّما طريقه كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وسنّة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتدور المناظرة حول الأسباب المانعة لأهل الكتاب من الدّخول في الإسلام، ولم يحدّد فيها هل السّائل يهودي أم نصراني، كما أنّ السّائل يشير إلى عدم فهم المسلمين -حسب زعمه- لموانع أهل الكتاب من الإسلام، ثمّ عدّد ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك بعض ما عرض له في الدّعوة من موانع منعت البعض من الإسلام.

والمسائل إجمالًا كالآتي:

المسألة الأولى: من وصل إليه دعوة الإسلام من أهل الكتاب فلا يسعه إلّا الدّخول فيه، ولا اعتبار لما يمنعه من ذلك إلّا الاعتبارات الشّرعيّة أو الموانع الشّرعيّة.

المسألة الثّانية: الموانع المعتبرة للحكم على أحد من أهل الكتاب بالكفر بعد بعثة النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المسألة الثّالثة: حكم من دخل الإسلام مكرهًا.

أمّا المسألة الأولى: وهي أنّ مَن وصلت إليه دعوة الإسلام من أهل الكتاب فلا يسعه إلّا الدّخول في الإسلام، ولا يمنعه من ذلك إلّا موانع شرعيّة معتبرة.

قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يعذّب أحدًا إلّا بعد إعذار عباده بإرسال الرّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إليهم، وإقامة الحجّة عليهم بما فطرهم عليه من الإقرار بربوبيّته تَبَارَكَ وَتَعَالَى[(١)].

(فللّه على عبده حجّتان قد أعدّهما عليه لا يعذّبه إلّا بعد قيامهما:

إحداهما: ما فطره عليه، وخلقه عليه من الإقرار بأنّه ربّه، ومليكه وفاطره، وحقّه عليه لازمٌ.

والثّانية: إرسال رسله إليه بتفصيل ذلك، وتقريره وتكميله، فيقوم عليه شاهد الفطرة، والشّرعة)[(٢)].

(١) انظر: تفسير الطّبري (٥٢٦/١٤).

(٢) أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (١٠١٣/٢).

فكان هذا من كمال عدله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كما قال: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴾ [الملك: ٨-٩].

وكذا وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾ [فاطر: ٣٨].

إلى غير ذلك من الآيات الدّالة على أنّ الله جَلَّ وَعَلَا لا يدخل أحدًا النّار إلّا بعد إرسال الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليه(١).

(فكلّ مَن تمكّن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه، فقصّر عنه ولم يعرفه، فقد قامت عليه الحجّة، والله سبحانه لا يعذّب أحدًا إلّا بعد قيام الحجّة عليه، فإذا عاقبه على ذنبه عاقبه بحجّته على ظلمه)(٢).

فجزاء العباد إنّما هو ما أحصاه الله عَزَّوَجَلَّ لهم، فمن وجد خيرًا فهو محض توفيق الله جَلَّجَلَالُهُ وهدايته وإعانته، ومَن وجد شرًّا فلا يلوم إلّا نفسه، بمخالفته أوامر الله جَلَّ وَعَلَا ونواهيه، فعاند حجج الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى عليه وركب هواه فأوبقه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يعذّب أحدًا إلّا بعد قيام الحجّة الرّسالية فعاندها، وأمّا مَن استسلم وانقاد للحجّة أو لم تبلغه فإن الله جَلَّ وَعَلَا لا يعذبه(٣).

وقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[الأنعام: ١٩].

فهذا القرآن فيه النّذارة، أي: ما ينذر العباد به من التّرغيب والتّرهيب، وبيان الأعمال الظّاهرة والباطنة الّتي مَن قام بها فقد قَبِل النّذارة، فمن بلغه القرآن الكريم وتمكّن من فهمه فهو منذَرٌ به، وقامت الحجّة عليه(٤).

وقد بعث الله عَزَّوَجَلَّ محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى النّاس كافّة، بشيرًا ونذيرًا، وهاديًا إلى الله بإذنه وسرًاجا منيرًا، ناسخًا للملل السّابقة، داعيًا أهل الكتاب والمشركين إلى الإيمان برسالته، محذّرًا من كفرانها والصّدّ عنها، فكلّ مَن بلغته الدّعوة والنّذارة يجب عليه الإيمان، ويحرم عليه البقاء على ما هو عليه، سواء كان ممن

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٥٢-٥٣).

(٢) مدارج السّالكين، لابن القيّم (١/٢٣٢).

(٣) انظر: تفسير السّعدي ص ٤٥٥.

(٤) انظر: تحفة المودود بأحكام المولود، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الطّبعة الأولى، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص ٢٩٦، وتفسير السّعدي ص ٢٥٢.

انتسب إلى كتاب، أو غيره، ومَن سمع برسالة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وآياته ومعجزاته ثمّ أصرّ على كفره ومات فهو من الكافرين المخلّدين في النّار، لقول النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ: يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[(١)].

فالله جَلَّوَعَلَا نسخ الملل كلّها برسالة نبينا محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ لأنّ ذكر اليهودي والنّصراني للتّنبيه على من سواهما، إذ اليهود والنّصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أنّ لهم كتابًا فغيرهم ممن لا كتاب لهم من باب أولى[(٢)].

وفيه أيضًا أنّ رسالة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عامّة لكلّ البشر في جميع الأزمنة اللّاحقة لبعثته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وفي جميع الأمكنة، كما ثبت عنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنّه بعث إلى النّاس عامّة، ولمختلف الألوان الأحمر والأسود.

والصّحيح أنّه لا حكم قبل ورود الشّرع؛ لأنّ الحكم يستقى من الوحي لا من العقل، وأنّ مَن لم تبلغه دعوة الإسلام فهو معذور، وهو أصلٌ مجمعٌ عليه[(٣)].

المسألة الثّانية: الموانع المعتبرة للحكم بالكفر على أحد من أهل الكتاب بعد بعثة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وهذه المسألة في حقيقتها راجعة إلى مسألة من مسائل أصول الفقه[(٤)]، وهي عوارض الأهلية، وهي الّتي تعرض على الإنسان المكلّف، وتسقط عنه التّكليف سواء بصورة كليّة أو جزئيّة، وسواء فيما يتعلّق بأصل الدّين أو بفرعه، وتؤدّي هذه العوارض إلى رفع العقوبة عنه أو إلى عدم اعتبار تصرّفاته في بعض الأحيان.

وهذه العوارض تنقسم إلى قسمين:

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٦.

(٢) انظر: شرح النّووي على مسلم (١٨٨/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه.

(٤) انظر: كشف الأسرار، شرح أصول البزدوي، لعلاء الدّين عبد العزيز بن أحمد بن محمّد البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٢٣٧/٤)، وشرح التّلويح على التّوضيح لمتن التّنقيح في أصول الفقه، لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (٣٢١/٢)، وشرح منار الأنوار في أصول الفقه، لعبد اللّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدّين بن فرشتا الكرماني الشّهير بابن الملك (ت: ٨٠١هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، (٣٣٣/١).

١-عوارض لا تأتي من قِبَل المكلّفين أنفسهم كالجنون، والنّسيان، والنّوم، والإغماء.

٢-عوارض تأتي من قِبَل المكلّفين أنفسهم كالجهل، والسّفه، والخطأ، والإكراه، وهي عوارض مكتسبة تسبّب فيها الإنسان كالإكراه، وكذلك الجهل على اعتبار أنّ اكتساب العلم ممكن في ظروفٍ معيّنة، فصار ترك اكتسابه بمثابة اكتساب الجهل(١).

ويجب اعتبار الجاهل في مسألة عدم الدّخول في الإسلام بأنّه كافرٌ في ظاهر الأمر، وهذا القدر متّفق عليه بين الأئمّة(٢).

قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

(ولَمّا كانت هذه آية الأعراف في سورة مكيّة، ذكر فيها الميثاق والإشهاد العامّ لجميع المكلّفين ممّن أقرّ بربوبيته ووحدانيته وبطلان الشّرك، وهو ميثاقٌ وإشهاد يقومُ به عليهم الحجّة، وينقطع به العذر، وتحلّ به العقوبة، ويستحقّ بمخالفته الإهلاك، فلا بدّ أن يكونوا ذاكرين له، عارفين به؛ وذلك ما فطرهم عليه من الإقرار بربوبيته، وأنّه ربُّهم وفاطرُهم، وأنّهم مخلوقون مربوبون، ثمّ أرسل إليهم رسلَه يُذكّرونهم بما في فطرهم وعقولهم، ويُعرّفونهم حقّه عليهم، وأمرّه ونهيّه ووعدّه ووعيدّه)(٣).

والحكمة من هذا الإشهاد هو إقامة الحجّة على الخلق، والحجّة إنّما قامت بالرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ والفطرة، وقطع عليهم الاحتجاج بالغفلة والتّقليد الأعمى، فاستحقّ الهلاك من سبقت له الشّقاوة بمخالفة الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ وتكذيبهم، وذلك بعد الإعذار والإنذار، وهذا الإشهاد ورد في غير موضع في القرآن الكريم(٤).

فالبقاء على الكفر أو الكفر بعد الإيمان إنّما هو فعل من أفعال المكلّفين عمومًا، وأفعالهم بما فيها الاستمرار على معتقد ما لا يقرّه الإسلام وهو الكفر بالله وأنبيائه وتكذيب ما جاؤوا به من الوحي والآيات

(١) انظر: كشف الأسرار، لعلاء الدّين البخاري (٤/٣٧٠-٣٧١)، وشرح التّلويح على التّوضيح، للتّفتازاني (٢/٣٤٨)، والوجيز في أصول الفقه الإسلامي (١/٤٩٥).

(٢) انظر: عقيدة الموحّدين والرّدّ على الضلال والمبتدعين، جمع وترتيب: عبد الله سعدي الغامدي العبدلي، الطّبعة الأولى، مكتبة الطّرفين، الطّائف، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٣٢٤، ٣٢٧.

(٣) الرّوح، لابن القيّم (٢/٤٨٧-٤٨٨).

(٤) المصدر نفسه (٢/٤٩٠-٤٩١).

والمعجزات، وهذه الأفعال هي محلّ محاسبة ومسائلة لأيّ أحدٍ من الخلق إلّا إذا عرض للمسؤول أو المكلّف عارضٌ كعوارض الأهليّة، فعطلّ عنه التّكليف والمسائلة كليًّا أو جزئيًا، دائمًا أو مؤقتًا.

والمقصود إلى ما سبق بيانه يتّضح أنّ أيّ كتابيّ عاش بعد بعثة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهو مُطالب بالدّخول في دينه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، والاستسلام والانقياد لطاعته، وإذا أبى الدّخول بعدما سمع بالإسلام والقرآن، فأعرض وكذّب واستكبر وعاند فمات فهو من أهل النّار؛ إلّا إذا لم تبلغه دعوة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، أو أكره على الكفر، فكتم، وليس عليه أن يعلن إسلامه للنّاس، وأمّا الّذي لم تبلغه الدّعوة مع بذل وسعه في الوصول إلى الحقّ، ولكنّه لم يصل إليه، فهو في الدّنيا حكمه حكم الكافر؛ لأنّه من أهل الفترة، وأمّا في الآخرة فإنّه يمتحن، وأمّا مَن عاش منهم وبلغته الدّعوة والقرآن، ولم يقبل ذلك بأيّ حجّة فحكمه في الدّنيا أنّه كافرٌ، وفي الآخرة إن مات على ذلك خالدًا مخلّدًا في نار جهنّم.

المسألة الثّالثة: حكم من دخل الإسلام مكرهاً.

وقد دارت شبهة السّائل حول النّقاط التّالية:

الأولى: طرح السّائل سواءً كان يهوديًّا أو نصرانيًّا دعوى فحواها: أنّ أهل الكتاب يمنعهم من الإسلام اعتقادهم وإيمانهم الرّاسخ لا غير، وأن هذا خلاف ما هو شائع عند المسلمين، فالمسلمون –على زعمه– يعتقدون أن أهل الملل الأخرى لا همّ لهم سوى الدّنيا، ولا اعتقاد عندهم وما هم إلّا على دين المصلحة، وهذا الّذي ادّعاه السّائل لم يقله صراحةً بل لَمّح له، بقوله في آخر السّؤال: (...لا غير).

قال: (وقد اشتهر عندكم بأنّ أهل الكتاب ما منعهم من الدّخول في الإسلام إلّا الرّئاسة والمأكلة لا غير).

وهذه الدّعوى كما سيظهر بعد ذلك صحيحة من جهة، باطلة من عدّة جهات وهذا ما سيأتي –إن شاء الله–.

الثّانية: السّائل يلمّح في دعواه للاضطهاد من المسلمين لهم، وتشويه شعبهم، ووصفهم بأنّهم لا يؤمنون إلّا بالمصلحة الدّنيويّة لا غير، وهذا باطلٌ من جهة أنّ بعض المعرضين كذلك، وصحيح من جهة أنّ بعضهم عبّاد دنيا، ولكن هذا لا يختصّ بهم عن غيرهم من الملل، حتّى المسلمون فمنهم من لا يؤمن إلّا بالمصلحة.

الثّالثة: تحمِل الدّعوى في باطنها ادّعاء أنّ من يدخل إلى الإسلام من أهل الكتاب أيضًا فبسبب المصلحة.

فشمّر المعلّل –ابن القيّم– عن ساعد الجدّ للإجابة عن الدّعوى العريضة بشبهاتٍ واهيةٍ:

أمّا الأولى: فقد ردّ المعلّل –ابن القيّم– بعدم صحّة الدّعوى أصلًا، إذ أن السّائل ادّعى أنّ المسلمين اشتهر بينهم قولٌ ما! وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ الواقع غير ذلك –على قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ– وعزى المعلّل سبب ردّ الدّعوى أصلًا؛ لأنّ القائل بذلك لا يعرف حقيقة ما يقوله المسلمون، ويجهل حقيقة ما يفعله أهل الكتاب، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما ورد في المناظرة: (فكلامُ جاهلٍ بما عند المسلمين وبما عند الكفّار....).

والثّانية: أنّ المعلّل –ابن القيّم– لم ينكر حقيقة أنّ بعض المسلمين قالوا ذلك –أنّ ما يمنع أهل الكتاب من الدّخول في الإسلام ما هو إلّا المنصب والمصلحة الدّنيويّة–، وإنّما ذهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى توضيح وكشف حقيقة الأمر، وهو أنّ بعض المسلمين يقولون ذلك، فهل يلزم بذلك أن يُنسب هذا القول للمسلمين جميعًا؟ وهذا لا يقوله عاقل فضلًا إلى من ينتسب إلى كتاب سماوي.

ويضاف إلى ذلك أن مَن يقول ذلك إنّما هم عوامّ المسلمين، وليس أهل العلم والدّين وأهل الحلّ والعقد من العلماء ممّن يعتدّ بقولهم في مثل هذه المسائل العظام، وهذا ما قرّره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نصّ المناظرة بقوله: (أمّا المسلمون فلم يقولوا: إنّه لم يمنع أهل الكتاب من الدّخول في الإسلام إلّا الرّئاسة والمأكلة لا غير، وإن قال هذا بعض عوامّهم، فلا يلزم جماعتهم).

الثّالثة: نبّه المعلّل –ابن القيّم– إلى أنّ من قال: بأنّ أهل الكتاب لا همّ لهم سوى المصلحة الدّنيوية، فقد حمل في كلامه معنى أنّ مَن يدخل الإسلام من أهل الكتاب فوراء المصلحة كذلك، وهذا غير متحقّق في الواقع.

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تواتر من أخبار الأمم وتاريخ البشر وأتباع الملل على أنّه لم يخل مكان وزمان قائمٌ لله جَلَّ وَعَلَا بحجّته وهي الرّسالات الإلهيّة، فإن عُدمت فمآلها الفساد ثمّ عاقبتها الهلاك، وما قامت في قومٍ واتّبعوها كان ذلك سببًا لصلاح العباد وأمن البلاد.

فاستدلّ المعلّل –ابن القيّم– لإثبات النّبوّة بالدّلائل العقليّة النّقلية، ليقطع عن السّائل العذر وتقوم الحجّة عليه، وأنّ كفر اليهود والنّصارى منعهم الإيمان ومتابعة الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسبب جملة من موانع منها

إيثارهم الدّنيا والرّياسة والمال على الدّخول في الإسلام، وأنّ هذه الموانع لا تدخل في العوارض؛ لأنّ أكثر أهل أديان الأرض دخلوا في دين الله جَلَّوَعَلَا، لا لدنيا يصيبونها، ولا لرياسة يتقلّدونها، بل تحمّلوا تبعات إسلامهم في حال ضعف المسلمين، وقوّة شوكة الكفّار والمشركين، فثبّتهم الله جَلَّوَعَلَا وحسن إسلامهم، ومن هذه الدّلالات ما يلي:

١- الإخبار بالمغيّبات الماضية والمستقبليّة:

أ- ما علمه اليهود والنّصارى في دينهم، وما هو مزبورٌ في كتب أنبيائهم الّتي بأيديهم، أنّ محمّدًا رسول الله يبعث في آخر الزّمان، وقد علموا أنّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يخالط اليهود حتّى لا يقولوا: إنّما أخذه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من أهل الكتاب، وكان صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمّيًّا، وقد أشار القرآن إلى هذا بقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾[النّساء: ١١٣].

وقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾[الأنعام: ٩١]، (جعلَ سبحانه تعليمَهم ما لم يعلموا هم ولا آباؤهم دليلًا على صحّة النّبوّة والرّسالة؛ إذ لا ينال هذا العلم إلّا من جهة الرّسل، فكيف يقولون: ما أنزل الله على بشرٍ من شيء؟! وهذا من فضل العلم وشرفه)[(١)].

ولهذا ذكر المعلّل -ابن القيّم- أنّ اليهود والنّصارى من جملة فرق الكفّار الّذين أسلموا عن قناعة منهم أنّه دين الحقّ، فقال: (فهؤلاء نصارى الشّام كانوا ملء الشّام، ثمّ صاروا مسلمين إلّا النّادر، فصاروا في المسلمين كالشّعرة السّوداء في الثّور الأبيض...وكذلك اليهود أسلم أكثرهم ولم يبق منهم إلّا شرذمةٌ قليلةٌ مقطّعةٌ في البلاد).

ب- ذكر المعلّل ما جاء من أخبار الغيب الماضية عن طريق الوحي بذكر قصص بعض الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ مع أقوامهم، فقال كما في نصّ المناظرة: (وقد أقام فيهم نوحٌ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ألف سنةٍ إلّا خمسين عامًا يدعوهم إلى الله تعالى...وقوم عادٍ أطبقوا على الكفر، وهم أمّةٌ عظيمةٌ عقلاء، حتّى استُؤصلوا بالعذاب...وقوم ثمود أطبقوا جميعهم على الكفر...وهؤلاء قوم فرعون مع كثرتهم قد أطبقوا على جحد نبوّة موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ...)، فهذه الأخبار الغيبيّة الّتي جاء بها محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دلائل شاهدة بصحّة نبوّته صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، كما أنّ فيها دلالة على نبوّة الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ قبله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١٥٥-١٥٦).

ت- كما أشار المعلل إلى ما جاء به النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من الإخبار بالغيب المستقبل منها:

- قول الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿الٓمٓ ١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الرّوم: ١-٥].

فعن نيار بن مكرّم الأسلمي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ؛ أنّ أبا بكرٍ تحدّى المشركين بهذه الآية، وأنّه لما وقع ما أخبرت به أسلم ناس كثير، وأنّ ذلك وقع يوم بدر(١).

- وقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، وكان ذلك يوم بدر(٢)، وقد أشار المعلّل هذا بقوله: (ويوم بدرٍ أيضًا هم جاؤوا لقتاله ولو انصرفوا عنه لم يُقاتِلهم).

- وقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التّوبة: ٣٣]، (فكانت نبوّته لظهر الكفر قاصمةً، وشريعتُه لِمَن لاذ بها ولجأ إليها من كلّ شرٍّ عاصمةً، وحججه لِمَن عاند وكفر خاصمةً، حتّى أذعن المعاندون واعترف الجاحدون وذلّ المشركون)(٣)، كما أشار إلى ذلك المعلّل بقوله: (فلمّا بعث الله رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ استجاب له ولخلفائه بعده أكثر أهل الأديان [الّتي هي للشّيطان] طوعًا واختيارًا، ولم يكره أحدًا قطّ على الدّين).

- وقول النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حين أجلى الأحزاب عنه: «**الآنَ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَنَا، نَحْنُ نَسِيرُ إِلَيْهِمْ**»(٤)، وهذا ما أشار إليه المعلّل في مناظرته بقوله: (فلمّا حاربوه ونقضوا عهده وبدؤوه بالقتال قاتلهم، فمنّ على بعضهم، وأجلى بعضهم، وقاتل بعضهم، وكذلك لَمّا هادن قريشًا عشر سنين لم يبدأهم بقتالٍ

---

(١) والحديث أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، باب: ومن سورة الرّوم، (٣٤٤/٥)، (برقم: ٣١٩٤)، قال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، والحاكم في مستدركه (٤٤٥/٢)، (برقم: ٣٥٤٠)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين ولم يخرجاه، وحسّنه آل زهوي في سلسلة الآثار الصّحيحة (١٣٧/٢)، (برقم: ٤٥٩).

(٢) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: قول الله تعالى: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ﴾ إلى ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٩-١٣]، (٧٣/٥)، (برقم: ٣٩٥٣).

(٣) أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (٤٨٢/١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، (١١٠/٥)، (برقم: ٤١١٠).

حتّى بدءوا هم بقتاله ونقض عهده، فحينئذٍ غزاهم في ديارهم، وكانوا هم يغزونه قبل ذلك كما قصدوه يوم الخندق...).

- إخبار النّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بعالميّة دين الإسلام، وأنّه سيمتدّ وينتشر في الآفاق، بالسّلم أو الجهاد في سبيل الله، فوقع الخبر كما أخبر به الصّادق المصدوق حين قال: «**إِنَّ اللهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ مُلْكَ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا**»(١).

وقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللهُ بِهِ الْكُفْرَ**»(٢).

وقد أشار المعلّل إلى هذا بقوله: (فقد أسلم جمهور أهل الأرض من فرق الكفّار...فهؤلاء نصارى الشّام كانوا ملء الشّام، ثمّ صاروا مسلمين إلّا النّادر...

وكذلك المجوس كانت أمّةً لا يحصي عددهم إلّا الله تعالى فأطبقوا على الإسلام، لم يتخلّف منهم إلّا النّادر...

وكذلك اليهود أسلم أكثرهم ولم يبق منهم إلّا شرذمةٌ قليلةٌ مقطّعةٌ في البلاد.

وأيّ أمّةٍ من الأمم اعتبرتها، وجدت المصدّقين بنبوّة محمّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ جمهورها...فرقعة الإسلام اتّسعت في مشارق الأرض ومغاربها غاية الاتّساع بدخول هذه الأمم في دينه، وتصديقهم برسالته...).

٢- دلالة الآيات الحسّيّة:

وقد جاء النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالآيات والمعجزات كما هي مبثوثة في كتاب الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ وسنّة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما هو مدوّن في كتب السّيرة والدّلائل، إلّا أنّ كلام الله جَلَّجَلَالُهُ هو الآية الكبرى الخالدة الّذي أعجز الله جَلَّوَعَلَا به الجنّ والإنس وتحدّاهم على أن يأتوا بمثله أو سورة أو آية ولو اجتمعوا وتظاهروا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، والآيات الحسّيّة إنّما هي لجميع الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، ولهذا قال المعلّل: (وقد أقام

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٥٥/٢٨)، (برقم: ١٦٩٥٧)، والطّبراني في المعجم الكبير (٢٥٤/٢٠)، (برقم: ٦٠١)، والحاكم في مستدركه (٤٧٧/٤)، (برقم: ٨٣٢٦)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين ولم يخرجاه، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٣٢/١)، (برقم: ٣).

فيهم نوحٌ...ويريهم من الآيات ما يقيم حجّة الله عليهم...وقوم ثمود أطبقوا جميعهم على الكفر بعد رؤية الآية العظيمة الّتي يؤمن على مثلها البشر...وهؤلاء قوم فرعون مع كثرتهم قد أطبقوا على جحد نبوّة موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ مع تظاهر الآيات الباهرة آيةً بعد آيةٍ... فإذا جاز على اليهود...الإطباق على جحد نبوّة المسيح، والكفر به مع ظهور آيات صدقه كالشّمس).

وأمّا النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فقد أظهرت الآيات على صدق نبوّته، وأنّ هذا لا يحصل إلّا من صادق مصدّقٍ فيما يخبر عنه ولم يكذب في حياته قطّ، ولا جرّب عنه الكذب، وقد جاء صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بوحي ربّ العالمين الّذي فيه أخبار من سبق، وما جاؤوا به من الآيات والمعجزات ما آمن به، فمن بلغته وجحدها كفر، وحكمه كحكم من حضرها، وهذا ما أشار إليه المعلّل بقوله: (ومعلومٌ قطعًا أنّ الله تعالى لم يهلك هذه الأمم الكثيرة إلّا بعد ما تبيّن لهم الهدى).

٣- دلالة النّصرة والعاقبة:

فقد ذكر المعلّل هذه الدّلالة بقوله: (والمقصود أنّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يكره أحدًا على الدّخول في دينه البتّة، وإنّما دخل النّاس في دينه اختيارًا وطوعًا، فأكثر أهل الأرض دخلوا في دعوته لَمّا تبيّن لهم الهدى، وأنّه رسول الله حقًّا فهؤلاء أهل اليمن كانوا على دين اليهوديّة وأكثرهم... ثمّ دخلوا في الإسلام من غير رغبةٍ ولا رهبةٍ[(١)]...

وكذلك مَن أسلم من يهود المدينة، وهم جماعةٌ كثيرون غير عبد الله...).

وأورد المعلّل إسلام أتباع الأديان بتحقّق وعد الله جَلَّوَعَلَا لنبيّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بإظهار دينه وإعزازه ونصره، والعاقبة الحميدة لمن دخل الإسلام واتّبع الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: (فقد أسلم جمهور أهل الأرض من فرق الكفّار، ولم يبق إلّا الأقلّ بالنّسبة إلى مَن أسلم، فهؤلاء نصارى الشّام كانوا ملء الشّام، ثمّ صاروا مسلمين إلّا النّادر...

(١) هذا في الجملة؛ لأنّ إسلام أهل اليمن لم يكن دفعةً واحدةً، وبأسلوبٍ واحدٍ، بل اتّبع الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مع كلّ قبيلة من قبائل اليمن أسلوب يناسبها، ودخلوا رغبة في الإسلام، وبعضهم رهبة من قوّته، ثمّ ثبت على إسلامه. انظر: تاريخ اليمن في الإسلام في القرون الأربعة الهجريّة، لعبد الرحمن عبد الواحد الشّجاع، الطّبعة الثامنة، الإحسان، صنعاء، اليمن، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص ٤٩-٥٦.

وكذلك المجوس كانت أمّةً لا يحصي عددهم إلّا الله تعالى فأطبقوا على الإسلام، لم يتخلّف منهم إلّا النّادر...وصار مَن لم يسلم منهم تحت الجزية والذّلّة.

وكذلك اليهود أسلم أكثرهم ولم يبق منهم إلّا شرذمةٌ قليلةٌ مقطّعةٌ في البلاد).

فأظهر الله عَزَّوَجَلَّ دينه ونصر رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأعزّ جنده بالحجج والآيات والبيان، ونصرهم وأظهرهم على أعدائه، وأعداء رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأتباعه بالتّأييد والنّصر والغلبة والظّفر على الأعداء.

ثمّ تنزّل المعلّل –ابن القيّم– مع السّائل لَمّا ادّعى أنّ عدد أهل الكتاب الّذين كفروا بمحمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كثرة كاثرة لا يحصيهم إلّا الله جَلَّوَعَلَا، فكذّبه المعلّل في ادّعائه، ثمّ تنزّل معه ليلزمه الحجّة ويقطع عنه كلّ سبيل يلوذ إليه ويظنّ أنّ فيه بغيته فقال له ملزمًا: (حتّى لو كانوا كلُّهم قد أطبقوا على اختيار الكفر لكانوا في ذلك أسوةَ قومِ نوحٍ، وقد أقام فيهم نوحٌ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ ألف سنةٍ إلّا خمسين عامًا يدعوهم إلى الله تعالى، ويريهم من الآيات ما يقيم حجّة الله عليهم، وقد أطبقوا على الكفر إلّا قليلًا منهم...وهم كانوا أضعاف أضعاف هاتين الأمّتين الكافرتين، أهل الغضب وأهل الضّلال.

وقوم عادٍ أطبقوا على الكفر، وهم أمّةٌ عظيمةٌ عقلاء، حتّى استُؤصلوا بالعذاب.

وقوم ثمود أطبقوا جميعهم على الكفر بعد رؤية الآية العظيمة الّتي يؤمن على مثلها البشر، ومع هذا فاختاروا الكفر على الإيمان...

فهاتان أمّتان عظيمتان من أكبر الأمم قد أطبقَتَا على الكفر مع البصيرة، فأمّتا الغضب والضّلال إذا أطبَقَتا على الكفر فليس ذلك بِبِدْعٍ.

وهؤلاء قوم فرعون مع كثرتهم قد أطبقوا على جحد نبوّة موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ مع تظاهر الآيات الباهرة آيةً بعد آيةٍ؛ فلم يؤمن منهم إلّا رجلٌ واحدٌ كان يكتم إيمانه.

وأيضًا، فيقال للنّصارى: هؤلاء اليهود مع كثرتهم في زمن المسيح عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ حتّى كانوا قد ملؤوا بلاد الشّام...قد أطبقوا على تكذيب المسيح وجحد نبوّته، وفيهم الأحبار والرّهبان، والعبّاد والعلماء، حتّى آمن به الحواريّون.

فإذا جاز على اليهود...الإطباق على جحد نبوّة المسيح، والكفر به –مع ظهور آيات صدقه كالشّمس– جاز عليهم إنكار نبوّة محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ومعلومٌ أنّ جواز ذلك على أمّة الضّلال الّذين هم أضلُّ من الأنعام، وهم النّصارى أولى وأحرى).

كما ذكر رَحِمَهُٱللَّهُ هذه الدّلالة بقوله في نصّ المناظرة: (وقد أخبر تعالى عن الأمم الّتي أطبقت على تكذيب الرّسل ودمّرها...فأخبر عن هؤلاء الأمم أنّهم تطابقوا على تكذيب رسلهم وأنّه عمّهم بالإهلاك)، فوقوع العقوبات على الأمم، وإهلاكهم وتدميرهم، وحلول المثلات بديارهم إنّما كان ذلك بعد إرسال الرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ وإعذارهم وإنذارهم، فوقع عليهم حكم أحكم الحاكمين، ولهذا قال المعلّل: (ومعلومٌ قطعًا أنّ الله تعالى لم يُهلِك هذه الأمم الكثيرة إلّا بعد ما تبيّن لهم الهدى، فاختاروا عليه الكفر، ولو لم يتبيّن لهم الهدى واختاروا خلافَه لم يَهلِكوا...).

فبيّن المعلّل –ابن القيّم– أنّ العبرة بالحقّ واتّباعه وليس بالكثرة، ردًّا على السّائل في اعتراضه على أنّ أكثر أهل الكتاب كفروا برسالة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ لأنّ الكثرة لا تُبطل حقًّا، ولا تُحقُّ باطلًا، والله عَزَّوَجَلَّ إنّما ضمن النّصر والتّأييد مَن قام لله جَلَّوَعَلَا بالحقّ، ولتكون كلمة الله عَزَّوَجَلَّ هي العليا، لا لنفسه وهواه، والنّصر يكون بحسب ما معه من الحقّ، والدّليل أنّ القلّة من أهل الحقّ يدخلون الجنّة من هذه الأمّة قول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. فَيَقُولُ: أَخْرِجْ بَعْثَ النَّارِ. قَالَ: وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟ قالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمائةٍ وتِسعةً وَتِسْعِينٍ...قالوا: يا رَسُولَ اللهِ! وَأَيُّنَا ذَلِكَ الوَاحِدُ؟ قَالَ: أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلٌ، وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ. ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أهلِ الجَنَّةِ، فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَبْيَضَ، أَوْ كَشَعْرَةٍ بَيْضَاءَ فِي جِلْدِ ثورٍ أَسْوَدَ**»(١).

بل إنّ الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ المؤيّدون بالآيات والدّلائل من ربّهم جَلَّوَعَلَا يأتون يوم القيامة بعد بلاغهم لقومهم وإنذارهم وإعذارهم يأتون بالعدد القليل، وبعضهم وليس معه أحدٌ، لقول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: قصة يأجوج، ومأجوج، (١٣٨/٤)، (برقم: ٣٣٤٨)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: كون هذه الأمّة نصف أهل الجنّة، (٢٠١/١)، (برقم: ٢٢٢).

«**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرُّهَيْطُ**[1]**، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ...**»[2]؛ لأنّهم مأمورون بالبلاغ والدّلالة والإرشاد والبيان، أمّا الهداية للإيمان وطاعة الرّحمن إنّما هي بيد الله جَلَّوَعَلَا، وليس بيد أحدٍ من الخلق لا لنبيّ مُرسلٍ ولا لِمَلَكٍ مقرّبٍ، ثمّ حسابهم على ربّهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وسيسأل المرسلين عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ عن إبلاغ رسالاته، كما سيسأل الخلق عن إجابتهم لدعوة الرّسل عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ.

فصاحب الحقّ لا يستوحش من التّفرّد وقلّة السّالكين، ولا يغترّ بكثرة الهالكين، ومخالفة النّاكبين عن صراط الله المستقيم، ويتذكّر أنّ رفيقه في درب الحقّ هم الّذين أنعم الله جَلَّوَعَلَا عليهم بالهداية إلى الحقّ والثّبات عليه إلى يوم لقائه[3].

٤- دلالة الأحوال والأوصاف:

وقد نبّه المعلّل إلى قرائن الأحوال الدّالة بمجموعها على صدق النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ منها:

أ- أخلاقه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعدله مع الخلق، كافرهم ومؤمنهم، ووفائه بالعهود والمواثيق في جميع أحواله سلمًا وحربًا، وقد أشار المعلّل -ابن القيّم- إلى هذا بقوله: (وأمّا مَن هادنه فلم يُقاتله ما دام مقيمًا على هدنته، لم ينقض عهده).

ب- استقامته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على أمر الله جَلَّوَعَلَا، وامثاله لكلّ ما أمره سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ به، كما قال المعلّل: (بل أمره الله تعالى أن يفي لهم بعهدهم ما استقاموا له...).

ت- إسلام أتباع الأديان وصدقهم في اتّباعه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -لما تبيّن لهم الحقّ وعاينوا أوصاف النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأحواله- لأقاربهم وأرحامهم الّذين جبلت الطّبيعة البشريّة على محبّتهم، مع الحاجة إليهم وضعفهم وتسلّط الأعداء عليهم، ويتحمّل لذلك صنوف الأذى الحسّي والمعنوي، وينسلخ من الدّنيا، رغبة في الإسلام وما عند الله جَلَّوَعَلَا من الجزاء الأوفى، وقد أشار المعلّل إلى هذه الدّلالة بقوله: (بل أسلموا في حال حاجة المسلمين وكثرة أعدائهم، ومحاربة أهل الأرض...بل تحمّلوا معاداة أقربائهم وحرمانَهم نفعَهم

---

(١) تَصْغِيرُ الرَّهْطِ، وَهِيَ الجَمَاعَةُ دُونَ العَشَرَةِ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٣/٩٤)، والنّهاية، لابن الأثير (٢/٢٨٣)، مادّة: رهط.

(٢) سبق تخريجه ص ٦١.

(٣) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (١/٤٦).

بالمال والبدن مع ضعف شوكة المسلمين وقلّة ذات أيديهم...ويخرج من الدّنيا رغبةً في الإسلام، لا لرئاسةٍ ولا مالٍ...ويتحمّل أذى الكفّار من ضربهم وشتمهم وصنوف أذاهم ولا يصرفه ذلك عن دينه).

وهذا ما أقرّ به عالمٌ بدينه ملك في قومه وهو هرقل في حواره مع أبي سفيان لما قال له: «...**وسألتُكَ: هل كانَ مِن آبائِهِ مِن مَلِكٍ؟ فزعمتَ أنْ لا، فقلتُ: لو كانَ مِن آبائِهِ مَلِكٌ؛ قلتُ: يطلُبُ مُلْكَ آبائِهِ!...وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سُخْطَةً لَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ القُلُوبِ...** »[1].

فتأمّل حكمة الله جَلَّوَعَلَا كيف صان مقام الرّسالة من شبهة الملك في آبائه وأهل بيته، فقطع الله عَزَّوَجَلَّ هذه الشّبهة لسدّ الطّريق على كلّ مبطلٍ ملبّسٍ يدّعي أنّ النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جمع حطام الدّنيا ليخلّفها لورثته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولهذا قال ، وذلك لحكمة منه حتّى لا تدخل التّهمة ويتسلّل الظّنّ السّيّء إلى حجج الله وآياته ورسله، فلا يبقى في النّبوة والرّسالة أيّ شبهة[2].

ث– صدقه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في نفسه، وفيه ما جاء به من عند الله جَلَّوَعَلَا، وصدقه فيما يدعو إليه، فهو الصّادق الأمين في جميع أحواله، وتصديق الله جَلَّوَعَلَا له صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فيؤيّده ربّه عَزَّوَجَلَّ وينصره، ويعزّه ويعليه على مَن ناوءه وخالفه، ولا يعاديه أحدٌ إلّا تمكّن منه، فأقام الحجج على صدقه، وهذا ردّ على أهل الكتاب الّذين يدّعون أنّ الله عَزَّوَجَلَّ أرسل ملكًا ظالماً، ثمّ ادّعى النّبوة لنفسه، وهذا الكلام يتضمّن القدح في علم الله جَلَّوَعَلَا وحكمته وربوبيّته[3]، ولهذا استدلّ المعلل على إيمان النّاس ودخولهم إلى دين الإسلام فقال: (فأكثر أهل الأرض دخلوا في دعوته لَمّا تبيّن لهم الهدى، وأنّه رسول الله حقًّا...وأيّ أمّةٍ من الأمم اعتبرتها، وجدت المصدّقين بنبوّة محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جمهورها...فرقعة الإسلام اتّسعت في مشارق الأرض ومغاربها غاية الاتّساع بدخول هذه الأمم في دينه، وتصديقهم برسالته...ومعلومٌ قطعًا أنّه لم

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤.

(٢) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١١٦٨/٣).

(٣) انظر: الجواب الكافي، لابن القيّم ص ١٤١، والتّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٦٩، ومدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٣٤/٣).

يُصَدّق نبيٌّ من الأنبياء من أوّلهم إلى آخرهم ولم يتّبعه من الأمم ما صُدِّق محمّد بن عبد الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

كيف جاز على هؤلاء الأمم...الإطباق على اتّباع مَن يكذب على الله وعلى رسله وعلى العقل، ويُحلُّ ما حرَّمَ الله ورسلُه ويحرّم ما أحلّه الله ورسوله).

وكمال علم الله جَلَّ وَعَلَا وحكمته تأبى أن يقرّ مَن كذب عليه، وافترى عليه، ولو كذب وتقوّل عليه لما أقرّه على ذلك، ولعاجله بالهلاك كما هي سنّته جَلَّ وَعَلَا مع الأفّاكين الكذّابين مدّعيّ النّبوّة، ولهذا قال المعلّل: (ومعلومٌ أنّ الكاذب على الله تعالى في دعوى الرّسالة هو شرُّ خلق الله وأفجرُهم وأظلمُهم وأكذبُهم).

وقد ذكر الله بعض أحوال النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصفاته الدّالة على صدقه، فمن ذلك:

١ – قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨-٦٩]، (فدعاهم سبحانه إلى تدبّر القول وتأمّل حال القائل، فإنّ كون القول كذبًا وزورًا يعلم من نفس القول تارةً، وتناقضه واضطرابه، وظهور شواهد الكذب عليه، فالكذب بادٍ على صفحاته، وبادٍ على ظاهره وباطنه، ويُعرف من حال القائل تارةً؛ فإنّ المعروف بالكذب والفجور والمكر والخداع لا تكون أقواله إلّا مناسبة لأفعاله، ولا يتأتّى منه من القول والفعل ما يتأتّى من البارّ الصّادق، المبرّأ من كلّ فاحشةٍ وغدرٍ وكذبٍ وفجورٍ، بل قلب هذا وقصده وقوله وعمله يشبه بعضه بعضًا، وقلب ذلك وقوله وعمله وقصده يشبه بعضه بعضًا، فدعاهم سبحانه إلى تدبّر القول، وتأمُّل سيرة القائل وأحواله، وحينئذٍ يتبيّن لهم حقيقة الأمر، وأنّ ما جاء به في أعلى مراتب الصّدق)[1].

٢ – وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٦]، علّق ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه الآية بقوله: (أنّي قد لبثتُ فيكم عُمُري إلى حين أتيتكم به، وأنتم تشاهدوني وتعرفون حالي، وتصحبوني حضرًا وسفرًا، وتعرفون دقيق أمري وجليله، وتتحقّقون سيرتي، هل كانت سيرة مَن هو من أكذب الخلق وأفجرهم وأظلمهم؟ فإنّه لا أكذب ولا أظلم ولا أقبح سيرةً ممّن جاهرَ ربّه وخالقه بالكذب والفِرية، عليه وطلب إفساد العالم، وظلم النّفوس، والبغي في الأرض بغير الحق، هذا وأنتم تعلمون أنّي لم أكن أقرأ كتابًا ولا أخطّه بيميني، ولا صاحبت من أتعلم منه، بل

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٢٣٥-٢٣٦).

صحبتكم أنتم في أسفاركم لمن تتعلّمون منه وتسألونه عن أخبار الأمم والملوك وغيرها ما لم أشارككم فيه بوجهٍ، ثمّ جئتكم بهذا النّبأ العظيم الّذي فيه علم الأوّلين والآخرين ،وعلم ما كان وما سيكون على التّفصيل. فأيّ برهانٍ أوضح من هذا، وأي عبارةٍ أفصح وأوجز من هذه العبارة المتضمّنة له؟)[1].

٣- وفي حديث بدء الوحي إلى النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه لَمّا رجع من غار حراء، ترجف فرائسه، فقال: «**أَيْ خَدِيجَةُ، مَا لِي لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي، فَأَخْبَرَهَا الخَبَرَ، قَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا، أَبْشِرْ فَوَاللهِ لَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا، فَوَاللهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ**»[2].

فاستدّلّت الصّديقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بما علمته من كمال صفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكريم أخلاقه وشيمه، وأنّ مَن كان كذلك فإنّ الله جَلَّ وَعَلَا ينصره ويكرمه ويحسن إليه[3].

٤- ومن أعظم الأمثلة ما جاء عن ملك النّصرانية هرقل فشهد بصدق الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قال لأبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل أن يُسلم: «...**وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَالَ هَذَا القَولَ قَبْلَهُ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتَمُّ بِقَوْلٍ قَدْ قِيلَ قَبْلَهُ! وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدَعَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ...**»[4].

فتأمّل حكمة الله جَلَّ وَعَلَا كيف صان مقام الرّسالة من شبهة الملك في آبائه وأهل بيته، فقطع الله عَزَّ وَجَلَّ هذه الشّبهة لسدّ الطّريق على كلّ مبطلٍ ملبّسٍ يدّعي أنّ النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمع حطام الدّنيا ليخلّفها

(١) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢/٨٩٠)، وزاد المعاد، لابن القيّم (٣/١٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّفسير، باب: سورة اقرأ باسم ربك الّذي خلق، (٦/١٧٣)، (برقم: ٤٩٥٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١/١٣٩)، (برقم: ١٦٠).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٢٣٥-٢٣٦).

(٤) سبق تخريجه ص ٢٣٤.

لورثته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولهذا قال ، وذلك لحكمة منه حتّى لا تدخل التّهمة ويتسلّل الظّنّ السّيّء إلى حجج الله وآياته ورسله، فلا يبقى في النّبوة والرّسالة أيّ شبهة[1].

ثمّ عارض المعلّل –ابن القيّم– السّائل بأن قَلَب عليه سؤاله، فقال له: (فهذا السّؤال الّذي أورده هذا السّائل واردٌ بعينه في حقّ كلّ نبيٍّ كذّبته أمّةٌ من الأمم.

فإن صوّب هذا السّائل رأي تلك الأمم كلّها فقد كفر بجميع الرّسل، وإن قال: إنّ الأنبياء كانوا على الحقّ وكانت تلك الأمم –مع كثرتها ووفور عقولها– على الباطل، فلأَن يكون المكذّبون بمحمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ –وهم الأقلّون الأرذلون من هذه الطّوائف– على الباطل أولى وأحرى)، فكان هذا من أحسن وأقوى الأدلّة على الخصم وأنكى حجّة عليه، فأصبح المعلّل سائلًا وأفحمه بهذه المعارضة، وصار الّذي أراده حجّة له حجّة ظاهرة عليه، وهكذا أهل الضّلال والباطل دائمًا، فإنّهم لا يأتون بحجّة ولا دليل، إلّا كان فيه ما يدمغ ويبطل قولهم، وينقض دعواهم من القواعد.

وما سبق بيانه في المقام المعياري أنّ الرّياسة وحبّ الدّنيا هي أحد الأسباب والموانع الّتي حجبتهم عن الدّخول في الإسلام، ومتابعة الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خوفًا من فقدان دنياهم ولو على حساب آخرتهم، ولهذا ختم المعلّل كلامه في تكذيب مقولتهم وعدم صحّة دعواهم أنّ المسلمين يقولون: (إنّهم [أهل الكتاب] لم يمنعهم من الدّخول في الإسلام إلّا الرّئاسة والمأكلة لا غير، كذبٌ على المسلمين، بل الرّئاسة والمأكلة من جملة الأسباب المانعة لهم من الدّخول في الدّين!).

أمّا في **المقام الحكمي** فإنّ المعلّل –ابن القيّم– بعد إقامة الحجّة على السّائل وإلزامه الحجّة، بالأدلّة العقليّة النّقلية، فمن أبى الدّخول في الإسلام ظاهرًا وباطنًا، واختار الكفر على الإيمان، فهو كافرٌ بالله ليس له إلّا القتال أو أخذ الجزية عنه وهو صاغر.

وما استجاب له مَن استجاب من الأمم وأتباع الملل لدعوة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والدّخول في دين الإسلام، إلّا بعد أن وضحت له الحجّة واستبانت له المحجّة، ولم يجد إلى ردّها من سبيل، وما خالفه مَن خالفه من أعدائه إلّا عنادًا ومكابرة –بعد إقراره بصحّة حججه– وأنّها لا تقاوم لموافقتها العقول الصّحيحة والفطر السّليمة.

(١) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١١٦٨/٣).

ولهذا قال المعلّل: (فأمّتا الغضب والضّلال إذا أطبقتا على الكفر فليس ذلك ببدْعٍ...).

أمّا اليهود فكفروا بربّ العالمين، فعبدوا غير الله جَلَّوَعَلَا ما عبادتهم للعجل ولعزير بخافٍ عن أهل الإسلام، وتنقصّوا من جناب الرّبوبية والألوهية ووصفوا الله تَبَارَكَوَتَعَالَى بصفات النّقص وما يناقض الكمال ونعوت الجلال، وقالوا في قيّوم السّماوات والأرض سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ما يستحيي أن يقوله أحد في بشر مثله، فكيف بربّ العالمين؟ وطعنوا في أنبياء الله ورسله عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، وكذّبوهم وقتلوا منهم ما قتلوا –والله حسيبهم– وكذّبوا وجحدوا نبوّة عيسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ وكفروا به، بل آذوه وأمّه الصّديقة عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ، مع رؤيتهم آياته ومعجزاته وعاينوها، ولكنّهم كابروا وعاندوا وجحدوا بنبّوته، فإذا كان هذا حال اليهود مع الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ الّذين شاهدوا آياتهم وعاينوها، جاز عليهم الكفر بنبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والنّصارى من باب أولى الّذين ضادّوا العقل، واعتقدوا المستحيل ممكنًا، وبنوا على ذلك شرعًا، واختاروا وسلكوا أبطل العقائد، وأقبح الأعمال، ولهذا قال المعلّل: (فإذا جاز على اليهود –وفيهم الأحبار والعبّاد والزّهّاد وغيرهم– الإطباق على جحد نبوّة المسيح، والكفر به مع ظهور آيات صدقه كالشّمس، جاز عليهم إنكار نبوّة محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومعلومٌ أنّ جواز ذلك على أمّة الضّلال الّذين هم أضلّ من الأنعام، وهم النّصارى أولى وأحرى).

كما ألزمه المعلّل –ابن القيّم– بلازمٍ لا محيد عنه، وهو إن صحّح مذهب جميع الأمم المكذّبة لزمه الكفر بجميع الرّسل عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ.

ونقل المعلّل بعض نصوص الإنجيل وما جاء فيها من شتم الله وسبّه أعظم مسبّة، والكذب عليه، والكفر بعيسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وهذا ما اتّفقت عليه أمّة النّصارى، فكفرهم بنبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من باب أولى، ولهذا ورد كفرهم في الكتاب والسّنّة، وكذبهم على الله جَلَّوَعَلَا ورسوله عيسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وبراءته وأمّه بما ادّعوا فيهما من الألوهية، فعاداهم وجاهدهم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بعد قيام الحجج عليهم، وهذا ما أشار إليه المعلّل في المناظرة بقوله: (فكيف يجوز عليهم الاتّفاق على تكذيب مَن جاء **بتكفيرهم** وتضليلهم، ونادى سرًّا وجهرًا **بكذبهم** على الله تعالى، وشتمهم له أقبح شتمٍ، وكذبهم على المسيح، وتبديلهم دينه، **وعاداهم وقاتلَهم** وبرّأهم من المسيح، وبرّأه منهم، وأخبر أنّهم وقود النّار وحصب جهنّم؟).

الرّابعة: ثمّ ذهب المعلّل بعد أن ردّ أصل الدّعوى إلى بيان وجه الصّواب فيما يقوله بعض عامّة المسلمين؛ وهو أنّه إن لم يكن الكلام على أنّ أهل الكتاب جميعًا لا همّ لهم سوى المصلحة صحيحًا كلّه، فهو لا يخلو من صحّةٍ نسبيّةٍ، وهو أنّ بعض أهل الكتاب كذلك وليس جميعهم، بل ربّما في الحقيقة بعض المسلمين كذلك، فالمسلمون لا يخلو صفّهم من المنافقين، بل كان في مدينة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ منافقين، ثمّ ساق رَحِمَهُٱللَّهُ وقائع جرت مع هؤلاء الّذين أعرضوا عن الحقّ لقوّة داعي حبّ الدّنيا والمال والرّياسة والجاه، كما ورد عنه رَحِمَهُٱللَّهُ في مناظرته لأحد أهل الكتاب، وبعد أن أقام عليه الحجّة واستبان له الحقّ، وظهر له بطلان ما هو عليه وفساد دينه، أعرض ونكص على عقبيه لحبّه للمال والجاه والرّياسة، وإيثارهم على الحقّ، لضعف داعي الإيمان، وقوّة داعي حبّ الدّنيا واستحكامها على القلب، ولسان حاله يقول: لن أُوثر أحدًا على مالي وجاهي ومنصبي، ولو كان فيه هلاكي، فاختار الكفر، ولم يكرهه أحد للدّخول في الإسلام، ولكنّه يخضع لحكمه بدفع الجزية عن يدٍ وهو صاغر لتأمين نفسه وماله، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في مناظرته لهم بعدما تبيّن لهم الحقّ وظهر، وقامت عليهم الحجّة: (قالوا: لو دخلنا في الإسلام لكنّا من أقلّ المسلمين لا يؤبه لنا، ونحن متحكّمون في أهل ملّتنا في أموالهم ومناصبهم، ولنا بينهم أعظم الجاه!).

وأكّد ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على أنّ ما يقوله ليس حالة فرديّة عند أهل الكتاب، بل هو بنفسه رَحِمَهُٱللَّهُ فاوض أكثر من واحدٍ في صحّة الإسلام، فما كان عنده دليلٌ يقوم به، ولا مستند يعتمد عليه، فلمّا انقطع قال الحقيقة، وهي أن المانع له الشّهوة، وهو محبّ للخمر، ولا يقدر على تركها فليس مانعه من الإسلام حجّة ولا إيمان، بل عدم القدرة على ترك شهوة الخمر، وإن شربها وقع عليه حكم جَلْده على شربها، بخلاف لو بقي على كفره، شربها وهو في أمن وأمان، فاختار لنفسه الكفر، وحال بينه وبين الإيمان بعد عدل الله جَلَّوَعَلَا فيه مانع الشّهوة وحبّ الملذات، وهذا ما أشار إليه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بقوله: (...فكان آخر ما كلّمني به أحدهم: أنا لا أترك الخمر، وأشربها آمنًا، فإذا أسلمت حُلتُم بيني وبينها وجلدتموني على شربها).

والآخر خشي أن تفوته الدّنيا الفانية، وهو يعلم أنّه قد أوبق دنياه وأخراه، بإيثاره الكفر على الإسلام لأجل المال والدّنيا، لحرصه عليها، ومَن سبقت له من الله جَلَّوَعَلَا الشّقاوة، زيّنها في قلبه وعينه، فرضي بها،

وعمل لها، وعظّمها، وعظّم مَن شاركه فيها، لتشابه القلوب، فاشترى حياته الدّنيا بالآخرة، لأجل لعاعة وخسّة الدّنيا، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ –وقد عرف أحد أهل الكتاب الحقّ، فأنطقه الله جَلَّوَعَلَا بالحقّ، وشهد على نفسه في الدّنيا قبل الآخرة– فقال: (...لي أقارب أرباب أموالٍ، وإنّي إن أسلمتُ لم يصل إليّ منها شيء، وأنا أؤمّل أن أرثهم).

رابعًا: نتائج المناظرة.

كانت مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاطعة ملزمة للسّائل، كاشفة لكذبه وادعائه بغير حجّة ولا برهان، ويمكن استخلاص نتائج هذه المناظرة بما يأتي:

١. تبيّن من المناظرة أنّ الكتابي أراد ادّعاء الاضّطهاد والتّشويه، فإذا به يدّعي على المسلمين قولًا لم يقولوه، وإن قاله بعض العوام من المسلمين فلا يلزم بقيتهم من العلماء، فأهل الإسلام تبعٌ لعلمائهم في الحقّ.

٢. تبيّن إدراك ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأبعاد الدّعوى أو الشّبهة الّتي ألقاها السّائل الكتابي.

٣. أغلب أمم الأرض ممن دخلوا الإسلام دخلوه طوعًا واختيارًا ورضًا وطمعًا في ما عند الله جَلَّوَعَلَا، وما كان قتال المسلمين لغيرهم إلّا لإعطاء النّاس الفرصة للاختيار، فكان أهل الأرض معهم ثلاثة أقسام: محاربين لهم، ومسالمين لهم آمنين، وخائفين محاربين.

٤. لا تخلوا أمّة من الأمم من منافقين أو منتفعين، ولكن ذلك بالأحرى لا يلزم أن يكون جميع أهل الدّين أو الملّة أن يكونوا كذلك.

٥. ما ردّ به ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان نابعًا عن علمٍ عميقٍ، وتجارب متعدّدة في مناظرة اليهود والنّصارى.

٦. غالب مناظرات الإمام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعتمد في الأساس على فهم ما يرمي إليه الخصم من وراء الألفاظ، فربّما يطرح الشّبهة بهدف آخر غير ما هو ظاهر من ألفاظها.

٧. بيان كفر السّائل المعترض بما عليه من الكذب على الله جَلَّوَعَلَا وسبّه وتنقّصه، والكفر به، وبأنبيائه عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ بعد قيام الحجّة عليه، وتبيّن الهدى من الضّلال، ومن أسباب اخيار الكفر هو الرّياسة وحبّ الدّنيا، وشهوة المال.

٨. علوّ المعلّل على السّائل وإلزامه الحجّة، وبيان تناقضه، وفضح كذبه بدعاوى كاذبة دون بيّنات وأدلّة، كادعائه أنّ من كفر بالنّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أكثر ممن آمن به ودخل في الإسلام، فعجز السّائل عن دفع أدلّة المعلّل فكان انقطاعًا وإلزامًا.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: الحذر من الصّوارف عن الحقّ، منها: حبّ الدّنيا والرّياسة، فهما من أعظم الأسباب للإعراض عن الإيمان والدّار الآخرة، والعلوّ في الأرض والفساد، وجحد الرّسالة، والكفر بالْمُرسِل والمرسَل، وإن جاءهم بالآيات والمعجزات ما يؤمن بها الخلق، وما ملوك الدّنيا وعظماؤها الذين قصّ الله جَلَّوَعَلَا قصصهم في القرآن مع أنبيائهم عَلَيۡهِمٱلسَّلَامُ، ونصرهم وأتباعهم وتأييدهم، وخذلان أعدائهم وهلاك مَن أعرض عن رسالة الله جَلَّوَعَلَا ورسله عَلَيۡهِمٱلسَّلَامُ، وجحد الحقّ وكذّبه بعد قيام الحجّة عليه.

الفائدة الثّانية: أعظم ما يُفسد الدّين ويُفرّق على العبد شأنه، ولا يؤته من الدّنيا إلّا ما كتبه له، حرصه على الدّنيا واللّهث خلفها، وما حبّ الرّئاسة والملك إلّا كمثل «**مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ**»(١).

فعلى النّاصح لنفسه القصد في باب الدّنيا، ولا يأخذ منها إلّا بقدر ما يبلّغه إلى الدّار الآخرة والوصول بأمان من تبعات لعاعة الدّنيا وشهواتها، وأعظمها شهوة حبّ الرّئاسة، ولهذا قيل: (حبّ الرّئاسة آخر ما يخرج من رؤوس الصّدّيقين)(٢)، والتّعالي على الخلق، وهي الشّهوة الخفيّة(٣)، ولهذا ورد عن النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ النّهي عن طلب الإمارة(٤)، وهذا ما بذل النّاصح الأمين صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ

(١) والحديث أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: الزّهد عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، باب، (٥٨٨/٤)، (برقم: ٢٣٧٦)، قال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والنّسائي في سننه الكبرى، كتاب: الرّقائق، (٣٨٦/١٠)، (برقم: ١١٧٩٦)، وصحّح إسناده ضياء الدّين المقدسي في الأحاديث المختارة (١٧٦/٨)، (برقم: ١٩٥)، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح (١٤٣١/٣)، (برقم: ٥١٨١).

(٢) الاعتصام، للشّاطبي (٢٥٨/١).

(٣) انظر: الفوائد، لابن القيّم ص ١٩٤.

(٤) انظر: الحديث الّذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: كفّارات الأيمان، باب: الكفارة قبل الحنث وبعده، (١٤٧/٨)، (برقم: ٦٧٢٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الأيمان، باب: ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه، (١٢٧٣/٣)، (برقم: ١٦٥٢).

خوفًا عليهم من المفاسد في الدّنيا والآخرة، وكان أحدهم إذا طلب منه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ شيء من أمور الرّئاسة والإمارة صرفه إلى ما هو خير في دينه ودنياه، كما حصل مع أبي الذرّ[1] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فالمؤمن الصّادق عليه أن ينأى بدينه وعرضه عن طلب الرّياسة حتّى لا يتلطّخ بأدران الأخلاق السّيّئة الرّديّة كالحسد والحقد والبغي والطّغيان والظّلم، والحميّة للنّفس، وحبّ الانتقام، وإكرام مَن ذلّه الله عَزَّوَجَلَّ وأبعده، وذلّ مَن أكرمه الله عَزَّوَجَلَّ وقرّبه.

الفائدة الثّالثة: وضوح المناظر وعدم مجاملته في دين الله جَلَّوَعَلَا، فلم يداهن عوام المسلمين، ولم ينف أمام خصمه أنّه من قول بعض العوامّ، ولكنّه لا يلزم قول علمائهم وعقلائهم.

الفائدة الرّابعة: إحاطة ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بتاريخ الأديان والأمم، ومعرفته مكامن الخلل عندهم، وأنّ أتباع الأديان دخلوا دين الإسلام طوعًا ورغبة فيه، لموافقته للعقول والفطر، وما فيه من المحاسن على جميع المستويات؛ الكون، والحياة، والإنسان، فكانت رسالة الإسلام منظومة متكاملة في العقائد والشرائع والسّلوك.

الفائدة الخامسة: قرّر المناظر أنّ الله جَلَّوَعَلَا نهى أهل الإسلام عن إكراه أحدٍ للدّخول فيه، ومَن اختار الكفر على الإيمان، فيقاتل على كفره، وإعراضه عن دين الله جَلَّوَعَلَا، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [التّوبة: ٢٩].

ولقول النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**... »[2]، وإلّا فعليه بدفع الجزية عن يدٍ وهو صاغر، وكما قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ كما في نصّ المناظرة: (وصار مَن لم يُسلِم منهم تحت الجزية والذّلّة).

الفائدة السّادسة: قراءة القرآن على الخصم، وإن كان لا يؤمن به، استدلالًا وتدعيمًا، لما للقرآن من تأثير في النّفوس وخاصّة عند مَن يعظّمون كتابًا إلهيًا كاليهود، وهذا ما فعله ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ مع خصمه.

---

(١) انظر: الحديث الّذي أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: كراهة الإمارة بغير ضرورة (١٤٥٧/٣)، (برقم: ١٨٢٥).

(٢) سبق تخريجه ص ٦٤.

الفائدة السّابعة: أنّ مَن دان بغير الإسلام فهو كافر، سواء بلغته الحجّة أو لم تبلغه، وأمّا العذاب فإنّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يعذّب أحدًا إلّا إذا بلغته الحجّة الرّسالية، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ولقول النّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»(١).

❁ ❁ ❁

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٦.

المبحث الخامس:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في حصرهم شواهد نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما ورد في كتبهم.

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

المبحث الخامس:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في حصرهم شواهد نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما ورد في كتبهم.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال السّائل: (**فإن قلتم**: إنّ عبد الله بن سلام وكعب الأحبار[1] ونحوهما شهدوا لنا بذلك من كتبهم؛ فهلّا أتى ابن سلام وأصحابه الّذين أسلموا بالنّسخ الّتي لهم كي تكون شاهدةً علينا!

والجواب من وجوهٍ:

أحدها: أنّ شواهد النّبوّة وآيتها لا تنحصر فيما عند أهل الكتاب من نعت النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصفته، بل آياتها وشواهدها متنوّعةٌ متعدّدةٌ جدًّا، ونعته في الكتب المتقدّمة فردٌ من أفرادها.

وجمهور أهل الأرض لم يكن إسلامهم عن الشّواهد والأخبار الّتي في كتبكم، وأكثرهم لا يعلمونها ولا سمعوا بها، بل أسلموا للشّواهد الّتي عاينوها والآيات الّتي شاهدوها، وجاءت تلك الشّواهد الّتي عند أهل الكتاب مقوّيةً عاضدةً، من باب تقوية البيّنة وقد تمّ النّصابُ بدونها.

فهؤلاء العرب من أوّلهم إلى آخرهم لم يتوقّف إسلامهم على معرفة ما عند أهل الكتاب من الشّواهد، وإن كان ذلك قد بلغ بعضَهم وسمعه منهم قبل النّبوّة وبعدها، كما كان الأنصار يسمعون من اليهود صفة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونعته ومخرجه، فلمّا عاينوه وأبصروه عرفوه بالنّعت الّذي أخبرهم به اليهود فسبقوهم إليه، فَشَرِق أعداء الله بريقِهم وغصُّوا بمائهم، وقالوا: ليس هو الّذي كنّا نَعدُهُم به.

والعلم بنبوّة محمّدٍ والمسيح وموسى -صلوات الله وسلامه عليهم- لا يتوقّف على العلم بأنّ مَن قبلهم أخبرهم وبشّر بنبوّتهم، بل طُرق العلم بها متعدّدةٌ، فإذا عُرفت نبوّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطريقٍ من الطّرق: ثبتت نبوّته ووجب اتّباعه، وإن لم يكن مَن قَبلَه بَشَّرَ به.

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، أبو إسحاق، الحبر، ثقة مخضرم، كان خبيرًا بكتب اليهود، له ذوقٌ في معرفة صحيحها من باطلها في الجملة، توفي في خلافة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سنة ٣٢هـ. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، لأبي الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن بن يوسف الْمِزّي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (١٨٩/٢٤)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٤٨٩/٣).

فإذا عُلِمت نبوّته بما قام عليها من البراهين؛ فإمّا أن يكون تبشير مَن قبله به لازمًا لنبوّته، وإمّا أن لا يكون لازمًا.

فإن لم يكن لازمًا: لم يجب وقوعُه، ولا يتوقّف تصديق النّبيّ عليه، بل يجب تصديقه بدونه.

وإن كان لازمًا: عُلم قطعًا أنّه قد وقع، وعدم نَقلِه إلينا لا يدلّ على عدم وقوعه؛ إذ لا يلزم من وجود الشّيء نَقلُه العامّ، ولا الخاصّ، وليس كلّ ما أخبر به موسى والمسيح وغيرهما من الأنبياء المتقدّمين وصل إلينا، وهذا ممّا يعلم بالاضطرار.

فلو قدّر أنّ البشارة بنبوّته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ليست في الكتب الموجودة بأيديكم: لم يلزم أن لا يكون المسيح وغيره بشّروا به، بل قد يبشّرون ولا يُنقَل، ويمكن أن يكون في كتبٍ غيرِ هذه المشهورة المتداولة بينكم، فلم تزل عند كلّ أمّةٍ كتبٌ لا يطّلع عليها إلّا بعض خاصّتهم، فضلًا عن جميع عامّتهم، ويمكّن أنّه كان في بعضها فأُزِيلَ منه وبُدّل، ونُسِخَت النُّسخ من هذه الّتي قد بُدّلت واشتهرت، بحيث لا يُعرف غيرها، وأُخفي أمر تلك النُّسخ الأولى.

وهذا كلّه ممكنٌ، لا سيّما من الأمّة الّتي تواطأت على تبديل دين نبيّها وشريعته، هذا كلّه على تقدير عدم البشارة به في شيءٍ من كتبهم أصلًا.

ونحن قد ذكرنا من البشارات به –الّتي في كتبهم– ما لا يمكن لمن له أدنى معرفةٍ منهم جَحدُه والمكابرة فيه، وإن أمكنهم المغالطة بالتّأويل عند رعاعهم وجهّالهم.

الوجه الثّاني: أنّ عبد الله بن سلامٍ قد قابل اليهود وأوقفهم بين يدي رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على أنّ ذكرَه ونعتَه وصفته في كتبهم، وأنّهم يعلمون أنّه رسول الله، وقد شهدوا بأنّه أعلمُهم وابنُ أعلمِهم، وخيرُهم وابنُ خيرِهم، فلم يضرَّ قولُهم بعد ذلك إنّه شرُّهم وابنُ شرّهم، وجاهلُهم وابنُ جاهلِهم، كما إذا شهد على رجلٍ شاهدٌ عند الحاكم، فسأله عنه فعدّله وقال: إنّه مقبول الشّهادة عدلٌ رضيٌّ لا يشهد إلّا بالحقّ، وشهادَتُه جائزةٌ عليّ.

فلمّا أدّى الشّهادة قال: إنّه كاذبٌ شاهد زورٍ، ومعلومٌ أنّ هذا لا يَقدح في شهادته.

وأمّا كعب الأحبار فقد ملأ الدّنيا من الأخبار بما في النّبوّات المتقدّمة من البشارة به، وصرّح بها بين أظهر المسلمين واليهود والنّصارى، وأذّن بها على رؤوس الملأ، وصدّقه مسلمو أهل الكتاب عليها، وأقرّوه

على ما أخبر به، فإنّه كان أوسَعَهم علمًا في كتب الأنبياء، وقد كان الصّحابة يمتحنون ما ينقلُه ويَزِنونه بما يعرفون صحّته فيعلمون صدقَه، وشهدوا له بأنّه أصدق الّذين يحكون لهم عن أهل الكتاب أو مِن أصدَقِهم.

ونحن اليوم ننوب عن عبد الله بن سلامٍ، وقد وجدنا هذه البشارات في كتبكم، وهي شاهدةٌ لنا عليكم، والكتب بأيديكم فأتوا بها فاتلوها إن كنتم صادقين.

وعندنا ممّن وفّقه الله للإسلام منكم من يوافقكم ويقابلكم ويحاقِقُكم عليها، وإلّا فاشهدوا على أنفسكم بما شهد الله وملائكتُه وأنبياؤه ورسلُه وعبادُه المؤمنون به عليكم من الكفرِ والتّكذيب والجحد للحقّ ومعاداة الله ورسوله.

الوجه الثّالث: أنّه لو أتاكم عبد الله بن سلامٍ بكلّ نسخةٍ متضمّنةٍ لغاية البيان والصّراحة: لكان في بهتِكم وعنادكم وكذبِكم ما يدفع في وجوهها، ويُحرّفُها أنواع التّحريف ما وجد إليه سبيلًا، فإذا جاءكم ما لا قِبَل لكم به قلتم: ليس هو، ولم يأت بعد، وقلتم: نحن لا نفارق حكم التّوراة، ولا نتّبع نبيّ الأمّيّين.

وقد صرّح أسلافكم الّذين شاهدوا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وعاينوه أنّه رسول الله حقًّا، وأنّه الْمُبشَّر به الموعود به على ألسنة الأنبياء المتقدّمين.

وقال من قال منهم في وجهه: نشهد أنّك نبيٌّ، فقال: ما يمنعكما من اتّباعي؟ قال: إنّا نخاف أن تقتلنا يهود، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٩٦ وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦-٩٧].

وقد جاءكم بآياتٌ هي أعظم من بشارات الأنبياء به وأظهر؛ بحيث إنّ كلّ آيةٍ منها يصلح أن يؤمنَ على مثلها البشر، فما زادكم ذلك إلّا نفورًا وتكذيبًا وإباءً لقبول الحقّ، فلو نزّل الله عليكم ملائكته وكلّمكم الموتى، وشهد له بالنّبوّة كلّ رطبٍ ويابسٍ لغلبت عليكم الشِّقْوَةُ وصرتم إلى ما سبق لكم في أمّ الكتاب.

وقد رأى مَن كان أعقل منكم، وأبعد من الحسد من آيات الأنبياء ما رأوا، وما زادكم ذلك إلّا تكذيبًا وعنادًا، فأسلافكم وقدوتكم في تكذيب الأنبياء من الأمم لا يحصيهم إلّا الله حتّى كأنّكم تواصيتم بذلك؛ أوصى به الأوّل للآخر، واقتدى فيه الآخر بالأوّل.

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ طَاغُونَ﴾ [الذّاريات: ٥٢-٥٣].

وهبنا أنّا ضربنا عن أخبار الأنبياء المتقدّمين صفحًا، أفليس في الآيات والبراهين الّتي ظهرت على يديه ما يشهد لصحّة نبوّته؟)[1].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

أورد ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة في موضعٍ واحدٍ من كتابه "هداية الحيارى"، وهي المسألة الرّابعة الّتي سألها بعض أهل الكتاب، وتصدّى لهم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا **مكانها** فلم يذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كعادته مكان وقوع المناظرة، والظّاهر –والله أعلم– أنّها وقعت بالشّام بطبيعة وجود أهل الكتاب بها.

وأمّا عن **المتناظرين** فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسائل من اليهود حسب مجريات المناظرة، لاستشهاد السّائل بعبد الله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وكعب الأحبارِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد أجاب عليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخمس أجوبةٍ شافيةٍ كافيةٍ قطع فيه حبل شبهته، ومزّق شِراك شبكة باطله، فرجع خاسئًا حسيرًا منقطعًا مبهوتًا.

وأمّا موضوع المناظرة فيتمثّل في الشّواهد والبشارات على صدق نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الكتب المتقدّمة، ومَن شاهد الآيات والمعجزات ورآها رأي العين، فكانت حجج وبراهين أنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقّ، وما جاء به من عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حقّ، وليس لأحدٍ أن يتخلّف عن اتّباعه إلّا مَن عاند وكابر وجحد الحقّ.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

تدرّج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرة اليهودي من خلال مقامين هما:

المقام الأوّل: فقد أظهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجه مخالفة السّائل اليهودي للحقّ، بما يعرفه من شواهد كتبه، وما وقف عليه علماء اليهود وأحبارهم من صفته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونعته، وما جاء به من الآيات والأخبار، فزادت حجّة الله البالغة على أهل ملّته بما عاينوه وشاهدوه من الآيات ما عضّدت وصدّقت ما كان مزبورًا في كتبهم،

(١) هداية الحيارى، لابن القيّم (٢/٤٣٢-٤٣٦).

فقويت حجج الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عليهم، وقامت أدلّة صدق نبوّة محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فألزم السّائل اليهودي بما في كتبهم، وما شهد عليهم مَن أسلم من أهل ملّتهم، والبشارات الّتي نقلها الأحبار الّذين آمنوا بمحمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعاينوا صفته كعبد الله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فكتب الله جَلَّ وَعَلَا مَن أراد له السّعادة بمنّه وفضله فهداهم للإيمان به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّباعه، وكتب جَلَّ وَعَلَا مَن أراد له الشّقاوة بعدله وحكمته فاستكبروا وجحدوا وكذّبوا نبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فباؤوا بالخسارة.

وأمّا المقام الثّاني: فقد نقل المعلّل –ابن القيّم– حكم الله جَلَّ وَعَلَا بالشّهادة عليهم بالكفر ومعصية الله ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجحد ما جاء في كتبهم، وما عاينوه من شواهد نبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودلائل صدق ما جاء به من عند الله جَلَّ وَعَلَا، فكابروا وكذّبوا بنبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فاستحقّوا الكفر واللّعن في الدّنيا، والعذاب الأليم في الآخرة لمن مات على كفره بعد أن قامت عليهم حجّة الله جَلَّ وَعَلَا.

فالله عَزَّ وَجَلَّ أرسل الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ هدايةً للنّاس، وهذه الغاية من الإرسال لا تكتمل إلّا إذا عرف النّاس الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وصدّقوهم، ولا يصدّق النّاس الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ إلّا إذا اقترنت رسالتهم بأدلّةٍ وعلاماتٍ تبيّن على أنّها رسالةٌ من عند الله عَزَّ وَجَلَّ.

وهذا أمرٌ عامٌّ في الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، فكلّ رسولٍ كان معه من الدّلائلِ والمعجزات ما هو كافٍ لإقناع أولي الألباب وذوي الفطرة السّليمةِ والعقول المستقيمة.

وهذا الأمر كان مرتبطًا في حالة كلّ رسولٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بما يصلحُ خاصّةً لقومه، متوافقًا مع شأن رسالته الخاصّة بقومه، ومتوافقًا مع فترة بقائه في قومه أو بقاء رسالته حتّى يأتي رسولٌ آخر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ولَمّا كانت رسالة رسول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامّةً خاتمةً، وهي لكلِّ النَّاسِ إلى قيام السّاعة، كان جامعه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأدلّة متوافقٌ مع شأن رسالته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والدّلائل أنواعٌ أو أصنافٌ تناولها على مرّ السّنين منذُ فجرِ التّصنيف كثيرٌ من العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، بل لم يخل كتابٌ من أمّهات كتب السّنة والسّيرة من قسمٍ خاصٍّ بها، و–إن شاء الله تعالى وبعونه– فإنّ الباحث سيقسّم الأنواع، ويذكر تحت كلّ نوعٍ بعضًا من الدّلائلِ المعدودة في نطاقه، ولا يريد بذلك استقراء دلائل نبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّ ذلك يطول جدًّا ولكنّه إشارةٌ إلى جواب ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردّه على المدّعي بحصر الدّلائل في كتب أهل الكتاب.

أنواع دلائل النّبوّة:

النّوع الأوّل: دلائلٌ حسّيّةٌ.

ويُقصد بها دلائلٌ رآها النّاس أو ما زالوا يرونها أو سيراها النّاس إلى قيام السّاعة، وهي محسوسةٌ يمكن إدراكها لمن حضرها.

١. **القرآنُ الكريمُ**: وهو معجزته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الكبرى والأولى والأعظم، الّتي هي أعظمِ الدّلائل على نبوّته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الطور: ٣٤].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [هود ١٣].

وقد قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١).

وكان للقرآن الكريم عدّة أوجهٍ للدّلالة على صدقِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ:

أ- التّحدي وسبق ذكر الآيات الّتي دلّت على تحدّيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لقومه وهمُ الفصحاء أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور مثله، أو بسورةٍ واحدةٍ من مثله، ويستعينوا بمن شاؤوا من الثّقلين، لإثبات صحّة الدّعوى أنّه مفترى، فإن عجزوا عن مقابلة هذا التّحدّي -وهم عاجزون-،فما كان منهم إلّا العجزُ والقعودُ عن ذلك، وثبت أنّ هذا القرآن منزّلٌ من عند الله، وفيه دلالة إعجاز القرآن على نبوّة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

ب- ومنها إخباره عن أممٍ سابقةٍ ما كان يعلم عنها شيئًا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولا قومه، قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾ [هود ١٣]، ورسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مع ذلك لم يكن يعرف القراءة ولا الكتابة، ولا هو تربّى بين أهل الكتاب،

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٧.

ومع ذلك فقدْ ذكر من أخبار الأمم، وتفاصيل الحوادث الماضية، ما يدلُّ دلالةً واضحةً على أنّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ما تكلّم إلّا بوحيٍ من عند الله جَلَّوَعَلَا، ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٢].

ت- ومن أوجه دلالة القرآن إخباره عن أمورٍ مستقبليّة، فوقعت مطابقةً لما جاء فيه **منها:** الإعذار بفتح مكّة، لقول الله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧].

ومنها: التّبشيرُ بهزيمة المشركين في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥].

فكان كلا الخبرينِ كما بشَّرَ بهما النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فُتحت مكّة، وهُزم المشركون في بدرٍ، فعن ابن عبّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، قال: قال النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وَهُوَ فِي قُبَّةٍ يَوْمَ بَدْرٍ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ اليَوْمِ، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَدْ أَلْحَحْتَ عَلَى رَبِّكَ -وَهُوَ فِي الدِّرْعِ- فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ:** ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر: ٤٥-٤٦]»[(١)].

وفيهِ الوعدُ بانتصارِ الرّوم على الفرس، وفي حديث ابن عبّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا: «**كَانَ المشرِكونَ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ أَهْلُ فَارِسَ عَلَى الرُّومِ لِأَنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ أَهلُ أَوْثَانٍ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ الرُّومُ عَلَى فَارِسَ لِأَنَّهُمْ أَهلُ كِتَابٍ فَذَكَرُوهُ لِأَبِي بَكْرٍ، فَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: أَمَّا إِنَّهم سَيَغْلِبُونَ فذَكَرَهُ أَبُو بَكرٍ لَهُمْ فقالوا: اِجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَجَلًا، فَإِنْ ظَهَرْنَا كَانَ لَنَا كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ ظَهَرْتُمْ كَانَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَجَعَلَ أَجَلًا خَمْسَ سِنِينَ فَلَمْ يَظْهَرُوا، فذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: أَلَا جَعَلْتَهُ إِلَى دُونَ -قَالَ: أراهُ العشرَ-...قَالَ: ثُمَّ ظَهَرَتِ الرُّومُ بَعْدُ**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّفسير، باب: قوله: ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر: ٤٦] (١٤٤/٦)، (برقم: ٤٨٧٧).

(٢) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، باب: ومن سورة الرّوم، (٣٤٤/٥)، (برقم: ٣١٩٤)، وقال: صحيحٌ حسنٌ غريبٌ، والحديث على شرط الشّيخين ولم يخرجاه. انظر: الجامع الصّحيح فيما كان على شرط الشّيخين أو أحدهما ولم يخرّجاه، للدّاودي (٢/ ٢٥٢)، وصحّحه أحمد شاكر في مسند الإمام أحمد (٣/ ١٣٤)، (برقم: ٢٤٩٤).

٢. **انشقاق القمر**: وهو دليلٌ حسيٌّ صحيحٌ ثابتٌ، رواهُ بعضُ الصّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قبلَ الهجرةِ، فعن ابن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**انْشَقَّ القَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِرْقَتَيْنِ، فِرقَةً فوقَ الجبلِ وَفِرْقَةً دُونَهُ، فَقَالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: اشْهَدُوا**»(١).

قال القرطبيّ رَحِمَهُٱللَّهُ: (وقد روى هذا الحديثُ جماعةً كثيرةً من الصّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ منهم: عبد الله بن مسعودٍ، وأنس وابن عباس، وابن عمر، وحذيفة، وعليّ، وجبير بن مطعم، وغيرهم.

وروى ذلك عن الصّحابة أمثالهم من التّابعين، ثمّ كذلك ينقلُه الجمّ الغفير، والعدد الكثير إلى أن انتهى ذلك إلينا، وفاضت أنوارُه علينا، وانضاف إلى ذلك ما جاء من ذلك في القرآن المتواتر عند كلّ إنسانٍ، فقد حصل بهذه المعجزة العلم اليقين الّذي لا يشكّ فيه أحدٌ من العاقلين)(٢).

٣. **نبع الماء من بين أصابعه** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: كما ثبت في الصّحيح عنْ جابرِ بنِ عبدِاللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «**عَطِشَ النَّاسُ يومَ الحُدَيْبِيَةِ والنبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بيْنَ يَدَيْهِ رِكْوَةٌ فتَوَضَّأَ، فَجَهِشَ النَّاسُ نَحْوَهُ، فَقالَ: ما لَكُمْ؟ قالوا: ليسَ عِنْدَنَا مَاءٌ نَتَوَضَّأُ ولَا نَشْرَبُ إلَّا ما بيْنَ يَدَيْكَ، فَوَضَعَ يَدَهُ في الرِّكْوَةِ، فَجَعَلَ المَاءُ يَثُورُ بيْنَ أصَابِعِهِ، كَأَمْثَالِ العُيُونِ، فَشَرِبْنَا وتَوَضَّأْنَا قُلتُ: كَمْ كُنْتُمْ؟ قالَ: لو كُنَّا مِئَةَ ألْفٍ لَكَفَانَا، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِئَةً**»(٣).

(ولم يُسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبيّنا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ حيث نبع الماء من بين عظمه وعصبه ولحمه ودمه...[و]نبع الماء من بين أصابعه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أبلغ في المعجزة من نبع الماء من الحجر حيث ضربه موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ بالعصا، فتفجّرت منه المياه؛ لأنّ خروج الماء من الحجارة معهودٌ بخلاف خروج الماء من بين اللّحم والدّم)(٤).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، (١٥٨/٤)، (برقم: ٢٨٠٠).

(٢) المفهمُ لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، للقرطبي (٧/ ٤٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (١٩٣/٤)، (برقم: ٣٥٧٦).

(٤) فتح الباري، لابن حجر (٥٨٥/٦).

النّوع الثّاني: دلائل معنويّة.

ويُقصدُ بها: الأمور المعنويّة أو العقليّة الّتي يمكن إدراكها عن طريق الفهم والتّأمل في أحوالِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأقوالِه وأفعالِه.

- مثلما ورد من أخبار المتقدّمين وغيرهم بنبوّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فها هو ورقة بن نوفل[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما السّيّدة خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالنّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليسمع منه ما رأى، «**فَقَالَ ورَقَةُ: ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فأَخْبَرَهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما رَأَى، فَقالَ ورَقَةُ: هذا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ علَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ، فَقالَ ورَقَةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بمِثْلِ ما جِئْتَ بِهِ إلَّا عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ ورَقَةُ أنْ تُوُفِّيَ...**»[2].

وهذا ظاهرٌ في أنَّ ورقةَ بن نوفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عرف الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبما أنّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنده علمٌ بالكتب السّابقة، فقد وجد أنّ أوصافهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تتطابقُ مع أوصاف البشارات، وما حدث معه من أمر الوحي مطابقٌ لما يحدثُ مع الرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ من قبلِه.

وقصّة ملك الرّوم هرقل مع أبي سفيان بعد أن ألقى عليه أحد عشر سؤالًا، تتعلّق بأحوال النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصفاته، وبعد سماع جواب أبي سفيان، أثبت هرقل نبوّة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّ من هذه صفاته فمن أمحل المحال أن يكون كاذبًا -حاشاه- وهي: «**كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ.**

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا القَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ.

---

(١) وقد ورد فيه حديثٌ صحيحٌ، وهو قول النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَسُبُّوا وَرَقَةَ فَإِنِّي رَأَيْتُ لَهُ جَنَّةً أَوْ جَنَّتَيْنِ**». أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٦٦٦)، (برقم: ٤٢١١)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه، ووافقه الذّهبي، ووافقهما الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (١/ ٧٦١)، (برقم: ٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟، (١/ ٧)، (برقم: ٣)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١/ ١٤٢)، (برقم: ١٦٠).

قَالَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ.

قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سُخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ يَغْدُرُ؟ قُلْتُ: لُا...

قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ.

قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللهَ وَحْدَهُ وَلُا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ وَالصِّلَةِ».

هنا أبان هرقل عن طريق ترجمانه وجه دلالة هذه الأسئلة عن أحوال النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وصفاته على صدق نبوّته وما جاء به من الحقّ، «**فَقَالَ لِلتُّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا.**

وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا القَوْلَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ.

وَسَأَلْتُكَ، هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ.

وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ.

وَسَأَلْتُكَ أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ.

وَسَأَلْتُكَ أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سُخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدُرُ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدُرُ.

وَسَأَلْتُكُ بِمَا يَأْمُرُكُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيْ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ»[1].

وهذه شهادةٌ من ملك النّصرانيّة وحاكمٍ للأمّة من أعظم الأمم، ومن أكبرِ أحزابِ الأرض في زمانه وهو ليس بصاحبِ مصلحةٍ في شهادته، بل هي عكس مصلحته وذهاب ملكه، و(استدلّ بما يحصل لأتباعه من ذوق الإيمان –الّذي خالطت بشاشته القلوب: لم يسخطه ذلك القلب أبدًا– على أنّه دعوة نبوّةٍ ورسالةٍ، لا دعوى ملكٍ ورياسةٍ)[2].

✓ ولهذا فقد دار سؤال المعترض اليهودي حول محورٍ واحدٍ، وارتكزَ على شبهةٍ واحدةٍ وهي:

عدم وجود النُّسخ الّتي استشهد بها ابن سلامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكعبِ الأحبار رَحِمَهُ اللَّهُ وعامّة مَن أسلم من أهل الكتابِ في زمن النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو حتّى بعده على صدق نبوّة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو نسخ التّوراة والإنجيل الّتي استشهد بها هؤلاء أو زعموا وجود بشاراتٍ بالنَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها، قال السّائل: (فإن قلتم: إنّ عبد الله بن سلامٍ، وكعب الأحبار، ونحوهما شهدوا لنا بذلك من كتبهم، فهلّا أتى ابن سلامٍ وأصحابه الّذين أسلموا بالنّسخ الّتي لهم كي تكون شاهدةً علينا؟).

فكانت أجوبة المعلّل –ابن القيّم– حول محاور عدّةٍ هي كالتّالي:

أوّلها: أنَّ شواهد النّبوة لا تنحصرُ فيما عند أهل الكتاب في كتبهم، بل ما عندهم لا يعدوا كونَه واحدًا من أنواع هذه الشّواهد، ولهذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ كما ورد في نصّ المناظرة: (أنّ شواهد النّبوّة وآيتها لا تنحصر فيما عند أهل الكتاب من نعت النّبيّ وصفته، وشواهدها متنوّعةٌ متعدّدةٌ جدًّا، ونعتُه في الكتب المتقدّمة فردٌ من أفرادها).

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤.

(٢) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٨٨).

وشهادة أهل الكتاب للنّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ متواترة، حتّى إنّ الله قال له: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤]، (وهذا فيه تثبيتٌ للأمّة، وإعلامٌ لهم أنّ صفة نبيّهم صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ موجودةٌ في الكتب المتقدّمة الّتي بأيدي أهل الكتاب)[1].

وهذه الآية علمٌ من أعلام النّبوّة[2]، فقد أحال لمن وقع في الشّكّ من صدق نبوّته على أهل الكتاب؛ بما معهم من الكتب الشّاهدة على نبوّته، وفيها نعته وصفته، ومبشّرة به وكتابه، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾[الأنعام: ١١٤]، وقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٩٦ أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشّعراء: ١٩٦-١٩٧]، ولكنّ الحسد والعداوة، والقلوب المريضة أطالت هذه الشّهادات يد التّحريف والتّأويل والتّبديل والكتمان[3] على هذه الشّهادات النّاطقة بنبوّة محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فخانوا ما استحفظوا عليه، فعمدوا (إلى أن يجحدوا نعته وصفته، ويكتموا ذلك ويزيلوه عن مواضعه ويتأوّلوه على غير تأويله أقرب بكثيرٍ، وهكذا فعلوا، ولكن لكثرة البشارات وتنوّعها غلبوا على كتمانها وإفضائها فصاروا إلى تحريف التّأويل وإزالة معناها عمّا لا تصلح لغيره، وجعلها لمعدومٍ لم يخلقه الله تعالى ولا وجود له ألبتّة)[4]، ولكنّ الله جَلَّوَعَلَا بحكمته أعماهم عن بعض البشارات والإشارات الدّالة بمجموعها على ما أزالوا، فكشف الله جَلَّوَعَلَا ما ستروا وكتموا.

ثانيها: وكما أنّها ليست الشّواهد الوحيدة، فهي كذلك ليست أكثر الشّواهد أثرًا في الواقع، فأكثر من أسلم من الخلق لم يكن سبب إسلامهم هو تلك الشّواهد، وهذا ما أفصح عنه المعلّل بقوله: (وجمهور أهل الأرض لم يكن إسلامهم عن الشّواهد والأخبار الّتي في كتبكم، وأكثرهم لا يعلمونها ولا سمعوها بل أسلموا للشّواهد الّتي عاينوها، والآيات الّتي شاهدوها، وجاءت تلك الشّواهد الّتي عند أهل الكتاب مقوّيةً وعاضدةً من باب تقوية البنية، وقد تمّ النّصاب بدونها.

---

(١) تفسير ابن كثير (٢٩٦/٤).

(٢) انظر: أحكام أهل الذّمّة، لابن القيّم (٩٩/١).

(٣) انظر: إعلام الموقّعين، لابن القيّم (١٩٢/٤-١٩٣)، والرّسالة التّبوكيّة، لابن القيّم ص ٣٨.

(٤) هداية الحيارى، لابن القيّم (٣١٢/١-٣١٣).

فهؤلاء العرب من أوّلهم إلى آخرهم لم يتوقّف إسلامهم على معرفة ما عند أهل الكتاب من الشّواهد، وإن كان ذلك قد بلغ بعضهم وسمعه منهم قبل النّبوّة وبعدها، كما كان الأنصار يسمعون من اليهود صفة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبعثه ومخرجه، فلمّا عاينوه وأبصروه عرفوه بالنّعت الّذي أخبرهم به اليهود فسبقوهم إليه، فشرق أعداء الله بريقهم وغصّوا بمائهم، وقالوا: ليس هو الّذي كنّا نَعِدُهم به)، لحسدهم وعداوتهم للنّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما جاء به من الحقّ، وذلك معلومٌ لأنّ أغلب مَن أسلموا لم يكونوا نصارى أو يهود، بل ومَن أسلم من النّصارى واليهود لم يكن لهم سابق علمٍ بما في التّوراة والإنجيل، ومن كان له سابق علمٍ فقد تربّى على معاني محرّفةٍ ولُغةٍ مترجمةٍ عن اللّغةِ الأصليّة، لا تؤدّي نفس المعاني.

وأمّا مَن آمن من أهل الكتاب وعرف صدق ما جاء به، وتيقّن صفته ونعته، فأقرّ بالحقّ واتّبعه وأظهره، كما صنع عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد كان حبرًا من أحبار اليهود، وأخبر عن صفات رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التّوراة كما ثبت في الصّحيح(١).

ثالثها: إذا عُلِم بطريقٍ من الطّرقِ المتعدّدة صدق نبوّة أيّ نبيٍّ، فلا يلزم بعد ذلك وجود بقيّة الطّرق والوسائل والدّلائل الدّالّة على نبوّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلو ظهرت على يد أحد الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ معجزةٌ من المعجزات مقترنةً بالتّحدي للكفّار، ورافقها ادعاءُهُ النّبوّة فذلك كافٍ في إثبات النّبوّة فلا يحتاج معه لبشارةٍ في كتب السّابقين له لتمام المقصود بدونها، وهذا ما قرّره المعلّل بقوله: (والعلم بنبوّة محمّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمسيح وموسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لا يتوقّف على العلم بأنّ مَن قبلهم أخبرهم وبشّر بنبوّتهم، بل طرق العلم بها متعدّدةٌ، فإذا عرفت نبوّة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطريقٍ من الطّرق ثبتت نبوّته ووجب اتّباعه، وإن لم يُعلَم أنّ مَن قبله بشّر به).

رابعها: بما أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد جاء بالمعجزات الشّاهدة على صدق نبوّته؛ فإنّ البشارة في الكتب السّابقة إمّا لازمةٌ أو غير لازمةٌ، فإن كانت غير لازمةٍ فلا وجه لدعوى الخصم إذ لا معنى للتّشبّث بشيء غير لازمٍ، وإن كانت لازمةً فقد علم قطعاً وجودها؛ لأنّ ثبوت نبوّة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع لزوم هذه

(١) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: كراهية السّخب في السّوق، (٦٦/٣)، (برقم: ٢١٢٥)، عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موصولًا، وعن عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معلّقًا، قال ابن حجر في الفتح (٣٤٣/٤): (ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كلٍّ منهما).

الشّواهد دالّ على وجودها قطعاً، وإذا لم نتمكّن من العثور على هذه الشّواهد في الكتب السّابقة، فهذا لا يدلّ على عدم وجودها إذ لا يلزم من وجود الشّيء وصوله إلينا، وليس كلّ كلام الرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ السّابقين وصل إلينا قطعاً، وهذا ما وضّحه المعلّل لإلزام السّائل الحجّة وقطع عنه كلّ شبهة فقال: (وإذا علمت نبوّته بما قام عليها من البراهين.

فإمّا أن يكون تبشير مَن قبله به لازمًا لنبوّته، وإمّا أن لا يكون لازمًا.

فإن لم يكن لازمًا: لم يجب وقوعه، ولا يتوقّف تصديق النّبيّ عليه، بل يجب تصديقه بدونه.

وإن كان لازمًا: عُلم قطعًا أنّه قد وقع، وعدم نقله إلينا لا يدلّ على عدم وقوعه، إذ لا يلزم من وجود الشّيء نقله العامّ ولا الخاصّ، وليس كلّ ما أخبر به موسى والمسيح وغيرهما من الأنبياء المتقدّمين وصل إلينا، وهذا ممّا عُلم بالاضطراد)، وهذا من مقتضى الحكمة الإلهية ولوازمها، فلازم الحقّ حقّ، ولهذا فإنّ اليهود يفرّون من اللّازم فيدّعون أنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بعث للعرب الأمّة الأمّيّة.

خامسها: الأمّة الّتي اتّفقت على تبديلِ دين نبيّها، وتحريف وكتمان الوحي، لا يُستبعد منها تعمّد إخفاء بعض النّصوص، خاصّةً أنّه من المعلوم أنّ علماء كلّ دينٍ عندهم من الكتب والعلم الخاصّ ما يمكن إخفاؤه على عامّة النّاس، خاصّةً مع عدم وجود آليّةٍ محدّدةٍ لتناقل النّصوص مثل ما هو الحال في السّنّة مثلاً عن المسلمين، لذلك ورد تقرير هذا في نصّ المناظرة بكلام المعلّل الملزم للحجّة بقوله: (لا سيّما من الأمّة الّتي تواطأت على تبديل دّين نبيّها وشريعته، هذا كلّه على تقدير عدم البشارة به في شيءٍ من كتبهم أصلًا).

سادسها: أنّ كلّ ما سبق إنّما هو على افتراض أنّه لم يوجد في كتب هؤلاء بشاراتٍ بنبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، أمّا وقد وجدنا في كتبهم الّتي بين أيديهم وأيدينا هذ البشارات فلا وجه لدعواهم، وهذا كلّه لقطع لججه ودفع الحقّ، وجحده والمكابرة عن قبوله: (هذا كلّه على تقدير عدم البشارة به في شيءٍ من كتبهم أصلًا. ونحن قد ذكرنا من البشارات به في كتبهم ما لا يمكن منهم جحده والمكابرة فيه، وإن أمكنهم المغالطة بالتّأويل عند رعاعهم وجهّالهم).

سابعها: أنّ شهادة عبد الله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ لا يشوبها شائبةٌ فما السّبب لردّها؟ بيّنها المعلّل بقوله: (أنّ عبد الله بن سلامٍ قد قابل اليهود ووافقهم بين يدي رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ على أنّ ذكره ونعتَه وصفتَه في كتبهم، وأنّهم يعلمون أنّه رسول الله، وقد شَهدوا بأنّه أعلمهم وابن أعلمهم، وخيرهم وابن خيرهم،

فلم يضرّ قولهم بعد ذلك أنّه شرّهم وابن شرّهم، وجاهلهم وابن جاهلهم، كما إذا شهد على رجلٍ شاهدٌ عند الحاكم فسأله عنه فعدّله وقال: إنّه مقبول الشّهادة عدلٌ رضيٌّ لا يشهد إلّا بالحقّ، وشهادَتُه جائزةٌ عليّ، فلمّا أدّى الشّهادة، قال: إنّه كاذبٌ شاهد زورٍ، ومعلومٌ أنّ هذا لا يَقدَح في شهادته).

ثامنها: أنَّ شهادة كعب الأحبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ موجودةٌ منقولةٌ، وهي أيضًا لا تشوبُها شائبةٌ فما السّببُ لردّها؟ ولهذا فإنّ المعلّل قال ملزمًا السّائل: (وأمّا كعب الأحبار فقد ملأ الدّنيا من الأخبار بما في النّبوّات المتقدّمة من البشارة به، وصرّح بها بين أظهر المسلمين واليهود والنّصارى، وأذّن بها على رؤوس الملأ، وصدّقَه مسلمو أهل الكتاب عليها، وأخبروه على ما أخبر به، فإنّه كان أوسعهم علمًا في كتب الأنبياء، وقد كان الصّحابة يمتحنون ما ينقله ويزنونَه بما يعرفون صحّتَه فيعلمون صدقه، وشهدوا له بأنّه أصدَق مَن يحكون لهم عن أهل الكتاب أو من أصدقهم).

تاسعها: أنَّ عدم وجود عبدالله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أو كعب الأحبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعدم وجود النّسخ الّتي كانت معه لا يعدُّ سببًا وجيهًا للقدح في شهادته أو عدم الاعتبار بها؛ لأنّ أهل الإسلام ينوبون عنهم في ذلك، والنسخ الّتي في أيدي أهل الكتاب اليوم تنوب عن النّسخ الّتي كانت بأيدي ابن سلامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأصحابه، وهذا ما كشفه المعلّل لإلزام السّائل فقال له: (ونحن اليوم ننوب عن عبد الله بن سلامٍ وقد وجدنا هذه البشارات في كتبكم، وهي شاهدةٌ لنا عليكم، والكتب بأيديكم فأتوا بها فاتلوها إن كنتم صادقين.

وعندنا ممّن وفّقه الله للإسلام منكم مَن يوافقكم ويقابلكم ويحاققكُم عليها...).

وقد نقل المعلّل ما يعرفه من البشارات من الكتب المقدّسة عند اليهود، كشاهدٍ على السّائل اليهودي، وذلك بإثبات صحّة النّقل، ودعاه إلى إحضار التّوراة ويقرأها، لقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فقد دعاهم إلى التّلاوة لا إلى التّأويل، وإنّما يصار إلى التّأويل لمن أقرّ بالتّنزيل، ولكنّهم خانوا الأمانة بالتّحريف والتّأويل الباطل، فيكون بذلك أقام المعلّل دعواه على الدّليل النّقلي لتحرير صحّة نقله، وأمّا الدّليل العقلي لإظهار حجّته وقطع لججه، وإبطال اعتراضه.

عاشرها: أنّ العبرة معكم ليست بالنُّسخ والشّهادات، ولكنّكم يا أهل الكتاب لكم باعٌ طويلٌ في الجحود والجدال المذموم، ومعادات الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ومخالفتهم، وعدم الاعتداد بالآيات وأحكام الله جَلَّ وَعَلَا وشرعه.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أنّه لو أتاكم عبد الله بن سلامٍ بكلّ نسخةٍ متضمّنةٍ لغاية البيان والصّراحة لكان في بهتكم وعنادكم وكذبكم ما يدفع في وجوهها، ويُحرّفها أنواع التّحريف ما وجد إليه سبيلًا، فإذا جاءكم ما لا قِبَل لكم به، قلتم: ليس به، ولم يأت بعد، وقلتم: نحن لا نفارق حكم التّوراة، ولا نتّبع نبيّ الأمّيّين، وقد صرّح أسلافكم الّذين شاهدوا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعاينوه أنّه رسول الله حقًّا، وأنّه الْمُبشَّر به الموعود به على ألسنة الأنبياء المتقدّمين، وثمّ مَن قال له منهم في وجهه: نَشهد أنّك نبيٌّ، فقال: ما يمنعكما من اتّباعي؟ قالا: إنّا نخاف أن تقتلنا يهود، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٩٦-٩٧]).

فبيّن المعلّل للسّائل أنّ إخبار مَن تقدّم من الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وبشاراتهم بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنّه دليلٌ على صدقه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع أنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يعلم بما أخبروا به، ولا يُستدلّ به، بل هي دليلٌ في نفسها على نبوّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ ليس من شرط الدّليل الاستدلال به، فكيف (وقد جاءكم آياتٌ هي أعظم من بشارات الأنبياء به وأظهر، بحيث إنّ كلّ آيةٍ منها يصلح أن يؤمن على مثلها البشر، فما زادكم ذلك إلّا نفورًا وتكذيبًا وإباءً لقبول الحقّ، فلو أنزل إليكم ملائكته وكلّمكم الموتى وشهد له بالنّبوّة كلّ رطبٍ ويابسٍ لغلبت عليكم الشّقوة وصرتم إلى ما سبق لكم في أمّ الكتاب).

كما ألزم المعلّل السّائل بدليل عقلي نقلي بحيث فرّق بين المتماثلات، ولكن صدوره من اليهود أمرٌ لا يستغرب، فهي صنعتهم وحرفة سلفهم في التّفريق بين المتماثلات، والجمع بين المختلفات، فوقع هذا السّائل اليهودي في التّناقض والاضطراب، ووقوعه في الكفر بالله وأنبيائه وجحد رسالة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[البقرة: ٩١]، (نكتةٌ بديعةٌ جدًّا، وهي: أنّهم لَمّا كفروا به وهو حقٌّ، لم يكن إيمانهم بما أنزل عليهم لأجل أنّه حقٌّ، فإذا لم يتّبعوا الحقّ فيما أنزل عليهم، ولا فيما جاء به محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنّهم لو آمنوا بالْمُنَزَّل عليهم لأجل أنّه حقٌّ لآمنوا بالحقّ الثّاني، وأعطوا الحقّ حقّه من الإيمان، ففي ضمن هذه الشّهادة عليهم بأنّهم لم يؤمنوا بالحقّ الأوّل ولا بالثّاني، وهكذا الحكم في كلّ من فرّق الحقّ فآمن ببعضه وكفر ببعضه،

كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضٍ، وكمن آمن ببعض الأنبياء وكفر ببعضٍ، لم ينفعه إيمانه بما كفر به حتّى يؤمن بالجميع)[1].

وهذا الّذي بيّنه المعلّل وكشف عن العقليّة اليهوديّة المتعنّتة الجاحدة في التّفريق بين المتماثلات فقال للسّائل اليهودي: (وقد رأى مَن كان أعقلَ منكم وأبعدَ من الحسد من آيات الأنبياء ما رأوا، وما زادكم ذلك إلّا تكذيبًا وعنادًا، فأسلافكم وقدوتكم في تكذيب الأنبياء من الأمم لا يحصيهم إلّا الله، حتّى كأنّكم تواصيتم بذلك، أوصى به الأوّل للآخر واقتدى فيه الآخر بالأوّل، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ [الذّاريات: ٥٢-٥٣])، ثمّ تنزّل المعلّل مع خصمه أنّه لم يرد من بشارات الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ شيء، أفلا يكفي ما علمه من الآيات والأدلّة والحجج الّتي وردت عن النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وظهرت على يديه، بل أخبر ببعض ما أطلعه الله جَلَّ وَعَلَا من أمور المستقبل، فقال المعلّل: (وهبنا أنّا ضربنا من أخبار الأنبياء المتقدّمين به صفحًا، أفليس في الآيات والبراهين الّتي ظهرت على يديه ما يشهد لصحّة نبوّته؟!).

وبعد بيان وجه المخالفة للحقّ في المقام الأوّل، أسجل المعلّل على السّائل اليهودي ببيان كفره وأوجه ذلك، وأنّه مستحقٌّ للعذاب في الدّارين -إن لم يتّبع محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ويدخل في دينه-، وهذا هو **المقام الثّاني** وهو محورٌ حكميّ، ولهذا ذكر المعلّل أوجه كفر السّائل وعناده.

- وقد تنزّل المعلّل -ابن القيّم- في الحكم على السّائل، وذلك لو جمعت نسخ الكتاب المقدّس، وفيها البشارة بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ والإيمان به، واتّباعه صراحة، واضحة غاية الوضوح والبيان، لقوبلت بالكذب والبهت والعناد لدفعها، وتحريفها، وأمّا إذا جيئ بما يقطع حبل الكذب والإفك، فليس لكم سبيل سوى الحيدة والنّكول عن الحقّ، وادّعيتم بأنّكم متمسّكون بأحكام التّوراة، وأمّا محمّد فإنّما بُعث لأمّة العرب الأمّيّين، وهذا ما قرّره المعلّل كما في نصّ المناظرة: (أنّه لو أتاكم عبد الله بن سلامٍ بكلّ نسخةٍ متضمّنةٍ لغاية البيان والصّراحة: لكان في بهتِكم وعنادكم وكذبِكم ما يدفع في وجوهها، ويُحرّفُها أنواع التّحريف ما وجد إليه سبيلًا، فإذا جاءكم ما لا قِبَل لكم به قلتم: ليس هو، ولم يأت بعد، وقلتم: نحن لا نفارق حكم التّوراة، ولا نتّبع نبيّ الأمّيّين).

(١) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٤/١٥٦٧-١٥٦٨).

– أنّ أهل الكتاب الّذين لقوا رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وشاهدوا طلعته، كما قال عبد الله بن سلام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، ولهذا قال: «**فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ...**»[(١)].

وكما جاء في صفة إسلام سلمان الفارسي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ[(٢)].

ولهذا قال المعلّل كما في نصّ المناظرة: (وقد صرّح أسلافكم الّذين شاهدوا رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وعاينوه أنّه رسول الله حقًّا، وأنّه الْمُبشَّر به الموعود به على ألسنة الأنبياء المتقدّمين.

وقال من قال منهم في وجهه: نشهد أنّك نبيٌّ، فقال: ما يمنعكما من اتّباعي؟ قال: إنّا نخاف أن تقتلنا يهود...)، فآثروا الكفر والضّلالة، (ومَن نظر في سيرة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مع قومه، ومع اليهود، عَلِم أنّهم كانوا جازمين بصدقه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لا يشكّون أنّه صادقٌ في قوله: إنّه رسول الله، ولكن اختاروا الضّلال والكفر على الإيمان)[(٣)].

والمعلّل –ابن القيّم– ممن خَبَر اليهود، وعلم ما كان من أسلافهم مع الله جَلَّوَعَلَا، وعصيانه لأوامره، وركوب نواهيه، وما كان منهم مع أنبيائه عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ من التّكذيب والتّقتيل، ولهذا بيّن المعلّل للسّائل اليهودي أنّ ممن دخل الإسلام من أهل ملّته مستعدٌّ أن يقابله ويحاققه على البشارات الواردة في الكتاب المقدّس، فشهد عليه شاهدٌ من أهل ملّته، ولم يكن له سبيل سوى الإيمان بمحمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أو يشهد على نفسه بالكفر لعناده وجحوده، ولكأنّي به يقول: أعلم أنّه نبيٌّ ولكنّي لا أؤمن به ولا أتّبعه، وأفارق ديني، فيكون بذلك من أكفر الكفّار، وكفره هو كفر جحود وعناد وقصد مخالفة الحقّ، (وغالبُ ما يقعُ هذا النّوع فيمن له رياسةٌ علميّةٌ في قومه من الكفّار، أو رياسة سلطانيّةٌ، أو من له مآكلُ وأموالٌ في قومه؛ فيخاف هذا على رياسته وهذا على ماله ومأكله؛ فيُؤثِر الكفرَ على الإيمان عمدًا)[(٤)]، وهذا ما قرّره المعلّل في نصّ المناظرة

---

(١) سبق تخريجه ص ٥٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٤٠/٣٩)، (برقم: ٢٣٧٣٧)، والطّبراني في معجمه الكبير (٢٢٢/٦)، (برقم: ٦٠٦٥)، والهيثمي في زوائده (٣٣٦/٩)، (برقم: ١٥٨٣٤)، وقال: رجالها رجال الصّحيح غير محمّد بن إسحاق، وقد صرّح بالسّماع. انظر: سيرة ابن إسحاق ص ٨٧، وحسّن إسنادها أكرم ضياء العمري في السّيرة النّبويّة الصّحيحة (١٢٢/١).

(٣) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢٥٧/١).

(٤) المصدر نفسه (٢٦٠/١-٢٦١).

(وعندنا ممّن وفّقه الله للإسلام منكم من يوافقكم ويقابلكم ويحاقِقُكم عليها، وإلّا فاشهدوا على أنفسكم بما شهد الله وملائكتُه وأنبياؤه ورسلُه وعبادُه المؤمنون به عليكم من الكفرِ والتّكذيب والجحد للحقّ ومعاداة الله ورسوله).

وزاد المعلّل بيانًا وكشفًا لعناد الأمّة الغضبيّة، بما سبق لهم من الحكيم العليم جَلَّوَعَلَا أنّهم لا يؤمنون بالرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ﴿وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، (فهل بعد نزول الملائكة عيانًا، وتكليم الموتى لهم، وشهادتهم للرّسول بالصّدق، وحشر كلّ شيءٍ في الدّنيا عليهم من بيانٍ وإيضاحٍ للحقّ وهدى؟! ومع هذا فلا يؤمنون ولا ينقادون للحقّ، ولا يصدّقون الرّسول!)[1]، (وقد جاءكم [محمّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ] بآياتٌ هي أعظم من بشارات الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ به وأظهر؛ بحيث إنّ كلّ آيةٍ منها يصلح أن يؤمنَ على مثلها البشر، فما زادكم ذلك إلّا نفورًا وتكذيبًا وإباءً لقبول الحقّ، فلو نزّل الله عليكم ملائكته وكلّمكم الموتى، وشهد له بالنّبوّة كلّ رطبٍ ويابسٍ لغلبت عليكم الشِّقْوَةُ وصرتم إلى ما سبق لكم في أمّ الكتاب)، وبذلك فلم يبقى لكافرٍ حجّة على الله جَلَّوَعَلَا في الأولى ولا في الآخرة، لتمام حجّة الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ بسابق الفطرة السّويّة، ودلائل العقول المرضيّة، وما بعث الله جَلَّجَلَالُهُ من الرّسالات النّبويّة، لقول ربّ البريّة سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النّساء: ١٦٥].

رابعًا: نتائج المناظرة.

ممّا سبق يتّضح من خلال مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ عدّة أمورٍ منها:

١. التّأكيد على عقليّة اليهود الجداليّة المراوغة، وهذا ليس بعجيبٍ من قومٍ جادلوا ربّهم جَلَّوَعَلَا، وجادلوا أنبياءهم عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ.

٢. الهدف من طرح شبهاتهم أنّهم لا يريدون الوصول للحقّ، بل هم يعلمونَ الحقّ، وإنّما يريدون التّعكير عليه، ولفت الأنظار عنه، وبثّ التّشكيك فيه، ونثّ الطّعن في صدق نبيّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢٥٧/١). انظر: تفسير ابن كثير (٣١٨/٣).

٣. عبدُاللهِ بن سلامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكعبُ الأحبارِ رَحِمَهُٱللَّهُ وغيرُهم من مسلمي أهل الكتاب لم يتوانوا عن فضح أكاذيب اليهود، ولم يتردّدوا في بيان معتقداتهم المحرّفة المبنيّة على كتمان الحقّ وتبديله، وتأويله بما يوافق هواهم، وتحريفه بالكذب والبهتان.

٤. علوّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على السّائل اليهودي بالرّدّ على شبهته ردًّا ملزمًا قاطعًا لمادّة شبهته، بالأدلّة الشّرعية والعقليّة النّقليّة، مع علمه وإدراكه الدّقيق لمعتقدات اليهود أنفسهم في تحليل الشّبهة والردّ عليها، وسكوت السّائل عن الجواب هو في الحقيقة انقطاعٌ وإلزامٌ له.

٥. لا أظنّ بعد هذا الردِّ الواضح البيّن من ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ يبقي لباحثٍ عن الحقّ في هذه المسألة أن يردّ فيها جوابًا كافيًا وردًّا وافيًا، ولكنّ اليهود همُ اليهود فما زالوا حتّى يومنا هذا يردّدون نفس الكلام، ولا يعيرون للإجابات انتباهًا، ولا يوردون دليلًا واحدًا جديدًا معتبرًا.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: القوّة العلميّة للمناظر ومعرفته بحقيقة اليهود، ممّا سهّل عليه إلزام خصمه باللّوازم القاطعة، فلا يستطيع أحد أن يلزم خصمه بلازم قوله وهو يجهل حقيقته، كما سهّلت عليه التّنزّل له واستدراجه إلى الحقّ بأسلوبٍ يسيرٍ، وحجّةٍ واضحةٍ، ممّا يدلّ على رسوخ علم ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ ومعرفته بما عند الخصم.

الفائدة الثّانية: إلزام المناظر لخصمه بما عنده من البشارات على صدق نبوّة محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فكانت حجّةٌ عليه، وهي من أعلام صحّة رسالته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولهذا ذكر ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في نصّ المناظرة: (ونحن قد ذكرنا من البشارات به –الّتي في كتبهم– ما لا يمكن لمن له أدنى معرفةٍ منهم جَحدُه والمكابرة فيه...)، وقال أيضا: (وقد صرّح أسلافكم الّذين شاهدوا رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعاينوه أنّه رسول الله حقًّا، وأنّه الْمُبشَّر به الموعود به على ألسنة الأنبياء المتقدّمين...).

الفائدة الثّالثة: قراءة القرآن على الخصم، وإن لا يؤمن به، استدلالا وتدعيماً، لما للقرآن الكريم من تأثيرٍ على النّفوس، خاصّة لمن ينتسب إلى كتابٍ إلهيّ كاليهود، وهذا ما صنعه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ مع خصمه.

الفائدة الرّابعة: إدراك المناظر لأصل فساد البشارات بصدق نبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ هو كتمانها بما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، فإن غلبوا على الكتمان حرّفوا ألفاظها، ومع عجزوا عن تحريف لفظه عمدوا إلى

تأويل معناه[1]، وهذا ما أشار إليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته بقوله: (أنّه لو أتاكم عبد الله بن سلامٍ بكلّ نسخةٍ متضمّنةٍ لغاية البيان والصّراحة: لكان في بهتِكم وعنادكم وكذبِكم ما يدفع في وجوهها، ويُحرّفُها أنواع التّحريف ما وجد إليه سبيلًا...).

وقال أيضًا: (...وإن أمكنهم المغالطة بالتّأويل عند رعاعهم وجهّالهم).

الفائدة الخامسة: قيام المناظر بوظيفة هداية الدّلالة والإرشاد، وبيان الحقّ، ودمغ الباطل، لعلّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يهدي خصمه إلى الإسلام، مع علمه بما عند أسلافه اليهود من العناد والكبر والجحود، وتكذيب الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ؛ لكنّ هداية التّوفيق إنّما هي بيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده، وقد وفّق الله جَلَّ وَعَلَا كثير من أذكياء اليهود وأحبارهم فصدّقوا بنبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّبعوه كعبد الله ابن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكعب الأحبار، وأوحد الزّمان وهبة الله البغدادي[2]، والسّموأل بن يحي المغربي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فمناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لخصمه كانت لهدايته أو لدفع شرّه، وقطع شبهته، وإقامة الحجّة عليه، وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَن كتب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له الهداية ويسّر له أسباب التّوفيق للتّصديق بمحمّد واتّباعه منهم ابن سلام، فقد ذكر أنّه: (قد قابل اليهود وأوقفهم بين يدي رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أنّ ذكرَه ونعتَه وصفته في كتبهم، وأنّهم يعلمون أنّه رسول الله، وقد شهدوا بأنّه أعلمُهم وابنُ أعلمِهم، وخيرُهم وابنُ خيرِهم...

وأمّا كعب الأحبار فقد ملأ الدّنيا من الأخبار بما في النّبوّات المتقدّمة من البشارة به، وصرّح بها بين أظهر المسلمين واليهود والنّصارى، وأذّن بها على رؤوس الملأ، وصدّقه مسلمو أهل الكتاب عليها، وأقرّوه على ما أخبر به، فإنّه كان أوسَعَهم علمًا في كتب الأنبياء...

وعندنا ممّن وفّقه الله للإسلام منكم من يوافقكم ويقابلكم ويحاقِقُكم عليها...).

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٥٧).

(٢) هو هبة الله بن عليّ بن ملكا البَلَدِيُّ، أبو البركات أوحد الزّمان، الفيلسوف، شيخ الطّبّ، كان يهوديًّا فأسلم، من مصنّفاته: كتاب المعتبر، توفي سنة ٥٥٠هـ. انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء، لأبي العبّاس أحمد بن القاسم بن خليفة ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨هـ)، تحقيق: نزار رضا، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ، ص ٣٧٥، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٢٠/٤١٩).

المبحث السّادس:

مناظرته مع أحد أهل الكتاب في دعواهم:

أنّ الشّريعة الإسلاميّة مبناها على أحاديث عوامّ الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

المطلب الثّالث: الفوائد العامة من المناظرة.

المبحث السّادس:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الشّريعة الإسلاميّة مبناها على أحاديث عوامّ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

المطلب الأول: نصّ المناظرة.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قال السّائل: تدخل علينا الرّيبة من جهة عبد الله بن سلامٍ وأصحابه، وهو أنّكم قد بنيتم أكثر أساس شريعتكم في الحلال والحرام والأمر والنّهي على أحاديث عوامٍّ من الصّحابة، الّذين ليس لهم بحثٌ في علمٍ ولا دراسةٍ ولا كتابةٍ قبل مبعث نبيّكم، فابن سلامٍ وأصحابه أولى أن تأخذ بأحاديثهم ورواياتهم، لأنّهم كانوا أهل علمٍ وبحثٍ ودراسةٍ وكتابةٍ، قبل مبعث نبيّكم وبعده، ولا نراكم تروون عنهم من الحلال والحرام والأمر والنّهي إلّا شيئًا يسيرًا جدًّا، وهو ضعيفٌ عندكم.

والجواب من وجوهٍ:

أحدها: أنّ هذا بهتٌ من قائله، فإنّا لم نبن أساس شريعتنا في الحلال والحرام والأمر والنّهي إلّا على كتاب ربّنا المجيد، الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ الّذي أنزله على رسوله محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الّذي تحدّى به الأمم كلّها على اختلاف علومها وأجناسها وطبائعها وهو في غاية الضّعف، وأعداؤه طبق الأرض، أن يعارضوه بمثله فيكونوا أولى بالحقّ منه، ويظهر كذبه وصدقهم فعجزوا عن ذلك. فتحدّاهم بأن يأتوا بعشر سورٍ مثله فعجزوا، فتحدّاهم بأن يأتوا بسورةٍ من مثله فعجزوا.

هذا وأعداؤه الأدْنَون منه أفصح الخلق، وهم أهل البلاغة والفصاحة واللّسن والنّظم والنّثر والخطب وأنواع الكلام، فما منهم مَن فاه في معارضته ببنت شفةٍ، وكانوا أحرص النّاس على تكذيبه وأشدَّهم أذًى له بالقول والفعل والتّنفير عنه بكلّ طريقٍ، فما تفرّد أحدٌ منهم عنه بسورةٍ واحدةٍ إلّا مسيلمة الكذّاب بمثل قوله: يا ضفدع بنت ضِفْدعَين، نِقّي كم تَنِقّين، لا الشّارب تمنعين، ولا الماء تُكدّرين، ومثل: والطّاحنات طحنًا، والعاجنات عجنًا، فالخابزات خَبْزًا، إهالةً وسَمنًا، وأمثال ذلك من هذه الألفاظ الّتي هي بألفاظ أهل المجون والمعتوهين أشبه منها بألفاظ العقلاء. فالمسلمون إنّما بنوا أساس دينهم ومعالم حلالهم وحرامهم على الكتاب الّذي لم ينزل من السّماء كتابٌ أعظم منه، فيه بيان كلّ شيءٍ وتفصيل كلّ شيءٍ، وهدًى ورحمةٌ وشفاءٌ لما في الصّدور، به هدى الله رسوله وأمّته فهو أساس دينهم.

الثّاني: أنّ قولكم إنّ المسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوامٍّ من الصّحابة من أعظم البهت وأفحش الكذب، فإنّهم وإن كانوا أمّيّين قد بعث الله فيهم رسوله زكّاهم وعلّمهم الكتاب والحكمة، وفضّلهم في العلم والهدى، والمعارف الإلهيّة، والعلوم النّافعة المكمّلة للنّفوس على جميع الأمم، فلم تبق أمّةٌ من الأمم تدانيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم، فلو قيس ما عند جميع الأمم من معرفةٍ وعلمٍ وهدًى وبصيرةٍ إلى ما عندهم لم يظهر له نسبةٌ إليه بوجهٍ ما، وإن كان غيرهم من الأمم أعلم بالحساب والهندسة، والكمّ المتّصل والكمّ المنفصل، والنّبض والقارورة والبول والقَسْطة، ووزن الأنهار ونقوش الحيطان، ووضع الآلات العجيبة، وصناعة الكيمياء، وعلم الفلاحة، وعلم الهيئة وتسيير الكواكب، وعلم الموسيقى والألحان، وغير ذلك من العلوم الّتي هي بين علمٍ لا ينفع، وبين ظنونٍ كاذبةٍ، وبين علمٍ نفعه في العاجلة وليس من زاد المعاد، فإن أردتم أنّ الصّحابة كانوا عوامًّا في هذه العلوم فنَعم إذًا، "وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارها"[(١)].

وإن أردتم أنّ الصّحابة كانوا عوامًّا في العلم بالله وأسمائه وصفاته، وأفعاله وأحكامه، ودينه وشرعه وتفاصيله، واليوم الآخر وتفاصيله، وتفاصيل ما بعد الموت، وعلم سعادة النّفوس وشقاوتها، وعلم صلاح القلوب وأمراضها، فمَن بهت نبيَّهم بما بهته به، وجحد نبوّته ورسالته الّتي هي للبصائر أظهر من الشّمس للأبصار، لم يُنكَر له أن يبهت أصحابه، ويجحد فضلهم ومعرفتهم، وينكر ما خصّهم الله به وميّزهم على مَن قبلهم، ومَن هو كائنٌ من بعدهم إلى يوم القيامة، وقد كان الحواريّون الّذين نقلوا لأتباع المسيح معالم دينه، وسيرة المسيح لا يعلمون شيئًا من ذلك، حتّى منّ الله بالمسيح وشاهدوا ما خصّه الله به من الآيات وأَظهَرُه على يده من المعجزات، وكمّل نفوسهم بالعلوم الإلهيّة والفضائل النّفسانيّة، فصاروا يفعلون ما نقله الجمّ الغفير إلينا عنهم من العجائب، ويُدوّنون العلوم، كلّ ذلك ببركته، وكذلك هؤلاء، أعني الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكيف يكونون عوامًّا في ذلك وهم أزكى النّاس فطرةً، وأزكاهم نفوسًا، هم يتلقّونه غضًّا طريًّا، ومحضًا لم يُشَب عن نبيّهم، وهم أَحرَص النّاس عليه، وأشوقهم إليه، وخبر السّماء يأتيهم على لسانه في ساعات اللّيل

(١) هذا عجز بيت من الشّعر لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره:

وَعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا ...

انظر: ديوان الهذليّين، للشّعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشّنقيطي، دون طبعة، الدّار القوميّة، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، (٢١/١)

والنّهار، والحضر والسّفر، وكتابهم قد اشتمل على علوم الأوّلين والآخرين، وعلم ما كان من المبدأ والمعاد، وتخليق العالم وأحوال الأمم الماضية، والأنبياء وسيَرِهم وأحوالهم مع أممهم، ودرجاتهم ومنازلهم عند الله، وعددهم، وعدد المرسلين منهم، وذكر كتبهم وأنواع العقوبات الّتي عذّب الله بها أعداءهم، وما أكرم به أتباعهم، وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم وما وكّلوا به واستعملوا فيه، وذكر اليوم الآخر وتفاصيل أحواله، وذكر الجنّة وتفاصيل نعيمها، والنّار وتفاصيل عذابها، وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخلق فيه، وذكر أشراط السّاعة والإخبار بها مفصّلًا بما لم يتضمّنه كتابٌ غيره من حين قامت الدّنيا إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، كما أخبر به المسيح عنه من قوله في الإنجيل وقد بَشّرهم به فقال: (وكلّ شيءٍ أعدّه الله لكم يخبركم به)[١]، وفي موضعٍ آخر منه: (ويخبركم بالحوادث والغيوب)[٢]، وفي موضعٍ آخر: (ويُعلّمُكُم كلّ شيءٍ)[٣]، وفي موضعٍ آخر: (يحيي لكم الأسرار ويفسّر لكم كلّ شيءٍ وأجيئكم بالأمثال وهو يجيئكم بالتّأويل)[٤]، وفي موضعٍ آخر: (إنّ لي كلامًا كثيرًا أريد أن أقوله لكم، ولكنّكم لا تستطيعون حمله، لكن إذا جاء روح الحقّ ذاك يرشدكم إلى جميع الحقّ، لأنّه ليس ينطق من عنده بل يتكلّم بما يسمع، ويخبركم بكلّ ما يأتي، ويعرّفكم جميع ما للأبّ)[٥].

فمَن هذا علمه بشهادة المسيح، وأصحابه يتلقّون ذلك جميعه عنه، وهم أذكى الخلق وأحفظهم وأحرصهم، كيف تدانيهم أمّةٌ من الأمم في هذه العلوم والمعارف؟

وَلَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَهُمْ حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ، ثُمَّ نَزَلَ وَصَلَّى، وَصَعِدَ فَخَطَبَهُمْ حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى وَصَعِدَ وَخَطَبَهُمْ حَتَّى

(١) إنجيل يوحنا: (١٣/١٦). نقلًا عن تحقيق (عثمان ضُميريّة) لكتاب هداية الحيارى ص ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه (١٣/١٦).

(٣) المصدر نفسه (١٤/١٦).

(٤) المصدر نفسه (١٢/١٦-٢٥).

(٥) المصدر نفسه (١٣/١٦).

حَضَرَتِ الْمَغْرِبُ، فَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا أَخْبَرَهُمْ بِهِ، فَكَانَ أَعْلَمُهُمْ أَحْفَظَهُمْ(١) [أورد الحديث بالمعنى].

وخطبهم مرّةً أخرى: فذكر «**بَدْءَ الْخَلْقِ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ**»(٢).

وقال يهوديٌّ لسلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لَقَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ! قَالَ أَجَلْ**»(٣).

فهذا اليهوديّ كان أعلم بنبيّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذا السّائل وطائفته!

وكيف يدّعى في أصحاب نبيّنا أنّهم عوامّ، وهذه العلوم النّافعة المبثوثة في الأمم –عَلى كثرتها واتّساعها وتفنُّن ضروبها– إنّما هي عنهم مأخوذةٌ، ومن كلامهم وفتاويهم مستنبطةٌ؟

وهذا **عبد الله بن عبّاسٍ** كان من صبيانهم وفتيانهم وقد طبّق الأرض علمًا، وبلغت فتاويه نحوًا من ثلاثين سفرًا، وكان بحرًا لا ينزف، لو نزل به أهل الأرض لأوسعهم علمًا، وكان إذا أخذ في الحلال والحرام والفرائض يقول القائل: لا يحسن سواه، فإذا أخذ في تفسير القرآن ومعانيه يقول السّامع: لا يحسن سواه، فإذا أخذ في السّنّة والرّواية عن النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول القائل: لا يحسن سواه، فإذا أخذ في القصص وأخبار الأمم وسير الماضين فكذلك، فإذا أخذ في أنساب العرب وقبائلها وأصولها وفروعها فكذلك، فإذا أخذ في الشّعر والغريب فكذلك...

وفي الصّحيح عن النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى "إِنِّي" لأَرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ، فَقَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْعِلْمُ**»(٤)...

---

(١) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: إخبار النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يكون إلى قيام السّاعة، (٤/٢٢١٧)، (برقم: ٢٨٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧] (٤/١٠٦)، (برقم: ٣١٩٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الاستطابة، (١/٢٢٣)، (برقم: ٢٦٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّعبير، باب: اللّبن، (٩/٣٥)، (برقم: ٧٠٠٦).

وقال عليّ: «**بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى اليَمَنِ وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ لَيْسَ لِي عِلْمٌ بِالْقَضَاءِ، فَقُلْتُ: إِنَّكَ تُرْسِلُنِي إِلَى قَوْمٍ يَكُونُ فِيهِمُ الْأَحْدَاثُ وَلَيْسَ لِي عِلْمٌ بِالْقَضَاءِ، قَالَ فَضَرَبَ فِي صَدْرِي وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ، قَالَ: فَمَا شَكَكْتُ فِي قَضَاءٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ بَعْدُ**»(١).

وفي الصّحيح(٢) عن عبد الله بن مسعودٍ، قال: «**كُنْتُ أَرْعَى غَنَمًا لِعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لِي: يَا غُلَامُ هَلْ مِنْ لَبَنٍ؟، قُلْتُ: نَعَمْ، وَلَكِنِّي مُؤْتَمَنٌ، قَالَ: فَهَلْ مِنْ شَاةٍ لَمْ يَنْزُو عَلَيْهَا الْفَحْلُ؟، قَالَ فَأَتَيْتُهُ بِشَاةٍ فَمَسَحَ ضَرْعَهَا فَنَزَلَ لَبَنٌ فَحَلَبَهُ فِي إِنَاءٍ، فَشَرِبَ وَسَقَى أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ لِلضَّرْعِ: اقْلِصْ فَقَلَصَ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بَعْدَ هَذَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، فَمَسَحَ رَأْسِي، وَقَالَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، إِنَّكَ غُلَيِّمٌ مُعَلَّمٌ**»(٣)...

وقد أثنى الله سبحانه عليهم بما لم يثن على أمّة من الأمم سواهم، فقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة: ١٤٣]، أي: عدولًا وخِيارًا.

وقال تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]...

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [التّوبة: ١١٩].

وصحّ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ**»(٤)...

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأقضية، باب: كيف القضاء (٤٣٤/٥)، (برقم: ٣٥٨٢)، والنّسائي في سننه الكبرى، كتاب: الخصائص، ذكر قول النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعليّ «إنّ الله سيهدي قلبك، ويثبّت لسانك»، (٤٢١/٧)، (برقم: ٨٣٦٣)، وحسّنه الألباني بمجموع طرقه في إرواء الغليل (٢٢٦/٨)، (برقم: ٢٥٩٩).

(٢) لم أجده في الصّحيحين، ولعلّ ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ يقصد صحيح ابن حبّان -والله أعلم-.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٥٠٥/٣)، (برقم: ٣٥٩٨)، وأبو داود الطّيالسي في مسنده، (٢٧٦/١)، (برقم: ٣٥١)، والطّبراني في معجمه الكبير، (٧٩/٩)، (برقم: ٨٤٥٦)، وابن حبّان في صحيحه (٤٣٢/١٤)، (برقم: ٦٥٠٤)، وحسّنه الألباني في التّعليقات الحِسان على صحيح ابن حبّان، (٢٣٢/٩)، (برقم: ٦٤٧٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢١٩/٣٣)، (برقم: ٢٠٠١٥)، واللّفظ له، والتّرمذي في سننه، (٧٦/٥)، (برقم: ٣٠٠١)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ، وابن ماجة في سننه، (٣٤٩/٥)، (برقم: ٤٢٨٧)، والحاكم في مستدركه، (٩٤/٤)، (برقم: ٦٩٨٧)، وقال: هذا حَديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرّجاه، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (٤٥٦/١)، (برقم: ٢٢٩٨).

والعلم إنّما انتشر في الآفاق عن أصحاب رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فهم الّذين فتحوا البلاد بالجهاد، والقلوب بالعلم والقرآن، فملؤوا الدّنيا خيرًا وعلمًا، والنّاس اليوم في بقايا علمهم...

وقد شهد لهم الصّادق المصدوق الّذي لا ينطق عن الهوى: بأنّهم خير القرون على الإطلاق(١).

كما شهد لهم ربّهم تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بأنّهم خير الأمم على الإطلاق، وعلماؤهم وتلاميذهم الّذين ملئوا الأرض علمًا، فعلماء الإسلام كلُّهم تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم وهلمّ جرًّا.

وهؤلاء الأئمّة الأربعة الّذين طبق علمهم الأرض شرقًا وغربًا، تلاميذ تلاميذهم وخيار ما عندهم ما كان من الصّحابة، وخيار الفقه ما كان منهم، وأوضح التّفسير ما أخذ عنهم.

وأمّا كلامهم في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وقضائه وقدره ففي أعلى المراتب، فمَن وقف عليه وعرف ما قالته الأنبياء عرف أنّه مشتقٌّ منه مترجمٌ عنه، وكلّ علمٍ نافعٍ في الأمّة فهو مستنبطٌ من كلامهم ومأخوذٌ عنهم، وهؤلاء تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم قد طبقت تصانيفهم وفتاويهم الأرض...

وهذه تآليف أئمّة الإسلام الّتي لا يحصيها إلّا الله، كُلُّهم من أوّلهم إلى آخرهم يقرّ للصّحابة بالعلم والفضل، ويعترف بأنّ علمه بالنّسبة إلى علومهم كعلومهم بالنّسبة إلى علم نبيّهم...

ثمّ نقول: وما يدريكم معاشر المثلّثة وعبّاد الصّلبان وأمّة اللّعنة والغضب بالفقه والعلم ومسمّى هذا الاسم، حيث تسلبونه أصحاب محمّدٍ الّذين هم وتلاميذهم كأنبياء بني إسرائيل؟ وهل يميّز بين العلماء والجهّال ويعرف مقادير العلماء إلّا مَن هو من جملتهم ومعدودٌ في زمرتهم؟!

فأمّا طائفةٌ شبّه الله علماءهم بالحمير الّتي تحمل أسفارًا، وطائفةٌ علماؤهم يقولون في الله ما لا ترضاه أمّةٌ من الأمم فيمن تعظّمه وتجلّه، وتأخذ دينها عن كلّ كاذبٍ ومفترٍ على الله وعلى أنبيائه، فمَثَلُها مَثَل عريانٍ يحارب شاكي السّلاح، ومَن سقفُ بيته زجاجٌ وهو يُراجِم أصحاب القصور بالأحجار، ولا يستكثر على مَن قال في الله ورسوله ما قال أن يقول في أعلم الخلق إنّهم عوامٌّ...

---

(١) كما في حديث: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...**». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الشّهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، (١٧١/٣)، (برقم: ٢٦٥١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: فضل الصّحابة ثمّ الّذين يلونهم ثمّ الّذين يلونهم، (١٩٦٤/٤)، (برقم: ٢٥٣٥).

وَلْيَهْنِ أمّة الضّلال علومهم الّتي فارقوا بها جميع شرائع الأنبياء، وخالفوا فيها المسيح خلافًا يتحقّقه علماؤهم في كلّ أمرٍ كما سيمرّ بك، وعلومهم الّتي قالوا بها في ربّ العالمين ما قالوا، ممّا كادت السّماوات تنشقّ منه والأرض تنفطر والجبال تنهدُّ لولا أن أمسكها الحليم الصّبور.

وعلومهم الّتي دلّتهم على التّثليث، وعبادة خشبة الصّليب والصّور المدهونة...)[1].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

أورد ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة في كتابه "هداية الحيارى" تحت المسألة السّادسة.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا مكانها فلم يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضع وقوعها، ولعلّ هذه المناظرة وقعت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ في دمشق؛ لأنّها كانت تعجّ بأهل الكتاب -والله أعلم-.

وأمّا طرفي المناظرة فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسائل من أهل الكتاب، وهل هذا السّائل يهوديًّا أم نصرانيًّا؟

قد يتبادر إلى الذّهن في البداية أنّه يهوديٌّ، لكونه استخدم الصّحابيّ عبد اللهِ بن سلامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كشبهةٍ أو استدلالٍ في خضم سؤاله، ولكن من مطالعة نصّ المناظرة كاملًا، يظهر أنّه ليس يهوديًّا؛ لأنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاطبه قائلًا: (وما يدريكم يا معشر المثلثة).

وأيضًا لاستشهاد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه بالحواريّين[2]، فإن كان يهوديًّا لما كان في ذكر الحواريّين وجهُ حجّةٍ عليه؛ لأنّه لا يؤمن بالمسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أصلًا، وكذلك ذكر أنّ السّائل اليهودي لسلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أعلم منه بالنّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّه من أمّة الضّلال والجهل.

---

(١) هداية الحيارى (٢/٤٤١-٤٦١).

(٢) الحواريّون: هُمُ الأَتْبَاعُ الْمُنَاصِرُونَ الْمُخْلِصُونَ، وَشَاعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الَّذِينَ خَلَصُوا، وَأَخْلَصُوا فِي التَّصْدِيقِ بِالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وَنُصْرَتِهِمْ، وَهِيَ صِفَةُ أَنْصَارِ عِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لِتَنَاصُرِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَهَذَا يَخُصُّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيبِ، جاء في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وثَبَتَ في الصّحيح عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّتِهِ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِن أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ،**

=

وأمّا **موضوع المناظرة**؛ هو ما أثاره السّائل الكتابي أنّ الشّريعة الإسلاميّة مبناها على أحاديث عوامّ الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ –بزعمه–؛ لأنّهم كانوا أمّة أمّيّة لا تقرأ ولا تكتب، وليس هم أهلٌ للبحث والدّراسة قبل مبعث النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بخلاف مَن كان من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد كان حبرًا عالِمًا من علماء اليهود، وهو من أهل العلم والبحث والمعرفة والدّراسة، قبل مبعث النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وبعده، ولكنّه بعد دخوله إلى الإسلام لم يرو عنه كثيرًا، ولم تبن الأحكام على أحاديثه إلّا الشّيء اليسير؛ لأنّه ضعيف عند أهل الإسلام –على حدّ زعمه–، فتصدّى ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ لهذه الشّبهة العليلة من خلال طريقته الجدليّة مع أهل الكتاب.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

سار ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في مناظرته للنّصراني من خلال محورين هما:

المحور الأوّل: وهو المعياري التّوصيفي؛ وذلك ببيان مخالفة السّائل النّصراني للحقّ، وأنّ ما أورده من الدّعوى لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة، فأورد رَحِمَهُٱللَّهُ الأدلّة العقليّة النّقلية لبيان الحقّ، ووجه المخالفة، وإيراد الأدلّة العقليّة النّقلية لنقض دعواه ومنعها.

والمحور الثّاني: وهو المقام الحكمي؛ ويقتصر فيه المعلّل على إيراد الدّليل الشّرعي للحكم على السّائل، وما أورده من كتابه المقدّس التي يعظّمها السّائل، وما تتضمن من الكفر، وأنّه لم يدخل إلى الإسلام العامّ أصلًا.

وسؤال النّصراني رغم أنّه في ظاهره يحمل سؤالًا واحدًا إلّا أنّه دسّ فيه عدّة شبهاتٍ ومسائل، وكان ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ –كما هو العهد به– يقظًا فطنًا، فلم يذهب للإجابة عن السّؤال مباشرةً أوّلًا، بل جرّد الأسس الّتي بنى عليها السّائل النّصرانيّ سؤاله ثمّ هدمها ونقضها.

= **وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ...** ». سبق تخريجه ص ٥٣. انظر: تذكرةُ الأريبِ في تفسيرِ الغريبِ، لابن الجوزيّ ص٤٥، والرّسل والرّسالات، لعمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي (ت: ١٤٣٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، دار النّفائس، الكويت، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص١٣٠-١٣١.

والسّائل من أهل الكتاب كان على اطّلاعٍ بالإسلام، فهو قد أعدّ العدّة مسبقاً، فجهّز الشّبهة ليعارض بها الحقّ، وقد ظهر ذلك من ذكره لأمورٍ محدّدةٍ مثل قلّة الرّواية عن أهلِ الكتاب من الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الحلال والحرام، ومعرفته بشأن ابن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعلوّ مكانته وعلمه.

وقد وردت في المناظرة مسائل عقديّة لابدّ من دراستها وهي كالآتي:

الأوّل: اعتقاد أهل السّنة في الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الثّانية: حجّيّة السّنّة كمسألةٍ عقديّةٍ.

الثّالثة: التّفاضل بين الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أمّا المسألة الأولى: اعتقاد أهل السّنّة في الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بلغني أنّ النّصارى كانوا إذا رأوا الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الّذين فتحوا الشّام يقولون: والله لهؤلاء خيرٌ من الحواريّين فيما بلغنا)[(١)].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ معلّقًا: (وصدقوا في ذلك، فإنّ هذه الأمّة معظّمةٌ في الكتب المتقدّمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد نوّه الله بذكرهم في الكتب المنزّلة والأخبار المتداولة)[(٢)].

وقال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ١٨]، (والرّضا من الله صفةٌ قديمةٌ، فلا يرضى إلّا عن عبدٍ علِم أنّه يوافيه على موجبات الرّضا)[(٣)].

وغير ذلك من الآيات في فضلهم وشرفهم، وليس المحلّ محلّ سردٍ واستقصاءٍ، وإلّا فإنّ كثيرًا من الآيات القرآنيّة إمّا شهدت لهم مباشرةً وإلّا لزم من معناها الشّهادة لهم بالخيريّة والفضل في الدّنيا، والفوز بالجنّة في الآخرة، فالله جَلَّ وَعَلَا وعد الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلّهم بالجنّة، بعد أن فضّل بعضهم على بعضٍ، فقال

---

(١) تفسير ابن كثير (٣٦٢/٧).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الصّارم المسلول على شاتم الرّسول، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دون طبعة، الحرس الوطني السّعودي، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، (٣/ ١٠٦٧).

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[النّساء: ٩٥].

قال الشّافعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد أثنى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القرآن والتّوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من الفضل ما ليس لأحدٍ بعدهم، فرحمهم الله، وهنّاهم بما آتاهم من ذلك، ببلوغ أعلى منازل الصّدّيقين والشّهداء والصّالحين)[(١)].

ومن حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...**»[(٢)].

وقال النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِي...**»[(٣)].

وقد جمع الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فضائل الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قريبًا من ألفي حديثٍ وأثرٍ[(٤)].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنّ فضيلة الصّحبة لا يعدّلها عملٌ ، لمشاهدة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمّا مَن اتّفق له الّذي عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والسّبق إليه بالهجرة أو النّصرة، أو ضبطُ الشّرع المتلقّى عنه وتبليغه لمن بعدَه، فإنّه لا يعدّ له أحدٌ ممّن يأتي بعده...)[(٥)].

---

(١) أخرجه البيهقي في مناقب الشّافعي (٤٤٢/١).

(٢) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب: أصحاب النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: فضائل أصحاب النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (٢/٥)، (برقم: ٣٦٥٠).

(٣) أخرجه ابن حبّان في صحيحه، (٤٣٦/١٠)، (برقم: ٤٥٧٦)، وصحّحه الحويني في المنيحة في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (١٢٥/١)، (برقم: ٨٤).

(٤) والواجب على أهل الإسلام العناية بأخبار الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وتاريخهم، لأنّهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ نقلة الدّين والملّة، ليتّصل هذا الجيل المسلم بخير جيل، وبمعرفة آثارهم وأخبارهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يقطع الطّريق عن أعداء الدّين، فلا يجدون سبيلًا للطّعن في الإسلام بواسطة الطّعن في نقلته. انظر: فضائل الصّحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصيّ الله محمّد عبّاس، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٥/١).

(٥) فتح الباري، لابن حجر (٧/٧).

وغير ذلك من الآيات البيّنات والأحاديث الصّحاح وأقوال العلماء الأعلام الثّقات الّتي ليس الموضع موضع استقصائها، وهذا الّذي ذُكر هنا غيضٌ من فيضٍ، القصد منه إلقاء الضّوء على معتقد المسلمين من أهل السّنّة في أصحاب النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهمٌ وسطٌ في هذا الباب بين الغلوّ والجفاء.

والخلاصة من هذه الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة وأقوال علماء الأمّة ما يلي:

١. تزكية الله جَلَّ وَعَلَا لهم ووصفهم بكلّ صفةٍ من شأنها أن تجعل لهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على النّاس من بعدهم فضلًا ودرجةً.

٢. النّص على رضا الله جَلَّ وَعَلَا عنهم نصًّا، وقد قال ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك فأبلغ واختصر[(١)]، ولا شكّ أنّ من موجبات الرّضا الصّدق، والإخلاص، والاجتهاد، والنّصيحة للمسلمين، والتّضيحة بالغالي والنفيس، وبذل المهج لأجل إعلاء كلمة الله جَلَّ وَعَلَا.

٣. النّص من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى على صدقهم، وإن كان ذلك الصّدق المراد به: صدق النّيّة ومطابقة القول للفعل، إلّا أنّ الآية كلّها ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، قد دارت حول مناقبهم وفضائلهم من ابتغاء الفضل والرّضوان من الله جَلَّ وَعَلَا، وبذل ما استطاعوا لنصر دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته، وسنّته بعد مماته، وهو من أعظم الأدلّة على صدقهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد علموا أنّ الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**نضَّرَ اللهُ امرءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَها، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[(٢)]، وقد سمعوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي ولو آيَةً...**»[(٣)]، وهو حديثٌ

(١) انظر: الصّارم المسلول، لابن تيميّة (٣/ ١٠٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم، (٥/٥٠١)، (برقم: ٣٦٦٠)، والتّرمذي في سننه، كتاب: العلم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السّماع، (٤/٣٣١)، (برقم: ٢٦٥٨)، واللّفظ له، وابن ماجة في سننه، كتاب: الزّهد، باب: مَن بلّغ علمًا، (١/١٥٩)، (برقم: ٢٣٥)، والحاكم في مستدركه (١/١٦٢)، (برقم: ٢٩٤)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح (١/٧٨)، (برقم: ٢٢٨).

(٣) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٤/١٧٠)، (برقم: ٣٤٦١).

متواترٌ سمعه الكثير منهم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مباشرةً منه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومن مقتضى بحثهم عن الفضل والرّضوان والنّصر، أن يحفظوا ويبلّغوا ويصدُقوا ويتحرَّوا ، وقد كان ذلك منهم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

٤. أنّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ زكّاهم وأثنى عليهم، ومدح فيهم الصّدق والخيريّة، وذلك كلّه بلا شكٍّ يقتضي منهم الصّدق والتّحري، وقد كان النَّصارى أنفسهم ممن عاصروا الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في الفتوحات، فأثنوا عليهم، بما شاهدوه منهم ما دعاهم لتفضيلهم على الحواريّين، كما نقل عن مالكٍ قوله رَحِمَهُٱللَّهُ في ذلك.

٥. أنَّ هذه الأوصاف من الصّدق والإخلاص والمجاهدة والنُّصح، قد استقرّ في عقيدة أهل السّنّة كصفةٍ للصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ جميعًا، لا يتفاضلون في الصّدق ولكن في العلم والجمع، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، أمّا في باب الصّدق والعدالة فكلّهم في أعلى مراتبه.

٦. ساق ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في المناظرة العديد من الرّوايات في فضل الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ والثّناء عليهم، وذكر صدقهم وعلمهم ومرتبتهم على النّاس، لسابق علم الله جَلَّوَعَلَا بقلوبهم الطّاهرة، ونفوسهم الزّكيّة، وأعمالهم المسدّدة الموفّقة.

المسألة الثّانية: حجّية السّنّة كمسألة عقديّة.

قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النّساء: ٨٠].

وقال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[النّساء: ١٠٥].

وقال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النّحل: ٤٤].

وقال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[التّغابن: ١٢].

وغير ذلك من الآيات القرآنيّة، وليس المحلّ محل استقراءٍ لكلّ ما ورد في كتاب الله جَلَّوَعَلَا.

وقال النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «...**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السّنّة، باب: في لزوم السُّنَّة، (١٦/٧)، (برقم: ٤٦٠٤)، واللّفظ له، والتّرمذي في سننه، كتاب: العلم عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، باب: ما جاء في الأخذ بالسّنّة واجتناب البدع، (٤٤/٥)، (برقم: ٢٦٧٦)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وابن ماجة في سننه، كتاب: السّنّة، باب: اتّباع سنّة الخلفاء الرّاشدين المهديّين، (٢٨/١)، (برقم: ٤٢)، وصحّحه الألباني في السّنّة، لابن أبي عاصم (٢٩/١)، (برقم: ٥٤).

وقال الرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا القُرآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُّمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ...**»(١).

وقال النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**دَعُونِي ما تَرَكْتُكُمْ، إنَّما هَلَكَ مَن كانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ علَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عن شيءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وإذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(٢).

وممّا سبق من آياتٍ بيّناتٍ وأحاديث صحيحة يظهر جليًّا أنّ الله جَلَّوَعَلَا قد جعل طاعة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واجبةً مستمدّةً قوّتَها من طاعة الله جَلَّوَعَلَا، فالرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو حامل الرّسالة ومبلِّغُها، مُؤيدٌ بالوحي، مسدّدٌ فيما يقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وما كان الله جَلَّوَعَلَا ليأمر النّاس بطاعة الرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلّا إذا كان في علمه عَزَّوَجَلَّ أنّ الرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لا ينطق إلّا بالحقّ.

وما كانَ الله جَلَّوَعَلَا ليأمر النّاس أمرًا عامًّا في كلّ زمانٍ ومكانٍ لاحقٍ للرّسالة أن يطيعوا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلّا إذا كان في علمه السّابق أنّ مَنْ سيبلغون كلام رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من بعده وهمُ الصّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ صادقون، ولا بدّ أنّه سبق في علمه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أنَّهُ سيخلقُ لهم من الأسباب ما يكون عونًا لهم رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، ولمنْ بَعدَهم في تبليغ دين الله جَلَّوَعَلَا وفق ما جاء به رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وقد وقع ما قدّره وكتبه وأراده في سابق علمه، فقيّض الله جَلَّوَعَلَا للسّنّة من أصحاب النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مَن يحفظها، ومن تلامذتهم رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ مَن يحفظها، ومن بعدهم مَن يدفعُ عنها كذب الكذّابين وانتحال المبطلين ووضع الوضّاعين.

وقد اشتملت المناظرة على أسئلةٍ وأجوبة، ودارت أسئلة الكتابي حول النّقاطِ التّالية:

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السّنّة، باب: في لزوم السّنّة، (١٣/٧)، (برقم: ٤٦٠٤)، وصحّحه الألباني في الحديث حجّةٌ بنفسه في العقائد والأحكام ص ٣٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (٩٤/٩)، (برقم: ٧٢٨٨)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: توقيره صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وترك إكثار سؤاله عمّا لا ضرورة إليه، أو لا يتعلّق به تكليف وما لا يقع، ونحو ذلك، (٩٧٥/٢)، (برقم: ١٣٣٧).

الأولى: ادّعى أنّ أساس الشّريعة بني على السّنّة، فقال: (قدْ بنيتُم أكثرَ أساسِ شريعتِكم في الحلالِ والحرامِ والأمرِ والنَّهيِ ....).

الثّانيةُ: ادّعى أنَّ السّنّة الّتي بُنيت عليها الشّريعةُ -على حدّ قوله- رواها عوامّ الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فقالَ رَحِمَهُٱللَّهُ: (...على أحاديثِ عوامّ الصّحابةِ...).

الثّالثة: ادّعى أنّ عوامّ الصّحابة -على حدّ زعمه- ليس لهم علمٌ ولا بحثٌ ولا دراسةٌ، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (...على أحاديثِ عوامّ الصّحابة الّذين ليس لهم بحثٌ ولا دراسةٌ ...).

الرّابعةُ: ادّعى أنّ عبد الله بن سلامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ومن مثله أولى أن يُبنى على روايتهم الشّرعُ؛ لأنّهم كانوا أهل بحثٍ ونقدٍ ودراسةٍ، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (فابن سلامٍ وأصحابه أولى أن تؤخذ بأحاديثِ روايتهم؛ لأنّهم كانوا أهل بحثٍ ودراسةٍ وكتابةٍ قبل مبعث نبيّكم بعدَه).

الخامسة: أنّ رواة السّنّة لم يرووا عن ابن سلامٍ ومَن مثله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في الأحكام الشّرعيّة إلَا القليل، وهو ضعيفٌ عند علماء الحديث، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (ولا نراكم تروون عنهم في الحلال والحرام، والأمر والنّهيّ إلَا شيئًا يسيرًا جدًّا، وهو ضعيفٌ عندكم).

وقد جاء ردّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في صورة وجهين:

الوجه الأوّل: ويدورُ حول موضع السّنّة من الشّرع.

الوجه الثّاني: منزلة الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

ولكن بعد النّظر في المناظرة يظهر -والله أعلم- أنّ ردّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ دار حول محاورٍ ستّةٍ أذكرها بشيءٍ من التّفصيل -والله الموفّق-:

الأولى: موضع القرآن والسّنّة من التّشريع.

ربّما يحدث سوء فهمٍ لمراد ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في هذه النّقطة، ولكن مع إمعان النّظر يتبيّن أنّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ أوجز في العبارة وأحسن في البيان، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ في مسألة بناء أساس الشّرع على كلام الخلق بأنّ: (هذا بحثٌ من قائله، فإنّنا لم نبن أساس شريعتنا في الحلال والحرام، والأمر والنّهيّ إلّا على كتاب ربّنا المجيد الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفِه).

ثمّ صحّح هذا المفهوم الخاطئ، سواء كان عن قصد أو بغير قصد، فالأصل الّذي يبنى عليه أحكام العقائد والشّرائع والمعاملات هو الوحيين، ولهذا قال المعلّل -ابن القيّم-: (فالمسلمون إنّما بنوا أساس دينهم ومعالم حلالهم وحرامهم على الكتاب الّذي لم ينزل من السّماء كتابٌ أعظم منه، فيه بيان كلّ شيءٍ وتفصيل كلّ شيءٍ، وهدًى ورحمةٌ وشفاءٌ لما في الصّدور، به هدى الله رسوله وأمّته فهو أساس دينهم).

فإثبات النّبوّة بدلالة إعجاز القرآن، فقد شاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يكون الآية الكبرى الدّالة على صدق نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووجه دلالة القرآن على صدق النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو عجزهم عن الإتيان بهذا القرآن من عند أنفسهم إلّا الله عَزَّوَجَلَّ، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ٣٨].

فجعل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من أعظم أدلّة صدقه نفي الرّيب عنه في اشتمل عليه من المطالب العالية، والمعارف الجليلة، فاطمأنّت له القلوب وسكنت إليه النّفوس، ولو كان مخالفًا للعقول، لارتابت قلوبهم، ووقع في نفوسهم الحرج[1]، ولهذا قال المعلّل كما هو في نصّ المناظرة: (الّذي أنزله على رسوله محمّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الّذي تحدّى به الأمم كلّها على اختلاف علومها وأجناسها وطبائعها وهو في غاية الضّعف، وأعداؤه طبق الأرض، أن يعارضوه بمثله فيكونوا أولى بالحقّ منه، ويظهر كذبه وصدقهم فعجزوا عن ذلك. فتحدّاهم بأن يأتوا بعشر سورٍ مثله فعجزوا، فتحدّاهم بأن يأتوا بسورةٍ من مثله فعجزوا.

هذا وأعداؤه الأدْنَون منه أفصح الخلق، وهم أهل البلاغة والفصاحة واللّسن والنّظم والنّثر والخطب وأنواع الكلام، فما منهم مَن فاه في معارضته ببنت شفةٍ، وكانوا أحرص النّاس على تكذيبه وأشدَّهم أذًى له بالقول والفعل والتّنفير عنه بكلّ طريقٍ).

فمن أقرّ بأنّه كلام الله عَزَّوَجَلَّ فهو مطالبٌ بالإيمان بأنّ ما جاء فيه من المعاني حقّ لا ريب فيه، (فإقرارهم من وجه النّظم والبيان أنّ هذا القرآن كلام ربّ العالمين، دليلٌ يطالبهم بالإقرار بصحّة ما جاء فيه من كلّ

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/١٠٩١-١٠٩٢).

ذلك، أمّا صحّة ما جاء فيه، فليست هي الدّليل الّذي يطالبهم بالإقرار بأنّ نظم القرآن وبيانه، مباينٌ لنظم البشر وبيانهم، وأنّه بهذا من كلام ربّ العالمين)[1].

ومما جاء فيه من الآيات والمعاني ثناؤه على الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ورضاه عنهم، وذكر أوصافهم الكريمة في التّوراة والإنجيل قبل خلقهم، لسابق علمه جَلَّوَعَلَا أنّهم من أهل السّعادة والكرامة،

كما فيه بيانُ أنّ السّنّة مصدرٌ من مصادر التّشريع، وهي المصدر الثّاني بعد القرآن الكريم، والسّنّة إنّما استمدّت شرعيّتها وحجّيّتها من القرآن العظيم، والسّنّة هي المذكّرة التّفصيليّة العمليّة للقرآن الحكيم، فالقرآن كلام الله جاء بالهدى والنّور، وفيه الخطوط العريضة والمعالم الجامعة لأصول الأحكام، والسّنّة هي البيان والتّفصيل، (ومَن قبِل عن النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فإنّما يَقبَل عن الله، ومَن ردّ عليه فإنّما يردّ عن الله...

قال الشّافعي: وتقام سنّة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مع كتاب الله عَزَّوَجَلَّ مقام البيان عَن الله عَزَّوَجَلَّ، وليس شيء من سنَن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يخالف كتاب الله في حال؛ لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ قد أعلم خلقه أنّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ)[2].

فالسّنّة مثل القرآن في وجوب الأخذ بها، كما أنّ طاعة الرّسول واجبة كوجوب طاعة الله، والقرآن والسّنّة الصّحيحة متّفقان، ولا يتعارضان ولا يختلفان البتّة، يهدي الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لفهم ذلك من شاء من عباده[3].

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (ونحن نقول: قولًا كلّيًّا نُشهدُ الله تعالى عليه وملائكته، أنّه ليس في حديث رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما يخالف القرآن، ولا ما يخالف العقل الصّريح، بل كلامه بيّنٌ للقرآن وتفسيرٌ له وتفصيلٌ لِمَا أجملَه)[4].

---

(١) الظّاهرة القرآنيّة، لمالك بن الحاجّ عمر بن الخضر بن نبيّ (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٢٨-٢٩.

(٢) الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السّنّة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمّد بن الفضل ابن عليّ التّيميّ الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطّبعة الثّانية، دار الرّاية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م. (٣٢٨/٢).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١٠٠/١).

(٤) مختصر الصّواعق المرسلة (١٦٣٨/٤).

نعم إنّ السّنّة تنشئ أحكامًا شرعيّةً وتُوجبُ أموراً وتحرّم أموراً، ولكنّ هذه الحجّيّة مصدرها في الأساس القرآن الكريم، وهو الكتاب الّذي هدى الله جَلَّوَعَلَا به صاحب السّنّة صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فكلّ ما ورد من سنّة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فأساسه ومصدره الأوّل القرآن.

ولا شكّ أنّ هذا السّائل الكتابيّ يسعى للنّيل ليس من السّنّة فقط، بل هدفه هو التّشكيك في نقلة السّنّة، وهم في الواقع نقلة القرآن الكريم أيضًا، فإن تمكّن من الحطّ من قدر السّنّة بناءًا على التّشكيك فيها فقد نجح في الحطّ من قدر القرآن كذلك، فهيهات! هيهات!!

المحور الثّاني: مكانة الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ وصلاحيتهم التّامة الكاملة لنقل الدّين وحمله.

ومع ما قيل من أنّ أصل شبهته باطلٌ في كون السّنّة هي أساس الشّرع، فإن سلّم أهل الحقّ بما قالَه، فهل هناك في الواقع شكٌّ في نقل الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ؟

وهل الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ أهلٌ لنقل الشّرع والأوامرِ والنّواهي أم لا؟

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (قولكم: أنّ المسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوامّ الصّحابة إلى قوله على جميع الأمم).

فالصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ تلامذة خير البشر عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ على الإطلاقِ، اختارهم اللهُ جَلَّوَعَلَا لصحبة نبيّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وتبليغ دعوته، وحمل الأمانةِ من بعدِهِ جَلَّوَعَلَا، كذلكَ زَكَّاهم اللهُ ووصفَهم بالمحامدِ والخصال الرّفيعة من الصّدق وغيره، وصدق ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ إذ يقول فيهم: «...**ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ العِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ العِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ...** »[1]، فإن كان السّؤال عن حفظهم، فهم أهل الفصاحة والبيان، يحفظون القصائد من سماعها مرّةً، فكيف لا يحفظون كلام الله جَلَّوَعَلَا الّذي تعلّقت به قلوبهم، وضحّوا من أجله بكلّ ما يعزّ على البشر تركُه من أرضٍ

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥٠٥/٣)، (برقم: ٣٥٩٨)، والطّبراني في معجمه الكبير (١١٢/٩)، (برقم: ٨٥٨٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزّوائد (٢٥٢/٨)، (برقم: ١٣٩١٦)، وحسّن إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (٨٤/٦).

ومالٍ وأهلٍ وجاهٍ وراحة بدنٍ، وإن كان السّؤال عن صدقهم فهم تلامذة الصّادقِ الأمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذاك أنسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: (**وَاللهِ مَا كُنَّا نَكْذِبُ وَلَا نَدْرِي الكَذِبَ**)[1].

وقد سبق في ذكر اعتقاد أهل السّنّة في الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن عرّجت عن بعض فضلهم ومدحهم ما هو قليلٌ في حقّهم، ويكفيهم رضى الله جَلَّ وَعَلَا عنهم، ورضى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأَعْظِم بها كرامة، ولهذا قال المعلّل للسّائل كما في نصّ المناظرة: (وقد شهد لهم الصّادق المصدوق الّذي لا ينطق عن الهوى: بأنّهم خير القرون على الإطلاق.

كما شهد لهم ربّهم تَبَارَكَ وَتَعَالَى بأنّهم خير الأمم على الإطلاق...).

المحور الثّالث: العلوم الدّنيويّة ليست المقياس في نقلِ الوحيّ.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإن كان غيرهم أعلم منهم بالحساب والهندسة...وغير ذلك من العلوم الّتي هي بين علمٍ لا ينفع، وبين ظنونٍ كاذبةٍ، وبين علمٍ نفعه في العاجلة وليس من زاد المعاد، فإن أردتم أنّ الصّحابة كانوا عوامًّا في هذه العلوم فنعم إذًا، وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها).

وهذا تقريرٌ بارعٌ من ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ، فما معنى استخدام نقص العلوم الدّنيويّة للتّعبير على ناقل العلوم الأخرويّة، ماذا يضرّ ناقل أحاديث العقائد والأحكام إذا لم يعرف الهندسة أو الفيزياء؟ بل ذهب رَحِمَهُ اللَّهُ إلى عدّ مثل هذه الشّكوى أو الحجّة إن قيلت مذمّةً لقائلِها، وإشارةً لنقص عقله، بل وعارًا عليه أن يستخدم مثلَها في حِجاجٍ مثل هذا.

أمّا أن يقال: أنّهم عوامٌ في معرفة الله وأحكامه، فهذا لا يُستبعد ممنْ كذّب رسول الله، وهو يعلم صدقَهُ ممَّا عندَهُ -أي المكذِّبُ- من كتابٍ وعلمٍ، فلا يُستبَعدُ أن يتّهمَ تلاميذَ أفضلَ الخلقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنّهم لا يعرفون أو يتساوونَ مع غيرهم في معرفة الله جَلَّ وَعَلَا وصفاته وأحكام شرعه، وهذا ما قرّره المعلّل بقوله للسّائل النصراني: (فمَن بهت نبيَّهم بما بهته به وجحد نبوّته ورسالته الّتي هي للبصائر أظهر من الشّمس للأبصار، لم يُنكَر له أن يبهت أصحابه، ويجحد فضلهم ومعرفتهم، وينكر ما خصّهم الله به وميّزهم على مَن قبلهم، ومَن هو كائنٌ من بعدهم إلى يوم القيامة...).

---

(١) أخرجه الطّبري في جامعه (٦٦٦/٨)، والبزّار في مسنده، والهيثمي في مجمع الزّوائد (٥٢/٥)، وقال: رواه البزّار ورجاله ثقات، وحسّن إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (١٤٢٠/٧).

المحور الرّابع: القياس على الحواريّين.

وممّا لا شكّ فيه أنّ أكثر ما يُفحم الخصمَ ويُبكّته، أن يُذكر له مثالٌ مطابقٌ لما هو مُؤمنٌ به؛ بحيث يصبح من الواضح له، أنّه لو صحّ إنكارُه لما أنكرَهُ ولكان بذلك منكرًا لما هو مؤمنٌ بهِ كذلك، وهذا ما أكّد عليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال كما جاء في نصّ المناظرة: (وقد كان الحواريّون الّذين نقلوا لأتباع المسيح معالم دينه، وسيرة المسيح لا يعلمون شيئًا من ذلك، حتّى مَنَّ الله جَلَّوَعَلَا بالمسيح وشاهدوا ما خصّه الله به من الآيات وأظهره على يده من المعجزات، وكمّل نفوسهم بالعلوم الإلهيّة والفضائل النّفسانيّة، فصاروا يفعلون ما نقله الجمّ الغفير إلينا عنهم من العجائب، ويدوّنون العلوم، كلّ ذلك ببركته، وكذلك هؤلاء، أعني الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكيف يكونون عوامًّا في ذلك وهم أذكى النّاس فطرةً، وأزكاهم نفوسًا، هم يتلقّونه غضًّا طريًّا، ومحضًا لم يُشَبْ عن نبيّهم، وهم أحرَص النّاس عليه، وأشوقهم إليه، وخبر السّماء يأتيهم على لسانه في ساعات اللّيل والنّهار، والحضر والسّفر، وكتابهم قد اشتمل على علوم الأوّلين والآخرين)، وهذا واضحٌ، فكيف اجترأ السّائل أن ينتقد قيام الدّينِ على نقل الصّحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وفي نفس الوقتِ هو مؤمنٌ أنّ دينَهُ الّذي يؤمنُ بهِ، قام أيضًا على نقل الحواريّين أصحاب المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، بل ونقل مَن لم يلق المسيح أصلًا، ولم يتعلّم منه شيئًا، ولَا تخرّج على يديه.

والحقّ يقال: بأنّه لا يُنْكرُ عليه ولا على غيره من ذلك شيئًا -أي أن يتّبع الحواريّين- ولكن ينكرُ عليهِ وعلى غيرِهِ، أنْ قبِلَ مِنْ أُناسٍ لَمْ يتعلّموا من المسيح شيئًا، ولا حتّى منْ تلامذته عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أن قبلَ منهم أنْ يبدّلوا دين المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ويحرّفوا الإنجيل، ويميلوا بعقيدة التّوحيد إلى الشّرك والوثنيّة.

فكيف بمن جمعت فيهم صفات الفضل والخير، ورزقهم الله ذكاءً وزكاءً، وعلومًا وفهومًا، ولهذا ذكر المعلّل ملزمًا السّائل بقوله: (وكيف يكونون عوامًّا في ذلك وهم أذكى النّاس فطرةً وأزكاهم نفوسًا، هم يَتلَقَّونَه غضًّا طريًّا ومحضًا لم يُشَبْ عن نبيّهم، وهم أحرص النّاس عليه وأشوقهم إليه، وخبر السّماء يأتيهم على لسانه في ساعات اللّيل والنّهار والحضر والسّفر، وكتابُهم قد اشتمل على علوم الأوّلين والآخرين، وعلم ما كان من المبدأ والمعاد، وتخليق العالم وأحوال الأمم الماضية، والأنبياء وسيرهم وأحوالهم مع أممهم، ودرجاتهم ومنازلهم عند الله، وعددهم، وعدد المرسلين منهم، وذكر كتبِهم، وأنواع العقوبات الّتي عذّب الله بها أعداءهم، وما أكرم به أتباعَهم، وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم وما وُكّلوا به واستُعْملوا فيه، وذكر اليوم الآخر وتفاصيل

أحواله، وذكر الجنّة وتفاصيل نعيمها، والنّار وتفاصيل عذابها، وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخَلْق فيه، وذكر أشراط السّاعة والإخبار بها مُفصّلًا بما لم يتضمّنه كتابٌ غيره من حين قامت الدّنيا إلى أن يرث الله الأرض ومَن عَليها، كما أخبر به المسيح عنه من قوله في الإنجيل وقد بَشّرَهم به...فمن هذا علمه بشهادة المسيح، وأصحابه يتلقّون ذلك جميعه عنه، وهم أذكى الخلق وأحفظهم وأحرصهم، كيف تدانيهم أمّةٌ من الأمم في هذه العلوم والمعارف؟).

أما وأنّ أصحاب رسول الله ﷺ قد تعلّموا على يد صاحب الخلق العظيم، والمقام المحمود الموعود، كيف لا؟ وهو الصّادق المصدوق ﷺ، الّذي وُصِف بالصّدق من أعدائه قبل أتباعه ﷺ.

فالأولى بهذا الخصم وأمثاله من حفنة المشكّكين والطّاعنين في أصحابِ رسولِ الله ﷺ ممن يدّعي الإسلام وينتسب إليه بهتانًا وزورًا، الأولى بهم أن يَعُدُّوا نقل الصّحابة رضي الله عنهم للسّنّة سببًا ودليلًا على ثبوت السّنّة وصحّة نسبتها له ﷺ متواترها وآحادها.

المحور الخامس: دعاء النّبيّ ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم وثنائه عليهم.

ودعاء رسول الله ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم بثبات الحفظ، والفهم للشّرع، كما دعا لابن عبّاس وعمر وعليّ وابن مسعود رضي الله عنهم، كما هو في نصّ المناظرة، وقد عدّ ابن القيّم رحمه الله عبد الله بن سلام رضي الله عنه من سادات المفتين والعلماء ولكنّه من طبقة المقلّين في الفتيا[1]، والعجب من هذا السّائل كيف فرّق بين المتماثلات، فالصّحابة رحمهم الله كلّهم عدول لتعديل الله عز وجل لهم، (ولهذا اشتهر عند الأمّة عدالة نقلته وحملته اشتهارًا لا يقبل شكًّا ولا امتراءً، ولا ريب أنّ مَن عدّله رسول الله ﷺ لا يُسمَعُ فيه جرحٌ؛ فالأئمّة الّذين اشتهروا عند الأمّة بنقل العلم النّبويّ وميراثه كلّهم عدول بتعديل رسول الله ﷺ)[2]، فكانوا رضي الله عنهم بحقّ ورثة الرّسول ﷺ وخلفاؤه في أمّته، وهم القائمون بما حملوه عنه ﷺ من الميراث علمًا وعملًا ودعوةً للهدى ودين الحقّ، على منهاج الرّسول ﷺ وسبيله، فمَن طالع ذلك علِم أنّ رسول الله ﷺ كان على علمٍ بأنّه يُربّي جيلًا سيحمل أمانةً

(١) انظر: إعلام الموقّعين، لابن القيّم (١/١١، ١٢).

(٢) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٤٦٢).

عظيمةً تُلقى على عاتقهم، فحضّهم صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على أن ينقلوا عنه كما سمعوا، وأن يمرروا اللّفظ كما هو، إن خَفيَ على أحدٍ منهمُ المعنى، «...**فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامعٍ**...»[1]، وهكذا كان أصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ يفعلون يتحرّون ويدّقّقون في كلّ كلمةٍ، وإن كانوا مع ذلك بشراً، يعرض لهم الخطأ والنّسيان فهم مع هذا كانوا حفّاظًا نقّادًا، يصحّحون لبعضهم ما أخطأ، ولا يتردّدون ولا يتحرَّجون في النّقد والتّصحيح، نصحًا لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ولكتابه ولرسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولأئمّة المسلمين وعامّتهم، وحراسة للدّين من أعدائه من الدّاخل والخارج، وقد ألّف العلماء الأعلام رَحِمَهُمُٱللَّهُ في ذلك مصنّفاتٍ تجمعُ الأحاديث والفتاوى الّتي استدرك فيها الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ على بعضهم، فكان بذلك ضبطهم ونقلُهم أمرًا كلّيًا، فما خرج من حديثٍ من فِيّ أحدهم، فقد علمه آخرون من الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، فإمَّا أقرّوهُ عليهِ فكان بذلك اتّفاقًا منهم على صوابه، وإمَّا راجعوهُ فيه وصحّحوا له، فكَفوهُ بذلك عارض الخطأ والنّسيان.

المحور السّادس: تساقط دعواهم من الأساس لأنّهم يحكمون في مسألةٍ لا علم لهم بها.

قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (وما يدريكم معاشر المثلّثة وعبّاد الصّلبان وأمّة اللّعنة والغضب بالفقه والعلم ومسمّى هذا الاسم، حيث تسلبونه أصحاب محمّدٍ الّذين هم وتلاميذهم كأنبياء بني إسرائيل؟ وهل يميّز بين العلماء والجهّال ويعرف مقادير العلماء إلّا مَن هو من جملتهم ومعدودٌ في زمرتهم؟!

فأمّا طائفةٌ شبّه الله علماءهم بالحمير الّتي تحمل أسفارًا، وطائفةٌ علماؤهم يقولون في الله ما لا ترضاه أمّةٌ من الأمم فيمن تعظّمه وتجلّه، وتأخذ دينها عن كلّ كاذبٍ ومفترٍ على الله وعلى أنبيائه، فمَثَلُها مَثَل عريانٍ يحارب شاكي السّلاح، ومَن سقفُ بيته زجاجٌ وهو يُراجِم أصحاب القصور بالأحجار، ولا يستكثر على مَن قال في الله ورسوله ما قال أن يقول في أعلم الخلق إنّهم عوامٌّ...)، وهذا إسقاطٌ للدّعوى من الأساس وردٌّ لمبدئها، إذْ كيف للخصم أن يدعيَ أنّه أدرى من المسلمينَ بدِّينِهم؟ وأدرى بمن هو أحقّ أن يروي عنه؟ وكيف له أن يجعل من نفسه حكمًا بين الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ يُرّجح مَن منهم الأعلم والأفقه والأفهم؟

ولا يرد على ذلك بأن يقال لأهل الإسلام المثل في انتقاد نصوصهم وأناجيلهم المحرّفة، ذلك أنّ القرآن الّذي هو المهيمن على ما سبق من الكتب السّماوية، وكتاب ربّنا سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ الّذي يقرؤه المسلمون أناء

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحجّ، باب: الخطبة أيّام منى، (١٧٦/٢)، (برقم: ١٧٤١).

اللّيل وأطراف النّهار، فيه الإيمان بالأنبياء والرّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ جملة وتفصيلًا، والإيمان بما أنزل عليهم من الكتب، وقد فضح الله جَلَّوَعَلَا أعمال أهل الكتاب، وما فعلوه بالأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ والكتب المنزّلة الّتي استأمنهم الله جَلَّوَعَلَا عليها، وأهل الإسلام إنّما عرفوا هذا من طريق الوحي، وأنَّ ما بين أيديهم هو كتابٌ محرّف، طالته أيدي التّبديل والتّحريف والكتمان واللّيّ، أمَّا هم فلا هم آمنوا بالقرآن، ولا هم صانوا كتبهم وحفظوها، فلو كانوا ناقدين لانتقدوا دينهم المبني على الشّرك والوثنيّة، والخلاص منه والدّخول في دين الإسلام، والعجب العجاب أن ترى أنّ بعض علماء المسلمين[1] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قد حفظ كتبهم المقدّسة ودرسها، بينما علماؤهم لم يحفظوها، ولا درسوها فوقفوا على ما فيها من الانحراف في الله جَلَّوَعَلَا وأسمائه وصفاته، والطّعن في أنبيائه عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، وعبادة المسيح وأمّه وتعظيم الصّليب والصّور بدل عبادة ربّ العالمين وحده لا شريك له.

وأيضًا فإنّ أهل الإسلام قد وضعوا علومًا، وقواعد لتوثيق كتبهم، ونقد نصوصها، فأين هؤلاء الكتابيين من ذلك؟ وهم ما صانوا كتبهم بما أوكله إلى علمائهم لحفظ الأمانة، فخانوا الله جَلَّوَعَلَا وخانوا رسله عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ وخانوا أماناتهم، أمّا أمّة الإسناد فقد صانت كتب القصص وأخبار النّاس ممّا من هو نافلة الكلام، فكيف بالوحي فهو محفوظٌ بحفظ الله جَلَّوَعَلَا لما هيّأ له من أسباب الحفظ والرّعاية، فإذا أذن الله جَلَّوَعَلَا في قيام السّاعة رفع القرآن من الصّدور والسّطور.

ثمّ بعد أن أبان كذب هذا الدّعيّ، وكشف عن دعواه العارية من الدّليل، وقد نصّب نفسه حاكمًا أو قاضيًا ليحكم على منهج ربانيّ، وحملة الإرث النّبوي، فكان كقول القائل[2]:

يَا أَعْدلَ النَّاسِ إلاَّ فِي مُعَامَلتي ... فِيكَ الخِصَامُ وَأَنْتَ الخَصْمُ والحَكَمُ

(١) وممن كتب في الرّدّ على أهل الكتاب من المسلمين من أهل المشّرق والمغرب:

-السّموأل بن يحي المغربي (ت: ٥٧٠هـ) ألّف كتابه: غاية المقصود في الرّدّ على النّصارى واليهود.

- أبو البقاء الهاشمي (ت: ٦٦٨هـ) كتب كتابًا سمّاه: تخجيل من حرف التّوراة والإنجيل.

- أبو عبد الله القرطبي (ت: ٦٧١هـ) كتب ردًّا على أحد النّصارى وهو الإعلام بما في دين النّصارى من الفساد والأوهام.

-القرافي (ت: ٦٨٤هـ) ألّف كتابًا سماه الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة.

-ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ) ألّف كتابه لجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح.

(٢) وهو قول أبو الطّيّب المتنبّي. انظر: شرح شعر المتنبّي، لابن الإفليلي (٤٦/٢).

فكيف وهو من أظلم النّاس لنفسه، فهو من عبّاد الصّليب والأوثان وأمّة التّثليث والإشراك؟ وقد ارتقى مرتقًا صعبًا، فتعدّى طوره، وعدى قدره، واستطال على ساداته، وسادات ملّته، ولهذا فإنّ المعلّل –ابن القيّم– استنكر على السّائل بقوله كما في نصّ المناظرة: (وما يدريكم مَعَاشِرَ المثلّثة وعبّاد الصّلبان...بالفقه)، وقال له مستنكرًا لما تعدّى بدعواه الكاذبة على العصبة المنصورة: (وهل يُميّز بين العلماء والجهّال ويعرف مقادير العلماء إلّا مَن هو من جملتهم ومعدودٌ في زمرتهم؟ فأمّا طائفةٌ شبّه الله علماءهم بالحمير الّتي تحمل الأسفار، وطائفةٌ علماؤهم يقولون في الله ما لا ترضاه أمّةٌ من الأمم فيمن تعظّمه وتجلّه، وتأخذ دينها عن كلّ كاذبٍ ومفترٍ على الله وعلى أنبيائه، فمثلها مثل عريانٍ يحارب شاكي السّلاح، ومَن سقف بيته زجاجٌ، وهو يراجم أصحاب القصور بالأحجار)، ومن اجترأ على الله جَلَّوَعَلَا وكفر به، واتّخذ معه الولد والصّاحبة، وعادى الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلا عجب أن يقول في الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ أنّهم عوامّ، وهذا الّذي قرّره المعلّل بقوله: (ولا يستكثر على مَن قال في الله ورسوله ما قال أن يقول في أعلم الخلق إنّهم عوامٌّ).

ثمّ بيّن المعلّل للسّائل سوء اعتقاد النّصارى وكفرهم بربّ العالمين فقال: (...وَلْيَهُن أمّة الضّلال علومهم الّتي فارقوا بها جميع شرائع الأنبياء، وخالفوا فيها المسيح خلافًا يتحقّقه علماؤهم في كلّ أمرٍ كما سيمرّ بك، وعلومهم الّتي قالوا بها في ربّ العالمين ما قالوا، ممّا كادت السّماوات تنشقّ منه والأرض تنفطر والجبال تنهّد لولا أن أمسكها الحليم الصّبور.

وعلومهم الّتي دلّتهم على التّثليث، وعبادة خشبة الصّليب والصّور المدهونة...).

وبذلك يكون المعلّل بعد بيانه للحقّ بالأدلّة العقليّة النّقلية، وجّه إليه كفره وكفر أهل ملّته بما اقترفوه في حقّ الله جَلَّوَعَلَا وشرائعه، ومخالفتهم لشريعة عيسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، واتّخاذه وأمّه إلهين من دون الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهذا هو الكفر المستبين بما ثبت بالأدلّة الشّرعيّة.

رابعًا: نتائج المناظرة.

بعد مطالعة المناظرة، والكلام على ما فيها من مسائل وتحليلها، يظهر فيها بوضوحٍ عدّة نتائج أجملها فيما يلي:

١. بيان ضحالة فهم النّصارى لأمور الوحيّ، وإفلاسهم في المعارف الأخرويّة.

٢. ظهر من خلالها مدى ثبات ورسوخ قيمة أصحاب رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في نفوس أهل الإسلام، وعلوّ قدرهم، وسموّ مكانتهم.

٣. ظهر بوضوحٍ عمقُ رؤية ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ للشّبهةِ المطروحة، وإدراكه لأغراض الخصم الخسيسة، وأهدافه الدّنيئة.

٤. بان ثراء قريحة ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بالحجج والبراهين العقليّة النّقليّة الّتي تؤكّد على مكانته ومنزلته بين علماء الإسلام رَحِمَهُمُٱللَّهُ، وما بلغ ما بلغه من علم إلّا ما غرفه من علوم الصّحب الكرام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

٥. وقوع التّشابه بين ما يطرحه أهل الملل، وبين ما يبثّه إخوانهم من عملاء الغرب، وتلاميذ المستشرقين، وربائب الملحدين ممن ينستب للإسلام؛ فإنهم لَمّا تشابهت قلوبهم تشابهت أعمالهم، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾[البقرة: ١١٨]، (أي: في الغيّ والجهالة)[(١)]، ولكلّ قومٍ وارثٍ.

٦. الهدف الأوّل لكلّ مَن أراد هدم الإسلام، دائمًا يكون الصّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ؛ لأنَّهم نقلةُ الوحيين، وفي النّيل من مكانتهم، وإسقاط عدالتهم وشهادتهم، نيلٌ من موثوقية القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة.

٧. أقام ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ الحجّة على هذا الخصم بالأدلّة العقليّة والنّقلية، فَعَلَا عليه بإلزامه الحجج، وعجز السّائل عن جواب المعلّل –ابن القيّم–، فبهت الّذي كفر، والحمد لله ربّ العالمين.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: عناية المناظر بمصدر التّلقي ومنهج الاستدلال، وهو كتاب الله جَلَّوَعَلَا وسنّة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ومنهج السّلف الصّالح من الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ والتّابعين رَحِمَهُمُٱللَّهُ، كما نصّ على ذلك ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في المناظرة: (فإنّا لم نبن أساس شريعتنا في الحلال والحرام والأمر والنّهي إلّا على كتاب ربّنا المجيد، الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ... فالمسلمون إنّما بنوا أساس دينهم ومعالم حلالهم وحرامهم على الكتاب الّذي لم ينزل من السّماء كتابٌ أعظم منه).

(١) المفردات في غريب القرآن، للرّاغب ص ٤٤٣.

الفائدة الثّانية: قراءة القرآن الكريم على الخصم لعلّه يؤثّر في نفسه، ويكتب الله جَلَّوَعَلَا له الهداية، كما كتبها جَلَّوَعَلَا للّذين سبقوه من أهل ملّته من القسّيسين والرّهبان، وهذا ما فعله ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته.

الفائدة الثّالثة: لا بدّ للمناظر أن ينطلق من مصادر التّلقي والاستدلال، ليحاجّ الخصم بالأدلّة النّقليّة العقليّة، وحتّى تكون المناظرة علميّة، وتؤتي أُكُلها، برجوع المخالف إلى الحقّ، أو قطعه وفلجه، وظهور الحقّ وإزهاق الباطل.

الفائدة الرّابعة: تعظيم المناظر لكتاب الله جَلَّجَلَالُهُ، واعتقاد أنّه كتاب هداية وبيان وشفاء من العلل النّفسانيّة والجسديّة، وهو النّور مَن فقده فهو في الظّلمات، ومن جملة الأموات، وهذا كما ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة: (...فيه بيان كلّ شيءٍ وتفصيل كلّ شيءٍ، وهدًى ورحمةٌ وشفاءٌ لما في الصّدور، به هدى الله رسوله وأمّته...)، وقوله للخصم في بيان ما يتضمّنه كتاب الله جَلَّوَعَلَا: (...كتابهم قد اشتمل على علوم الأوّلين والآخرين، وعلم ما كان من المبدأ والمعاد، وتخليق العالم وأحوال الأمم الماضية، والأنبياء وسيَرِهم وأحوالهم مع أممهم، ودرجاتهم ومنازلهم عند الله، وعددهم، وعدد المرسلين منهم، وذكر كتبهم وأنواع العقوبات الّتي عذّب الله بها أعداءهم، وما أكرم به أتباعهم، وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم وما وكّلوا به واستعملوا فيه، وذكر اليوم الآخر وتفاصيل أحواله، وذكر الجنّة وتفاصيل نعيمها، والنّار وتفاصيل عذابها، وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخلق فيه، وذكر أشراط السّاعة والإخبار بها مفصّلًا بما لم يتضمّنه كتابٌ غيره من حين قامت الدّنيا إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها).

الفائدة الخامسة: لا بدّ على المناظر من تعظيم مَن عظّمه الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وتعديل مَن عدّله الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فهم أصحاب رسول الله وورثته ونقلة الدّين، فالذّبّ عن أعراضهم، وذكر محاسنهم ومناقبهم ومآثرهم، والسّكوت عن مساوئهم وأخطائهم، والكفّ عمّا شجر بينهم، من علامات الإيمان والتّوفيق، والطّعن فيهم، ونشر مساوئهم، وذكر مثالبهم من علامات النّفاق والخذلان.

الفائدة السّادسة: إحاطة المناظر بدين النّصارى، ومعرفة مكامن الخلل، لإلزام الخصم بما يعلمه من كتابهم، كما نقل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته من كتاب النّصارى وهو الإنجيل، مما سهّل عليه إلزامه باللّوازم القاطعة، بأسلوبٍ سهلٍ، وحجّةٍ واضحةٍ.

الفائدة السّابعة: رغم أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعلم جهل النّصارى وجهالاتهم، ولكنّه لما ذكر الخصم النّصراني هذه الشّبهة العليلة الّتي تنضح بالجهل، ولكنّه فنّدها بالعلم، ولو كان هذا الخصم من أهل المعرفة والبحث والدّراسة لم يستشكل ويتفوّه بهذا الهذيان، بأنّ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ عوامّ، مع (إنّ النّصارى مُتّفقون على أنّ المسلمين خيرٌ من اليهود وكذلك اليهود مُتّفقون على أنّ المسلمين خيرٌ من النّصارى بل جميع الأمم المخالفين للمسلمين يشهدون أنّ المسلمين خيرٌ من سائر الأمم والطّوائف إلّا أنفسهم وشهادتهم لأنفسهم لا تُقْبل فصار هذا اتّفاق أهل الأرض على تفضيل دين الإسلام)[1].

الفائدة الثّامنة: بيان المناظر ما يجهله الخصم أو المخالف من الحقّ ولو لم يطلب ذلك منه، لما يترتّب عليه من قبوله له، وذلك مستفاد من كلام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اليهود وما عندهم من الانحراف، ليبيّن للنّصراني لاشتراكهما في الكفر والشّرك، ومعاداة الرّسل وورثتهم، بل كان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستفزّ الخصم النّصراني ليقلع عن ضلاله، بذكر ما قاله أحد اليهود لسلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بأنّ النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علّم الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كلّ شيءٍ، فقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهذا اليهوديّ كان أعلم بنبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذا السّائل وطائفته!).

الفائدة التّاسعة: المناظر المنصف لا بدّ عليه من قبول الحقّ من أي أحدٍ كان، ولو كان عدوًّا بعيدًا، وما كان باطلًا ردّه، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسّائل النّصراني: (وإن كان غيرهم من الأمم أعلم بالحساب والهندسة...وغير ذلك من العلوم الّتي هي بين علمٍ لا ينفع، وبين ظنونٍ كاذبةٍ، وبين علمٍ نفعه في العاجلة وليس من زاد المعاد، فإن أردتم أنّ الصّحابة كانوا عوامًّا في هذه العلوم فنَعم إذًا)، وهذا حقّ، ولكن هل هو معيار على التّفضيل، وزيادة في أقدارهم، فالجهل بهذه العلوم لا يضرّ، ولعلّ العلم ببعضها يضرّ العبد في دينه ودنياه.

(١) الجواب الصّحيح، لابن تيميّة (٣٨١/٢).

المبحث السّابع:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الأعلم والأفقه في أهل الإسلام هم أكثرهم فحشًا.

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

المطلب الثّالث: نتائج المناظرة.

المبحث السّابع:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الأعلم والأفقه في أهل الإسلام هم أكثرهم فحشًا.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال السّائلُ من أهل الكتاب: (نرى في دينكم أكثر الفواحش فيمَن هو أعلم وأفقه في دينكم؛ كالزّنا، واللّواط، والخيانة، والحسد، والبخل، والغدر، والجبن، والتّكبّر، والخيلاء، وقلّة الورع واليقين، وقلّة الرّحمة والمروءة والحميّة، وكثرة الهلع، والتّكالب على الدّنيا، والكسل في الخيرات، وهذا الحال يكذّب لسان المقال.

والجواب من وجوهٍ [جواب ابن القيّم]:

أحدها: أن يقال: ماذا على الرّسل الكرام من معاصي أممهم وأتباعهم؟ وهل يقدح ذلك شيئًا في نبوّتهم، أو يوجب تغيّرًا في وجه رسالتهم؟! وهل سَلِمَ من الذّنوب -على اختلاف أنواعها وأجناسها- إلّا الرّسل صلوات الله وسلامه عليهم؟ وهل يجوز ردُّ رسالتِهم وتكذيبُهم بمعصية بعض أتباعهم لهم؟ وهل هذا إلّا من أقبح التّعنّت[1]؟ وهو بمنزلة رجلٍ مريضٍ دعاه طبيبٌ ناصحٌ إلى سببٍ ينال به غاية عافيته، فقال: لو كنتَ طبيبًا لم يكن فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ مرضى! وهل يلزم الرّسل أن يشفوا جميع المرضى بحيث لا يبقى في العالَم مريضٌ؟! وهل تعنّت أحدٌ على الرّسل بمثل هذا التّعنّت؟

الوجه الثّاني: أنّ الذّنوب والمعاصي أمرٌ مشتركٌ بين الأمم، لم تزل في العالَم من طبقات بني آدم -عالمهم وجاهلهم، وزاهدهم في الدّنيا وراغبهم، وأميرهم ومأمورهم-، وليس ذلك أمرًا اختصّت به هذه الأمّة حتّى يقدح به فيها وفي نبيّها.

الوجه الثّالث: أنّ الذّنوب والمعاصي لا تنافي الإيمان بالرّسل، بل يجتمع في العبدِ الإسلامُ والإيمانُ والذّنوب والمعاصي، فيكون فيه هذا وهذا، فالمعاصي لا تنافي الإيمانَ بالرّسل، وإن قدحت في كماله وتمامه.

الوجه الرّابع: أنّ الذّنوب تغفر بالتّوبة النّصوح، فلو بلغت ذنوب العبد عَنَان السّماء، وعدد الرّمل والحصى، ثمّ تاب منها: تاب الله عليه، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ

(١) هو التَّشَدُّدُ والمشقّة، وَإِلْزَامُ الغَيْرِ بِمَا يَصْعُبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (١٦٢/٢)، مادّة: عنت، وتاج العروس، للزّبيدي (١٤/٥)، مادّة: عنت.

ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[الزّمر: ٥٣]. فهذا في حقّ التّائب؛ وإنّ التّوبة تَجُبُّ[١] ما قبلها، والتّائب من الذّنب كمَن لا ذنب له[٢]، والتّوحيد يكفّر الذّنوب، كما في الحديث الصّحيح: «**[يَا] ابْنَ آدَمَ [إِنَّكَ] لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَقِيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**»[٣].

فالمسلمون ذنوبهم ذنوب موحّدٍ، إن قوي التّوحيدُ على محو آثارها بالكلّيّة، وإلّا فما معهم من التّوحيد يخرجُهم من النّار إذا عُذِّبوا بذنوبهم.

وأمّا المشركون والكفّار: فإنّ شركَهم وكفرَهم يُحبطُ حسناتهم، فلا يَلْقَونَ ربّهم بحسنةٍ يرجون بها النّجاة، ولا يعقب لهم شيءٌ من مغفرة ذنوبهم، قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[النّساء: ٤٨]، وقال تعالى في حقّ الكفّار والمشركين: ﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

وقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أَبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا**»[٤].

فالذّنوب تزول آثارها بالتّوبة النّصوح، والتّوحيد الخالص، والحسنات الماحية، والمصائب المكفّرة لها، وشفاعة الشّافعين في الموحّدين، وآخر ذلك إذا عُذّب بما يبقى عليه منها أخرجه توحيدُه من النّار؛ وأمّا الشّرك بالله والكفر بالرّسول، فإنّه يُحبِط جميع الحسنات بحيث لا يبقى معه حسنةٌ.

---

(١) أي: تَقْطَعُ وتَمْحُو مَا قَبْلَهَا من الكُفْرِ والذُّنُوبِ والْمَعَاصِي. انظر: النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢٣٤/١)، مادّة: جَبَبَ.

(٢) وهُوَ نَصٌّ لِحَدِيثٍ بِأَلْفَاظِهِ، أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب: الزّهد، باب: ذكر التّوبة، (٣٢٠/٥)، (برقم: ٤٢٥٠)، وحسّنه الألباني بشواهده في صحيح الجامع (٥٧٨/١)، وسلسلة الأحاديث الضّعيفة (٦٣/١٤).

(٣) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: الدّعوات عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، باب، (٥٤٨/٥)، (برقم: ٣٥٤٠)، وقال: هذا حديث حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وصحّح إسناده الضّياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٩٩/٤)، وحسّنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٢٤٩/١)، (برقم: ١٢٧).

(٤) ولفظه: «**لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ أَشْرَكَ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا، حَتَّى يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ**». وقد أخرج هذا الحديث النّسائي في سننه، كتاب: الزّكاة، باب: ردّ السّائل، (٨٢/٥)، (برقم: ٢٥٦٨)، وابن ماجة في سننه، كتاب: الحدود، باب: المرتدّ عن دينه، (٥٧٥/٣)، (برقم: ٢٥٣٦)، واللّفظ له، والحاكم في مستدركه، (٦٤٣/٤)، (برقم: ٨٧٧٤)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسّنه الأرناؤوط في مسند الإمام أحمد (٢٣٦/٣٣)، (برقم: ٢٠٠٣٥).
وأمّا ما ساقه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ فإنّي بذلت جهدي ولم أهتد إليه، ولعلّه نقله بالمعنى -والله أعلم-.

الوجه الخامس: أن يقال لمورد هذا السّؤال إنّ كان من الأمّة الغضبيّة إخوان القردة: ألا يستحي مِن إيراد هذا السّؤال، مَن آباؤه وأسلافه كانوا يشهدون في كلّ يومٍ من الآيات ما لم يره غيرهم من الأمم؟! وقد فلق الله لهم البحر وأنجاهم من عدوّهم وما جفّت أقدامهم من ماء البحر حتّى قالوا لموسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ولَمّا ذهب لميقات ربّه لم يمهلوه أن عبدوا بعد ذهابه العجلَ المصوغَ، وغُلِب أخوه هارون معهم ولم يقدر على الإنكار عليهم، وكانوا -مع مشاهدتهم تلك الآيات والعجائب- يهمّون برجم موسى وأخيه هارون في كثيرٍ من الأوقات، والوحي بين أظهرهم!!، ولَمّا نَدَبَهم إلى الجهاد، قالوا: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وآذوا موسى أنواع الأذى، حتّى قالوا: إنّه آدَرُ[(١)]، وهذا لكونه كان يغتسل وحده، فاغتسل يومًا ووضع ثوبه على حجرٍ ففرّ الحجر بثوبه وعَدَا خَلْفَهُ عُرْيَانًا حتّى نظر بنو إسرائيل إلى عورته، فرأوه أحسن خلق الله متجرّدًا[(٢)].

ولَمّا مات أخوه هارون قالوا: موسى قتله وغيَّبه، فرفعت الملائكة لهم تابوته بين السّماء والأرض حتّى عاينوه ميّتًا، وآثروا العود إلى مصر وإلى العبوديّة، ليشبعوا من أكل اللّحم والبصل والقثّاء والعدس، هكذا عندهم.

والّذي حكّاه الله عنهم أنّهم آثروا ذلك على المنّ والسّلوى.

وانهماكهم على الزّنى، -وموسى بين أظهرهم، وعدوّهم بإزائهم- حتّى ضعفوا عنهم ولم يظفروا بهم، وهذا معروفٌ عندهم، وعبادتهم الأصنام بعد عصر يوشع بن نون معروف.

وتحيّلهم على صيد الحتان في يوم السّبت لا تَنْسَه، حتّى مُسِخوا قردةً خاسئين!!

---

(١) هُوَ عَظِيمُ الخِصْيَتَيْنِ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٣٣/٤)، وفتح الباري، لابن حجر (٧٣/١).

(٢) انظر: الحديث الّذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الغسل، باب: مَن اغتسل عريانًا وحده في الخلوة، ومن تستّر فالتّستّر أفضل، (٦٤/١)، (برقم: ٢٧٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، (٢٦٧/١)، (برقم: ٣٣٩).

وقتلهم الأنبياء بغير حقٍّ حتّى قتلوا في يومٍ واحدٍ سبعين نبيًّا، في أوّل النّهار، وأقاموا السّوق آخره كأنّهم جزروا غنمًا، وذلك أمرٌ معروفٌ!!

وقتلهم يحيى بن زكريّا، ونشرهم إيّاه في المنشار، وإصرارهم على العظائم، واتّفاقهم على تغيير كثيرٍ من أحكام التّوراة.

ورميهم لوطًا بأنّه وطئ ابنتيه وَأَوْلَدَهُمَا(١)، ورميهم يوسف(٢) بأنّه حلّ سراويله وجلس من امرأة العزيز مجلس المرأة من القابلة حتّى انشقّ له الحائط، وخرجت له كفّ يعقوب وهو عاضٌّ على أنامله، فقام وهرب، وهذا لو رآه أفسق النّاس وأفجرهم لقام ولم يَقْضِ غَرَضَه.

وطاعتهم للخارج على ولد سليمان بن داود لَمّا وضع لهم كبشين من ذهبٍ، فعكفت جملتهم على عبادتها، إلى أن جرت الحرب بينهم وبين المؤمنين الّذين كانوا مع ولد سليمان، وقتل منهم في معركةٍ واحدةٍ ألوفٌ مؤلّفةٌ.

أفلا يستحي عبّاد الكباش والبقر من تعيير الموحّدين بذنوبهم؟.

أوَلا تستحي ذرّيّة قتلةِ الأنبياء من تعيير المجاهدين لأعداء الله؟! فأين ذرّيّة مَن سيوف آبائهم تقطر من دماء الأنبياء ممّن تقطر سيوفهم من دماء الكفّار والمشركين؟.

أوَلا يستحي مَن يقول في صلاته لربّه: انتبه! كم تنام يا ربّ استيقظ من رقدتك(١)، يُنخيه(٢) بذلك ويحمّيه، مِن تعيير مَن يقول في صلاته: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٢-٥].

---

(١) سفر التّكوين ١٩: ٣٠-٣٨. نقلًا عن تخجيل من حرّف التّوراة والإنجيل (٥٦٦/٢). انظر: الإعلام، للقرطبي ص ١٩٦، وإظهار الحقّ، لمحمّد رحمت الهندي (١٢٢٠/٤).

(٢) وهذا من الإسرائيليات الّتي يُجزم ويُقطع بكذبها وافترائها على النّبيّ العفيف يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ونُسبَ إليه مما يستحى منه، وقد جاء الحقّ ببراته وذلك بعصمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له، وبإقرارها على نفسها أنّها هي مَن راودته، وهمّت به همّ الإصرار، وأنّه لم يقع منه همّ أصلًا وهو اختيار أبو حيّان وصاحب المنار، والشّنقيطي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، واختار ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ همّه همّ خطرات. انظر: البحر المحيط، لأبي حيّان (٢٥٧/٦)، وتفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمّد رشيد بن عليّ رضا بن محمّد شمس الدّين الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٩٠م. (٢٢٨/١٢)، وأضواء البيان (٢٠٨/٢، ٢١٤-٢١٥)، وروضة المحبّين، لابن القيّم ص ٤٤٣.

فلو بلغت ذنوبُ المسلمين عدد الحصى والرّمال، والتّراب والأنفاس، ما بلغت مبلغ قتل نبيٍّ واحدٍ، ولا وصلت إلى قول إخوان القردة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾[آل عمران: ١٨١]، وقولهم: ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التّوبة: ٣٠]، وقولهم: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[المائدة: ١٨].

وقولهم[٣]: إنّ الله بكى على الطّوفان حتّى رمدت عيناه من البكاء، وجعلت الملائكة تعوده، وقولهم: إنّه عضّ أنامله على ذلك، وقولهم: إنّه ندم على خلق البشر وشقّ عليه لَمّا رأى من معاصيهم وظلمهم.

وأعظم من ذلك نسبة هذا كلّه إلى التّوراة الّتي أنزلها على كليمه، فلو بلغت ذنوب المسلمين ما بلغت لكانت في جنبٍ ذلك كتفلةٍ في بحرٍ!!

ولا تنس قصّة أسلافهم مع شاؤول[٤] الخارج على داود؛ فإنّ سوادهم الأعظم انضمّ إليه، وشدّوا معه على حرب داود، ثمّ لَمّا عادوا إلى طاعة داود، وجاءت وفودهم وعساكرهم مستغفرين معتذرين؛ بحيث اختصموا في السّبق إليه، فنبغ منهم شخصٌ ونادى بأعلى صوته: لا نصيبَ لنا في داود ولا حظّ في شاؤول، ليمض كلٌّ منكم إلى خبائه[٥] يا إسرائيليّين، فلم يكن بأوشك من أن ذهب جميع عسكر بني إسرائيل إلى أخبيتهم بسبب كلمته، ولَمّا قتل هذا الصّائح، عادت العساكر جميعها إلى خدمة داود، فما كان القوم إلّا مثل همجٍ رَعَاعٍ يجمعهم طبلٌ وتفرّقهم عصًا)[٦].

=

(١) انظر: بذل المجهود في إفحام اليهود، للسّموأل المغربي ص ١١١، وغاية المقصود في الرّدّ على النّصارى واليهود، للسّموأل بن يحيى بن عبّاس المغربي (ت: نحو ٥٧٠هـ)، تحقيق: إمام حنفي سيّد عبد الله، الطّبعة الأولى، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٦١، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٦٤٥/٢)، وهداية الحيارى، لابن القيّم (٤٣٠/٢، ٤٦٠).

(٢) أي: يَخْفِضُ رَأْسَهُ ويُطَأْطِئُهُ. انظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ)، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (٢١٨٢/٣)، مادّة: نخّ.

(٣) انظر: الملل والنّحل، للشّهرستاني (١٠٦/١)، (٢٢/٢)، وإغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٣٣٩/٢)، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٥٠١/١)، (٦٤٤/٢)، وهداية الحيارى، لابن القيّم (١٠٦/١)، (٤٣٠/٢، ٤٦٠).

(٤) شَاؤُولُ هَذَا غَيْرُ شَاؤُولُ العَهْدِ الجَدِيدِ الَّذِي هُوَ بُولَسْ. انظر: جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدّس ص ٣٠١.

(٥) هُوَ مِنْ الأَبْنِيَةِ، وَيَكُونُ مِنْ الوَبَرِ والصُّوفِ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٢٤٦/٧)، مادّة: خبأ، ولسان العرب، لابن منظور، (٢٢٣/١٤)، مادّة: خبا.

(٦) هداية الحيارى، لابن القيّم (٤٦٢/٢-٤٦٨).

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

ساق ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة في موضعٍ واحدٍ من كتابه "هداية الحيارى"، وهي المسألة السّابعة الّتي طرحها بعض الكفّار على بعض المسلمين، ولكنّ هذا المسلم ضربه، وظنّ أنّه كان ذلك هو جوابه –حسب علمه–، فسلق هذا الكافر الإسلام بلسانه السّليط، ووجد بغيته للطّعن فيه، وثلبه بنقيصة مفادها: أنّ الإسلام قام بالسّيوف البواتر والأسنّة القواطع، وهذا كذب وافتراء، وإنّما الإسلام قام بالحجّة والبيان والسّيف والسّنان، فالكتاب الهادي لإقامة الحجّة، والسّيف الحادّ الماضي لتنفيذها، فتصدى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لكشف زيف هذه الشّبهات، فجمع لها جيوش الحجج، وسيوف الأدلّة ليضرب بها كلّ مَن خالف ما جاء عن الله جَلَّ وَعَلَا وعن رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بكشف الباطل وأهله وإزهاقه ودمغه، وإحقاق الحقّ وظهوره، وبيان قوّة حجج الإسلام وبراهينه.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا **مكان المناظرة** فلم يذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مكانها؛ لأنّه لم يهتم بهذا، وليس له في نظره كثير فائدة، والغالب أنّها وقعت في الشّام؛ لوجود أهل الكتاب بها –والله أعلم–.

وأمّا عن **المتناظرين** فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحد أهل الكتاب، وهو من اليهود بدليل قول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أن يقال لمورد هذا السّؤال: إنّ كان من الأمّة الغضبيّة إخوان القردة: ألا يستحي مِن إيراد هذا السّؤال، مَن آباؤه وأسلافه...).

وأمّا **موضوعها**: فإنّها تدورُ حول مسألة الذّنوب والمعاصي الّتي أكثرها يقع من العلماء والفقهاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من هذه الأمّة الإسلاميّة، وهذا لأجل الوصول إلى غرض سيّء هو الطّعن في محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ورسالته الّتي جاء بها من عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وهذا ما استخدمه السّائل في طرح شبهته، للطّعن في الْمُرسِلِ جَلَّ وَعَلَا والْمُرسَلِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ والرّسالة الخاتمة الخالدة.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

سار ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته لليهودي في مقامين هما:

١- **المقام المعياري التّوصيفي**: وهو إقامة الحجّة على المخالف، وبيان الحقّ وإلزامه المحجّة، وقد ناظره ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وردّ عليه من خلال تفنيد شبهته في خلط الدّين كمعتقدٍ بالمعتنقين له، أو إسقاط ذنوب المسلمين وآثامهم على الإسلام، وإلصاقها به، فعالج رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الآفة: وهي أنّ ذنوب ومعاصي أيّ أمّة من الأمم لا تقدح في رسولها وما جاء به من الهدى والنّور والبيّنات؛ لأنّ الله جَلَّوَعَلَا كتب على بني آدم الوقوع في الذّنوب والخطايا والمعصوم من عصمه الله جَلَّوَعَلَا، وفتح لهم أبواب التّوبة ومحى عنهم آثار الذّنوب رحمة منه وفضلًا، وأعظم ما يكفّرها التّوحيد الّذي هو حقّ الله عَزَّوَجَلَّ على العبيد، وغيرها من مكفّرات الذّنوب، وإن كُتب عليه العذاب مع وجود أصل التّوحيد، فيدخلها لأمدٍ ثمّ يخرج من النّار إلى الجنّة.

٢- **المقام الحكمي**: وفيه قرّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ مَن لم يأت بأصل التّوحيد، والدّخول إلى الإسلام والتزام أصوله وشرائعه، مع تمكّنه وقدرته على ذلك، وعدم إعراضه، وقيام حجّة الله عليه، وفهم الحجّة، ومات وهو كافر فهو من أهل النّار خالدًا مخلّدًا فيها، وهذا ما حكم به أعدل العادلين وأحكم الحاكمين تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ومَن كان كفره أغلظ كان عذابه أشدّ، وهذا من تمام عدله وحكمه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، (وأمّا المشركون والكفّار فإنّ شركهم وكفرهم محبطٌ حسناتهم، فلا يلقون ربّهم بحسنةٍ يرجون بها النّجاة، ولا يعقب لهم شيءٌ من مغفرة ذنوبهم... وأمّا الشّرك بالله والكفر بالرّسول، فإنّه يحبط جميع الحسنات بحيث لا يبقى معه حسنةٌ).

وفي هذه المناظرة وقف في ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف المعلّل، ووقف اليهوديّ موقف السّائل المعترض، فقد جاء هذا الأخير بشبهات واهية واعتراضات ضعيفة، وضخّم شبهته وسمّنها بالتّلبيس والتّدليس ورمي علماء الإسلام وفقهائه، بركوب الخطايا أكثر من غيرهم من الخلق، فخلط بين أفعال المكلّفين ومدى اجتنابهم للمنهيات وإلصاقها بالعلماء لردّ ما هم عليه من العلم والعمل، فقصده من هذا هو تكذيب الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما جاء به لوقوع بعض المتّبعين لدين الإسلام في الذّنوب والمعاصي، ثمّ عدّد بعض الذّنوب صغيرها وكبيرها الّتي لا تخرج العبد من ملّة الإسلام، فتأمّل إلى هذه الآفة الّتي صرت في الأمّة الغضبيّة من الخلط بين المعتقد ذاته وبين المعتنقين له، ولهذا قال السّائل: (نرى في دينكم أكثر الفواحش فيمَن هو أعلم وأفقه في دينكم؛ كالزّنا، واللّواط، والخيانة، والحسد...).

وتأمّل إلى مكره الكبّار، وشبهته وتلبيسه، وتعداده للذّنوب بما فيها من الكبائر والصّغائر، يؤكّد على سوء نيّته للطّعن في النّبوّة والرّسالة من طريق جرح شهود هذه الأمّة، وهم أهل العلم العادلين المعدَّلين من ربّ العالمين سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وهذا المدّعي الدّعيّ الّذي هو من أمّة تعلم أنّه رسول ربّ العالمين، ولكنّ الكبر والجحود والعناد والحسد حال بينهم وبين الإيمان.

ومثل هذه الأسئلة هي ليست جديدة على الأمّة الغضبيّة، فقد جاؤوا بأسئلة ليحرجوا بها رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وطلبوا أن ينزّل عليهم كتابًا من السّماء، ولكنّ الله جَلَّوَعَلَا هوّن طلبهم فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾[النّساء: ١٥٣]، ولَمّا عَلِم هذا السّائل أنّه لن يستطيع النيل من سنّة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أو أصل الدّين، كما فُعِل بدين النّصارى، سلك مسلك الكيد الخفيّ بإثارة هذه الشّبهة لجحد وتكذيب ما جرى على ألسنة العلماء والفقهاء من الدّعوة إلى دين الإسلام، والتّمسك بسنّة سيّد ولد عدنان صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ للصدّ عن الإيمان بنبوّة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما جاء به، أي: أنَّ وقوع العلماء والفقهاء على -على حدِّ زعمه- في هذه الفواحش دليل كذبهم فيما يقولونه ويروونه ويعلّمونه الخلق من عقيدةٍ وشريعةٍ وسلوكٍ، ولهذا قال: (...وهذا الحال يكذّب لسان المقال).

فشمّر المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ على ساعد الجدّ، ووقف موقف المنافح عن الإسلام وأهله، فأجابه بإجاباتٍ حاسمةٍ، قطعت مادّة شبهته، وزلزلت أركان أسئلته المحشوة بالكذب والبهتان، والدّعوى الفارغة من الحجّة والبيان، كيف لا؟ وهو من أمّة الغضب والضّلال، وفيهم من الصّفات والطّبائع والأفكار الرّديّة المردية، والأفعال المخزيّة الدّنيّة، ما يعلمه عنهم كلّ من عرفهم وخالطهم أو كان منهم وأسلم وحسن إسلامه، ولهذا كانت أجوبة المعلّل -ابن القيّم- لردّ شبهة السّائل في النّقاط التّالية:

١. إنّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى أكرم واصطفى الأنبياء والرّسل عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ على الخلق، لتبليغهم شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى هو المعبود بحقّ دون سواه، فكانوا عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ سفراء الله جَلَّوَعَلَا، والواسطة بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه، وكتب عَزَّوَجَلَّ عليهم شرعًا وقدرًا؛ أنّهم معصومون في التّبليغ عن الله جَلَّجَلَالُهُ، بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، لقول الباري عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٦٧]، ثمّ هم عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ بعد البلاغ ليس عليهم هداية

أقوامهم وأممهم هداية التّوفيق؛ لأنّها بيد الله جَلَّوَعَلَا وحده، لقول الهادي عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[البقرة: ٢٧٢]، بل هذه الهداية لم يجعلها جَلَّوَعَلَا حتّى بيد سيّد الخلق عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، وغيره من باب أولى، فوظيفة الأنبياء والرّسل عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ هداية الدّلالة والإرشاد والبلاغ، وأمّا هداية القلوب وتصديقها وانقيادها فهي بيد الله جَلَّوَعَلَا وحده، فإنّه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يهدي من يشاء برحمته وفضله، ويضلّ من يشاء بعدله وحكمته، لقول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[القصص: ٥٦]، وبعد قيام الحجّة على الخلق بواسطة الرّسل الكرام عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، كان لزامًا على كل أحدٍ محاسبٌ بما كسبه وعمله، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثّر: ٣٨]، وليس على رسل الله عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ ذنبٌ أو إثمٌ في مخالفة الأمر وارتكاب النّهي، ولهذا قال المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ: (ماذا على الرّسل الكرام من معاصي أممهم وأتباعهم؟ وهل يقدح ذلك شيئًا في نبوّتهم، أو يوجب تغيّرًا في وجه رسالتهم؟!...)، وهل لمن قامت عليه الحجّة وعلم أنّ اتّباع الرّسل والأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ حقّ، وما جاؤوا به هو الحقّ وجب اتّباعهم فيه، أو النّظر إلى المخالفين لهم ومن عصاهم فيكون دليلًا على تكذيبهم بذنوب بعض أتباعهم؟ وما هذا إلّا إيغالٌ في الكفر، حسدًا وكِبرًا، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (وهل سَلِمَ من الذّنوب -على اختلاف أنواعها وأجناسها- إلّا الرّسل صلوات الله وسلامه عليهم؟ وهل يجوز ردُّ رسالتِهم وتكذيبُهم بمعصية بعض أتباعهم لهم؟ وهل هذا إلّا من أقبح التّعنّت؟)، ثمّ ضرب المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ له مثلًا ليقرّب إليه المعنى، وتقوم عليه الحجّة، وتقوم عليه الحجّة، ويقطع دابر شبهته لو كان يعقل، فقال: (وهو بمنزلة رجلٍ مريضٍ دعاه طبيبٌ ناصحٌ إلى سببٍ ينال به غاية عافيته، فقال: لو كنتَ طبيبًا لم يكن فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ مرضى! وهل يلزم الرّسل أن يشفوا جميع المرضى بحيث لا يبقى في العالَم مريضٌ؟! وهل تعنّت أحدٌ على الرّسل بمثل هذا التّعنّت؟).

٢. ذكر المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ بأنّ الله جَلَّوَعَلَا كتب على بني آدم -كونًا وقدرًا- أن يقع في الذّنب الّذي هو من طبيعته، وجبلّته، وموجباته البشريّة[(١)]، وكلّ ذلك لا يخرج عن حكمة الحكيم العليم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ليبتليه

(١) انظر: طريق الهجرتين، لابن القيّم (٣٦٨/١)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٨٤١/٢).

ويختبره، فيرى تَبَارَكَ وَتَعَالَى موقعه من الأمر والنّهي، والرّجوع والنّكوص، لقول النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»(١).

وقول النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إِلَّا قَدْ أَخْطَأَ، أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ، لَيْسَ يَحْيَى ابْنَ زَكَرِيَّا...**»(٢).

فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ**»؛ هو من العامّ الّذي أريد به الأكثرية والتّغليب، وليس استغراق كلّ أفراد بني البشر، فيستثنى من عصمه الله جَلَّ وَعَلَا كأنبيائه ورسله منهم: يحي بن زكريّا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فلا يخلو أيّ إنسانٍ من أيّ أمّةٍ من الأمم من الذّنب والخطيئة، لما جُبِل عليه من الضّعف بفعل المحظور وترك المأمور(٣)، وهذا ما قرّره المعلّل بقوله: (أنّ الذّنوب والمعاصي أمرٌ مشتركٌ بين الأمم، لم تزل في العالَم من طبقات بني آدم –عالمهم وجاهلهم، وزاهدهم في الدّنيا وراغبهم، وأميرهم ومأمورهم–...)، فأيّ دليل خُصّت أمّة الإسلام بالوقوع في الذّنوب والمعاصي دون سائر خلق الله عَزَّ وَجَلَّ؟ وهل من مسوّغٍ أن يقدح في النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لوقوع أمّته في الذّنوب؟ فوالله لو استحالت الظّلمة نورًا، وعاد الأمواتُ أحياءً، لن يأت بدليلٍ صحيحٍ أنّ أمّة الإسلام هي فقط من تقع في الذّنوب، فهذا من أمحل المحال، يكذّبه الشّرع والعقل والحسّ.

---

(١) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب، (٦٥٩/٤)، (برقم: ٢٤٩٩)، قال: هذا حديث غريبٌ، واللّفظ له، وابن ماجة في سننه، كتاب: الزّهد، باب: ذكر التّوبة، (٣٢١/٥)، (برقم: ٤٢٥١)، والحاكم في مستدركه، (٢٧٢/٤)، (برقم: ٧٦١٧)، قال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرّجاه، وقوّى سنده ابن حجر في بلوغ المرام ص ٥٤٢، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (٨٣١/٢)، (برقم: ٤٥١٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (١٤٤/٤)، (برقم: ٢٢٩٢)، والطّبراني في المعجم الكبير (٢١٦/١٢)، (برقم: ١٢٩٣٣)، والحاكم في مستدركه، (٦٤٧/٢)، (برقم: ٤١٤٩)، وصحّح إسناده أحمد شاكر في تحقيقة للمسند (٥١/٣)، وصحّحه الألباني لكثرة شواهده في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (١٢٠٦/٦)، (برقم: ٢٩٨٤).

(٣) انظر: فيض القدير شرح الجامع الصّغير، لزين الدّين محمّد بن تاج العارفين بن عليّ المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الطّبعة الأولى، المكتبة التّجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ، (١٦/٥)، وسبل السّلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام، لأبي إبراهيم محمّد بن إسماعيل ابن صلاح الحسني، ثمّ الصّنعاني، المعروف: بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: عصام السّيّد الصّبابطي، دون طبعة، دار الحديث، القاهرة، دون تاريخ، (٦٥٣/٢).

وأمّا وقوع الأمّة الإسلاميّة في المعاصي والذّنوب سببٌ للقدح في النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فهذا ينطبق على جميع الأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ للقدح فيهم؛ لأنّ أممهم لا تنفك عن اقتراف الآثام والذّنوب والمعاصي، وأعظمها الكفر بربّ العالمين جَلَّوَعَلَا وتكذيب ما جاء به الأنبياء والمرسلين عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ من الهدى والبيّنات، وكفرٌ بواحدٍ من الأنبياء عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ كفرٌ بجميعهم عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، وهذا ما سطّره المعلّل بقوله: (وليس ذلك أمرًا اختصّت به هذه الأمّة حتّى يقدح به فيها وفي نبيّها).

٣. قرّر المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ في هذا الوجه ببيان تلبيس السّائل، وذلك من خلال تفصيل حقيقة اجتماع الذّنوب والمعاصي بالإيمان، فلا يلزم من وجودها عدمه، ووقوعها من أمّة يستلزم كفرها برسولها الّذي أرسل إليهم، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (أنّ الذّنوب والمعاصي لا تنافي الإيمان بالرّسل، بل يجتمع في العبدِ الإسلامُ والإيمانُ والذّنوب والمعاصي)، فالإيمان[١] له أصلٌ وشعبٌ؛ والطّاعات كلّها من شعبه، والكفر له أصلٌ وشعبٌ؛ والمعاصي كلّها من شعبه، وكما أنّ الإيمان قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، فكذلك الكفر يكون بالقول والاعتقاد والعمل والشّكّ والتّرك، وهو ما ينقض أصل الإيمان ويضادّه سواءَ كان قولًا أو اعتقادًا أو عملًا أو شكًّا أو تركًا، مختارًا غير مكرهٍ، وأمّا إذا جاء بشعبة من شعب الكفر وهي الذّنوب والمعاصي الّتي يبقى معها أصل الإيمان مع نقصانه لارتكاب الذّنوب والمعاصي الّتي هي دون الكفر والشّرك، ولو أنّ الذّنوب والمعاصي الّتي هي دون الكفر تنافي أصل الإيمان بالرّسل عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، لم يبق في أمّة من الأمم الّتي خلت وأرسل الله جَلَّوَعَلَا إليهم رسولًا، فيكون معهم إيمان بالرّسل عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ؛ لأنّ الذّنوب والمعاصي هي من الجبلّة الإنسانية، ولا يلزم من وقوعها نفي أصل الإيمان ونقضه، وإنّما ينقص من كماله.

فالمقصود أنّ العبد (قد يجتمع فيه كفرٌ وإيمانٌ، وشركٌ وتوحيدٌ، وتقوى وفجورٌ، ونفاقٌ وإيمانٌ، وهذا من أعظم أصول أهل السّنّة)[٢].

وقد نصّ ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على الإيمان بالرّسل عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ؛ لأنّهم الواسطة بين الله جَلَّوَعَلَا وأممهم، يبلّغونهم ما يضادّ أصل الإيمان وما ينقضه ويجتثه من أصله، فلا يبقى مع العبد إيمانٌ ويحلّ مكانه الكفر الاعتقادي

(١) انظر: كتاب الصّلاة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عدنان بن صفا خان البخاري، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ. ص ٨٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٩٩.

أو النّفاق الاعتقادي، كما يبيّنون لهم ما ينقص به إيمانهم فلا يبلغ حدّ التّمام والكمال، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالمعاصي لا تنافي الإيمانَ بالرّسل، وإن قدحت في كماله وتمامه).

فالحاصل (أنّ الشّخص الواحد يكون فيه ولايةٌ لله وعداوةٌ من وجهين مختلفين، ويكون محبوبًا لله مبغوضًا له من وجهين أيضًا، بل يكون فيه إيمانٌ ونفاقٌ، وإيمانٌ وكفرٌ، ويكون إلى أحدهما أقرب منه إلى الآخر، فيكون من أهله)[١].

٤. لَمّا كانت الذّنوبُ والمعاصي واقعةٌ من البشر إلّا من كتب الله جَلَّوَعَلَا له العصمة منها، شرع الله عَزَّوَجَلَّ لعباده المسلمين التّوبة النّصوح، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [التحريم: ٨]، والنّصح في التّوبة تخليتها وتصفيتها من كلّ نقصٍ وعيبٍ وغشٍّ، وإيقاعها على الوجه المطلوب الّذي يرضاه ربّ العالمين عَزَّوَجَلَّ[٢].

وأكملها ما تحقّق فيها الإخلاص، والصّدق، وتعميم الذّنوب بالتّوبة المستلزمة للاستغفار والمتضمّنة له، فتغسل الحوبة وتمحو جميع الذّنوب[٣]، وبذلك يكون العبد حقّق التّوبة النّصوح، ومهما أسرف العبد على نفسه وظلمها، ولو أتى بقراب الأرض خطايا، وبلغت مدّ بصره، ثمّ تاب وأناب إلى الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وحقّق التّوبة النّصوح فإنّ الله جَلَّوَعَلَا يقبله، ويتقبّل منه فضلًا وكرمًا، وحبًّا وتوفيقًا له للتّوبة قبل توبته، وإثابته وقبوله بعد توبته[٤].

قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزّمر: ٥٣]، فعباده في هذه الآية الّذين أكرمهم بمغفرة ذنوبهم جميعًا هم أهل الإيمان والتّوبة[٥]، ومَن أحسنها بدّل الله جَلَّوَعَلَا سيّئاته حسنات تكرّمًا وتفضّلًا.

فباب التّوبة مفتوح إلى آخر خروج العبد من الحياة وانتقاله إلى الدّار الآخرة عند الغرغرة[١]، وقبل طلوع الشّمس من مغربها، وهذا الباب يلجه كلّ أحدٍ لمن أراد الله جَلَّوَعَلَا له الهداية ووفّقه للتّوبة، وإن صدر من

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢٩٢/١).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٣١٦/١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٣١٧/١).

(٤) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٢٠/١).

(٥) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (٩٣٩/٣).

العبد أشدّ العداوة لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعباده المؤمنين، قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠].

قال الحسن البصري رَحِمَهُٱللَّهُ: (انظروا إلى هذا الكرم والجود، قتلوا أولياءه وهو يدعوهم إلى التّوبة والمغفرة)[٢]، فرغم ما اجتمع فيهم من الظّلم بأنواعه، فقد كفروا بالله جَلَّوَعَلَا وعادوا أولياءه، وصدّوهم عن الإيمان به وباشروا التّعذيب بأيديهم فحرّقوهم بالنّار، ولو تابوا لتاب عليهم وأحبّهم، وألحقهم بالتّائبين الأبرار الأتقياء، بعدما كانوا من العصاة الفجّار الأشقياء.

وبيّن المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ للسّائل أنّ التّوبة تمحو ما قبلها من الخطايا والذّنوب، ورجع العبد وصفحته بيضاء نقيّة، لما تُحدِثه من الذّلّ والانكسار والخضوع لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وخوفه من ذنوبه، ورجائه في مغفرتها ومحوها وسترها، وأعظم حسنة تكفّرها هو توحيد الله وحسن عبادته، وإن جاء معها بالذّنوب والمعاصي مع أصل التّوحيد؛ فإنّ حسنة التّوحيد مانعة من الخلود الأبديّ في نار جهنّم.

ثمّ ذكر المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ أنّ زوال آثار الذّنوب في الدّنيا يكون بالطّهارة بثلاثة أنهار[٣] هي:

أ- نهر التّوبة النّصوح، وقد قال المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ: (أنّ الذّنوب تغفر بالتّوبة النّصوح، فلو بلغت ذنوب العبد عَنَان السّماء، وعدد الرّمل والحصى، ثمّ تاب منها: تاب الله عليه...).

ب- نهر الحسنات المستغرق للسّيّئات المحيطة بها: وأعظمها التّوحيد، (والتّوحيد يكفّر الذّنوب...فالمسلمون ذنوبهم ذنوب موحّدٍ، إن قوي التّوحيدُ على محو آثارها بالكلّيّة...).

ت- نهر المصائب العظيمة المكفّرة: وهو ما قاله ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (والمصائب المكفّرة لها).

فمن كتب الله جَلَّوَعَلَا له النّجاة والخير بمنّه وفضله، أن يوفّق العبد لدخول هذه الأنهار الثّلاثة، فيأتي يوم القيامة طاهرًا، نقيًّا، طيّبًا، لنيل الكرامة من الكريم الوهّاب جَلَّجَلَالُهُ، ويدخل دار الكرامة بفضله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وحسن توفيقه.

✓ وأمّا زوالها في الآخرة يكون بنهرين هما:

=

(١) وَهِيَ حَالَةُ النَّزْعِ فَلَا تُقْبَلُ التَّوْبَةُ؛ حَيْثُ بَلَغَتْ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٢٥/١٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٢٧١/٨).

(٣) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣١٨/١-٣١٩).

أ–نهر الشّفاعة: وهذا لمن استحقّ دخول النّار، ولكنّ الله جَلَّوَعَلَا برحمته أدركه بشفاعة الشّافعين لأهل الإيمان والتّوحيد، ولهذا قال المعللّ –ابن القيّم– في مناظرته: (وشفاعة الشّافعين في الموحّدين).

ب– نهر الجحيم: وذلك إن لم يتطهّر بالأنهار –السّابقة الذّكر– ولم تف بالمقصود طُهّر بالنّار لأمدٍ، ثمّ يخرج منها لما يحمله من أصل التّوحيد، وهذا ما قرّره المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة: (...وإلّا فما معهم من التّوحيد يخرجُهم من النّار إذا عُذِّبوا بذنوبهم....وآخر ذلك إذا عُذّب بما يبقى عليه منها أخرجه توحيدُه من النّار).

والمقصود أنّ المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيّن للسّائل محاسن الإسلام، وعظمته جَلَّوَعَلَا ورحمته في فتح باب التّوبة للمذنبين، في كلّ زمانٍ ومكانٍ، وفي أيّ وقتٍ من اللّيل أو النّهار، يبسط سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يده باللّيل ليتوب مسيء النّهار، وبالنّهار ليتوب مسيء اللّيل، كما ثبت في الصّحيح[1] عن سيّد الخلق صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فيجد التّائب نفسه في سعة من أمره، بلا عناءٍ، ولا واسطةٍ، ويتعرّف إلى الرّبّ الكريم المحبّ للتّائب[2]، بل يفرح سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بتوبته كما ثبت في الصّحيح[3].

ولو عقل هذا السّائل وتعقّل، وكان موضوعيًّا، وباحثًا عن الحقّ لانقاد للإسلام، وأطاع الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما جاء به من الهدى، والوسطيّة الّتي تتجلى في أحكام الإسلام منها ما جاء به من شروط قبول التّوبة، وأنّ مَن تاب تاب الله عَزَّوَجَلَّ عليه ولو كان كافرًا، فالإسلام يَجُبُّ ما قبله، والتّوبة تجبّ ما قبلها، وأنّ التّوحيد أعظم حسنة تمحو بها الذّنوب والخطايا، ولا ينقض أصل الإيمان ويضادّه إلّا الكفر بأنواعه وصوره وأشكاله، والّذي يُخرِج العبد من دائرة الإسلام إلى الكفر، ولو تاب ورجع لقُبِلَ منه، وهناك ذنوبٌ ومعاصي لا تُخرِج العبد من الإسلام ما دام عنده أصل الإيمان، ولكنّه ينقص كماله، وهذا بخلاف

---

(١) وهو قول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ، لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطَ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**». أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: التّوبة، باب: قبول التّوبة من الذّنوب وإن تكرّرت الذّنوب والتّوبة، (٢١١٣/٤)، (برقم: ٢٧٥٩).

(٢) لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾[البقرة: ٢٢٢].

(٣) وهو قول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «... **وَاللهِ! للهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالفَلَاةِ...**». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الدّعوات، باب: التّوبة، (٦٨/٨)، (برقم: ٦٣٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: التّوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بها، (٢١٠٢/٤)، (برقم: ٢٦٧٥)، واللّفظ له.

الذّنوب والخطايا في دين اليهود هي: الفكرة الأساسيّة[١] عندهم، والتّوبة منها هي الشّغل الشّاغل للتّشريعات اليهوديّة (ففي الفكر اليهوديّ تكثر الخطايا، ففي كلّ شهوة من الشّهوات تكمُن الخطيئة، فالخطيئة تدنّس المخطئ، والحيض والولادة كالخطيئة يدنّسان المرأة، ويتطلّبان تطهيرًا ذا مراسم وتقاليد وتضحية وصلاة على يد الكهنة، والهبات والقرابين هي الوسيلة للتّكفير عن الخطايا، وتُقَدَّم للكهنة بعد الاعتراف الكامل بما ارتكب الإنسان من إثم)[٢].

ولما كانت الخطايا والذّنوب كامنة في كلّ شهوة من الشّهوات في الدّين اليهوديّ، أصبحت الهبات والقوانين والأدعية هي الوسيلة للتّكفير عن الخطايا[٣]، (وقلّما كانت هناك خطيئة لا يمكن التّكفير عنها بهذه الوسيلة)[٤]، وشرط التّكفير عن الذّنوب والمعاصي في دين اليهود أن يقوم بمراسم التّكفير رجلٌ من نسل هارون عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

وحكمت شريعة اليهود بتقديم القرابين (لتذكير اليهود بخطاياهم، وللتكفير عنها إرضاءً لقداسة الله الّتي ترفض الخطيئة، ولكنّ اليهود اتّخذوها على العكس مبرّرًا لارتكاب الخطايا، ما داموا يستطيعون التّكفير عنها، واجتناب القصاص الّذي تستوجبه)[٥].

وحقيقة هذه المراسم ليس للخلاص من الخطيئة، وغفران الذّنوب، والإقلاع عن الجرائم، وإنّما لإعانة العصاة المذنبين في البقاء على خطاياهم، وإنّما إقامتها للتّخلّص من الضّيق الّذي يعكّر نفس المذنب.

(١) انظر: قصّة الحضارة، لويليام جيمس ديورَانت (ت: ١٩٨١م)، ترجمة: زكي نجيب محمود وآخرين، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٢/٣٤٥).

(٢) اليهوديّة، لأحمد شلبي، الطّبعة الثّامنة، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٩٥. انظر: قصّة الحضارة، لوِل ديورَانت (٢/٣٤٦).

(٣) انظر: اليهوديّة، لأحمد شلبي ص ٢٩٥. (بتصرّف).

(٤) قصّة الحضارة، لوِل ديورَانت (٢/٣٤٦).

(٥) المجتمع اليهودي، لزكي شنودة، دون طبعة، مطبعة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ، ص ٢٦٥. انظر: اليهود تاريخ وعقيدة، لكامل سعفان، دون طبعة، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨١م، ص ١٨٥.

فلو تأمّل السّائل في حقيقة دين أسلافه وآبائه، ونظر إلى تلك الأغلال والآصار في باب التّوبة فإنّه لا يتضمّن ردّ الحقوق لأصحابها، كما أنّ الذّنب والخطيئة في عرفهم أمرٌ لم يعصم منه أحدٌ حتّى الأنبياء عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، بل والذّات المقدّسة العليّة الإلهيّة –تعالى الله عمّا يقول الظّالمون علوًّا كبيرًا–.

فجرائم أسلافه ومخازيهم في حقّ الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وأنبيائه عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، وكتابه، وشريعته، لا تخفى على من عرفهم، وقرأ تاريخهم، ورأى فضائحهم واطّلع على التّلمود والمشنا، فيرى العجب العجاب، ويحمده على الهداية والعافية، ومَثَلُ هذا السّائل كالْمَثَل[1] المشهور القائل: (رمتني بدائها وانسلّت)[2].

فتأمّل في كلامهم على الكبير المتعال جَلَّوَعَلَا، وكذبهم على الملك العلّام، بتشبيهه بالأنام، فعبدوا غيره، مع علمهم بكذبهم وافترائهم، ولكنّها الجرأة عليه سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ والتّمادي في الكفر والجحود والعناد.

✓ومن مخازيهم كما ورد في المناظرة في جناب الله جَلَّوَعَلَا وحقوقه سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ:

أ– عبادتهم العجل المصنوع المصوغ من دون الله جَلَّوَعَلَا.

ب– عبادتهم للكبشين من دونه سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ت– عبادتهم للأصنام بعد عصر يوشع بن نون عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ.

ث– قالوا: أنّ عزير ابن الله ، وأنّ الله فقير، وأنّهم أبناء الله وأحبّته.

ج– وصف الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ بصفات المخلوقين وما يقع عليهم من الحوادث: كالبكاء، والنّدم، والنّوم، والمرض، وغيرها من صفات النّقص.

✓وأمّا أنبياء الله ورسله عَلَيۡهِمُٱلسَّلَامُ، فقد لاقوا منهم عنتًا عظيمًا من إذايتهم بالطّعن فيهم بالألسنة الحداد، ورميهم بالعظائم وتكذيبهم وقتلهم، منها كما ورد في المناظرة:

أ– بالأقوال: فقد اتّهموا النّبيّ يوسف عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ مع امرأة العزيز؛ وأنّه جلس بين شعبها الأربع بعد حلّه سراويله.

---

(١) وهذا المثل ساقه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في بعض كتبه. انظر: إعلام الموقّعين (٩١/٤)، والصّواعق المرسلة (٣٧٢/١)، (١٠١٥/٢)، ومدارج السّالكين (٣٢٦/٣)، ومفتاح دار السّعادة (١١٥٠/٢).

(٢) يُضْرَبُ لِمَنْ يُعَيِّرُ أَحَدًا بِعَيْبٍ أَوْ ذَنْبٍ هُوَ فِيهِ. انظر: أمثال العرب، للمفضّل بن محمّد بن يعلى بن سالم الضّبيّ (ت: نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الثّانية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٧٦، والأمثال، للقاسم بن سلّام ص ٧٣، ومجمع الأمثال، للميداني (٢٨٦/١).

-اتّهام النّبيّ لوط عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بفاحشة الزّنا مع ابنتيه وأنجبا منه.

-إذاية النّبيّ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وقالوا عنه: آذر، واتّهموه بقتل أخيه هارون عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

ب- بالأفعال: تعرّضهم لموسى وهارون عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ في كثير من الأوقات لرجمهم.

- وقتالهم مع شاؤول الخارج على النّبيّ داود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

-وتقطيع النّبيّ زكريا عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ونشره بالمنشار، وقتل ابنه النّبيّ السّيّد الحصور يحي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

-وقتلهم في يومٍ واحدٍ سبعين نبيًّا بغير الحقّ، في أوّل النّهار، وإقامة السّوق في آخره، كأنّه يوم عيدٍ وفرح، فذبحوا غنمًا.

✓وأمّا التّوراة الّتي أنزلها الله جَلَّ وَعَلَا على موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فقد حرّفوها وبدّلوها، وأدخلوا فيها كلّ باطل وزور، واتّفاقهم على تغيير كثير من أحكام التّوراة التّشريعية منها:

أ- نكولهم عن الجهاد مع نبيّهم موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وقالوا له: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

ب- اقترافهم فاحشة الزّنا.

ت- ركوبهم الحيل للخداع، ولكنّهم في الحقيقة مخادعين لأنفسهم، كصيد الحيتان في يوم السّبت.

ث- آثروا أكل البصل والقثاء والعدس على المنّ والسّلوى.

ج- انضمام سوادهم الأعظم مع شاؤول الخارج على داود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وحربهم معه.

ح- الخروج على ولد سليمان بن داود عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ وقتالهم مع الخارج عليه، وقتلهم لأهل الإيمان من معسكر ولد سليمان ما لا يحصي عددهم إلّا الله جَلَّ وَعَلَا.

ولهذا أورد المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض مخازي الأمّة الغضبية، وذكّر السّائل ما يعرفه وما يجهله عن آبائه وأسلافه الّذين عاينوا وشاهدوا الآيات والمعجزات أكثر من غيرهم، ليحكم أهل العقول السّليمة والفطر المستقيمة بحكم العدل وميزان القسط، أن لا يُسوّى بين المختلفين، ولهذا ساق المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ استفهامات استنكاريّة على السّائل إذا سوّى بين المختلفين؛ فلو فعل فهو حكمٌ باطلٌ ظالمٌ، قد رام صاحبه شططًا.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المناظرة: (أفلا يستحي عبّاد الكباش والبقر من تعيير الموحّدين بذنوبهم؟

أوَلا تستحي ذرّيّة قتلةِ الأنبياء من تعيير المجاهدين لأعداء الله؟! فأين ذرّيّة مَن سيوف آبائهم تقطر من دماء الأنبياء ممّن تقطر سيوفهم من دماء الكفّار والمشركين؟

أوَلا يستحي مَن يقول في صلاته لربّه: انتبه! كم تنام يا ربّ استيقظ من رقدتك، يُنحيه بذلك ويحمّيه، مِن تعيير مَن يقول في صلاته: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٢-٥]).

﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ﴾ [الأنعام: ٨١]، وأولى بأن لا يلحقه الخوف؟ فريق المسلمين والموحّدين؟ أم فريق المجرمين والكفّار وقتلة الأنبياء وناقضي العهود والمواثيق؟ ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦].

فجاء حكم أحكم الحاكمين وأعدل العادلين تَبَارَكَ وَتَعَالَى فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فأهل التّوحيد والإيمان لهم الأمن والهداية، ولأهل الشّرك والكفران الخوف والضّلالة، (فالتّوحيد من أقوى أسباب الأمن من المخاوف، والشّرك من أعظم حصول المخاوف)[(١)].

ولهذا قال المعلّل -ابن القيّم-: (فلو بلغت ذنوبُ المسلمين عدد الحصى والرّمال، والتّراب والأنفاس، ما بلغت مبلغ قتل نبيٍّ واحدٍ، ولا وصلت إلى قول إخوان القردة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[آل عمران: ١٨١]، وقولهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التّوبة: ٣٠]، وقولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[المائدة: ١٨]).

فحسنة التّوحيد مع سيّئات الذّنوب والمعاصي خيرٌ من سيّئة وجريمة الكفر والشّرك مع الحسنات -إن كانت لهم-؛ لأنّ الكفر محبطٌ لجميع الأعمال، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

وقال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

والأمّة الغضبيّة جُمِعَت فيهم أقسام الذّنوب الأربعة[(٢)]، كما ضربت في كلّ صور الكفر والشّرك بسهمٍ، فقد كفرت بربّ العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأشركت به جَلَّوَعَلَا، فهضمت حقّ الرّبوبيّة، وتنقّصت لعظمة

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٣/١٦٠٠).

(٢) وهي: مَلَكِيَّةٌ، وَشَيْطَانِيَّةٌ، وَسَبُعِيَّةٌ، وَبَهِيمِيَّةٌ. انظر: الجواب الكافي، لابن القيّم ص ١٢٤.

الألوهيّة، ووصفهم الله عَزَّوَجَلَّ بصفات النّقص، مع تكذيب رسله والطّعن فيهم، وازدرائهم، وقتلهم، وتحريف التّوراة وتبديلها، ومولاة أعداء الله جَلَّوَعَلَا، ومخالفة أحكام وشريعة موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، والعمل على مخالفة التّوراة المنزّلة على موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، بل بلغ تمرّدهم على الله عَزَّوَجَلَّ وأنبيائه عَلَيْهِمٱلسَّلَامُ بنسبتهم ذلك الضّلال المبين إلى التّوراة الّتي فيها الهدى والنّور المنزلة على موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، فاستحقّوا الغضب واللّعنة لإطباقهم على كلّ منكر، فارتكبوا أبشعها، وركبوا من الخسائس أحقرها شدّها وأخسّها، فهل يُعقل من أمّةٍ هذا حالها أن تذهب في اتّهام غيرها من الأمم بما قاله هذا السّائل؟، والمنصف المتجرّد للحقّ يصل إلى نتيجة هي أنّه: (لو بلغت ذنوب المسلمين ما بلغت لكانت في جنبٍ ذلك كتفلةٍ في بحرٍ!!).

فلمّا أقام المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ على السّائل الحجّة، وألزمه بإلزامات مفحمة لا جواب له عنها، وأبدى تناقضه، وفضائحه وكذبه وبهتانه، وحكم عليه ضمن مناظرته فقال له: (وأمّا المشركون والكفّار: فإنّ شركَهم وكفرَهم يُحبِطُ حسناتهم، فلا يَلْقَونَ ربّهم بحسنةٍ يرجون بها النّجاة، ولا يعقب لهم شيءٌ من مغفرة ذنوبهم، قال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[النّساء: ٤٨]، وقال تعالى في حقّ الكفّار والمشركين: ﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

وقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا**»(١).

...وأمّا الشّرك بالله والكفر بالرّسول، فإنّه يُحبِط جميع الحسنات بحيث لا يبقى معه حسنةٌ).

لَمّا فرّق المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ بين الأمّة الإسلامية الّتي جمعت بين أصل الإيمان الّذي لا يضادّه وينقضه إلّا الشّرك، وإن وقعت في الذّنوب والمعاصي فإنّ أصل الإيمان باقٍ، ولكن ينقص من كماله، وإن عذّب منها مَن كتب الله جَلَّوَعَلَا عليه العذاب؛ فإنّه يدخل النّار لأمدٍ ثمّ يخرج منها لما عنده من أصل الإيمان، وأمّا الأمّة الغضبيّة فجمعت الكفر والشّرك بشتى أنواعه وصوره، وهو يهدم الإيمان من أصله، وينقضه من أساسه، فالشّرك أظلم الظّلم، وأنجس النّجاسة، وأقبح القبائح، وأنكر المنكرات؛ وقد حكم الله جَلَّوَعَلَا على مَن جاء به، أنه لا سبيل له لغفران ذنوبه، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النّساء: ٤٨].

(١) سبق تخريجه ص ٣٨٧.

ولقول النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**الظُّلْمُ ثَلَاثَةٌ: فَظُلْمٌ لَا يَتْرُكُهُ اللَّهُ، وَظُلْمٌ يُغْفَرُ، وَظُلْمٌ لَا يُغْفَرُ، فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يُغْفَرُ فَالشِّرْكُ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ...**»(١).

وإن أتى بقراب الأرض حسنات، فإنّ الكفر والشّرك يهدمها؛ لأنّه ينقض الإيمان، ويهدم الحسنات، لقوله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]. لفقدانه الشّرط الشّرعيّ لقبول الأعمال وهما(٢): الإخلاص لله جَلَّوَعَلَا، وسنّة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (فكلّ عملٍ لا يكون خالصًا وعلى الشّريعة المرضيّة، فهو باطلٌ. فأعمال الكفّار لا تخلو من واحدٍ من هذين، وقد تجمعهما معًا، فتكون أبعد من القبول حينئذٍ)(٣).

وساق المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ للسّائل ثلاثة أدلّة على أنّ الكفر والشّرك لا يغفره الله؛ لأنّه كفر بالْمُرسِلِ، والْمُرْسَلِ، والرّسالة، وصاحبه خالدًا مخلّدًا في نار جهنّم إن مات عليه، ولم يتب ويأتي بالشّهادتين، ويعمل بمقتضاهما، وطالب الحقّ ومريد الهداية يكفيه دليلٌ واحد، وأمّا المعاند والجاحد فلا يكفيه ألف دليلٍ.

رابعًا: نتائج المناظرة.

تصدّى ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ للسّائل اليهودي، فأجابه عن شبهته وطعوناته لعلماء الإسلام ليصل إلى تكذيب الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وما جاء به من الحقّ، فعجز عن الجواب على أدلّة المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ وسكت، فكان سكوته إلزامًا وقطعًا، ولو كانت له اعتراضات على المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ لنقلها، فعلا المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ على السّائل بأجوبته المفحمة بالأدلّة العقليّة النّقلية، والأدلّة النّقلية من كتاب الله وسنّة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ونصوصٌ توراتيّة لإلزام الخصم وقطعه.

المطلب الثّالث: الفوائد العامة من المناظرة.

الفائدة الأولى: الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، يزيد بطاعة الرّحمن، وينقص بطاعة الشّيطان، والإيمان له أصلٌ وشعبٌ، كما أنّ الكفر له أصلٌ وشعبٌ، فمن أتى بأصل الإيمان فهو مسلم وإن قصّر في بعض شعبه،

---

(١) أخرجه أبو داود الطّيالسي في مسنده (٥٧٩/٣)، (برقم: ٢٢٢٣)، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (٧٣٤/٢)، (برقم: ٣٩٦١)، وفي سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٥٦٠/٤)، (برقم: ١٩٢٧).

(٢) انظر: مدارج السّالكين (٨٩/٢)، وإعلام الموقّعين (١٢٠/١)، واجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ٣١، والرّسالة التّبوكيّة ص ٥٩.

(٣) تفسير ابن كثير (١٠٣/٦).

فإنّه لا يخرج من إيمانه إلّا إذا أتى بناقض من نواقض الإيمان القوليّة أو العمليّة أو الاعتقاديّة، وأمّا الكّافر فلا يدخل الإيمان إلّا إذا جاء بأصل الإيمان، وكمّله بشعبه، وبهذا التّفصيل تمكّن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إفحام خصمه.

الفائدة الثّانية: قراءة القرآن على الخصم، وإن كان لا يؤمن به، لما للقرآن الكريم من أثر على نفوس من ينتسبون إلى كتابٍ ويعظّمونه كاليهود، لعلّه يسمع آية فيلين قلبه، فيهديه الله، وهذا ما فعله ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الفائدة الثّالثة: وضوح ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعدم مجاملته في أصول الدّين، بل بيّن للخصم ما هو عليه وأهل ملّته وأسلافهم، من الكفر والشّرك، وقتل الأنبياء والطّعن فيهم، واتّهامهم بما هم برآء منه، وإذايتهم، فكيف بالطّعن في علماء الأمّة وفقهائها.

الفائدة الرّابعة: إحاطة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأقوال اليهود وما طعنوا به ربّ العالمين، وتنقّصوه، وما قالوه وفعلوه بأنبياء الله، ومعرفته مكامن الخلل، وهو أنّهم يعلمون الحقّ ولكنّهم جاحدون له، مستكبرين معاندين له، طاعنين في أحكام الإسلام، وهذا لا يستغرب من الأمّة الغضبيّة.

الفائدة الخامسة: عناية المناظر بأصل الدّين؛ وهو توحيد ربّ العالمين، وأنّ الموحّد هو من آمن بالله واتّبع رسوله ظاهرًا وباطنًا، وإن وقع في الذّنوب والخطايا، فباب التّوبة مفتوح، ومَن تاب تاب الله عليه وقَبِلَ منه، وإن مات ولم يتب فهو تحت مشيئة الله، ومن كتب الله عليه العذاب، فإنّه لا يخلد ثمّ يخرج منها بما معه من الإيمان، والكافر أو المشرك هو من أشرك مع الله أحدًا فيما يختصّ به، وصرف شيئًا مما هو من حقوق الله لغيره، أو كفر بنبيٍّ، أو أعرض عن اتّباع الإسلام، فهو كافرٌ متوعّدٌ بدخول النّار، وإن مات عليه فهو خالدٌ مخلّدٌ فيها.

الفصل الثّالث:

مناظرات ابن قيم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمتكلّمين .

ويتضمّن ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأوّل: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

المبحث الثّاني: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا .

المبحث الثّالث: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في الأخذ بظاهر النّصوص لإثبات الصّفات والعلوّ.

توطئة:

هذا الفصل يكون فيه إيراد مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع جملة من المتكلّمين الّذين يعتبرون أشدّ النّاس جدلًا، وأطولهم نفسًا، وأهميّة هذا الفصل يكمن في تجدّد مسائله في هذا الزّمان، وظهور دعاة المدارس الكلاميّة والعقلانيّة، وانتشار نشاطهم العلميّ والعمليّ، وهذا ممّا يدفع العلماء وطلاّب العلم والباحثين بالعناية والاهتمام بهذه المسائل، تنظيرًا وتقريرًا ودفعًا لما يوردونه من الشّبهات، ومعرفة ردود ومناظرات علَم من أعلام السّنّة والجماعة –وهو ابن قيّم الجوزيّة– مع المتكلّمين وأتباعهم.

وقبل الولوج في مضمار تلك المناظرات والمباحثات كان لِزاماً على الباحث أن يعرّج على عدّة تنبيهات هي كالمقدّمات لها، وهي على النّحو الآتي:

أوّلًا: تعريف موجز بعلم الكلام:

أغلب كتب المتكلّمين تعرّف علم الكلام بأنّه: علم يُقتدر معه على إثبات العقائد الدّينيّة بإيراد الحجج ودفع الشّبه[1].

ويوضّح ابن خلدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوع الأدلّة الّتي يستدلّون بها في إيراد الحجج، ودفع الشّبه بقوله: (إنّه علم يتضمّن الحِجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلّة العقلية...)[2].

ومن خلال هذين التّعريفين الصّادرين من عالمين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: أوّلهما هو من علماء الكلام، والآخر مَن سار على نهجه ونشره، ولهذا فمن خلال ما ذكراه يمكن وصف علم الكلام من المنظور الكلامي بأنّه:

١- علم لإثبات العقيدة وترسيخها.

٢- الحِجاج عنها بالأدلّة والبراهين العقليّة الّتي هي الأقيسة والأصول الفلسفيّة المجملة.

٣- نقض الشّبه ودفع الأباطيل عنها، والردّ على المنحرفين عنها بأدلّته وحججه الخاصّة به.

---

(١) انظر: المواقف، لعضد الدّين عبد الرّحمن بن أحمد الإيجي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن عميرة، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، (٣٢/١)، وشرح العقائد النّسفيّة، للتفتازاني ص١٧، والمطالب الحسان في أمور الدّين، لعبد الملك الفتني ص ٥١، والمسامرة بشرح المسايرة، لابن أبي شريف ص٩، وفي علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الكلامية، لأحمد صبحي ص ٢، ٣.

(٢) ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون (٥٨٠/١).

هذه هي أهمّ صفات علم الكلام ووظيفته من وجهة نظر أهله، ويظهر من ذلك أنّهم يقصدون بالجانب النّظري والعملي الحجاجي، فأصحابه لا يقفون على إثبات العقائد وترسيخها، ولا ببناء الأدلّة والبراهين العقليّة فحسب، بل يضمون إلى هذا الجهد النّظري جهد عملي، وهو المجادلة والمحاججة ونقض شبه الخصوم [وهم الفلاسفة]، والردّ على أقوالهم، فأخذوا قواعدهم العقليّة الفلسفيّة، وردّوا عليهم بمثلها، فردّدوا أقوالهم الّتي يعتقدونها، وأباطيل وضلالات.

هذا على سبيل الاختصار والإيجاز، وتعريف علم الكلام على وجه التّفصيل يطلب من أهله ومَن صنّف فيه سواء لبيان حقيقته أو لكشف زيفه[1]وليس هذا موضعه.

ثانيًا: وصف ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحقيقة مذهب المتكلّمين:

عرّف علماء الكلام -كما سبق بيانه- ووصفوا علم الكلام بأوصافٍ محمودة، كإثبات العقيدة وترسيخها، والحِجاج عنها بالأدلّة العقليّة، والرّدّ على أهل الانحراف في باب الاعتقاد وغير ذلك، فهل وافق ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الأوصاف لهذا العلم أم لا؟

إنّ القارئ والمطّلع على مصنّفات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فضلًا عن أهل الاستقراء والتّتبّع لها يجزم أنّ توصيف ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحقيقة علم الكلام على نقيض ما وصفه به أهله، وذلك من خلال وقوفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حقيقة علم الكلام، وما يجرّ إليه من المفاسد على مصادر التّلقي، ومنهج الاستدلال لأهل الإسلام كتاب الله جَلَّ جَلَالُهُ وسنّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، (فالعلم الّذي أمره باستزادته هو علم الوحي، لا علم الكلام والفلسفة والمنطق)[2].

وفي مقابل وصفهم -أهل الكلام- علم الكلام أنّه طريق إثبات العقائد وتثبيتها، وصفه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالنّقيض بقوله: (فطريقتهم ضدُّ طريقة القرآن من كلّ وجهٍ، إذ طريقة القرآن حقٌّ بأحسن تفسيرٍ وأبين

(١) انظر: ابن قيّم الجوزيّة وجهوده في الدّفاع عن عقيدة السّلف، لعبد الله جار النّبيّ، ومنهج السّلف والمتكلّمين في موافقة العقل للنّقل، لجابر إدريس أمير، وموقف المتكلّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسّنّة، لسليمان الغصن.

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٥٣٤).

عبارةٍ، وطريقتهم معانٍ باطلة بأعقد عبارةٍ وأطولها وأبعدها من الفهم... والله يعلم أنَّا لم نقلْ ذلك تقليدًا لغيرنا[١]، بل إخبارًا عمّا شاهدناه ورأيناه)[٢].

وقد وصف حقيقته، وجلّى عن ماهيته، ولَمَّا تأمّله وجد الصّحيح منه ك: («**لَحْمِ جَمَلٍ غَثٍّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَعْرٍ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ**»[٣])[٤].

فتأمّل إلى هذا التّشبيه حيث وصفه كما وصفت المرأة زوجها بقلّة خيره وبعده مع القلّة، ولا ينال إلّا بالمشقّة[٥]، فهو علم (يطوّل عليك الطّريق، ويوسّع لك العبارة، ويأتي بكلّ لفظٍ غريبٍ ومعنًى أغرب من اللّفظ، فإذا وصلت لم تجد معك حاصلًا طائلًا)[٦].

وأهل الكلام يرون أنّ علم الكلام طريق لليقين[٧] والثّبات، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يراه أنّه يقود إلى الحيرة والشّك، والاضطراب، وكثرة التّناقض، والتّنقّل، ولهذا (أقرّوا على أنفسهم بالشّك وعدم اليقين في كتبهم، وعند موتهم، كما تقدّم حكاية ذلك عن أفاضلهم ورؤوسهم)[٨].

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٤١-١٤٢).

(٢) ولعلّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقصد شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنّ بعضهم يقولون عنه: ما هو إلّا مقلّد لشيخه، ومنتصرٌ لمذهبه وآرائه، بل هو منقاد لما دلّ عليه الدّليل والحجّة، ومن قرأ كتبه عرف هذه الحقيقة، أمّا الحكم المسبق المشرب بالهوى والعصبيّة فلا عتب عليه؛ لأنّ القلوب بيد الله جَلَّ وَعَلَا، والإنصاف عزيز، ولكلّ قومٍ وارث.

(٣) مقتبسٌ من حديث أمّ زرع الّذي أخرجه البخاري في صحيحه، (٧/٢٧)، (برقم: ٥١٨٩)، ومسلم في صحيحه، (٤/١٨٩٤)، (برقم: ٢٤٤٨).

(٤) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤٠٥). انظر: إغاثة اللّهفان (١/٤٤)، (٢/٧١)، والصّواعق المرسلة (١/١٤١).

(٥) انظر: درّة الضّرع لحديث أمّ زرع، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم، الرّافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، الطّبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٢٨-٢٩.

(٦) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤٠٥).

(٧) بل نصوص الوحيين هي الّتي تفيد اليقين والنّور، وقد أورد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهتهم القائلة: أنّ نصوص الوحي لا تفيد اليقين، ونقضها في كتابه "الصّواعق المرسلة"، لعظيم جنايتها على كلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكانت بحقّ صواعق محرقة دمّرت شبهتهم بإذن ربّها تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وبحسن توفيقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتسديده لمرسلها. انظر: الصّواعق المرسلة (١/٣٤٣-٤٧٠).

(٨) المصدر نفسه (٢/٨٥٢).

و(هم يزعمون أنّهم يدفعون بالّذي وضعوه الشّبه والشّكوك، والفاضل الذّكيّ يعلم أنّ الشّبه والشّكوك زادت بذلك، ومن المحال أن لا يحصل الشّفاء والهدى، والعلم واليقين من كتاب الله تعالى وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيّرين المتشكّكين الشّاكّين)[١].

وشكّهم كان في الدّنيا وعند الموت، فقد قال الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنّ الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به)[٢]، وقال في مرض موته رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لقد خضت البحر الخضمّ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الّذي نهوني عنه والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لي وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي)[٣].

وقال الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلم يكن الكلام في حقّي كافيًا، ولا لدائي الّذي كنت أشكوه شافيًا....ولم أر أحدًا من علماء الإسلام صرف عنايته وهمّته إلى ذلك، ولم يكن في كتب المتكلّمين من كلامهم إلّا كلماتٍ معقّدة مبدّدة ظاهرة التّناقض والفساد)[٤]، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أكثر النّاس شكًّا عند الموت: أرباب الكلام)[٥].

وقال آخر[٦] في مقدّمة كتابه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدَ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

فسقطت عدالة علم الكلام عنده، واختار اعتقاد مذهب السّلف الّذي لا يشوبه كدر علم الكلام وفلسفته فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (عليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز)[١].

---

(١) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٤٥/١).

(٢) سير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٤٧٤/١٨). انظر: طبقات الشّافعيّين، لابن كثير ص ٤٦٨.

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٧/١، ٣٦٨). انظر: سير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٤٨١/١٨)، وطبقات الشّافعيّة، للسّبكي (١٨٥/٥).

(٤) المنقذ من الضّلال، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي (ت: ٥٠٥هـ)، دون طبعة، دار الكتب الحديثة، مصر، دون تاريخ. ص ١٢٤، ١٢٦.

(٥) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٠٥/٣). انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣٦٨/١).

(٦) هو محمّد عبد الكريم الشّهرستاني في كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام ص ٧. انظر: الصّواعق المرسلة (٣٦٨/١).

وقال الرّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لقد تأمّلت الطّرق الكلاميّة، والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفى عليلًا، ولا تروى غليلًا، ورأيت أقرب الطّرق طريقة القرآن)[٢].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلّقًا: (فليتأمّل اللّبيب ما في كلام هذا الفاضل من العبر، فإنّه لم يأت في المتأخّرين من حصَّل من العلوم العقليّة ما حصله، ووقف على نهايات أقدام العقلاء، وغايات مباحث الفضلاء، وضرب بعضها ببعضٍ، ومخَّضها أشدَّ المخض، فما رآها تشفي علَّةَ داء الجهالة، ولا تروي غُلَّة ظمأ الشّوق والطّلب)[٣].

(ومن هنا كان أهل الكلام أكثر النّاس تناقضًا واضطرابًا، فإنّهم ينفون الشّيء ويثبتون ملزومُه، ويثبتون الشّيء وينفون لازمَه، فتتناقض أقوالهم وأدلّتهم، ويقع السّالك خلفهم في الحيرة والشّكّ)[٤].

فليتأمّل كلّ ناصحٍ لنفسه، وليقف على كلام هؤلاء الفضلاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ –وهم من أخبر أهل زمانهم بعلم الكلام ومسالكه ومعاطبه وغوائله–، وليسأل ربّه جَلَّوَعَلَا العافية، والسّعيد مَن وُعِظ بغيره، وسَمِع كلام المجرّب الحاذق، وخاض غمار هذا العلم وتوسّع فيه، ولكنّه في آخر جمعه يصل إلى نتيجة مفادها: أنّه منهجٌ قائمٌ على خلاف الحقّ، لمخالفة الحقّ، وطريقته في الاستدلال غاية في التّعقيد والتّطويل.

فانظر إلى هذا التّباين بين ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأهل الكلام في توصيف علم الكلام، ولولا خشية الإطالة من نقل كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أهل الكلام ما يطول تسطيره، ولكن كما قيل: (حَسْبُكَ مِنَ القِلَادَةِ مَا أَحَاطَ بِالعُنُقِ)[٥].

=

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٧.

(٢) إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٤٥/١). انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٤١٠/١)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (٥٠١/٢١)، وطبقات الشّافعيّة، لابن قاضي شهبة (٦٥/٢).

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٣٧٠/١).

(٤) طريق الهجرتين، لابن القيّم (٥١٧/٢).

(٥) الأمثال، لأبي الخير زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، الهاشمي (ت: بعد ٤٠٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٣هـ، ص ١٢٠. والمعنى: أَيْ اكْتَفِ بالقَلِيلِ من الكَثِير. انظر: مجمع الأمثال، للميداني (١٩٦/١).

ثالثًا: جهود ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المتكلّمين:

إنّ المتتبّع لمؤلّفات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمستقرئ لجهوده مع المخالفين، يجد أنّ ردوده ومناقشاته ومناظراته للآراء الكلاميّة ونظّارها أخذ حيّزًا لا بأس به من كتاباته؛ وذلك لما كانت بيئته رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعجّ بهؤلاء المتكلّمين في زمانه، وكانت الدّولة لهم والقضاء بأيديهم، فكانت المساجلات والمناظرات بين مدرسة أهل الحديث، ومدرسة أهل الكلام، ووصل الأمر إلى القضاء، ففي محرّم سنة ٧١٦هـ (وفيه وقعت فتنةٌ بين الحنابلة والشّافعيّة ببعلبكّ بسبب العقائد، وترافعوا إلى دمشق، فحضروا بدار السّعادة عند نائب السّلطنة تَنْكِزَ[1]، فأصلح بينهم)[2]، أمّا الحنابلة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فهم يمثلون مدرسة أهل الحديث وأتباع السّلف، واعتمادهم على نصوص الوحي في تقرير الاعتقاد، وأمّا الشّافعيّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فتمثّل مدرسة أهل الكلام، واعتمادهم على الاستدلال العقلي البرهاني المنطقي في دراسة الاعتقاد وإثباته[3]، وقد عايش ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحدث، ولم يقف موقف المحايد، فألزم نفسه بما أخذه الله جَلَّ وَعَلَا على أهل الإيمان والعلم من بيان الحقّ، ليستبين سبيل الإيمان ولا يختلط بالباطل، فيكون ملتبسًا على بعض الخلق، وما كان له رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يكتم الحقّ؛ لأنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أخذ على أهل العلم والدّين الميثاق أن يبيّنوا للنّاس الحقّ ليتميّز عن الباطل، ويظهروه ليهتدي به الحقّ، ويرجع أهل الضّلال إلى الصّراط المستقيم، وتقوم الحجّة على أهل الكبر والعناد؛ فيكون من أتباع الرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ووارثهم حقًّا في باب الدّعوة وبيان الحقّ وإقامة الحجّة، فتجرّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ للحقّ بلا جهل ولا هوى في بيان مصدر التّلقي ومنهج الاستدلال في باب الاعتقاد، وردّ على المنهج الكلامي وأهله، لما لهم من الأثر والتّأثير على عقائد الخلق وأديانهم، فضيّقوا عليه، وحاولوا ترهيبه وتثبيطه عن الدّعوة إلى الاعتقاد الصّحيح، كيف لا وهو تلميذ ورفيق ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العلم والدّعوة والجهاد والسّجن، فلمّا أعيتهم الحجج والبراهين، سلكوا معه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسلوب التّنفير بالطّعن والتّحذير، ثمّ كادوا له وتربّصوا به الدّوائر، فأدخلوه رَحِمَهُ ٱللَّهُ السّجن مع شيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٧٢٦هـ (وأوذي جماعة من أصحابه[ابن تيميّة]، واختفى آخرون، وعزّر جماعة، ونودي عليهم ثمّ أطلقوا سوى الإمام شمس الدّين محمّد بن أبي بكر

(١) هو سيف الدّين أبو سعيد الأشرفي النّاصري تنكز، نائب السّلطنة بدمشق، الأمير المهيب العادل، توفي بحبس الإسكندرية سنة ٧٤١هـ، ووصل تابوته إلى دمشق سنة ٧٤٤هـ ودفن فيها. انظر: الوافي بالوفيات، للصّفدي (٢٦٦/١٠).

(٢) البداية والنّهاية، لابن كثير (١٤٩/١٨).

(٣) انظر: مقدّمة سير أعلام النّبلاء، للذّهبي ص ١٣.

إمام الجوزيّة فإنّه حبس بالقلعة)[1]، ولم يفرج عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلّا بعد وفاة ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٧٢٨هـ[2]، ورغم ذلك لم ينثن عن القيام بواجبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يراه حقًّا في بيان الاعتقاد الصّحيح، وحراسته من كلّ دخيل؛ لأنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ خبير بالقوم ومسالكهم، ومطّلعٌ على علم الكلام وآثاره في باب الاعتقاد، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيّته[3]:

وَاسْأَلْ خَبِيرًا عَنْهُمْ يُنْبِيكَ عَنْ ... أَسْرَارِهِمْ بِنَصِيحَةٍ وَبَيَانِ.

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تأثّر ببعض المسالك الكلاميّة كقضيّة التّأويل، واعترف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بداية الطّلب أنّه كان على غير طريقة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته[4]:

يَا قَـــوْمِ وَاللهِ العَظِـــيمِ نَصِـــيحَةً ... مِنْ مُشْفِقٍ وَأَخٍ لَكُمْ مِعْوَانِ

جَرَّبْـــتُ هَـــذَا كُلَّـــهُ وَوَقَعْـــتُ فِي ... تِلْكَ الشِّبَاكِ وَكُنْتُ ذَا طَيَرَانِ

حَـــتَّى أَتَاحَ لِيَ الإِلَـــهُ بِلُطْفِـــهِ ... مَنْ لَيْسَ تَجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي

حَبْـرٌ أَتَـى مِـنْ أَرْضِ حَـرَّانٍ فَيَـا ... أَهْلًا بِمَنْ جَاءَ مِنْ حَرَّانِ

فَـــاللهُ يَجْزِيـــهِ الَّـــذِي هُـــوَ أَهْلُـــهُ ... مِنْ جَنَّةِ الْمَأْوَى مَعَ الرِّضْوَانِ

قَبَضَـتْ يَـدَاهُ يَـدِي وَسَـارَ فَلَـمْ نَـرِمْ ... حَتَّى أَرَانِي مَطْلَعَ الإِيمَانِ

فالمقصود أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قام مقام المجاهد في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ نصحًا، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، للأسباب السّالف ذكرها، فتفجّرت ينابيع الحكمة والبيان، ورفع قلمه فسلّطه على أهل الكلام المذموم، وأعدّ لهم جيشًا جرّارًا غزاهم بالحجج السّاطعة، والبراهين الدّامغة في مسألةٍ واحدةٍ، وهي مسألة علوّ الله جَلَّوَعَلَا واستوائه على عرشه، وسمى كتابه "اجتماع الجيوش الإسلاميّة على غزو المعطّلة والجهميّة"، كما أرسل عليهم صواعق وشهب الكتاب والسّنة وقعت على رؤوس أهل الكلام، فشتّت شملهم وكسر شوكتهم، وفرّق جمعهم –وإن لم يجتمعوا–، وإن اجمعوا فهم حربٌ على أهل السّنة والحديث، فرفع الله جَلَّوَعَلَا

(١) العقود الدّريّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيميّة، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ت: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، دون طبعة، دار عالم الفوائد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ، ص ٣٩٩.

(٢) انظر: البداية والنّهاية، لابن كثير (٣٠٣/١٨).

(٣) الكافية الشّافية، لابن القيّم (١٣٩/٤).

(٤) المصدر نفسه (١٢٩/٤).

به أنوار الإيمان والسّنّة وأهلها، ودحر به الضّلالة والبدعة وأهلها، وما كتابه "الصّواعق المرسلة في الرّدّ على الجهميّة والمعطّلة" عن القوم ببعيد، فعنوانه مناسب لمضمونه، فقد فنّد شبهات أهل الكلام، وانحرافهم في باب مصدر التّلقي ومنهج الاستدلال، وميولهم عن جادّة الحقّ والصّواب، وكشف اللّثام عن الآراء الفاسدة، والقياسات الكاسدة، وبيان حقيقة المنهج الصّحيح الّذي قام على الأدلّة السّمعيّة العقليّة من كتاب الله جَلَّجَلَالُهُ وسنّة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وما كان عليه سلف هذه الأمّة من الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ والتّابعين رَحِمَهُمُٱللَّهُ في أبواب الاعتقاد.

ثمّ لا يجد رَحِمَهُٱللَّهُ إلّا الإعراض والصّدّ عن الحجج والبراهين عنادًا وكبرًا منهم، وحسدًا وهوى من عند أنفسهم، فمرض الشّبهة داءٌ فتّاك، وتحقّق صدق خبر النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى**[(١)] **الكَلَبُ**[(٢)] **لِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ**»[(٣)]، ثمّ لا يجد المناوئين لدعوته رَحِمَهُٱللَّهُ سوى الدّعاوى عليه بالبهتان والكذب، وتشويهه وضربه وسجنه، ولكنّ الظّهور لأهل الحجّة البالغة، الموعودة بالنّصر والتّأييد على أعدائهم لقول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**وَلَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ**[(٤)]»[(٥)].

ولهذا أورد رَحِمَهُٱللَّهُ مناظراته معهم بأساليب شتّى، لإلزامهم وقطع لَجَجهم الكلامي الفلسفي، وبيان الحقّ وكشف الباطل نصحًا لهم، وحجزهم عن الباطل، وإعذارًا منه إلى الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ومن صور هذه الإيرادات على سبيل التّمثيل لا الحصر:

---

(١) أي: يَتَوَاقَعُون فِي الأَهْواء الفَاسِدَةِ ويَتَدَاعَوْنَ فِيهَا، تَشْبِيهًا بِجَرْيِ الفَرَسِ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٢٦٤/١)، مادّة: جَرَا، ولسان العرب، لابن منظور، (١٤١/١٤)، مادّة: جَرَا.

(٢) بِالتَّحْرِيكِ: دَاءٌ يَعْرِض لِلإِنْسَانِ مِنْ عَضّ الكَلْبِ، فيُصِيبُه شِبْهُ الجُنُونِ، فَلَا يَعَضُّ أَحَدًا إِلَّا كَلِبَ، وَتَعْرِض لَهُ أَعْراضٌ رَدِيئَةٌ، ويَمْتَنِع مِنْ شُرْب الْمَاءِ حَتَّى يَمُوتَ عَطَشاً. انظر: النّهاية، لابن الأثير (١٩٥/٤)، مادّة: كَلَبَ.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، (٦/٧)، (برقم: ٤٥٩٧)، والحاكم في مستدركه (٢١٨/١)، وصحّحه الألباني في كتاب السّنّة، لابن أبي عاصم (٧/١).

(٤) أي: عَادَاهُمْ ونَاهَضَهُمْ. انظر: شرح النّووي على مسلم (٦٧/١٣)، والنّهاية، لابن الأثير (١٢٣/٥)، مادّة: نوأ.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، (٨٥/٤)، (برقم: ٣١١٦)، ومسلم، (١٥٢٤/٣)، (برقم: ١٠٣٧)، واللّفظ له.

١- إيراد السّؤال على لسان المعارض والجواب عليه، وتفنيد شبهاته[١].

٢- أسلوب التّحدّي لقطع الخصم وقصمه[٢].

٣- بذكر المقدّمات الملزمة للمعارض، والنّتائج المترتّبة عليها[٣].

٤- تعجيز المعارض وبيان استحالة عقيدته، لإقامة الحجّة عليه[٤].

٥- التّنزّل مع المخالف المعارض لإلزامه بالحقّ، وكشف الحجاب عن شبهته[٥].

فالمقصود أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مؤلّفاته ومواقفه وجهوده مع أهل الكلام كثيرة ليس هذا موضعه، لكن ما سيقرؤه كلّ منصفٍ في هذا الفصل من مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهم، يجد ما ذكرته سلفًا عن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويقرّ له بجهده المشكور وعمله المبرور -إن شاء الله-، ولا يجد له رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلّا دعوة صادقة بظهر الغيب أن يرحمه الله جَلَّوَعَلَا ويجعل ما قدّم في ميزان حسناته.

رابعًا: إنصاف ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمتكلّمين:

كان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الّذين تسربلوا برداء العدل والإنصاف مع المحبّ الموافق الموالي، ومع المبغض المخالف المعادي؛ لأنّه يعلم أنّ العدل قامت عليه السّماوات والأرض وما بينهما، وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحبّ ما يحبّه الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ ويرضاه، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عدلٌ يحبّ أهل العدل، و(هو أفضل حليةٍ تحلّى بها الرّجل، خصوصًا مَن نصّب نفسَه حكمًا بين الأقوال والمذاهب...فورثة الرّسول منصبهم العدل بين الطّوائف وألّا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحقّ مطلوبَه، يسير بسيره وينزل بنزوله، يدين دين العدل والإنصاف ويُحكّم الحجّة)[٦]، فبذل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسعه لنيل محبّة الله ورضاه، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أمر خليله محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يحقّق العدالة في الخلق، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾[الشّورى: ١٥]، (وهذا يعمُّ

(١) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤٣٣).

(٢) انظر: تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيّم ص ٢٦٤.

(٣) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٨٣٣-٨٣٤)، وروضة المحبّين، لابن القيّم ص ١١-١٤.

(٤) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٤٤٨-٤٥٠).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٢/٨٠٧-٨٠٨).

(٦) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (٣/٧٨).

العدلَ في الأقوال والأفعال والآراء والمحاكمات، فنصبَه ربُّه ومُرسِلُه للعدل بين الأمم، فهكذا وارثُه ينتصب للعدل بين المقالات والآراء والمذاهب)[1].

فجمع الله جَلَّوَعَلَا لابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بين العلم والعدل؛ لأنّهما أصل صلاح الدّنيا، وأصل كلّ خير[2]، وأمّا أهل الكلام فهم أهل الجهل والظّلم، وهم من أبخس النّاس حظًّا، وأقلّهم نصيبًا في باب العدل بين أرباب المذاهب والمقالات[3]، بين طرفي الإفراط والتّفريط، وهدى الله جَلَّوَعَلَا أهل الاتّباع ووفّقهم للعلم النّافع ورفعهم بميزان القسط الّذي حكموا به وتجرّدوا من الجهل والهوى، فكانوا أسعد النّاس بالحقّ، قربًا وسدادًا، وهذا من حقوق النّاس على مَن ولج باب الحكم بين الطّوائف وأصحاب المقالات والمذاهب، لأمره لمن قام بالحكم بين الخلق فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾[النّساء: ٥٨]، (فالنّصّ يطلقه هكذا عدلًا شاملًا ﴿بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ جميعاً...وإنّما هو حقّ لكلّ إنسانٍ بوصفه إنساناً.

فهذه الصّفة –صفة النّاس– هي الّتي يترتّب عليها حقّ العدل في المنهج الرّبانيّ، وهذه الصّفة يلتقي عليها البشر جميعًا... والأمّة المسلمة قيّمة على الحكم بين الناس بالعدل–متى حكمت في أمرهم– هذا العدل الّذي لم تعرفه البشريّة قطّ –في هذه الصّورة– إلّا على يد الإسلام، وإلّا في حكم المسلمين...[فلم يأمرهم الله بالعدل إلّا] لأنّهم ناسٌ! لا لأيّة صفة أخرى زائدة عن هذا الأصل الّذي يشترك فيه النّاس! وذلك هو أساس الحكم في الإسلام)[4].

وقال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: ٨]، (فإذا كان قد نهى عباده أن يحملهم بغضهم لأعدائه أن لا يعدلوا عليهم، مع ظهور عداوتهم ومخالفتهم وتكذيبهم لله ورسوله، فكيف يسوغُ لمن يدّعي الإيمان أن يحلمه بغضه لطائفةٍ منتسبةٍ إلى الرّسول تصيبُ وتخطيء على أن لا يعدل فيهم؟)[5]، فمَن هُدي إلى اتّباع الحقّ مع

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١٠٠٧/٢).

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٨٢/٣).

(٣) انظر: شفاء العليل، لابن القيّم (٤٦٠/١).

(٤) في ظلال القرآن، لسيّد قطب إبراهيم حسين الشّاربي (ت: ١٣٨٥هـ)، الطّبعة السّابعة عشر، دار الشّروق، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ، (٦٨٩/٢).

(٥) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٦٥٠/٢).

مَن كان، متزيّنًا بالعدل والإنصاف، فهو من الّذين هدى الله لما اخْتُلِف فيه من الحقّ، وهو من العلماء الهداة السّالكين لصراط الله العزيز الحميد، (فهم شهداء الله على الطّوائف، وأمناؤه عليهم، حكّامٌ بينهم، حاكمون عليهم، ولا يحكم عليهم أحدٌ منهم، يكشفون أحوال الطّوائف، ولا يكشفهم إلّا مَن كشف له عن معرفة ما جاء به الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وعرف الفرق بينه وبين غيره، ولم يلتبس عليه، وهؤلاء أفراد العالَم ونخبته وخلاصته)[1]، وهو رَحِمَهُٱللَّهُ من هؤلاء الأفراد الّذين كانوا يحكمون على أنفسهم أو لهم بما يحكمون به لأنفسهم أو عليها، وهذا كلّه من خصال الإيمان وكماله، لقول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**وَقُلِ الحَقَّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ**»[2].

وقال عمّار بن ياسر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا: «**ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ** [وذكر] **الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ...**»[3].

وصدق وكيع بن الجرّاح رَحِمَهُٱللَّهُ إذ يقول: (أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلّا ما لهم)[4].

كما كان رَحِمَهُٱللَّهُ ممتثلًا لأمره سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في القيام بالقسط قدر علمه وقدرته: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ**﴾ [النّساء: ١٣٥]، (وهذا أمر بالقيام به في حقّ كلّ أحد عدوًّا كان أو وليًّا، وأحقّ ما قام له العبد بالقسط: الأقوال والآراء والمذاهب؛ إذ هي متعلّقة بأمر الله وخبره؛ فالقيام فيها بالهوى والمعصية مضادٌّ لأمر الله، منافٍ لما بعث به رُسلَه، والقيام فيها بالقسط وظيفة خلفاء الرّسول في أمّته، وأمنائه بين أتباعه...نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولعباده)[5]، والجزاء من جنس العمل، فلمّا دلّوا الخلق على نور الهداية، وحكموا فيهم بالقسط والعدل، وكانوا وسطًا بين أهل الغلوّ والتّفريط، استحقّوا جزاء من

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤١٨/١).

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٧٤٤/٢)، (برقم: ١٥٠٧)، وصحّح إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٥٤٢/٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا، (١٥/١)، وصحّحه موقوفًا ابن حجر في تغليق التّعليق (٣٨/٢)، وهو في حكم المرفوع؛ لأنّ مثله لا يقال بالرّأي، كما أفاده ابن حجر في فتح الباري (٨٣/١)، وصحّحه الألباني في الإيمان، لابن تيميّة ص ٩٣.

(٤) أخرجه الدّار قطني في سننه (٢٧/١).

(٥) الرّسالة التّبوكية، لابن القيّم ص ٣٤.

ربّهم بفضله ورحمته وكرامته لهم، فبشّرهم على لسان النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ؛ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**»(١).

وانتهج ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ المنهج الوسطي بين طرفي الإفراط والتّفريط، لقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقد فسّرها النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**وَالوَسَطُ: العَدْلُ**»(٢)، وقيل: الخيار(٣).

ولهذا جمع بينها ترجمان القرآن وحبر الأمّة ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال: (أَعْدَلُهُمْ وَخَيْرُهُمْ)(٤)(٥)، (واللّفظان مختلفان والمعنى واحد، لأنّ العدل خير، والخير عدل)(٦).

فأهل السّنة والحديث (هم إلى الله تعالى ورسوله متحيّزون، وإلى محض سنّته منتسبون، يدينون دين الحقّ أنّى توجّهت ركائبه ويستقرّون معه حيث استقرّت مضاربه، لا تستفزّهم بدوات(٧) آراء المختلفين، ولا تزلزلهم شبهات المبطلين، فهم الحكّام على أرباب المقالات، والمميّزون لما فيها من الحقّ والشّبهات، يردّون على كلّ قائلٍ باطله، ويوافقونه فيما معه من الحقّ، فهم في الحقّ سِلْمَه وفي الباطل حربُه، لا يميلون مع طائفةٍ على طائفة، ولا يجحدون حقّها لما قالته من باطلٍ سواه)(٨).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، (١٤٥٨/٣)، (برقم: ١٨٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، (١٣٤/٤)، (برقم: ٣٣٣٩)، (٢١/٦)، (برقم: ٤٤٨٧)، (١٠٧/٩)، (برقم: ٧٣٤٩).

(٣) انظر: تفسير الثّعلبي (٨/٢)، ودَرْجُ الدُّرر، للجرجاني (٣١٠/١)، وتفسير القرآن، للسّمعاني (١٤٨/١)، والمحرّر الوجيز، لابن عطيّة (٣٥٠/٥).

(٤) تفسير ابن كثير (١٩٦/٨).

(٥) وهذا اختيار ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ في مصنّفاته. انظر: إغاثة اللّهفان (١٨٢/١)، والطّرق الحكميّة ص ١٤٠، ومدارج السّالكين (٤٣٩/٣)، وهداية الحيارى (٣٣٤/١)، والصّواعق المرسلة (١٠٠٠/٢).

(٦) معاني القرآن، للزّجاج (٢١٩/١).

(٧) أي: الآراء الطّارئة الّتي يختار بعضها، ويسقط البعض الآخر. انظر: الزّاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر محمّد بن القاسم بن محمّد الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (٥١٧/١)، ولسان العرب، لابن منظور (٦٦/١٤)، مادّة: بدا.

(٨) بدائع الفوائد، لابن القيّم (٦٤٩/٢).

وقد وضع ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة ليتجرّد من الهوى لكشف مقالة أو رأي مخالفٍ لما جاء به الرّسول ، فَمن أراد الاطّلاع على حقيقة المعنى هل هو حقٌّ أو باطلٌ؟ فعليه أن يتجرّد من سحر البيان وجمال العبارة، ثمّ يجرّد قلبه عن الحبّ مع الميل، والبغض مع النّفرة، ويضع ميزان القسط بين يديه، ولا ينظر في كلام الصّاحب المقرّب الحبيب، ومن يحسن به الظّنّ بعين قلبه، فيكون نظرًا تامًّا وافيًا كافيًا، ثمَّ ينظر في كلام الخصم البعيد البغيض، وممّن يسيء الظّنّ به، كنظر الشّزر والملاحظة، فالنّاظر بعين المحبّة والولاية يرى المساوئ محاسن، والنّاظر بعين العداوة عكسه، والمعصوم من عصمه الله جَلَّوَعَلَا وسلّمه من هذه الآفات، ويسّر له قبول الحقّ واتّباعه مع مَن كان[1].

وكذلك من الأساليب الّتي يلجأ إليها من تكون غايته العلوّ على الخصم، ونقض مذهبه، وذلك بإظهار مستند خصمه على وجوه مكروهة، بألفاظ شنيعة مستبشعة، مع تعظيم القدح فيها، فتراه (يسمّن النّصوص تارة، ويضمرها تارة أخرى)[2]، وليس هذا من طرائق أهل العدل والإنصاف، بل عدّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأسلوب من أسباب قبول التّأويلات الفاسدة الّتي يسلكها أهل الكلام تلبيسًا وتدليسًا، ولهذا قال في السّبب الثّاني من أسباب قبول التّأويل الباطل عند النّفوس الجاهلة وذلك بأن: (يخرج المعنى الّذي يريد إبطاله بالتّأويل في صورةٍ مستهجنةٍ، تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها الأسماع، فيتخيّر له من الألفاظ أكرهَها وأبعدها وصولًا إلى القلوب، وأشدَّها نفرةً عنها، فيتوهّم السّامع أنّ معناها هو الّذي دلّت عليه تلك الألفاظ)[3].

وتأمّل في بعض المسائل العقديّة[4] الّتي سلك فيها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلك أهل العدل والإنصاف، سائرًا فيها سير أهل الوسط بين طرفي الإفراط والتّفريط، ومن قرأ وتتبع كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجمع كراسة في هذا

---

(١) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٣٩٧). (بتصرّف).

(٢) تحريف النّصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال (ضمن كتاب الرّدود)، لبكر أبي زيد ص ١٨٢.

(٣) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٢١٣).

(٤) ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعتزلة فيما أصابوا وأخطؤوا في مسألة التّحسين والتّقبيح، والقدريّة النّفاة، ثمّ ختمها بقول أهل الوسط في الآراء والمقالات لما اختلف فيه الطّائفتان فيه من الحقّ بإذن الله جَلَّوَعَلَا. انظر: المصدر نفسه (٢/١٠٠٩-١٠١٧).

وقِفْ -إن شئت- على ما سطّره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الحقّ والعدل بين القدريّة الجبريّة والقدريّة النّفاة في باب القضاء والقدر، وإثبات الأسباب والحكم والغايات والمصالح. انظر: مدارج السّالكين (١/٤١٦-٤١٨).

الباب، ثمّ بعد ذلك لا يجد إلّا الإعراض والصّدّ عن الحجج -إلّا من رحمه الله-، وينتقل هذا الباب من المباحثة العلميّة، ومقارعة الحجّة بالحجّة إلى التّشويه والضّرب والحبس، وأنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقلّد لابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا يخرج عن كلامه، ومتعصّب له، ومن أمثال هذا الكلام الّذي يطلقه إمّا جاهل من الهمج[١] الرّعاع[٢]، أو صاحب هوى، أو جمع بينهما، وهي شِنشنة[٣] معروفة لدى المناوئين له رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بسبب ما عليه من اعتقاد أهل السّنّة والحديث، والعدل والإنصاف عزيزٌ، وكلمة الحقّ في الغضب والرّضا أعزّ منه.

وبعد، فهذا غيضٌ من فيض[٤] براهينه وعدله وإنصافه رَحِمَهُ ٱللَّهُ معهم، وما يأتي في المباحث التّالية هو تطبيقٌ عملي لهذه الجهود والإنصاف والعدل.

❁ ❁ ❁

(١) جمع هَمَجَةٌ، وَهُوَ ذُبَابٌ صَغِيرٌ كَالبَعُوضِ يَسْقُطُ عَلَى وُجُوهِ الغَنَمِ والدَّوَابّ وَأَعْيُنِهَا؛ فَشَبَّهَ هَمَجَ النَّاسِ بِهِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (٣٥١/١)، مادّة: همج، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٣٥٨/١).

(٢) هُمْ الحَمْقَى الَّذِينَ لَا يُعْتَدُّ بِهِمْ، وهُمْ سَفَلَةُ النَّاسِ. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٣٧٥/٢)، مادّة: رع، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٣٥٩/١).

(٣) بِكَسْرِ الشّين، وَهِيَ الشّبَهُ والسَّجِيَّةُ، وَالطَّبِيعَةُ والخَلِيقَةُ. انظر:تهذيب اللّغة، للأزهري (١٩٢/١١)، مادّة: شنّ، والنّهاية، لابن الأثير (٥٠٤/٢)، مادّة: شَنْشَنَ، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، لليوسي (٢٣٧/٣).

(٤) أي: قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ، فَالغَيْضُ: النُّقْصَانُ، وَالفَيْضُ: الزّيَادَةُ. انظر: مجمع الأمثال، للميداني (٦٠/٢).

المبحث الأوّل:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني : الدّراسة التّفصيليّة لها .

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

المبحث الأوّل:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولقد خاطبتُ يومًا بعض أكابر هؤلاء، **فقلت له:** سألتك الله، لو قدّر أنّ الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ بين أظهرنا، وقد واجهنا بكلامه وبخطابه، أكان فرضًا علينا أن نَتْبَعه من غير أن نعرضه على رأي غيره وكلامه ومذهبه، أم لا نتبعه حتّى نعرض ما سمعناه منه على آراء النّاس وعقولهم؟

فقال: بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفاتٍ إلى سواه.

فقلت: فما الّذي نسخ هذا الفرض عنّا؟ وبأيّ شيءٍ نسخ؟

فوضع إصبعَه على فيه، وبقي باهتًا مُتحيّرًا، وما نطق بكلمةٍ)[1].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

أورد ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة في موضعٍ واحدٍ في كتاب "مدارج السّالكين"، تحت منزلة الأدب[2]؛ حيث قسّم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأدب إلى ثلاثة أقسام[3] وهي: الأدب مع الله جَلَّ وَعَلَا، والأدب مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والأدب مع خَلْقِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فساق هذه المناظرة تحت قسم الأدب مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعدما ذكر الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا **مكانها** فلم يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أين وقعت له هذه المناظرة؛ لأنّه -والله أعلم- لا يرى من وراء ذكر موضعها كثير فائدة.

وأمّا **المتناظران** فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحد كبار أهل الكلام؛ لقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولقد خاطبتُ يومًا بعض أكابر هؤلاء)، فمن هو؟ وكيف عُرِف أنّه من المتكلّمين؟

---

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٣٦٦).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٢/٣٥٥).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٢/٣٥٦-٣٧١).

عُرف من خلال كلام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن توحيد الْمُرسِل: وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وتوحيد متابعة الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّه لا سعادة في الدّنيا، ولا نجاة في الآخرة إلّا بتجريد التّوحيد لله جَلَّ وَعَلَا الّذي هو حقّ الله على العبيد، وهو إخلاص المعبود، وتجريد توحيد المتابعة للرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو إتّباع السّنّة، (فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلّا بهما)[١].

وكذلك سؤال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كما جاء في المناظرة: (أكان فرضًا علينا أن نَتْبَعَهُ من غير أن نعرضه على رأي غيره وكلامه ومذهبه، أم لا نَتْبَعَهُ حتّى نعرض ما سمعناه منه على آراء النّاس وعقولهم؟)، وقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل إيراده لنصّ المناظرة فذكر موقف أهل التّحريف[٢] الّذي يسمّونه تأويلًا[٣]، ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَلَأن يلقى العبد ربّه بكلّ ذنبٍ على الإطلاق –ما خلا الشّرك بالله– خيرٌ له من أن يلقاه بهذه الحال)[٤]، ولعلّه كان هذا المعترض من المتكلّمين، وهذه الكلمة أصلها للشّافعي فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لأن يلقى الله العبد بكلّ ذنبٍ –ما خلا الشّرك–، خيرٌ من أن يلقاه بشيءٍ من الكلام)[٥].

وأمّا موضوع المناظرة؛ فهو يدور حول حقيقة الاتّباع، وأنّه حكمٌ ثابتٌ محكمٌ باقٍ بعدما أكمل الله عَزَّوَجَلَّ الدّين وأتمّ النّعمة ورضي الإسلام لأهله دينًا، يقوم على الإخلاص للمعبود جَلَّجَلَالُهُ وإفراده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالعبادة دون ما سواه، والانقياد والتّسليم والإذعان لحكم النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنّته وهديه، وإفراده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاتّباع، وليس لأحدٍ كائنًا من كان أن يتقدّم بين يديه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته، وبين يدي سنّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد وفاته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الفصل، وسنّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي

---

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٣٦٦).

(٢) هُوَ العُدُولُ بِالكَلَامِ عَنْ وَجْهِهِ وَصَوَابِهِ إِلَى غَيْرِهِ. انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٥٢).

(٣) وَسَمَّاهُ ابنَ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَأْوِيلُ التَّحْرِيفِ وَهُوَ التَّأْوِيلُ البَاطِلِ؛ الَّذِي هُوَ مِنْ جِنْسِ الإِلْحَادِ، وَقَدْ أَوْرَدَ هَذَا الاسْمِ فِي جُمْلَةٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ. انظر: الكافية الشّافية ص ٥١٢، والرّسالة التّبوكيّة ص ٣٩، والصّواعق المرسلة (١/٥٣، ٥٤، ٥٥)، (٢/٦٢٧)، وإعلام الموقّعين (١/٢٥٠).

(٤) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٣٦٦).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشّافعي ص ١٣٧، واللّالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة (١/١٦٥)، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٩)، وصحّح سنده محمّد صبحي حلّاق في تحقيقه للفتح الرّباني من فتاوى الإمام الشّوكاني (١/١٣٤).

المردّ عند التّنازع، وحكمه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وقضاؤه هو الحقّ النّافذ الّذي يتلقّى بالاستسلام والتّسليم والانقياد والقبول والإذعان، وهو حقيقة الإسلام الّذي (وهو الاستسلام لله بالتّوحيد، والانقياد له بالطّاعة، والخلوص من الشّرك)[1].

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

ففي هذه المناظرة تكوّنت هيكلتها تكوّنًا صحيحًا رغم قصرها، فقام ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ مقام الدّاعي المعلّل، ومفاد دعواه هو أنّ توحيد المتابعة للنّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فرض لازمٌ على كلّ مسلمٍ رضي بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نبيًّا ورسولًا، والاتباع هو ميزان قبول أعمال العبد، فمن قدّم رأي شيخه أو مذهبه أو عقل طائفته ورأيها، أو ذوق وخيال صوفيّ، فعمله مردود غير مقبول، وهذه الدّعوى وإن لم يصرّح رَحِمَهُٱللَّهُ بها بصريح العبارة في المناظرة إلّا أنّها مفهومة من دليلها الّذي استدلّ به؛ وذلك أنّه ألزم المخالف بلازم خطير ساقه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ على سبيل الفرض والتّمثيل لإلزام الخصم وفلجه، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (لو قدّر أنّ الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حيٌّ بين أظهرنا، وقد واجهنا بكلامه وبخطابه، أكان فرضًا علينا أن نَتْبَعه من غير أن نعرضه على رأي غيره وكلامه ومذهبه، أم لا نتبعه حتّى نعرض ما سمعناه منه على آراء النّاس وعقولهم؟)، فما كان على المخالف إلّا الجواب الّذي يريده المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ، لعجزه عن ردّ هذه الحجّة الدّامغة، فأجابه دون تردّد: (بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفاتٍ إلى سواه).

فأصبحت صورة المناظرة كالآتي:

المدّعي المعلّل هو ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُٱللَّهُ، ودعواه هو أنّ المتابعة للنّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فرضٌ على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ، وهو إفراده صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالطّاعة والاتّباع، وهو مقتضى شهادة أنّ محمّدًا رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ودليله هو أنّ القول بمخالفة هذا الفرض يلزم منه القول بجواز النّسخ في شريعة ربّ العالمين، فالقول فيما جاء عن الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في أصول الدّين وفروعه بخبرٍ صحيح لا مطعن فيه، أن يعتقده المسلم ويستسلم ويقبل خبره صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وينقاد ويذعن، وإن لم يبلغه عقله، فالوحي يأتي بما يحار فيه العقل لا بما هو محال، وأمّا من قال: لا بدّ من عرضه على رأي شيخه، أو رأس مذهبه وطائفته، أو عقل فلان ورأي

(١) ثلاثة الأصول وأدلتها وشروط الصّلاة والقواعد الأربع، لمحمّد بن عبد الوهّاب بن سليمان التّميمي (ت: ١٢٠٦هـ)، الطّبعة الأولى، وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ، ص ١٤.

علّان، ثمّ يضع خبره صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في ميزان عقول الخلق أو نتائج المنطق الممحوق، فإن صادف هوًى متّبعًا إذا رضيه شيخه أو أهل طائفته ومذهبه ومَن يعظّمه قبلَه ونفّذ أمره لا لأنّ النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قاله، وإنّما قبوله جاء بسبب قبول شيخه، أمّا إن تورّع وطلب الرّاحة والسّلامة -على حدّ زعمه- وَكَلَهُ إليهم، ويقف موقفهم من خبره صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو اتّجه إلى حرفة التّحريف الّذي يسمّيه: تأويلًا، ولهذا قال المعلّل -ابن القيّم- رَحِمَهُٱللَّهُ: (لو قدّر أنّ الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حيٌّ بين أظهرنا)، وهذا على سبيل التّقدير الممتنع لإلزام المعترض بما سيلقيه عليه من الدّليل من كلامه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وخبره، فقال له: (وقد واجهنا بكلامه وبخطابه)، فما موقفك منه؟ (أكان فرضًا علينا أن نَتْبَعه من غير أن نعرضه على رأي غيره وكلامه ومذهبه، أم لا نتبعه حتّى نعرض ما سمعناه منه على آراء النّاس وعقولهم؟)، وهذا في غاية الإلزام وقطع اللّجج؛ لأنّه لو نفى فرضيّة اتّباعه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كفر، ووقع فيما وقع فيه أهل الكتاب واتّبع سبيلهم وسننهم، واتّخذ عقول شيوخ المذاهب أو الطّوائف أو الأهواء أربابًا من دون الله عَزَّوَجَلَّ،كما وقع فيه أهل الكتاب لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التّوبة: ٣١]، وتفسير النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ للآية واضح وأولى ما يُفسَّر به كلام الله جَلَّوَعَلَا حيث قال: «**أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحَلُّوهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ**»(١).

فأقرّ الخصم بأنّ المبادرة إلى امتثال أمره وخبره صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دون النّظر أو الالتفات إلى غيره هو الفرض الواجب على كلّ مسلم، ولا يسعه إلّا الامتثال لأمره، والتّسليم لخبره، والقبول والإذعان لسنّته، فقال السّائل المعترض: (بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفاتٍ إلى سواه)؛ لأنّ اتّباع النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو في الحقيقة اتّباعٌ للوحي الّذي يصدّق بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعضٍ، لا تضارب فيه ولا اضطراب ولا اختلاف فيه، فقوله سلسلة إسناد معلّقة بسدرة المنتهى، فهي عن جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ عن ربّ العالمين سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وصدق الزّهري رَحِمَهُٱللَّهُ إذ قال: (من الله عَزَّوَجَلَّ الرّسالة، وعلى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ البلاغ، وعلينا التّسليم)(٢)، وقد فعل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ما عليه، فهو جَلَّوَعَلَا ﴿ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]، فقد أكمل للأمّة

(١) أخرجه التّرمذي في سننه، (٢٧٨/٥)، (برقم: ٣٠٩٥)، وحسّنه الألباني في غاية المرام ص ١٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا (٥١٢/١٣)، ووصله الحميدي في النّوادر كما في فتح الباري، لابن حجر (٥٠٤/١٣)، ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي (١١١/٢)، ومن طريقه ابن حجر في تغليق التّعليق (٣٦٥/٥).

دينها، وأتمّ عليها النّعمة، ورضي لها هذا الدّين، وفعل رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ما عليه؛ لأنّه عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ مُبلّغٌ عن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ رسالته، وقد أدّى أمانته، ونصح أمّته، وتركها «**عَلَى البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ**»[(١)]، وما بقي بعد ذلك على أمّته إلّا أن تأتي بما عليها من التّسليم والانقياد والطّاعة والإذعان[(٢)].

(والمقصود أن الواجب على الخلق بعد وفاته هو الواجب عليهم في حياته سواء، ففرض من سمع كلامه أن يأخذ به، ومن خفي عليه قوله سأل من يعرفه، فإذا سمعه ففرضٌ عليه أن يأخذ به، فإن خفي عليه فغاية قول غيره أن يسوغ له الأخذ به، فيكون سائغ الاتّباع بعد خفاء السّنّة، لا واجب الاتّباع، ولا سيما مع ظهور السّنّة)[(٣)].

ثمّ زاد المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ في حصار المخالف بدليل آخر يقطع عنه كلّ قياس فاسدٍ، أو رأيٍ كاسدٍ، فقال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (فما الّذي نسخ هذا الفرض عنّا؟ وبأيّ شيءٍ نسخ؟).

والنّسخ: هو رفع الحكم الشّرعي بدليل شرعيّ، والدّليل الشّرعي هو إمّا الكتاب أو السّنّة، ولوقوعه لا بدّ من تحقّق شروطه[(٤)]:

١. أن يكون النّسخ حكمًا شرعيًّا، ودليل رفعه أيضًا يكون دليلًا شرعيًّا.

٢. أن يكون هذا الدّليل الرّافع متأخّرًا عن دليل الحكم الأوّل غير متّصلٍ به.

٣. أن يكون مما يجوز نسخه، فلا يدخل النّسخ في أصل التّوحيد، فلا نسخ في الأخبار، ولا مما ثبت عن النّبي المختار صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

٤. أن يكون بين ذينك الدّليلين تعارض حقيقيّ.

---

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، (٢٩/١)، (برقم: ٤٣)، والحاكم في مستدركه، (١٧٥/١)، (برقم: ٣٣١)، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٦١٠/٢).

(٢) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٠٠٩/٢).

(٣) المصدر نفسه (١٠٩٩/٢).

(٤) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمّد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، (١٨٠/٢).

فلا يتصوّر أن يقع النّسخ بعد وفاة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لانقطاع الوحي[١]، ولا يجوز نسخ دليل شرعي بالإجماع؛ لأنّ الإجماع لا يكون إلا بعد وفاة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولا يكون بالقياس من باب أولى؛ لأنّه تابعٌ للأصول[٢]، كما أنّ النّسخ في الأخبار والمسائل العقديّة أمرٌ لا يتصوّره عقل عاقلٍ[٣]، فدّين الإسلام باقٍ محكمٌ لازمٌ، بخلاف من شذّ وقال بجواز النّسخ في الأخبار مطلقًا[٤].

ولهذا ساق ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ هذا الاستفهام التّقريري، ليقول للخصم المعترض: قد انقطعتَ بسؤالي لك: (أكان فرضًا علينا أن نَتْبَعه من غير أن نعرضه على رأي غيره وكلامه ومذهبه، أم لا نتبعه حتّى نعرض ما سمعناه منه على آراء النّاس وعقولهم؟)، فأقررت دون تردّد بقولك: (بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفاتٍ إلى سواه)؛ لأنّ الأمر يفيد الوجوب، وكما قيل: (إذا جاء نهر[٥] الله بطل نهر معقل[٦])[٧]، ولكن أين مَن يرعوي ويعقل؟ فقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو الفصل، وسنّته هي المردّ عند التّنازع، ومَن لم يسعه متابعة النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فلا وسّع الله عليه؛ لأنّه ما من خير إلّا دلّ أمّته عليه، وما من شرّ إلّا حذّر أمّته

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٦٢/١).

(٢) انظر: الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي (٢٥٦/١)، والتّبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمّد حسن هيتو، الطّبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ، ص ٢٧٤، وشرح مراقي السّعود، للشّنقيطي (٢٩٤/١).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٦٠/٤).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميّين، للأشعري (٤٣٧/٢)، ومختصر الصّواعق المرسلة ص ٥٦٧، وبصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، لأبي طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، الطّبعة الثالثة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (١٢٢/١).

(٥) المراد به: البَحْرُ، والْمَطَرُ، والسَّيْلُ، فَإِنَّهَا تَغْلِبُ سَائِرَ المِيَاهِ وَتَطُمُّ عَلَيْهَا. انظر: ثمار القلوب، في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون تاريخ، ص ٣١.

(٦) نَهْرٌ بِالبَصْرَةِ مَنْسُوبٌ إِلَى مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ الْمُزَنِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. انظر: معجم البلدان، للحموي (٣٢٣/٥)، ورسائل المقريزي، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن عبد القادر الحسيني المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٩هـ، ص ١٥٩، والرّوض المعطار في خبر الأقطار، للحِميري ص ٥٨٣.

(٧) التّمثيل والمحاضرة، لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمّد الحلو، الطّبعة الثّانية، الدّار العربيّة للكتاب، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ١٣، ومجمع الأمثال، للميداني (٨٧/١).

منه، وهذا كان من حقّ كلّ أمّة على رسولها، إقامة للحجّة، وإعذارًا لربّ العالمين، وقد قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ**...»[1]، ولا علم له صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلّا ما علّمه إيّاه ربّه سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ من الكتاب والحكمة اصطفاء وتفضّلًا منه جَلَّجَلَالُهُ.

ثمّ ختم المعلّل هذه المناظرة بعد إقرار المعترض بوجوب الاتّباع إذا ورد الخطاب النّبوي دون وضعه في ميزان عقول البشر على اختلاف أهوائهم وآرائهم وتوجّهاتهم، فساق له هذا الأمر الممتنع شرعًا وعقلًا مساق السّؤال، فقال له: (فما الّذي نسخ هذا الفرض عنّا؟ وبأيّ شيءٍ نسخ؟).

وانتهت المناظرة بهذا الاستفهام الاستنكاري، (فوضع إصبعَه على فيه، وبقي باهتًا مُتحيّرًا، وما نطق بكلمةٍ)، لقوّة حجّته، ودمغ شبهته، فقد ألقاها رَحِمَهُٱللَّهُ صريعة مجندلة إذ أصابها في مقتل، فاندحرت بفضل الله جَلَّوَعَلَا على ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بأن أقامه في هذا المقام لردّ العادية عن الحقّ وأهله، وكلّ مَن تسوّل له نفسه من المخالفين أو الجاهلين لعلّهم يرجعون إلى الصّواب والحقّ، أو ينكفّ شرّهم عن الإسلام والمسلمين.

رابعًا: نتائج المناظرة.

بعد استعراض مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ لأحد كبار المتكلّمين، والّتي كانت يسيرة في ألفاظها، عميقة في معانيها، قاطعة للخصم المعترض، ملزمة له فالجة، ويمكن الخروج من هذه المناظرة العقديّة بعدّة نتائج، وهي كما يلي:

١- أنّ التّوحيد مبنيّ على الشّهادتين، وهما شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله، فهما متلازمتان لا تنفكّ إحداهما عن الأخرى البتّة، فتوحيد المتابعة فرضٌ واجب على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ، متضمّن أنّ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عبدٌ لا يُعبد، ورسول صادقٌ لا يكذّب، بل يطاع ويتّبع؛ لأنّه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ المبلّغ عن الله عَزَّوَجَلَّ.

٢- أنّ النّسخ إنّما يكون في الأوامر والنّواهي في زمن نزول الوحي، وأمّا في الأخبار والعقائد فلا نسخ؛ لأنّ الشّريعة محكمة باقية، فالحلال ما أحلّه الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، والحرام ما حرّمه الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأمّا توحيد الله عَزَّوَجَلَّ فلا يدخل فيه النّسخ، وأمّا متابعة النّبي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، (١٤٧٢/٣)، (برقم: ١٨٤٤).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فشريعته جاءت ناسخة لما قبلها، وتصديقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّباعه لازم لكلّ من شهد أن لا إله إلّا الله ولو كان رسولًا ، كما وردت الأحاديث بذلك عن موسى[١] وعيسى[٢] عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

٣- علوّ المعلّل -ابن القيّم- على السّائل المعترض بالحجّة، وإلزامه وقطعه بأسلوب التّقريري وهو ما اضطره إلى أضيق طريق للإقرار بما هو مستقرّ عنده ثبوته، ثمّ ألزمه بأسلوب الاستفهام الإنكاري والتّوبيخ الّذي يقتضي منكرًا؛ لأنّ هذا التّوحيد لا يدخل النّسخ البتة، لظهور الأدلّة القاطعة، والبراهين السّاطعة عليه.

٤- انقطاع المعترض السّائل أمام قوّة إلزام المعلّل رَحِمَهُ اللَّهُ، وعجز السّائل عن الجواب، فكان انقطاعًا، وقد وردت صور الانقطاع في المناظرة بما يلي:

أ- الإقرار: وهو رأس صور الانقطاع، فقد أقرّ السّائل المعترض بما أورده عليه المعلّل بما لا قِبَل له سوى التّسليم والقبول والإقرار لدليله، فقال السّائل كما ورد في المناظرة: (بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفاتٍ إلى سواه).

ب- السّكوت: وذلك حين عجز السّائل عن الجواب، وصعق من حصار المعلّل إذ لم يجد مخرجًا ينفذ منه، أو انتقالًا -ولو مذمومًا- يلوذ إليه، فنقل ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ سكوت السّائل الّذي يعبّر عن انقطاعه وإلزامه وفلجه، فقال: (فوضع إصبعَه على فيه، وبقي باهتًا مُتحيّرًا، وما نطق بكلمةٍ)، فتأمّل إلى ملاحظة ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ لما قطع الخصم، ورأى ردّة فعله، قال: (فوضع إصبعَه على فيه)، وهذه الإشارة فيها دلالة على قوّة حجّة المعلّل، فقد أخذت بتلابيب لبّه، وألزمه بلازمٍ لا محيد عنه، ثمّ قال: (وبقي باهتًا مُتحيّرًا، وما نطق بكلمةٍ)؛ أي: عاجزًا عن الجواب، فانقطعت حجّته، وكشفت شبهته، ووئدت في مهدها، فلم ينبس[٣] ببنت شفة.

---

(١) ورد في الحديث الصّحيح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي**». سبق تخريجه ص ٢٣٥.

(٢) وقد ورد الخبر الصّحيح عن النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ**». سبق تخريجه ص ٢٦٢.

(٣) أي: تَكَلَّمَ وَتَحَرَّكَتْ شَفَتَاهُ بِشَيْءٍ. انظر: لسان العرب، لابن منظور (٢٢٥/٦)، مادّة: نبس، وتاج العروس، للزّبيدي (٥٣٢/١٦)، مادّة: نبس.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: لا بدّ على المناظر أن يلبس حلية الأخلاق الحميدة والخِلال الكريمة، وهو مما يعينه على إحقاق الحقّ، وإبطال الباطل، ويفتح بابًا للخصم إلى رجوعه لما يرى من آدابه، وحسن تعامله، وقد ظهرت من خلال هذه المناظرة آداب منها:

١- تواضع المناظر وهضم نفسه، وعدم تعظيمها أمام خصمه، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولقد خاطبت يومًا...)، فتأمّل فقد أتى بالإفراد لا الجمع، فلم يقل: (خاطبنا أو قلنا[1] أو ناظرنا)، وهو دليل على التّواضع واللّين والرّفق، فعلى المناظر الابتعاد عن الأنانيّة الّتي لا يقبلها العقلاء، ولا يمتطي صهوتها الفضلاء، وإنّ مبدأ اللّصوق إلى الأرض لهو المنهج المحمود، وحريٌّ لصاحبه أن يمنح التّوفيق والسّداد.

٢- ينبغي للمناظر اجتناب الهوى والتّجرّد من حظوظ نفسه، وتكون غايته الحقّ ومتابعته، ومن علاماته وأماراته:

أ- أن تكون المناظرة في خلوة لا على الملأ؛ فهو أدعى لرجوع المبطل عن باطله أو لمصلحة العامّة حتّى لا يقرع سمعهم الباطل.

ب-لا فرق عند المناظر أن يظهر الحقّ على لسانه أو لسان خصمه.

٣- حسن استماع المناظر لكلام خصمه في حال مناظرته، فإنّه لا يقاطعه حتّى ينهي كلامه؛ لأنّ ذلك تمهيدٌ للوصول إلى سبيل الحقّ، والوقوف على حقيقة مذهب الخصم، فيفهم المخالف الحجّة، ويقف على بطلان كلامه بحسن إنصاته.

٤- ينبغي على المناظر استعمال العدل والإنصاف مع خصمه، ومعرفة مكانته وقدره، فابن القيّم رغم مخالفته هذا الخصم لم يمنعه ذلك من قول: (ولقد خاطبت يومًا بعض أكابر هؤلاء)، وكذلك لا يتعدّى عليه، بل يتجرّد لنصرة الحقّ وإحقاقه، ودحر الباطل وإزهاقه.

٥- لا ينبغي للمناظر أن ينتقم من خصمه أو يعيّره بعد انقطاعه وإلزامه، بل يحتويه ويترك له المجال لعلّه يفكّر ويقدّر في الحجّة والبرهان الّذي ألقي عليه، فيرجع إلى الحقّ ويتّبعه، فيكون هذا من التّواضع للحقّ، أو يسكت فلا ينطق بالباطل فيكون من دعاته.

---

(١) وقَدْ حَذَّرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ طُغْيَانِ (أنا، ولي، وعندي)، وَيَأْتِي بِبَدَائِلِهَا مَا يَنِمُّ عَنِ التَّوَاضُعِ. انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (٢/٤٣٤).

الفائدة الثّانية: المناظرة المحمودة العلميّة لا يشترط فيها التّطويل، والتّشغيب بالكلام الغريب، بل يسير فيها بالإفصاح عن بيانه فلا يتلعثم، ويسير بالإيجاز في سؤاله وجوابه، فالاقتصاد والاختصار في الكلام قدر الحاجة هو المحمود؛ لأنّ المناظرة المحمودة بحججها، لا بطولها، مثل هذه المناظرة الّتي تقرّ بها عيون أهل السّنّة والجماعة.

الفائدة الثّالثة: أسلوب الوعظ للمناظر له أهمّية بالغة، حسب ما يراه من خصمه، فلعلّه من أهل الموعظة الحسنة، فسأله بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأمر عظيم، ومقام جليل وهو توحيد المتابعة للنّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال له رَحِمَهُ اللَّهُ: (سألتك بالله، لو قدّر أنّ الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ بين أظهرنا، وقد واجهنا بكلامه وبخطابه)، ففيه جواز السّؤال بالله جَلَّ وَعَلَا لقول النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...**وَمَنْ سَأَلَ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ**...»[(١)]، بل مَن لم يعط مَن سأل كان من شرّ الخلق؛ لقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللهِ وَلَا يُعْطِي بِهِ**»[(٢)]، وخاصّة إذا سأل أن يعطيه أمرٌ هو من المطالب العالية، والمقاصد الشّريفة الّتي تسعد العبد في دنياه، وتنجيه في آخرته وهي التّسليم والقبول والإذعان لسنّة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتّباعها دون عرضها على العقل؛ لأنّه مخلوق ناقص غير كامل، مكبّلٌ بالمحسوس المدرَك له، أمّا ما وراءه فليس له معيار إلّا مخزونه المعرفيّ، وكذلك يكتنفه الهوى والشّبهة، وتتفاوت معارف الخلق وإدراكاتهم، فلا يثبت قدم الإسلام إلّا على ظهر التّسليم والانقياد للنّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرًا وباطنًا.

الفائدة الرّابعة: سدّ المنافذ أمام الخصم وكلّ مخالف، والرّد على شبهته قبل أن يوردها، والمبادرة إلى الإجابة على أسئلته قبل نطقها؛ وهذا أمرٌ جليٌّ في هذه المناظرة، فابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ بادره بسؤالٍ محكمٍ في

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الزّكاة، باب: عطية من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، (١٠٤/٣)، (برقم: ١٦٧٢)، واللّفظ له، والنّسائي في سننه، كتاب: الزّكاة، باب: من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، (٨٢/٥)، (برقم: ٢٥٦٧)، والحاكم في مستدركه، (٥٧١/١)، (برقم: ١٥٠٢)، قال: هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين، وصحّحه الألباني في صحيح الأدب المفرد ص ٩٨، وفي سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٥١٠/١)، (برقم: ٢٥٤).

(٢) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: فضائل الجهاد عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: ما جاء أيّ النّاس خير، (١٨٢/٤)، (برقم: ١٦٥٢)، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ويروى هذا الحديث من غير وجه، عن ابن عباس، واللّفظ له، والنّسائي في سننه، كتاب: الزّكاة، باب: من يسأل بالله عَزَّوَجَلَّ ولا يعطي به، (٨٣/٥)، (برقم: ٢٥٦٩)، وصحّحه أحمد محمّد شاكر في مسند الإمام أحمد، (٢٩٠/٣)، (برقم: ٢٩٢٨).

ألفاظه ومعانيه، لا يحتمل إلّا جوابٍ واحدٍ، فسدّ عنه كلّ منفد لينتقل الانتقال المذموم، فتطول المناظرة، ويضيع الحقّ المنشود، ولا يخرج المناظر بنتيجة المناظرة المحمودة.

الفائدة الخامسة: عدم الاكتفاء في ردّ الشّبهة بأكثر من وجهٍ؛ كما فعل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّه لم يكتف بأن سلّم له الخصم، وأقرّ بما ألقاه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه فألزمه بوجوب الاتّباع، فزاد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليسدّ عنه كلّ طريق، وإشباع المخالف بالحجج إذا ردّ واحدة، عجز عن ردّ الثّانية، فكيف إذا تحيّر وعجز عن الكلّ، فبعد إقراره بالاتّباع، وقال: (بل كان **الفرض** المبادرة إلى الامتثال من غير التفاتٍ إلى سواه)، زاد ابن القيّم حجّة أخرى فقال: (فما الّذي نسخ هذا الفرض عنّا؟ وبأيّ شيءٍ نسخ؟)، فأعجزه عن الجواب لقوّة الحجّة؛ لأنّه استوعب الحجّة وفهمها فقامت عليه.

الفائدة السّادسة: وهي أشرف ما في هذا المبحث وأجلّها قدرًا، وأعلاها سؤددًا، وأقرّها عينًا لأهل المحبّة والاتّباع، وأشدّها على أهل الزّيغ من أهل العقول المتهوّكين وظنونهم، وآراء المتحيّرين وأهوائهم، وخيالات أهل الكشف والذّوق ومناماتهم، (وأمرٌ هذا شأنه حقيقٌ بأن تنعقد عليه الخناصر، ويُعضّ عليه بالنّواجذ، ويُقبضَ فيه على الجمر، ولا يؤخذ بأطراف الأنامل، ولا يُطلب على فَضْلَةٍ؛ بل يُجعل هو المطلب الأعظم، وما سواه إنّما يطلب على الفَضْلَةِ)[1].

فتوحيد المتابعة هو رأس الأمر، وأعلى شعبة من شعب الإيمان مع توحيد الله جَلَّ وَعَلَا، وهما شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن أتى بهما لزم عليه الإتيان (بمقتضاهما قولًا وفعلًا واعتقادًا، وترك المنافي والمناقض لهما قولًا وفعلًا واعتقادًا)[2].

ولا يكمل تحقيق الإسلام إلّا بتحقيق الاتّباع لأنّ (الإسلام هو السّنّة، والسّنّة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلّا بالآخر)[3]؛ فهما مترادفان على هذا المعنى، ولا استقامة للسّنّة إلّا بالتّسليم والإذعان لله عَزَّوَجَلَّ، ولا يتمّ ذلك إلّا بالعمل بسنّة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي مرتبطة بالقرآن؛ لأنّها وحي من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لقوله:

(١) طريق الهجرتين، لابن القيّم (٢/٦٤٤-٦٤٥).

(٢) التّوضيح عن توحيد الخلّاق في جواب أهل العراق، لسليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب (ت: ١٢٣٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٤٠.

(٣) شرح السّنّة، لأبي محمّد الحسن بن عليّ بن خلف البربهاري (ت: ٣٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن أحمد الجميزي، الطّبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ، ص ٣٥.

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النّجم: ٣-٤]، ولقول النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»(١).

ولا تتحقّق العبوديّة لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ (إلّا بأصلين عظيمين:

أحدهما: متابعة الرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

والثّاني: الإخلاص للمعبود، فهذا تحقيق ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥])(٢).

(فيوحّده بالتّحكيم والتّسليم، والانقياد والإذعان، كما وحّد المرسِل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالعبادة والخضوع والذّلّ، والإنابة والتّوكّل)(٣).

والمتابعة هي التّلاوة الّتي ورد الثّناء عليها من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على أهلها في قوله جَلَّوَعَلَا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١]، أي: يتّبعونه حقّ اتّباعه، والتّلاوة على ضربين: تلاوة اللّفظ، وتلاوة المعنى، فالأولى: وسيلة وطريق، والثّانية: هي الغاية المقصودة، وتلاوة القرآن العظيم تشمل المعنيين، إلّا أنّ تلاوة المعنى أشرف من مجرّد تلاوة اللّفظ(٤).

ومن هنا كانت معرفة الرّسول(٥) صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما جاء به فوق كلّ ضرورة، وذلك بمحبّته وتصديقه وطاعته، فينال سعادة الدّارين، ولا سبيل إلى معرفة ما ينفع ويضرّ إلّا من طريقه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فهو صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الميزان الرّاجح الّذي على أقواله وأعماله وأخلاقه توزن أقوال وأعمال وأخلاق الخلق، فعلى كلّ مَن أراد نصح نفسه، والنّجاة والسّعادة لها، ويدخل تحت زمرته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأتباعه وأنصاره، فيجتهد في تعلّم سنّته وهديه(٦)، والنّصوص الشّرعيّة متضافرة متكاثرة بهذا الأمر العظيم لما له من الآثار الطّيّبة المباركة في الدّور الثّلاث: الدّنيا والبرزخ والآخرة.

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٧١.

(٢) مدارج السّالكين، لابن القيّم (١/١٠٤).

(٣) المصدر نفسه (٢/٣٦٥).

(٤) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١١٤-١١٥).

(٥) وَقَدْ أَجَادَ وَأَفَادَ مُحَمَّدُ بنِ خَلِيفَةَ التَّمِيمِيّ -وفّقه الله وسدّده- فِي هَذَا البَابِ فِي كِتَابِهِ: "حقوق النّبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على أمّته في ضوء الكتاب والسّنّة"، فَأَتَى بِمَا يَشْفِي العَلِيلَ وَيَرْوِي الغَلِيلَ، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرًا وَنَفَعَ بِهِ الْمُسْلِمِينَ.

(٦) انظر: زاد المعاد، لابن القيّم (١/٦٨-٦٩).

أمّا في دار **الدّنيا** فبامتنان الله عَزَّوَجَلَّ على أهل الإيمان والاتّباع تفضّلًا منه وإحسانًا، بأن أرسل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ إليهم رسولًا يهديهم إلى الرّشد ويدلّهم على الطّريق المستقيم، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، (ويا لها من منّةٍ عظيمةٍ فاتتِ المنن، وجلّت أن يقدرَ العباد لها على ثمن)[١].

والفرض الواجب على كلّ مسلم محبّته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وطاعته الّتي هي تابعة لمحبّة الله وطاعته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[٢]، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣١-٣٢]، (فجعل اتّباع رسوله مشروطًا بمحبّتهم لله، وشرطًا لمحبّة الله لهم، ووُجودُ المشروط ممتنعٌ بدون وجود شرطه وتَحَقُّقُهُ بتَحَقُّقِه فَعُلِمَ انتفاء المحبّة عند انتفاء المتابعة، فانتفاء محبّتهم لله لازمٌ لانتفاء المتابعة لرسوله، وانتفاء المتابعة مَلْزومٌ لانتفاء محبّة الله لهم، فيستَحيل إذًا ثبوت محبّتهم لله، وثبوت محبّة الله لهم بدون المتابعة لرسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ودلّ على أنّ متابعة الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هي حبّ الله ورسوله، وطاعة أمره)[٣]، وثبات المحبّة في القلب إنّما يكون بمتابعة الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في أقواله وأعماله وأخلاقه، فعلى قدر الاتّباع تكون قوّة المحبّة وثباتها؛ لأنّ هذا الاتّباع يوجب المحبّة والمحبوبيّة معًا، فالشّأن كلّ الشّأن أن يحبّك الله جَلَّوَعَلَا أيّها المتّبع، ولا تنال هذه المحبّة إلّا إذا اتّبعت خليله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ باطنًا وظاهرًا[٤].

وأمّا في دار **البرزخ** فإنّ أمّة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ستسأل عنه في القبر، لقول رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «...**فَأُوحِيَ إِلَيَّ: أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ -قَرِيبَ- لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ: أَسْمَاءُ- مِنْ فِتْنَةِ المسِيحِ الدَّجَّالِ، يُقَالُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُوقِنُ -لَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا قَالَتْ: أَسْمَاءُ- ، فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا، فَيُقَالُ: نَمْ**

(١) مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/١٥٦).

(٢) انظر: جلاء الأفهام، لابن القيّم ص ٤٧٠.

(٣) مدارج السّالكين، لابن القيّم (١/١١٩).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٣/٣٩).

صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ...»[(١)]، ولقول الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...**فَأَمَّا فِتْنَةُ الْقَبْرِ: فَبِي تُفْتَنُونَ، وَعَنِّي تُسْأَلُونَ...** »[(٢)]، فمن وصلت إليه السّنن الثّابتة عن النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتركها لقول شيخ معظّم، أو إمام متبوعٍ أو رأي وعقل فلان، فسيوقن في أوّل منازل الآخرة، ويعلم حقيقة المتابعة للرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثمّ يَرِدُ يوم **القيامة** ويسمع المنادي ﴿فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، (ولا يُسأَل أحدٌ قطّ عن إمامٍ ولا شيخٍ ولا متبوعٍ غيرَه، بل يُسأَل عمّن اتّبعه وائتمّ به غيره، فلينظر بماذا يجيب؟ وليُعدّ للجواب صوابًا)[(٣)].

ومن ثمار المتابعة الّتي يقطفها العبد، أن يَرِدَ حوض[(٤)] النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويشرب منه يوم العطش الأكبر على قدر وروده سنّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشربه منها، والجزاء من جنس العمل، فمنْ اتّبعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرّأس، (٢٨/١)، (برقم: ٨٦)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صلاة الكسوف من أمر الجنّة والنّار، (٦٢٤/٢)، (برقم: ٩٠٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٢/٤٢)، (برقم: ٢٥٠٨٩)، وصحّح إسناده المنذري في التّرغيب والتّرهيب (٤/ ١٩٤)، (برقم: ٥٣٩٥)، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (٢٩٠/١).

(٣) إعلام الموقّعين، لابن القيّم (١٨٢/٤).

(٤) الإِيمَانُ بِالحَوْضِ مِنْ جُمْلَةِ الإِيمَانِ بِالغَيْبِ، وَهُوَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الخَلَفِ وَأَهْلِ الكَلَامِ، وَيُثْبِتُونَ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةِ فِيهِ، فَقَدْ رُوِيَتْ أَحَادِيثُهُ مَا يَزِيدُ عَنْ الثَّلَاثِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ حَدِيثًا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا الْمُعْتَزِلَةُ وَالخَوَارِجُ، كَمَا حَكَاهُ عَنْهُمْ الأَشْعَرِيَّ وَالسِّجْزِي وَابْنَ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقَدْ أَفْرَدَ بَعْضُ عُلَمَاءُ أَهْلِ الحَدِيثِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الحَوْضَ بِالتَّأْلِيفِ: كَبَقِيَّ بنَ مِخْلَدٍ أَلَّفَ كَتَابَ الحَوْضِ وَالكَوْثَرِ، وَجَاءَ ابنُ بَشْكَوَالَ وَوَضَعَ ذَيْلًا عَلَى جُزْءِ بَقِيّ. انظر: رسالة إلى أهل الثّغر بباب الأبواب، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: عبد الله شاكر محمّد الجنيدي، دون طبعة، عمادة البحث العلميّ، بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٣هـ، ص ١٦٥، والإبانة عن أصول الدّيانة، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، الطّبعة الأولى، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧، ص ٢٤٥، ورسالة السّجزي إلى أهل زبيد في الرّدّ على من أنكر الحرف والصّوت، لأبي نصر عبيد الله ابن سعيد بن حاتم السّجزيّ (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمّد با كريم با عبد الله، الطّبعة الثّانية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٢٧٠، وفتح الباري، لابن حجر (٤٦٧/١١)، وزاد المعاد، لابن القيّم (٥٩٦/٣)، والكافية الشّافية، لابن القيّم (٥٧١/٢)، والمواقف، للإيجي (٥٢٣/٣)، وشرح المقاصد، لسعد =

في دار الدّنيا ونهل من معين سنّته وتضلّع منها، شرب من حوضه الشّريف صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتضلّع منه، فنعم الرّفدُ المرفود، (فله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حوضان عظيمان:

حوضٌ في الدّنيا: وهو سنّته وما جاء به، **وحوضٌ في الآخرة،** فالشّاربون من هذا الحوض في الدّنيا هم الشّاربون من حوضه يوم القيّامة فشاربٌ ومحرومٌ ومستقلٌّ ومستكثرٌ، والّذين يذودونهم هو والملائكة عن حوضه يوم القيّامة هم الّذين كانوا يذودون أنفسهم وأتباعهم عن سنّته، ويؤثرون عليها غيرها، فمن ظمأ من سنّته في هذه الدّنيا ولم يكن له منها شربٌ فهو في الآخرة أشدّ ظمأً وأحرّ كبدًا)[1].

وفي هذا المعنى يقول ابن القيّم[2] رَحِمَهُٱللَّهُ:

فَـرِدْ أيّهـا الظَّمْـآنُ وَالـوِرْدُ مُمْكِـن ... فَـإِنْ لَمْ تَـرِدْ فَـاعْلَمْ بِأَنَّـكَ هَالِـكُ

وَإِنْ لَمْ يَكُـنْ رِضْـوَانُ يَسْـقِيكَ شَـرْبَةً ... سَيَسْـقِيكَهَا إِذْ أَنْـتَ ظَمْـآنَ مَالِـكُ

وَإِنْ لَمْ تَـرِدْ فِي هَـذِهِ الـدَّارِ حَوْضَـهُ ... سَتُصْـرَفُ عَنْـهُ يَـوْمَ يَلْقَـاكَ آنُـكُ[3]

ومن ثمار المتابعة أنّ الله جَلَّجَلَالُهُ يعطي لعبده تفضّلًا وتكرّمًا منه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على قدر إخلاصه لله جَلَّوَعَلَا، ومتابعته لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا العطاء يكون حسب إخلاصه ومتابعته في دار الدّنيا فمقلٌّ ومستكثرٌ[4].

❁ ❁ ❁

=

الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازاني (ت: ٧٩١هـ)، دون طبعة، دار المعارف النّعمانيّة، باكستان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، (٢٢٣/٢).

(١) اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٧٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٧٣.

(٣) بِالْمَدِّ وَضَمِّ النُّونِ، وَهُوَ الرَّصَاصُ الْمُذَابُ، وقيل: هُوَ خَالِصُ الرَّصَاصِ، وَهُوَ وَاحِدٌ لَا جَمْعَ لَهُ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٧٧/١)، مادّة: أنك، وفتح الباري، لابن حجر (٤٢٩/١٢).

(٤) انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٧٣.

المبحث الثّاني :

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا .

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني : الدّراسة التّفصيليّة لها .

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

المبحث الثّاني:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وجرى بيني وبين بعض رؤساء هؤلاء مناظرة في مسألة الكلام، **فقال**: نحن وسائر الأمّة نقول: القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ، ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ، فمن أين لكم ذلك؟

فقال له بعض من كان معي من أصحابنا[(١)]: قد قال النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ**»[(٢)].

وقالت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**وَلَشَأْنِي كَانَ أَحْقَرُ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى**»[(٣)].

فرأيت الجهمي قد عبس[(٤)] وبسر وكَلَح[(٥)]، وزوى وجهه عنه، كالّذي شمَّ رائحةً كريهةً أعرض عنها بوجهه، أو ذاق طعامًا كريهًا مُرًّا مذاقه)[(٦)].

---

(١) لَعَلَّ الْمَقْصُودُ بِهِ: ابنَ كَثِيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَبِ النَّاسِ لابنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ-والله أعلم بالصّواب-.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السّنّة، باب: في القرآن، (١١٧/٧)، (برقم: ٤٧٣٨)، قال ابن القيّم في مختصر الصّواعق (: وهذا الإسناد كلّهم أئمّة ثقات وصحّحه الألباني مرفوعًا وموقوفًا في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٢٨٢/٣)؛ لأنّه لا يقال فيه بالرّأي.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّفسير، باب: ﴿ **لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا** ﴾ [النّور: ١٢] إلى قوله: ﴿ **ٱلْكَٰذِبُونَ** ﴾ [النّور: ١٣]، (١٠١/٦)، (برقم: ٤٧٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: التّوبة، باب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (٢١٢٩/٤)، (برقم: ٢٧٧٠).

تنبيه: أورد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث بشيءٍ من الاختلاف في ألفاظه، ففي البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورد بلفظ: «**وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي ...فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى**»، وكذلك مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قريب من لفظ البخاري: «**وَلَشَأْنِي كَانَ أَحْقَرُ فِي نَفْسِي...فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى**»، فلم يذكر «**فِي نَفْسِي**»، وأتى بلفظ «**بِوَحْيٍ**» بدل لفظ الحديث: «**بِأَمْرٍ**»، ورجعت إلى كتب السّنن والمسانيد، وكتب التّخريج لعلّي أظفر بما ساقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلم أجد -حسب اطّلاعي-، ولعلّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورده من حفظه، ونسي لفظه، والحديث إذا لم يرو بلفظه، فيقول في آخر إيراده للحديث: أو كما قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) العُبُوسُ: قُطُوبُ الوَجْهِ مِنْ ضِيقِ الصَّدْرِ. انظر: المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني ص ٥٤٤، مادّة: عَبَسَ.

(٥) فَعَابِسُ الوَجْهِ إِنْ أَبْدَى عَنْ أَسْنَانِهِ فِي عُبُوسِهِ قُلْتَ: كَلَحَ، وَإِنْ اهْتَمَّ لِذَلِكَ وَفَكَّرَ فِيهِ، قُلْتَ: بَسَرَ. انظر: العين، للفراهيدي (٣٤٣/١)، مادّة: عَبَسَ.

(٦) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٦٦٧/٢-٦٦٨).

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

ساق ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظرته في كتابه: "الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة"، عند كسره للطّاغوت الثّاني[1] وهو قولهم: وجب تقديم العقل إن تعارض مع النّقل، وأورد ما يزيد عن الأربعين ومائتي وجهٍ، وضمن الوجه الثّمانون[2] وهو أنّ المعارض للوحي بالعقل لا بدّ له من بغض النّصوص الشّرعية المخالفة لعقله فيعاديها؛ لأنّها مخالفة لعقله وهواه.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا مكانها فلم يعلم أين وقعت هذه المناظرة؟ ولو كان هناك فائدة في ذكر موضع مجريات المناظرة، أو تتعلّق بذلك مناسبة لذكر مكانها لفعل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكان المتناظران فيها هما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأحد رؤوس الجهميّة، لقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وجرى بيني وبين بعض رؤساء هؤلاء...فرأيت الجهميّ...)، فَعُلِم من خلال كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه من رؤوس التّجهّم في زمانه.

وأمّا موضوع المناظرة فقد نصّ عليها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وجرى بيني وبين بعض رؤساء هؤلاء مناظرة في **مسألة الكلام...**).

وهذه المسألة من المسائل العقديّة الّتي وقع فيها النّزاع بين أهل السّنّة والحديث وغيرهم من الفرق، وابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ سطّر مذاهب النّاس[3] في كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهي من المسائل الطّويلة، ومن أكثرها اختلافًا، وأوسعها تشعّبًا، وقد استوعبها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واهتمّ بهذا الموضوع في تراثه؛ لأنّه يدرك حقيقته، وما يلزم من تعطيله عن حقيقته، وخاصّة وأنّه متعلّق بالذّات العليّة المقدّسة، وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكعادة ابن القيّم في الجمع بين التّنظير والتّطبيق كانت هذه المناظرة مع وجازتها تلخّص قدرًا عظيمًا بل جوهريًّا فيما طرحه في موضوع صفة الكلام.

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٤٧٣/١).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦٦٧/٢-٦٦٨).

(٣) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (١٣٠٢/٤-١٣١٤).

وسينتقي الباحث مما كتبه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يعينه على إتمام التّصوّر عن موضوع المناظرة وذلك من خلال الآتي:

١- **توحيد الجهميّة:** (هو نفي صفات الرّبّ، كعلمه و**كلامه** وسمعه وبصره وحياته وعلوّه على عرشه، ونفي وجهه ويديه، وقطب رحى هذا التّوحيد جحد حقائق أسمائه وصفاته)[١].

فانظر إلى مضمون توحيد الجهميّة -واسأل الله الهداية والرّشد- فهو إنكار كلّ ما أخبر به الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن صفاته، وأخبر به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حياة الرّبّ وعلمه وقدرته وسمعه وبصره وكلامه واستوائه على عرشه وغيرها من الصّفات، فهذا الّذي يسمّونه توحيدًا هو في الحقيقة تكذيبٌ لله جَلَّ وَعَلَا وما جاء عنه، ولسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما جاء به، فكان هذا التّوحيد مناقضٌ لتوحيد الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كلّ وجهٍ[٢].

فلا تغترّ أيها الموفّق بالألفاظ الّتي تحمل بين طيّاتها التّلبيس والتّدليس من أتباع إبليس اللّعين، فمن مَكْرِهِ قال للأبوين: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

وقال لآدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠].

فالعبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني، فقد جعلوا كلمة التّوحيد ترسًا وذرعًا، لإخفاء حقيقة مذهبهم، فحقيقة التّوحيد عندهم نفي الصّفات وجحد حقائقها، ومنها صفة الكلام؛ فلمّا أصّلت الجهميّة أنّ الله جَلَّ وَعَلَا لا يَتكلَّمُ ولا يُكَلِّمُ أحدًا، ولا له صفة تقوم به، سلّطوا عليه التّأويل الباطل كلّ ما خالف ما أصّلوه[٣]، ويقولون: (أنّ كلامه مخلوقٌ ومن بعض مخلوقاته، فلم يقم بذاته سبحانه)[٤].

وأمّا القائلون بنفي صفة الكلام عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهم: **الجهميّة** و**المعتزلة**.

٢- **أصل انحراف الجهميّة في باب صفات الله جَلَّ وَعَلَا:** ومنها نفيهم لصفة الكلام، هو قياسهم الفاسد صفات الخالق بصفات المخلوقين، فبنوا أصلهم على ما عهدوه من صفات المخلوقين وأحواهم، وظنّوا أنّ

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٥٧٦/١).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٧٢٦/٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦٦/١).

(٤) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (١٣٠٦/٤).

ذلك يلحق بالباري جَلَّوَعَلَا، فسلّطوا العقل وجعلوه حاكما على نصوص الصّفات، وجاؤوا بأصول فاسدة وشبهٍ ودعوى باطلة مجرّدة عن البيّنة والحجّة، فحكّموها وسلّطوها على المحكم المنزّل من كلام الله جَلَّوَعَلَا وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

٣- **قواعد[١] وأصول مهمّة في صفات الله عَزَّوَجَلَّ ومنها صفة الكلام للردّ على الجهميّة:** هذه المسألة العقديّة أولاها ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ اهتمامًا كبيرًا في مصنّفاته للردّ على الجهميّة وهدم أصولهم الفاسدة لمخالفتها للعقول السّليمة والفطر المستقيمة والشّرع الحنيف، وبالدّعوة إلى مذهب السّلف وأهل الحديث في باب إثبات ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه وأثبته له رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الصّفات، منها صفة الكلام، موافقة للكتاب والسّنّة والعقل والفطرة، ومن تلكم القواعد ما يأتي:

أ- صفات الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ كلّها صفات كمالٍ وجلالٍ وجمالٍ، قال ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ: (كلّ صفةٍ دلّ عليها القرآن والسّنّة فهي صفة كمالٍ، والعقل جازمٌ بإثبات صفات الكمال للرّبّ سبحانه، ويمتنع أن يصف نفسه أو يصفه رسوله بصفة توهم نقصًا)[٢].

فتبيّن أنّ الله جَلَّوَعَلَا (إنّما يوصف من كلّ نوعٍ بأكمل ذلك النّوع على وجهٍ لا يستلزم نقصًا ولا تمثيلًا)[٣]، وأنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ المختصّ بصفات الكمال الّتي لا نقص فيها بوجهٍ من الوجوه، المنعوت بنعوت الجلال والجمال، فمن جحدها فهو جاحدٌ لكمال الرّبّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يحبُّ صفاته العلا[٤]، ويحبّ جَلَّجَلَالُهُ مَن اتّصف من خلقه بمقتضياتها؛ لأنّها صفات كمال[٥]، وأنّ كلّ صفة هي صفة كمال وجلال؛ سواء وردت مفردةً أو مقترنة بغيرها من الصّفات[١]،

---

(١) القواعد في **اللّغة:** هِيَ جَمْعُ قَاعِدَةٍ، وَيُرَادُ بِهَا: أَصْلُ الأُسِّ، ومنه: قَوَاعِدُ البَيْتِ؛ أيْ: أَسَاسُهُ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري، (١٣٧/١)، مادّة: قعد، ولسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٣٦١)، مادّة: قعد.

أمّا في **الاصطلاح:** تُطْلَقُ القَاعِدَةُ ويُرَادُ بِهَا: القَضِيَّةُ الكُلِّيَّةُ الْمُنْطَبِقَةُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَاتِهَا، والجَامِعَةُ لِفُرُوعٍ عِدَّةٍ مِنْ أَبْوَابٍ شَتَّى. انظر: التّعريفات، للجرجاني ص ١٧١، والكلّيات، للكفوي ص ٧٠٢، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتّهانوي (١٢٩٥/٢).

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١١٠/١).

(٣) المصدر نفسه (١٠٢٣/٢).

(٤) انظر: الجواب الكافي، لابن القيّم ص ٢٠٧، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١٠٣٣/٢-١٠٣٤)، والفوائد ص ١٨٣.

(٥) الوابل الصّيّب، لابن القيّم ص ٣٤.

ويمتنع على الله جَلَّوَعَلَا مماثلته بأحدٍ من الخلق لما له من صفات الكمال ونعوت الجلال، ولكثرة ما قامت به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ صفات الكمال عجز الخلق على إحصاء الثّناء عليه(٢).

ب- **القول في صفات الله كالقول في ذاته؛** وهذه قاعدة عظيمة في فهم هذا الباب الشّريف، وهي (الكلام في الصّفات فرعٌ على الكلام في الذّات، يحتذى فيه حذوه؛ ويتّبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذّات: إثبات وجودٍ لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصّفات: إثبات وجودٍ لا إثبات تكييف)(٣).

وهذه قاعدة جليلة في ردّ شبهة كلّ معطّلٍ لصفات الله جَلَّوَعَلَا بأيّ نوعٍ من أنواع التّعطيل، وهذا ما قرّره ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ فقال: (الصّفات حكمها حكم الذّات، فكما أنّ ذاتُه سبحانه لا تشبه الذّوات، فصفاته لا تشبه الصّفات، فما جاءهم من الصّفات عن المعصوم تلقوه بالقبول، وقابلوه بالمعرفة والإيمان والإقرار لعلمهم بأنّه صفة من لا شبيه لذاته ولا لصفاته)(٤).

ومما يختصّ به ذات الله العليّة المقدّسة أنّ لها صفات الكمال والجلال يمتنع قيامها بدونها، فصفات المخلوق لا تنفكّ عنه ولا تنتقل عنه فكيف بصفات الخالق؟ والذّات لا تخلو عن الصّفات لأنّها قائمة بها(٥)، فمن أنكر صفة من صفاته فقد أنكر ذاته المقدّسة، لأنّه من المحال قيام ذات إلّا بصفات (فمن أنكر مباينة الرب لخلقه وصفاته التي وصف بها نفسه فقد جحد ذاته وأنكرها وإن أقر بها لفظا)(٦).

فأعمل السّلف وأهل الحديث رَحِمَهُمُٱللَّهُ هذه القاعدة في الرّدّ على الجهميّة لما استدلّوا على خلق القرآن بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الرعد: ١٦]، (فأجابهم السّلف بأنّ القرآن **كلامه**، و**كلامه** من صفاته، وصفاته داخلةٌ في مسمّى اسمه -كعلمه وقدرته وحياته، وسمعه وبصره، ووجهه ويديه- فليس الله اسمًا لذاتٍ

=

(١) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (٢٨٣/١).

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٩/١).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١٦٧/٣).

(٤) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٦٥/١).

(٥) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣٣٦/٣، ٤٧٣)، ومفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١١٤١/٢).

(٦) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٩٦٤/٢).

لا نعت لها، ولا صفة، ولا فِعْل، ولا وجه، ولا يَدَيْن، ذلك إلهٌ معدومٌ مفروضٌ في الأذهان، لا وجود له في الأعيان، كإله الجهميّة)[١].

ت- **القول في بعض الصّفات كالقول في الصّفات الأخرى،** وقد أعملها أهل السّنّة والحديث رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لدمغ شبه أهل الزّيغ والارتياب من الجهميّة وأفراخهم ممن فرّق بين صفات الباري جَلَّ وَعَلَا أو أنكرها، فمَن نفى صفةً أو أثبت صفة دون الأخرى وقع في التّناقض والتّهافت في مذهبه، وتشبّه بمن كان قبله بالإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه[٢]، وهذا ما قرّره[٣] ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ث- **الصّفة إذا قامت بمحلٍّ عاد حكمها إلى ذلك المحلّ فكان هو الموصوف بها،** (وهي قاعدة عظيمة في معرفة الأسماء والصفات)[٤]، وهذا مما يعين على فهم صفة الكلام، وقد وضحها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضرب لها مثالًا بصفة الكلام لتقريبها للأفهام، ولتستوعبها العقول فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (صفة الكلام، فإنّه إذا قامت بمحلٍّ كانت هو المتكلّم دون من لم تقم به، وأخبر عنه بها، وعاد حكمها إليه دون غيره، فيقال: قال وأمر ونهى ونادى وناجى وأخبر وخاطب وتَكلَّم وكَلَّم، ونحو ذلك، وامتنعت هذه الأحكام لغيره، فيستدلّ بهذه الأحكام والأسماء على قيام الصّفة به وسلبها عن غيره على عدم قيامها به، وهذا هو أصل السّنّة الّذي ردّوا به على المعتزلة والجهميّة وهو من أصحّ الأصول طردًا وعكسًا[٥])[٦].

ج- **المضاف إلى الله نوعان: إضافة صفة إلى موصوفها وإضافة عين قائمة بنفسها[٧]، فالأوّل:** كسمعه جَلَّ وَعَلَا وبصره وعلمه و**كلامه** ووجهه ويديه، ومشيئته ورضاه وغضبه، و**الثّاني:** كبيت الله، وناقة الله، وعبد الله، وهذه من إضافة اختصاص وتشريف.

---

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٣٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٥/٢١٢).

(٣) انظر: جلاء الأفهام، لابن القيّم ص ١٨١.

(٤) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١/٢٩٢).

(٥) وَهُوَ مَا يَقْتَضِي نَفْيَ الحُكْمِ عَنِ الفَرْعِ لِنَفْيِ عَلَّةِ الحُكْمِ فِيهِ، فَالْمُطَّرِدُ هُوَ الجَامِعُ، وَالْمُنْعَكِسُ هُوَ الْمَانِعُ، أي: يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الأَفْرَادِ، وَيَخْرُجُ مِنْهُ مَا لَيْسَ مِنْهُ. انظر: الأمثال في القرآن، لابن القيّم ص ٢١، وشرح العقيدة السّفارينيّة، لابن العثيمين ص ٧٢٢.

(٦) بدائع الفوائد، لابن القيّم (١/٢٩٢).

(٧) انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (١/٢٩٢).

وصفة الكلام من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فلا بدّ أن يقوم بالمتكلّم؛ لأنّه من أمحل المحال أن يكون كلامٌ من غير متكلّمٍ فهو كسمعٍ من غير سامعٍ، وبصرٍ من غير مبصرٍ، فإذا أضيفت إلى الله جَلَّوَعَلَا كان بمنزلة إضافة سمعه وبصره وكلّ صفةٍ هي له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ومَن زعم أنّها من إضافة مخلوقٍ إلى خالقٍ فقد أعظم على الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الفرية، وهو عين التّعطيل الّذي هو شرٌّ من الإشراك؛ لأنّه نفى صفات الخالق جَلَّجَلَالُهُ وأثبت العدم.

وقد عقد رَحِمَهُٱللَّهُ في الكافية الشّافية فصلًا بعنوان: (في التّفريق بين ما يضاف إلى الرب تعالى من الأوصاف والأعيان)[1]، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَاللهُ أَخْبَـــرَ فِي الكِتَـــابِ بِأَنَّـــهُ ... مِنْهُ وَمَجْرُورٌ، بِـ (مِنْ) نَوْعَانِ
عَـــيْنٌ وَوَصْـــفٌ قَـــائِمٌ بِالغَـــيْرِ فَـــا ... لأَعْيَانُ خَلْقُ الخَالِقِ الرَّحْمَنِ
وَالوَصْـــفُ بِالْمَجْـــرُورِ قَـــامَ لِأَنَّـــهُ ... أَوْلَى بِهِ فِي عُرْفِ كُلِّ لِسَانِ
وَنَظِـــيرُ ذَا أَيْضًـــا سَـــوَاءً مَـــا يُضَـــا ... فُ إِلَيْهِ مِنْ صِفَةٍ وَمِنْ أَعْيَانِ
فَإِضَـــافَةُ الأَوْصَـــافِ ثَابِتَـــةٌ لِمَـــنْ ... قَامَتْ بِهِ كَإِرَادَةِ الرَّحْمَنِ
وَإِضَـــافَةُ الأَعْيَـــانِ ثَابِتَـــةٌ لَـــهُ ... مُلْكًا وَخَلْقًا مَا هُمَا سَيَّانِ
فَـــانْظُرْ إِلَى بَيْـــتِ الإِلَـــهِ وَعِلْمِـــهِ ... لَمَّا أُضِيفَا كَيْفَ يَفْتَرِقَانِ
وَكَلَامُـــهُ كُحَيَاتِـــهِ وَكَعِلْمِـــهِ ... فِي ذِي الإِضَافَةِ إِذْ هُمَا وَصْفَانِ
لَكِـــنَّ نَاقَتَـــهُ وَبَيْـــتَ إِلَهِنَـــا ... فَكَعَبْدِهِ أَيْضًا هُمَا ذَاتَانِ
فَـانْظُرْ إِلَى الجَهْمِـيِّ لَمَّـا فَاتَـهُ الْـ ... ـحَقُّ الْمُبِينُ وَوَاضِحُ الفُرْقَانِ
كَـــانَ الجَمِيـــعُ لَدَيْـــهِ بَابًا وَاحِـــدًا ... وَالصُّبْحُ لَاحَ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ

ح- وجوب تنزيه صفات الخالق عن مشابهة صفات المخلوقين، وإن اتّفقت في المسمّى العامّ، فإنّها تتباين في المعنى.

وقد وصف الله عَزَّوَجَلَّ نفسه بالتّكليم فقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النّساء: ١٦٤].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(١) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٤/٥٥).

ووصف عبده ورسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ بالتّكليم فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٤٦]، وليس التّكليم مثل التّكليم.

ولهذا كما لا يجوز نفي صفة من صفات الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الّتي وصف بها نفسه، فلا يجوز أيضًا تشبيهها وتمثيلها بصفات المخلوقين، بل يجب التّنزيه مع الإثبات على ما عرّف به نفسه جَلَّ وَعَلَا لعباده أن يسلكوه في باب صفاته فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١١]، (فإنّ الله سبحانه ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فالعارفون به، المصدّقون لرسله، المقرّون بكماله: يثبتون له الأسماء والصّفات، وينفون عنه مشابهة المخلوقات، فيجمعون بين الإثبات ونفي التّشبيه، وبين التّنزيه وعدم التّعطيل، فمذهبهم حسنةٌ بين سيّئتين، وهدًى بين ضلالتين)[1].

فتأمّل كيف استقام لأهل السّنّة والحديث نظرهم ومناظرتهم، لَمَّا نظروا إلى مقامي النّفي والإثبات في باب الصّفات وأعطوا كلا المقامين حقّه[2]، فتحقّقت وسطيتهم في باب الصّفات بين أهل التّعطيل وأهل التّمثيل.

وهذه الأصول والقواعد مما تسهّل وتعين القاري على فهم صفات الباري جَلَّ جَلَالُهُ، ومنها صفة كلامه وتكليمه، ووحيه وأمره ونهيه، والموفّق من وفّقه الله بفضله وإحسانه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والمخذول من خذله بعدله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وما جناه المعطّل على نفسه ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النّحل: ٣٣].

ومن خلال دراسة هذه المناظرة سيعرف كلّ باحثٍ عن الحقّ، ومريدٍ للهداية والرّشد حقيقة كلام الرّبّ جَلَّ جَلَالُهُ.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

تكوّنت المناظرة تكوّنًا صحيحًا، ففيها مدّعٍ، ودعوى، وأدلّة، ومعترِضٌ، ونتيجة، أمّا المدّعي فهو المقابل لابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ الّذي هو من رؤوس الجهميّة، ويتّضح من مجريات المناظرة أنّه يقول بمذهب الجهميّة .

وأمّا دعواه فهي عين دعوى الجهميّة[1] في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا، وهي أنّ (القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ)، وهي إضافة مخلوق إلى خالق، أو إضافة وصف من غير قيام معنًى به، لا إضافة الصّفة

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٣٣٤).

(٢) انظر: شفاء العليل، لابن القيّم (٢/٨٠٩).

إلى الموصوف، يدلّ عليه قوله الّذي يليه: (ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكِلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ)، أي: أنّ كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مخلوق.

وتعليل هذه الدّعوى هو أنّ إثبات الكلام لله جَلَّ وَعَلَا مستلزم للتّجسيم والتّشبيه، فأدّى إلى تعطيل صفة الكلام لله جَلَّ وَعَلَا ونفيها، وأنّه لا يُكَلِّم ولا يَتَكَلَّمُ، ظنًّا منه أنّه ينزّه الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن مشابهة المخلوقين، ،لهذا قال المدّعي الجهمي: (ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكِلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ).

فذكر في هذه المناظرة دعواه وتعليلها.

فقام أحد أصحاب ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقام السّائل المعترض، فعارضه بالأدلّة الواضحة البيّنة الّتي لا تحتمل التّأويل أو النّفي، وذلك بعد تقرير الجهمي لعقيدته ودعواه بقول: (نحن وسائر الأمّة نقول: القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ، ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكِلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ، فمن أين لكم ذلك؟).

فتأمّل في كلام هذا الجهميّ وما فيه من المغالطات والتّلبيس والتّمويه، الّتي تفطّن لها ابن القيّم وصاحبه رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، منها:

١- قوله: (نحن وسائر الأمّة نقول: القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ)، فهو يقصد بقوله: (نحن وسائر الأمّة)، أي: الجهميّة والمعتزلة ومَن وافقهم في هذه المسألة، وسار في فلكهم؛ لأنّهم يكفّرون[٢] المخالف لهم تشنيعًا له وعقابًا له، لمخالفته ما يعتقدونه أنّه الحقّ.

٢- وقوله: (القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ)، فإن قصد أنّ القرآن كلام الله جَلَّ وَعَلَا غير مخلوقٍ، وهو من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فهو صحيح، ولكنّه على مذهب الجهميّة والمعتزلة النّافين للصّفات، إلّا أنّ الجهميّة أشدّ غلوًّا من المعتزلة في باب النّفي، مع اتّفاقهم على أنّ كلام الله جَلَّ وَعَلَا مخلوق، ومن بعض مخلوقاته، ولم يقم به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلامٌ، خارجًا عن ذاته، (فاتّفقوا على هذا الأصل واختلفوا في

=

(١) وُهُوَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةُ وَالقَدَرِيَّةُ فِي نَفْيِهِمْ لِصِفَةِ الكَلَامِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ تَزْعُمُ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ اللهُ الكَلَامَ خَلَقَ الكَلَامَ فِي مَحَلٍّ، فَيَصْدُرُ الكَلَامُ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَقَالُوا بِخَلْقِ القُرْآنِ. انظر: المغني، لبعد الجبّار (٦٨/٧-٦٣)، وفرق وطبقات المعتزلة (١٤٧/٢)، والفرق بين الفرق، للبغدادي ص٢١١، ومقالات الإسلاميين، للأشعري (٢٦٧/١).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهميّة، لابن تيميّة (٢١١/٤)، ومجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٤٦٧/١٢).

فروعه)[1]، وأنّه خلقه في بعض الأجسام، وابتداؤه من ذلك الجسم لا من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[2] (وهذا المذهب هو من فروع ذلك الأصل الباطل المخالف لجميع كتب الله ورسله، ولصريح المعقول والفطر، من جحد صفات الرّبّ، وتعطيل حقائق أسمائه ونفي قيام الأفعال به، فلما أصَّلوا أنّه لا يقوم به وصفٌ ولا فعلٌ، كان من فروع هذا الأصل أنّه لم يتكلّم بالقرآن ولا بغيره، وأنّ القرآن مخلوقٌ)[3].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحدٌ)، قولٌ لا يصحّ لأنّه يفسّره ما بعده في نفي صفة الكلام عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، بقوله: (ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ)، فنقض ما ادّعاه في أنّ القرآن كلام الله جَلَّوَعَلَا، وتناقض في قوله، والحقّ الّذي لا مِرية فيه أنّ أهل السّنّة والحديث ينازعونه في هذا، فهم يثبتون كلّ ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه من أسمائه وصفاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في كتابه العظيم، وما أثبته رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ له في السّنّة الصّحيحة، بلا تمثيل، وينفون ما نفى الله عن نفسه، وما نفاه رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عنه بلا تعطيل، فقول المدعي الجهميّ: (ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه مُتكلِّمًا، ولا أنّه يتكلّمُ)، (لأنّ الكلام لا يكون إلّا بجارحة، والجوارح منفية عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فإذا سمع الجاهل قولهم ظنّ أنّهم من أشدّ النّاس تعظيمًا لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ويعلم أنّ كلامهم إنّما يعود إلى ضلالة وكفر)[4].

فلمّا قال الجهميّ: (...فمن أين لكم ذلك؟)، أي: ما مصدركم في هذه المقالة الّتي تستلزم الحشو والتّجسيم؟

فأجابه الصّاحب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقرأ عليه حديثين من أحاديث رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ معارضة له على دعواه الباطلة في تقعيدها، الخاوية من الأدلّة، العارية عن الحقّ، سوى اتّباع شيوخ التّعطيل، وترديد شبهاتهم الّتي نسجوها بعقولهم هي –والله– أوهن من بيت العنكبوت، وأعرضوا عن الوحيين في باب الصّفات، وما يكون

(١) مختصر الصّواعق المرسلة (٤/١٣٠٦).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٤/ ١٣٠٦، ٢٨٩)، وشرح العقيدة الطّحاويّة، لابن أبي العزّ ص ١٨٠، والعقيدة السّلفية في كلام ربّ البريّة وكشف أباطيل المبتدعة الرّديّة، لعبد الله بن يوسف الجديع، الطّبعة الثّانية، دار الإمام مالك، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٢٧٧

(٣) مختصر الصّواعق المرسلة (٤/١٣٠٩).

(٤) اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٣١٧.

حقّه الإثبات بلا تمثيل والتّنزيه بلا تعطيل، (فقال له بعض من كان معي من أصحابنا: قد قال النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ**»، وقالت عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: «**وَلَشَأْنِي كَانَ أَحْقَرُ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى**»).

فلمّا طالبه المدّعي الجهمي بمصدر السّائل المعترض على أنّ الله جَلَّوَعَلَا لا تقوم به صفة الكلام، ولازمها أنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يتكلّم، فساق الصّاحب دليلين من السّنّة النّبويّة لَمّا علِم مرمى كلام الجهميّ من أنّ إضافة الكلام إلى الله عَزَّوَجَلَّ هي من إضافة المخلوق إلى الخالق، بلازم كلام المدّعي: أنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يقم بذاته كلام أو قول، والّذي يستلزم أنّه عَزَّوَجَلَّ لا يتكلّم، فوقع في التّناقض وخرج عن موجب العقل، والفطرة، والشّرع، وفرّق بين متماثلين حقيقةً، وعقلًا، وشرعًا، وفطرة، ولغةً، وهذا هو حقيقة التّعطيل(١).

ولهذا صعقه الصّاحب بشهب الوحي على أنّ الله جَلَّوَعَلَا له صفات عُلا قائمةٌ به لا تنفكّ عنه، والكلام صفةٌ من صفات الكمال ونعوت الجلال، وهي قائمةٌ به، وإثبات هذه الصّفة تنفي ما يناقضها من صفات النّقائص والعيوب، وهو (واجبٌ لذاته، وهو أظهر في العقول، والفطر، وجميع الكتب الإلهية وأقوال الرّسل من كلّ شيء)(٢).

وبعد سماع الجهميّ للوحي وما جاء عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المبلّغ عن الله جَلَّوَعَلَا كلامه، أنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ متّصفٌ بصفة الكلام، وأنّ القرآن من كلام الله جَلَّوَعَلَا تكلّم به حقيقة، كما تكلّم بالتّوراة والإنجيل، وأنّ كلامه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ صفة ذاتيّة وفعليّة(٣)، فهي من صفات ذاته المقدّسة العليّة باعتبار أنّها لازمة لذاته لا تنفك عن ذات الرّبّ، ولا تنفكّ عنها الذّات، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتكلّم كيف شاء متى شاء وأين شاء، فكان كلامه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ صفة فعليّة باعتبار مشيئته الّتي هي من لوازم ذاته، فهو لم يزل متكلِّمًا

(١) انظر: التّبيان في أيمان القرآن، لابن القيّم ص ٢٦٧.

(٢) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/٢٢٨).

(٣) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (٤/١٣١٨)، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الثّالثة، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ٢٥، وصفات الله عَزَّوَجَلَّ الواردة في الكتاب والسّنّة، لعلوي بن عبد القادر السّقّاف، الطّبعة الثّالثة، الدّرر السّنيّة، دار الهجرة، الظّهران، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص ٢٩٦.

إذا شاء، لم يَحدُث له أن صار متكلِّمًا بعد أن لم يكن، ولكن آحاد كلامه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ تحدث تبعاً لمشيئته؛ ولهذا يُقال بأنَّ الكلام قديم النَّوعِ حادِثُ الآحاد(١).

بل إنّ العقل الصّريح يشهد (بما جاءت به الرّسل أنّ الله سبحانه تكلّم بكلامٍ سمعه منه جبريل وبلّغه إلى مَن أمر بتبليغه وكلّم نبيّه موسى وكلّم ملائكته بكلامٍ حقيقي سمعوه منه وأنّه يتكلّم بمشيئته وإرادته وكلّ قولٍ خالف هذا فهو خلاف العقل الصّريح وإن زخرفت له الألفاظ ونسجت له الشّبه)(٢).

فلمّا سمع كلام النّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وجد في نفسه من الانقباض والضّيق؛ لأنّه سمع ما زلزل شّبهات العقول الفاسدة والأهواء الضّالّة الجائرة التّي سلّطها الجهميّة على الوحي المعصوم، وقدّمتها على وحي ربّ العالمين، فوقعت في الحيرة والشّكّ والخذلان، ولهذا انتهت المناظرة بما قاله ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في وصفه للجهمي: (فرأيتُ الجهميّ قد عَبَسَ وبَسَرَ وكَلَح، وزوى وجهه عنه، كالّذي شمَّ رائحةً كريهةً أعرض عنها بوجهه، أو ذاق طعامًا كريهًا مُرًّا مذاقه).

وهذا ما عاينه رَحِمَهُٱللَّهُ وشاهده وشهد به، وهو ما كان منتشرًا في زمانه من المتكلّمين الّذين خالفوا الكتاب والسّنّة فقالوا عن الله جَلَّوَعَلَا وفي الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم ولا هدًى ولا كتاب منيرٍ يهديهم إلى الرّشد، ويوضّح لهم الصّراط المستقيم، فإذا قُرأت عليهم آيات الصّفات، ضاقت صدورهم، ونفرت قلوبهم، واشمأزّت نفوسهم، وهذا ما عاينه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ فقال: (وقد شاهدنا نحن وغيرنا كثيرًا من مخانيث تلاميذ الجهميّة والمبتدعة إذا سمعوا شيئًا من آيات الصّفات وأحاديث الصّفات المنافية لبدعتهم رأيتهم عنها معرضين، كأنّهم حُمُرٌ مستنفرةٌ، فرّت من قسورةٍ.

ويقول مخنّثهم: سدّوا عنّا هذا الباب، واقرؤوا شيئًا غير هذا، وترى قلوبهم مولّيةٌ وهم يجمحون لثقل معرفة الرّبّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وأسمائه وصفاته على عقولهم وقلوبهم)(٣).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٣٧٢/١٢)، وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التّوحيد الّذى هو حقّ الله على العبيد، لسليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ)، تحقيق: زهير الشّاويش، الطّبعة الأولى، المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٩١٦، وشرح لمعة الاعتقاد، لابن العثيمين ص ٧٤، والعقيدة السّلفيّة في كلام ربّ البريّة، للجديع ص ١٨٣.

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٤١٩/١).

(٣) إعلام الموقعين، لابن القيّم (١١٧/١).

رابعًا: نتائج المناظرة.

كانت مناظرة ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اختصارها، قاطعة للخصم بأدلّة الوحي، ويمكن استخلاص نتائج هذه المناظرة بما يأتي:

١- كشف حقيقة كلام الجهمي لما يحويه من المعاني الباطلة الّتي تحمل السّمّ الزّعاف، إذ العبرة بالمعاني وما يندرج تحتها من التّلبيس والتّدليس والتّمويه، عند قول الجهمي: (نحن وسائر الأمّة نقول...)، فتأمّل كيف لبّس بأنّ الّذي سيلقيه؛ بأنّ القرآن مخلوق، هو قول الأمّة، وإنّما الحقيقة هو قول الجهميّة والمعتزلة ومن سار في فلكهما، وأمّا الأمّة فلا تجتمع على الضّلالة.

٢- قطع ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهة الجهمي ونقضها بما ادّعاه من نفي صفة الكلام بقوله: (ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه متكلّمًا، ولا أنّه يتكلّم).

٣- انحراف الجهميّة في باب الصّفات؛ فأخذها خلفهم عن سلفهم، وردّدوا الشّبهة نفسها، وردّ أهل السّنّة لها، وكشف زيفها بأدلّة الوحي، هو ما ردّوه على أوائلهم من الجهميّة والمعتزلة.

٤- خروج الجهمي المعطّل على مقتضى الشّرع والعقل والفطرة.

٥- علوّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الجهميّ المعطّل بالحجّة، وما وقع عليه من ثقل معرفة الله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه وصفاته على قلبه وعقله، لإعراضه على نور الوحي، وإقباله على الفلسفة ومنطق اليونان.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: أنّ معرفة مرتبة الخصم العلميّة وما يمتاز به عمومًا معينٌ على مخاطبته بما يقطعه من الحجج والدّلائل، وابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وضّح في أوّل المناظرة رتبة مخالفه، وهذا ما جاء في نصّ المناظرة: (وجرى بيني وبين رؤساء هؤلاء مناظرة في مسألة الكلام).

الفائدة الثّانية: أنّ الاعتصام بألفاظ ومعاني الكتاب والسّنّة قاطعٌ لكلّ خصمٍ ومعاندٍ، فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألزمه بنصوص السّنّة النّبويّة، فما كان من الجهمي إلّا تبدّلت ملامحه، لشدّة هول ما نزل عليه من الدّليل القاطع لمادّة شبهته.

الفائدة الثّالثة: أنّ المناظرة العلميّة الّتي نتائجها الحسّيّة لا يشترط فيها التّطويل، بل الاقتصاد قدر الحاجة، والعبرة فيها بقوّة حجّتها لا بطولها، وبتحقيق نتائجها المرجوّة لا بتعقيدها وكثرة المعارضات فيها،

وهذه المناظرة دليلٌ على ذلك، فهي على قصرها إلّا أنّ الحجّة واضحة، والمحجّة فيها بيّنة، والنّتيجة باهرة مشرّفة.

الفائدة الرّابعة: المناظرة الّتي تكون بين المناظر وخصمه، فيه من المصالح والمقاصد منها: إخلاص النّيّة والقصد بظهور الحقّ قبل المناظرة وفي أثنائها، ولا يريد الغلبة وقهر الخصم والتعالي عليه، وفيه فتح مجال لرجوعه إلى الحقّ إذا قامت الحجّة، وظهر الدّليل، وأزال عنه الشّبهة، كما أنّ فيها مصلحة لعوام المسلمين، وهي حفظ دينهم من سماع الباطل وشبهاته، ولا يغترّ بأهله، حتّى لا يقعون في شِراكِهم، فالشّبهات خطّافة والقلوب ضعيفة.

المبحث الثّالث:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في الأخذ بظاهر النّصوص لإثبات الصّفات والعلوّ.

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة لها.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

المبحث الثّالث:

مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في الأخذ بظاهر النّصوص لإثبات الصّفات والعلوّ.

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة.

قال ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان من قدر الله وقضائه أن جمع مجلس المذاكرة بين مُثبتٍ للصّفات والعلوّ ومعطّلٍ لذلك، فاستطعم الْمُعَطّل الْمُثبتَ الحديثَ استطعامَ غير جائعٍ إليه، ولكن غرضه عرض بضاعته عليه، **فقال له:** ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء؟

فقال الْمُثبت: نقول فيها ما قاله ربّنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وما قاله نبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

نصف الله تعالى بما وصف به نفسَه، وبما وصفه به رسولُه من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ. بل نثبت له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما أثبته لنفسه من الأسماء والصّفات، وننفي عنه النّقائص ومشابهة المخلوقات، إثباتًا بلا تمثيلٍ، وتنزيهًا بلا تعطيلٍ، فمن شبّه الله تعالى بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسَه أو وصفه به رسولُه تشبيهًا.

فالمشبّه يعبدُ صنمًا، والمعطّل يعبد عدمًا، والموحّد يعبد إلهًا واحدًا صمدًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١١].

والكلام في الصّفات كالكلام في الذّات، فكما أنّا نثبت ذاتًا لا تشبه الذّوات، فكذلك نقول في صفاته إنّها لا تشبه الصّفات، فليس كمثله شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أَفعاله.

فلا نُشبِّه صفات الله بِصِفَات المخلوقين، ولا نزيل عنه سبحانه صفةً من صفاته لأجل شناعة[١] المشنّعين، وتلقيب المفترين.

كما أنّا لا نُبغِضُ أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لتسمية الرّوافض لنا نواصب[١]، ولا نكذّبَ بقدر الله ولا نجحد كمال مشيئَته وقدرته لتسمية القدريّة لنا مُجبِرة، ولا نجحدُ صفات ربّنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لتسمية الجهميّة والمعتزلة لنا مجسّمة مشبّهة[٢] حشْوية[٣].

---

(١) الشَّنَعُ والشُّنُوعُ، كلُّهُ مِنْ قُبْحِ الشَّيْءِ الَّذِي يُسْتَشْنَعُ، والشَّنَاعَةُ: الفَظَاعَةُ، ويقال: شَنَعَنَا فُلَانٌ، أي: فَضَحَنَا، شَنَّعَ عَلَيْهِ تَشْنِيعًا: قَبَّحَهُ. انظر: العين، للفراهيدي (٢٥٧/١)، مادّة: شنع، والصّحاح، للجوهري (١٢٣٩/٣)، مادّة: شنع.

وكما قيل[٤]:

=

(١) النّواصبُ أو النّاصبة: هُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الخَوَارِجِ تَتَدَيَّنُ بِبُغْضِ عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ وَتَنْصِبُ لَهُ العَدَاوَةَ، وَتُظْهِرُ لَهُ الخِلَافَ، وَتُؤْذِي آلَ البَيْتِ وَتُعَادِيهِمْ، وَهُوَ خاصٌّ بِالانْحِرَافِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَهْلِ بَيْتِهِ دُونَ سَائِرِ أَهْلِ البَيْتِ النَّبَوِيّ الكَرِيمِ، وَهُمْ صِنْفَانِ: **الصّنف الأوّل**: الخَوَارِجُ وَهُمْ الْمُكَفِّرِينَ لِعَلِيٍّ، وَأَصْلُ نَشْأَتِهِمْ دِينِيَّةٌ. **والصّنف الثّاني**: وَهُمْ أَكْثَرُ خُلَفَاءَ بَنِي أُمَيَّةٍ، وَكَانُوا نَوَاصِبَ غَيْرَ مُكَفِّرِينَ، وَأَصْلُ نَشْأَتِهِمْ سِيَاسِيَّةٌ، كَمَا يُطْلِقُهَا الرَّوَافِضُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وَيُطْلِقُونَهَا أَيْضًا عَلَى الشِّيعَةِ غَيْرُ الاثْنَيْ عَشَرِيَّة. انظر: النّصب والنّواصب، لبدر بن ناصر بن محمّد العوّاد، الطّبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٣هـ، ص ٩٤-٩٦.

(٢) **التَّجْسِيمُ**: هُوَ القَوْلُ بِأَنَّ اللهَ جِسْمٌ مِنَ الأَجْسَامِ، وَهُوَ وَالتَّشْبِيهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ عَلَى قَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ رَحِمَهُمُ‌اللَّهُ.

والْمُشَبِّهَة: هُمْ الَّذِينَ شَبَّهُوا اللهَ بِخَلْقِهِ -تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا-، وهم صنفان، وعامّتهم من رؤوس الرّوافض:

الأولى: يشبّه ذاته سُبْحَانَهُ‌وَتَعَالَى بغيره من الذّوات. **والثّانية**: يشبّه صفاته سُبْحَانَهُ‌وَتَعَالَى بصفات غيره.

والسّلف الصّالح رَحِمَهُمُ‌اللَّهُ كَفَّرُوا مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ مَا يُطْلِقُهُ أَهْلُ البَاطِلِ وَيَنْبِزُونَ بِهِ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ بِالأَلْقَابِ الْمُنَفِّرَة؛ أَمَّا الْمُجَسِّمَةُ، فَأَطْلَقَهَا جَهَلَةُ الجَهْمِيَّةِ عَلَيْهِمْ كَمَا ذَكَرَ ابنَ القِيّمِ رَحِمَهُ‌اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ أَثْبَتُوا صِفَةَ الاسْتِوَاءِ وَالفَوْقِيَّةِ وَالعُلُوّ للهِ سُبْحَانَهُ‌وَتَعَالَى.

وأَمَّا لَقَبُ الْمُشَبِّهَةِ، فَهُوَ مِنْ أَشنَعِ الأَلْقَابِ الَّتِي أَطْلَقَهَا عَلَيْهِمَ: الرَّوَافِضُ، والجَهْمِيَّةُ والْمُعْتَزِلَةُ وَالخَوَارِجُ وَأَهْلُ الكَلَامِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الصّفَاتِ عِندَهُمْ يُوهِمُ التَّشْبِيهَ فَصَرَفُوهَا، وَعَدُّوا مَنْ أَثْبَتَهَا مُشَبِّهًا. انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري ص ١٥٣، ٢٠٩، **و**الملل والنِّحل، للشّهرستاني (١/١٠٥، ١٨٧)، **و**فرق معاصرة، للعواجي (١/١١٤).

(٣) بِسُكُونِ الشّينِ، مِنَ الحَشْوِ: وَهُوَ أَنْ يُودَعَ الشَّيْءُ وِعَاءً بِاسْتِقْصَاءٍ، يقال: فُلَانٌ مِنْ حَشْوَةِ بَنِي فُلَانٍ أَيْ: مِنْ رُذَالِهِمْ، وَالحَشْوُ مِنَ الكَلَامِ: الفَضْلُ الَّذِي لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَحُشْوَةُ النَّاسِ: رُذَالَتُهُمْ.

وَهِي مِنْ أَلْقَابِ السُّوءِ الَّتِي يَنْبُزُ بِهَا أَهْلُ البَاطِلِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ، وأَوّلُ مَنْ أَطْلَقَ هَذَا اللَّقَبَ عَلَى ابنِ عُمَرَ رَضِيَ‌اللَّهُ‌عَنْهُمَا هو: عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ المعتزِلِيّ، وَلِكُلٍّ مِنْهُمْ لَهُ مَعْنًا يُرِيدُهُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ؛ فأَمَّا **الرَّافِضَةُ**: فَالحَشْوِيَّةُ عِنْدَهُمْ كُلُّ مَنْ لَمْ يُقِرُّ بِإِمَامَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ‌اللَّهُ‌عَنْهُ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى‌اللَّهُ‌عَلَيْهِ‌وَسَلَّمَ مُبَاشَرَةً؛ فَيَكُونُ مِنْ سَقَطِ النَّاسِ وَعَامَّتِهِمْ، وَعِنْدَ **الْمُعْتَزِلَةِ**: فَالحَشْوِي عِنْدَهُمْ كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ وَالقَدَرِ، فَهُوَ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ وَحَشْوِهِمْ، فَلَا يُعْتَدُّ بِكَلَامِهِ فِي بَابِ الاعْتِقَادِ، وَكَذَلِكَ **أَهْلُ الكَلَامِ**: فَالحَشْوِيَّةُ عِنْدَهُمْ كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتَ الخَبَرِيَّةِ، وَلَمْ يُؤَوِّلْهَا وَيَصْرِفْهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، وَ**الخَوَارِجُ** يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ حَشْوِيَّةً. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٢/٦٤)، مادّة: حشوى، **ول**سان العرب، لابن منظور (١٤/١٨٠)، مادّة: حشا، **و**ملل والنِّحل، للشّهرستاني (١/١٠٥)، **و**فرق الشّيعة، للنّوبختي ص ٦، **و**شرح الأصول الخمسة، للقاضي بن أحمد بن عبد الجبّار الهمداني (ت: ٤١٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الطّبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م، ص ٥٢٥، ٧٣٧، **و**كشاف اصطلاحات الفنون، للتّهانوي (١/٦٧٨)، **و**فرق معاصرة، للعواجي (١/١١٣-١١٤).

(٤) والبيت الّذي أَوْرَدَهُ رَحِمَهُ‌اللَّهُ لَعَلَّهُ مِنْ نَظْمِهِ، فقد قال في مدارج السّالكين (٢/٨٧): (وَعَفَا اللَّهُ عَنِ الثَّالِثِ، حَيْثُ يَقُولُ:

=

فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ تَعَالَى فَإِنِّي اليومَ عَبْدٌ مُجَسِّمُ

ورضي الله عن الشّافعي حيث قَالَ[1]:

إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

وقدّس الله روح القائل وهو شيخ الإسلام ابن تيميّة إذ يقول[2]:

إِنْ كَانَ نَصْبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِيّ

وأمّا القرآن فإنّي **أقول**: إنّ كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود، تكلّم الله به صدقًا، وسمعه منه جبريل حقًّا، وبلّغه محمّدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وحيًا.

وأنّ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشّورى: ١-٢]، و﴿قٓ﴾[ق: ١]، و﴿نٓ﴾[القلم: ١]، عين[3] كلام الله حقيقة، وأنّ الله تكلّم بالقرآن العربيّ الّذي سمعه الصّحابة من رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، جميعُه كلامُ الله، وليس قول البشر، ومن قال: إنّه قول البشر فقد كفر، والله يصليه سقر[4]، ومن قال: ليس لله بيننا في الأرض كلام فقد جحد رسالة محمّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فإن الله بعثه يُبلِّغُ عنه كلامَه، والرّسول إنّما يبلِّغُ كلام مُرْسِلِه، فإذا انتفى كلام الْمُرْسِل انتفت رسالة الرّسول.

=

فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ وَتَنْزِيهُهَا عَنْ كُلِّ تَأْوِيلِ مُفْتَرِي

فَإِنِّي - بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّي - مُجَسِّمٌ هَلُمُّوا شُهُودًا وَامْلَئُوا كُلَّ مَحْضَرِ).

(١) أخرجه البيهقي في مناقب الشّافعي (٧١/٢)، وقال: وإنّما قال هذه الأبيات حين نسبته الخوارج إلى الرّفض حسدًا وبغيًا.

(٢) نقله عنه ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ أيضًا في كتابه مدارج السّالكين (٨٧/٢)، وقال رَحِمَهُٱللَّهُ في الصّواعق المرسلة (٥٨٥/١) : (ورضي الله عن شيخنا إذ يقول:

فَإِنْ كَانَ نَصْبًا وَلَاءُ الصِّحَابِ فَإِنِّي كَمَا زَعَمُوا نَاصِبِي).

(٣) عَيْنُ الشَّيْءِ: نَفْسُهُ وذَاتُهُ، وعَيْنُ كُلّ شَيْءٍ: نفسُهُ وحَاضِرُهُ وشَاهِدُهُ، وتُستَعْمَلُ للتَّؤكِيدِ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٣٣٣/٣)، مادّة: عين.

(٤) مِنْ سَقَرَتْهُ الشَّمسُ، أيْ: لَوَحَتْهُ وأذَبَتْهُ، وَهُوَ اسْمٌ عجميٌّ عَلَمٌ لِنَارِ جَهنَّمَ، ولَا يَنْصَرِفُ لِلتَّأْنِيثِ والتَّعْرِيفِ. انظر: الصّحاح، للجوهري (٦٨٧/٢)، مادّة: سقر، والمفردات في غريب القرآن، للرّاغب ص ٤١٤، مادّة: سقر، والنّهاية، لابن الأثير (٣٧٧/٢)، مادّة: سقر.

ونقول: إنّ الله فوق سماواته مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته. وإنّه تعالى إليه يصعد الكلم الطّيّب، وتعرج الملائكة والرّوح إليه، وإنّه يدبّر الأمر من السّماء إلى الأرض ثمَّ يعرُج إليه.

وإنّ المسيح رُفع بذاته إلى الله، وإنّ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عُرِجَ به إلى الله حقيقةً، وإنّ أرواح المؤمنين تصعد إلى الله عند الوفاة، فتُعْرَضُ عليه، وتَقِفُ بين يديه، وإنّه تعالى هو القاهر فوق عباده، وإنّ المؤمنين والملائكة المقرّبين يخافون ربّهم من فوقهم، وإنّ أيدي السّائلين تُرفَع إليه، وحوائجُهم تُعرَض عليه، وإنّه سبحانه هو العليّ الأعلى بِكلّ اعْتِبَار.

فلمّا سمع **الْمُعَطِّلُ** منه ذلك أمسك، ثمّ أسرها في نفسه، وخلا بشياطينه، وبني جنسه، وأوحى بعضهم إلى بعضٍ أصناف المكر والاحتيال، وراموا[(١)] أمرًا يَسْتَحمِدون[(٢)] به إلى نظرائهم من أهل البدع والضّلال، وعقدوا مجلسًا بيّتوا[(٣)] في مساء ليلته ما لا يرضاه الله من القول، والله بما يعملون محيط.

وأتوا في مجلسهم ذلك بما قدروا عليه من الهذيان[(٤)] واللّغط[(٥)] والتّخليط، وراموا استدعاء الْمُثبِتِ إلى مجلسهم الّذي عقدوه، ليجعلوا نُزُلَه، عِنْد قدومه عَلَيْهِم ما لفّقوه[(٦)] من الكذب نمّقوه.

---

(١) رام: طَلَبُ الشَّيْءَ، يقال: رُمْتُ الشَّيْءَ أَرُومُهُ رَوْمًا، وَالْمَرَامُ أَيْ: الْمَطْلَبُ. انظر: معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٤٦٢/٢)، مادّة: روم.

(٢) أي: يَطْلُبُونَ ثَنَاءَ النَّاسِ عليهم وَحَمَدَهُمْ. انظر: معجم اللّغة العربيّة (٥٥٦/١)، مادّة: حمد.

(٣) يقال: لِكُلِّ مَنْ فَعَلَ، ودَبَّرَ وقَدَّرَ فيه بِاللّيلِ، والْمَسَاءُ يُطْلَقُ مِنْ بَعْدِ الظُّهْرِ إِلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وقيل: إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ. انظر: المفردات في غريب القرآن، للرّاغب ص ١٥٢، مادّة: بيت، وتحفة الأريب، لأبي حيّان ص ٦١، مادّة: بيت، ولسان العرب، لابن منظور (٢٨١/١٥)، مادّة: مسا.

(٤) هُوَ كَلَامٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ كَكَلامِ الْمَعْتُوهِ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٢١١/٦)، مادّة: هذى، ومعجم مقاييس اللّغة، لابن فارس (٤٥/٦)، مادّة: هذى.

(٥) اللَّغَطُ وَاللَّغْطُ: أَصْوَاتٌ مُبْهَمَةٌ وضَجَّةٌ لَا تُفْهَمْ مَعْنَاهَا، وقيل: هُوَ الكَلَامُ الَّذِي لَا يَبِينُ. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (٨٢/٨)، مادّة: لغط، والنّهاية، لابن الأثير (٢٥٧/٤)، مادّة: لغط، ولسان العرب (٣٩١/٧)، مادّة: لغط.

(٦) لَفَقْتُ الثَّوْبَ أَلْفِقُهُ لَفْقًا؛ وهُوَ ضَمُّ شِقَّهُ إِلَى الآخَرِ وتُخِيطُهُمَا، وتقول: أحَادِيثُ مُلَفَّقَةٌ، أي: أَكَاذِيبُ مُزَخْرَفَةٌ، والمعنى: أَنْ تَضمَّ الكَلَامَ بعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وتُزَخرِفُهُ بِالأَكَاذِيبِ، ولهذا قال ابن القيّم : (...من الكَذِبِ نَمَّقوه)؛ أي: زَخْرَفُوهُ. انظر: الصّحاح، للجوهري (١٥٥٠/٤)، مادّة: لفق، ولسان العرب، لابن منظور (٣٣١/١٠)، مادّة: لفق.

فحبس الله سبحانه عنه أيديَهم وألسنتَهم، فلم يتجاسروا عليه، وردّ الله كيدهم في نحورهم فلم يصلوا بالسّوء إليه، وخذلهم المطاع[١] فمزّق ما كتبوه من المحاضر، وقلب الله قلوب أوليائه وجنده عليهم من كلّ بادٍ وحاضر. وأخرج النّاس لهم من المخبَّآتِ كمائِنَها، ومن الجَوَائِفِ والْمُنَقِّلَاتِ[٢] دفائنها، وقوى اللهُ جأشَ عقد **الْمُثبِت**، وَثَبَّت لسانَه، وشيّد بالسّنّة المحمّديّة بنيانه.

فسعى في عقد مجلسٍ بينه وبين خصومه عند السّلطان، وحكّم على نفسه كتب شيوخ القوم السّالفين، وأئمّتهم المتقدّمين، وأنّه لا يستنصر من أهل مذهبه بكتاب وَلا إنسان، وأنّه جعل بينه وبينكم أقوال من قلّدتموه، ونصوص من على غيره من الأئمّة قدّمتُمُوه.

وصرّح **الْمُثبت** بذلك بين ظهرانيهم حتّى بلّغه دانيهم لقاصيهم، فلم يذعنوا لذلك واستعفوا[٣] من عقدِه، فطالبهم **الْمُثبتُ** بواحدةٍ من خلال ثَلَاث:

مناظرة في مجلسٍ عَامٍّ على شريطة العلم والإنصاف، تحضَّرُ فيه النّصوصُ النّبويّة والآثار السّلفيّة وَكتب أئمّتكم المتقدّمين من أهل العلم والدّين.

فقيل لهم: لا مراكب لكم تسابقون بها في هذا الميدان، وما لكم بمقاومة فرسانه يدان[٤].

فدعاهم إلى مكاتبة بما يدعونه إليه، فإن كان حقًّا قبله وشكركم عليه، وإن كان غير ذلك سمعتم جواب **الْمُثبت**، وتبيّن لكم حقيقة مَا لديه. فأبوا ذلك أشدّ الإباء واستعفوا غَايَة الاستعفاء.

---

(١) هُوَ مَنْ كَانَ أَمْرُهُ نَافِذٌ، وَيُحَكَّمُ وَيُمْضِي أَمْرَهُ فِي النَّاسِ، وَهُوَ كَبِيرُ القَوْمِ وَزَعِيمُهُمْ. انظر: لسان العرب، لابن منظور (٥١٤/٣، ٥١٦)، مادّة: نفذ.

(٢) الجَوَئِفُ: جمعُ جَائِفَةٍ: وهي الطَّعنَةُ الَّتِي تَخْلُصُ إِلَى الجَوْفِ، والْمُنَقَّلَةُ: هِيَ مَا يَكْسِرُ العَظْمَ حَتَّى يُنْقَلُ مِنْهَا إِلى فِراشِهِ، والمعنى: أنّ النَّاسَ أَخرجوا لَهُمْ مِنَ العُيُوبِ العَظِيمَةِ، الشَّدِيدَةِ البَالغة في القُبحِ الَّتِي كانت مَسْتُورَةً مدفونة، فاستعار الجَوَائِفُ والْمُنَقَّلَاتِ لِذَلِكَ. انظر: غريب الحديث، للخطّابي (٣٢٨/٢)، مادّة: جوف، والنّهاية، لابن الأثير (٣١٧/١)، مادّة: جوف، ولسان العرب، لابن منظور (٣٥/٩)، مادّة: جوف.

(٣) أَيْ: طَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يُسْقِطَ عَنْهُمِ عَقْدُ الْمَجْلِسِ.

(٤) أيْ: القُوَّةُ والعَزِيمَةُ، كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [ص: ٤٥]، أي: أولي القوّةِ والبصائر. انظر: تهذيب اللّغة، للأزهري (١٦٨/١٤)، مادّة: يدى.

فدعاهم إلى القيام بين الرّكن والمقام قيامًا في مواقف الابتهال[١]، حاسري الرّؤوس، نسأل الله أن ينزل بأسّه بأهل البدع والضّلال.

وظنّ **الْمُثبت** والله أنّ القوم يجيبون إلى هذا، فوطّن[٢] نفسه عليه غاية التّوطين، وبات يحاسب نفسه ويعرض ما يثبته وينفيه عن كلام ربّ العالمين، وعلى سنّة خاتم الأنبياء والمرسلين، ويتجرّد من كلّ هوًى يخالف الوحي المبين، ويهوي بصاحبه إلى أسفل السّافلين، فلم يجيبوا إلى ذلك أيضًا، وأتوا من الاعتذار بما دلّ على أنّ القوم ليسوا من أولي الأيدي والأبصار)[٣].

المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة لها.

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة.

أورد ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المناظرة في مقدّمة كتابه: "الكافية الشّافية في الانتصار للفرقة النّاجية"[٤]، فكانت بمثابة ديباجة بين يدي القصيدة للشّروع في المقصود، وهو إقامة مجلس التّحاكم بين المثبت والمعطّل، بالقيام لله عَزَّوَجَلَّ وإرادة مرضاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مع التّجرّد من الهوى، لبيان الحقّ وإبطال الباطل، ثمّ ينظر المبطل فيها، وأدلّتها ودلالاتها، فإن كان حقًّا قبله، واستسلم له وانقاد إليه، وإن كان باطلًا ردّه على القائل، وبيّن له وجه الحقّ بدلائله.

ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها.

أمّا مكانها؛ فلم يذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مكان وقوعها، والظّاهر -والله أعلم- أنّها وقعت له بمصر؛ لأنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ (سعى في عقد مجلسٍ بينه وبين خصومه عند السّلطان)؛ فقد كان له رَحِمَهُ ٱللَّهُ حظوة وجاه عند أمراء

---

(١) بَهَلْتُ فُلَانًا؛ أي: دَعَوْنَا عَلَى الظَّالِمِ مِنَّا، وَمِنْهُ: الابْتِهَالُ؛ وهُوَ التَّضَرُّعُ والإِخْلَاصُ والجِدُّ والاجْتِهَادُ فِي الدُّعَاءِ، والْمُباهَلَةُ: الْمُلَاعَنَةُ، فإِنَّ المتَبَاهِلَيْنِ يَدْعُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، لقول الله : ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[آل عمران: ٦١]. انظر: العين، للفراهيدي (٥٥/٤)، مادّة: بهل، والصّحاح، للجوهري (١٦٤٣/٤)، مادّة: بهل.

(٢) وَطَّنْتُ نَفْسِي عَلَى أَمرٍ فَتَوَطَّنَتْ، أي: مَهَّدْتُهَا وحَمَلْتُهَا فَذَلَّتْ. انظر: الصّحاح، للجوهري (٢٢١٥/٦)، مادّة: وطن، ولسان العرب، لابن منظور (٤٥١/١٣)، مادّة: وطن.

(٣) مقدّمة الكافية الشّافية، لابن القيّم (٢٢/١-٣٨).

(٤) المصدر نفسه.

أهل مصر[1]، وأمّا بدمشق فكان الأمير متغيّرٌ عليه بسبب كثرة ما يستعدى عليه من قِبَل المخالفين له في الأصول والفروع.

وأمّا المتناظران فهما: ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّذي يمثّل المثبت، وأحد المعطّلة وأهمل اسمه؛ لأنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُعادي المبادئ لا الأشخاص، فذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنعته وصفته، ووجّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ له الانتقاد إلى رأيه وتمحيص اعتقاده، لا لتنقيص شخصه واحتقاره.

والّذي يظهر -والله أعلم- أنّ المثبت هو ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمناظرة وقعت حقيقة، وليس من قبيل ضرب الأمثال، والدّليل على هذا ما يأتي:

١- أنّه خبرٌ عن واقعٍ بدليل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مطلع المناظرة: (وكان من قدر الله وقضائه أن جمع مجلس المذاكرة...)، أي: وقع هذا اللّقاء فجمع مثبتًا للصّفات من أهل السّنّة والحديث، ومعطّلًا من نفاة الصّفاة، وكذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأمّا القرآن فإنّي **أقول**: إنّ كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ... **ونقول**: إنّ الله فوق سماواته...)، وهذا دليلٌ أنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو القائل، وهذا خطابه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المعطّل.

٢- أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو مَن عبّر عن قصّة ما حصل، فبدأ المعطّل بالسّؤال، وعرف المثبت ما هو غرضه من السّؤال؟، وهذا لا يعرفه إلّا مَن رزقه الله جَلَّوَعَلَا علمًا، وفهمًا، وفراسةً، ونباهةً، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المعطّل: (فاستطعم الْمُعَطّل الْمُثبتَ الحديثَ استطعامَ غير جائعٍ إليه، ولكن غرضه عرض بضاعته عليه)، أي: أنّ هذا الاستطعام ليس من قبيل طلب الطّعام، وإنّما من طلب السّؤال لا للفائدة ومعرفة الحقّ، وإنّما ليعرف ما عند المثبت، وكأنّه يختبره ليطّلع على اعتقاده في الباب الّذي سيسأله.

٣- ذكر بعض المحقّقين[2] أنّ هذه المناظرة إمّا هي لابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو لابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهذا غير واردٍ بأنّها لابن تيميّة لأمور منها:

أ- أنّ الّذين اعتنوا بجمع مناظرات ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودراستها، لم ينقلوها في رسائلهم[1].

---

(١) انظر: أعيان العصر، للصّفدي (٣٦٨/٤).

(٢) وَلَكِنَّهُ -وفّقه الله- لَمْ يَجْزِمْ بِأَحَدِهِمَا، هَلْ هِيَ لابْنِ تَيْمِيَّةَ أَمْ لابْنِ القَيِّمِ؟ انظر: الكافية الشّافية ص ٢٢.

ب– لو كانت المناظرة لابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لنقلها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه، كما نقل عنه بعضها[٢] وأحال عليه، وقد أوردها من اعتنى بجمع مناظرات ابن تيميّة[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّتي نُقِلت من طريق ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ت– أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل بيتًا عن ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: (وقدّس الله روح القائل وهو شيخ الإسلام ابن تيميّة...).

٤– أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذل وسعه في عقد مناظرة بينه وبين خصومه عند السّلطان، فلم يجيبوه، ثمّ طالبهم أن يجيبوه لواحدة من ثلاث:

أ– مناظرةٌ في مجلسٍ عامٍّ؛ وذلك بمقابلته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجهًا لوجهٍ، وكلٌّ يدلي بحجّته، شريطة العلم والإنصاف.

ب– فإذا ضَعفوا عن المواجهة، فلهم طريق آخر: وهو المراسلة؛ فيسطّرون له مذهبهم، وما يدينون الله جَلَّ وَعَلَا به، ثمّ يردّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليهم مكاتبة.

ت– فلمّا أبَوْا لم يبق أمامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ سوى المباهلة بين الرّكن والمقام، فلم يجيبوا لواحدةٍ منها.

ومما سبق بيانه فقد أدرجت هذه المناظرة ضمن المناظرات المباشرة الواقعة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا ما دفعني إلى دراستها.

وأمّا **موضوع المناظرة**: فهو يدور حول باب الصّفات على وجه العموم، وصفة الكلام لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ومسألة العلوّ والاستواء، وهما مسألتان مندرجتان تحت المسائل الكبيرة من مسائل الأسماء والصّفات، كما ساق بعض القواعد والأصول العظيمة المهمّة في باب الإثبات والنّفي للأسماء وصّفات الرّبّ على وجه الخصوص، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على لسان المعطّل: (فقال [المعطّل] له: ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء؟).

=

(١) انظر: مناظرات ابن تيميّة العقديّة، لعبد الله بن محسن الغامدي ص ١٧-٢٥، والمناظرات العقديّة لشيخ الإسلام ابن تيميّة، لهيثم ابن قاسم الحمري ص ١٤-٢١.

(٢) انظر: شفاء العليل، لابن القيّم (١/١٢٤).

(٣) انظر: مناظرات ابن تيميّة العقديّة، لعبد الله بن محسن الغامدي ص ٧٠٥.

ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة.

اجتمع في هذه المناظرة هيكلها الصّحيح، ففيها السّائل المعترض، والمعلّل المستدلّ، ودعوى، وأدلّة، ونتيجة، أمّا السّائل فهو المعطّل الجهمي، ولكنّه لا يظهر اعتقاده ولا يعاند، وأمّا المعلّل فهو ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الّذي يمثّل المثبت للصّفات.

وأمّا وجه الاعتراض من المعطّل السّائل لَمّا أراد معرفة ما عند المثبت، فجاءه بطريق سائل يريد معرفة العلم والوصول إلى الحقّ، ولكنّ الحقيقة عكس ذلك، ولهذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بداية المناظرة: (فاستطعم الْمُعَطّل الْمُثبتَ الحديثَ استطعامَ غير جائعٍ إليه، ولكن غرضه عرض بضاعته عليه)، ولكن هذا الاستطعام لإلقاء شبهته أو لامتحان المثبت في معتقده، هل هو على مذهبه؟ أو حشوي مجسّم، كما هي عادة أهل الأهواء في تلقيب أهل السّنّة، فألقى المعطّل سؤاله كما في المناظرة: (ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء؟)؛ وغرضه من سؤاله، لا لمعرفة الهدى والحقّ، ولا مسترشد للدّلالة على الصّواب، وإنّما امتحانٌ للوصول إلى معرفة مذهب المثبت العقدي.

١ – فقام المعلّل –ابن القيّم– فأجابه بجوابٍ مجملٍ ومفصّلٍ.

أ– أمّا **جوابه المجمل**، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نقول فيها ما قاله ربّنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وما قاله نبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ وهو لا يختصّ بهذه المسألتين فقط، بل كلّ مسألة في باب من أبواب الاعتقاد هذا هو طريقها ودليل ثبوتها أو نفيها، فما ثبت في القرآن العظيم، وثبت في السّنّة الصّحيحة، فأهل السّنّة والحديث يقولون به، ولا يتعدّون ذلك، ولا يخالفونه لقول أحدٍ كائنًا مَن كان؛ لأنّ الاعتقاد يؤخذ ويستدلّ عليه من الكتاب والسّنّة وما أجمع عليه سلف الأمّة.

وأهل السّنّة والحديث لا يفرّقون في الاستدلال بين القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الصّحيحة؛ لأنّ كلًّا منهما وحيٌ يفيد العلم اليقيني، بخلاف المتكلّمين من الجهميّة وأضرابهم فإنّهم لم يزالوا يردّون (أحاديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الّتي تُخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردّوا أحاديث الرّؤية، وأحاديث عُلوّ الله على خلقه، وأحاديث صفاته القائمة به، وأحاديث الشّفاعة...وأحاديث تكلّمه بالوحي كلامًا يُسمعه مَن شاء من خلقه حقيقةً إلى أمثال ذلك)[1].

(١) شفاء العليل، لابن القيّم (١/٢٠٨-٢٠٩).

ولم يفرّق في هذا الباب بين الخبر المتواتر وخبر الآحاد[١] (أنّ هذه الأخبار لو لم تفد اليقين فإنّ الظّنّ الغالب حاصلٌ منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصّفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطّلبيّة بها، فما الفرق بين باب الطّلب وباب الخبر بحيث يَحتجّ بها في أحدهما دون الآخر؟ وهذا التّفريق باطلٌ بإجماع الأمّة، فإنّها لم تزل تَحتجّ بهذه الأحاديث في الخبريّات العلميّات كما يُحتجّ بها في الطّلبيّات العمليّات، ولا سيّما والأحكام العمليّة تتضمّن الخبر عن الله بأنّه شرع كذا وأوجبه ورضيَه دينًا، بشرعه ودينه راجعٌ إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصّحابة والتّابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسّنّة يحتجّون بهذه الأخبار في مسائل الصّفات والقدَر والأسماء والأحكام، لم يُنقل عن أحدٍ منهم ألبتّة أنّه جوّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته)[٢].

ومَن يرى التّفريق بينهما فعليه بالحجّة والدّليل، وإلّا لزمه الحقّ الّذي عليه أهل السّنّة والحديث، وما عليه إلّا القبول والتّسليم والإذعان، والتّواضع للحقّ، وعدم التّمادي في الباطل.

وأمّا الإجماع فقد نقله[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجوب قبول الأحاديث النّبويّة الصّحيحة المتضمّنة لإثبات الأسماء والصّفات، والإيمان بها على الحقيقة، وفهم معانيها.

وما وقع من المتكلّمين من المخالفة في هذا الباب لا تقدح في ثبوت هذا الإجماع، ولا تمنع القول به، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقله للإجماع: (فالعقل الّذي يعارض هذا لم تجمع عليه الأمّة، ولم يعرف عن رجلٍ واحدٍ من السّلف والأئمّة أنّه قاله، وغايته أن يكون عقل فرقةٍ من الفرق، اشتَقَّت لأنفسها مذهبًا، وادَّعت له معقولًا، فلمّا صالت عليها نصوص الوحي التجأت إلى العقل، وادّعت أنّه يخالفها وصدَقَتْ وكَذَبَتْ.

أمّا صدقها: فإنّ نصوص الوحي تخالف معقولها هي، وذلك من أدلّ دليلٍ على فساده في نفسه إذ شهدت له نصوص الوحي بالبطلان.

وأمَا كذبها: فزعْمها أنّ نصوص الوحي تخالف العقل المتّفق عليه بين العقلاء، فهذا لم يقع ولا يقع ما دامت السّماء سماءً والأرض أرضًا، بل تزول السّماء والأرض وهذا لا يكون!

---

(١) وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأدلّة على قبول خبر الواحد في باب العقائد. انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (٤/١٥٦٠-١٥٧٠).

(٢) مختصر الصّواعق المرسلة (٤/١٥٧٠).

(٣) انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ٢٥٣-٢٥٩، ومختصر الصّواعق المرسلة (٣/١٢١٤، ١٢١٨)، (٤/١٦٠٩).

فأيّ ذنبٍ للنّصوص إذا خالفت عقول بعض النّاس، فقد وافقت عقول أصحّ النّاس عقلًا)[1].

ب- وأمّا **جوابه المفصّل** في باب صفات الله جَلَّوَعَلَا فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نصف الله تعالى بما وصف به نفسَه وبما وصفه به رسولُه من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ).

وتأمّل في كلام أهل السّنّة والحديث فقد عبّروا بالتّحريف وعدلوا عن التّأويل؛ لأنّ التّحريف معناه باطلٌ بكلّ حالٍ، وقد ذمّ الله جَلَّوَعَلَا من انتهجه وسلك مسلكه، فقال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النّساء: ٤٦].

وأمّا التّأويل ففيه الصّحيح المحمود، وفيه الفاسد المذموم[2]، والتّحريف إنّما يكون في النّصّوص، والتّعطيل يكون في المعتقد، والتّمثيل والتّشبيه[3] يكون في الصّفة[4].

وهذا في بيان وسطيّة أهل السّنّة والحديث في باب الصّفات بين المعطّلة الجهميّة، وبين الممثلة المشبّهة، فأهل الحديث يقفون على ما ثبت في النّصّ الشّرعي، فيصفون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما وصف به نفسه المقدّسة من الصّفات في كتابه العظيم؛ لأنّه جَلَّوَعَلَا أعلم بنفسه وما يستحقّه من الصّفات من خلقه، وما وصفه به أعلم الخلق صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بصفات الرّبّ جَلَّوَعَلَا؛ لأنّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو المبلّغ عن الله عَزَّوَجَلَّ وحيه، لا يتجاوزون كلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في هذا الباب.

وقول المعلّل -ابن القيّم-: (من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ)؛ فيه ردٌّ على المعطّلة الجهميّة.

وقوله: (ومن غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ)؛ فيه ردٌّ على المشبّهة الممثّلة.

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٥٠٣).

(٢) انظر: أسماء الله وصفاته وموقف أهل السّنّه منها، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار الثّريعة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص ٢١.

(٣) قيل: أَنَّ التَّشْبِيهَ هُوَ التَّمْثِيلُ، وَبَعْضُهُمْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؛ بِأَنَّ التَّمْثِيلَ: هُوَ التَّسْوِيَةُ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، وَالتَّشْبِيهُ: هُوَ التَّسْوِيَةُ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ، وَلَكِنَّ التَّعْبِيرَ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ أَوْلَى لِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ. انظر: مواقف الطّوائف من توحيد الأسماء والصّفات، لمحمّد بن خليفة بن عليّ التّميمي، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ٥٧.

(٤) انظر: القول المفيد على كتاب التّوحيد، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الثّانية، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ، (١/١٨).

وهذه قاعدة نافعة عاصمة لمن هداه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في باب صّفات الباري جَلَّ جَلَالُهُ، لما تحمله من الهيبة والإجلال لصفات الله جَلَّ وَعَلَا، كما أنّها تدلّ على الطّريق الهادي إلى النّور لمعرفة صفات الله جَلَّ وَعَلَا؛ وهو كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وسنّة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصّحيحة، ومجانبة طرق الضّلال الموصل إلى حنادس الظّلمات وهي عقول البشر وقياساتهم وآرائهم.

ولهذا فإنّ أهل الحقّ والسّنّة والحديث يقولون كما في المناظرة: (بل نثبت له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما أثبته لنفسه من الأسماء والصّفات، وننفي عنه النّقائص ومشابهة المخلوقات، إثباتًا بلا تمثيلٍ، وتنزيهًا بلا تعطيلٍ)؛ وهذا جارٍ في باب الأسماء والصّفات، فكلّ اسمٍ أثبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه، وأثبته له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنّته فأهل السّنّة يثبتونه، وكلّ صفة وصف الله عَزَّوَجَلَّ بها نفسه، ووصفه بها رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنّته، فأهل السّنّة يصفونه على الوجه اللّائق به جَلَّ وَعَلَا، وينفون عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ النّقائص ومشابهة الخلق، وهذا فيه ردٌّ على المعطّلة والممثّلة، وشبهتهم هي: ظنّهم أنّ ما يلزم الاسم والصّفة في حقّ الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو ما يلزم في حقّ المخلوق، فينفون ذلك اللّازم عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فيضطرّهم هذا النّفي إلى سلوك إحدى سبيلي الضّلال: إمّا إلى التّعطيل، وإمّا إلى التّمثيل.

وأمّا أهل الوسطيّة وهم أهل السّنّة والحديث ففقهوا عن الله عَزَّوَجَلَّ مراده من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١١]؛ أنّه لا يلزم من إثبات الاسم والصّفة لله عَزَّوَجَلَّ من اللّوازم ما يلزمها في حقّ المخلوق، وهذا ما ساروا عليه في باب الأسماء والصّفات، وأعملوا قاعدتي الإثبات والتّنزيه.

فأهل السّنّة والحديث يثبتون بلا تمثيل، وينزّهون بلا تعطيل، مع مراعاتهم لخصائص اسم المخلوق وصفاته، وأنّها لا تلزم الاسم والصّفة مضافة إلى الرّبّ جَلَّ وَعَلَا، كما لا يلزم ذات الرّبّ جَلَّ وَعَلَا وحياته خصائص ذات المخلوق وحياته.

والآية سياقها يدلّ على أنّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قصد به نفي أن يكون معه شريكٌ، أو معبود يستحقّ العبادة، كما وقع فيه أهل الشّرك والتّمثيل، ولم يقصد به نفي صفات كماله، وإنّما سيقت في معرض الرّدّ على المشركين، فحرّفها المعطّلة الجهميّة وجعلوها ترسًا لهم لنفي صفات الكمال ونعوت الجلال، وحقائق الأسماء والصّفات[1].

(١) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/٢٣٢).

أمّا المعطّلة فتجعل التّنزيه هو نفي الصّفات، جسارة وجرأة منهم على النّصوص المحكمة الّتي أحكمها الحكيم العليم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غاية الإحكام، وبيّنها جَلَّ وَعَلَا بأقصى غاية البيان: بأنّه عَزَّوَجَلَّ موصوفٌ بصفات الكمال، ولكنّ المعطّلة ردّوا ذلك بالمتشابه من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورى: ١١]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ثمّ استخرجوا من هذه الآيات المحكمات تحريفات وتأويلات واحتمالات باطلة جعلوها به من قبيل المتشابه(١)، وهذا غلط وقول على الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم، فأساس التّوحيد العلمي(٢) هو إثبات صفات الكمال والجلال للرّبّ تعالى؛ ومباينته لخلقه، وتنزيهه عن كلّ عيبٍ ونقصٍ وتمثيلٍ(٣)، ومن كمال الإثبات وتمامه: تنزيهه جَلَّ وَعَلَا عن كلّ ما ينافي الكمال، مما هو من صفات وخصائص المخلوقين(٤)، وهذا التّوحيد الخبريّ العلمي له ضدّان: التّعطيل والتّمثيل والتّشبيه، فمن نفى وعطّل صفات الله جَلَّ وَعَلَا كذّب تعطيله توحيده، ومَن شبّه ومثّل الله جَلَّ وَعَلَا بخلقه، كذّب تمثيله وتشبيهه توحيده(٥)، ومن أثبت ما أثبته الله جَلَّ وَعَلَا لنفسه من صفات الكمال صدّق إثباته توحيده.

(١) انظر: إعلام الموقّعين، لابن القيّم (٢/٢١٠).

(٢) وَهَذَا قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ؛ وَهُوَ تَوْحِيدٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالإِثْبَاتِ أَوْ الخَبَرِي، وَالقِسْمُ الآخَرِ: هُوَ تَوْحِيدٌ فِي الطَّلَبِ وَالقَصْدِ وَيُسَمَّى التَّوْحِيدُ الطَّلَبِي العَمَلِي، القَصْدِي الإِرَادِي، وَبَعْضُهُمْ يُقَسِّمُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَتَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ، وَهَذَا التَّقْسِيمُ هُوَ بِاسْتِقْرَاءِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا، وَقَدْ أَوْرَدَهَا ابنَ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي جُمْلَةٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ. انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ٨٤، وزاد المعاد (١/٣٠٦)، (٤/١٨٤)، ومدارج السّالكين (١/٤٨)، وإغاثة اللّهفان (٢/١٣٥)، والفوائد ص ١٩، وطريق الهجرتين (١/٩١-٩٢).

وقد ردّ عبد الرّزاق بن عبد المحسن البدر –وفّقه الله وسدّده– على من أنكر هذا التّقسيم في كتابه "القول السّديد في الرّدّ على من أنكر تقسيم التّوحيد"، فراجعه فهو نافعٌ لقارئه، كاشفٌ لهذه الشّبهة الواهية: أنّ أهل السّنّة والحديث افترعوا وابتدعوا بهذا التّقسيم.

(٣) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١٨٧).

(٤) انظر: مدارج السّلكين، لابن القيّم (٣/٤١٤).

(٥) انظر: اجتماع الجيوش، لابن القيّم ص ٨٦.

فأهل السّنّة والحديث اجتمع فيهم ما تفرّق في غيرهم[1]، فقد أثبتوا الصّفات دون نفي ولا تأويل، ونزّهوا الربّ جَلَّوَعَلَا عن كلّ عيبٍ ونقصٍ، فلا تمثيل ولا تشبيه، أمّا الّذين جانبوا الحقّ في هذا الباب فقد جمعوا بين إساءة وإحسان.

فالمعطّلة الجهميّة: أحسنوا بتنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن مشابهة خلقه، وأساؤوا بنفي ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه، والمشبّهة الممثّلة: أحسنوا بإثابتهم فلم ينفوا الصّفات، وأساؤوا بتشبيه وتمثيل الله عَزَّوَجَلَّ بخلقه، وهدى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أهل السّنّة والحديث بالجمع بين الحسنيين، والسّلامة من الإساءتين[2].

فمَن أثبت نصوص الصّفات على ظاهرها، ولكنّه جعلها من جنس صفات المخلوقين، فبالغ في الإثبات وغلا فيها حتّى شبّه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ومثّله بالمخلوقين، فإن قصد التّعظيم، لم يكن في هذا التّعظيم، لأنّه ليس بينه نسبة وشِبه في العظمة والجلالة.

وإن قصد التّنقيص شبّهه بالنّاقصين المذمومين لا بالكاملين الممدوحين، فحكمه عند السّلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ كما نقله المعلّل –ابن القيّم– بقوله: (فمن شبّه الله تعالى بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسَه أو وصفه به رسولُه تشبيهًا)، وهذا الكلام يؤثر عن نعيم بن حمّاد الخزاعي[3]رَحِمَهُٱللَّهُ؛ وفي هذا الأثر[4] بيان أنّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى لم يُرِد بنصوص الصّفات هذا الظّاهر الباطل الّذي تدّعيه الممثلة المشبّهة، لقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشّورى: ١١]، فنفى سُبْحَانَهُوَتَعَالَى عن نفسه المماثلة.

ومن أمحل المحال عقلًا؛ أن يكون الخالق مماثلًا للمخلوق في أيّ صفة من الصّفات، وإن اشتركا في الاسم العامّ، فالفرق بينهما كالفرق بين الخالق والمخلوق في الذّات، والصّفات، والأفعال.

---

(١) انظر: مدارج السّلكين، لابن القيّم (٣/٣٣٤).

(٢) انظر: عشرون حديثًا من صحيح مسلم، لعبد المحسن بن حمد العبّاد، الطّبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩١هـ.

(٣) وكان رَحِمَهُٱللَّهُ شديدًا على الجهميّة، وقد قال: (أنا كنت جهميًّا –فلذلك عرفت كلامهم–، فلمّا طلبت الحديث؛ عرفت أنّ أمرهم يرجع إلى التّعطيل). انظر: ميزان الاعتدال، للذّهبي (٤/٢٦٧)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (١٠/٥٩٧).

(٤) أورده ابن القيّم في اجتماع الجيوش ص ٣٣٤، وقال الذّهبي في سيره (١٣/٢٩٩): (سَمِعنَاهُ بِأَصَحِّ إِسْنَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ التِّرْمِذِيِّ)، وصحّح إسناده الألباني في مختصر العلوّ للعليّ العظيم، للذّهبي ص ١٨٤.

وهذا فيه ردٌّ على المشبّهة والمعطّلة؛ لأنّ المشبّهة الّذين نصّوا على التّشبيه والتّمثيل صراحة، كالرّافضة الإماميّة، فألحدوا في صفات الله جَلَّوَعَلَا، ومالوا بها عن جادّة الاستقامة، فجعلوا كلام الله جَلَّوَعَلَا وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دالًّا على الكفر؛ لأنّ تشبيه الله عَزَّوَجَلَّ بخلقه كفرٌ لكون المشبّه مكذّبًا لقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشّورى: ١١].

وأمّا قول المثبت رَحِمَهُٱللَّهُ: (ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر)؛ بدليل قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[الرّعد: ٣٠].

وقول المعلّل رَحِمَهُٱللَّهُ: (وليس ما وصف الله به نفسَه أو وصفه به رسولُه تشبيهًا)؛ لأنّه قائمٌ على ثلاثة أصول[١]:

الأصل الأوّل: الإيمان بكلّ ما ثبت في الكتاب العزيز والسّنّة المطهّرة من صفات الرّحمن نفيًا وإثباتًا.

الأصل الثّاني: نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق في الصّفات.

الأصل الثّالث: قطع الطّمع عن إدراك الكيفيّة.

- ثمّ خلص المعلّل -ابن القيّم- إلى نتيجة ومآل كلّ من أهل التّشبيه، وأهل التّعطيل، وأهل التّوحيد، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (فالمشبّه يعبدُ صنمًا، والمعطّل يعبد عدمًا، والموحّد يعبد إلهًا واحدًا صمدًا ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١١])؛ لأنّ الإقرار بالذّات بدون صفات جمعٌ بين النّقيضين، -بين إثباته ونفيه-، لأنّ إثبات الذّات مستلزمٌ للصّفات، ومَن ادّعى غير ذلك بأن أثبت الذّات ونفى الصّفات، فقد نفى وجود الذّات شاء أم أبى! وهذا دليلٌ على فساد مذهب المعطّلة الّذين يعبدون عدمًا، ومَن أثبت صفات الكمال لله جَلَّوَعَلَا على الوجه الّتي تليق بجلاله وعظمته وكبريائه فقد عبد الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ ووحّده بما ثبت في الكتاب والسّنّة، (وما أحسن المثل المضروب لِلْمُثبت للصّفات من غير تشبيهٍ ولا تعطيلٍ، باللّبن الخالص السّائغ للشّاربين، يخرج من بين فرث التّعطيل ودم التّشبيه)[٢]، وهذا مذهب أهل السّنّة والحديث الهادي إلى صراط العزيز الحميد جَلَّجَلَالُهُ.

---

(١) انظر: أصول مسائل العقيدة عند السّلف وعند المبتدعة، دون طبعة، ١٤٢٠هـ، (٣/٢).

(٢) شرح العقيدة الطّحاوية، لابن أبي العزّ (٢٠٧/١). انظر: بدائع الفوائد، لابن القيّم (٢٩١/١).

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كافيته الشّافية إذ يقول[1]:

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا إِنَّ الْمُشَبِّهَ عَابِدُ الأَوْثَانِ
كَلَّا وَلَا نُخْلِيهِ مِنْ أَوْصَافِهِ إِنَّ الْمُعَطِّلَ عَابِدُ البُهْتَانِ
مَنْ مَثَّلَ اللهَ العَظِيمَ بِخَلْقِهِ فَهُوَ النَّسِيبُ لِمُشْرِكٍ نَصْرَانِي
أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ عَنْ أَوْصَافِهِ فَهُوَ الكَفُورُ وَلَيْسَ ذَا إِيمَانِ

- ثمّ ألزم المعلّل -المثبت- السّائل -المعطّل- بقاعدة[2] ذهبيّة، للبراءة من التّعطيل والتّمثيل، فقال له كما في المناظرة: (والكلام في الصّفات كالكلام في الذّات)؛ أي: أنّ باب الصّفات والذّات واحدٌ، و(الذّات لا تخلو عن الصّفات، فهي قائمةٌ بها)[3]، فيمتنع قيامها بدونها؛ لأنّ الإقرار بالذّات بدون صفات جمعٌ بين النّقيضين -بين إثباته ونفيه-.

وأهل السّنّة والحديث يثبتون ذاتًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إثبات وجودٍ وإيمانٍ، لا إثبات تحديدٍ وكيفيّة، فكذلك الصّفات؛ يثبتونها لهذه الذّات المقدّسة صفات إثبات وجودٍ وإيمانٍ، لا إثبات تحديد وكيفيّة[4]، وصدق أبو القاسم التّيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَمّا قال: (وإثبات الذّات إثبات وجود لا إثبات كيفيّة، فكذلك إثبات الصّفات...وعلى هذا مضى السّلف)[5].

---

(١) (٤/١٧٤-١٧٥).

(٢) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٦٥).

(٣) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٣٣٦).

(٤) انظر: إيضاح الدّليل في قطع حجج أهل التّعطيل، لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، الطّبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ٤٩، والعرش، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد بن خليفة بن عليّ التّميمي، الطّبعة الثّانية، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (٢/٤٥٧)، وأقاويل الثّقات في تأويل الأسماء والصّفات والآيات المحكمات والمشتبهات، لمرعي بن يوسف ابن أبي بكر بن أحمد الكرمي (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ، ص ١٣٧، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصّفات، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، الدّار السّلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٣٨.

(٥) الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السّنّة (١/١٦٦-١٦٣).

فلا يقاس الخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على المخلوق في ذاته، فكذلك صفاته جَلَّوَعَلَا، وأفعاله، فلا يجوز قياس صفاته جَلَّوَعَلَا على صفات المخلوق وأفعاله، وهذه القاعدة فيها ردٌّ على أهل التّمثيل وأهل التّعطيل.

فيقال للممثّل: ألست تثبت لله جَلَّوَعَلَا ذاتًا بلا تمثيل ولا تشبيهٍ؟ فأثبت له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ صفاتٍ بلا تمثيلٍ.

ويقال للمعطّل: هل تثبت ذاتًا لله جَلَّوَعَلَا لا تشبه الذّوات؟ فيلزمك أن تثبت له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ صفاتٍ لا تشبه الصّفات.

- فألزم المعلّل –ابن القيّم– السّائل بلازم لا محيد له عنه، ولا يستطيع ردّه ألبتة، فقال له كما ورد في نصّ المناظرة: (فكما أنّا نثبت ذاتًا لا تشبه الذّوات، فكذلك نقول في صفاته: إنّها لا تشبه الصّفات، فليس كمثله شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أَفعاله)؛ بمعنى: كما أنّك تثبت ذاتًا حقيقيّة لا تشبه ذوات المخلوقين، ولا تعلم كيفيّتها، فيلزمك أن تلتزم بأنّ صفات الله جَلَّوَعَلَا مختلفة عن صفات الخلق، ولا تعلم كيفيّتها، فتُسَلِّم بأنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورى: ١١]، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أَفعاله.

وكذلك في باب التّنزيه قرّر المعلّل –ابن القيّم– مذهب أهل السّنّة والحديث في الرّدّ على المشبّهة والمعطّلة، فقال كما في نصّ المناظرة: (فلا نُشبِّه صفات الله بِصِفَات المخلوقين)؛ لأنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بائنٌ من خلقه، ولا يماثله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أحدًا من خلقه، وتشبيه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بخلقه إلحادٌ في صفاته في مقابلة إلحاد المعطّلة من وجه، فإنّ أولئك نفوا صفة كماله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وجحدوها، وهؤلاء شبّهوها بصفات خلقه، فاجتمعوا على الإلحاد، ولكن كلٌّ منهما اختار طريقه وطريقته، وهدى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أهل السّنّة والحديث، فوصفوه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بما وصف به نفسه، ولم يجحدوا صفات الكمال والجلال، ولم يشبّهوها بصفات الخلق، فكانوا وسطًا في الفرق والنّحل، كما أنّ الإسلام وسط في الملل[1].

فإثبات صفات الكمال له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يتضمّن التّشبيه والتّمثيل، لا بالكاملين ولا بالنّاقصين، وأنّ نفي تلك الصّفات يستلزم تشبيهه بأنقص النّاقصين.

(١) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (٢٩٩/١).

فتأمّل هذا الموضع –واسأل الله العافية– فإنّ القلوب بين أصبعين من أصابع الرّحمن سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، كيف أعرضت المعطّلة عن التّمثيل المذموم، وتسلّطت على الكمال والثّناء، فجعلته تمثيلًا وتشبيهًا، وهذا كلّه يضادّ ما أثبته القرآن العظيم وجاء به من كلّ وجه[١].

- ثمّ بيّن المعلّل –ابن القيّم– أنّ أهل السّنّة والحديث نزّهوا الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ عن وصفه بشيء من صفات المخلوقين، أو أن يكون له تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ مماثل في شيء من صفات كماله، فقال كما في المناظرة: (ولا نزيل عنه سبحانه صفةً من صفاته لأجل شناعة المشنّعين، وتلقيب المفترين)؛ هذا الأثر[٢] مرويٌّ عن الإمام أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ، والمعنى: أنّ من طرائق أهل البدع والأهواء إطلاق ألقاب السّوء على أهل الحديث والسّنّة لتنفير النّاس منهم، وقطع الطريق عليهم لمعرفة الحقّ؛ فيسمّون إثبات صفات الكمال تشبيهًا وتجسيمًا، ومَن أثبت ذلك مُشبِّهًا، فلا ينفر من حقيقة المعنى الحقّ لأجل هذه التّسمية الباطلة القاصرة الماكرة، ومَن في قلبه زيغٌ فإنّه يكسو نحلته ومقالته أحسن ما يقدر عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفه أقبح ما يقدر عليه من الألفاظ، ومَن هُدِي وأراد الله عَزَّوَجَلَّ به خيرًا في دينه، ورزقه بصيرة نافذة، فإنّه يكشف به حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحقّ والباطل، فلا يغترّ بالألفاظ والمباني، وليتدبّر في الحقائق والمعاني[٣]، (فليس الشّأن في الألقاب، وإنّما الشّأن في الحقائق)[٤]، (وينبغي التّفطّن لهذا الموضع فإنّه من أعظم أصول الضّلال)[٥].

- ثمّ أوقف المعلّل –المثبت– السّائل –المعطّل– على من سلك هذا المسلك للتّضليل بالتّدليس والتّلبيس للطّعن في أهل الحديث والسّنّة، بالكذب والافتراء والبهتان، ورميهم عن قوس واحدٍ، وهو التّلقيب بألقاب السّوء ولمزهم للتّنفير منهم، وما يحملوه من الهدى والنّور، ولكلّ قومٍ وارثٍ، فأهل الحديث والسّنّة

---

(١) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/٢٣١).

(٢) أخرجه ابن بطّة في الإبانة الكبرى (٧/٣٢٦)، وأبو يعلى في إبطال التّأويلات (١/٤٤)، وذمّ التّأويل، لابن قدامة ص ٢٢، والأربعين في صفات ربّ العالمين، للذّهبي ص ٨٦.

وأورده ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في بعض مصنّفاته. انظر: مفتاح دار السّعادة (١/٣٩٦)، (٢/١٠٢٧)، والرّوح (١/٣٤٣)، واجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٣٢٢.

(٣) انظر: مفتاح دار السّعادة، لابن القيّم (١/٣٩٦-٣٩٧)، والرّوح، لابن القيّم (١/٣٤٣).

(٤) المصدر نفسه (١/٣٤٤).

(٥) شفاء العليل، لابن القيّم (١/٧١٨).

ورثوا ما كان عليه رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ قولًا وعملًا واعتقادًا واقتصادًا، والمنحرفين المشاقّين للرّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، المتّبعين لغير سبيل المؤمنين رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، ورثوا عن أعداء الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ بأنّهم صبأةٌ، وكما قيل في المثل المشهور: (لكلّ ساقطةٍ لَاقطَةٍ)[1].

وكلّ هذا منهم لَمَّا أعيتهم السّنن، وأثقلت كاهلهم الحجج، وضاقت نفوسهم بكلام الله جَلَّوَعَلَا وكلام رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأهل السّنّة والحديث ليس لهم حجّة ولا برهان سوى الأدلّة الشّرعيّة كتاب الله جَلَّوَعَلَا وسنّة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولا يخرجون عنهما قيد أنملة في باب الصّفات، وإلّا (فما ذنب أهل السّنّة والحديث إذا نطقوا بما نطقت به النّصوص، وأمسكوا عمّا أمسكت عنه، ووصفوا الله بما وصف به نفسه ووصفه رسولُه، وردّوا تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين الّذين عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنّة المحنة، وقالوا على الله وفي الله بغير علمٍ، فردّوا باطلهم وبينوا زيفهم، وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله؛ فلم يقدروا على أخذ الثّأر منهم إلّا بأن سمّوهم مشبّهةً ممثّلةً مجسّمةً حشويةً.

ولو كان لهؤلاء عقولٌ لعلموا أنّ التّلقيب بهذه الألقاب ليس لهم، وإنّما هو لمن جاء بهذه النّصوص، وتكلّم بها، ودعى الأمّة إلى الإيمان بها ومعرفتها، ونهاهم عن تحريفها وتبديلها، فَدَعُوا التّشنيع بما تعلمون – أنتم وكلّ عاقلٍ منصفٍ– أنّه كذبٌ ظاهرٌ، وإفكٌ مفترًى)[2].

ولهذا فالرّوافض نصبوا العداوة والبغضاء للصّحب الكرام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ ثمّ سمّوا أهل الحديث نواصب، وذنبهم أنّهم يحبّون جميع الصّحابة وآل البيت رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ ويوالونهم ويترضّون عنهم، بل لا يخوضون بالباطل فيما شجر بينهم رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

وأمّا القدريّة النّفاة للقدر فإنّهم يلقبون أهل السّنّة والحديث بأنّهم مجبرة، وذنبهم أنّهم يثبتون علم القدَر ومراتبه من العلم والكتابة والمشيئة والخلق.

والجهميّة المعطّلة جحدت صفات الله جَلَّوَعَلَا فوصفته بالمعدوم، بعدما شبّهته بالمخلوق، فسمّت أهل الحديث مجسّمةٌ مشبّهةٌ حشْويةٌ، وذنبهم أنّهم أثبتوا ما أثبته الله جَلَّوَعَلَا لنفسه وما أثبته له رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دون تحريف ولا تعطيل، وبلا تمثيل ولا تكييف.

---

(١) أَي: لِكُلِّ كَلِمَةٍ رَدِيئَةٍ دَنِيئَةٍ مُتَحَفِّظٌ. انظر: الأمثال، للقاسم بن سلّام ص ٤١، وجمهرة الأمثال، للعسكري (٢/٢٠٧).

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٨٧-٨٨).

وقد عقد ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكافية الشّافية فصلًا (في تنزيه أهل الحديث وحملة الشّريعة عن الألقاب القبيحة والشّنيعة)[1]، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَرَمَوْهُمُ بَغْيًا بِمَا الرَّامِي بِهِ ... أَوْلَى لِيَدْفَعَ عَنْهُ فِعْلَ الجَانِي

يَرْمِي البَرِيءَ بِمَا جَنَاهُ مُبَاهِتًا ... وَلِذَاكَ عِنْدَ الغِرِّ يَشْتَبِهَانِ

سَمَّوْهُمْ حَشْوِيَّةً وَنَوَابِتًا ... وَمُجَسِّمِينَ وَعَابِدِي أَوْثَانِ

وَكَذَاكَ أَعْدَاءُ الرَّسُولِ وَصَحْبِهِ ... وَهُمُ الرَّوَافِضُ أَخْبَثُ الحَيَوَانِ

نَصَبُوا العَدَاوَةَ لِلصَّحَابَةِ ثُمَّ ... سَمَّوْا بِالنَّوَاصِبِ شِيعَةَ الرَّحْمَنِ

وَكَذَا الْمُعَطِّلُ شَبَّهَ الرَّحْمَنَ ... بِالْمَعْدُومِ فَاجْتَمَعَتْ لَهُ الوَصْفَانِ

وَكَذَاكَ شَبَّهَ قَوْلَهُ بِكَلَامِنَا ... حَتَّى نَفَاهُ وَذَانِ تَشْبِيهَانِ

وَكَذَاكَ شَبَّهَ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا ... حَتَّى نَفَاهُ عَنْهُ بِالبُهْتَانِ

وَأَتَى إِلَى وَصْفِ الرَّسُولِ لِرَبِّهِ ... سَمَّاهُ تَشْبِيهًا فَيَا إِخْوَانِي

بِاللهِ مَنْ أَوْلَى بِهَذَا الاسْمِ مِنْ ... هَذَا الخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِي

إِنَ كَانَ تَشْبِيهًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ ... سُبْحَانَهُ فَبِكَامِلٍ بِهِ ذِي شَانِ

لَكِنَّ نَفْيَ صِفَاتِهِ تَشْبِيهُهُ ... بِالجَامِدَاتِ وَكُلِّ ذِي نُقْصَانِ

بَلْ بِالَّذِي هُوَ غَيْرُ شَيْءٍ وَهْـ ... ـوَ مَعْدُومٌ وَإِنْ يُفْرَضْ فَفِي الأَذْهَانِ

فَمَنِ الْمُشَبِّهُ بِالحَقِيقَةِ أَنْتُمْ ... أَمْ مُثْبِتُ الأَوْصَافِ لِلرَّحْمَنْ؟

فالمثبت لصفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إثباتًا بلا تمثيلٍ، وتنزيهًا بلا تعطيلٍ، وهو أولى بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقوله هو الحقّ الّذي دلّ عليه الكتاب والسّنّة.

ثمّ ساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ نكتة بديعة ولطيفة خفيّة بيّن فيها ميراث الملقِّبين والملقَّبين، وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الخلق ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: معطّلٌ جاحدٌ لصفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

القسم الثّاني: مشبّهٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصفات المخلوقين.

(١) (٤/١٤٤-١٤٥).

القسم الثّالث: موحّدٌ مثبتٌ ما يليق بالله عَزَّوَجَلَّ من الصّفات مع تنزيهه عن صفات المخلوقين.

والرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ له أتباع وورثة من أمّته، وله عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ أعداء وورثة من خصومه، أمّا ورثته فهم السّالكون لسبيله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، المقتفون لسنّته، الوقّافون عند نصوص الوحي.

والوارثون من خصومه فريقين: فريقٌ أظهر وفريقٌ تستّر.

الفريق الأوّل: أهل الشّرك والكفر من أظهر العداوة والبغضاء، والتّشنيع والحرب، فرموه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بأقذع الألقاب، وأنواع اللّمز والسّباب، بما هم أولى به وأهله، ثمّ ورثهم قومٌ كتب الله جَلَّوَعَلَا عليهم الشّقاوة، فرموا أتباع سنّة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ظلمًا وعدوانًا وبغيًا.

والفريق الثّاني: وهم أهل النّفاق والتّلوّن والشّقاق ممن تستّر فأظهر الإيمان والمسالمة، وأضمر الكفر والعداوة للحقّ وأهله، والمعطّلة حذت حذوهم فأبطنت التّشبيه والتّعطيل والنّفي، وسمّوه تنزيهًا.

وتحقّق حكم الله جَلَّوَعَلَا في خلقه، وظهرت حكمته سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيهم، وقسّمت مواريث العباد بينهم وفق حكمته تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ وعدله وفضله.

وذكر رَحِمَهُٱللَّهُ ما يسلّي به أهل الحديث عن تلقيب المشنّعين عليهم، وتنفير المنفّرين عنهم، بما هم منه بَراءٌ، فالمعطّلة يطعنون ويلعنون كلّ من يقول بالتّجسيم والتّشبيه، ولكنّ الله جَلَّوَعَلَا صرف أهل السّنّة وطهّر قلوبهم من لوثة التّجسيم والتّشبيه، وهذا نظير ما صرف الله جَلَّوَعَلَا عن رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حيث قال: «**أَلَا تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ! يَشْتُمُونَ مُذَمَّمًا، وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا، وَأَنَا مُحَمَّدٌ**»[(١)]، فحمى الله عَزَّوَجَلَّ نبيّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فجعل اسمه في حصنٍ حصينٍ، وحرمٍ آمنٍ عن شتمه لفظًا ومعنًا، كما عَزَّوَجَلَّ حمى أتباعه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن تلقيبهم بألقاب السّوء من الرّافضة والقدريّة والمعطّلة الجهميّة[(٢)]، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ معبّرًا عن هذه المعاني في كافيته الشّافية:

هَذَا وَثَمَّ لَطِيفَةٌ عَجَبٌ سَأُبْدِيهَا لَكُمْ يَا مَعْشَرَ الإِخْوَانِ
فَاسْمَعْ فَذَاكَ مُعَطِّلٌ وَمُشَبِّهٌ وَاعْقِلْ فَذَاكَ حَقِيقَةُ الإِنْسَانِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (٤/١٨٥)، (برقم: ٣٥٣٣).

(٢) انظر: شرح القصيدة النّونية، ، لابن قيّم الجوزيّة، للشّارح: محمّد خليل هرّاس (ت: ١٣٩٥هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، (١/٤٠٢-٤٠٣).

لَا بُدَّ أَنْ يَرِثَ الرَّسُولَ وَضِدَّهُ ... فِي النَّاسِ طَائِفَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ
فَالوَارِثُونَ لَهُ عَلَى مِنْهَاجِهِ ... وَالوَارِثُونَ لِضِدِّهِ فِئَتَانِ
إِحْدَاهُمَا حَرْبٌ لَهُ وَلِحِزْبِهِ ... مَا عِنْدَهُمْ فِي ذَاكَ مِنْ كِتْمَانِ
فَرَمَوْهُ مِنْ أَلْقَابِهِمْ بِعَظَائِمٍ ... هُمْ أَهْلُهَا لَا خِيرَةُ الرَّحْمَنِ
فَأَتَى الأُلَى وَرِثُوهُمْ فَرَمَوْا بِهَا ... وُرَّاثَهُ بِالبَغْيِ وَالعُدْوَانِ
هَذَا يُحَقِّقُ إِرْثَ كُلٍّ مِنْهُمَا ... فَاسْمَعْ وَعِهْ يَا مَنْ لَهُ أُذُنَانِ
والآخَرُونَ أُولُوا النِّفَاقِ فَأَضْمِرُوا ... شَيْئًا وَقَالُوا غَيْرَهُ بِلِسَانِ
وَكَذَا الْمُعَطِّلُ مُضْمِرٌ تَعْطِيلَهُ ... قَدْ أَظْهَرَ التَّنْزِيهَ لِلرَّحْمَنِ
هَذِي مَوَارِيثُ العِبَادِ تَقَسَّمَتْ ... بَيْنَ الطَّوَائِفِ قِسْمَةُ الْمَنَّانِ
هَذَا وَثَمَّةَ لَطِيفَةٌ أُخْرَى بِهَا ... سُلْوَانُ مَنْ قَدْ سُبَّ بِالبُهْتَانِ
تَجِدُ الْمُعَطِّلَ لَاعِنًا لِمُجَسِّمٍ ... وَمُشَبِّهٍ للهِ بِالإِنْسَانِ
وَاللهُ يَصْرِفُ ذَاكَ عَنْ أَهْلِ الهُدَى ... كَمُحَمَّدٍ وَمُذَمَّمٍ اسْمَانِ
هُمُ يَشْتُمُونَ مُذَمَّمًا وَمُحَمَّدٌ ... عَنْ شَتْمِهِمْ فِي مَعْزَلٍ وَصِيَانِ
صَانَ الإِلَهُ مُحَمَّدًا عَنْ شَتْمِهِمْ ... فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى هُمَا صِنْوَانِ
كَصِيَانَةِ الأَتْبَاعِ عَنْ شَتْمِ ... الْمُعَطِّلِ لِلمُشَبِّهِ هَكَذَا الإِرْثَانِ
وَالسَّبُّ مَرْجِعُهُ إِلَيْهِمْ إِذْ هُمُ ... أَهْلٌ لِكُلِّ مَذَمَّةٍ وَهَوَانِ
وَكَذَا الْمُعَطِّلُ يَلْعَنُ اسْمَ مُشَبِّهٍ ... وَاسْمَ الْمُوَحِّدِ فِي حِمَى الرَّحْمَنِ

٢- وبعدما قدّم المعلّل -ابن القيّم- بين يدي السّؤال بقواعد وأصول كلّيّة في باب الصّفات، وأَحْكَمَها غاية الإحكام، فجعلها كتمهيدٍ وتوطئةٍ للجواب عن سؤال المعطّل الّذي طرحه على المثبت [المعلّل] بقوله كما في نصّ المناظرة: (ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء؟)، ومن تأمّل باب الأسماء والصّفات يجد أنّ أعظم مسألتين في هذا الباب ركّز عليها المخالفين تركيزًا شديدًا، وأجلبوا بخيلهم ورجْلهم من الشّبهات واللّوازم الفاسدة؛ لأنّهم بإبطال أنّ القرآن ليس كلام الله جَلَّوَعَلَا ليصلوا إلى إبطال حقيقة الرّسالة والوحي، وبإبطال علوّ الله جَلَّوَعَلَا واستوائه الّذي يؤول إلى نفي وجوده، فكان هذا هو مطلبهم وغايتهم المنشودة

للوصول إلى هذا الغاية السّيّئة، والمطلب الرّديّ، ولكن من تمام حفظ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لدينه وشرعه قيّض من أهل العدالة والدّين، مَن ينفي عنه «**تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**»(١).

أ- وأجابه المعلّل بجوابٍ مجمل يدخل تحت قوله: (نقول فيها ما قاله ربّنا تَبَارَكَ وَتَعَالَى وما قاله نبيّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ أي: ما جاء من كلام الله جَلَّ جَلَالُهُ في القرآن العظيم، وصحّ عن الرّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، يجب الاعتقاد الجازم به، والقول به، وقبوله بالقلب واللّسان، وتصديقه، والتّسليم والإذعان له.

وقد قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ قولًا عامًّا في هذه المسألة، بأنّ الأدلّة لو استقرئت لزادت عن أربعة آلاف موضع: (فكلّ آيةٍ وكلّ حديثٍ إلهيٍّ وكلّ حديثٍ فيه الإخبار عمّا قال الله تعالى أو يقول، وكلّ أثرٍ فيه ذلك إذا استقرئت زادت على هذا العدد، ويكفي أحاديث الشّفاعة، وأحاديث الرّؤية، وأحاديث الحساب، وأحاديث تكليم الله لملائكته وأنبيائه ورسله وأهل الجنّة، وأحاديث تكليم الله لموسى، وأحاديث تكلّمه عند النّزول الإلهيّ، وأحاديث تكلّمه بالوحي، وأحاديث تكليمه للشّهداء، وأحاديث تكليم كافّة عباده يوم القيامة بلا ترجمانٍ ولا واسطةٍ، وأحاديث تكليمه للشّفعاء يوم القيامة حين يأذن لهم في الشّفاعة، إلى غير ذلك، إذ كلّ هذا وأمثاله وأضعافه مجازٌ لا حقيقة له، سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ، بل نشهدك ونشهد ملائكتك وحملة عرشك وجميع خلقك أنّك أحقّ بهذه الصّفة وأولى من كلّ أحدٍ، وأنّ البحر لو أمدّه من بعده سبعة أبحرٍ، وكانت أشجار الأرض أقلامًا يُكتب بها ما تتكلّم به، لنفدت البحار والأقلام ولم تنفد كلماتك، وأنّك لك الخلق والأمر، فأنت الخالق حقيقةً)(٢)، فالموفّق من وسعه كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتّسليم بما جاء في بيان صفة الكلام حقيقة، وأنّ إثباتها لله جَلَّ وَعَلَا يدلّ على إثبات صفة من صفات الكمال، ونعوت الجلال، ونفيها عنه نقصٌ لا يليق بمن له الأسماء الحسنى والصّفات العلا.

---

(١) أخرجه ابن وضّاح في البدع ص ٢٥، والطّحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧/١٠)، (برقم: ٣٨٨٤)، والآجري في الشّريعة (٢٧٢/١)، (برقم: ١، ٢)، وأخرجه الطّبراني في مسند الشّاميين (٣٤٤/١)، (برقم: ٥٩٩)، وعدّد ابن القيّم كثيرًا من طرقه في مفتاح دار السّعادة (٤٦٣/١-٤٦٧)، وقال السّخاوي في الغاية في شرح الهداية في علم الرّواية ص ٦٤: (وَهُوَ مِن جَمِيعِ طُرُقِهِ ضَعِيفٌ كما صرّح به الدّار قطنيّ وأبو نعيم وابن عبد البرّ لَكِن يُمكن أَن يتقوَّى بتعددها وَيكون حسنًا كَمَا جزم بِهِ العلائي)، وورد عند الخطيب في شرف أصحاب الحديث، أنّ الإمام أحمد سُئل عن هذا الحديث: (كَأَنَّهُ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ؟ قَالَ: لَا، هُوَ صَحِيحٌ)، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح (٨٢/١)، (برقم: ٢٤٨).

(٢) مختصر الصّواعق المرسلة (١٣٢٤/٤-١٣٢٥).

ب- ثمّ شرع المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بجوابٍ مفصّلٍ للمسألة الأولى[1] وهي: **القرآن الكريم.**

- فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في نصّ المناظرة: (وأمّا القرآن فإنّي أقول: إنّ كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود، تكلّم الله به صدقًا، وسمعه منه جبريل حقًّا، وبلّغه محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحيًا).

فقرّر المعلّل -ابن القيّم- فيه اعتقاد أهل السّنّة والحديث، بأنّ القرآن العظيم من كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حقيقة، سمعه جبريل الأمين عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ونزل به، وسمعه منه محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فبلّغه إيّاه بواسطة الوحي.

فكلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يضاف حقيقة إلى مَن قاله ابتداءً وإنشاءً، لا مَن قاله بلاغًا وأداءً، وهو صفة من صفاته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وهي صفة ذاتٍ وفعلٍ، تكلّم به حقيقة، بمشيئته وإرادته قائمًا به[2]،وتكلّم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ به بصوتٍ وحرفٍ، لفظًا ومعنًا، وكلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا ابتداء له ولا انتهاء، فكلام الله جَلَّ وَعَلَا من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وليس ببائنٍ عنه[3]، وقد عبّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض هذه المعاني في نونيّته بقوله[4]:

أَمَّـا البَلِيَّـةُ فَهِـيَ قَـوْلُ مُجَسِّـمٍ قَالَ القُرَانُ بَدَا مِنَ الرَّحْمَنِ
هُـوَ قَوْلُـهُ وَكَلَامُـهُ مِنْـهُ بَـدَا لَفْظًا وَمَعْنًى لَيْسَ يَفْتَرِقَانِ
سَمِـعَ الأَمِـينُ كَلَامَـهُ مِنْـهُ وَأَدَّ اهُ إِلَى الْمَبْعُوثِ بِالْقُرْآنِ
فَلَـهُ الأَدَاءُ كَمَـا الأَدَا لِرَسُـولِهِ وَالقَوْلُ قَوْلُ مُنَزِّلِ الفُرْقَانِ

وكلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غير مخلوق[5]؛ لأنّه صفة من صفاته، وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من ذاته لا تنفكّ عنها، وذاته ليست مخلوقة فيلزم أنّ صفاته ليست مخلوقة، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متكلّمٌ حقيقة، وهذا قول السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قديمًا وحديثًا[1].

---

(١) فقد سبق التّفصيل في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا في المبحث الثّاني ص ٤٣٩، ٤٤٢، وإنّما أشير لمعاني هذه المسألة باختصار.

(٢) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (٤/١٣١٤-١٣١٦).

(٣) انظر: الصّفدية، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، الطّبعة الثّانية، مكتبة ابن تيميّة، مصر، ١٤٠٦هـ، (٢/٦٧).

(٤) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٤/١٢١).

(٥) انظر: رسالة في أن القرآن غير مخلوق، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي الحَرْبي (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: عليّ بن عبد العزيز عليّ الشّبل، الطّبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٣٥، والسّنّة، =

- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (منه بدأ وإليه يعود)[٢]؛ فأمّا قوله: (منه بدأ)، فمعناه: منه خرج، وأنّ الله جَلَّوَعَلَا هو المتكلّم حقيقة، وليس المقصود: أنّه خرج منه: فارق ذاته المقدّسة وحلّ بغيره، فيكون ابتدؤه من الخلق، وهذا باطل؛ لأنّ كلام الله جَلَّوَعَلَا صفةٌ من صفاته، ولا تفارق ذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولا تنتقل إلى المخلوق، وهذا فيه ردٌّ على الجهميّة المعطّلة الّذين قالوا: خلقه -الكلام- في غيره، فيلزم أن يكون كلّ كلام خلقه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في محلّ هو كلام الله لتماثلهما بالنّسبة إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، كما يلزم أن يكون ما يخلقه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من كلام الأيدي والأرجل والجلود من كلام الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فإذا قالوا: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ﴾ [فصّلت: ٢١]، كان النّاطق هو الْمُنْطِق، فيكون كلّ كلامٍ مخلوقٍ هو كلام الله جَلَّوَعَلَا حتّى قول أهل الكفر والإلحاد والفسوق والعصيان[٣].

=

لأبي عبد الرّحمن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ (ت: ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمّد بن سعيد بن سالم القحطاني، الطّبعة الأولى، دار ابن القيّم، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (١/١٣٢-١٦٣)، والإبانة، للأشعري ص ٢٣، ٦٣، وشرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللّالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطّبعة الثّامنة، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، (١/١٧٠، ١٩٣، ١٩٧)، ولمعة الاعتقاد، لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الطّبعة الثّانية، وزارة الشؤون الإسلامية، الرّياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ١٨، والعرش، للذّهبي (٢/٢٩١)، واجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦١، وصفات الله عَزَّوَجَلَّ، لعلوي السّقّاف ص ٢٩٦.

(١) انظر: الشّريعة، لأبي بكر محمّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيّ (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدّميجي، الطّبعة الثّانية، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (١/٤٩٦)، والحجّة على تارك المحجّة، لمحمّد المقدسي (٢/٤٧٣)، والاقتصاد في الاعتقاد، لأبي محمّد عبد الغنيّ بن عبد الواحد بن عليّ المقدسي (ت: ٦٠٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطيّة بن عليّ الغامدي، الطّبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ١٣٦، وشرح الطّحاويّة، لابن أبي العزّ (١/١٨٥).

(٢) وقد ألّف أبو عبد الله ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ جزءا سمّاه: "اختصاص القرآن بعوده إلى الرّحيم الرّحمن"، جمع فيه الآثار عن النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ والتّابعين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في كون القرآن منه بدأ وإليه يعود، وحقّق هذا الجزء تحقيقًا نافعًا عبد الله بن يوسف الجديع جزاه الله خيرًا، ولهذا ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما نازعه المخالفين في هذه المسألة، ذكر من جمع الآثار في المسألة: أبو الفضل بن ناصر، وأبو عبد الله المقدسي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ. انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٧٤).

(٣) انظر: الكافية الشّافية، لابن القيّم (٢/٢٢٦).

وقوله: (وإليه يعود)، فهذا حقٌّ؛ لأنّ أهل السّنّة والحديث يقولون ويعتقدون ما قاله ربّ العالمين في كتابه العظيم، وصحّ عن المصطفى الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد ثبت من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَدْرُسُ**[1] **الإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ**[2] **الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبقَى فِي الأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ...** »[3].

وعن شَدَّاد بن مَعْقِل أنَّ عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «...**وَلَيُنْتَزَعَنَّ القُرْآنُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ،** قالوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحمَن! أَلَسْنَا نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَقَدْ أَثْبَتْنَاهُ مَصَاحِفِنَا؟ قالَ: **يُسْرَى عَلَى القُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ، لَيْلًا فَيُذْهَبُ بِهِ مِنْ أَجْوَافِ الرِّجَالِ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ شَيْءٌ**»[4].

فيُرفع القرآن الكريم تعظيمًا له وتكريمًا حين يعرض النّاس عن العمل به إعراضًا كلّيًّا، وهو إيذانٌ عن قرب السّاعة[5]، برفعه من السّطور والصّدور.

---

(١) مِنْ دَرَسَ الرَّسْمُ دُرُوسًا؛ إِذَا عَفَا وَهَلَكَ، وَمِنْ دَرَسَ الثَّوْبُ دَرْسًا: إِذَا صَارَ عَتِيقًا، أي: يَنْمَحِي آثَارُهُ وَيَنْدَرِسُ أَقْلَامُهُ. انظر: النّهاية، لابن الأثير (٢٦٦/٣)، وشرح مسند أبي حنيفة، لأبي الحسن عليّ بن سلطان محمّد نور الدّين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: الشّيخ خليل محيي الدّين الميس، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٥٦٢.

(٢) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ، أي: نَقْشُهُ، أي: كَمَا يَمْحِي وَيَزُولُ نَقْشُ الثَّوْبِ. انظر: انظر: كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، لأبي الحسن محمّد بن عبد الهادي التتوي السّندي (ت: ١١٣٨هـ)، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ، (٤٩٨/٢)، وتاج العروس، للزّبيدي (٢٠١/٤٠)، مادّة: وشي.

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب: الفتن، باب: ذهاب القرآن والعلم، (١٧٣/٥)، (برقم: ٤٠٤٩)، والحاكم في مستدركه، (٥٢٠/٤)، (برقم: ٨٤٦٠)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ، ولم يخرجاه، وصحّح إسناده البوصيري في مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه (١٩٤/٤)، (برقم: ١٤٣٧)، وقال: هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (١٧١/١)، (برقم: ٨٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه (٥٣٤/١٠)، (برقم: ٣٠٨١٨)، وعبد الرّزّاق في مصنّفه (٣٦٢/٣)، (برقم: ٥٩٨١)، والطّبراني في المعجم الكبير (١٤١/٩)، (برقم: ٨٧٠٠)، وصحّح إسناده الهيثمي في مجمع الزّوائد (٥٢/٧)، (برقم: ١١١٤١)، وقال: رجاله رجال الصّحيح غير شدّاد بن معقل وهو ثقة، وهو في صحيح أشراط السّاعة ص ١٤٣.

وذكر حمود التّويجري رَحِمَهُ اللَّهُ آثارًا في رفع القرآن في كتابه: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط السّاعة، لحمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرّحمن التّويجري (ت: ١٤١٣هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الصّميعي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ، (٢١٦/٣)، وقال: (وهذه الآثار لها حكم المرفوعه؛ لأنّ مثلها لا يقال من قبل الرّأي، وإنّما يقال عن توقيف).

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهيّة، للسّفاريني (١٣١/٢).

وقيل: معنى (وإليه يعود)؛ أنّه يرجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وصفاً؛ أي أنّه لا يوصف به أحدٌ سوى ربّ العالمين، فيكون المتكلِّم بالقرآن هو الله جَلَّ وَعَلَا، الموصوف به، وكلا المعنيين صحيح[1]، ولكن القول بما دلّ عليه الدّليل أولى، وأنّه يعود إلى الله جَلَّ وَعَلَا حقيقة، وإن كان المعنى الآخر لا يعارضه.

- ثمّ وضّح المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ كلام الله جَلَّ وَعَلَا المشتمل على الحروف المقطّعة وهي من كلام الله جَلَّ وَعَلَا حقيقة، وأنّ القرآن كلّه كلام الله جَلَّ وَعَلَا، وليس منه حرفًا واحدًا من كلام المخلوق، وأنّ الله جَلَّ جَلَالُهُ تكلّم حقيقة بالقرآن العظيم باللّغة العربيّة وسمعه جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ منه بصوتٍ وحرفٍ، وأدّاه جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وبلّغه إلى النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسمعه منه، وبلّغه النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسمعه منه الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأنّ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشّورى: ١-٢]، و﴿قٓ﴾[ق: ١]، و﴿نٓ﴾ [القلم: ١]، عين كلام الله حقيقة، وأنّ الله تكلّم بالقرآن العربيّ الّذي سمعه الصّحابة من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جميعه كلام الله، وليس قول البشر).

وسيتحمّل أهل الحديث والسّنّة الشّهادة على المعطّلة عند ربّ العالمين جَلَّ وَعَلَا فقال[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاشْـــهَدْ عَلَـــيْهِمْ أَنَّـــهُ سُـــبْحَانَهُ ... مُتَكَلِّمٌ بِالوَحْيِ وَالقُرْآنِ
سَمِـــعَ الأَمِـــينُ كَلَامَـــهُ مِنْـــهُ وَأَدَّ ... اهُ إِلَى الْمَبْعُوثِ بِالفُرْقَانِ
هُـــوَ قَـــوْلُ رَبِّ العَـــالَمِينَ حَقِيقَـــةً ... لَفْظًا وَمَعْنًى لَيْسَ يَفْتَرِقَانِ
وَاشْـــهَدْ عَلَـــيْهِمْ أَنَّـــهُ سُـــبْحَانَهُ ... قَدْ كَلَّمَ الْمَوْلُودَ مِنْ عِمْرَانِ
سَمِـعَ ابْـنُ عِمْـرَانَ الرَّسُـولُ كَلَامَـهُ ... مِنْهُ إِلَيْهِ مَسْمَعَ الآذَانِ
وَاشْـــهَدْ عَلَـــيْهِمْ أَنَّهُـــم قَـــالُوا بِأَنَّ ... اللَّهَ نَادَاهُ بِلَا كِتْمَانِ
وَاشْـــهَدْ عَلَـــيْهِمْ أَنَّهُـــمْ قَـــالُوا بِأَنَّ ... اللَّهَ نَادَى قَبْلَهُ الأَبَوَانِ
وَاشْـــهَدْ عَلَـــيْهِمْ أَنَّهُـــمْ قَـــالُوا بِأَنَّ ... اللَّهَ يَسْمَعُ صَوْتَهُ الثَّقَلَانِ
وَاللَّهُ قَـــالَ بِنَفْسِـــهِ لِرَسُـــولِهِ ... إِنِّي أَنَا اللَّهُ العَظِيمُ الشَّانِ
وَاللَّهُ قَـــالَ بِنَفْسِـــهِ لِرَسُـــولِهِ ... اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ ذِي الطُّغْيَانِ

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية، لابن العثيمين (١/٤٣٠).

(٢) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٤/١٥١-١٥٢).

وَاللَّهُ قَـــالَ بِنَفْسِـــهِ حـــم مَـــعْ طَه وَمَعْ يَس قَوْلَ بَيَانِ
وَاشْـهَدْ عَلَـيْهِمْ أَنَّهُـمْ وَصَـفُوا الإِلَ هَ بِكُلِّ مَا قَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ
وَبِكُـلِّ مَـا قَـالَ الرَّسُـولُ حَقِيقَـةً مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا عُدْوَانِ
وَاشْـهَدْ عَلَـيْهِمْ أَنَّ قَـوْلَ نَبِـيِّهِمْ وَكَلَامَ رَبِّ العَرْشِ ذَا التِّبْيَانِ
نَـصٌّ يُفِيـدُ لَـدَيْهِمُ عِلْـمَ اليَـقِ ينِ إِفَادَةَ الْمَعْلُومِ بِالبُرْهَانِ
وَاشْـهَدْ عَلَـيْهِمْ أَنَّهُـمْ قَـدْ قَـابَلُوا التَّعْطِيلَ وَالتَّمْثِيلَ بِالنُّكْرَانِ
إِنَّ الْمُعَطِّـلَ وَالْمُمَثِـلَ مَـا هُمَـا مُتَيَقِنِينَ عِبَادَةَ الرَّحْمَنِ
ذَا عَابِـدُ الْمَعْـدُومَ لَا سُـبْحَانَهُ أَبَدًا وَهَذَا عَابِدُ الأَوْثَانِ
وَاشْـهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُـمْ قَـدْ أَثْبَتُـوا الأَ سْمَاءَ وَالأَوْصَافَ لِلدَّيَّانِ
وَكَـذَلِكَ الأَحْكَـامَ أَحْكَـامَ الصِّـفَا تِ وَهَذِهِ الأَرْكَانُ لِلْإِيمَانِ

- ثمّ حكم المعلّل على مَن قال بأنّ القرآن مخلوق، فيلزم أنّه جَلَّوَعَلَا خلقه في غيره، فهو كلام المخلوق لا كلام الخالق، ومن قال: (إنّه قول البشر فقد كفر، والله يصليه سقر).

ونقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض مصنّفاته[1] كلام الأئمّة الأعلام من أهل السّنّة والحديث الّذين رفع الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ذكرهم بين الأنام، وجعل لهم القبول في الأرض، ورضي الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بشهاداتهم على أهل الزّيغ والارتياب من الجهميّة المعطّلة الّذين مثّلوا صفات الباري بالمخلوقين، ثمّ عطّلوها عن حقائقها، فلمّا علم أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ خطر مذهبهم، ولوازم ومفاسد كلامهم صاحوا عليهم من أقطار الأرض، وقالوا فيهم قول رجلٍ واحدٍ على قلبٍ واحدٍ: من قال أنّ القرآن مخلوق فهو كافرٌ، بل جعلوا الجهميّة ملّة من الملل كالرّافضة، يقول عبد الرّحمن بن مهدي: (هما ملّتان: الجهميّة والرّافضة)[2].

(١) انظر: إعلام الموقّعين (١٢٦/٤، ١٢٧)، واجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ٣٢٣-٣٢٩، ٣٥١، والصّواعق المرسلة (٩٧٣/٢-٩٨٢، ٩٨٥-٩٨٦)، والرّوح (٤٢٥/٢)، وروضة المحبّين ص ١٩٩، وحادي الأرواح ص ٤١٤.

(٢) خلق أفعال العباد والرّدّ على الجهميّة وأصحاب التّعطيل، للبخاري (٣٣/٢). انظر: الصّواعق المرسلة (٩٨٢/٢).

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قال شيخ الإسلام[١]: وهذا الكلام الّذي قاله الإمام عبد الرّحمن بن مهدي قد قاله غيره، وهو كلامٌ عظيمٌ، فإنّ هاتين الفرقتين هما أعظم الفرق فسادًا في الدّين، وأصلهما من الزّنادقة المنافقين ليستا من ابتداع المتأوّلين مثل: قول الخوارج والمرجئة والقدريّة، فإنّ هذه الآراء ابتدعها قومٌ مسلمون بجهلهم، قصدوا بها طاعة الله، فوقعوا في معصيته، ولم يقصدوا بها مخالفة الرّسول [صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ولا محادّته؛ بخلاف الرّفض والتّجهّم فإنّ مبدأهما من قومٍ منافقين مكذّبين لما جاء به الرّسول [صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مبغضين له، لكن التبس أمر كثيرٍ منهم على كثيرٍ من المسلمين -الّذين ليسوا بمنافقين ولا زنادقة- فدخلوا في أشياء من الأقوال والأفعال الّتي ابتدعها الزّنادقة والمنافقون، ولبّسوا الحقّ بالباطل، وفي المسلمين سمّاعون للمنافقين)[٢].

وقال في نونيّته[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي ... عَشْرٍ مِنَ العُلَمَاءِ فِي البُلْدَانِ

واللَّالَكَائِيُّ الإِمَامَ حَكَاهُ عَنْـ ... ـهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي

قال اللّالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقله لكلام السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وما ورد عنهم من تكفير من قال بخلق القرآن: (فهؤلاء خمس مائةٍ وخمسون نفسًا أو أكثر من التّابعين وأتباع التّابعين والأئمّة المرضيّين سوى الصّحابة الخيّرين على اختلاف الأعصار ومضيّ السّنين والأعوام، وفيهم نحوٌ من مائةٍ إمامٍ ممّن أخذ النّاس بقولهم وتديّنوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدّثين لبلغت أسماؤهم ألوفًا كثيرةً، لكنّي اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصرًا بعد عصرٍ لا يُنكِرُ عليهم مُنكِرٌ، ومَن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه)[٤].

فتأمّل إلى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّه لم يشتغل باستقصاء كلام أهل الحديث فيهم، فخرج بهذا الكمّ الهائل، والجمّ الغفير من أهل العلم والعدالة والدّيانة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فحكموا على مَن أنكر عليهم حكمهم بحدّ الحرابة

(١) لم أهتد لكلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مصنّفاته الّتي هي متوفّرة معي، ومن وقف عليه فليرشدني إلى موضعه -مشكورًا-.

(٢) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٩٨٣).

(٣) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٤/٤٩).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة (٢/٣٤٤).

والإفساد في الأرض؛ وأيّ حرب أعظم وأشدّ من حرب الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وجحد صفاته سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ؟ وأيّ فسادٍ أعظم من إفساد دين الرّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وما جاء به، وأعظمه صفات الباري جَلَّجَلَالُهُ، فكان هذا إجماع من السّلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ في تكفير هذه الطّائفة الخارجة من فرق المسلمين، والدّاخلة في ملل الكفر كالرّافضة.

وكثير من السّلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ ذكروا مناط الحكم بتكفيرهم، كالدّارمي رَحِمَهُٱللَّهُ فقد قال: (ناظرني رجلٌ ببغداد، منافحًا عن هؤلاء الجهميّة فقال لي: بأيّة حجّةٍ تكفّرون هؤلاء الجهميّة، وقد نهي عن إكفار أهل القبلة؟ بكتابٍ ناطقٍ تكفّرونهم؟ أم بأثرٍ، أم بإجماعٍ؟

فقلت: ما الجهميّة عندنا من أهل القبلة، وما نكفّرهم إلّا بكتابٍ مسطورٍ، وأثرٍ مأثورٍ، وكفرٍ مشهورٍ.

أمّا الكتاب؛ فما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عن مشركي قريش، من تكذيبهم بالقرآن، فكان من أشدّ ما أخبر عنهم من التّكذيب؛ أنّهم قالوا: هو مخلوقٌ، كما قالت الجهمية سواء، قال الوحيد وهو الوليدُ بنُ المغِيْرَةَ المخْزُومِيُّ: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، وهذا قول جهم، إن هذا إلّا مخلوق، وكذلك قول مَن يقول بقوله.

وقول مَن قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤]، و﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، و﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾[ص: ٧]، معناهم في جميع ذلك ومعنى جهم في قوله؛ يرجعان إلى أنّه مخلوق، ليس بينهما فيه من البون كغرز إبرةٍ، ولا كقيس شعرةٍ، فبهذا نكفّرهم، كما أكفر الله به أئمّتهم من قريشٍ، وقال: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، إذ قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]؛ لأنّ كلّ إفكٍ، وتقوّلٍ، وسحرٍ، واختلاقٍ، وقول البشر كلّه لا شكّ في شيءٍ منه أنّه مخلوق، فاتّفق من الكفر –بين الوليد بن المغيرة، وجهم بن صفوان– الكلمة، والمراد في القرآن أنّه مخلوق، فهذا الكتاب النّاطق في إكفارهم)[1].

(١) الرّدّ على الجهمّية، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدّارمي (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطّبعة الثّانية، دار ابن الأثير، الكويت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ١٧٩.

قال البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجهميّة: (نظرتُ في كلام اليهود والنّصارى والمجوس، فما رأيت أضلّ في كفرهم منهم، وإنّي لأستجهل من لا يكفّرهم إلّا من لا يعرف كفرهم)[١].

ولهذا قال المعلّل -ابن القيّم-: (ومن قال: إنّه قول البشر فقد كفر، والله يصليه سقر)، فهو على مذهب السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هذه المسألة: أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فقد كفر بالله العظيم.

وقد نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سلف في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلاميّة" عن أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ومن علماء الكلام المخالفين للجهميّة المعلنين بذمّهم، والمصرّحين بانحرافهم ونسبتهم إلى البدع المغلّظة، بل إلى الكفر الأكبر.

ولكن إذا جمعت كلام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضممته إلى بعضه البعض، تجده يفصّل في الحكم على الجهميّة، ويجعل تلك الآثار الثّابتة عن الأئمّة الأعلام السّالفين الّتي نصّت على كفرهم إنّما كان على غلاة الجهميّة[٢] كما يطلقها عليهم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أو الخالصة، فهؤلاء لا شكّ في كفرهم[٣] وزندقتهم وخروجهم من الدّين عند ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخلاف سائر الجهميّة، ونقل[٤] عن أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[٥]

---

(١) خلق أفعال العباد، للبخاري (٢/٢٤)، انظر: الأسماء والصّفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمّد الحاشدي، الطّبعة الأولى، مكتبة السّوادي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، (١/٦١٦)، من طريق البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) انظر: الصّواعق المرسلة (١/١١٨)، (٢/١٠٨٦)، وبدائع الفوائد (١/٢٩٠)، والجواب الكافي ص ١٣٠، وجلاء الأفهام ص ١٨١.

(٣) انظر: إجماع أهل السّنّة النّبويّة على تكفير المعطّلة الجهميّة، مجموع يضمّ عدّة رسائل لكلّ من: إبراهيم وأخوه عبد الله ابنا عبد اللّطيف آل الشيخ، وسليمان بن سحمان الخثعمي، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، النّشرة الأولى، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ، ص ٢٤، ٧٢-٧٣، ١٢٧، ١٥٥.

(٤) انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ١٩٧، ٢٠٣، ٢٧٦.

(٥) وقد ساق عبد الله بن أحمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ في كتاب السّنّة (١/١٠٢-١٣٠)، نقولًا عن أبيه وعن الأئمّة في تكفير الجهميّة وعدم الصّلاة خلفهم، منهم: إبراهيم ابن طهمان، والمعتمر بن سليمان، وسلّام بن أبي مطيع، وخارجة بن مصعب، والثّوري، وأبو يوسف، وابن المبارك، وابن عيينة، وابن إدريس، ووكيع، وحمّاد بن زيد، وعبد الرّحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأورد ابن شاهين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح مذاهب السّنّة ص ٢٨-٣٤، ما يزيد على خمس عشرة رواية عن أئمّة السّنّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في ذمّ الجهميّة، =

الّذين صرّحوا بتكفيرهم، وأمّا جهّالهم فإنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يفصّل فيهم، فقسّم أهل البدع المخالفين للإسلام في بعض الأصول، كالرّافضة والقدريّة والجهميّة إلى ثلاثة أقسام[1]:

أمّا **القسم الأوّل**: الجاهل المقلّد والّذي لا قدرة له على تعلّم الهدى، فهذا لا يكفّر ولا يفسّق، ولا تردّ شهادته، فحكمه هو حكم من قال جَلَّوَعَلَا فيهم: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [النّساء: ٩٨-٩٩].

وهذا القسم صنفان[2]:

أحدهما: مريد للهدى مؤثر له محبٌّ له، غير قادرٍ عليه ولا على طلبه لعدم من يرشده، كأنّه يقول: يا ربّ هذا مبلغي من العلم، ولو علمت دينًا خيرًا مما أنا عليه لاتّبعته، وانخلعت مما أنا عليه، ولكن لا علم لي سوى هذا الّذي أنا عليه، ولا قدرة لي على معرفة غيره، فكان غاية جهدي ونهاية معرفتي، فهذا حكمه حكم أهل الفترة، ومَن لم تبلغه الدّعوة.

الثّاني: معرضٌ لا إرادة له، ولا يحدّث نفسه بغير ما هو عليه، فهو راضٍ بحاله، لا يبذل وسعه في طلب الحقّ، بل يؤثر غيره عليه، ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته.

(وكلاهما عاجزٌ، وهذا لا يجب أن يلحق بالأوّل لما بينهما من الفرق:

فالأوّل كمن طلب الدين في الفترة ولم يظفر به، فعدل عنه بعد استفراغ الوسع في طلبه عجزًا وجهلاً.

والثّاني كمن لم يطلبه، بل مات في شركه، وإن كان لو طلبه لعجز عنه، ففرق بين عجز الطّالب وعجز المعرض، فتأمّل هذا الموضع)[3].

وأمّا **القسم الثّاني**[1]: فهو المتمكّن من طلب الهدى، ومعرفة الحقّ، ولكنّه معرضٌ عن العلم لانشغاله بالدّنيا وشهواتها، فهذا مفرّطٌ معرّضٌ للوعيد، آثمٌ بترك ما أوجبَ الله عليه من التّقوى قدر الاستطاعة.

=

وأكثرها مصرّحة بكفرهم وزندقتهم، وكذلك صنيع الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الشّريعة (١/٥٠٣-٥٠٨)، نقل كلام أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تكفيرهم.

(١) انظر: الطّرق الحكمية، لابن القيّم (١/٤٦٤-٤٦٥).

(٢) انظر: طريق الهجرتين، لابن القيّم (٢/٨٩٩-٩٠٠).

(٣) المصدر نفسه (٢/٩٠٠).

والقسم الثّالث: المتمكّن من السّؤال وطلب الهدى، ومعرفة الحقّ، وتبيّن له وظهر، ولكنّه تركه تقليدًا لمذهبه أو رئيسه وتعصبًا له، أو بغضًا لأهل الحقّ أو معاداة لأصحابه، فهذا أقل أحواله أن يكون فاسقًا، وأمّا تكفيره فهو محلّ اجتهادٍ وتفصيل.

والله عَزَّوَجَلَّ هو يفصل بين العباد يوم القيامة بحكمه وعدله وحكمته، ولا يعذّب أحدًا إلّا بعد قيام الحجّة عليه، وهذا أمرٌ مقطوعٌ به في جملة الخلق.

وأمّا كون فلانٌ بعينه وفلانٌ بعينه قامت عليه الحجّة أم لا؟ فذلك مما لا يمكن الولوج فيه بين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وخلقه.

وإنّما يجب الاعتقاد أنّ كلّ من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر، وأنّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يعذّب أحدًا إلّا بعد قيام الحجّة عليه هذا في الجملة، والتّعيين موكولٌ إلى علم الله وحكمه، هذا في أحكام الثّواب والعقاب.

وأمّا في أحكام الدّنيا فهي جارية على ظاهر الأمر، فأطفال الكفّار ومجانينهم كفّارٌ في أحكام الدّنيا، لهم حكم أوليائهم(٢).

وهذا ما قرّره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيّته بقوله(٣):

فَـاسْمَعْ إِذًا يَا مُنْصِـفًا حُكْمَيْهِمَـا ... وَانْظُرْ إِذَا هَلْ يَسْتَوِي الحُكْمَانِ

هُـمْ عِنْـدَنَا قِسْـمَانِ أَهْـلُ جَهَالَـةٍ ... وَذَوُو العِنَادِ وَذَلِكَ القِسْمَانِ

جَمْـعٌ وَفَـرْقٌ بَـيْنَ نَـوْعَيْهِمْ هُمَـا ... فِي بِدْعَةٍ لَا شَكَّ يَجْتَمِعَانِ

وَذَوُو العِنَـادِ فَأَهْـلُ كُفْـرٍ ظَـاهِرٍ ... وَالجَاهِلُونَ فَإِنَّهُمْ نَوْعَانِ

مُتَمَكِّنُـونَ مِـنَ الهُـدَى وَالعِلْـمِ بِال ... أَسْبَابِ ذَاتِ اليُسْرِ وَالإِمْكَانِ

لَكِـنْ إِلَى أَرْضِ الجَهَالَـةِ أَخْلَـدُوا ... وَاسْتَسْهَلُوا التَّقْلِيدَ كَالعُمْيَانِ

لَمْ يَبْـذُلُوا الْمَقْـدُورَ فِي إِدْرَاكِهِـمْ ... لِلْحَقِّ تَهْوِينًا لِهَذَا الشَّانِ

فَهُـمُ الأُلَى لَا شَـكَّ فِي تَفْسِـيقِهِمْ ... وَالكُفْرُ فِيهِ عِنْدَنَا قَوْلَانِ

=

(١) انظر: طريق الهجرتين، لابن القيّم (٨٩٩/٢).

(٢) المصدر نفسه (٩٠٠/٢).

(٣) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٢٣٢/٤). انظر: شرح القصيدة النّونيّة، لمحمّد هرّاس (٢٦٣/٢).

وَالوَقْـفُ عِنْـدِي فِـيهُمُ لَسْـتُ الَّـذِي ... بِالكُفْرِ أَنْعَتُهُمْ وَلَا إِيمَانِ
وَاللهُ أَعْلَـــمُ بِالبِطَانَـــةِ مِـــنْهُمُ ... وَلَنَا ظِهَارَةُ حُلَّةِ الإِعْلَانِ
لَكِـــنَّهُمْ مُسْـــتَوْجِبُونَ عِقَابَـــهُ ... قَطْعًا لِأَجْلِ البَغْيِ وَالعُدْوَانِ

ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن القسم الثّاني من الجهلة[1]:

وَالآخَـرُونَ فَأَهْـلُ عَجْـزٍ عَـنْ بُلُـو ... غِ الحَقِّ مَعْ قَصْدٍ وَمَعْ إِيمَانِ
بِاللهِ ثُمَّ رَسُـــــــولِهِ وَلِقَائِـــــــهِ ... وَهُمْ إِذَا مَيَّزْتَهُمْ ضَرْبَانِ
قَـوْمٌ دَهَـاهُمْ حُسْـنُ ظَـنِّهِمْ بِمَـا ... قَالَتْهُ أَشْيَاخٌ ذَوُو أَسْنَانِ
وَدِيَانَـةٍ فِي النَّـاسِ لَمْ يَجِـدُوا سِـوَى ... أَقْوَالِهِمْ فَرَضُوا بِهَا بِأَمَانِ
لَـوْ يَقْـدِرُونَ عَلَـى الهُـدَى لَمْ يَرْتَضُـوا ... بَدَلًا بِهِ مِنْ قَائِلِ البُهْتَانِ
فَـأُولَاءِ مَعْـذُورُونَ إِنْ لَمْ يَظْلِمُـوا ... وَيُكَفِّرُوا بِالجَهْلِ وَالعُدْوَانِ
وَالآخَـرُونَ فَطَـالِبُونَ الحَـقَّ لَـ ... ـكِنْ صَدَّهُمْ عَنْ عِلْمِهِ شَيْئَانِ
مَـعَ بَحْـثِهِمْ وَمُصَـنَّفَاتٍ قَصْـدُهُمْ ... مِنْهَا وُصُولُهُمُ إِلَى العِرْفَانِ
إِحْـدَاهُمَا طَلَـبُ الحَقَـائِقِ مِـنْ سِـوَى ... أَبْوَابِهَا مُتَسَوِّرِي الجُدْرَانِ
وَسُـلُوكُ طُـرْقٍ غَـيْرِ مُوصِـلَةٍ إِلَى ... دَرْكِ اليَقِينِ وَمَطْلَعِ الإِيمَانِ
فَتَشَـابَهَتْ تِلْـكَ الأُمُـورُ عَلَـيْهِمُ ... مِثْلَ اشْتِبَاهِ الطُّرْقِ بِالحَيْرَانِ
فَتَـرَى أَمَـاثِلَهُمْ حَيَـارَى كُلُّهُـمْ ... فِي التِّيهِ يَقْرَعُ نَاجِذَ النَّدْمَانِ
وَيَقُـولُ قَـدْ كَثُـرَتْ عَلَـيَّ الطُّـرْقُ لَا ... أَدْرِي الطَّرِيقَ الأَعْظَمَ السُّلْطَانِي
بَـلْ كُلُّهَـا طُـرُقٌ مَخُوفَـاتٌ بِهَـا ال ... آفَاتُ حَاصِلَةٌ بِلَا حُسْبَانِ
فَـالوَقْفُ غَايَتُـهُ وَآخِـرُ أَمْـرِهِ ... مِنْ غَيْرِ شَكٍّ مِنْهُ فِي الرَّحْمَنِ
أَوْ دِينِـــهِ وَكِتَابِـــهِ وَرَسُـــولِهِ ... وَلِقَائِهِ وَقِيَامَةِ الأَبْدَانِ
فَـأُولَاءِ بَـيْنَ الـذَّنْبِ وَالأَجْـرَيْنِ أَوْ ... إِحْدَاهُمَا أَوْ وَاسِعِ الغُفْرَانِ

(١) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٤/٢٣٣-٢٣٤). انظر: شرح القصيدة النّونية، لمحمّد هرّاس (٢/٢٦٦-٢٦٧).

فتأمّل كلام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجهّال المقلّدين من أتباع غلاة الجهميّة، وقد ذكر الفرق بين المقلّد الّذي تمكّن من معرفة الحقّ ثمّ أعرض عنه، ومقلّدٍ لم يتمكّن من ذلك، وكلٌّ له حكمه على مقتضى العلم والعدل، فهذا في المقلّدين فكيف بغلاتهم العالمين المجادلين بالباطل ليدحضوا به الحقّ؟

- ثمّ ذكر المعلل اللّازم الخطير الّذي يلزم قول المعطّلة النّفاة لكلام ربّ العالمين جَلَّوَعَلَا وذاته المقدّسة، وهو جحود لرسالة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإبطال النّبوّة، والّذي يلزم منه لوازم باطلة تزيد على أكثر من مائة لازم[1]، أعظمها هدم لكلمة التّوحيد، ومضادّة دين الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن قال: ليس لله بيننا في الأرض كلام فقد جحد رسالة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن الله بعثه يُبلِّغُ عنه كلامَه، والرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّما يبلّغُ كلام مُرْسِلِه، فإذا انتفى كلام الْمُرْسِل انتفت رسالة الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ فمن جحد رسالة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنّه لم يقدر الله جَلَّوَعَلَا حقّ قدره، ولا عرفه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حقّ معرفته؛ لأنّ أعظم ما جاء به الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلّغه أمّته هو كلام ربّ العالمين جَلَّوَعَلَا المتضمّن للتّعريف به وبأسمائه الحسنى وصفاته العلى، وأنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو المستحقّ للعبادة دون سواه، إذ هو الواسطة بين الله جَلَّوَعَلَا وخلقه لتبليغ العلميات والعمليات، فإذا جحد المعطّل لكلام الله جَلَّوَعَلَا فقد جحد الرّسالة، فأغلق الباب على نفسه، وسدّ الطّريق عليها إلى معرفة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأسمائه وصفاته وعبادته[2]؛ لأنّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرسَلٌ من ربّه، مُبلّغٌ عنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كلامَه حقيقة بلفظه ومعناه، فإذا أنكر المعطّل الجهميّ صفة الكلام، فقد أنكر الرّسالة؛ لأنّ (الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّما يبلّغُ كلام مُرْسِلِه، فإذا انتفى كلام الْمُرْسِل انتفت رسالة الرّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فإن كان هو رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقًّا وصدقًا في العمليات من الحلال والحرام، وأنّها حقٌّ من عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فهو رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العلميّات من إثبات أسمائه وصفاته حقيقة، إثباتًا خاليًا من التّمثيل، وتنزيهًا خاليًا من التّعطيل، ولكنّ مدار توحيد المعطّلة الجهميّة على جحد حقيقة الأسماء والصّفات، وهذا كفر بربّ الأرض والسّماوات، وهذا التّعطيل أشدّ من تعطيل المشركين.

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٧٩٤-٧٩٧).

(٢) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢/٢٥٦).

ت- ثمّ انتقل المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى المسألة الثّانية: وهي علوّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على خلقه، واستوائه على عرشه[(١)].

فأجاب المعلّل -ابن القيّم- بجواب مجمل داخل ضمن قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نقول فيها ما قاله ربّنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وما قاله نبيّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وقد أجاد وأفاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلاميّة" وقرّر فيه اعتقاد أهل الحديث: أنّ الله مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، كما ذكر هذا في كتابه "حادي الأرواح" فقال: (وقد جمعنا منه في مسألة علوّ الرّبّ تعالى على خلقه واستوائه على عرشه وحدها سفرًا متوسّطًا)[(٢)].

فذكر فيه الآيات البيّنات من كتاب الله جَلَّ وَعَلَا الدّالة على علوّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واستوائه، ثمّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوال رسل الله وأنبيائه، ثمّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ساق الأحاديث عن النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدها كلام الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتّابعين وتابعي التّابعين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأقوال الأئمّة الأربعة وأتباعهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأقوال أئمّة الحديث والتّفسير واللّغة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأقوال أئمّة الكلام من أهل الإثبات رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ المخالفين للجهميّة المعطّلة، (وقال بعض من تتبّع النّصوص النّبويّة في ذلك والآثار السّلفيّة إنّه وجدها تزيد على ألف[(٣)]، وقال غيره:

---

(١) وقد ألّفت في هذه المسألة رسائل في القديم والحديث على مذهب أهل السّنّة والحديث، نصحًا للأمّة وذبًّا عن الملّة، وإظهارًا لمذهب السّنّة، وما خالفها فهو من أهل الخُلْف والاختلاف والبدعة، ومن هذه الكتب:

١- رسالة في إثبات الاستواء والفوقيّة ومسألة الحرف والصّوت في القرآن المجيد، لأبي محمّد الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٣٨هـ).

٢- مسألة العلوّ والنّزول في الحديث، لابن القيسراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٠٧هـ).

٣- إثبات صفة العلوّ، لابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت : ٦٢٠هـ).

٤- العلوّ للعليّ الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للذّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨هـ).

٥- إثبات علوّ الله ومباينته لخلقه، والرّدّ على من زعم أنّ معيّة الله للخلق ذاتيّة، لحمود التّويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٣).

٦- رسالة في صفتي العلوّ والاستواء والمسائل العقديّة المتعلّقة بهما، لمحمّد بن خليفة التّميمي، وهي رسالة جامعة في بابها، متينة في موضوعها، نقل كلام أهل السّنّة والآثار، وردّ على الزّيغ والانحراف في هذه المسألة العظيمة، فجزى الله خيرًا الأئمّة السّابقين، وبارك الله في اللّاحقين التّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين.

(٢) حادي الأرواح، لابن القيّم (٨٤٣/٢).

(٣) قال ابن تيميّة في مجموع الفتاوى (١٢١/٥): (قال بعض أكابر أصحاب الشّافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد: تدلّ على أنّ الله تعالى عالٍ على الخلق، وأنّه فوق عباده).

إنّها تزيد على مائة ألف ولا تنافي بينهما؛ فإنّ الأوّل أراد ما يدلّ على نصوص العلوّ والاستواء، والثّاني أراد ما يدلّ على المباينة، وأنّ الله سبحانه بائنٌ من خلقه)[١].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب "الصّواعق" نقولًا عن السّلف ومتكلّمي الإثبات، ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدها: (وهذه النّقول الّتي حكيناها قليلٌ من كثيرٍ، وقد ذكرنا أضعاف أضعافها في كتاب "اجتماع العساكر الإسلاميّة على غزو الفرقة الجهميّة")[٢].

ونقل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من الآيات والأحاديث والآثار عن الدّارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كتابه "الرّدّ على الجهميّة"[٣]، وقد عقد فيه بابًا بعنوان: (استواء الرّبّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على العرش وارتفاعه إلى السّماء، وبينونته من الخلق)[٤]، فذكر الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة والآثار المروية ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والأحاديث عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والتّابعين، ومَن بعدهم في هذا أكثر من أن يحصيها كتابنا هذا، غير أنّا قد اختصرنا من ذلك ما يستدلّ به أولو الألباب أنّ الأمّة كلّها والأمم السّالفة قبلها لم يكونوا يشكّون في معرفة الله تعالى أنّه فوق السّماء، بائنٌ من خلقه)[٥].

ونقل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع بأنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مستوٍ على عرشه، فوق سماواته، بائنٌ من خلقه، وكانت هذه العقيدة قبل ظهور المخالف فيها[٦].

- ولهذا قال المعلّل –ابن القيّم– كما ورد في المناظرة: (ونقول: إنّ الله فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته).

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٨٦٧-٨٦٨).

(٢) المصدر نفسه (٢/٨٩٠). انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ١٦٢-٤٠٣.

(٣) وقد أثنى ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الكتاب وكتابه الآخر وهو: نقض الدّارمي على المريسي، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ٣٤٧: (وكتاباه من أجلّ الكتب المصنّفة في السّنّة وأنفعها، وينبغي لكلّ طالب سنّة مراده الوقوف على ما كان عليه الصّحابة والتّابعون والأئمّة أن يقرأ كتابيه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوصي بهذين الكتابين أشدّ الوصيّة ويعظمهما جدًّا، وفيهما من تقرير التّوحيد والأسماء والصّفات بالعقل والنّقل ما ليس في غيرهما).

(٤) الردّ على الجهميّة، للدّارمي ص ٤٠.

(٥) المصدر نفسه ص ٦٣.

(٦) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٥٠٢).

وهذا تقرير منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لاعتقاد أهل الحديث والسّنّة في علوّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، واستوائه على عرشه، كما جاء في كتاب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وصحّ عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأجمع عليه سلف الأمّة من لدن الأصحاب الكرام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والتّابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدّين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ويوافقهم في إثبات صفة العلوّ مثبتي الصّفات، كالحارث المحاسبي(١)، وابن كلّابٍ(٢) وأتباعه، والقلانسي(٣)، وأبي الحسن الأشعري والمتقدّمين من أصحابه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وهو قول الكرّامية، ومتقدّمي الشّيعة الإماميّة(٤)(٥).

(١) هو الحارث بن إسماعيل بن أسد، المحاسبي، أبو عبد الله، البصري، الشّافعي، المشهور بالتّصوّف، أحد المتكلّمين، ولد في البصرة سنة ١٦٥هـ، وكلامه في إثبات العلوّ والاستواء ذكره في مصنّفه "فهم القرآن"، توفي سنة ٢٤٣ هـ. انظر: طبقات الصّوفية، للسّلمي ص ٥٨، وطبقات الشّافعيّة، للسّبكي (٢/٢٧٥)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (١٢/١١٠، ١١٢).

(٢) هو عبد الله بن سعيد، وقيل: ابن محمّد بن كلّاب، أبو محمّد، القطّان، البصري، ويلقّب كلّابًا؛ لأنّه كان لقوّته في المناظرة يجتذب مَن يناظره ويجرّه إليه كما يجتذب الكُلَّاب الشّيء، وهو رأس المتكلّمين بالبصرة في زمانه، صاحب التّصانيف في الرّدّ على الجهميّة المعتزلة، منها: خلق أفعال العباد، والرّدّ على المعتزلة، توفي بعد سنة ٢٤٠هـ، بيسير، وكان يثبت علوّ الله على خلقه بالفطرة والعقل وفق النّصّ. انظر: الفهرست، لأبي الفرج محمّد بن إسحاق بن محمّد الورّاق، المعروف: بابن النّديم (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطّبعة الثّانية، دار المعرفة بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ٢٢٤، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (١١/١٧٤، ١٧٦).

(٣) هو أحمد بن عبد الرّحمن بن خالد القلانسي، أبو العبّاس، الرّازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات، ولم أجد ترجمة له في كتب التراجم المتوفّرة بين يديّ. انظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله، المعروف: بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ص ٣٩٨. ولمعرفة رأيه في باب الإيمان. انظر: الإرشاد، للجويني ص ٣٩٩.

(٤) وهي الإثنا عشريّة: لاعتقادهم بإمامة اثني عشر إمامًا، آخرهم الذي دخل السرداب بسامراء وهو محمد بن الحسن العسكري على حد زعمهم، ويدّعون لهم صفات الرّبوبيّة والألوهيّة، كما ورد في أصحّ كتبهم مثل الكافي في الأصول للكليني، كما أنّ لها عدّة أسماء، منها: الرّافضة؛ الّذين يرفضون إمامة الشّيخين أبي بكر وعمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ويكفّرون الصّحابة؛ وهم الشّيعة؛ الّذين يدّعون أنّهم شايعوا عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقالوا بإمامته؛ ويقال لهم: الجعفريّة نسبة إلى الإمام جعفر الصّادق وهو الإمام السّادس عندهم، ويعملون في الفقه بمذهبه القائم على الكذب عليه بهتانًا وزورًا. انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري ٦٤، والملل والنّحل، للشّهرستاني (١/ ١٤٦)، والفرق بين الفرق، للبغدادي ٢٢، وأصول مذهب الشّيعة الإمامية الإثني عشريّة، لناصر بن عبد الله بن عليّ القفاري، الطّبعة الثّانية، المكتبة الوقفيّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (١/١١١)، والموسوعة الميسّرة (١/ ٥١).

(٥) انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٤٣٣-٤٣٤.

- فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنّ الله فوق سماواته)؛ فيه إثباتٌ لعلوّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ المطلق وفوقيّته على خلقه، وهي صفة ذاتيّة ملازمة له لا تنفكّ عنه، وتثبت جميع معاني العلوّ له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: علوّ الذّات وعلوّ القدر وعلوّ القهر.

وإثبات علوّ الله وفوقيّته على الحقيقة، وحقيقته علوّ الذّات على العالم، وليس مجازًا كما ادّعته المعطّلة، وقد أبطل هذا المجاز من وجوهٍ بلغت سبعة عشر وجهًا[١].

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيّته[٢]:

وَلَهُ العُلُوُّ مِنَ الوُجُوهِ جَمِيعِهَا ذَاتًا وَقَهْرًا مَعْ عُلُوِّ الشَّانِ

وأمّا نفاة علوّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وارتفاعه فوق خلقه، فهم المعطّلة من الفلاسفة[٣]، والجهميّة[٤]، والمعتزلة[٥]، ومتأخريّ الصّفاتيّة[٦]، والقرامطة الباطنيّة[٧].

فمن نفى العلوّ من الجهميّة ومن سار في فلكهم فهو فرعونيّ، ومن أثبته فهو على نهج موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ومحمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجميع الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ.

- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مستوٍ على عرشه)؛ فيه إثباتٌ لاستواء الله جَلَّ جَلَالُهُ على العرش، والقول في هذه الصّفة كالقول في جميع صفات الباري جَلَّ جَلَالُهُ، وهذه الصّفة هي صفة ذاتيّة فعلية متعلّقة بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهم وسطٌ في هذه الصّفات وفي جميع الصّفات بين المعطّلة والمشبّهة.

---

(١) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (١٠٦١/٤-١١٠٠).

(٢) الكافية الشّافية (٧٣/٤). انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٩٠٩/٢)، ومعارج القبول، للحكمي (١٤٨/١، ٢٠٦).

(٣) كابن سينا وأتباعه. انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٨٠٩/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٨٠٩/٢).

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (٢٩٧/٢-٢٩٨)، (١٢٢/٥) .

(٦) انظر: تأويل مشكل الحديث، لابن فورك ص ٦٣، والاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي الطّوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص ٣٧، وأبكار الأفكار في أصول الدّين، للآمدي (٤٣/٢).

(٧) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢٦٩/٢).

والمعلّل المثبت للصّفات يثبت صفة الاستواء لله عَزَّوَجَلَّ ولا يمثّلها بصفات خلقه، ولا ذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بذوات خلقه كما هو مذهب المشبّهة، كما لا ينفي عن الله عَزَّوَجَلَّ ما وصف به نفسه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ووصفه به رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيعطّل أسماءه وصفاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فيقع في الإلحاد في صفاته، وتحريف الكلم عن مواضعه، كما هو مذهب المعطّلة، بل مذهب المثبت في صفة الاستواء هو مذهب أهل الحديث والأثر، فيصف الله عَزَّوَجَلَّ بما وصف به نفسه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في كتابه، أو وصفه رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في سنّته إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل.

وطريقته في الإثبات: أنّه يثبت ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه من الصّفات من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

وطريقته في النّفي: أنّه ينفي عن الله عَزَّوَجَلَّ ما نفاه عن نفسه مع إثبات كمال ضدّ ذلك المنفي.

سائرًا على طريقة السّلف الصّالح رَحِمَهُمُٱللَّهُ في النّفي والإثبات كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١١].

وهذا على ما قرّره المعلل -ابن القيّم- في مقدّمة المناظرة وسرد مذهبه في صفات الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، وأنّه رَحِمَهُٱللَّهُ سائرٌ فيها على مذهب السّلف الصّالح رَحِمَهُمُٱللَّهُ؛ وهو اعتقاد كلّ ما ثبت في الكتاب والسّنة دون مجاوزتهما، بل الوقوف عند نصوصهما مع اعتقاد حقيقتها، وفهم معانيها، دون تكلّفٍ لمعرفة كيفيّتها وكنهها، (ولم ينكر أحدٌ من السّلف الصّالح أنّه استوى على عرشه حقيقةً. وخصّ العرش بذلك لأنّه أعظم مخلوقاته، وإنّما جهلوا كيفيّة الاستواء فإنّه لا تعلم حقيقته. قال مَالِكٌ رَحِمَهُٱللَّهُ: (الاستواء معلومٌ-يعني في اللّغة- والكيف مجهولٌ، والسّؤال عن هذا بدعةٌ) [(١)][(٢)].

(وهذا الجواب من مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ شافٍ، عامّ في جميع مسائل الصفات، فمن سأل عن قوله: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] كيف يسمع ويرى؟، أجيب بهذا الجواب بعينه، فقيل له: السَمع والبصر معلومٌ، والكيف غير معقولٍ، وكذلك من سأل عن العلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والنّزول، والغضب، والرّضى، والرّحمة، والضّحك، وغير ذلك، فمعانيها كلّها مفهومة، وأمّا كيفيّتها فغير معقولة؛ إذ تعقُّل

(١) انظر: إغاثة اللّهفان، لابن القيّم (٢٦٩/٢).

(٢) تفسير القرطبي (٢١٩/٧-٢٢٠).

الكيفيّة فرع العلم بكيفيّة الذّات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معقولٍ للبشر، فكيف يُعقَل لهم كيفيّة الصّفات؟!.

والعصمة النّافعة في هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل تثبِتُ له الأسماء والصّفات، وتنفِي عنه مشابهة المخلوقات.

فيكون إثباتُك منزّهًا عن التّشبيه، ونفيُك منزّهًا عن التّعطيل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطّلٌ، ومَن شبّهه باستواء المخلوق على المخلوق فهو ممثّلٌ، ومن قال: استواء ليس كمثله شيءٌ فهو الموحّد المنزّه.

وهكذا الكلام في السّمع والبصر والحياة والإرادة والقدرة واليد والوجه والرّضى والغضب والنّزول والضّحك، وسائر ما وصف الله به نفسه)[1].

وهذا الأثر عن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ بمثابة قاعدة جليلة في هذا الباب وهي ليست خاصّة بصفة الاستواء، بل جميع الصّفات تندرج تحته، وقد تلقاه أئمّة أهل السّنّة والحديث ومن سار على منهجهم بالقبول، ورووه في كتبهم ومصنّفاتهم، واتجحّوا به على المخالف[2].

فالحاصل أنّ المثبت المعلّل هو على مذهب السّلف في صفة الاستواء، فهو يثبت استواء الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ على عرشه استواءً يليق بجلاله وكماله وعظمته وكبريائه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، وهو سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ بائنٌ من خلقه، وخلقه بائنون منه.

---

(١) مدارج السّالكين، لابن القيّم (٢/٨٥). انظر: العلوّ للعليّ الغفّار، للذّهبي ص ٢١٤، ٢٤٤.

(٢) وكذلك يؤثر عن ربيعة بن أبي عبد الرّحمن رَحِمَهُٱللَّهُ. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للّالكائي (٣/٥٨١)، وشرح العقيدة الطّحاوية، لابن أبي العزّ (١/٩٦)، وأقاويل الثّقات، لمرعي الكرمي ص ١٢٢، والعين والأثر في عقائد أهل الأثر في عقائد أهل الأثر، لتقيّ الدّين عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي ابن فَقِيه فُصَّة (ت: ١٠٧١هـ)، تحقيق: عصام رواس قلعجي، الطّبعة الأولى، دار المأمون للتّراث، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٠٩، ولوامع الأنوار، للسّفاريني (١/٢٠٠)، وقطف الجني الدّاني شرح مقدّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العبّاد البدر، الطّبعة الأولى، دار الفضيلة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٦٦، ومعتقد أهل السّنّة والجماعة في توحيد الأسماء والصّفات، لمحمّد بن خليفة بن عليّ التّميمي، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م ص ٦٥ .

وذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ لفظ الاستواء في كلام العرب الّذي أنزل به كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نوعان: مطلق، ومقيد.

أمّا المطلق: ما لم يوصل معناه بحرفٍ، كقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وهذا معناه: كَمُلَ وتمّ.

وأمّا المقيّد: فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: مقيّد "بإلى" وذكرهما في موضعين من كتابه، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وهذا معناه: العلوّ والارتفاع بإجماع السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

الثّاني: المقيّد "بعلى" كقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزّخرف: ١٣]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهذا معناه: العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللّغة.

الثّالث: المقرون "بواو" مع الّتي تعدّى الفعل إلى المفعول معه؛ مثل: استوى الماء والخشبة، أي: مع الخشبة، الواو ههنا بمعنى مع، وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم(١).

والأئمّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يعلمون معنى الاستواء ويفهمونه من اللّغة، قال ابن عبد البرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والاستواء معلومٌ في اللّغة ومفهوم؛ وهو العلوّ والارتفاع على الشّيء، والاستقرار، والتّمكّن فيه)(٢).

وكذلك أئمّة اللّغة(٣) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فهموا معنى الاستواء، فقد قال أبو عبيدة في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: (يقال: استويت فوق الدّابّة، وعلى البعير، وعلى الجبل، وفوق البيت، أي: عَلَوْتُ عَلَيْهِ وَفَوْقَهُ)(١).

---

(١) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (٣/٨٨٨-٨٨٩).

(٢) التّمهيد، لابن عبد البرّ (٧/١٣١). انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٢٠٧.

(٣) منهم الأخفش، والقصّاب، والأزهري، وابن منظور رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. انظر: النّكت الدّالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، لأبي أحمد محمّد بن عليّ بن محمّد الفقيه الكَرَجي القصّاب (ت: نحو ٣٦٠هـ)، تحقيق: عليّ بن غازي التّويجري وآخرون، الطّبعة الأولى، دار القيّم، الدّمّام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (١/٤٢٦)، وتهذيب اللّغة (١٣/٨٥)، ولسان العرب (١٤/٤١٤).

(وقد ذكر النّضر بن شميل -وكان ثقة مأمونًا جليلًا في علم الدّيانة واللّغة- قال: حدّثني الخليل -وحسبك بالخليل- قال أتيت أبا ربيعة الأعرابي -وكان من أعلم من رأيت- فإذا هو على سطح، فسلّمنا، فردّ علينا السّلام، وقال لنا: استووا فبقينا متحيّرين ولم ندر ما قال، قال: فقال لنا أعرابيٌّ إلى جنبه: إنّه أمركم أن ترتفعوا، قال الخليل: هو من قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ [فصّلت: ١١]، فصعدنا إليه)[٢].

فالشّاهد أنّ المعلّل قرّر بقوله: (مستوٍ على عرشه)؛ أنّ حقيقة الاستواء وظاهره هو العلوّ والارتفاع، كما قاله جمعٌ من أهل اللّغة والتّفسير المعتدّ بقولهم، والمقبول عند الخاصّ والعامّ[٣].

ومما سبق يظهر أنّ الاستواء هو علوٌّ خاصٌّ؛ لأنّ كلّ مستوٍ على شيءٍ فهو عالٍ عليه، وليس كلّ عالٍ على شيءٍ مستويًا عليه، فصفة العلوّ لله جَلَّوَعَلَا هي من الصّفات الذّاتية اللّازمة له، أي: أنّه لم يزل في علوّه، و الثّابتة بالسّمع والعقل والفطرة، وهذا العلوّ عامٌّ لجميع المخلوقات، وأمّا صفة الاستواء فهي من الصّفات الفعليّة الخبريّة المتعلّقة بمشيئة الله جَلَّوَعَلَا، وهي من الصّفات المعلومة بالسّمع دون العقل، وهو علوٌّ خاصّ بالعرش[٤].

والاستواء ورد ذكره في كتاب الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في سبع آيات، وسأوردها حسب ترتيبها في المصحف الشّريف:

=

(١) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التّيمي (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمّد فواد سزگين، دون طبعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ، (١٥/٢). انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٢٠٨، ٢٢٩.

(٢) التّمهيد، لابن عبد البرّ (١٣٢/٧). انظر: اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٢٢٩، وذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمّد بن عليّ بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي (ت: ١٤٤٢هـ)، الطّبعة الأولى، دار آل بروم، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (٢٧٤/١٤).

(٣) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (٩٣٣/٣).

(٤) انظر: التّدمريّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد بن عودة السّعوي، الطّبعة السّادسة، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ص ٨١، وشرح حديث النّزول، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص ١٤٨، والصّفات الإلهية في الكتاب والسّنّة النّبويّة في ضوء الإثبات والتّنزيه، لأبي أحمد محمّد أمان ابن عليّ جامي عليّ (ت: ١٤١٥هـ)، الطّبعة الأولى، المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ، ص ٢٢٦.

١- قول الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

٢- وقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣].

٣- وقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرّعد: ٢].

٤- وقول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

٥- وقول الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

٦- وقول الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السّجدة: ٤].

٧- وقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

(فالشّاهد من ذكر آيات الاستواء على العرش، وذكر ما اقترن بها من صفات الكمال والعظمة والجلال أن هذه الصّفات الّتي يظنّ الجاهلون أنّها صفة نقصٍ، ويجترؤون على الله جَلَّجَلَالُهُ بأنّه وصف نفسه صفة نقص، ثمَّ يسببون عن هذا أَن ينفوها ويؤولوها مع أَن الله جَلَّوَعَلَا تمدح بها، وجعلها من صفات الجلال والكمال مقرونةً بما يبهر العقول من صفات الجلال والكمال، هذا يدلّ على جهلٍ وهوسٍ من ينفي بعض صفات الله جَلَّوَعَلَا بالتّأويل)[1].

وهذا الاستواء هو استواءٌ حقيقيٌّ عند جميع الأمّة إلّا الجهميّة ومن سار على نهجها؛ فإنّهم ادّعوا المجاز، ثمّ اختلفوا فيه إلى ثلاثة أقوال: فالمشهور عنهم أنّهم أوّلوه بمعنى الاستلاء، أي: ملك وقهر، وبعضهم جعل

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصّفات، للشّنقيطي ص ٣٢.

معناه: قصد وأقبل على خلق العرش، والبعض الآخر قالوا: هو مجمل في مجازاته خمسة عشر وجهًا كلّها لا يعلم أيّها المراد، وهو منتفي الحقيقة عنه بالعقل، وقد أبطلها ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من اثنين وأربعين وجهًا[١]، ونصوص آيات الصّفات والتّوحيد يستحيل دخول التّأويل فيها، وادّعاؤه كذبٌ ظاهرٌ على الله عَزَّوَجَلَّ، (وإن سلّط التّأويل عليه عاد الدّين كلّه مُتأوَّلًا؛ لأنّه أظهر أقسام القرآن ثبوتًا وأكثرها ورودًا، ودلالة القرآن عليه متنوّعة غاية التّنوّع)[٢].

وكذلك إذا كان كلام الله جَلَّوَعَلَا ظاهرٌ في مراده، ولكنّه قابلٌ للتّأويل، وهذا القسم إن اطّرد استعماله على وجهٍ واحدٍ، فيستحيل تأويله بما يخالف ظاهره، كالاستواء فإنّه اطّرد في القرآن على هذا اللّفظ فكان تأويله بالاستيلاء باطل[٣].

ثمّ بيّن المعلّل –ابن القيّم– كما جاء في نصّ المناظرة أنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ (بائنٌ من خلقه، ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته)؛ وفسّر المباينة بقوله: (ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته)؛ أي: أنّه جَلَّوَعَلَا ليس حالًّا في مخلوقاته، والمراد بهذه العبارة هو نفي الحلول في الجانبين، فليس في ذات الله جَلَّوَعَلَا شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته جَلَّوَعَلَا؛ لأنّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ العليّ الأعلى فوق كلّ شيء، والحلول ينافي ذلك، فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بائنٌ عن خلقه بذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، فلا اتّحاد، ولا حلول، ولا ممازجة –تعالى الله عن ذلك كلّه علوًّا كبيرًا–[٤].

ولهذا (قيل لعبد الله بن المبارك: بماذا نعرف ربّنا؟ قال: بأنّه فوق سماواته على عرشه بائنٌ من خلقه)[٥].

---

(١) انظر: مختصر الصّواعق المرسلة (٣/٨٨٨-٩٤٦). والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/٣٣-٤٠).

(٢) المصدر نفسه (١/١٧٤).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١/١٧٥).

(٤) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/١١١، ٢٠٣، ٢٢٧).

(٥) أخرجه الدّارمي في الرّدّ على الجهميّة ص ٤٧، ونقض الدّارمي (١/٢٢٤)، وعبد الله بن أحمد بن السّنّة (١/١١١)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٢/١٥)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٧/١٥٥)، والبيهقي في الأسماء والصّفات (٢/٣٣٥)، وأورده ابن القيّم في اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ١٩١ وقال: (روى الدّارمي والحاكم والبيهقي وغيرهم بأصحّ إسنادٍ إلى عليّ بن الحسن بن شقيق)، وفي ص ٣٢٤ قال: (وقد صحّ عنه صحّةً قريبة من التّواتر).

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعليقًا: (فأتى عبد الله بأصل المعرفة الّتي لا يصحّ لأحدٍ معرفةٌ ولا إقرارٌ بالله سبحانه إلّا به، وهو المباينة والعلوّ على العرش)[1].

وهذه الكلمة الّتي وردت عن السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قالوها للردّ على الجهميّة لما أظهرت الخُلْف وابتدعت، فقالت في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأسمائه وصفاته ما لم ينزّل به سلطانًا، فكانت هذه الكلمة ميزانًا لمعرفة المحقّ من المبطل، ممحصة لصحّة الاعتقاد أو فساده، وقد روي عن هشام بن عبيد الله الرّازي[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ (رجلًا حُبِس في التّجهم، فجيء به إلى هشام ليمتحنه فقال له: أتشهد أنّ الله على عرشه بائنٌ من خلقه؟ قال: أشهد أنّ الله على عرشه، ولا أدري ما بائنٌ من خلقه، فقال: ردّه فإنه لم يتب بعد)[3].

فتجلّت وسطيّة أهل السّنّة والحديث بين قومٍ نزعوا إلى الإفراط، وآخرون إلى التّفريط، وهدى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أهل الحديث بحسن توفيقه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إلى الهدى والحقّ، فكانوا عدولًا وسطًا بينهما فضلًا من الله جَلَّ جَلَالُهُ ونعمة، وأصلّ النّزاع بين الجهميّة وأهل الحديث إنّما هو في علوّ الذّات.

فأمّا **الجهميّة الحلوليّة** فقالت: إنّ الله جَلَّ وَعَلَا بذاته في كلّ مكان، فقالوا (هو تحت الأرضين السّبع، كما هو على العرش، ولا يخلوا من مكان ولا يكون في مكان دون مكان)[4].

وأمّا **الجهميّة المعطّلة** فقالت: ليس هو داخل العالم ولا خارج العالم ولا فوق ولا تحت، وهو الّذين يدّعون أنّه ليس على العرش شيء سوى العدم، وإنّ الله جَلَّ وَعَلَا ليس مستويًا على عرشه[5].

---

(١) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٣١٩).

(٢) هو هشام بن عبيد الله الرّازي، السّتّيّ، الفقيه، أحد أئمّة السّنّة، من أهل الرّأي، وكان داعيةً إلى السّنّة شديدًا على الجهميّة، توفي سنة ٢٢١هـ. انظر: تذكرة الحفّاظ، للذّهبي (١/٢٨٤)، وسير أعلام النّبلاء، للذّهبي (١٠/٤٤٦، ٤٤٧)، والجواهر المضية في طبقات الحنفيّة، لمحيي الدّين الحنفي (٢/٢٠٥).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٢٠٠-٢٠١.

(٤) الرّدّ على الجهميّة والزّنادقة، لأحمد بن حنبل ص ٩٨.

(٥) انظر: العرش، للذّهبي (١/١٥٦-١٥٧)، والصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١١٠-١١١)، ومدارج السّالكين، لابن القيّم (٣/٤١٣)، والعواصم والقواصم في الذّبّ عن سنّة أبي القاسم، لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن عليّ الحسني ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطّبعة الثّالثة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (٤/١٣١، ١٣٨)، وأقاويل الثّقات، لمرعي الكرمي ص ٨١، .

وهذا كلام مَن تخبّطه الشّيطان من المسّ، أو تنزّلت عليه الشّياطين فألقوا زخارفهم لكلّ أفّاك أثيمٍ، فقال في الله جَلَّوَعَلَا وكمال صفاته ونعوت جلاله بغير علمٍ، متّبعًا المتشابه في باب صفات الله جَلَّجَلَالُهُ، معرضًا عن المحكم من كلام الله جَلَّوَعَلَا وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما تلقّاه الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ عن أعلم الخلق وأعرفهم بالله عَزَّوَجَلَّ وكمال صفاته، وتلقاه التّابعون رَحِمَهُمُٱللَّهُ عن وزراء نبيّه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، فكان هذا السّند العالي إلى العليّ الأعلى الكبير المتعال سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وليس للجهميّة آية محكمة من كتاب الله جَلَّوَعَلَا ولا حديث صحيح عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أو أثر عن سلف الأمة وخيارها، وإنّما شبهات عقليّة مبنيّة على أصولٍ فلسفيّة، وتأويلات باطلة، وتحريفات فاسدة، سرعان ما تتلاشى وتضمحلّ وتذوب كما يذوب الملح في الماء أمام حجج السمع وأدلّة العقل والفطرة، فإنّ (أدلّة مباينة الرّبّ لخلقه وعلّوه على جميع مخلوقاته أدلّة عقليّة فطريّة توجب العلم الضّروري بمدلولها، وأمّا السّمعيّة فتقارب ألف دليلٍ)[1].

ثمّ طالب ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ بالإجابة الصّحيحة عن دليلٍ واحدٍ من جملة هذه الأدلّة، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: (ونعلم قبل المطالبة أنّه لو اجتمع كلّ جهميّ على وجه الأرض لما أجابوا عنه بغير المكابرة والتّشنيع على أهل الإثبات [أهل الحديث والسّنّة] بالتّجسيم والتّنفير والسّبّ، وهذه وظيفة كلّ مبطلٍ قامت عليه حجّةُ الله، فدعوا الشّناعة بالفرية والكذب والاختلاق، هل يمكنكم الخروج من دائرة المعطّلين)[2].

- ثمّ ذكر المعلّل –ابن القيّم– أنواع فوقية[3] ذات الرّبّ سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ ولوازمها منها:

أ– قوله رَحِمَهُٱللَّهُ: (وإنّه تعالى إليه يصعد الكلم الطّيّب)؛ لقول الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾[فاطر: ١٠]، فيها التّصريح بصعود كلّ كلام حسن طيّب، فيرفع إلى الله ويعرض عليه، ويثني على عامله في الملأ الأعلى.

---

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (١/١١٠).

(٢) المصدر نفسه (١/١١١-١١٢).

(٣) وذكر ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ ثمانية عشر نوعًا في إعلام الموقّعين (٢/٢١٥-٢١٧)، وأمّا في الكافية الشّافية (٤/٧٣-١٠٠) فقد ذكر واحدًا وعشرون نوعًا. انظر: العرش، للذّهبي (٢/٢١)، وشرح العقيدة الطّحاويّة، لابن أبي العزّ (٢/٣٨١-٣٨٦)، والصّفات الإلهية، للجامي ص ٢٢٧-٢٢٨.

ب- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وتعرج الملائكة والرّوح إليه)، لقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، فيها التّصريح بعروج بعض مخلوقاته إليه.

ت- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّه يدبّر الأمر من السّماء إلى الأرض ثمَّ يعرُج إليه)، لقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[السّجدة: ٥]، فيها التّصريح بنزول الأشياء منه جَلَّ وَعَلَا.

ث- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّ المسيح رُفع بذاته إلى الله)، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾[النّساء: ١٥٨]، فيها التّصريح برفعه عَزَّوَجَلَّ بعض مخلوقاته إليه.

ج- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُرِجَ به إلى الله حقيقةً)، لما ثبت في الصّحيحين عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنّه قال: «**لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ مَنْ هَذَا؟...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى الرَّابِعَةِ...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الخَامِسَةِ...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ...ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ...وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ كَلَامِ اللهِ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ، ثُمَّ عَلَا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، وَدَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ، فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى اللهُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيْهِ...قَالَ: فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللهِ قال: وَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الحَرَامِ**»[(١)].

ح- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّ أرواح المؤمنين تصعد إلى الله عند الوفاة، فتُعْرَضُ عليه، وتَقِفُ بين يديه)، لما ثبت في الصّحيح عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «**إِذَا خَرَجَتْ رُوحُ الْمُؤْمِنِ تَلَقَّاهَا مَلَكَانِ يُصْعِدَانِهَا -قَالَ حَمَّادٌ: فَذَكَرَ مِنْ طِيبِ رِيحِهَا وَذَكَرَ الْمِسْك- قال: وَيَقُولُ أَهْلُ السَّمَاءِ: رُوحٌ طَيِّبَةٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التّوحيد، باب: قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النّساء: ١٦٤]، (١٤٩/٩)، (برقم: ٧٥١٧)، واللّفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى السّماوات، وفرض الصّلوات، (١٤٥/١)، (برقم: ١٦٢).

الأَرْضِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْكَ، وَعَلَى جَسَدٍ كُنْتِ تَعْمُرِينَهُ، فَيُنْطَلَقُ بِهِ إِلَى رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ يَقُولُ: انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الأَجَلِ...»[1].

خ- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّه تعالى هو القاهر فوق عباده)، لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، فيها التّصريح بالفوقيّة مجرّدةٍ عن الأداة.

د- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّ المؤمنين والملائكة المقرّبين يخافون ربّهم من فوقهم)، لقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النّحل: ٥٠]، وقد ورد فيها التّصريح بالفوقيّة مقرونًا بأداة "مِنْ" المعيّنة للفوقيّة بالذّات المقدّسة العليّة.

ذ- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنّ أيدي السّائلين تُرفَع إليه، وحوائجُهم تُعرَض عليه)، لما ثبت عن سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا خَلِيَّتَيْنِ**»[2].

ر- وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنّه سبحانه هو العليّ الأعلى بِكلّ اعْتِبَار)، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[الأعلى: ١]، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[الرّعد: ٩]، فيها الإخبار عن نفسه المقدّسة بأنّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ العليّ الأعلى الكبير المتعال،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميّت من الجنّة أو النّار عليه، وإثبات عذاب القبر والتّعوّذ منه، (٢٢٠٢/٤)، (برقم: ٢٨٧٢)، قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جلاء الأفهام ص ٥٥٧: (وهذا يدلّ على أنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدثّهم بالحديث، وقد رواه جماعة عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، منهم: أبو سلمة، وعمر بن الحكم، وإسماعيل السّدّي، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: فضائل القرآن، باب: الدّعاء، (٦٠٩/٢)، (برقم: ١٤٨٨)، والتّرمذي في سننه، كتاب: الدعوات عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب، (٥٥٦/٥)، (برقم: ٣٥٥٦)، واللّفظ له، قال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجة في سننه، كتاب: الدّعاء، باب: رفع اليدين في الدّعاء، (٣٣/٥)، (برقم: ٣٨٦٥)، والحاكم في مستدركه (٦٧٥/١)، (برقم: ١٨٣١)، قال: وله شاهدٌ بإسنادٍ صحيحٍ من حديث أنس بن مالكٍ، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (١/ ٣٦٢)، (برقم: ١٧٥٧).

فله العلوّ بكلّ اعتبار؛ علوّ معنوي[1] وذاتي، وله العلوّ المطلق الدّالّ على جميع أقسام العلوّ؛ ذاتًا وقدرًا وقهرًا.

(وهذه الأنواع من الأدلّة لو بُسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليلٍ، فعلى المتأوّل أن يجيب عن ذلك كلّه! وهيهات له بجوابٍ صحيحٍ عن بعض ذلك!)[2].

وقد لخصّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأنواع في نونيته بقوله[3]:

قَـالُوا: الَّـذِي تَبْغِيـهِ فَـوْقَ عِبَـادِهِ ... فَوْقَ السَّمَاءِ وَفَوْقَ كُلِّ مَكَانِ
وَهُـوَ الَّـذِي حَقًّـا عَلَـى العَـرْشِ اسْـتَوَى ... لَكِنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَى الأَكْوَانِ
وَإِلَيْـهِ يَصْـعَدُ كُـلُّ قَـوْلٍ طَيِّـبٍ ... وَإِلَيْهِ يُرْفَعُ سَعْيُ ذِي الشُّكْرَانِ
وَالـرُّوحُ وَالأَمْـلَاكُ مِنْـهُ تَنَزَّلَـتْ ... وَإِلَيْهِ تَعْرُجُ عِنْدَ كُلِّ أَوَانِ
وَإِلَيْـهِ أَيْـدِي السَّـائِلِينَ تَوَجَّهَـتْ ... نَحْوَ العُلُوِّ بِفِطْرَةِ الرَّحْمَنِ
وَإِلَيْـهِ قَـدْ عَـرَجَ الرَّسُـولُ فَقُـدِّرَتْ ... مِنْ قُرْبِهِ مِنْ رَبِّهِ قَوْسَانِ
وَإِلَيْـهِ قَـدْ رُفِـعَ الْمَسِـيحُ حَقِيقَـةً ... وَلَسَوْفَ يَنْزِلُ كَيْ يُرَى بِعِيَانِ
وَإِلَيْـهِ تَصْـعَدُ رُوحُ كُـلِّ مُصَـدِّقٍ ... عِنْدَ الْمَمَاتِ فَيَنْثَنِي بِأَمَانِ
وَإِلَيْـهِ آمَـالُ العِبَـادِ تَوَجَّهَـتْ ... نَحْوَ العُلُوِّ بِلَا تَوَاصٍ ثَانِ

٣- فلمّا سمع السّائل -المعطّل- كلام المعلّل -ابن القيّم- انقطع ولم يحر جوابًا، لعجزه أمام حجج المعلّل وأدلّته، ولم يجد دليلًا يعترضه عليه لا سمعيًّا ولا عقليًّا، ولكنّه لم يُبد له شيء، فكتم وأسرّ وأخفى في نفسه، كما في نصّ المناظرة: (فلمّا سمع الْمُعَطِّلُ منه ذلك أمسك، ثمّ أسرّها في نفسه)، فذهب ليطلب ضالّته، ويستعين بضلّاله، فلقي قرناؤه ممن هم على مذهبه وشاكلته، ولهذا قيل: الطّيور على أشكالها تقع[4]،

(١) أي: له الصّفات العظيمة الشّأن، الفاضلة الرّفيعة في المعنى، وهو ثابتٌ بإجماع أهل القبلة. انظر: التّعليقات على متن لمعة الاعتقاد، لعبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن إبراهيم ابن جبرين (ت: ١٤٣٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار الصّميعي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٣٣، وشرح العقيدة الواسطية، لابن العثيمين (١/٣٨٨).

(٢) شرح العقيدة الطّحاوية، لابن أبي العزّ (٢/٣٨٦).

(٣) الكافية الشّافية، لابن القيّم (٤/٣٦).

(٤) انظر: التّمثيل والمحاضرة، للثّعالبي ص ٣٦٣، ومجمع الأمثال، للميداني (١/٤٤٢).

فاجتمعوا ليلًا ليدبّروا ويؤلّفوا ما لا يرضاه ربّ العالمين جَلَّجَلَالُهُ من الرّأي الفاسد الّذي يديرونه بينهم، ولكنّهم مع استتارهم واحتجابهم عن الخلق، واختيارهم الوقت المناسب، وهو اللّيل لإخفاء ما يريدون صنعه، ويدبّرونه للمثبت، ويكيدون له ويمكرون به، لرميه بما هو بريء منه للتّنفير من الاعتقاد الصّحيح، ولكنّ الله جَلَّوَعَلَا مطّلعٌ عليهم، عليمٌ بسرائرهم، وخفايا ضمائرهم، وهو محيطٌ بهم، قادرٌ عليهم، كما جاء في نصّ المناظرة: (فلمّا سمع الْمُعَطّلُ منه ذلك أمسك، ثمّ أسرها في نفسه، وخلا بشياطينه، وبني جنسه، وأوحى بعضهم إلى بعضٍ أصناف المكر والاحتيال، وراموا أمرًا يَسْتَحمِدون به إلى نظرائهم من أهل البدع والضّلال، وعقدوا مجلسًا بيّتوا في مساء ليلته ما لا يرضاه الله من القول، والله بما يعملون محيط).

-ثمّ كان ما كان في مجلسهم من الكلام الّذي ليس له خطام ولا زمام، وإنّما التّخليط بكلامٍ غير معقول المعنى ممتزجٍ بضجيج أصواتهم العالية فلا يُفهم من كلامهم شيء، فمجالسهم ليس كمجالس أهل الحديث والسّنّة الّتي تتنزّل عليهم السّكينة، وتغشاهم الرّحمة، بما يتلونه ويذكرونه من الآيات والحكمة.

فدعا أهل التّعطيل المثبت -بعد اجتماعهم على المكر والكيد- إلى مجلسهم، ليعرضوا بضاعتهم الكاسدة، وتجارتهم البائرة الخاسرة، بتلبيس الباطل لباس الحقّ، وزخرفته بالكذب والتّلفيق والتّمويه، كما نصّ على ذلك في المناظرة: (وأتوا في مجلسهم ذلك بما قدروا عليه من الهذيان واللّغط والتّخليط، وراموا استدعاء الْمُثبِتِ إلى مجلسهم الّذي عقدوه، ليجعلوا نُزُلَه، عِنْد قدومه عَلَيْهِم ما لفّقوه من الكذب نمّقوه).

ولكنّ الله جَلَّوَعَلَا كان لهم بالمرصاد، فكفّ أيديهم عن المثبت -ابن القيّم- فلم يُؤذوه، وحبس ألسنتهم عليه فلم يجترؤوا عليه، ثمّ جعل الدّائرة عليهم بأن مزّق ما سجّلوه وسطّروه من الكذب والبهتان، فانقلب أولياء الله من الحاضرة والبادية على أولئك المبتدعة الأشرار، ففُضوا على رؤوس النّاس بما أخرجوه لهم من القبائح العظيمة، كانت مدسوسة مستورة، كما ورد هذا في نصّ المناظرة: (فحبس الله سبحانه عنه أيديَهم وألسنتَهم، فلم يتجاسروا عليه، وردّ الله كيدهم في نحورهم فلم يصلوا بالسّوء إليه، وخذلهم المطاع فمزّق ما كتبوه من المحاضر، وقلب الله قلوب أوليائه وجنده عليهم من كلّ بادٍ وحاضر. وأخرج النّاس لهم من المخبَّآتِ كمائِنَها، ومن الجَوَائِفِ والْمُنَقِّلَاتِ دفائنها).

فقوّى قلب المثبت -ابن القيّم- واستقرّت نفسه وسكنت، فنطق بما نطقت به النّصوص، فالخير كلّ الخير في الاتّباع وترك الابتداع، وهذه من صفات القضاة، كما ثبت عن عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لَمّا بعثه النّبيّ

صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قاضيًا إلى اليمن: «**فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنّ، ولا علم لي بالقضاء؟، فقال: إنّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتَ لِسَانَكَ**»(١).

فأقام الله جَلَّوَعَلَا به السّنن لَمّا دبّ رَحِمَهُٱللَّهُ عن دينه، وردّ على المخالفين شبهاتهم، فرفع الله عَزَّوَجَلَّ به السّنّة وأهلها، فعلى قدر توثيق الأساس وإحكامه يكون العلوّ في البنيان(٢)، وأعظم بنيان الدّين ورأسه وأعلاه وأساسه، توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بأنواعه وأركانه، وهذا كما ذكر في نصّ المناظرة فقال: (وقوى اللهُ جأشَ عقد الْمُثبِت، وَثَبَّت لسانَه، وشيّد بالسّنّة المحمّديّة بنيانه)، وهذا كلّه من باب التّحدّث بنعمة الله جَلَّوَعَلَا عليه، وإضافة حقيقة النّعمة لصاحبها ومسديها ووليّها على عبده.

- فقرّر المعلّل -ابن القيّم- أن يعقد مجلس مناظرةٍ بينه وبين الخصوم عند حضرة السّلطان، وألزم نفسه بما يلي:

أ- تحكيم كتب أئمّة المتكلّمين المتقدّمين رَحِمَهُمُٱللَّهُ من أهل الإثبات وكتبهم على نفسه.

ب- عدم الاستعانة بأحدٍ من أهل السّنّة والحديث، ولا بكتابٍ أو رجلٍ منهم.

بل سيحاكمهم إلى مذهب وقول من قلّدوه، وقدّموه على غيره من متكلّمة الصّفاتيّة من أهل الإثبات، كأبي محمّد بن كلّاب، وأبي الحسن الأشعري، وأبي محمّد الجويني رَحِمَهُمُٱللَّهُ، فأشاع المثبت -ابن القيّم- وبثّه حتّى انتشر في الآفاق فوصل إلى المعطّلة، فأبوا أن يذعنوا إلى الحقّ والصّواب، واستحبّوا الضّلال على الهدى، والبدعة على السّنّة، فطالبوا من المعلّل -ابن القيّم- أن يقيلهم من عقد المجلس، ولكنّه رَحِمَهُٱللَّهُ لم ينثن عن مطلبه، وما زال مصرًّا على إقامة الحجّة عليهم، وإعذارًا منه إلى الله جَلَّجَلَالُهُ، لما أخذه الله عَزَّوَجَلَّ من أهل العلم والإيمان أن يبيّنوا الحقّ، ولا يكتمونه بما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾[الأنفال: ٤٢]، وهذا ما قرّره رَحِمَهُٱللَّهُ في نصّ المناظرة بقوله رَحِمَهُٱللَّهُ: (فسعى في عقد مجلسٍ بينه وبين خصومه عند السّلطان، وحكّم على نفسه كتب شيوخ القوم السّالفين، وأئمّتهم المتقدّمين، وأنّه لا يستنصر من أهل مذهبه بكتاب وَلا إنسان، وأنّه جعل بينه وبينكم أقوال من قلّدتموه، ونصوص من على غيره من الأئمّة قدّمتُمُوه).

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٣.

(٢) انظر: الفوائد، لابن القيّم ص ١٥٥.

٤ – ثمّ خيّرهم المثبت –ابن القيّم– برباطة جأش وإقدام وشجاعة وصلابة في الحقّ بواحدةٍ من ثلاثة أمور شرعيّة، فأيّ واحدةٍ قبلوا بها، فهو مستعدّ للمواجهة، وللدّفاع عن الاعتقاد الصّحيح:

الأولى: بعقد مجلس مناظرةٍ عامّة بشروطها المعتبرة؛ وذلك بالاحتكام إلى الوحي ونصوص الأحاديث النّبويّة الصّحيحة، والآثار المرويّة عن سلف هذه الأمّة من الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والتّابعين وتابعي التّابعين رَحِمَهُمُٱللَّهُ، وكلام وكتب أئمّة المتكلّمين المتقدّمين رَحِمَهُمُٱللَّهُ من أهل الإثبات، كما ورد في نصّ المناظرة بقوله رَحِمَهُٱللَّهُ: (وصرّح الْمُثبت بذلك بين ظهرانيهم حتّى بلّغه دانيهم لقاصيهم، فلم يذعنوا لذلك واستعفوا من عقدِه، فطالبهم الْمُثبتُ بواحدةٍ من خلال ثَلَاث:

مناظرة في مجلسٍ عَامٍّ على شريطة العلم والإنصاف، تحضَّرُ فيه النّصوصُ النّبويّة والآثار السّلفيّة وَكتب أئمّتكم المتقدّمين من أهل العلم والدّين).

أمّا هذه فلا طاقة للمعطّلة الجهميّة بالوقوف أمام أدلّة أهل الحديث والسّنّة في هذا المضمار، فالظّهور والغلبة لهم لوعد الله جَلَّوَعَلَا لأهل الإيمان بالنّصر والتّأييد لمن قاتل لله عَزَّوَجَلَّ وبالله، فهم في أيّ مسألة عقديّة يستدلّون عليها بالأدلّة السّمعيّة والأدلّة النّقليّة العقليّة، وأمّا المعطّلة فإنّهم يعيبونهم بتمسّكهم بنصوص الكتاب والسّنّة، ويرمونهم بأنّهم مقلّدة، فإن كان اتّباع الحقّ وأدلّته من الوحي، والاقتداء بآثار السّلف تقليدًا، فنعم هذا التّقليد، ولا عيب على من قلّد في هذا الباب.

ولكنّ العيب في تقليد أعداء الوحي من المشركين والملاحدة، فإذا دعوهم –أهل الحديث والسّنّة– إلى تحكيم نصوص الوحي، دعوهم –المعطّلة– إلى قول أرسطو وما أصّله من منطق اليونان، فإن أحسنوا دعوهم إلى أقوال جهم والجعد، وإن بالغوا في الإحسان دعوهم إلى قول أبي الهذيل، والنظّام والجبائي، وإذا واجههم أهل الحديث بالحقّ، ادّعوا أنّ هذا قول فلان وفلان!

وإذا ذكروا لهم الحجج الصّحيحة الّتي لا تخالف عقلًا ولا فطرةً، قابلوهم بأنّه لا يُظنّ بأرسطو وأرباب العقول أن يخفى عليهم مثل هذا[1]؟!

أمّا من قام الدّليل على عصمته وعلمه وصدق كلامه، فإنّهم يرونه تقليدًا وجمودًا وتعصّبًا، فلا إله إلّا الله، وسبحان الله، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: ١٦].

(١) انظر: الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢/٧٨٨).

فهل يستوي مَن جعل آراء الرّجال عمدته، وعقول وأذهان وأذواق أهل الإشراك والإلحاد مفزعه، بكثرة المراء، وضرب الأقيسة، وتنوّع الأسئلة والإشكالات، وردّ الحقّ بالتّحايل على الوحي، تارة بدعوى الإجمال، وتارة بالتّأويل الفاسد، وتارة بالقول الباطل: أنّ ظاهر النّصوص لفظيّة لا تفيد اليقين، فوقعوا في الشّك والحيرة، والاضطراب والتّناقض.

فهل يستوي أولئك مع الّذين حكّموا كتاب الله جَلَّوَعَلَا وسنّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في أبواب الدّين والملّة؛ منها باب الأسماء والصّفات، فقد رضي أهل السّنّة والحديث بحكمهما، وانشرحت به صدورهم غاية الانشراح، فاستسلموا لهما دون منازعة ولا معارضة، فهيهات أن يقاوموا هذه العصبة، فلا وجه للتّفريق بينهما إلّا كما يفرّق بين الشّمس المضيئة، واللّيل الدّامس البهيم، (أفيظنّ أفراخ المعتزلة ومخانيث الجهميّة ومقلّدو اليونان أن يضعوا لواءً رفعه الله تعالى، وينكّسوا علمًا نصبه الله تعالى، ويهدموا بناءً شاده الله ورفعه، ويقلقوا جبالًا راسياتٍ شادها وأرساها، ويطمسوا كواكب نيّراتٍ أنارها وأعلاها؟ هيهات! هيهات بئسما منّتهم أنفسهم لو كانوا يعقلون!)[1]، كما هو مبثوث في نصّ المناظرة بقوله رَحِمَهُٱللَّهُ: (وصرّح الْمُثبت بذلك بين ظهرانيهم حتّى بلّغه دانيهم لقاصيهم، فلم يذعنوا لذلك واستعفوا من عقدِه، فطالبهم الْمُثبتُ بواحدةٍ من خلال ثَلَاث:

مناظرة في مجلسٍ عَامٍّ على شريطة العلم والإنصاف، تحضَّرُ فيه النّصوصُ النّبويّة والآثار السّلفيّة وَكتب أئمّتكم المتقدّمين من أهل العلم والدّين.

فقيل لهم: لا مراكب لكم تسابقون بها في هذا الميدان، وما لكم بمقاومة فرسانه يدان).

الثّانية: هي أن يتباحثوا مكاتبةً بدل المشافهة، فيكتبوا -المعطّلة- ما عندهم، فإن كان هذا الّذي وصله منهم حقًّا، فالحقّ أحقّ أن يتّبع، وحقّه أن يؤدّي شكر مَن بلّغه إيّاه، لقول النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»[2].

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلاميّة، لابن القيّم ص ٥٢٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأدب، باب: في شكر المعروف، (١٨٨/٧)، (برقم: ٤٨١١)، والتّرمذي في سننه، كتاب: البرّ والصّلة عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، باب: ما جاء في الشّكر لمن أحسن إليك، (٤٠٣/٣)، (برقم: ١٩٥٤)، وقال: هذا حديثٌ =

وإن كان باطلًا؛ فمن الإنصاف أن يسمعوا جواب المعلّل -ابن القيّم- كما سمع منهم، ليقفوا على الحقّ بدلائله، فينقض باطلهم ويزهق شبهاتهم، فيهدم أصول بدعهم، ويبدّد ظلام عقولهم المنكوسة الموكوسة الّتي انعكست عندهم المفاهيم، فرأوا الحقّ باطلًا، والباطل حقًّا، وهدى ضلالةً، والضّلالة هدًى، فامتنعوا أيضًا أشدّ الامتناع، وطلبوا الإعفاء من الكتابة أشدّ الاستعفاء؛ لأنّ الشّكّ والحيرة، توقع صاحبها في الخوف والخور والجبن والخذلان، وهذا ما جاء في المناظرة بقول المثبت -ابن القيّم- رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فدعاهم إلى مكاتبة بما يدعونه إليه، فإن كان حقًّا قبله وشكركم عليه، وإن كان غير ذلك سمعتم جواب الْمُثبت، وتبيّن لكم حقيقة مَا لديه. فأبوا ذلك أشدّ الإباء واستعفوا غَايَة الاستعفاء).

الثّالثة: فقد دعاهم المعلّل -ابن القيّم- إلى المباهلة، وذلك بعد ظهور الحجّة من المعلّل، وعناد الخصم السّائل المعطّل، فلجأ المعلّل في آخر جولاته إلى المباهلة؛ لأنّها تظهر ما يبطنه المعطّل حين أمسك فلم ينافق ويقول: نعم هذا هو الحقّ الذي قرّرته أيّها المثبت! ولم يظهر العناد، بل ذهب ليطلب أعوانًا على الباطل ليدحض به الحقّ، فدعاه المثبت إلى المباهلة لفضح تلاعب الخصم، وتختصر الطّريق في ظهور الحقّ وبيانه.

ولم يتردّد المعلّل -ابن القيّم- في الحقّ الّذي كان معه، بل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ على يقينٍ من حجّته وصحّتها وقوّتها، كما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ على يقينٍ من بطلان أدلّة السّائل المعطّل، وفساد مذهبه، وإلّا ما كان المعلّل -ابن القيّم- ليعرّض دينه للطّعن فيه، ونفسه للهلاك.

والمباهلة سنّة ماضية في مقارعة أهل الباطل وجدالهم إذا قامت عليهم الحجج، وظهرت لهم ولم يرجعوا إلى الحقّ، وأصرّوا على الباطل، فعاندوا وآثروا الأهواء على النّور المبين وكلام العليم الحكيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والحكمة وكلام الصّادق المصدوق صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمباهلة هي من تمام الحجّة، فدعاهم بالوقوف في مكان معظّمٍ، وبقعة مباركة، وحرم آمنٍ، فالدّعاء فيه مستجاب، للاجتماع فيه كلٌّ منهم، والقيام بين الرّكن والمقام؛ لأنّهما مقامين معظّمين عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، لقول النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَاقُوتَتَانِ مِنْ يَاقُوتِ الجَنَّةِ، طَمَسَ اللهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمِسْ**

=

صحيحٌ، وقال الدّاودي في الجامع الصّحيح: (الحديث على شرط مسلم)، (٢/٣٧٩)، (برقم: ٥٩٧)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصّغير (٢/١٢٧٦)، (برقم: ٧٧١٦).

نُورَهُمَا لَأَضَاءَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ»[1]، وهيأتهم تكون بكشف الرّؤوس للدّلالة على الخضوع والذّلّ والافتقار إلى العزيز الجبّار جَلَّوَعَلَا، ثمّ الدّعاء باللّعن على الكاذب منهم و(أن ينزل بأسّه بأهل البدع والضّلال)؛ سواء كان المثبت أو المعطّلة، وهذا مصداق ما جاء في كتاب الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[سبأ: ٢٤]، ومثبت العلوّ على طريق الهدى تأخذ سموًّا وعلوًّا فترتقي بصاحبها إلى الملكوت الأعلى لتصل به إلى العليّ الأعلى الكبير جَلَّوَعَلَا، ومنكري العلوّ والاستواء على طريق الضّلال تأخذ سفلًا، فتهوي بصاحبها إلى الدّركات وأسفل سافلين[2]، وهذا كما ورد في نصّ المناظرة قوله رَحِمَهُٱللَّهُ: (فدعاهم إلى القيام بين الرّكن والمقام قيامًا في مواقف الابتهال، حاسري الرّؤوس، نسأل الله أن ينزل بأسّه بأهل البدع والضّلال).

ولَمّا عرض المثبت -المعلّل- على المعطّلة هذا العرض الأخير، وهو إجابته إلى المباهلة، ظنّ أنّهم سيستجيبون له، فأقبل المثبت على ربّه ومولاه، فهيّأ نفسه ووطّنها للإقبال على الله جَلَّوَعَلَا، واختار اللّيل لأنّه وقت يُجمع فيه شتات القلب، وشعث النّفس، وبات فيها يحاسب نفسه على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنّة رسوله عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ في باب الصّفات، فما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أثبته، وما نفاه الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نفاه، فيثبت ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من الألفاظ والمعاني، وأمّا الألفاظ التي لم يرد إثباتها أو نفيها، فالحقّ أن يتوقّف فيها ليعرف مقصود قائلها، فإن كان حقًّا قبل، ولكن يعبّر بها بالألفاظ الشّرعيّة الّتي تؤول إلى المعاني الشّرعيّة، لا بالألفاظ المجملة المحتملة.

وينخلع من كلّ هوًى[3] ورأي يضادّ الوحي والتّوحيد ويخالفه، فالهوى هو الهوان بعينه، ولكن سرقت نونه، وهو مآل صاحب الهوى، ومن أطاعه فقد هوى، وهو داءٌ ومخالفته دواء، وَ(أنّك إذا تأمّلت السّبعة الّذين يظلّهم الله عَزَّوَجَلَّ في ظلّ عرشه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه؛ وجدتهم إنّما نالوا ذلك الظّلّ بمخالفة الهوى)[1].

---

(١) أخرجه التّرمذي في سننه، كتاب: الصّوم عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، باب: ما جاء في فضل الحجر الأسود، والركن، والمقام، (٢١٧/٣)، (برقم: ٨٧٨)، والحاكم في المستدرك، (٦٢٦/١)، (برقم: ١٦٧٧)، وصحّحه أحمد شاكر في مسند الإمام أحمد (٤٤١/٦)، (برقم: ٧٠٠٠)، والألباني في صحيح الجامع الصّغير (٣٣٦/١)، (برقم: ١٦٢٩).

(٢) انظر: مدارج السّالكين، لابن القيّم (٤٠/١).

(٣) وسطّر ابن القيّم رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه روضة المحبّين في الباب التّاسع والعشرون: في ذمّ الهوى وما في مخالفته من نيل المنى، وذكر خمسين سببًا كيف يتّخلّص منه بتوفيق الله جَلَّوَعَلَا وعونه. انظر: روضة المحبّين، لابن القيّم ص ٦٢٩-٦٤٩.

فتمنّع المعطّلة من إجابة المثبت في هذه أيضًا، وجاء المعذّرون من المعطّلة بأعذارٍ باردة فيها دلالة على أنّهم ليسوا من أصحاب القوّة والعزيمة في ذات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ولا البصيرة في أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٢]، وهذا معنى ما جاء في المناظرة على لسان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وظنّ الْمُثبت والله أنّ القوم يجيبون إلى هذا، فوطّن نفسه عليه غاية التّوطين، وبات يحاسب نفسه ويعرض ما يثبته وينفيه عن كلام ربّ العالمين، وعلى سنّة خاتم الأنبياء والمرسلين، ويتجرّد من كلّ هوًى يخالف الوحي المبين، ويهوي بصاحبه إلى أسفل السّافلين، فلم يجيبوا إلى ذلك أيضًا، وأتوا من الاعتذار بما دلّ على أنّ القوم ليسوا من أولي الأيدي والأبصار).

رابعًا: نتائج المناظرة.

وقف ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف المنافح عن الاعتقاد الصّحيح في باب الصّفات، فأجاب السّائل المعطّل عن سؤاله المحوري، وفصّل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه وأتى بقواعد وأصول بنى عليها مقتضى السّؤال؛ لأنّ الباب واحد، فأعجز المعلّل -ابن القيّم- السّائل -المعطّل- بجوابه فأسكت السّائل، فكان سكوت السّائل إلزامًا وقطعًا، ولم يستطع الاعتراض على أدلّة المعلّل، فظهر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المعطّل، وعلاه بأجوبة سديدة، بألفاظ ومعانٍ متينة رشيدة، متّبعًا في ذلك كتاب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وسنّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما كان عليه سلف الأمّة في باب الصّفات وغيرها من أبواب الدّين، فألزم المعطّل وقطعه، وقد وردت صور الانقطاع في محطات من المناظرة وهي كما يلي:

١- **السّكوت**: وذلك في المجلس الأوّل حين ألقى المعطّل سؤاله على المعلّل -ابن القيّم-، فأجابه بإجابة جازمة حازمة بالأدلّة، قاطعة دامغة للشّبهات، كما ورد في المناظرة: (فلمّا سمع الْمُعَطّلُ منه ذلك أمسك).

٢- **الاستعفاء**: لما طلب المعلّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المعطّلة عقد مجلس مناظرةٍ بينه وبينهم عند حضرة السّلطان، (فلم يذعنوا لذلك واستعفوا من عقدِه)، كما ورد في نصّ المناظرة.

=

(١) روضة المحبّين، لابن القيّم ص ٦٤٨.

(٢) انظر: إعلام الموقّعين، لابن القيّم (٧٠/١)، وإغاثة اللّهفان، لابن القيّم (١٢٧/٢)، والجواب الكافي، لابن القيّم ص ٩٣، والفروسيّة، لابن القيّم ص ١٢٠، وبدائع الفوائد، لابن القيّم (٣٩٧/٢).

ثمّ طالبهم بواحدة من خلال ثلاث، أمّا الأولى وهي مناظرتهم فلا طاقة لهم به، فقد خبرهم وعلم ما عندهم من البضاعة المزجاة، وأمّا الثّانية لما دعاهم إلى المكاتبة، ليسطروا ما عندهم ويعرضوها على المعلّل، ثمّ يجيبهم على ما كتبوه له، ولكنّهم (أبوا ذلك أشدّ الإباء واستعفوا غَايَة الاستعفاء).

٣- المكابرة: حين دعاهم إلى المباهلة (فلم يجيبوا إلى ذلك أيضًا، وأتوا من الاعتذار بما دلّ على أنّ القوم ليسوا من أولي الأيدي والأبصار).

فالمكابرة في الحقيقة عجزٌ وانقطاعٌ عن القيام بالحجّة، والجواب على أدلّة المعلّل -ابن القيّم- ومعارضته.

المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة.

الفائدة الأولى: العلم بحال الخصم قبل خوض غمار المناظرة معه، ممّا يعين على قطعه وفلجه عليه وهزيمته، وكذا كان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المعطّل.

الفائدة الثّانية: العلم بمقاصد سؤال الخصم، فقد أدرك ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ سؤال المعطّل إنّما هو سؤال تعنّتٍ وامتحانٍ ومراءٍ ولَدَدٍ، لا سؤال استرشاد، وطلب العلم ومعرفة الحقّ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فاستطعم الْمُعَطّل الْمُثبتَ الحديثَ استطعامَ غير جائعٍ إليه، ولكن غرضه عرض بضاعته عليه).

الفائدة الثّالثة: لا بدّ على مَن وقف موقف المناظر لأهل الانحراف أن يكون كلامه موافقًا للنّصوص الشّرعيّة لفظًا ومعنًا، حتّى لا يقع في الألفاظ المجملة المحتملة للحقّ والباطل، فيدخل على غيره الاشتباه والإيهام، ويفتح بابًا لنفاة الصّفات وغيرهم من الطّوائف الباطنيّة.

الفائدة الرّابعة: الحقّ يعلى ولا يعلى عليه، ويقبل من أيّ شخصٍ كان، ولا أثر للمتكلّم به في قبوله أو ردّه، (فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحقّ حيث كان ومع مَن كان، ولو كان مع من يبغضه ويعاديه، وردّ الباطل مع مَن كان ولو كان مع من يحبّه ويواليه؛ فهو ممّن هُدي لما اختلف فيه من الحقّ)[1]، وهذا كما جاء عن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نصّ المناظرة بقوله: (فدعاهم إلى مكاتبة بما يدعونه إليه، فإن كان حقًّا قبله...)، دون تردّدٍ أو تأخّر، بل يذعن إليه، ويقبله بصدر رحبٍ، ونفسٍ مطمئنّة، ويستسلم دون أن يجد حرجًا في نفسه.

(١) الصّواعق المرسلة، لابن القيّم (٢٦٦/١).

الفائدة الخامسة: متابعة أخبار الخصوم ومعرفة عن كثب ما يستجدّ منهم، للتّعامل معهم بعلم وبصيرة، والحكم عليهم بعدل وإنصاف، وكذا كان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المعطّل (وخلا بشياطينه، وبني جنسه، وأوحى بعضهم إلى بعضٍ أصناف المكر والاحتيال، ورامو أمرًا يَسْتَحمِدون به إلى نظرائهم من أهل البدع والضّلال، وعقدوا مجلسًا بيّتوا في مساء ليلته ما لا يرضاه الله من القول، والله بما يعملون محيط.

وأتوا في مجلسهم ذلك بما قدروا عليه من الهذيان واللّغط والتّخليط...).

الفائدة السّادسة: المناظر الّذي يخوض ميدان المناظرة عليه ردّ الباطل وكشفه بأدلّة الحقّ، ولا يقابل باطلًا بباطلٍ، وفاسدًا بفاسدٍ، فابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سأله المعطّل أجابه بمصادر التّلقي والاستدلال وهو آية محكمة من كتاب الله جَلَّ وَعَلَا وما صحّ عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون التّفريق بين المتواتر والآحاد.

الفائدة السّابعة: تفعيل المناظر لقاعدة الجمع بين المتماثلين، والتّفريق من المختلفين، فهي خاصّيّة العقل السّليم الصّحيح، وصفة الفطرة المستقيمة، وعليها قامت أحكام الدّين، فمن فرّق بين متماثلين أو جمع بين مختلفين من المتكلّمين، ففيهم شبه من اليهود والنّصارى.

فالمعطّلة فرّقوا بين المتماثلات؛ إذ القول في الصّفات كالقول في الذّات، كما جمعوا بين المختلفات؛ لأنّهم لم يعطّلوا حتّى قامت عندهم شبهة التّشبيه؛ ولهذا فإنّ كلّ معطّل فهو مشبّه.

الفائدة الثّامنة: لا بدّ من معرفة أنّ الاصطلاحات المحدثة لا تغيّر من الحقائق شيئًا، كتلقيب الطّوائف والفرق أهل السّنّة والحديث كأنّهم ناصبة، ومجبرة، ومشبّهة، وحشويّة للتنفير منهم، والتّحقير من منهجهم، وهذا كتسمية أهل الكلام لما هم عليه من الكلام: عقليات وقطعيات ويقينيات، ويسمّون ما عند غيرهم من العلوم ظواهر وظنّيات.

الفائدة التّاسعة: للمناظر أن يدعو إلى نصب حاكم متّفق عليه بين المتناظرين، يقطع الشّجار اللّجاج، غير متّهم بشيء من الجهل والهوى والاستكبار، كما كان الأمراء والولاة في زمن أئمّة السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يحكمون بين المتناظرين، وهذا ما دعا إليه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرة: (فسعى في عقد مجلسٍ بينه وبين خصومه عند السّلطان...).

❁ ❁ ❁

الخاتمة

الخاتمة:

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمةً للبريّات، وعلى آله وصحابته أولي العزائم والمكرُمات، والتّابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أشكره سبحانه ـ فهو أحقّ أن يحمدـ على تيسيره وتذليله كلّ صعب لإتمام هذا الجهد المتواضع؛ وأسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعله لوجهه خالصًا ولسنّة نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موافقًا.

أولا: نتائج البحث:

وقد خرج الباحث من هذه الدّراسة بالنّتائج التّالية:

١- ثراء ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلمي، وسعة اطّلاعه، واتّساع أفقه، واستيعابه ومعرفته بالملل والنِّحل والطّوائف، والرّسوخ في باب الاعتقاد والتّحقيق في مسائله.

٢- أنّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتمد على أدلّة الوحيين وإجماع الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ على إثبات مشروعيّة المناظرة.

٣- من خلال ما سطّره المترجمون والمحبّون عن ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تبيّن أنّه مناظرٌ رفيع المستوى، له اهتمامٌ بعلم المناظرة، وخاصّة بعد لقائه بشيخه ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فاجتمعت فيه البراعة الجدليّة من خلال ما اتّصف به من أوصافٍ فطريّة وعلميّة.

٤- هناك فرق بين الجدل والمناظرة، فالمناظرة قالب من قوالب قانون الجدل، فيصحّ القول: بأنّ كلّ مناظرةٍ جدل، وليس كلّ جدلٍ مناظرة.

٥- من خلال ما ورد في النّصوص الشّرعيّة وما سطّره العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ عن مشروعيّة المناظرات؛ يتّضح أنّها في أصلها جائزة، بل قد تكون واجبة أو مستحبّة إلّا إذا ترتّب عليها مفسدة؛ فهنا ينطبق عليها تحذير السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ منها.

٦- أنّ للمناظرات ضوابط وشروط من التزمها سمح له فيها، ومن فقدها منع منها، ومن تلك الشّروط: أن تكون بعلمٍ راسخٍ للحقّ وأدلّته، والباطل وأدلّته وشبهه والجواب عليها، وأن تكون بحسن نيّة وقصد، وسالمةٍ من المفاسد الشّرعيّة، وتكون لحاجة وبقدر الحاجة.

٧- ولابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهج متميّز في باب الدّعاوى وأدلّة هذه المناظرات، ومن ذلك أنّ دعاواه كلّها شرعيّة، كما أنّها واضحة مبنيّة على الأدلّة، وأنّ الأدلّة هي ميزان لمعرفة حقيقة الدّعاوى، كما أنّه نوّع في الأدلّة في مناظراته، وأعمل الدّليل المتّفق عليه على الدّعوى المختلف فيها، ولا يستدلّ على خصمه إلّا بالأحاديث الثّابتة الصّحيحة.

٨- كما أنّ لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهج مطّردٌ في اعتراضات وأجوبة هذه المناظرات، ومن ذلك: أنّ الاعتراض على الباطل لا يكون إلّا بالحقّ، وأن يكون القصد من الاعتراض على الدّعوى هو دلالة الخلق وإرشادهم إلى الحقّ، لا من أجل التّعالي عليهم والتّشفي منهم، واحتقارهم فهذا مرضٌ لا بدّ من علاجه، وعليه بقبول الحقّ والصّواب في اعتراض الخصم، والجواب على الاعتراض يكون على قدر الحاجة، وأنّ الجواب بالمتّفق عليه والأظهر أولى من غيره.

٩- لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ سمات ومعالم منهجيّة في مناظراته العقديّة أهمّها: الاعتصام فيها بالأدلّة السّمعيّة ونبذ ما عداه، والتّوكّل على الله والاعتماد عليه ودعائه قبل المناظرة، والمقارنة بين منهج الأدلّة السّمعيّة والأدلّة العقليّة المجرّدة من السّمع، والتّأمّل والتّعقّل في المسائل والدّلائل الخلافيّة قبل خوض غمار المناظرة، ومناظراته للملل والطّوائف وخوضه في أيّ مسألة أو قضيّة عقديّة أثارها الخصم، ودعوة خصمه إلى المباهلة بعد ظهور الحجّة وإزالة الشّبهة، والالتزام بآداب البحث والمناظرة قبل المناظرة وأثنائها وبعدها، ومناظراته كانت تقع حسب ما تقتضيه المصلحة بين العلن والانفراد، وكأنّه يختار أن تكون على الانفراد، إلّا إذا ظهرت المصلحة في مناظراته على الملأ فعل.

١٠- من خلال مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأهل الكتاب تبيّن للباحث أنّ له منهجا خاصًا في مناظرة اليهود والنّصارى لا يستعمله مع غيرهم، وهو مناظرتهم في مقامين هما:

المقام الأوّل: وهو المقام المعياري التّوصيفي؛ وذلك ببيان مدى بعد الخصم عن الحقّ وبيان وجه وخالفته، ويستدلّ في هذا المقام بنوعين من الأدلّة هي: الأدلّة السّمعيّة

والأدلّة العقليّة.

المقام الثّاني: وهو المقام الحكمي؛ ويكون الكلام فيه عن بيان كفر الخصم، واستحقاقه للعذاب في الدّنيا والآخرة -إن لم يدخل إلى الإسلام-، وفي هذا المقام يقتصر على الاستدلال بأدلّة الوحي

١١- تبيّن في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع اليهودي بطلان اعتراضاته على نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلزام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ له بأنّه نبيٌّ مرسلٌ إلى جميع الخلق، ودينه نسخ كلّ دين قبله، ولا يسع أحدٌ الخروج عن دينه ولو كان نبيًّا، فقطعه بالحجّة، فاستحقّ حكم الكفر قبل وبعد المناظرة، فَعَلَا ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه بالحجّة، وعجز اليهودي عن الجواب، فقطع دابره، فعاند الحقّ واستكبر عن اتّباعه.

١٢- وظهر في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لليهودي ببيان الدّوافع لكفر الأمّة الغضبيّة، وهو إيثارهم الرّئاسة، وحبّ الدّنيا، وشهوة المال، وعلوّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه وإلزامه الحجّة، وبيان تناقضه، وفضح كذبه بدعاوى عارية من الأدلّة والبيّنات.

١٣- واتّضح في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد اليهود في كفره الظّاهر بما عليه من دين محرّفٍ مبدّلٍ، وألزمه بما يشهد ما في كتبه من البشارات والشّواهد على صدق نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما ألزمه بلوازم عجز عن ردّها، ولا يستطيع أهل ملّته أن يردّوها، كما ألزمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنصوص ما في كتبهم ما لا يمكن جحده ولا المكابرة فيه، وكشف زيف ادّعائه أنّ محمّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّما بعث للأميّين، وقد كان أسلافه يستفتحون على أمّة العرب بنبيّ يخرج، فلمّا خرج من العرب كفروا به، وهذا من أعظم الدّلائل على مكابرتهم وجحودهم وعنادهم.

١٤- واتّضح في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع اليهودي كفر الأمّة الغضبيّة لما اقترفوه في حقّ الله جَلَّ وَعَلَا وأنبيائه عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأهل الإيمان، وتحريف التّوراة، وضربت في كلّ صور الشّرك والكفر بسهم، فليس معهم أصل الإيمان للنّجاة من النّيران، بخلاف أهل الإسلام فإنّ معهم أصل

الإيمان، وإن كتب الله عَزَّوَجَلَّ دخولهم إلى النّار؛ فإنّهم لا يخلّدون فيها، ولا يخلد فيها الخلود الأبديّ السّرمديّ إلّا الكفّار الّذين ليس معهم أصل الإيمان وهو: شهادة أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدًا رسول الله.

١٥- واتّضح في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسّامري أنّ قبلتهم قبلة باطلة مبتدعة، فكشف تحريف يهود السّامرة للنّصّ التّوراتي العبراني، فقام السّامري بدعوى دون دليل أو برهان، فعلا ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه بالحجّة، وأفحمه وقطع تحريفه وكذبه بإقرارٍ من السّامريّ، أنّ هذا النّصّ العبراني غير موجود في النّسخة التّوراتيّة السّامريّة، مع أنّهم تبعٌ لليهود، وهم في اليهود كالرّافضة في المسلمين.

١٦- وفي مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد علماء النّصارى تبيّن بطلان احتجاجه بالقدَر ليقيم على كفره، ووقوعه في التّناقض بالجمع بين الاحتجاج بالقدَر وتكذيبه، مع بيان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كفره أصالة بعبادته للصّليب وسبّ ربّ العالمين وتنقّصه، وعلوّ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإفحامه، وعجز النّصراني عن دفع الاعتراض الوارد عليه من قبل ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٧- وتبيّن في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ للنّصراني كفر عباد الصّليب والأوثان، الّذين سبّوا الله جَلَّجَلَالُهُ سبًّا ما يخجل منه العقلاء فضلًا عن أهل الإيمان، وادّعوا له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الصّاحبة والولد -تعالى الله عما يقول الظّالمون علوًّا كبيرًا-، ومن اجترأ على ربّ العالمين، وهضم حقوق الرّبوبيّة وجناب الألوهيّة وألحد في أسماء الله وصفاته، فهو على خلقه أجرأ بأنّ يقول: أنّ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ عوامّ.

١٨- تبيّن في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد كبار المتكلّمين على وجوب متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس لأيّ أحدٍ كان أن يتقدّم بين يديه في حياته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعد مماته لا يقدّم على سنّته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قول إمامه ومعظّمه، أو مذهبه أو طائفته، أو رأي وعقل رئيسه، وهذا حكمٌ مُحكَمٌ لا يدخله نسخٌ حتّى يدخل أهل الجنّة إلى الجنّة، فعلا ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه بالحجّة وانقطع.

١٩- وظهر في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد رؤساء المتكلّمين إلى إثبات أنّ القرآن كلام الله غير مخلوقٍ؛ لأنّه صفة من صفاته، منه بدأ وإليه يعود، وألزمه بأدلّة الوحي من السّنّة، فبهت الذي ابتدع، فكأنّما قرأ عليه رقية من سنّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فخرج مسّ الشّبهة الّتي أصابت مَقَاتلَه.

٢٠- واتّضح في مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة على إثبات كلّ ما أثبته الله جَلَّ وَعَلَا لنفسه، وأثبته له رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ولا يشبه أحدًا من خلقه، ولا يشبهه أحدٌ من خلقه، والقرآن كلام الله غير مخلوق، والله مستوٍ على عرشه استواءً يليق بكمال صفاته، ونعوت جلاله، فكان ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مذهب السّلف الصّالح في باب الإثبات والنّفي في أسماء الله جَلَّ وَعَلَا وصفاته، فبهت المعطّل.

٢١- مجموع مناظرات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقديّة الّتي وقف عليها الباحث على شرط البحث سبعة مناظرات كانت مع أهل الكتاب، وثلاثة مناظرات كانت مع المتكلّمين، وهناك الكثير منها على غير ما اشترطه الباحث.

٢٢- أثر منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نتائج مناظراته العقديّة، فقد كانت مناظراته لمخالفيه ينتهي بعلوّه على خصمه، وظهور الحقّ والحجّة، ووضوح المحجّة، وإزالة الشّبهة، وانقطاع الخصم وبهته، وإلزامه وإفحامه بالحجج والبراهين اليقينيّة.

٢٣- ومن أهمّ النّتائج الّتي توصّل الباحث لها أنّ مناظرات ابن القيّم وسائر الأئمّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قامت على قواعد وأسس عمادها الكتاب والسّنّة وإجماع الأمّة، ومن أدرك تلك القواعد سهل عليه مناظرة أهل الباطل وقطعهم وفلجهم.

ثانيا: آفاق البحث.

فإنّي أدعو طلاب العلم والباحثين بالاهتمام بما سطّره الأئمّة العلماء والفقهاء الصّلحاء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في باب المناظرة، منهم ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد كانت له أمنيّات لإفراد بعض المسائل بالتّصنيف منها:

- إبطال الشّبه العقليّة المعارضة للأدلّة النّقليّة.
- أدلّة مسألة تكثّر الصّفات وتعدّد الأسماء، وبيان بطلان الشّبه المعارضة لها.

وحسب بحثي في هذه الأطروحة فإني أدعو طلبة العلوم الإسلاميّة، وخاصة قسم العقيدة ومقارنة الأديان بالاهتمام بعلم المناظرة والجدل على أصول أهل السّنّة للردّ على المذاهب الفكرية المعاصرة من العلمانيين والحداثيين والعقلانيين، فهذا المنهج الأصيل استمدّ قوّته وسداد استدلاله من منهج القرآن والسّنّة في الرّدّ على كلّ مخالف، وأقترح عليهم البحث في:

- منهج السّلف الصّالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في الاستدلال بالأدلّة العقليّة النّقليّة في (الإلهيات، النّبوّات، المعاد).
- تقرير الدّلائل العقليّة النّقليّة من مصنّفات ورسائل العقائد السّلفيّة قديمًا وحديثًا (كالإبانة الكبرى، لابن بطّة العكبري والشّريعة، للآجري، شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة، للاّلكائي، أو كتب ابن تيميّة، أو ابن القيّم).

وأوصي بكتب ومؤلفات ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لطالب العلم، ولتخصّص أهل العقيدة ومقارنة الأديان بالاستفادة من علومه.

تمّ بحمد الله، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العلميّة

١ – فهرس الآيات القرآنيّة.

٢ – فهرس الأحاديث النبويّة.

٣ – فهرس الأعلام.

٤ – فهرس الغريب والمصطلحات.

٥ – فهرس الأماكن والبلدان.

٦ – فهرس الملل والفرق والطّوائف

٧ – فهرس الأمثال

٨ – فهرس المصادر والمراجع.

٩ – فهرس الموضوعات

أوّلًا: فهرس الآيات القرآنية.

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصّفحة
	سورة الفاتحة		
١	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	١١٦، ٤٣٦
٢	﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ إلى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٢-٥	٣٩١، ٤٠٠٤
	سورة البقرة		
٣	﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾	٢٩	٤٩٣
٤	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا ﴾ إلى ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾	٦٣-٦٤	١٩٩
٥	﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾	٨٠	٨٧
٦	﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾	٨٧	٨٥
٧	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ﴾	٩١	٥٢، ١٠٤، ٣٥٣
٨	﴿ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾	٩٢	١٠٤
٩	﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾	٩٧	٦١
١٠	﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾	١١١	١٣٠، ١٦٣
١١	﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾	١١٢	٢٩٤
١٢	﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾	١١٨	٣٨٢
١٣	﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾	١٢١	٤٣٤
١٤	﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾	١٢٨	٢٣٣
١٥	﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾	١٢٩	٢٤٠
١٦	﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾	١٣٣	٢٣٣
١٧	﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾	١٤٢	٢٨٣
١٨	﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾	١٤٣	٢٨٣، ٣٦٤، ٤١٩
١٩	﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾	١٤٤	٢٨٤
٢٠	﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾	١٤٥	٢٨٤، ٢٨٥
٢١	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾	١٧٠	٥٣

٢٢	﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾	٢١٣	٨٢، ١٣٣
٢٣	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ ﴾	٢٢٢	٣٩٩
٢٤	﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾	٢٥٥	١٩٩، ٢٦٢، ٥٠٠
٢٥	﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾	٢٥٦	٣٠٧
٢٦	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾	٢٥٨	٣٣، ٤٠، ٤٧
٢٧	﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾	٢٧٢	٣٩٣
٢٨	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	١٩، ٣٧

سورة آل عمران

٢٩	﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ ﴾ إلى ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾	٣١-٣٢	٤٣٥
٣٠	﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	٤٦	٤٤٦
٣١	﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	٥٢	٢٣٣، ٣٦٦
٣٢	﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾	٥٥	٤٩٩
٣٣	﴿ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	٦١	٤٥٨
٣٤	﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾	٦٤	٢٣١
٣٥	﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ ﴾	٦٨	٥٣
٣٦	﴿ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ﴾	٨١	٢٢٧
٣٧	﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾	٨٥	٢٣٢، ٢٦٠
٣٨	﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾	٩٣	٢٧٧، ٣٥٢
٣٩	﴿ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	٩٥	٥٣
٤٠	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾	١٠٢	١
٤١	﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ إلى ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾	١١٠	٣٦٤
٤٢	﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾	١٥٩	٤٤
٤٣	﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾	١٦٤	٤٣٤
٤٤	﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾	١٨١	٣٨٩، ٤٠٢
٤٥	﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾	١٨٦	١٣٠
٤٦	﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾	١٨٧	٢٨٠

٤٧	﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾	١٩٩	٢٣٧

سورة النّساء

٤٨	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾	١	١
٤٩	﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾	٤٦	٤٥٦
٥٠	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾	٤٨	٣٨٧، ٣٩٨، ٤٠٣
٥١	﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾	٥٨	٤١٧
٥٢	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ﴾	٥٩	١٨٠
٥٣	﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾	٨٠	٣٧٠
٥٤	﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ ﴾	٩٥	٣٦٨
٥٥	﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ ﴾ إلى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾	٩٨-٩٩	٤٨٤
٥٦	﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾	١٠٥	٣٧٠
٥٧	﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾	١١٣	٣٢١
٥٨	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾	٢٣٥	٤١٨
٥٩	﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾	١٤١	٧٢
٦٠	﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾	١٥٣	٣٩٢
٦١	﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾	١٥٨	٤٩٩
٦٢	﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا ﴾	١٦٤	٢٤٧، ٤٤٥
٦٣	﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ ﴾	١٦٥	٣٥٦

سورة المائدة

٦٤	﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾	٥	٤٠٣
٦٥	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ﴾	٨	٧٨
٦٦	﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾	١٨	٣٨٩، ٤٠٢
٦٧	﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾	٢٤	٣٨٨، ٤٠٢
٦٨	﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٣١	٣٦
٦٩	﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾	٤٨	٢٦١
٧٠	﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾	٥٤	١١٧

٧١	﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾	٥٦	٢٦٥ ،٩٦
٧٢	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾	٦٧	٣٩٣

سورة الأنعام

٧٣	﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	٦	٢٥١
٧٤	﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ ﴾	١٨	٥٠٠
٧٥	﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾	١٩	٣١٦
٧٦	﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾	٢٥	٤٨٢
٧٧	﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	٤٥	٢٤٠
٧٨	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾	٥٥	٢٦٦ ،٨٤
٧٩	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ﴾ إلى ﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	٧٥-٧٩	٤٨
٨٠	﴿ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ ﴾	٨١	٤٠٢ ،١٠٩
٨١	﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾	٨٢	٤١٤ ،٤٠٢
٨٢	﴿ وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ ﴾	٨٣	١٥٤
٨٣	﴿ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	٨٨	٤١٤ ،٤٠٣
٨٤	﴿ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡ ﴾	٩١	٣٣٠ ،٣٢١
٨٥	﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾	٩٢	١٩٢
٨٦	﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾	٩٣	٢٢١
٨٧	﴿ وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾	١١١	٣٦٥ ،٣٥٦
٨٨	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾	١١٤	٣٥٨ ،٣٤٩
٨٩	﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي ﴾	١٣٠	٢٣٢
٩٠	﴿ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ ﴾	١٤٩	١٥٤

سورة الأعراف

٩١	﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾	٢١	٤٤١
٩٢	﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ ﴾	٣٣	٨٠
٩٣	﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾	٥٤	٤٩٥ ،٣١٠
٩٤	﴿ وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ ﴾	١٣٧	٣١٠

٩٥	﴿ ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ﴾	١٣٨	٣٨٨، ٣٩٠
٩٦	﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ ﴾ إلى ﴿ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	١٣٨-١٣٩	١٩٨، ٣٩٠
٩٧	﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾	١٤٣	١٩٩، ٤٤٥
٩٨	﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ﴾	١٥٧	٢٢٧، ٣٤٩
٩٩	﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ﴾	١٥٨	٢٣٠
١٠٠	﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ ﴾	١٧٢	٣١٨
١٠١	﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	١٨٥	١٩

سورة الأنفال

١٠٢	﴿ لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ ﴾	٤٢	١٩٤، ٢٥٢، ٣١٣

سورة التّوبة

١٠٣	﴿ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡ ﴾	٧	٣٠٨
١٠٤	﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾	٢٩	٣٣٦
١٠٥	﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾	٣٠	٣٨٩، ٤٠٢
١٠٦	﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾ إلى ﴿ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾	٣٠-٣١	٢٣١
١٠٧	﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	٣١	٤٢٦
١٠٨	﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾	٣٣	٣٢٢
١٠٩	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	١١٩	٣٦٤
١١٠	﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ ﴾	١٢٨	٢٦١

سورة يونس

١١١	﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ﴾	٣	٤٩٥
١١٢	﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾	١٦	٣٢٩
١١٣	﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	٣٨	٣٧٣
١١٤	﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ﴾	٦٨	٤٦، ١٥٥
١١٥	﴿ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍ ﴾	٧٢	٢٣٤
١١٦	﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ ﴾	٨٤	٢٣٣
١١٧	﴿ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَ ﴾	٩٤	١٩٧، ٣٤٨

١١٨	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ إلى ﴿ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾	٩٦-٩٧	٣٤٠، ٣٥٣
١١٩	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ ﴾	٩٨	٣١٢

سورة هود

١٢٠	﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴾	١٣	٣٤٣
١٢١	﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾	١٧	٢٣١
١٢٢	﴿ قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا ﴾	٣٢	٤١، ٤٧
١٢٣	﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ ﴾	٣٤	٥٠
١٢٤	﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	٤٠	٣٠٩
١٢٥	﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾	٤٤	٣٩٤
١٢٦	﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾	٧٤	٤٧

سورة يوسف

١٢٧	﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾	١٠٢	٣٤٥

سورة الرّعد

١٢٨	﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾	٢	٤٩٧
١٢٩	﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾	٩	٥٠١
١٣٠	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾	١٦	٤٤٥، ٥٠٥
١٣١	﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ﴾	١٧	٢٨٠
١٣٢	﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾	٣٠	٤٦٩

سورة إبراهيم

١٣٣	﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾	٤	٢٣١
١٣٤	﴿ وَسَكَنتُمْ فِى مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾	٤٥	٢٥١

سورة النّحل

١٣٥	﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾	٣٣	٢٠٦، ٤٤٦
١٣٦	﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾	٤٤	٣٧٠
١٣٧	﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾	٥٠	٥٠٠

١٣٨	﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ ﴾	١٢٥	٤٠، ٤٥، ٧٦

سورة الإسراء

١٣٩	﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾	١٥	٣١٥، ٣٣٦
١٤٠	﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ ﴾	٨٨	٣٤٣

سورة الكهف

١٤١	﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾	٣٤	٣١
١٤٢	﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾	٣٧	٣١
١٤٣	﴿ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا ﴾	٥٤	١٧

سورة مريم

١٤٤	﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾	١	٤٥٦، ٤٧٩
١٤٥	﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾	٦٥	٤٦٦
١٤٦	﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ ﴾	٩٠	٢٠٠

سورة طه

١٤٧	﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾	٥	٤٩٤، ٤٩٥
١٤٨	﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	٤٦	٤٩٢
١٤٩	﴿ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴾	١١٤	٤٠٩
١٥٠	﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ﴾	١٢٠	٤٤١

سورة الأنبياء

١٥١	﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ﴾	١٨	٢، ٢٧٩
١٥٢	﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	١٩٧
١٥٣	﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ﴾ إلى ﴿ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾	٢٦-٢٩	٦١
١٥٤	﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ ﴾ إلى ﴿ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ ﴾	٥١-٥٨	٥٠
١٥٥	﴿ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ ﴾ إلى ﴿ وَهُمۡ فِيهَا لَا يَسۡمَعُونَ ﴾	٩٨-١٠٠	٦٠
١٥٦	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ﴾ إلى ﴿ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾	١٠١-١٠٢	٦٠

سورة الحجّ

١٥٧	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ﴾	٣	١٥٣
١٥٨	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ ﴾ إلى ﴿ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾	٣-٤	٨٠
١٥٩	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ ﴾ إلى ﴿ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴾	٨-٩	٨٠

سورة المؤمنون

١٦٠	﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾	١٤	٢٢٢
١٦١	﴿ ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾	٤٤	٣١١
١٦٢	﴿ أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ إلى ﴿ فَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾	٦٨-٦٩	٣٢٩
١٦٣	﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾	٧١	٩٢

سورة النّور

١٦٤	﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ ﴾	٣٩	٣٠١
١٦٥	﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ﴾	٤٠	٢٩٩
١٦٦	﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾	٥٥	٢٤٩

سورة الفرقان

١٦٧	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ ﴾	٤	٤٨٢
١٦٨	﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾	٢٣	٣٨٧، ٤٠٣، ٤٠٤
١٦٩	﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا ﴾	٥٢	٢
١٧٠	﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ﴾	٥٩	٤٩٥

سورة الشّعراء

١٧١	﴿ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ ﴾	٤٥	١٥٦
١٧٢	﴿ قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ﴾	٧٢-٧٣	١١٤
١٧٣	﴿ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾	٧٤	١٠٦
١٧٤	﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ إلى ﴿ أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	١٩٦-١٩٧	٣٤٩
١٧٥	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ ﴾ إلى ﴿ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ ﴾	٢٢١-٢٢٣	٢٥٤

سورة القصص

١٧٦	﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ﴾	١٤	٤٩٣

١٧٧	﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ إلى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ ﴾	٥٢-٥٤	٢٣٨
١٧٨	﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾	٥٦	٣٩٣
١٧٩	﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ ﴾	٥٩	٣١٢
١٨٠	﴿ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾	٦٥	٤٣٦

سورة العنكبوت

١٨١	﴿ وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ ﴾ إلى ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ كَانَتۡ مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾	٣١-٣٢	٥٠
١٨٢	﴿ وَعَادٗا وَثَمُودَاْ ﴾ إلى ﴿ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ ﴾	٣٨	٣٠٩
١٨٣	﴿ وَعَادٗا وَثَمُودَاْ ﴾ إلى ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾	٣٨-٤٠	٢٥١
١٨٤	﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾	٤٦	٤٠، ٤٦، ٧٧

سورة الرّوم

١٨٥	﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ إلى ﴿ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١-٥	٣٢٢
١٨٦	﴿ فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾	٢٩	٧٩
١٨٧	﴿ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾	٣٢	١٣٠

سورة السّجدة

١٨٨	﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا ﴾	٤	٤٩٥
١٨٩	﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ ﴾	٥	٤٩٩

سورة الأحزاب

١٩٠	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾	٤٥	٢٢٨
١٩١	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ إلى ﴿ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾	٧٠-٧١	١

سورة سبأ

١٩٢	﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾	٢٤	٥١٠
١٩٣	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	٢٣٠، ٢٣١

سورة فاطر

١٩٤	﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾	١٠	٥٠٢
١٩٥	﴿ وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾	٣١	١٩٢

١٩٦	﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾	٣٨	٣١٧

سورة يس

١٩٧	﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	٢٠	١٣٦

سورة ص

١٩٨	﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴾	٧	٤٨٥
١٩٩	﴿ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾	٤٥	٤٦١

سورة الزّمر

٢٠٠	﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾	٥٣	٣٩٠، ٤٠٠

سورة غافر

٢٠١	﴿ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ﴾	٥	٤٠
٢٠٢	﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ﴾	٣٥	٤١، ٧٥
٢٠٣	﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾	٥١	٩٦، ١٥٦
٢٠٤	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ ﴾	٥٦	٨٠

سورة فصّلت

٢٠٥	﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾	١١	٤٩٣، ٤٩٤
٢٠٦	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾	١٧	٣٠٩
٢٠٧	﴿ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ ﴾	٢١	٤٧٨

سورة الشّورى

٢٠٨	﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾	١-٢	٤٥٦، ٤٧٩
٢٠٩	﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	١٠	٧٢
٢١٠	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾	١١	٤٤٦، ٤٥٤، ٤٩٢
٢١١	﴿ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ﴾	١٥	٧٧، ١٠٥، ١٥٦
٢١٢	﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ﴾	٥١	١٩٩

سورة الزّخرف

٢١٣	﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾	١٣	٤٩٤

٢١٤	﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾	٢٣	١٢٧

سورة الأحقاف

٢١٥	﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ إلى ﴿ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	٢٩-٣٠	٢٣٢

سورة الفتح

٢١٦	﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾	١٨	٣٦٨
٢١٧	﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾	٢٧	٣٤٤
٢١٨	﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾	٢٩	٣٦٧، ٤٩٤

سورة الحجرات

٢١٩	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	١	٦١
٢٢٠	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾	٦	٨٧

سورة ق

٢٢١	﴿ قٓ ﴾	١	٤٥٦، ٤٧٩
٢٢٢	﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾	٣٨	١٩٨

سورة الذّاريات

٢٢٣	﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾	٢٥	٥٠
٢٢٤	﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ إلى ﴿ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾	٥٢-٥٣	٣١١، ٣٤١، ٣٥٤
٢٢٥	﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	٥٦	٢٣١

سورة الطّور

٢٢٦	﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴾	٣٤	٣٤٣

سورة النّجم

٢٢٧	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾	٣-٤	٤٣٣
٢٢٨	﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾	١٢	١٥٢

سورة القمر

٢٢٩	﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾	٤٥	٣٢٢، ٣٤٤
٢٣٠	﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾	٤٥-٤٦	٣٤٤

سورة الحديد

٢٣١	﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾	٤	٤٩٦

سورة المجادلة

٢٣٢	﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	١	٣١
٢٣٣	﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾	٢١	٢٥٠

سورة الحشر

٢٣٤	﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ ﴾	٨	٣٦٩

سورة الممتحنة

٢٣٥	﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾	٤	٥٤

سورة الصّفّ

٢٣٦	﴿ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾	٦	٢٢٨

سورة التّغابن

٢٣٧	﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ﴾	١٢	٣٧١

سورة التّحريم

٢٣٨	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾	٨	٣٩٦

سورة الملك

٢٣٩	﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ إلى ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴾	٩-٨	٣١٥

سورة القلم

٢٤٠	﴿ نٓ ﴾	١	٤٥٦، ٤٧٩
٢٤١	﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾	٣٦-٣٥	٤٠٢

سورة المعارج

٢٤٢	﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾	٤	٤٩٩

سورة الجنّ

٢٤٣	﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ إلى ﴿ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴾	٢-١	٢٣٢

سورة المدّثّر

٢٤٤	﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾	٢٥	٤٨٢
٢٤٥	﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾	٢٦	٤٨٢
٢٤٦	﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾	٣٨	٣٩٣

سورة القيامة

٢٤٧	﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾	٢٢-٢٣	١٩

سورة البروج

٢٤٨	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ ﴾	١٠	٣٩٧
٢٤٩	﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	٤٢٦

سورة الأعلى

٢٥٠	﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾	١	٥٠٠

سورة البيّنة

٢٥١	﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾	٥	٧٢
٢٥٢	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾	٦	٢٣٧

سورة الإخلاص

٢٥٣	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٤٦٥

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية.

م	طرف الحديث	الرّاوي	رقم الصّفحة
١	أَبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا	بهز بن حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٨٧
٢	أَجَلْ، واللهِ إِنَّهُ لمَوصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ	عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٢٢٨
٣	إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ	عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٤٣٩
٤	إِذَا خَرَجَتْ رُوحُ الْمُؤْمِنِ تَلَقَّاهَا مَلَكَانِ	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٥٠٠
٥	إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٥٠
٦	أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ	جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٢٣٣
٧	أَفْلَحَ، وَأَبِيهِ	طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٠٠
٨	أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ	ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٢٥٣
٩	أَلَا أَحْسِنُوا إِلَى أَصْحَابِي	عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٦٨
١٠	أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرّ النَّاسِ؟	ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٤٣٢
١١	أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ	عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	١٠٠
١٢	أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ	المقداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٧١
١٣	أَلَا تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٤٧٤
١٤	أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ	عديّ بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٤٢٦
١٥	أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا	عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٦٧
١٧	إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ	أبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٩٨
١٨	إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَاقُوتَتَانِ مِنْ يَاقُوتِ الجَنَّةِ	عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٥٠٦
١٩	إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ	سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٥٠٠
٢٠	إِنَّ اللهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا	ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٤٩
٢١	إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَى الْأَنْبِيَاء	ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٢٣١
٢٢	إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُور	عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٤١٨
٢٣	أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ	عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٥٩

٢٤	أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ	ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٦٩
٢٥	إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ	معاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣١٠
٢٦	الآنَ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَنَا، نَحْنُ نَسِيرُ إِلَيْهِمْ	سليمان بن صرد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٢٢
٢٧	إِنَّ هَذَا البَلَدَ حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ	ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٢٨٢
٢٨	إِنَّ هَذَا وَاللهِ وَالَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى	أم سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٢٣٦
٢٩	إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ	النّواس بن سمعان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٥
٣٠	أنا محمَّدٌ...ونَبِيُّ الرَّحْمَةِ	أبو موسى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٦١
٣١	أنا محمَّدٌ...وَنَبِيُّ الملَاحِمِ	حذيفة بن اليمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٦١
٣٢	الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٥
٣٣	أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا	معاوية بن حيدة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٦٤
٣٤	أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَاتَ	عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٦٢
٣٥	أَنْشُدُكَ بِالَّذِي أَنزَلَ التَّورَاةَ	أبو صخر العقيلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٢٨
٣٦	انْشَقَّ القَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِرْقَتَيْنِ	ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٤٥
٣٧	إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ	ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٢٣٤
٣٨	إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا القِيرَاطُ	أبو ذرّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٤
٣٩	أَنَّهُ قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	عبد الله بن الزّبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٦٠
٤٠	إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ	عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٤٢٨
٤١	إِنَّهُمْ لَا يَحْسُدُونَا...كَمَا يَحْسُدُونَا	عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٢٧٤
٤٢	إِنِّي لَأُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ	عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٢٥٤
٤٣	اهْجُوا قُرَيْشًا، فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رَشْقٍ بِالنَّبْلِ	عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٥٧
٤٤	أَيْ خديجَةُ، مَا لِي لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِيَ	عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٣٢٩
٤٥	أَيُّمَا أَهْلُ بَيْتٍ مِنَ العَرَبِ وَالعَجَم أَرَادَ اللهُ بِهم خيْرًا	كُرْز بن عَلْقَمَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٤
٤٦	بدءُ الخَلْقِ تَّى دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةَ مَنَازِلَهُمْ	عمر بن الخطّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤٠٤
٤٧	بعثَنِي رسولُ الله ﷺ إلى اليمنِ، وأنا حديث السِّنّ	عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٦٣

٤٨	بَلِّغُوا عَنِّي ولو آيَةً	عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٣٧٠
٤٩	بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ	عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٣٦٣
٥٠	بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٥٣
٥١	تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ	أبو الدّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤٧٥
٥٢	تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الحَوْضَ، وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٨١
٥٣	ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ	عمّار بن ياسر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٤١٨
٥٤	ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ	أبو موسى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٨
٥٥	ثمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ العِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ	ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٧٥
٥٦	جَاهِدُوا المشركين بأَموالِكم	أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٥٦
٥٧	حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٨٢
٥٨	خَلأَتِ القَصْواءُ	الْمِسْوَرُ بن مَخْرَمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	١٣٢
٥٩	خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	عِمران بن حُصين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٦٨
٦٠	خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	عِمران بن حُصين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٦٤
٦١	دَعُونِي ما تَرَكْتُكُمْ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٧١
٦٢	الدِّينُ النَّصِيحَةُ	تميم الدّاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٥٨
٦٣	الظُّلْمُ ثَلاثَةٌ	أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤١٥
٦٤	عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرُّهَيْطُ	ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٦٤
٦٥	عَطِشَ النَّاسُ يَومَ الحُدَيْبِيَةِ وّالنَّبِيُّ ﷺ بيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ	جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٤٥
٦٦	عَلَى البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا	العرباض بن سارية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤٢٧
٦٧	فَإِذَا جَوَادُّ مَنْهَجٌ عَلَى يَمِينِي	خرشة بن الحرّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	١٥٠
٦٨	فَأَمَّا فِتْنَةُ الْقَبْرِ: فَبِي تُفْتَنُونَ	عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٤٣٥
٦٩	فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ	أبو سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٤
٧٠	فَأُوحِيَ إِلَيَّ: أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ	أسماء رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٤٣٥
٧١	فَحَجَّ آدَمَ مُوسَى	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٣
٧٢	فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ	أبو بكرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٧٩

٧٣	فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفاءِ	العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٧١
٧٤	فَقَالَ ورَقَةُ: ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟	عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا	٣٤٦
٧٥	فَكَانَ أَعْلَمُهُمْ أَحْفَظُهُمْ	عمرو بن أخطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٦٢
٧٦	فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ ﷺ	عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٦٢
٧٧	فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ	النّواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٥٥
٧٨	قَصِيرٌ أَفْحَج، جَعْدٌ أَعْوَر	عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٥٤
٧٩	كَانَ المشرِكونَ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ أَهْلُ فَارِسَ	ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٤٤
٨٠	كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً	جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٣٣
٨١	كَتَبَ ﷺ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ	أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٣٤
٨٢	كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ فَضَحِكَ	أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٥٩
٨٣	كُنْتُ أرعى غَنَمًا لعقبةَ بنِ أبي مُعيطٍ	بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٦٤
٨٤	كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ	أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٩٤
٨٥	لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ	ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٨٦
٨٦	لا يَشْكُرُ الله	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	أ
٨٧	لَحْمِ جَمَلٍ غَثٍّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَعْرٍ	عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا	٤١٠
٨٨	لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَن الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ	ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٥٩
٨٩	لَقَدْ علّمكم نبيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ	سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٦٣
٩٠	لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ	جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٢٣٥
٩١	لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ	جبير بن مُطعِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٢٨
٩٢	لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ	تميم الدّاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٢٣
٩٣	لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ	أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٤٩٩
٩٤	مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ	كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٣٣٥
٩٥	مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إِلَّا قَدْ أَخْطَأَ	ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	٣٩٩
٩٦	مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ	أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٦٧

٩٧	مَا مِنْ أُمَّتِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنَا أَعْرِفُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ	عبد الله بن بُسر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٨١
٩٨	مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّتِهِ قَبْلِي	ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٥٦
٩٩	مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لُيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاء	كعب بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٧٢
١٠٠	نضَّرَ اللهُ امرءًا سَمِعَ مَقَالَتِي	زيد بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٧٠
١٠١	وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ	معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٤١٥
١٠٢	وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٦
١٠٣	والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٦٢
١٠٤	وَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -فِيمَا بَلَغَنَا-	ابن إسحاق	٦٠
١٠٥	وَالعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ	جبير بن مطعم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٢٩
١٠٦	وقُلِ الحَقَّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ	عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤١٨
١٠٧	وَلَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ	سعد بن عبادة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	١٥٥
١٠٨	وَلَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ	معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا	٣٩٤
١٠٩	ولَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٥٢
١١٠	وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي أَحْقَرُ	عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا	٤٣٩
١١١	وَاللهِ! للَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عبدِهِ	ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٩٩
١١٢	وَلَيُنْتَزَعَنَّ القُرْآنُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ	ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤٧٨
١١٣	وَمَنْ سَأَلَ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ	عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤٣٢
١١٤	وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٧٠
١١٥	وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ	عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	١٣١
١١٦	وَالوَسَطُ: العَدْلُ	أبو سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤١٩
١١٧	يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا	أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٨٧
١١٨	يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيّ!	أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٢٣٤
١١٩	يَدْرُسُ الإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ	حذيفة بن اليمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٤٧٨
١٢٠	يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ	أبو سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ	٣٢٦

ثالثًا: فهرس النّصوص التّوراتية.

م	طرف النّصّ التّوراتي	رقم الصّفحة
١	اشكر حبيبي وابني أحمد	٢٥٦
٢	إنّ الله تعالى قال لإبراهيم إنّ في هذا العام يولد لك	٢٣٨
٣	إنّ الملك ظهر لهاجر	٢٣٩
٤	إنّ لي كلامًا كثيرًا أريد أن أقوله لكم	٣٦٢
٥	إنّ موسى صعد الجبل مع مشايخ أمّته	١٩٩
٦	إنّا سمعنا من أطراف الأرض صوت محمّد	٢٥٦
٧	إنّي جعلت أمرك يا محمّد بالحمد	٢٢٦
٨	حين تعبرون الأردن تقيمون هذه الحجارة	٢٧٦
٩	رأيت أيّها الملك صنمًا عظيمًا	٢٤٧
١٠	سألت وتضرّعت إليه أن يبيّن لي ما يكون من بني إسرائيل	٢٦٠
١١	في كلّ الأماكن الّتي فيها أصنع لاسمي ذكرًا	٢٨٢
١٢	قال الله لإبراهيم: إنّي جاعل ابنك إسماعيل لأمّة عظيمة	٢٣٩
١٣	قال موسى لبني إسرائيل: لا تطيعوا العرّافين	٢٢٧
١٤	لا تمتدّ دعوتهم ولا يتمّ قربانهم	٢٥٥
١٥	لترتاح البوادي وقُراها	٢٤٧
١٦	ملعونٌ مَن تعلّق بالصّليب	٢٠١
١٧	ولم يقم بعد نبيّ في إسرائيل مثل موسى	٢٨٢
١٨	ويخبركم بالحوادث والغيوب	٣٦٢
١٩	ويعلّمكم كلّ شيء	٣٦٢
٢٠	ويكون عند عبوركم الأردن	٢٧٦
٢١	يا امرأة صدّقيني إنّه لا تأتي ساعة لا في هذا الجبل	٢٨٠
٢٢	يحيي لكم الأسرار ويفسّر لكم كلّ شيء	٣٦٢

رابعًا: فهرس الأعلام.

م	العلم	رقم الصّفحة
١	إبراهيم بن أحمد بن هلال بن بدر القاضي برهان الدّين الزّرعي	١٢٢
٢	أحمد بن عبد الرّحمن بن خالد القلانسي	٤٩٠
٣	أحمد بن عبد الصّمد بن أبي عبيدة الأنصاري الخزرجي	١٤٦
٤	أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر البغدادي (الخطيب)	٣٩
٥	أحمد بن عليّ بن عبد القادر ابن المقريزي	١٣٩
٦	أحمد بن فارس بن زكريّا	١٨
٧	أحمد بن مصطفى بن خليل طاش كبرى زاده	٢٢
٨	أصحمة بن أبحر النّجاشي	٢٣٦
٩	أيّوب بن موسى بن الحسين الكفويّ	٢٢
١٠	تَنْكِزَ	٤١٣
١١	حاتم بن عنوان بن يوسف الأصمّ	٧٩
١٢	الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي	٤٩٠
١٣	الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، أبو عليّ الفارسيّ	١٥٢
١٤	الحسن بن عبد الله بن سهل ابن مهران العسكري	١٨
١٥	الحسين بن محمّد بن المفضّل، الملقّب: بالرّاغب الأصبهاني	١٨
١٦	الحواريّون	٣٦٦
١٧	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي	١٩
١٨	خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدّين، الصّفدي	١٣٥
١٩	دانيال	٢٤٧
٢٠	سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباجي	٧٠
٢١	سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم، نجم الدّين: الطُّوفي	٢٦
٢٢	سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمي	٢١

٢٣	السّيّد عبد الوهّاب بن الحسين بن وليّ الدّين الآمديّ	٢٢
٢٤	صبيغ ابن عِسْل	٨٩
٢٥	عبد الرّحمن بن محمّد بن محمّد بن خلدون	٨٦
٢٦	عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ابن بدران	٢٩
٢٧	عبد الله بن الزّبعرى السّهمي	٦٠
٢٨	عبد الله بن سعيد ابن كلّاب	٤٩٠
٢٩	عبد الله بن صائد، ابن صيّاد	٥٩
٣٠	عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة	١٤٧
٣١	عبد الله بن فرّوخ، أبو محمّد الفارسي	٨٢
٣٢	عبد الله بن محمّد الأندلسي، القحطاني	٩٥
٣٣	عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي	٣٢
٣٤	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي	٢٨
٣٦	عليّ بن سلطان محمّد القاري، الشّهير: بالملا عليّ القاري	١٤٢
٣٧	عليّ بن عقيل بن محمّد بن عقيل، أبو الوفاء	١٤٦
٣٨	عليّ بن محمّد بن عليّ، المعروف: بالشّريف الجرجاني	٢١
٣٩	كعب الأحبار	٣٣٨
٤٠	محمّد الأمين بن محمّد المختار الشّنقيطي	٢٠
٤١	محمّد بن أحمد بن الأزهر الأزهري	٢٠
٤٢	محمّد بن إسحاق بن يسار	٥٩
٤٣	محمّد بن الحسن بن فورك	١٤٦
٤٤	محمّد بن الحسين بن محمّد ابن الفرّاء، أبو يعلى	٢٧
٤٥	محمّد بن الهيصم، أبو عبد الله	١٤٦
٤٦	محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي بكر السّخاوي	١٤٠
٤٧	محمّد بن عبد العزيز بن يحي بن القصّار، الملقّب: اسطل	٧٠
٤٨	محمّد بن عبد الهادي التتوي، نور الدّين السّندي	١٤٢

٤٩	محمّد بن عبد الوهاب، أبو عليّ، الجبائي	١٤٦
٥٠	محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله الشّوكاني	١٢٤
٥١	محمّد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدّين الرّازي	٢٤
٥٢	محمّد بن محمّد بن محمّد الحسيني، الزُّبيدي	٢٠
٥٣	محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي، أبو حامد	٦٩
٥٤	محمّد بن مكرم بن عليّ بن منظور، أبو الفضل	٣٠
٥٥	محمّد عبد الحيّ بن عبد الكبير بن محمّد الكتّاني	٦١
٥٦	محمّد عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن عليّ الْمَناوي	٢١
٥٧	محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدّين العيني	١٤٢
٥٨	محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريّ	٣٢
٥٩	نبوخذ ناصر، بختنصر	٢٤٧
٦٠	النُّمرود بن كنعان بنِ كُوشِ بنِ سام بنِ نوحٍ	٤٥
٦١	هبة الله بن عليّ بن ملكا البَلَدِيُّ هبة الله البغدادي	٣٥٨
٦٢	هشام بن عبيد الله الرّازي	٤٩٧
٦٣	يوسف بن عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد ابن الجوزيّ	٩٣
٦٤	يوسف بن عبد الرّحمن بن يوسف، أبو الحجّاج، المزّي	١٢٢

خامسًا: فهرس الأبيات الشعرية.

رقم	الشّعر	الصّفحة
١	وَالدَّعَاوَى مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا بَيِّنَاتٍ أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ	٩١
٢	فَدَعْ عَنْكَ الكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ غَرَّقْتَ ثَوْبَكَ فِي المِدَادِ	٨٤
٣	فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ وَتَنْزِيهُهَا عَنْ كُلِّ تَأْوِيلِ مُفْتَرِي فَإِنِّي – بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّي – مُجَسِّمٌ هَلُمُّوا شُهُودًا وَامْلَئُوا كُلَّ مَحْضَرِ	٤٥٥
٤	فَرِدْ أيّها الظَّمْآنُ وَالوِرْدُ مُمْكِن فَإِنْ لَمْ تَرِدْ فَاعْلَمْ بِأَنَّكَ هَالِكُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِضْوَانُ يَسْقِيكَ شَرْبَةً سَيَسْقِيكَهَا إِذْ أَنْتَ ظَمْآنَ مَالِكُ وَإِنْ لَمْ تَرِدْ فِي هَذِهِ الدَّارِ حَوْضَهُ سَتُصْرَفُ عَنْهُ يَوْمَ يَلْقَاكَ آنُكُ	٤٣٦–٤٣٧
٥	تَقُولُ، وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعًا عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ فَقُلْتُ لَهَا: سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِينِي مِن جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ	١٠٧
٦	إِذَا افْتَخَرَ الأَبْطَالُ يَوْمًا بِسَيْفِهِمْ وَعَدُّوهُ مِمَا يُكْسِبُ المَجْدِ وَالكَرَمِ كَفَى قَلَمُ الكُتَّابِ عِزًّا وَرِفْعَةً مَدَى الدَّهْرِ أَنَّ اللهَ أَقْسَمَ بِالقَلَمِ	٨١
٧	إِنْ يَخْدُمِ القَلَمَ السَّيْفُ الَّذِي خَضَعَتْ لَهُ الرِّقَابُ وَدَانَتْ خَوْفَهُ الأُمَمُ فَالْمَوْتُ، وَالْمَوْتُ لَا شَيْءٌ يُغَالِبُهُ مَا زَالَ يَتْبَعُ مَا يَجْرِي بِهِ القَلَمُ كَذَا قَضَى اللهُ لِلأَقْلَامِ مُذْ بُرِيَتْ أَنَّ السُّيُوفَ لَهَا مُذْ أَرْهَفَتْ خَدَمُ	٨١
٨	بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ كَثِيرٌ ذُنُوبُهُ فَلَيْسَ عَلَى مَنْ نَالَ مِنْ عِرْضِهِ إِثْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ جَهُولٌ بِنَفْسِهِ جَهُولٌ بِأَمْرِ اللهِ أَنَّى لَهُ العِلْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ غَدَا مُتَصَدِّرًا يُعَلِّمُ عِلْمًا وَهُوَ لَيْسَ لَهُ عِلْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ غَدَا مُتَمَنِّيًا وِصَالَ الْمَعَالِي وَالذُّنُوبُ لَهُ هَمُّ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ يَرُومُ تَرَقِّيًا إِلَى جَنَّةِ الْمَأْوَى وَلَيْسَ لَهُ عَزْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ يَرَى الغُنْمَ فِي الَّذِي يَزُولُ وَيَفْنَى وَالَّذِي تَرَكُهُ غُنْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ لَقَدْ خَابَ سَعْيُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّالِحَاتِ لَهُ سَهْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ كَمَا قَالَ رَبُّهُ هَلُوعٌ كَنُودٌ وَصْفُهُ الجَهْلُ وَالظُّلْمُ بُنَيُّ أَبِي بَكْرٍ وَأَمْثَالُهُ غَدَوْا بِفَتْوَاهُمْ هَذِي الخَلِيقَةُ تَأْتَمُّ وَلَيْسَ لَهُمْ فِي العِلْمِ بَاعٌ وَلَا التُّقَى وَلَا الزُّهْدُ وَالدُّنْيَا لَدَيْهِمْ هِيَ الهَمُّ فَوَاللهِ لَوْ أَنَّ الصَّحَابَةَ شَاهَدُوا أَفَاضِلَهُمْ قَالُوا: هُمْ الصُّمُّ وَالبُكْمُ	١٢٨
٩	فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ تَعَالَى فَإِنِّي اليومَ عَبْدٌ مُجَسِّمُ	٤٥٥
١٠	لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ	٤١١

١١	وَحَـيَّ عَلَـى يَـوْمِ الْمَزِيـدِ الَّـذِي بِـهِ	زِيَارَةُ رَبِّ العَرْشِ، فَاليَوْمَ مَوْسِمُ	١١٧-
	وَحَـيَّ عَلَـى وَادٍ هَنَالِـكَ أَفْـيَحٍ	وَتُرْبَتُهُ مِنْ أَذْفَرِ المِسْكِ أَعْظَمُ	١١٨
	مَنَـابِرٌ مِـنْ نُـورٍ هُنَـاكَ وَفِضَّـةٍ	وَمِنْ خَالِصِ العِقْيَانِ لَا يَتَقَصَّمُ	
	وَكُثْبَـانُ مِسْـكٍ قَـدْ جُعِلْـنَ مَقَاعِـدًا	لِمَنْ دُونَ أَصْحَابِ الْمَنَابِرِ تُعْلَمُ	
	فَبَيْنَـا هُـمْ فِي عَيْشِـهِمْ وَسُـرُورِهِمْ	وَأَرْزَاقِهِمْ تَجْرِي عَلَيْهِمْ وَتُقْسَمُ	
	إِذَا هُـمْ بِنُـورٍ سَـاطِعٍ أَشْـرَقَتْ لَـهُ	بِأَقْطَارِهَا الجَنَّاتُ لَا يُتَوَهَّمُ	
	تَجَلَّـى لَهُـمْ رَبُّ السَّـمَاوَاتِ جَهْـرَةً	فَيَضْحَكُ فَوْقَ العَرْشِ ثُمَّ يُكَلِّمُ	
	سَـلَامٌ عَلَـيْكُمْ، يَسْـمَعُونَ جَمِـيعُهُمْ	بِآذَانِهِمْ تَسْلِيمَهُ إِذْ يُسَلِّمُ	
	يَقُـولُ: سَـلُونِي مَـا اشْـتَهَيْتُمْ، فَكُـلُّ مَـا	تُرِيدُونَ عِنْدِي، إِنَّنِي أَنَا أَرْحَمُ	
	فَيُعْطِـيهِمْ هَـذَا، وَيَشْـهَدُ جَمْعُهُـمْ فَقَـالُوا	فأنت الَّذِي تولي الجميل وترحمُ	
	جميعًـا: نحـن نسـألك الرّضـا	عَلَيْهِ، تَعَالَى اللهُ، وَاللهُ أَكْرَمُ	
	فَيَـا بَائِعًـا هَـذَا بِـبَخْسٍ مُعَجَّـلٍ	كَأَنَّكَ لَا تَدْرِي، بَلَى، سَوْفَ تَعْلَمُ	
	فـإن كنـت لا تـدري فتلـك مصـيبة	وإن كنت تدري، فالمصيبة أعظمُ	
١٢	وَصُـمْ يَوْمَـكَ الأَدْنَى لَعَلَّـكَ فِي غَـدٍ	تَفُوزُ بَعِيدِ الفِطْرِ وَالنَّاسُ صُوَّمُ	١٢٦
	وَأَقْـدِمْ، وَلَا تَقْنَـعْ بِعَـيْشٍ مُـنَغَّصٍ	فَمَا فَازَ بِاللَّذَّاتِ مَنْ لَيْسَ يُقْدِمُ	
	وَإِنْ ضَـاقَتْ الـدُّنْيَا عَلَيْـكَ بِأَسْـرِهَا	وَلَمْ يَكُ فِيهَا مَنْزِلٌ لَكَ يُعْلَمُ	
	فَحَـيَّ عَلَـى جَنَّـاتِ عَـدْنٍ، فَإِنَّهَـا	مَنَازِلُكَ الأُولَى، وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ	
	وَلَكِنَّنَـا سَـبْيُ العَـدُوِّ، فَهَـلْ تَـرَى	نَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلِّمُ؟	
١٣	وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا	وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ	٨٧
١٤	وَلِلَّهِ وَادِيهَـا الَّـذِي هُـوَ مَوْعِـدُ الْمَ	زِيدِ لِوَفْدِ الحُبِّ لَوْ كُنْتَ مِنْهُمُ	١٢٧
	بِـذَيَّالِكَ الـوَادِي يَهِـيمُ صَـبَابَةً	مُحِبٌّ يَرَى أَنَّ الصَّبَابَةَ مَغْنَمُ	
	وَلِلَّهِ أَفْـرَاحُ الْمُحِبِّـينَ عِنْـدَمَا	يُخَاطِبُهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيُسَلِّمُ	
	وَلِلَّهِ أَبْصَـارٌ تَـرَى اللَّهَ جَهْـرَةً	فَلَا الضَّيْمُ يَغْشَاهَا، وَلَا هِيَ تَسْأَمُ	
	فَيَـا نَظْـرَةً أَهْـدَتْ إِلَى الوَجْـهِ نَضْـرَةً	أَمِنْ بَعْدِهَا يَسْلُو الْمُحِبُّ الْمُتَيَّمُ	
١٥	يَا أَعْدلَ النَّاسِ إِلاَّ فِي مُعَامَلَتِي	فِيكَ الخِصَامُ وَأَنْتَ الخَصْمُ والحَكَمُ	٣٨٠
١٦	أَمَّـا البَلِيَّـةُ فَهِـيَ قَـوْلُ مُجَسِّـمٍ	قَالَ القُرَانُ بَدَا مِنَ الرَّحْمَنِ	٤٧٧
	هُـوَ قَوْلُـهُ وَكَلَامُـهُ مِنْـهُ بَـدَا	لَفْظًا وَمَعْنًى لَيْسَ يَفْتَرِقَانِ	
	سَمِـعَ الأَمِـينُ كَلَامَـهُ مِنْـهُ وَأَدَّ	اهُ إِلَى الْمَبْعُوثِ بِالْقُرْآنِ	
	فَلَـهُ الأَدَاءُ كَمَـا الأَدَا لِرَسُـولِهِ	وَالقَوْلُ قَوْلُ مُنَزِّلِ الفُرْقَانِ	
١٧	فَـاسْمَعْ إِذًا يَا مُنْصِـفًا حُكْمَيْهِمَـا	وَانْظُرْ إِذًا هَلْ يَسْتَوِي الحُكْمَانِ	٤٨٥

	هُـمْ عِنْـدَنَا قِسْـمَانِ أَهْـلُ جَهَالَـةٍ	وَذَوُو العِنَادِ وَذَنِكَ القِسْمَانِ	
	جَمْـعٌ وَفَـرْقٌ بَـيْنَ نَـوْعَيْهِمْ هُمَـا	فِي بِدْعَةٍ لَا شَكَّ يَجْتَمِعَانِ	
	وَذَوُو العِنَـادِ فَأَهْـلُ كُفْـرٍ ظَـاهِرٍ	وَالجَاهِلُونَ فَإِنَّهُمْ نَوْعَانِ	
	مُتَمَكِّنُـونَ مِـنَ الهُـدَى وَالعِلْـمِ بِال	أَسْبَابِ ذَاتِ اليُسْرِ وَالإِمْكَانِ	
	لَكِـنْ إِلَى أَرْضِ الجَهَالَـةِ أَخْلَـدُوا	وَاسْتَسْهَلُوا التَّقْلِيدَ كَالعُمْيَانِ	
	لَمْ يَبْـذُلُوا الْمَقْـدُورَ فِي إِدْرَاكِهِـمْ	لِلْحَقِّ تَهْوِينًا لِهَذَا الشَّانِ	
	فَهُـمُ الأُلَى لَا شَـكَّ فِي تَفْسِـيقِهِمْ	وَالكُفْرُ فِيهِ عِنْدَنَا قَوْلَانِ	
	وَالوَقْـفُ عِنْـدِي فِـيهِمُ لَسْـتُ الَّـذِي	بِالكُفْرِ أَنْعَتُهُمْ وَلَا إِيمَانِ	
	وَاللهُ أَعْلَـمُ بِالبِطَانَـةِ مِـنْهُمُ	وَلَنَا ظِهَارَةُ حُلَّةِ الإِعْلَانِ	
	لَكِـنَّهُمْ مُسْـتَوْجِبُونَ عِقَابَـهُ	قَطْعًا لِأَجْلِ البَغْيِ وَالعُدْوَانِ	
١٨	فَرَمَـوْهُمُ بَغْيًـا بِمَـا الرَّامِـي بِـهِ	أَوْلَى لِيَدْفَعَ عَنْهُ فِعْلَ الجَانِي	٤٧٢-٤٧٣
	يَرْمِـي الـبَرِيءَ بِمَـا جَنَـاهُ مُبَاهِتًـا	وَلِذَاكَ عِنْدَ الغِرِّ يَشْتَبِهَانِ	
	سَمَّـوْهُمْ حَشْـوِيَّةً وَنَوَابِتًـا	وَمُجَسِّمِينَ وَعَابِدِي أَوْثَانِ	
	وَكَـذَاكَ أَعْـدَاءُ الرَّسُـولِ وَصَـحْبِهِ	وَهُمُ الرَّوَافِضُ أَخْبَثُ الحَيَوَانِ	
	نَصَـبُوا العَـدَاوَةَ لِلصَّـحَابَةِ ثُمَّ	سَمَّوْا بِالنَّوَاصِبِ شِيعَةَ الرَّحْمَنِ	
	وَكَـذَا الْمُعَطِّـلُ شَـبَّهَ الـرَّحْمَنَ	بِالْمَعْدُومِ فَاجْتَمَعَتْ لَهُ الوَصْفَانِ	
	وَكَـذَاكَ شَـبَّهَ قَوْلَـهُ بِكَلَامِنَـا	حَتَّى نَفَاهُ وَذَانِ تَشْبِيهَانِ	
	وَكَـذَاكَ شَـبَّهَ وَصْـفَهُ بِصِـفَاتِنَا	حَتَّى نَفَاهُ عَنْهُ بِالبُهْتَانِ	
	وَأَتَـى إِلَى وَصْـفِ الرَّسُـولِ لِرَبِّـهِ	سَمَّاهُ تَشْبِيهًا فَيَا إِخْوَانِي	
	بِاللهِ مَـنْ أَوْلَى بِهَـذَا الاسْـمِ مِـنْ	هَذَا الخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِي	
	إِنَ كَـانَ تَشْـبِيهًا ثُبُـوتُ صِـفَاتِهِ	سُبْحَانَهُ فَبِكَامِلٍ بِهِ ذِي شَانِ	
	لَكِـنَّ نَفْـيَ صِـفَاتِهِ تَشْـبِيهُهُ	بِالجَامِدَاتِ وَكُلِّ ذِي نُقْصَانِ	
	بَـلْ بِالَّـذِي هُـوَ غَيْـرُ شَـيْءٍ وَهْـ	ـوَ مَعْدُومٌ وَإِنْ يُفْرَضْ فَفِي الأَذْهَانِ	
	فَمَـنِ الْمُشَـبِّهُ بِالحَقِيقَـةِ أَنْـتُمْ	أَمْ مُثْبِتُ الأَوْصَافِ لِلرَّحْمَنْ؟	
١٩	قَـالُوا: الَّـذِي تَبْغِيـهِ فَـوْقَ عِبَـادِهِ	فَوْقَ السَّمَاءِ وَفَوْقَ كُلِّ مَكَانِ	٥٠١
	وَهُـوَ الَّـذِي حَقًّـا عَلَـى العَـرْشِ اسْـتَوَى	لَكِنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَى الأَكْوَانِ	
	وَإِلَيْـهِ يَصْـعَدُ كُـلُّ قَـوْلٍ طَيِّـبٍ	وَإِلَيْهِ يُرْفَعُ سَعْيُ ذِي الشُّكْرَانِ	
	وَالـرُّوحُ وَالأَمْـلَاكُ مِنْـهُ تَنَزَّلَـتْ	وَإِلَيْهِ تَعْرُجُ عِنْدَ كُلِّ أَوَانِ	
	وَإِلَيْـهِ أَيْـدِي السَّـائِلِينَ تَوَجَّهَـتْ	نَحْوَ العُلُوِّ بِفِطْرَةِ الرَّحْمَنِ	
	وَإِلَيْـهِ قَـدْ عَـرَجَ الرَّسُـولُ فَقُـدِّرَتْ	مِنْ قُرْبِهِ مِنْ رَبِّهِ قَوْسَانِ	
	وَإِلَيْـهِ قَـدْ رُفِـعَ الْمَسِـيحُ حَقِيقَـةً	وَلَسَوْفَ يَنْزِلُ كَيْ يُرَى بِعِيَانِ	
	وَإِلَيْـهِ تَصْـعَدُ رُوحُ كُـلِّ مُصَـدِّقٍ	عِنْدَ الْمَمَاتِ فَيَنْثَنِي بِأَمَانِ	

	وَإِلَيْـــهِ آمَـــالُ العِبَـــادِ تَوَجَّهَـــتْ نَحْوَ العُلُوِّ بِلَا تَوَاصٍ ثَانِ	
٢٠	لَا تُفْـنِ عُمْـرَكَ فِي الجِـدَالِ مُخَاصِـمًا إِنَّ الجِـــــدَالَ يُخِـــــلُّ بِالأَدْيَانِ وَاحْـــذَرْ مُجَادَلَـــةَ الرِّجَـــالِ فَإِنَّهَـــا تَـــدْعُو إِلَى الشَّـــحْنَاءِ وَالشَّـــنَآنِ وَإِذَا اضْـــطُرِرْتَ إِلَى الجِـــدَالِ وَلَمْ تَجِـــدْ لَـــكَ مَهْـــرَبًا وَتَلَاقَـــتِ الصَّـــفَّانِ فَاجْعَـــلْ كِتَـــابَ اللهِ دِرْعًـــا سَـــابِغًا وَالشَّـــرْعَ سَـــيْفَكَ وَابْـــدُ فِي الْمَيْـــدَانِ وَالسُّـــنَّةَ البَيْضَـــاءَ دُونَـــكَ جُنَّـــةً وَارْكَـــبْ جَـــوَادَ العَـــزْمِ فِي الجَـــوَلَانِ وَاثْبُـتْ بِصَـبْرِكَ تَحْـتَ أَلْوِيَـةِ الهُـدَى فَالصَّـــبْرُ أَوْثَـــقُ عُـــدَّةِ الإِنْسَـــانِ وَاطْعَـــنْ بِـــرُمْحِ الحَـــقِّ كُـــلَّ مُعَانِـــدٍ للهِ دَرُّ الفَـــــارِسِ الطَّعَّـــــانِ وَاحْمِـلْ بِسَـيْفِ الصِّـدْقِ حَمْلَـةَ مُخْلِـصٍ مُتَجَـــرِّدٍ للهِ غَيْـــرَ جَبَـــانِ وَاحْـذَرْ بِجُهْـدِكَ مَكْـرَ خَصْـمِكَ إِنَّـهُ كَالثَّعْلَـــبِ البَـــرِّيِّ فِي الرَّوَغَـــانِ أَصْـلُ الجِـدَالِ مِـنَ السُّـؤَالِ وَفَرْعُـهُ حُسْـنُ الجَـوَابِ بِأَحْسَـنِ التِّبْيَـانِ لَا تَلْتَفِـتْ عِنْـدَ السُّـؤَالِ وَلَا تُعِـدْ لَفْـظَ السُّـؤَالِ كِلَاهُمَـا عَيْبَـانِ وَإِذَا غَلَبْـتَ الخَصْـمَ لَا تَهْـزَأْ بِـهِ فَالعُجْـبُ يُخْمِـدُ جَمْـرَةَ الإِحْسَـانِ فَلَرُبَّمَـا انْهَـزَمَ الْمُحَـارِبُ عَامِـدًا ثُمَّ انْثَنَـى قَسْـطاً عَلَـى الفُرْسَـانِ وَاسْـكُتْ إِذَا وَقَـعَ الخُصُـومُ وَقَعْقَعُـوا فَلَرُبَّمَـا أَلْقَـوْكَ فِي بَحْـرَانِ وَلَرُبَّمَـا ضَـحِكَ الخُصُـومُ لِدَهْشَـةٍ فَاثْبُـتْ وَلَا تَنْكِـلْ عَـنِ البُرْهَـانِ فَـإِذَا أَطَـالُوا فِي الكَـلَامَ فَقُـلْ لَهُـمْ: إِنَّ البَلَاغَـــةَ لُجِّمَـــتْ بِبَيَـــانِ لَا تَغْضَـبَنَّ إِذَا سُـئِلْتَ وَلَا تَصِـحْ فَكِلَاهُمَـا خُلُقَـانِ مَـذْمُومَانِ وَإِذَا انْقَلَبْـتَ عَـنِ السُّـؤَالِ مُجَـاوِبًا فَكِلَاهُمَـا لَا شَـكَّ مُنْقَطِعَـانِ وَاحْـذَرْ مُنَـاظَرَةً بِمَجْلِـسِ خِيفَـةٍ حَـتَّى تُبَـدَّلَ خِيفَـةٌ بِأَمَـانِ نَاظِـرْ أَدِيبًـا مُنْصِـفًا لَـكَ عَـاقِلًا وَانْصِـفْهُ أَنْـتَ بِحَسَـبِ مَـا تَـرَيَانِ وَيَكُـونُ بَيْنَكُمَـا حَكِـيمٌ حَاكِمًـا عَـدْلًا إِذَا جِئْتَـاهُ تَحْتَكِمَـانِ	٩٥
٢١	لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا إِنَّ الْمُشَبِّهَ عَابِدُ الأَوْثَانِ كَلَّا وَلَا نُخْلِيهِ مِنْ أَوْصَافِهِ إِنَّ الْمُعَطِّلَ عَابِدُ البُهْتَانِ مَنْ مَثَّلَ اللهَ العَظِيمَ بِخَلْقِهِ فَهُوَ النَّسِيبُ لِمُشْرِكٍ نَصْرَانِي أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ عَنْ أَوْصَافِهِ فَهُوَ الكَفُورُ وَلَيْسَ ذَا إِيمَانِ	٤٦٨
٢٢	لكلّ شيءٍ إذا ما تمّ نقصان فلا يُغَرَّ بطيب العيش إنسان	١٤٧
٢٣	هَذَا وَثَمَّ لَطِيفَةٌ عَجَبٌ سَأُبْدِيهَا لَكُمْ يَا مَعْشَرَ الإِخْوَانِ فَاسْمَعْ فَذَاكَ مُعَطِّلٌ وَمُشَبِّهٌ وَاعْقِلْ فَذَاكَ حَقِيقَةُ الإِنْسَانِ لَا بُدَّ أَنْ يَرِثَ الرَّسُولَ وَضِدَّهُ فِي النَّاسِ طَائِفَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فَالوَارِثُونَ لَهُ عَلَى مِنْهَاجِهِ وَالوَارِثُونَ لِضِدِّهِ فِئَتَانِ	٤٧٤–٤٧٥

	إِحْدَاهُمَا حَرْبٌ لَهُ وَلِحِزْبِهِ	مَا عِنْدَهُمْ فِي ذَاكَ مِنْ كِتْمَانِ	
	فَرَمَوْهُ مِنْ أَلْقَابِهِمْ بِعَظَائِمٍ	هُمْ أَهْلُهَا لَا خِيرَةُ الرَّحْمَنِ	
	فَأَتَى الأُلَى وَرِثُوهُمْ فَرَمَوْا بِهَا	وُرَّاثَهُ بِالبَغْيِ وَالعُدْوَانِ	
	هَذَا يُحَقِّقُ إِرْثَ كُلٍّ مِنْهُمَا	فَاسْمَعْ وَعِهْ يَا مَنْ لَهُ أُذُنَانِ	
	والآخَرُونَ أُولُوا النِّفَاقِ فَأَضْمِرُوا	شَيْئًا وَقَالُوا غَيْرَهُ بِلِسَانِ	
	وَكَذَا الْمُعَطِّلُ مُضْمِرٌ تَعْطِيلَهُ	قَدْ أَظْهَرَ التَّنْزِيهَ لِلرَّحْمَنِ	
	هَذِي مَوَارِيثُ العِبَادِ تَقَسَّمَتْ	بَيْنَ الطَّوَائِفِ قِسْمَةُ الْمَنَّانِ	
	هَذَا وَثَمَّةَ لَطِيفَةٌ أُخْرَى بِهَا	سُلْوَانُ مَنْ قَدْ سُبَّ بِالبُهْتَانِ	
	تَجِدُ الْمُعَطِّلَ لَاعِنًا لِمُجَسِّمٍ	وَمُشَبِّهٍ للهِ بِالإِنْسَانِ	
	وَاللهُ يَصْرِفُ ذَاكَ عَنْ أَهْلِ الهُدَى	كَمُحَمَّدٍ وَمُذَمَّمٍ اسْمَانِ	
	هُمُ يَشْتُمُونَ مُذَمَّمًا وَمُحَمَّدٌ	عَنْ شَتْمِهِمْ فِي مَعْزِلٍ وَصِيَانِ	
	صَانَ الإِلَهُ مُحَمَّدًا عَنْ شَتْمِهِمْ	فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى هُمَا صِنْوَانِ	
	كَصِيَانَةِ الأَتْبَاعِ عَنْ شَتْمِ	الْمُعَطِّلِ لِلمُشَبِّهِ هَكَذَا الإِرْثَانِ	
	وَالسَّبُّ مَرْجِعُهُ إِلَيْهِمْ إِذْ هُمُ	أَهْلٌ لِكُلِّ مَذَمَّةٍ وَهَوَانِ	
	وَكَذَا الْمُعَطِّلُ يَلْعَنُ اسْمَ مُشَبِّهٍ	وَاسْمَ الْمُوَحِّدِ فِي حِمَى الرَّحْمَنِ	
٢٤	هِيَ النَّظْرَ مِنْ جَانِبَيْ خَصْمَيْنِ	مُعَلِّلٍ وَسَائِلِ اثْنَيْنِ	٢٣
	فِي نِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا حُكْمِيَّهْ	لِيَظْهَرَ الصَّوَابُ وَالخَفِيَّهْ	
٢٥	وَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ	مُتَكَلِّمٌ بِالوَحْيِ وَالقُرْآنِ	٤٧٩
	سَمِعَ الأَمِينُ كَلَامَهُ مِنْهُ وَأَدَّ	اهُ إِلَى الْمَبْعُوثِ بِالفُرْقَانِ	
	هُوَ قَوْلُ رَبِّ العَالَمِينَ حَقِيقَةً	لَفْظًا وَمَعْنًى لَيْسَ يَفْتَرِقَانِ	
	وَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ	قَدْ كَلَّمَ الْمَوْلُودَ مِنْ عِمْرَانِ	
	سَمِعَ ابْنُ عِمْرَانَ الرَّسُولُ كَلَامَهُ	مِنْهُ إِلَيْهِ مَسْمَعَ الآذَانِ	
	وَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُم قَالُوا بِأَنَّ	اللهَ نَادَاهُ بِلَا كِتْمَانِ	
	وَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا بِأَنَّ	اللهَ نَادَى قَبْلَهُ الأَبَوَانِ	
	وَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا بِأَنَّ	اللهَ يَسْمَعُ صَوْتَهُ الثَّقَلَانِ	
	وَاللهُ قَالَ بِنَفْسِهِ لِرَسُولِهِ	إِنِّي أَنَا اللهُ العَظِيمُ الشَّانِ	
	وَاللهُ قَالَ بِنَفْسِهِ لِرَسُولِهِ	اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ ذِي الطُّغْيَانِ	
	وَاللهُ قَالَ بِنَفْسِهِ حم مَعْ	طه وَمَعْ يس قَوْلَ بَيَانِ	
	وَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ وَصَفُوا الإِلَ	هَ بِكُلِّ مَا قَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ	
	وَبِكُلِّ مَا قَالَ الرَّسُولُ حَقِيقَةً	مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا عُدْوَانِ	

	وَاشْـهَدْ عَلَـيْهِمْ أَنَّ قَـوْلَ نَبِـيِّهِمْ	وَكَلَامَ رَبِّ الْعَرْشِ ذَا التِّبْيَانِ	
	نَـصٌّ يُفِيـدُ لَـدَيْهِمُ عِلْـمَ اليَـقِ	ينِ إِفَادَةَ الْمَعْلُومِ بِالبُرْهَانِ	
	وَاشْـهَدْ عَلَـيْهِمْ أَنَّهُـمْ قَـدْ قَـابَلُوا	التَّعْطِيلَ وَالتَّمْثِيلَ بِالنُّكْرَانِ	
	إِنَّ الْمُعَطِّـلَ وَالْمُمَثِـلَ مَـا هُمَـا	مُتَيَقِنِينَ عِبَادَةَ الرَّحْمَنِ	
	ذَا عَابِـدُ الْمَعْـدُومَ لَا سُـبْحَانَهُ	أَبَدًا وَهَذَا عَابِدُ الأَوْثَانِ	
	وَاشْـهَدْ عَلَـيْهِمْ أَنَّهُـمْ قَـدْ أَثْبَتُـوا الأَ	سْمَاءَ وَالأَوْصَافَ لِلدَّيَّانِ	
	وَكَـذَلِكَ الأَحْكَـامَ أَحْكَـامَ الصِّـفَا	تِ وَهَذِهِ الأَرْكَانُ لِلْإِيمَانِ	
٢٦	وَالآخَـرُونَ فَأَهْـلُ عَجْـزٍ عَـنْ بُلُـو	غِ الحَقِّ مَعْ قَصْدٍ وَمَعْ إِيمَانِ	٤٨٦
	بِاللهِ ثُمَّ رَسُـولِهِ وَلِقَائِـهِ	وَهُمْ إِذَا مَيَّزْتَهُمْ ضَرْبَانِ	
	قَـوْمٌ دَهَـاهُمْ حُسْـنُ ظَـنِّهِمْ بِمَـا	قَالَتْهُ أَشْيَاخٌ ذَوُو أَسْنَانِ	
	وَدِيَانَـةٍ فِي النَّـاسِ لَمْ يَجِـدُوا سِـوَى	أَقْوَالِهِمْ فَرَضُوا بِهَا بِأَمَانِ	
	لَـوْ يَقْـدِرُونَ عَلَـى الهُـدَى لَمْ يَرْتَضُـوا	بَدَلًا بِهِ مِنْ قَائِلِ البُهْتَانِ	
	فَـأُولَاءِ مَعْـذُورُونَ إِنْ لَمْ يَظْلِمُـوا	وَيُكَفِّرُوا بِالجَهْلِ وَالعُدْوَانِ	
	وَالآخَـرُونَ فَطَـالِبُونَ الحَـقَّ لَـ	ـكِنْ صَدَّهُمْ عَنْ عِلْمِهِ شَيْئَانِ	
	مَـعَ بَحْـثِهِمْ وَمُصَـنَّفَاتٍ قَصْـدُهُمْ	مِنْهَا وُصُولُهُمْ إِلَى العِرْفَانِ	
	إِحْـدَاهُمَا طَلَـبُ الحَقَـائِقِ مِـنْ سِـوَى	أَبْوَابِهَا مُتَسَوِّرِي الجُدْرَانِ	
	وَسُـلُوكُ طُـرْقٍ غَـيْرِ مُوصِـلَةٍ إِلَى	دَرْكِ اليَقِينِ وَمَطْلَعِ الإِيمَانِ	
	فَتَشَـابَهَتْ تِلْـكَ الأُمُـورُ عَلَـيْهِمُ	مِثْلَ اشْتِبَاهِ الطُّرْقِ بِالحَيْرَانِ	
	فَتَـرَى أَمَـاثِلَهُمْ حَيَـارَى كُلُّهُـمْ	فِي التِّيهِ يَقْرَعُ نَاجِذَ النَّدْمَانِ	
	وَيَقُـولُ قَـدْ كَثُـرَتْ عَلَـيَّ الطُّرْقُ لَا	أَدْرِي الطَّرِيقَ الأَعْظَمَ السُّلْطَانِي	
	بَـلْ كُلُّهَـا طُـرُقٌ مَخُوفَـاتٌ بِهَـا ال	آفَاتُ حَاصِلَةٌ بِلَا حُسْبَانِ	
	فَـالوَقْفُ غَايَتُـهُ وَآخِـرُ أَمْـرِهِ	مِنْ غَيْرِ شَكٍّ مِنْهُ فِي الرَّحْمَنِ	
	أَوْ دِينِـهِ وَكِتَابِـهِ وَرَسُـولِهِ	وَلِقَائِهِ وَقِيَامَةِ الأَبْدَانِ	
	فَـأُولَاءِ بَـيْنَ الـذَّنْبِ وَالأَجْـرَيْنِ أَوْ	إِحْدَاهُمَا أَوْ وَاسِعِ الغُفْرَانِ	
٢٧	وَاللهُ أَخْبَـرَ فِي الكِتَـابِ بِأَنَّـهُ	مِنْهُ وَمَجْرُورٌ، بِـ (مِنْ) نَوْعَانِ	٤٤٥
	عَـيْنٌ وَوَصْـفٌ قَـائِمٌ بِالغَـيْرِ فَـا	لأَعْيَانُ خَلْقُ الخَالِقِ الرَّحْمَنِ	
	وَالوَصْـفُ بِالْمَجْـرُورِ قَـامَ لِأَنَّـهُ	أَوْلَى بِهِ فِي عُرْفِ كُلِّ لِسَانِ	
	وَنَظِـيرُ ذَا أَيْضًـا سَـوَاءً مَـا يُضَـا	فُ إِلَيْهِ مِنْ صِفَةٍ وَمِنْ أَعْيَانِ	
	فَإِضَـافَةُ الأَوْصَـافِ ثَابِتَـةٌ لِمَـنْ	قَامَتْ بِهِ كَإِرَادَةِ الرَّحْمَنِ	
	وَإِضَـافَةُ الأَعْيَـانِ ثَابِتَـةٌ لَـهُ	مُلْكًا وَخَلْقًا مَا هُمَا سَيَّانِ	
	فَـانْظُرْ إِلَى بَيْـتِ الإِلَـهِ وَعِلْمِـهِ	لَمَّا أُضِيفَا كَيْفَ يَفْتَرِقَانِ	
	وَكَلَامُـهُ كُحَيَاتِـهِ وَكَعِلْمِـهِ	فِي ذِي الإِضَافَةِ إِذْ هُمَا وَصْفَانِ	

	لَكِـــنَّ نَاقَتَـــهُ وَبَيْـــتَ إِلٰهِنَـــا	فَكَعَبْدِهِ أَيْضًا هُمَا ذَاتَانِ	
	فَـانْظُرْ إِلَى الجَهْمِـيِّ لَمَّـا فَاتَـهُ الْـ	ـحَقُّ الْمُبِينُ وَوَاضِحُ الفُرْقَانِ	
	كَـــانَ الجَمِيـــعُ لَدَيْـــهِ بَابًا وَاحِـــدًا	وَالصُّبْحُ لَاحَ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ	
٢٨	وَتَحَلَّ بِالإِنْصَافِ أَفْخَرِ حُلَّةٍ	زِينَتْ بِهَا الأَعْطَافُ وَالكَتِفَانِ	٧٤
٢٩	وَقَرَأْتُ أَكْثَرَهَا عَلَيْهِ فَزَادَنِي	وَاللهِ فِي عِلْمٍ وَفِي إِيمَانِ	١٤٥
٣٠	وَلَقَـدْ تَقَلَّـدَ كُفْـرَهُمْ خَمْسُـونَ فِي	عَشْرٍ مِنَ العُلَمَاءِ فِي البُلْدَانِ	٤٨١
	واللَّالَكَـائِيُّ الإِمَـامَ حَكَـاهُ عَنْـ	ـهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي	
٣١	وَلَهُ العُلُوُّ مِنَ الوُجُوهِ جَمِيعِهَا	ذَاتًا وَقَهْرًا مَعْ عُلُوِّ الشَّانِ	٤٩١
٣٢	وَلَـهُ الْمَقَامَـاتُ الشَّـهِيرَةُ فِي الـوَرَى	قَدْ قَامَهَا للهِ غَيْرَ جَبَانِ	١٤٤
	نَصَـــرَ الإِلَـــهَ وَدِينَـــهُ وَكِتَابَـــهُ	وَرَسُولَهُ بِالسَّيْفِ وَالبُرْهَانِ	
	أَبْـدَى فَضَـائِحَهُمْ وَبَـيَّنَ جَهْلَهُـمْ	وَأَرَى تَنَاقُضَهُمْ بِكُلِّ مَكَانِ	
	وَأَصَـارَهُمْ وَاللهِ تَحْـتَ نِعَـالِ أَهْـ	ـلِ الحَقّ بَعْدَ مَلَابِسِ التِّيجَانِ	
	وَأَصَـارَهُمْ تَحْـتَ الحَضِـيضِ وَطَالَمَـا	كَانُوا هُمُ الأَعْلَامَ لِلْبُلْدَانِ	
	وَمِـــنْ العَجَائِـــبِ أَنَّـــهُ بِسِـــلَاحِهِمْ	أَرْدَاهُمْ تَحْتَ الحَضِيضِ الدَّانِي	
٣٣	يَا قَـــوْمِ وَاللهِ العَظِـــيمِ نَصِـــيحَةً	مِنْ مُشْفِقٍ وَأَخٍ لَكُمْ مِعْوَانِ	١٢٤
	جَرَّبْـــتُ هَـــذَا كُلَّـــهُ وَوَقَعْـــتُ فِي	تِلْكَ الشِّبَاكِ وَكُنْ ذَا طَيَرَانِ	
	حَـــتَّى أَتَاحَ لِيَ الإِلَـــهُ بِفَضْـــلِهِ	مَنْ لَيْسَ تَجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي	
	حَبْـرٌ أَتَـى مِـنْ أَرْضِ حَـرَّانٍ فَيَـا	أَهْلًا بِمَنْ جَاءَ مِنْ حَرَّانِ	
	فَـاللهُ يَجْزِيـهِ الَّـذِي هُـوَ أَهْلُـهُ	مِنْ جَنَّةِ المَأْوَى مَعَ الرِّضْوَانِ	
	قَبَضَـتْ يَـدَاهُ يَـدِي وَسَـارَ فَلَـمْ نَـرِمْ	حَتَّى أَرَانِي مَطْلَعَ الإِيمَانِ	
٣٤	إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ	فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي	٤٥٦
٣٥	إِنْ كَانَ نَصْبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ	فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِيّ	٤٥٦
٣٦	فَإِنْ كَانَ نَصْبًا وَلَاءُ الصِّحَابِ	فَإِنِّي كَمَا زَعَمُوا نَاصِبِي	٤٥٦

سادسًا: فهرس الغريب و المصطلحات.

م	المفردة والمصطلح	رقم الصّفحة
١	الابتهال	٤٥٨
٢	أتكفّف	٢٩٠
٣	الإجماع	١٠٢
٤	أخضل	٢٣٧
٥	آدَرَ	٣٧٧
٦	أَدْلَعَ	٥٧
٧	الأَدِيمِ	٥٧
٨	أَذُودُ	٢٨١
٩	الإرادة الشّرعيّة	٢٩٦
١٠	الإرادة الكونيّة	٢٩٦
١١	اسْتَحَرَّ	٦٣
١٢	استفهام تقريري	٢٩٣
١٣	أسجل	٢١٨
١٤	الإفحام	١١٢
١٥	أفَضنا	٢١٦
١٦	الأفول	٤٩
١٧	الإلزام	١١١
١٨	الأمّيّ	٢١٦
١٩	الانقطاع	١١٧
٢٠	آنُكُ	٤٣٧
٢١	البحث	٣٥
٢٢	البداء	٢٠٧

٢٣	بدوات	٤١٩
٢٤	البديهة	١٩٣
	بُهِتَ	٤٨
٢٥	بُهْمٌ	٢١٨
٢٦	بيّتوا	٤٥٧
٢٧	التّأليف والتّصنيف	١٣٤
٢٨	التّأويل	٢٠٦
٢٩	تأويل التّحريف	٤٢٤
٣٠	التّبرّك	١٠٢
٣١	تَجُبُّ	٣٨٧
٣٢	التّحريف	٢٠٦
٣٤	التّشبيه	٤٦٤
٣٥	التّعنّت	٣٨٦
٣٦	التّمثيل	٤٦٤
٣٧	التّنزّل	١٦٧
٣٨	التّوحيد العلمي	٤٦٦
٣٩	الجدل	٢٦
٤٠	الجزية	٣٠٧
٤١	جنن	٢٢٨
٤٢	الجهل	٢٠٤
٤٣	الحجّة	٣٣
٤٤	حسد	٢٠٤
٤٥	حنادس	١٣٨
٤٦	الحوار	٣٠
٤٧	الحيدة	١١٣

٤٨	خِباء	٣٩٠
٤٩	الخذلان	٢٩٩
٥٠	خَلَأَتِ	١٤٢
٥١	الخَلَاق	٢٩١
٥٢	خُلُوفٌ	٥٦
٥٣	الخَلِيُّ	١٦٥
٥٤	الدُّخُّ	٦٢
٥٥	دُهْمٌ	٢٨١
٥٦	ذَنَب	٥٧
٥٧	راموا	٤٥٧
٥٨	رِدْءًا	١٥٥
٥٩	رزَّة	١٤٨
٦٠	الرّعاع	٤٢١
٦١	الرُّهَيّطُ	٦٤
٦٢	زوى	٢٤٩
٦٣	سبي	٢١٥
٦٤	سَحَّابٍ	٢٢٨
٦٥	السّفسطة	١١١
٦٦	السّفه	٢١٦
٦٧	سقر	٤٥٦
٦٨	السّنّة	٤٣
٦٩	الشَّجِيّ	١٦٥
٧٠	الشّرك	٢٩٥
٧١	الشِّقاق	٢٩٠
٧٢	شناعة	٤٥٤

٧٣	الشّنان	١٣٦
٧٤	شِنْشِنَة	٤٢١
٧٥	صَبْرَةً	٢٨١
٧٦	عبس	٤٣٩
٧٧	العرّاف	٢٢٧
٧٨	عِقَالًا	٦٤
٧٩	عكسًا	٤٤٦
٨٠	عَلَّاتٍ	٢٣٥
٨١	علوّ معنوي	٥٠١
٨٢	عين	٤٥٦
٨٣	الغَبِيطُ	١١٤
٨٤	غُرًّا	٢٨١
٨٥	الغرغرة	٣٩٧
٨٦	غيضٌ من فيض	٤٢٠
٨٧	فاوض	٣١٣
٨٨	الفلج	١١٨
٨٩	فيض	٤٢١
٩٠	القَدَر	٢٩٠
٩١	القَرْمَطَةُ	١١٣
٩٢	القَصْوَاءُ	١٤٢
٩٣	القطا	٢٠٤
٩٤	قفى	٢٢٩
٩٥	قواعد	٤٤٢
٩٦	قيدار	٢٤٧
٩٧	القِيرَاطُ	٢٣٥

٩٨	الكرامة	٢١٠
٩٩	الكراهة	٤٠
١٠٠	الكفر	٢٩٥
١٠١	كَلٌّ	١٥٥
١٠١	الكَلَبُ	٤١٥
١٠٣	كلح	٤٣٩
١٠٤	لصّين	٣١٢
١٠٥	اللّغط	٤٥٩
١٠٦	لفّقوه	٤٥٧
١٠٧	الماسورية	٢٧٧
١٠٨	المباهلة	١٣٢
١٠٩	المتناقضين	٢٩٢
	المذاهب	٧٨
١١٠	المراء	٣٠
١١١	المطاع	٤٥٧
١١٢	مَعاذ	٢١٦
١١٣	المعجزة	٢٠٩
١١٤	معطّل	١٣٧
	الملل	٥٥
١١٥	الْمُنَقِّلَاتِ	٤٥٨
١١٦	منهج	١٥٠
١١٧	المهاترات	١٣٧
١١٨	المَواطِنِ	٦٧
١١٩	ناضل	٥٩
١٢٠	نافح	٥٨

١٢١	نَاوَأَهُمْ	٤١٥
١٢٣	النّزل	٢٠٧
١٢٤	نسخ	٢٠٧
	النّصيحة	٥٨
١٢٥	نهر	٤٢٨
١٢٦	نواميس	٢١٧
١٢٧	نَوْطٍ	٣٠٨
١٢٨	الهذيان	٤٥٧
١٣٠	وَشْيُ	٤٧٨
١٣١	وطّن	٤٥٩
١٣٢	يَتَجَارَى	٤١٥
١٣٣	يُحْرْ	٢١٦
١٣٤	يَخْتَرِفُ	٦١
١٣٥	يدان	٤٥٨
١٣٦	يَدْرُسُ	٤٧٨
١٣٧	يرجع	٢٦٩
١٣٨	يستحمدون	٤٥٧
١٣٩	يفلج	١١٠
١٤٠	ينأ	٨٢
١٤١	ينبس	٤٣٠
١٤٢	ينخلع	٣٠٩
١٤٣	ينخيه	٣٨٩

سابعًا: فهرس القبائل والأماكن والبلدان.

م	فهرس القبائل والأماكن والبلدان	رقم الصّفحة
١	أُطُمِ	٦٢
٢	أورشليم	٢٨٢
٣	بَابِ لُدٍّ	٢٥٥
٤	بَنِي سَاعِدَةَ	٦٦
٥	بَنِي مَغَالَةَ	٦٢
٦	جبل الطّور	٢٦٩
٧	جبل عيبال	٢٧٥
٨	جرزيم	١٣٧
٩	حوض	٤٣٦
١٠	سَرْغَ	٦٨
١١	المدرسة الجوزيّة	١٢٣
١٢	المدرسة الصّدريّة	١٣٢
١٣	نهر معقل	٤٢٨
١٤	اليّمَامَةِ	٦٧

ثامنًا: فهرس الملل والفرق والطوائف.

م	فهرس الملل والفرق والطّوائف	رقم الصّفحة
١	أهل الذّوق	١٩٥
٢	أهل الكشف	١٩٥
٣	أهل الكلام	٢٤
٤	البروتيستانت	٥٩
٥	الجهميّة	١٣٧
٦	حشْويّة	٤٥٥
٧	السّامرة	١٣٧
٨	الشّيعة الإماميّة	٤٩٠
٩	الصّابئة	٤٨
١٠	الفلاسفة	٢٤
١١	القدريّة	١٤٥
١٢	القرامطة	١١٣
١٣	المستشرقون	٧٥
١٤	مشبّهة	٤٥٥
١٥	الملكانية	٢٩٩
١٦	نواصب	٤٥٥

تاسعًا: فهرس الأمثال.

م	المثل	رقم الصّفحة
١	إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل	٤٢٨
٢	بحث عن حتفه بظلفه	٧٩
٣	ثبّت العرش ثمّ انقش!	
٤	رمتني بدائها وانسلّت	٤٠٠
٥	الطّيور على أشكالها تقع	٥٠١
٦	علم الإنسان ولده المخلّد	١٤٧
٧	عُوَيْرٌ وكُسَيْرٌ وكُلٌّ غيْرُ خَيْرٍ	١٨٨
٨	فالحقّ أبلج، والباطل لجلج	٢٧٩
٩	لكلّ ساقطةٍ لَاقطَةٍ	٤٧١
١٠	النّاس كأسراب القطا	٢٠٤

عاشرًا: فهرس المصادر والمراجع.

***القرآن الكريم برواية حفص*.**

أوّلًا: مصنّفات ابن قيّم الجوزيّة:

١- اجتماع الجيوش الإسلاميّة على حرب المعطّلة والجهميّة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: زائد بن أحمد النّشيري، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ.

٢- أحكام أهل الذّمّة، لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب ابن قيّم الجوزيّة (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، الطّبعة الأولى، رمادي، الدّمّام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عبد السّلام إبراهيم، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤- إغاثة اللّهفان من مصايد الشّيطان، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ.

٥- الأمثال في القرآن، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: أبو حذيفة إبراهيم بن محمّد، الطّبعة الأولى، مكتبة الصحابة، طنطا، مصر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٦- بدائع الفوائد، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٧- التّبيان عن أيمان القرآن، لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٨- تحفة المودود بأحكام المولود، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الطّبعة الأولى، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٩- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٧هـ.

١٠-جلاء الأفهام في فضل الصّلاة والسّلام على خير الأنام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥م.

١١- الجواب الكافي لمن سأل عن الدّواء الشّافي، لابن قيّم الجوزيّة، الطّبعة الأولى، دار المعرفة، ١٤١٨هـ.

١٢- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيّم الجوزيّة، دون طبعة، مطبعة المدني، القاهرة، دون تاريخ.

١٣- الرّسالة التّبوكيّة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ.

١٤- رفع اليدين في الصّلاة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ.

١٥- الرّوح، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد أجمل الإصلاحي، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ.

١٦-روضة المحبّين ونزهة المشتاقين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزيز شمس، الطّبعة الأولى، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ.

١٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطّبعة السّابعة والعشرون، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٨- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتّعليل، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: أحمد ابن صالح الصّمعاني، عليّ بن محمّد العجلان، الطّبعة الثّانية، دار الصّميعي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

١٩- الصّواعق المرسلة في الرّدّ على الجهميّة والمعطّلة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: حسين بن عكاشة ابن رمضان، الطّبعة الأولى، دار الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

٢٠- الطّرق الحكميّة في السّياسة الشّرعيّة، لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ.

٢١- طريق الهجرتين وباب السّعادتين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد أجمل الإصلاحي، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ.

٢٢- عدّة الصّابرين وذخيرة الشّاكرين، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، دون طبعة، دار عالم الفوائد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٢٣- الفروسية، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الطّبعة الأولى، دار الأندلس، حائل، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٤- الفوائد، لابن قيّم الجوزيّة، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٥- الكافية الشّافية في الانتصار للفرقة النّاجية، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمد بن عبد الرّحمن العريفي، ناصر بن يحيى الجنيني، عبد الله بن عبد الرّحمن الهذيل، فهد بن عليّ المساعد، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٢٦- كتاب الصّلاة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عدنان بن صفا خان البخاري، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٢٧- الكلام على مسألة السّماع، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد عُزير شمس، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ.

٢٨- مختصر الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة، الأصل: لابن قيّم الجوزيّة، اختصره: لمحمّد ابن محمّد بن عبد الكريم ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: الحسن بن عبد الرّحمن العلوي، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٩- مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، لابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق: لمحمّد المعتصم بالله البغدادي، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٠- مفتاح دار السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عبد الرّحمن حسن قائد، دون طبعة، دار عالم الفوائد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٣١- المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، الطّبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، حلب، سورية، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٣٢- نقد المنقول والمحكّ المميّز بين المردود والمقبول، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: حسن السّماعي سويدان، الطّبعة الأولى، دار القادري، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٣- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنّصارى، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد أحمد الحاجّ، الطّبعة الأولى، دار القلم، دار الشّاميّة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٤- الوابل الصّيب من الكلم الطّيّب، لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: سيد إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩م.

ثانيًا: مصادر أخرى:

- أ -

١- الإبانة عن أصول الدّيانة، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، الطّبعة الأولى، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧.

٢- الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمّد بن بطّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، الطّبعة الثّانية، دار الرّاية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ.

٣- أبجد العلوم، لأبي الطيّب محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ الحسيني القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن حزم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة،

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤- إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات، لأبي يعلى محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف ابن الفرّاء (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد بن حمد الحمود النّجدي، دون طبعة، دار إيلاف الدّولية، الكويت، دون تاريخ.

٥- أبكار الأفكار في أصول الدّين، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن سالم الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: أحمد محمّد المهدي، الطّبعة الثّانية، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٦- ابن قيّم الجوزيّة (حياته، آثاره، وموارده)، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، النّشرة الثّانية، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ.

٧- ابن قيّم الجوزيّة جهوده في الدّرس اللّغوي، لطاهر سليمان حموده، دون طبعة، دار الجامعات المصريّة، الإسكندريّة، مصر، دون تاريخ.

٨- ابن قيّم الجوزية وجهوده في خدمة السّنّة النّبويّة وعلومها، لجمال بن محمّد السّيّد، الطّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٩- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط السّاعة، لحمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرّحمن التّويجري (ت: ١٤١٣هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الصّميعي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ.

١٠- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العبّاس شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: أبو تميم ياسر ابن إبراهيم، الطّبعة الأولى، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ.

١١- الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، دون طبعة، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف،

المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

١٢–آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، لمحمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، جمع وتقديم: نجله: أحمد طالب الإبراهيمي، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

١٣–إجماع أهل السّنّة النّبويّة على تكفير المعطّلة الجهميّة، مجموع يضمّ عدّة رسائل لكلّ من: إبراهيم بن عبد اللّطيف آل الشيخ (ت: ١٣٢٩هـ)، وعبد الله بن عبد اللّطيف آل الشيخ (ت: ١٣٣٩هـ)، وسليمان بن سحمان الخثعمي (ت: ١٣٤٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، النّشرة الأولى، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ.

١٤– الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة، لأبي العبّاس أحمد بن إدريس بن عبد الرّحمن المالكي: الشّهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: بكر زكي عوض، الطّبعة الثّانية، نوادر التراث، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٥–الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطّبعة الثّالثة، دار خضر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٦– الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظّاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دون طبعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

١٧– إحياء علوم الدّين، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزالي الطّوسي (ت: ٥٠٥هـ)،دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

١٨–الإخلاص حقيقته ونواقضه، لعبد الله بن عيسى بن موسى الأحمدي، الطّبعة الأولى، دار النّصيحة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٤هـ.

١٩–آداب البحث والمناظرة، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)،

تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دون طبعة، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٢٠–آداب الشّافعي ومناقبه، لأبي محمّد عبد الرّحمن بن محمّد بن إدريس ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الغنيّ عبد الخالق، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢١–أدب الكتاب، لأبي بكر محمّد بن يحي الصّولي (ت: ٣٣٥هـ)، تحقيق: محمّد بهجة الأثري، دون طبعة، المطبعة السّلفيّة، مصر، دون تاريخ.

٢٢– الأذكار، لأبي زكريّا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٣–الأربعين في صفات ربّ العالمين، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد القادر بن محمّد عطا صوفي، الطّبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٣هـ.

٢٤– إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٥– إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزّو عناية، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٢٦– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين ابن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، تحقيق: زهير الشّاويش، الطّبعة الثّانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٧-أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن أحمد بن يحيى المقّري التّلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، إبراهيم الإبياري، عبد العظيم شلبي، دون طبعة، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٢٨- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٩- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمّد الواحدي النّيسابوري، (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الطّبعة الثّانية، دار الإصلاح، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٠- استخراج الجدال من القرآن الكريم، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن نجم بن عبد الوهاب ناصح الدّين ابن الحنبليّ (ت: ٦٣٤هـ)، تحقيق: زاهر بن عواض الألمعي، الطّبعة الثّانية، مطابع الفرزدق التّجاريّة، ١٤٠١هـ.

٣١-الاستقامة، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطّبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرّياض، ١٤٠٣هـ.

٣٢- أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن محمد ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ محمّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٣-أسماء الله وصفاته وموقف أهل السّنّه منها، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار الثّريعة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٤–الأسماء والصّفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمّد الحاشدي، الطّبعة الأولى، مكتبة السّوادي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٥– الاشتقاق، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣٦–الإصابة في تمييز الصّحابة، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمد معوض، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٧–أصل صفة صلاة النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين ابن الحاج نوح ابن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٨–أصول التّربية الإسلاميّة وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، لعبد الرّحمن النّحلاوي، الطّبعة الخامسة والعشرون، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٩– أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسّنّة، لحمد بن إبراهيم العُثمان، الطّبعة الثّانية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤٠– أصول السَّرَخْسي، لأبي بكر محمّد بن أحمد بن أبي سهل السَّرَخْسي (ت: ٤٨٣هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دون طبعة، إحياء المعارف النّعمانيّة، حيدر آباد، الهند، دون تاريخ.

٤١– أصول الفقه الّذي لا يسع الفقيه جهله، لعياض بن نامي بن عوض السّلمي، الطّبعة الأولى، دار التّدمرية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٢–أصول الفقه، لأبي عبد الله محمّد بن مفلح بن محمّد الحنبليّ (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: فهد ابن محمّد السّدَحان، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٣–أصول مذهب الشّيعة الإماميّة الإثني عشريّة، لناصر بن عبد الله بن عليّ القفاري، الطّبعة الثّانية، المكتبة الوقفيّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٤٤–أصول مسائل العقيدة عند السّلف وعند المبتدعة، لسعود بن عبد العزيز الخلف، دون طبعة، ١٤٢٠هـ.

٤٥–الأصول من علم الأصول، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الرّابعة، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤٦–الأضداد، لأبي بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٧–أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٨–إظهار الحقّ، لمحمّد رحمت الله بن خليل الرّحمن الكيرانوي العثماني الهندي الحنفي (ت: ١٣٠٨هـ)، تحقيق: محمّد أحمد محمّد عبد القادر خليل ملكاوي، الطّبعة الأولى، الرّئاسة العامّة لإدارات البحوث العلميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٤٩– الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخمي، الشّهير: بالشّاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: محمّد بن عبد الرّحمن الشّقير، هشام بن إسماعيل الصّيني، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٠–اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لأبي عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن الرّازي الملقّب: بفخر الدّين الرّازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عليّ سامي النّشار، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٥١–الأعلام، لخير الدّين بن محمود بن محمّد بن عليّ بن فارس الزّركليّ (ت: ٧٩٠هـ)، الطّبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

٥٢–الإعلام بما في دين النّصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، لأبي عبد الله

محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السّقا، دون طبعة، دار التراث العربي، القاهرة، دون تاريخ.

٥٣-أعلام النّبوّة، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد، الشّهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ.

٥٤- أعيان العصر وأعوان النّصر، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: عليّ أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمّد موعد، محمود سالم محمّد، الطّبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥٥-أقاويل الثّقات في تأويل الأسماء والصّفات والآيات المحكمات والمشتبهات، لمرعي بن يوسف ابن أبي بكر بن أحمد الكرمي (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٥٦-الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي الطّوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٧-الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي محمّد عبد الغنيّ بن عبد الواحد بن عليّ المقدسي (ت: ٦٠٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطيّة بن عليّ الغامدي، الطّبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٥٨-الإكسير في علم التّفسير، لسليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم الطّوفي الصرصري (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة دار الأوزاعي، الدّوحة، قطر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٥٩- إكمال الْمُعْلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبيّ (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطّبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦٠- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر

عليّ بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت: ٤٧٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٦١-الأماكن، لأبي بكر محمّد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد بن محمّد الجاسر، بدون طبعة، دار اليمامة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ.

٦٢-أمالي ابن الشّجري، لأبي السّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة، المعروف: بابن الشّجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، الطّبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩١م.

٦٣-الأمالي، لأبي عليّ، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي (ت: ٣٥٦هـ)، اعتنى بوضعها وترتيبها محمّد عبد الجواد الأصمعي، الطّبعة الثّانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م.

٦٤-الأمثال، لأبي الخير زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، الهاشمي (ت: بعد ٤٠٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٣هـ.

٦٥-الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، الطّبعة الأولى، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٦٦-أمثال العرب، للمفضّل بن محمّد بن يعلى بن سالم الضّبيّ (ت: نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الثّانية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦٧-إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، لأبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٢م.

٦٨-الانتصار في الرّدّ على المعتزلة القدريّة الأشرار، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٦٩-الانتصار للنّبيّ المختار صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لأبي يزيد سليمان العربي بن صفيّة، الطّبعة الأولى،

مكتبة دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٥هـ.

٧٠–إيضاح الدّليل في قطع حجج أهل التّعطيل، لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، الطّبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٧١–إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، لأبي العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، تحقيق: أحمد بوطاهر الخطّابي، دون طبعة، مطبعة فضالة المحمّديّة، المغرب، ١٤٠٠هـ.

٧٢–إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، دون طبعة، مؤسّسة التّاريخ العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٧٣–إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة، لأبي الطّيّب محمّد بن أحمد بن عليّ الحسني الفاسي (ت: ٨٣٢هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتار، الطّبعة الأولى، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٤٣٣هـ.

٧٤–الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة، للصّاحب محي الدّين يوسف بن عبد الرّحمن بن الجوزيّ (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمود بن محمّد السّيد الدُّغيم، الطّبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٧٥–الإيضاحات العصريّة للمقاييس والمكاييل والأوزان والنّقود الشّرعيّة، لأبي مصعب محمّد صبحي بن حسن حلّاق، الطّبعة الأولى، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الجمهوريّة اليمنيّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

– ب –

٧٦– البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق، لزين الدّين بن إبراهيم بن محمّد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٧٧–البحر المحيط الثّجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجّاج، لمحمّد بن عليّ ابن آدم ابن

موسى الإتيوبي الولوي (ت: ١٤٤٢هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ.

٧٨–البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتبي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٧٩–البحر المحيط في التّفسير، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ ابن حيّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.

٨٠–البدء والتّاريخ، المطهّر بن طاهر المقدسي (ت: نحو ٣٥٥هـ)، دون طبعة، مكتبة الثّقافة الدّينية، بور سعيد، مصر، دون تاريخ.

٨١– البداية والنّهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٧هـ/١٩٩٩م.

٨٢–بدائع الزّهور في وقائع الدّهور، لأبي البركات محمّد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت: ٩٣٠هـ)، تحقيق: محمّد مصطفى، دون طبعة، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٣–البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكانيّ (ت: ١٢٥٠هـ)، دون طبعة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، دون تاريخ.

٨٤–البدع والنّهي عنها، لأبي عبد الله محمّد بن وضّاح القرطبي (ت: ٢٨٦هـ)، تحقيق: محمّد أحمد دهمان، الطّبعة الأولى، دار الصّفا، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٨٥–بذل المجهود في إفحام اليهود، للسَّمَوْأل بن يحيى بن عبّاس المغربي (ت: ٥٧٠هـ)، تحقيق: عبد الوهاب طويلة، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٨٦– البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقّب: بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمّد بن عويضة، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٧-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لأبي طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، الطّبعة الثالثة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٨٨-بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، لعبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، دون تاريخ.

٨٩-البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، لأبي طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد المصري، الطّبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٩٠-بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي الثّناء محمود بن عبد الرّحمن ابن أحمد الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمّد مظهر بقا، الطّبعة الأولى، دار المدني، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩١-بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الأولى، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة،، ١٤٢٦هـ.

- ت -

٩٢-تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب: بمرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: ضاحي عبد الباقي ومجموعة من المحقّقين، الطّبعة الأولى، دار الهداية، دولة الكويت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٩٣-تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطّبعة الرّابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٤-تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز

الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م.

٩٥–تاريخ ابن قاضي شهبة، لأبي بكر بن أحمد بن محمّد بن عمر الأسدي الشّهبي المعروف: بابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويش، دون طبعة، طبعة المعهد الفرنسي، دمشق، ١٩٩٤م.

٩٦–تاريخ اليمن في الإسلام في القرون الأربعة الهجريّة، لعبد الرحمن عبد الواحد الشّجاع، الطّبعة الثامنة، الإحسان، صنعاء، اليمن، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٩٧–تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/٢٠٠٠م.

٩٨– تأويل مشكل القرآن، لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٩٩–التّبرّك (أنواعه، وأحكامه)، لناصر بن عبد الرّحمن الجديع، الطّبعة الخامسة، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٠٠– التّبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمّد حسن هيتو، الطّبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.

١٠١– التّبصير في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفّر طاهر بن محمّد الإسفراييني، (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٠٢– تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله، المعروف: بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ.

١٠٣– تجريد الوافي بالوفيات، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني

(ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: شادي بن محمّد بن سالم آل نعمان، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّيّان، اليمن، ١٤٣٤هـ.

١٠٤- التّجريد لنفع العبيد، لسليمان بن محمّد بن عمر البُجَيْرَميّ المصري الشّافعي (ت: ١٢٢١هـ)، دون طبعة، مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

١٠٥- التّحبير شرح التّحرير في أصول الفقه، لأبي الحسن عليّ بن سليمان المرداوي الحنبليّ (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السّراح، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٠٦- التّحبير لإيضاح معاني التّيسير، لأبي إبراهيم محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد الحسني الصّنعاني، المعروف: بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمّد صبحي حلّاق، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٠٧- تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، لعبد العظيم بن الواحد ابن ظافر ابن أبي الإصبع (ت: ٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمّد شرف، دون طبعة، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، دون تاريخ.

١٠٨- التّحرير والتّنوير، لمحمد الطّاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، دون طبعة ، الدّار التّونسية، تونس، ١٩٨٤م.

١٠٩- تحريم أقسام المعزِّمين بالعزائم المعجمة وصرع الصّحيح وصفة الخواتيم، لأبي العبّاس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ) تحقيق: فواز محمّد العوضي، الطبعة الأولى، دولة الكويت، ١٤٣٣هـ.

١١٠- تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي، لأبي العلا محمّد عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١١١- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ ابن حيان

الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: سمير المجذوب، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١١٢- تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الغنيّ بن حميد الكبيسي، الطّبعة الثّانية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١١٣- تحفة المحتاج إلى أدلّة المنهاج، لأبي حفص عمر بن عليّ ابن الملقّن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللّحياني، الطّبعة الأولى، دار حراء، مكّة المكرمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ.

١١٤- تخجيل مَن حرّف التّوراة والإنجيل، لأبي البقاء صالح بن الحسين الجعفري الهاشمي (ت: ٦٦٨هـ)، تحقيق: محمود عبد الرّحمن قدح، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١١٥- التّدمريّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد بن عودة السّعوي، الطّبعة السّادسة، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١١٦- تذكرة الأريب في تفسير الغريب، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: طارق فتحي السّيّد، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١١٧- تذكرة الحفّاظ، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١١٨- التّراتيب الإداريّة، لمحمّد عبد الحيّ بن عبد الكبير الحسني، المعروف: بالكتّاني (ت: ١٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطّبعة الثّانية، دار الأرقم، بيروت، دون تاريخ.

١١٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)،

تحقيق: عبدالقادر الصّحراوي، الطّبعة الثّانية، مطبعة فضالة، المحمّديّة، المغرب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢٠– التّرغيب والتّرهيب من الحديث الشّريف، لأبي محمّد عبد العظيم بن عبد القويّ بن عبد الله المنذري (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الثّالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٢١– التّسهيل لعلوم التّنزيل، لأبي القاسم محمّد بن أحمد بن محمّد ابن جزيّ الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطّبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٢٢– التّعريفات، لعليّ بن محمّد بن عليّ الزّين الشّريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢٣– التّعريفات الفقهيّة، لمحمّد عميم الإحسان المجدّدي البركتي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٢٤– التّعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين ابن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار باوزير، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٢٥– التّعليقات على متن لمعة الاعتقاد، لعبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن إبراهيم ابن جبرين (ت: ١٤٣٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار الصّميعي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٢٦– تغليق التّعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرّحمن موسى القزقي، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢٧- تفسير الإمام الشافعي، لأبي عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعي المطلبي القرشي (ت: ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق: أحمد بن مصطفى الفرَّان، الطّبعة الأولى، دار التّدمرية، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٢٨- تفسير الرّاغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف: بالرّاغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: عادل بن عليّ الشِّدِي، الطّبعة الأولى، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٢٩- تفسير الفاتحة والبقرة، لمحمّد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ.

١٣٠- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمّد رشيد بن عليّ رضا بن محمّد شمس الدّين الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٩٠م.

١٣١- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمّد سلامة، الطّبعة الثّامنة، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ.

١٣٢- تفسير القرآن، لأبي المظفّر منصور بن محمّد بن عبد الجبّار السّمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الطّبعة الأولى، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٣٣- التّفسير القرآني للقرآن، لعبد الكريم يونس الخطيب (ت: بعد ١٣٩٠هـ)، دون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.

١٣٤- التّفسير اللّغوي للقرآن الكريم، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطّيار، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ.

١٣٥- تفسير غريب ما في الصّحيحين: البخاري ومسلم، لأبي عبد الله محمّد بن فتوح بن عبد الله الحَمِيدي (ت: ٤٨٨هـ)، تحقيق: زبيدة محمّد سعيد عبد العزيز، الطّبعة الأولى، مكتبة السّنّة، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٣٦- التّفسير القيّم للإمام ابن القيّم، جمعه: محمّد أويس النّدوي، تحقيق: محمّد حامد الفقي، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

١٣٧- تفسير مجاهد، لأبي الحجّاج مجاهد بن جبر المكّي القرشي (ت: ١٠٤هـ)، تحقيق: محمّد عبد السلام أبو النّيل، الطّبعة الأولى، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

١٣٨- التّقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامّيّة والأمثلة الفقهيّة، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الظّاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٠٠م.

١٣٩- التّقرير والتّحبير، لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن محمّد المعروف: بابن أمير حاجّ الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤٠- تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرّدّ الوافر، لأبي الفضل محمّد بن أحمد بن محمّد بن خير الله صفيّ الدّين الحنفي (ت: ١٢٠٠هـ)، تحقيق: محمّد بن إبراهيم الشّيباني، الطّبعة الأولى، مكتبة ابن تيميّة، الكويت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١٤١- تقويم الأدلّة في أصول الفقه، لأبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسيّ الحنفي (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: خليل محيي الدّين الميس، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٤٢- التّمثيل والمحاضرة، لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمّد الحلو، الطّبعة الثّانية، الدّار العربيّة للكتاب، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٤٣- تمهيد الأوائل في تلخيص الدّلائل، لأبي بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الكتب الثّقافية، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٤٤- التّمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطّاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكَلْوذَاني (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: مفيد محمّد أبو عمشة، ومحمّد بن عليّ بن إبراهيم، الطّبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

١٤٥- التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النّميري (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن الصّدّيق (الجزء السّابع)، دون طبعة، وزارة عموم الأوقاف والشّؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٤٦- تنبيه الرّجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد عُزَيْر شمس، عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ.

١٤٧- تنبيه ذوي الألباب السّليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة، لسليمان بن سحمان ابن مصلح بن حمدان النّجدي (ت: ١٣٤٩هـ)، دون طبعة، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

١٤٨- تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، لأبي عليّ أحمد بن محمّد بن يعقوب مسكويه (ت: ٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دون تاريخ.

١٤٩- تهذيب الأسماء واللّغات، لأبي زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت: ٦٧٦هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

١٥٠- تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، لأبي الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن بن يوسف الْمِزّي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٥١- تهذيب اللّغة، لأبي منصور محمّد بن أحمد بن طلحة الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، الطّبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

١٥٢- التّهذيب في فقه الإمام الشّافعي، لأبي محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفرّاء البغوي (ت: ٥١٦ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، عليّ محمّد معوض، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٥٣- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكُناهم، لشمس الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي، الشّهير: بابن ناصر الدّين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

١٥٤- التّوضيح عن توحيد الخلّاق في جواب أهل العراق، وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشّيخ محمّد بن عبد الوهاب، لسليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب (ت: ١٢٣٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٥٥- التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح، لأبي حفص عمر بن عليّ بن أحمد ابن الملقّن (ت: ٨٠٤هـ)، الطّبعة الأولى، دار النّوادر، دمشق، سوريا، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٥٦- التّوقيف على مهمّات التّعاريف، لزين الدّين محمّد بن تاج العارفين بن عليّ المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٥٧- تيسير التّحرير، لمحمّد أمين بن محمود البخاري المعروف: بأمير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٥٨- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التّوحيد الّذى هو حقّ الله على العبيد، لسليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ)، تحقيق: زهير الشّاويش، الطّبعة الأولى، المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٥٩- تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، لعبد الرّحمن بن ناصر بن عبد الله السّعدي

(ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن معلا اللُّويْحق، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- ث -

١٦٠- ثلاثة الأصول وأدلّتها وشروط الصّلاة والقواعد الأربع، لمحمّد بن عبد الوهّاب بن سليمان التّميمي (ت: ١٢٠٦هـ)، الطّبعة الأولى، وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ.

١٦١- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون تاريخ.

- ج -

١٦٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، الطّبعة الأولى، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١.

١٦٣- الجامع الصّحيح فيما كان على شرط الشّيخين أو أحدِهما ولم يُخَرّجاه، لأبي عبد الرّحمن يوسف بن جودة يس يوسف الدّاودي، الطّبعة الأولى، دار قباء، القاهرة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٦٤- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ النّمريّ (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيري، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٦٥- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النّور، الطّبعة الثّانية، دار السّلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٦٦- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي وشركاؤه، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٦٧- الجامع لسيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة خلال ستّة قرون، لعليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عطاءات العلم، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

١٦٨- الجدل والمراء، لمحمّد صالح المنجّد، الطّبعة الأولى، مجموعة زاد، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٦٩- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لأبي البركات نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ)، دون طبعة، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٧٠- الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريّا بن يحيى الجريري النّهرواني (ت: ٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٧١- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

١٧٢- جمهرة اللّغة، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطّبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.

١٧٣- جمهرة تراجم الفقهاء المالكيّة، لقاسم عليّ سعد، الطّبعة الأولى، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٢م.

١٧٤- جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدس من القرن الثامن الهجري إلى العصر الحاضر، لرمضان مصطفى الدّسوقى حسنين (ت: ١٤٣٣هـ)، دون طبعة، مكتبة كلية أصول الدّين، جامعة الأزهر، مصر، دون تاريخ.

١٧٥- الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام

ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن – عبد العزيز بن إبراهيم – حمدان بن محمد، الطّبعة الثّانية، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٧٦– الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، لأبي محمّد عبد القادر بن محمّد بن نصر الله القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥هـ)، دون طبعة، مير محمد كتب خانه – كراتشي، دون تاريخ.

١٧٧– الجوهر المنضّد في طبقات متأخريّ أصحاب أحمد، لجمال الدّين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي المعروف: بابن الْمِبْرَد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن ابن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

– ح –

١٧٨– حاشية الطّحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمّد بن إسماعيل الطّحطاوي الحنفي (ت: ١٢٣١هـ)، تحقيق: محمّد عبد العزيز الخالدي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٧٩– الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السّنّة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمّد بن الفضل ابن عليّ التيمي الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطّبعة الثّانية، دار الرّاية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٨٠– الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، الطّبعة الثّانية، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٨١– حجّيّة خبر الآحاد في العقائد والأحكام، لعامر بن حسن صبري، دون طبعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون

تاريخ.

١٨٢- الحدود في الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٨٣- الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام، لأبي عبد الرّحمن محمد ناصر الدّين بن الحاجّ نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١٨٤- حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلاميّة، لبكر بن عبد الله أبي زيد، الطّبعة الأولى، الرّئاسة العامّة لإدارة البحوث العلميّة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٠هـ.

١٨٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دون طبعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٨٦- حلية طالب العلم، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الطّبعة الأولى، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ.

١٨٧- الحملة الصّليبيّة على العالم الإسلامي والعالم، ليوسف العاصي إبراهيم الطّويل، الطّبعة الثّانية، صوت القلم العربي، مصر، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٨٨- الحوار في الإسلام، لعبد المحمود أبّو، الطّبعة الثّانية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦م.

١٨٩- الحوار مع أتباع الأديان -مشروعيته وآدابه-، لمنقذ بن محمود السّقار، دون طبعة، رابطة العالم الإسلامي، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

١٩٠- الحيدة والاعتذار في الرّدّ على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني المكّيّ (ت: ٢٤٠هـ)، تحقيق: عليّ ابن ناصر الفقهي، الطّبعة الثّانية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- خ -

١٩١- خطبة الحاجة التي كان رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يعلّمها أصحابه، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين بن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٩٢- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمّد أمين بن فضل الله بن محبّ الدّين بن محمّد الْمُحِبّيّ الحموي (ت: ١١١١هـ)، دون طبعة، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

١٩٣- خلق أفعال العباد والرد على الجهميّة وأصحاب التّعطيل، لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل ابن إبراهيم البخاري الجُعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الطّبعة الأولى، دار أطلس الخضراء، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة،، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

- د -

١٩٤- الدّارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمّد النّعيميّ (ت: ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٩٥- الدّاعي إلى الإسلام، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: سيّد حسين باغجوان، الطّبعة الأولى، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١٩٦- درء تعارض العقل والنقل، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطّبعة الثّانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٩٧- دراسات في الأديان اليهودية والنّصرانية، لسعود بن عبد العزيز الخلف، الطّبعة الرّابعة، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٩٨- الدّرّ المنضّد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد، لعبد الله بن عليّ بن حميد السّبيعي المكّي (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة الخانجي،

مصر، ١٤١٢هـ.

١٩٩- الدرُّ المنضَّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدّين عبد الرّحمن بن محمّد العليمي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دون طبعة، مكتبة التّوبة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٢٠٠- درّة الضّرع لحديث أمّ زرع، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم، الرّافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، الطّبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢٠١- دَرْجُ الدّرر في تفسير الآيِ والسّور، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسين، وإيّاد عبد اللّطيف القيسي، الطّبعة الأولى، مجلة الحكمة، بريطانيا، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٠٢- الدّرر السَّنية في الأجوبة النَّجدية، لعلماء نجد الأعلام، جمع: عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم، الطّبعة السّادسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٠٣- الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، لأبي الفضل أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمّد عبد المعيد ضان، الطّبعة الثّانية، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، صيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٢٠٤- دعاوى الإجماع عند المتكلّمين في أصول الدّين، لياسر بن عبد الرّحمن اليحي، الطّبعة الأولى، دار الميمان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٢٠٥- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٠٦- الدّلالة العقليّة في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلاميّة، لعبد الكريم نوفان عبيدات، الطّبعة الأولى، دار النّفائس، عمّان، الأردن، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٠٧- الدّولة والدّين في إثبات نبوّة النّبيّ محمّد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لأبي الحسن عليّ بن ربَّن الطّبري (ت: ٢٤٧هـ)، تحقيق: عادل النويهض، الطّبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٠٨- الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدّين إبراهيم بن عليّ بن محمّد ابن فرحون (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النّور، دون طبعة، دار التراث، القاهرة، دون تاريخ.

٢٠٩- الدّيباج على صحيح مسلم بن الحجّاج، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، الطّبعة الأولى، دار ابن عفّان، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢١٠- ديوان أبي الشّيص الخزاعي وأخباره، جمع: عبد الله الجبوري، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢١١- ديوان الإمام الشّافعي، جمع وتحقيق: إميل بديع يعقوب، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.

٢١٢- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، لعبد الرّحمن بن محمّد ابن محمّد بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحاد، الطّبعة الثّانية، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢١٣- ديوان المتنبّي، لأبي الطّيّب أحمد بن الحسين الجعفي المسمّى بالمتنبّي (ت: ٣٥٤هـ)، دون طبعة، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢١٤- ديوان امرِئ القيس، لامْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: ٨٠ ق هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الطّبعة الثّانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢١٥- ديوان الهذليين، للشّعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشّنقيطي، دون طبعة، الدّار القوميّة، القاهرة، جمهوريّة مصر العربيّة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

– ذ –

٢١٦– ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (شرح سنن النّسائي)، لمحمّد بن عليّ بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي (ت: ١٤٤٢هـ)، الطّبعة الأولى، دار آل بروم، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢١٧– ذم التّأويل، لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطّبعة الأولى، الدّار السّلفية، الكويت، ١٤٠٦.

٢١٨– ذيل العبر، لأبي المحاسن محمّد بن عليّ بن الحسن بن حمزة الحسيني (ت: ٧٦٥هـ)، تحقيق: محمّد السّعيد زغلول، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢١٩– الذّيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

– ر –

٢٢٠– رحلة بنيامين التطيلي، الرّابي بنيامين بن الرّابي يونة التطيلي النّباري الإسباني اليهودي (ت: ٥٦٩هـ)، الطّبعة الأولى، المجمع الثّقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.

٢٢١– رحلة الحجّ إلى بيت الله الحرام، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ.

٢٢٢– الردّ الوافر على من زعم بأنّ من سمّى ابن تيميّة شيخ الإسلام كافر، لشمس الدّين محمّد ابن عبد الله بن محمّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي، الشّهير: بابن ناصر الدّين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشّاويش، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ.

٢٢٣– الرّدّ على الجهميّة والزّنادقة، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال الشّيباني

(ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، الطّبعة الأولى، دار الثّبات، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٢٤- الرّدّ على الجهميّة، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدّارمي (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطّبعة الثّانية، دار ابن الأثير، الكويت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٢٥- الرّدّ على المنطقيّين، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٢٢٦- الرّدّ الوافر، لمحمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد الشّهير بابن ناصر الدّين (ت: ٨٤٢هـ)، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ.

٢٢٧- الرّدود، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الطّبعة الأولى، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ.

٢٢٨- رسالة السّجزي إلى أهل زبيد في الرّدّ على من أنكر الحرف والصّوت، لأبي نصر عبيد الله ابن سعيد بن حاتم السّجزيّ (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمّد با كريم با عبد الله، الطّبعة الثّانية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

٢٢٩- رسالة إلى أهل الثّغر بباب الأبواب، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: عبد الله شاكر محمّد الجنيدي، دون طبعة، عمادة البحث العلميّ، بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٣هـ.

٢٣٠- الرّسالة، لأبي عبد الله محمّد بن إدريس بن العباس الشّافعي المطّلبي القرشي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الطّبعة الأولى، مكتبه الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

٢٣١- رسالة في أنّ القرآن غير مخلوق، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي الحَرْبي (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: عليّ بن عبد العزيز عليّ الشّبل، الطّبعة الأولى، دار

العاصمة، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٣٢- رسائل المقريزي، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن عبد القادر الحسيني المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٢٣٣- الرّسل والرّسالات، لعمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، الطّبعة الرّابعة، دار النّفائس، الكويت، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٢٣٤- الرّوض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة ناصر للثّقافة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.

٢٣٥- روضة النّاظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لأبي محمّد موفق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: شعبان محمّد إسماعيل، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة الريّان، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٣٦- رياض النّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق: بشير البكوش، الطّبعة الثّانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- ز -

٢٣٧- زاد المسير في علم التّفسير، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق المهدي، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٢٣٨- الزّاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر محمّد بن القاسم بن محمّد الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٣٩- زهر الأكم في الأمثال والحكم، لأبي عليّ الحسن بن مسعود بن محمّد، نور الدين اليوسي

(ت: ١١٠٢هـ)، تحقيق: محمّد حجّي، محمّد الأخضر، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

– س –

٢٤٠– سبل السّلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام، لأبي إبراهيم محمّد بن إسماعيل بن صلاح الحسني، ثمّ الصّنعاني، المعروف: بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: عصام السّيّد الصّبابطي، دون طبعة، دار الحديث، القاهرة، دون تاريخ.

٢٤١– السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، لشمس الدّين محمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني (ت: ٩٧٧هـ)، دون طبعة، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥هـ.

٢٤٢– سلسلة الآثار الصّحيحة أو الصّحيح المسند من أقوال الصّحابة والتّابعين، لأبي عبد الله الدّاني بن منير آل زهوي، الطّبعة الأولى، دار الفاروق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٤٣– سلسلة الأحاديث الصّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين بن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٤٤– سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف: بحاجّي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، دون طبعة، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م.

٢٤٥– السّلوك لمعرفة دول الملوك، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن عبد القادر المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤٦– السّنّة، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضّحاك الشّيباني، المعروف: بابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمّد ناصر الدّين الألباني، الطّبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت،

لبنان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٤٧- السّنّة، لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون بن يزيد الخَلَّال (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عطيّة الزّهراني، الطّبعة الأولى، دار الرّاية، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٢٤٨- السّنّة، لأبي عبد الرّحمن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ (ت: ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمّد بن سعيد بن سالم القحطاني، الطّبعة الأولى، دار ابن القيّم، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٤٩- سنن التّرمذي، لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحاك، التّرمذي (ت: ٢٩٧هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر ومحمّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، الطّبعة الثّانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٥٠- السّنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمّد كامل قره بللي، طبعة خاصّة، دار الرّسالة العالميّة، دمشق، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م.

٢٥١- السّنن، لأبي عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دون طبعة، دار إحياء الكتب العربيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي مصر، دون تاريخ.

٢٥٢- سير أعلام النّبلاء، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الطّبعة الثّالثة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٥٣- السّيرة النّبويّة الصّحيحة محاولةٌ لتطبيق قواعد المحدّثين في نقد روايات السّيرة النّبويّة، لأكرم ضياء العمري، الطّبعة السّادسة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٥٤- السّيرة النّبويّة، لأبي محمّد عبد الملك بن هشام بن أيّوب المعافري (ت: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشّلبي، الطّبعة الثّانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

- ش -

٢٥٥- شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، لمحمّد بن محمّد بن عمر مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٥٦- شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللّالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطّبعة الثّامنة، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٥٧- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبّار الهمداني (ت: ٤١٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الطّبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

٢٥٨- شرح التّلويح على التّوضيح لمتن التّنقيح في أصول الفقه، لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٥٩- شرح حديث النّزول، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢٦٠- شرح الرّسالة الولدية، لأبي البحر مفتاح بن مأمون بن عبد الله المرتي الشّنجوري، دون طبعة، دار الفكر، إندونيسيا، دون تاريخ.

٢٦١- شرح السّنّة، لأبي محمّد الحسن بن عليّ بن خلف البربهاري (ت: ٣٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن أحمد الجميزي، الطّبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ.

٢٦٢- شرح شعر الْمُتَنبي، لأبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزّهري، ابن الإِفلِيلي (ت: ٤٤١هـ)، تحقيق: مصطفى عليَّان، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٦٣- شرح العقيدة الأصفهانيّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد بن رياض الأحمد، الطّبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.

٢٦٤- شرح العقيدة السّفارينيّة، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ.

٢٦٥- شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدّين محمّد بن علاء الدّين عليّ بن محمّد ابن أبي العزّ الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، الطّبعة العاشرة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٦٦- شرح العقيدة الواسطيّة، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة السّادسة، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ.

٢٦٧- شرح العقيدة الواسطيّة، لمحمّد بن خليل حسن هرّاس (ت: ١٣٩٥هـ)، تحقيق: علوي ابن عبد القادر السقّاف، الطّبعة الثّالثة، دار الهجرة، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ.

٢٦٨- شرح القصيدة النّونيّة، لابن قيّم الجوزيّة، للشّارح: محمّد خليل هرّاس (ت: ١٣٩٥هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.

٢٦٩- شرح الكوكب المنير، لأبي البقاء محمّد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النّجّار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمّد الزّحيلي ونزيه حمّاد، الطّبعة الثّانية، مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٧٠- شرح مختصر الروضة، لأبي الرّبيع سليمان بن عبد القويّ بن الكريم الطّوفي الصّرصري

(ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٧١- شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازاني (ت: ٧٩١هـ)، دون طبعة، دار المعارف النّعمانيّة، باكستان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢٧٢- الشَّرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤٢٢هـ.

٢٧٣- شرح حديث النّزول، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢٧٤- شرح شعر المتنبّي، لأبي القاسم إبراهيم بن محمّد بن زكريّا الزّهري ابن الإِفليلي (ت: ٤٤١هـ)، تحقيق: مصطفى عليّان، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٧٥- شرح عبد الوهاب بن الحسين الآمدي على الرّسالة الولديّة، للسّيد عبد الوهّاب بن الحسين بن وليّ الدّين الآمدي (ت: ١١٩٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هاشم العيساوي، الطّبعة الأولى، دار النّور المبين، عمّان، الأردن، ٢٠١٤م.

٢٧٦- شرح مختصر الرّوضة، لأبي الرّبيع سليمان بن عبد القويّ بن الكريم الطّوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٧٧- شرح مذاهب أهل السّنّة ومعرفة شرائع الدّين والتّمسّك بالسّنن، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي المعروف: بابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: عادل ابن محمّد، الطّبعة الأولى، مؤسّسة قرطبة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٧٨- شرح مراقي السّعود، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشّنقيطي

(ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، الطّبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ.

٢٧٩- شرح مسند أبي حنيفة، لأبي الحسن عليّ بن سلطان محمّد نور الدّين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: الشّيخ خليل محيي الدّين الميس، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٨٠- شرح مصابيح السّنّة، لمحمّد بن عبد اللّطيف الرّوميّ الكرمانيّ، الحنفيّ، المشهور: بابن الْمَلَك (ت: ٨٥٤ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف: نور الدّين طالب، الطّبعة الأولى، إدارة الثّقافة الإسلاميّة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢٨١- شرح منار الأنوار في أصول الفقه، لعبد اللّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدّين بن فرشتا الكرماني الشّهير بابن الملك (ت: ٨٠١هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٢٨٢- الشّرح والإبانة على أصول السّنة والدّيانة، لأبي عبد الله عبيد الله محمّد بن محمّد بن حمدان المعروف: بابن بطّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا ابن نعسان معطي، الطّبعة الأولى، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعودية، دون تاريخ.

٢٨٣- الشّريعة، لأبي بكر محمّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيّ (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله ابن عمر بن سليمان الدّميجي، الطّبعة الثّانية، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٨٤- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العليّ عبد الحميد حامد، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٨٥- الشّهادة الزّكيّة في ثناء الأئمّة على ابن تيميّة، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمى (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: نجم عبد الرّحمن خلف، الطّبعة الأولى، دار الفرقان،

مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ.

– ص –

٢٨٦– الصّابئة المندئيّون، الليدي دراوور، ترجمة: نعيم بدوي، وغضبان رومي، مطبعة الإرشاد، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م.

٢٨٧– الصّارم المسلول على شاتم الرّسول، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دون طبعة، الحرس الوطني السّعودي، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٢٨٨– صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد القلقشندي (ت: ٤٥٨هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٢٨٩– الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطّبعة الرّابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٩٠– صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمّد بن حبّان بن أحمد بن حبّان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطّبعة الثانيّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٩١– صحيح أبي داود، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين بن الحاجّ نوح الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، مؤسّسة غراس، الكويت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٩٢– صحيح أشراط السّاعة، لعصام موسى هادي، الطّبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٩٣– صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين بن الحاجّ نوح الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الرّابعة، دار الدّليل، الجبيل، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٩٤- صحيح البخاري: الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وسننه وأيّامه، لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، الطّبعة الأولى، دار طوق النّجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٢٩٥- صحيح الجامع الصّغير وزياداته، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين بن الحاجّ نوح الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الثّالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٩٦- صحيح السّيرة النّبويّة، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين بن الحاجّ نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، المكتبة الإسلاميّة، عمّان، الأردن، ١٤٢١هـ.

٢٩٧- الصّحيح المسند من أسباب النّزول، لأبي عبد الرّحمن مُقبل بن هادي بنِ مقبلِ الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ)، الطّبعة الرّابعة، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢٩٨- صحيح مسلم: المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لأبي الحسن مسلم بن الحجّاج القشيري النّيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٢٩٩- الصّفات الإلهيّة في الكتاب والسّنّة النّبويّة في ضوء الإثبات والتّنزيه، لأبي أحمد محمّد أمان ابن عليّ جامي عليّ (ت: ١٤١٥هـ)، الطّبعة الأولى، المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ.

٣٠٠- صفات الله عَزَّوَجَلَّ الواردة في الكتاب والسّنّة، لعلوي بن عبد القادر السّقّاف، الطّبعة الثّالثة، الدّرر السّنيّة، دار الهجرة، الظّهران، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

٣٠١- الصّفديّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، الطّبعة الثّانية، مكتبة ابن تيميّة، مصر، ١٤٠٦هـ.

٣٠٢- صناعة التّفكير العقدي، مجموعة باحثين، الطّبعة الثّالثة، تكوين، الخبر، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

٣٠٣- الصّوارف عن الحقّ، لحمد بن إبراهيم العثمان، دون طبعة، دار الإمام أحمد، المدينة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٣٠٤- صيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دحلان، لمحمّد بشير بن محمّد السَّهْسَوَاني الهندي (ت: ١٣٢٦هـ)، الطّبعة الرّابعة، المطبعة السّلفية، مصر، ١٤١٠هـ.

- ض -

٣٠٥- الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، لأبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي بكر السّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.

٣٠٦- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكة الميداني (ت: ١٤٢٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣٠٧- ضوابط المناظرة الشّرعيّة في مجال الدّعوة، لهند بنت عبد الله بن سليمان المنيع، الطّبعة الأولى، دار عالم الكتب، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

- ط -

٣٠٨- طبقات الحفّاظ، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٣٠٩- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمّد بن محمّد ابن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمّد حامد الفقي، بدون طبعة، مطبعة السّنّة المحمّديّة، القاهرة، بدون تاريخ.

٣١٠- الطّبقات السَّنِيَّة في تراجم الحنفيّة، تقي الدّين بن عبد القادر التّميمي الدّاريّ الغزّيّ المصريّ الحنفيّ (ت: ١٠٠٥هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحِلو، دون طبعة، دار الرّفاعي، دون تاريخ.

٣١١- طبقات الشّافعيّة الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن تقيّ الدّين السّبكي (ت: ٧٧١هـ)،

تحقيق: محمود محمّد الطناحي، عبد الفتاح محمّد الحلو، الطّبعة الثّانية، هجر، مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣١٢- طبقات الشّافعيّة، لأبي بكر بن أحمد بن محمّد ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣١٣- طبقات الشّافعيّة، لأبي محمّد عبد الرّحيم بن الحسن بن عليّ الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

٣١٤- طبقات الصّوفيّة، لأبي عبد الرّحمن محمّد بن الحسين بن موسى النّيسابوري السّلمي (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣١٥- طبقات علماء إفريقيّة، لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم التّميمي المغربي الإفريقي (ت: ٣٣٣هـ)، دون طبعة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٣١٦- طبقات الفقهاء الشّافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، محمّد زينهم محمّد غرب، الطّبعة الأولى، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣١٧- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الشّيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٠م.

٣١٨- طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد فِلْزَر، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

٣١٩- طبقات المفسّرين، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عليّ محمّد عمر، دون طبعة، دار النّوادر، الكويت،

١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٣٢٠- طبقات المفسّرين، لمحمّد بن عليّ بن أحمد الدّاوودي (ت: ٩٤٥هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٣٢١- طبقات علماء إفريقيّة، لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم التّميمي المغربي (ت: ٣٣٣هـ)، دون طبعة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

- ظ -

٣٢٢- الظّاهرة القرآنيّة، لمالك بن الحاجّ عمر بن الخضر بن نبيّ (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- ع -

٣٢٣- العدّة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمّد بن الحسين بن محمّد ابن الفرّاء (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن عليّ بن سير المباركي، الطّبعة الثّانية، الرّياض، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٢٤- العرش، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد بن خليفة بن عليّ التّميمي، الطّبعة الثّانية، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٢٥- عشرون حديثًا من صحيح مسلم، لعبد المحسن بن حمد العبّاد، الطّبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩١هـ.

٣٢٦- عقد الجمان في تاريخ أهل الزّمان، لبدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى الحنفي الشّهير: بالعيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمّد محمّد أمين، دون طبعة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٢٧- العقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمّد بن عبد ربّه، المعروف: بابن عبد ربّه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ.

٣٢٨- العقود الدّريّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيميّة، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد

عبد الهادي المقدسي (ت: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، دون طبعة، دار عالم الفوائد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٣٢٩- العقيدة السّلفيّة في كلام ربّ البريّة وكشف أباطيل المبتدعة الرّديّة، لعبد الله بن يوسف الجديع، الطّبعة الثّانية، دار الإمام مالك، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٣٠- عقيدة الموحّدين والرّدّ على الضلال والمبتدعين، جمع وترتيب: عبد الله سعدي الغامدي العبدلي، الطّبعة الأولى، مكتبة الطّرفين، الطّائف، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣٣١- عَلَم الجذل في عِلْم الجدل، لأبي الرّبيع سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم الطّوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، دار النّشر فرانز شتاينر بقيسبادن، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٣٣٢- علم المعاني، لعبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦هـ)، الطّبعة الأولى، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٣٣- علم الملل ومناهج العلماء فيه، لأحمد بن عبد الله جود، الطّبعة الأولى، دار الفضيلة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٣٣٤- العلوّ للعليّ الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو محمّد أشرف بن عبد المقصود، الطّبعة الأولى، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٣٥- عمدة القّاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمّد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدّين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دون طبعة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٣٣٦- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بعد وفاة النّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لمحمّد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محبّ الدّين الخطيب،

ومحمود مهدي الاستانبولي، الطّبعة الثّانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٣٧- العواصم والقواصم في الذّبّ عن سنّة أبي القاسم، لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن عليّ الحسني ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطّبعة الثّالثة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٣٨- عودة المسيح المنتظر لحرب العراق بين النّبوءة والسّياسة، لأحمد حجازي السّقا، دون طبعة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٣٩- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمّد أشرف بن أمير بن عليّ شرف الحقّ العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.

٣٤٠- عيار النّظر في علم الجدل، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: أحمد محمّد عزُّوبيّ، دون طبعة، أسفار، الكويت، دون تاريخ.

٣٤١- العين والأثر في عقائد أهل الأثر، لتقيّ الدّين عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي ابن فَقِيه فُصَّة (ت: ١٠٧١هـ)، تحقيق: عصام رواس قلعجي، الطّبعة الأولى، دار المأمون للتّراث، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٤٢- العين، لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائيّ، دون طبعة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٣٤٣- عيون الأخبار، لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت: ٢٧٦هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.

٣٤٤- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لأبي العبّاس أحمد بن القاسم بن خليفة ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨هـ)، تحقيق: نزار رضا، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.

٣٤٥- غاية السّول إلى علم الأصول، ليوسف بن حسن بن أحمد الصّالحي، المعروف: ابن الْمِبْرَد الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: بدر بن ناصر بن مشرع السّبيعي، الطّبعة الأولى، غراس، الكويت، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٣٤٦- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطّبعة الثّالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٣٤٧- غاية المقصود في الرّدّ على النّصارى واليهود، للسّموأل بن يحيى بن عبّاس المغربي (ت: نحو ٥٧٠هـ)، تحقيق: إمام حنفي سيّد عبد الله، الطّبعة الأولى، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٤٨- الغاية في شرح الهداية في علم الرّواية، لأبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي بكر بن عثمان بن محمّد السّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الطّبعة الأولى، مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، ٢٠٠١م.

٣٤٩- غاية النّهاية في طبقات القرّاء، لأبي الخير محمّد بن محمّد بن يوسف ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، دون طبعة، مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ.

٣٥٠- غداء الألباب في شرح منظومة الآداب، لأبي العون محمّد بن أحمد بن سالم السّفاريني (ت: ١١٨٨هـ)، الطّبعة الثّانية، مؤسسة قرطبة، مصر، ١٤١٤هـ.

٣٥١- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدّين الحسن بن محمّد النّيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.

٣٥٢- غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: سليمان إبراهيم محمّد العايد، الطّبعة الأولى، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٥هـ.

٣٥٣- غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،

١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٥٤- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي المعروف: بالخطّابي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دون طبعة، مركز البحث العلمي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٥٥- غريب القرآن، لأبي بكر محمّد بن عُزير السّجستاني العُزيري (ت: ٣٣٠هـ)، الطّبعة الأولى، تحقيق: محمّد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٥٦- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهروي (ت: ٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطّبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- ف -

٣٥٧- الفتاوى الكبرى، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٣٥٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دون طبعة، المكتبة السّلفيّة، دون تاريخ.

٣٥٩- الفتح الرّبّاني من فتاوى الإمام الشّوكاني، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلّاق، دون طبعة، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، دون تاريخ.

٣٦٠- فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الكلم الطّيّب، دمشق، سورية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٦١- فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دون طبعة، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٣٦٢- فرق الشّيعة، لأبي محمّد الحسين بن موسى النّوبختي (ت: ٣١٠هـ)، تصحيح: هلموت ريتر، دون طبعة، طبعة الدّولة، إستانبول، تركيا، ١٩٣١م.

٣٦٣- الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النّاجية منهم، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر ابن محمّد ابن عبد الله البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م.

٣٦٤- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، لغالب بن عليّ العواجي (ت: ١٤٣٨هـ)، الطّبعة الرّابعة، المكتبة العصريّة الذّهبيّة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٦٥- الفروع، لأبي عبد الله محمّد بن مفلح بن محمّد بن مفرج المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٦٦- الفروق اللّغويّة، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، دون طبعة، دار العلم والثّقافة، القاهرة، مصر، دون تاريخ.

٣٦٧- فريدة الدّهر في تأصيل وجمع القراءات، لمحمّد إبراهيم محمّد سالم (ت: ١٤٣٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار البيان العربي، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٦٨- الفصل في الملل والأهواء والنّحل، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، دون طبعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ.

٣٦٩- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكري (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

٣٧٠- فصول في الدّعوة والإصلاح، لعليّ بن مصطفى الطّنطاوي (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، دار المنارة، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣٧١- فضائح الباطنية، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي الطّوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بدوي، دون طبعة، مؤسّسة دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، دون تاريخ.

٣٧٢- فضائل الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصيّ الله محمّد عبّاس، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٧٣- الفقيه والْمُتفقّه، لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرّحمن عادل بن يوسف الغرازي، الطّبعة الثّانية، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، ١٤٢١هـ.

٣٧٤- الفهرست، لأبي الفرج محمّد بن إسحاق بن محمّد الورّاق، المعروف: بابن النّديم (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطّبعة الثّانية، دار المعرفة بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٧٥- الفواكه الدّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لشهاب الدّين أحمد بن غانم ابن سالم النّفراوي (ت: ١١٢٦هـ)، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٧٦- الفوائد البهيّة في سيرة الإمام ابن قيّم الجوزيّة، لنور الدّين عبد السّلام مسعي، الطّبعة الأولى، مكتبة الإمام الذّهبي، الكويت، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

٣٧٧- في ظلال القرآن، لسيّد قطب إبراهيم حسين الشّاربي (ت: ١٣٨٥هـ)، الطّبعة السّابعة عشر، دار الشّروق، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ.

٣٧٨- فيض القدير شرح الجامع الصّغير، لزين الدّين محمّد بن تاج العارفين بن عليّ المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الطّبعة الأولى، المكتبة التّجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ.

- ق -

٣٧٩- القاموس المحيط، لأبي الطّاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسيّ، الطّبعة

الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٨٠- قاموس مصطلحات المناظرة، لعبد الجبّار الشّرفي، الطّبعة الأولى، دار بلومزبري، مؤسّسة قطر، ٢٠١٢م.

٣٨١- القدر، لأبي بكر جعفر بن محمّد بن الحسن بن الْمُسْتَفاض الفِرْيابِي (ت: ٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٨٢- قصّة الحضارة، لويليام جيمس ديورَانت (ت: ١٩٨١م)، ترجمة: زكي نجيب محمود وآخرين، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٨٣- قصّة المسيح الدّجّال ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين ابن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الطّبعة الأولى، المكتبة الإسلاميّة، عمّان، الأردن، ١٤٢١هـ.

٣٨٤- القصيدة النّونية، لأبي عبد الله محمّد بن صالح القحطاني المعافري، تحقيق: عبد العزيز ابن محمد بن منصور الجربوع، الطّبعة الأولى، دار الذّكرى، دون تاريخ.

٣٨٥- القضاء والقدر، لعمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي (ت: ١٤٣٣هـ)، الطّبعة الثّالثة عشر، دار النّفائس، الأردن، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٣٨٦- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسّنّة ومذاهب النّاس فيه، لعبد الرّحمن بن صالح المحمود، الطّبعة الثّانية، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٨٧- قطف الجني الدّاني شرح مقدّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العبّاد البدر، الطّبعة الأولى، دار الفضيلة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٣٨٨- قلب الأدلّة على الطّوائف المضلّة، لتميم بن عبد العزيز بن محمّد القاضي، الطّبعة الثّانية، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٣٨٩- القواعد التّفسيريّة عند الإمام ابن قيّم الجوزية، لعبد الباسط فهيم محمّد عليّ، الطّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة ، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

٣٩٠- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الثّالثة، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٩١- القول المفيد على كتاب التّوحيد، لمحمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الطّبعة الثّانية، دار ابن الجوزي، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ.

- ك -

٣٩٢- الكاشف عن حقائق السّنن، لشرف الدّين الحسين بن عبد الله الطّيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطّبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٩٣- الكافية في الجدل، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيّ الشّهير: بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، دون طبعة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٩٤- الكامل في اللّغة والأدب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد الْمُبَرّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٩٥- كتاب الجدل، لأبي الوفاء عليّ بن عقيل بن محمّد بن عقيل البغدادي (ت: ٥١٣هـ)، دون طبعة، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، دون تاريخ.

٣٩٦- كتاب السّير والمغازي (سيرة ابن إسحاق)، لمحمّد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني

(ت: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، الطّبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣٩٧- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن عليّ بن محمد حامد التّهانوي (ت: ١١٥٨هـ)، تحقيق: عليّ دحروج، الطّبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٩٨- كشّاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدّين البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دون طبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٩٩- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٤٠٠- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدّين عبد العزيز بن أحمد بن محمّد البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٠١- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم: حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٤١م.

٤٠٢- كشف المشكل من حديث الصّحيحين، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عليّ حسين البواب، دون طبعة، دار الوطن، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٤٠٣- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمّد بن عاشور، الطّبعة الأولى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤٠٤- كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، لأبي الحسن محمّد بن عبد الهادي التتوي السّندي (ت: ١١٣٨هـ)، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.

٤٠٥- الكلام على الصّفات وإجازة المجهول والمعدوم وتعليقهما بشرط، لأبي بكر أحمد بن عليّ

ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٤٠٦- الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، لأبي البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمّد المصري، دون طبعة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٠٧- الكوكب الوهّاج والرّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، لأبي ياسين محمّد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العلوي الهرري (ت: ١٤٤١هـ)، الطّبعة الأولى، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- ل -

٤٠٨- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف: بالتّذكرة في الأحاديث المشتهرة، لأبي عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٠٩- لسان العرب، لأبي الفضل محمّد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ.

٤١٠- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، الطّبعة الأولى، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤١١- اللّطائف والظّرائف، لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، دون طبعة، دار المناهل، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤١٢- لمعة الاعتقاد، لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الطّبعة الثّانية، وزارة الشؤون الإسلامية، الرّياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٤١٣- الله جَلَّجَلَالُهُ واحدٌ أم ثلاثة؟، لمنقذ بن محمود السّقار، الطّبعة الأولى، دار الإسلام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤١٤- لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدّرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة، لأبي العون محمّد بن أحمد بن سالم السّفاريني (ت: ١١٨٨هـ)، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- م -

٤١٥- المباحث العقديّة في حديث الافتراق، لأحمد سردار محمّد مهر الدّين شيخ، الطّبعة الأولى، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٠هـ.

٤١٦- مباحث في التّفسير الموضوعي، لمصطفى مُسلِم، الطّبعة الرّابعة، دار القلم، دمشق، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤١٧- مبادئ الأصول، لعبد الحميد محمّد بن باديس الصّنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقيق: عمّار طالبي، الطّبعة الثّانية، الشّركة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٨م.

٤١٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التّيمي (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمّد فواد سزگين، دون طبعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٤١٩- مجالس التّذكير من حديث البشير النّذير، لعبد الحميد محمّد بن باديس الصّنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، الطّبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٢٠- المجتبى من السّنن، لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب بن عليّ النّسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، الطّبعة الثّانية، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٢١- المجتمع اليهودي، لزكي شنودة، دون طبعة، مطبعة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ.

٤٢٢- مَجْمَع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد

محيي الدّين عبد الحميد، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٢٣- مَجْمَع الزّوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدّين عليّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، دون طبعة، تحقيق: حسام الدّين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤٢٤- مَجْمَع بحار الأنوار في غرائب التّنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدّين محمّد طاهر ابن عليّ الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت: ٩٨٦هـ)، الطّبعة الثّالثة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٤٢٥- مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن محمّد ابن قاسم، دون طبعة، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤٢٦- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى محمّد بن عمر بن أحمد الأصبهاني (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الطّبعة الأولى، دار المدني، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٢٧- محاضرات في النّصرانيّة، لمحمّد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، المعروف: بأبي زُهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٨١هـ/١٩٦٦م.

٤٢٨- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٤٢٩- محصّل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد، لأبي العبّاس أحمد بن زكري التّلمساني (ت: ٩٠٠هـ)، طبعة خاصّة، دار المعرفة الدّولية، الجزائر، دون تاريخ.

٤٣٠- المحصول في أصول الفقه، لأبي بكر محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن العربي المعافري (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: حسين عليّ اليدري، سعيد فودة، الطّبعة الأولى، دار البيارق، عمان،

الأردن، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٣١- المحلّى بالآثار، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد الغفّار سليمان البنداري، الطّبعة الثّالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٣٢- مختار الصّحاح، لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرّازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد، الطّبعة الخامسة، المكتبة العصريّة، بيروت، صيدا، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٣٣- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن أحمد بن محمّد بدران الحنبلي (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الثّانية، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٣٤- المدينة المنوّرة معالم وحضارة، لمحمّد السّيّد الوكيل، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٣٥- مذكرة في أصول الفقه، لمحمد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الخامسة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ٢٠٠١م.

٤٣٦- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدّين عبد المؤمن بن عبد الحقّ ابن شمائل القطيعي البغدادي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ.

٤٣٧- المرشد إلى فهم أشعار العرب، لعبد الله بن الطّيّب بن عبد الله ابن محمّد المجذوب (ت: ١٤٢٦هـ)، الطّبعة الثّانية، دار الآثار الإسلاميّة، الكويت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٤٣٨- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عليّ بن محمّد نور الدّين الملا القاري (ت: ١٠١٤هـ)، الطّبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤٣٩- المسالِك في شرح موطّأ مالك، لأبي بكر محمّد بن عبد الله بن العربيّ المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٤٠- المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك ابن عبد الله ابن دهيش، الطّبعة الثّالثة، دار خضر، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٤٤١- المستدرك على الصّحيحين، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن حمدويه الحاكم النّيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٤٤٢- مسند أبي داود الطّيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطّيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمّد بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٤٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل ابن أسد الشّيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقق: أحمد محمّد شاكر، الطّبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤٤٤- مسند الدّارمي، لأبي محمّد عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل الدّارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، الطّبعة الأولى، دار المغني، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م.

٤٤٥- مسند الشّاميّين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٤٤٦- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي،

الطّبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٤٧- المسوّدة في أصول الفقه، لآل تيميّة، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٤٨- مشكاة المصابيح، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الخطيب التّبريزي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمّد ناصر الدّين الألباني، الطّبعة الثّالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ/١٩٨٩م.

٤٤٩- مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العبّاس أحمد بن أبي بكر ابن عثمان البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمّد المنتقى الكشناوي، الطّبعة الثّانية، دار العربيّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٤٥٠- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّوميّ (ت: نحو ٧٧٠هـ)، بدون طبعة، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٤٥١- مصطلحات في كتب العقائد، لمحمّد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، الطّبعة الأولى، دار ابن خزيمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٥٢- المصنّف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٩هـ.

٤٥٣- المصنّف، لأبي بكر عبد الرّزاق بن همّام بن نافع الحميري اليماني الصّنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، الطّبعة الثّانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٤٥٤- المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت: ٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة الثّانية، مطبعة حكومة الكويت، دولة الكويت، ١٩٨٤م.

٤٥٥- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن عليّ الحكمي (ت: ١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الطّبعة الأولى، دار ابن القيّم، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٥٦- معالم أصول الفقه عند أهل السّنّة والجماعة، لمحمّد بن حسين بن حسن الجيزاني، الطّبعة السّابعة، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٩هـ.

٤٥٧- المعالم الأثيرة في السّنّة والسّيرة، لمحمّد بن محمّد حسن شُرَّاب، الطّبعة الأولى، دار القلم، الدّار الشّاميّة، دمشق، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ.

٤٥٨- معالم التّنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: محمّد عبد الله النّمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، الطّبعة الرّابعة، دار طيبة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٥٩- معالم السّنن، لأبي سليمان أحمد بن محمّد بن إبراهيم المعروف: بالخطّابي (ت: ٣٨٨هـ)، الطّبعة الأولى، المطبعة العلميّة، حلب، سوريّة، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

٤٦٠- معاني القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمّد النّحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمّد عليّ الصّابوني، الطّبعة الأولى، مركز إحياء التّراث الإسلامي، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٦١- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل الزّجّاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٦٢- المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، لأبي المحاسن يوسف بن موسى بن محمّد الْمَلَطي (ت: ٨٠٣هـ)، دون طبعة، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.

٤٦٣- معتقد أهل السّنّة والجماعة في توحيد الأسماء والصّفات، لمحمّد بن خليفة بن عليّ التّميمي، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٦٤- معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد أحمد بن محمّد بن زياد ابن الأعرابي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الطّبعة الأولى، دار ابن الجوزيّ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٦٥- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمّد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دون طبعة، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٦٦- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الطّبعة الثّانية، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٤٦٧- معجم الشّيوخ الكبير، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد الحبيب الهيلة، الطّبعة الأولى، مكتبة الصّدّيق، الطّائف، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٦٨- معجم ألفاظ الصّوفيّة، لحسن الشّرقاوي، الطّبعة الثانية، مؤسّسة مختار، القاهرة، مصر، ١٩٩٢م.

٤٦٩- المعجم الفلسفي، لجميل صليبا (ت: ١٩٧٦م)، بدون طبعة، الشرّكة العالميّة للكتاب، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤٧٠- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفي، الطّبعة الثّانية، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، دون تاريخ.

٤٧١- معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ)، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤٧٢- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت: ٤٨٧هـ)، الطّبعة الثّالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٤٧٣- المعجم المختصّ بالمحدّثين، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت:

٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد الحبيب الهيلة، الطّبعة الأولى، مكتبة الصّديق، الطّائف، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٧٤- معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.

٤٧٥- معجم المفسّرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر)، لعادل نويهض، الطّبعة الثّالثة، مؤسّسة نويهض الثّقافية، بيروت – لبنان ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٤٧٦- معجم المناهي اللّفظية وفوائد في الألفاظ، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار العاصمة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٧٧- معجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، لعمر بن رضا بن محمّد راغب كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، دون طبعة، مكتبة المثنّى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٧٨- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، أحمد الزّيّات، حامد عبد القادر، محمّد النّجار، دون طبعة، دار الدّعوة، مجمّع اللّغة العربية، القاهرة، دون تاريخ.

٤٧٩- المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلّفين، دون طبعة، دار الدعوة، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، دون تاريخ.

٤٨٠- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز ابن محمّد البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، الطّبعة الثّالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٤٨١- معجم مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّاء القزويني (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٨٢- الْمُعْلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمّد بن عليّ بن عمر المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: محمّد الشّاذلي النيفر، الطّبعة الثّانية، الدّار التّونسية، تونس، ١٩٨٨م.

٤٨٣- المعونة في الجدل، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (ت: ٤٧٦هـ)،

تحقيق: عليّ عبد العزيز العميريني، الطّبعة الأولى، جمعية إحياء التّراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٨٤- الْمُغرّب في ترتيب الْمُعرِّب، لأبي الفتح ناصر بن عبد السّيد أبي المكارم ابن علي الْمُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٨٥- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، محمّد عليّ حمد الله، الطّبعة السّادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٤٨٦- مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرّازيّ الملقّب: بفخر الدّين (ت: ٦٠٦هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.

٤٨٧- مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة، لأبي الخير أحمد بن مصطفى بن خليل طاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨هـ)، دون طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٤٨٨- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف: بالرّاغب الأصفهانيّ (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الدّاوديّ، الطّبعة الأولى، دار القلم، الدّار الشّامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٨٩- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد السّيد وغيره، الطّبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٩٠- مقالات الإسلاميّين، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار فرانز شتايز، ألمانيا، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٩١- مقامات الحريري، لأبي محمّد القاسم بن عليّ الحريري (ت: ٥١٦هـ)، دون طبعة، مطبعة المعارف، بيروت، لبنان، ١٨٧٣م.

٤٩٢- مقامع الصّلبان، لأحمد بن عبد الصّمد الخزرجي (ت: ٥٨٢هـ)، تحقيق: عبد المجيد

الشّرقي، دون طبعة، مركز الدّراسات، الجامعة التّونسيّة، تونس، دون تاريخ.

٤٩٣- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عبد الله ابن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربية السّعوديّة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٩٤- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمّد بن جعفر بن محمّد ابن شاكر الخرائطي السّامري (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الطّبعة الأولى، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، مصر، ١٤١٩هـ.

٤٩٥- الملل والنّحل، لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، دون طبعة، تحقيق: عبد العزيز محمّد الوكيل، مؤسّسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

٤٩٦- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن محمد بدران (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: زهير الشّاويش، الطّبعة الثّانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

٤٩٧- مناظرات ابن تيميّة العقديّة، لعبد الله بن محسن الغامدي، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربية السّعوديّة، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٤٩٨- المناظرات العقديّة لشيخ الإسلام ابن تيميّة، لهيثم بن قاسم الحمري، الطّبعة الأولى، النّاشر المتميّز، الرّياض، المملكة العربية السّعوديّة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

٤٩٩- مناظرات في أصول الشّريعة الإسلاميّة بين ابن حزم والباجي، لعبد المجيد تركي، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٠٠- مناهج الجدل في القرآن الكريم، لزاهر عواض الألمعي، الطّبعة الثّالثة، دون دار النّشر وبلده، ١٤٠٤هـ.

٥٠١- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمّد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، تحقيق: فواز

أحمد زمرلي، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥٠٢- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن الخلف بن سعد بن أيّوب الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، الطّبعة الأولى، مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٣٢هـ.

٥٠٣- المنتقى من شيوخ شهاب الدّين ابن رجب[1](ت: ٧٧٤هـ)، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الله الكندري، الطّبعة الأولى، دار غراس، الكويت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

٥٠٤- المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمّد حسن هيتو، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥٠٥- المنقذ من الضّلال، لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّالي (ت: ٥٠٥هـ)، دون طبعة، دار الكتب الحديثة، مصر، دون تاريخ.

٥٠٦- منهاج السّنّة النّبويّة في نقض كلام الشّيعة القدريّة، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، الطّبعة الأولى، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ.

٥٠٧- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت: ٦٧٦هـ)، الطّبعة الثّانية، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م.

٥٠٨- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحسين بن حسن بن محمّد الحَلِيمي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي فوده، الطّبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ.

٥٠٩- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السّنّة والجماعة، لعثمان بن عليّ حسن، الطّبعة الخامسة، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة،

(١) والصّواب أنّه انتقاء ابن قاضي شهبة، أفاده عليّ العمران -وفقه الله-. انظر: الجامع لسيرة الإمام ابن القيّم ص ٤٤.

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦هـ.

٥١٠- منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، لعثمان عليّ حسن، الطّبعة الأولى، دار إشبيليا، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥١١- منهج السّلف في الوعظ، لأبي يزيد سليمان العربي بن صفية، الطّبعة الأولى، دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣١هـ.

٥١٢- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصّفات، لمحمّد الأمين بن محمّد المختار بن عبد القادر الشّنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، الدّار السّلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥١٣- المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظّاهري (ت: ٨٧٤هـ)، تحقيق: محمّد محمّد أمين، دون طبعة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥١٤- المنيحة بسلسلة الأحاديث الصّحيحة، لأبي إسحاق حجازي محمّد شريف، المعروف: بالحويني، دون طبعة، مكتبة دار ابن عبّاس، مصر، دون تاريخ.

٥١٥- المهذّب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم بن عليّ بن محمّد النّملة (ت: ١٤٣٥هـ)، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥١٦- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن عبد القادر المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.

٥١٧- الموافقات في أصول الشّريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخمي الشّهير: بالشّاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور ابن حسن آل سلمان، الطّبعة الأولى، دار ابن عفّان، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ.

٥١٨- موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفي، صبحي السّيّد جاسم

السّامرائي، الطّبعة الثّانية، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٥١٩- مواقف الطّوائف من توحيد الأسماء والصّفات، لمحمّد بن خليفة بن عليّ التّميمي، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٥٢٠- المواقف، لعضد الدّين عبد الرّحمن بن أحمد الإيجي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن عميرة، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٥٢١- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمّد بن محمّد بن عبدالرّحمن الطّرابلسي المعروف: بالحطّاب (ت: ٩٥٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥٢٢- الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، النّدوة العالمية للشّباب الإسلامي، إشراف: مانع بن حماد الجهني، الطّبعة الرّابعة، دار النّدوة العالميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ.

٥٢٣- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، لمجموعة من المؤلّفين، الطّبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

٥٢٤- ميزان الأصول في نتائج العقول، لأبي بكر محمّد بن أحمد السّمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، تحقيق: محمّد زكي عبد البرّ، الطّبعة الأولى، مطابع الدّوحة الحديثة، قطر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥٢٥- ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد رضوان عرقسوسي، وغيره من المحقّقين، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة العالميّة، دمشق، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- ن -

٥٢٦- النّبوّات، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة (ت: ٧٢٨هـ)، عبد

العزيز بن صالح الطويان، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٢٧- نثر الدرّ في المحاضرات، لأبي سعد منصور بن الحسين الرّازي الآبى (ت: ٤٢١هـ)، خالد عبد الغني محفوط، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٢٨- نثل النّبال بمعجم الرّجال الّذين ترجم لهم فضيلة الشّيخ المحدّث أبو إسحاق الحويني، جمع وترتيب: أبو عمرو أحمد بن عطيّة الوكيل، الطّبعة الأولى، دار ابن عباس، مصر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٥٢٩- النّجاة، لابن سينا، طبعة محي الدّين صبري الكردي، الطّبعة الثّانية، القاهرة، ١٣٥٧هـ.

٥٣٠- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظّاهري (ت: ٨٧٤هـ)، دون طبعة، دار الكتب، مصر، دون تاريخ.

٥٣١- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنّواظر، لعبد الحيّ بن فخر الدّين بن عبد العليّ الحسني الطّالبي (ت: ١٣٤١هـ)، الطّبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٣٢- نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدّين عتر، الطّبعة الثّالثة، مطبعة الصّباح، دمشق، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥٣٣- النّصب والنّواصب، لبدر بن ناصر بن محمّد العوّاد، الطّبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٣هـ.

٥٣٤- نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، لأبي الحسن برهان الدّين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق غالب المهدي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥٣٥- نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، لشهاب الدّين أحمد بن محمّد المقرّي التّلمساني

(ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطّبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

٥٣٦– نقد التّوراة أسفار موسى الخمسة، لأحمد جازي السّقا، دون طبعة، مكتبة النافذة، القاهرة، دون تاريخ.

٥٣٧– نقد العهد القديم، لشريف حامد سالم، الطّبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠١١م.

٥٣٨– نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهميّ العنيد، لأبي سعيد عثمان ابن سعيد بن خالد الدّارمي (ت: ٢٨٠هـ)، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الطّبعة الأولى، مكتبة الرّشد، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥٣٩– النّكت الدّالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، لأبي أحمد محمّد بن عليّ بن محمّد الفقيه الكَرَجي القصّاب (ت: نحو ٣٦٠هـ)، تحقيق: عليّ بن غازي التّويجري وآخرون، الطّبعة الأولى، دار القيّم، الدّمّام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٥٤٠– نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدّين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمّد التّيمي النّويري (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٤١– نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٥٤٢– نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لمحمّد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدّين الرّملي، المعروف: بالشّافعي الصّغير (ت: ١٠٠٤هـ)، الطّبعة الثّالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٥٤٣– نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفيّ الدّين محمّد بن عبد الرّحيم الأرموي الهندي (ت:

٧١٥هـ)، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف، سعد بن سالم السّويح، الطّبعة الأولى، المكتبة التّجارية، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥٤٤- النّهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السّعادات ابن محمّد بن محمّد ابن عبد الكريم الشّيباني ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزّاوي، محمود محمّد الطّناحي، دون طبعة، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ.

٥٤٥- نيل الأمل في ذيل الدّول، لزين الدّين عبد الباسط بن أبي الصّفاء غرس الدّين خليل بن شاهين الظّاهريّ الحنفيّ (ت: ٩٢٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السّلام تدمري، الطّبعة الأولى، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٥٤٦- نيل الأوطار، لمحمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدّين الصباطي، الطّبعة الأولى، دار الحديث، مصر، ١٤١٣هـ.

- هـ -

٥٤٧- هجر المبتدع، لبكر بن عبد الله أبي زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، دون طبعة، دار ابن الجوزيّ، الدّمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، دون تاريخ.

٥٤٨- هدي القرآن الكريم في الجدل والمناظرة والإقناع، لعبد الرزّاق دحمون، الطّبعة الأولى، لمسة، باب الزوّار، الجزائر، ٢٠١٧م.

٥٤٩- هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، بدون طبعة، إسطنبول، تركيا، ١٩٥١م.

٥٥٠- هل العهد القديم كلمة الله؟، لمنقذ بن محمود السّقار، الطّبعة الأولى، دار الإسلام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥٥١- هل بشر الكتاب المقدّس بمحمّد ﷺ؟، لمنقذ بن محمود السّقار، الطّبعة الأولى، دار الإسلام، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

– و –

٥٥٢– الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء عليّ بن عقيل بن محمّد بن عقيل البغدادي (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٥٣– الوافي بالوفيات، لصلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الطّبعة الأولى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٥٤– الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع، لعبد الفتّاح بن عبد الغنيّ بن محمّد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الطّبعة الرّابعة، مكتبة السّوادي، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥٥٥– وجيز الكلام في الذّيل على دول الإسلام، لأبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد السّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد، عصام الحرستاني، أحمد الخطيمي، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.

٥٥٦– الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، لمحمّد مصطفى الزّحيلي، الطّبعة الثّانية، دار الخير، دمشق، سوريا، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٥٧– الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن عليّ بن أحمد بن محمّد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٥٥٨– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن إبراهيم ابن خِلّكان (ت: ٦٨١هـ)، بدون طبعة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

– ي –

٥٥٩– اليهود تاريخ وعقيدة، لكامل سعفان، دون طبعة، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨١م.

٥٦٠- اليهوديّة، لأحمد شلبي، الطّبعة الثّامنة، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ١٩٨٨م.

حادي عشر: فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير

مقدمة..... ١
أوّلًا: إشكاليّة البحث. ٢
ثانيًا: أهداف البحث. ٣
ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع..... ٣
رابعًا: أهمّية الموضوع. ٤
خامسًا: الدّراسات السّابقة والتعليق عليها. ٥
سادسًا: منهج البحث..... ١٠
سابعًا: منهجي في دراسة المناظرة. ١٠
ثامنًا: منهجيّة البحث. ١١
تاسعًا: خطّة البحث. ١٢

الفصل التمهيدي: تعريف المناظرة ومشروعيّتها وحكمها وأركانها وأحوالها والتعريف بابن قيّم الجوزرية رحمه الله

المبحث الأوّل: تعريف المناظرة والمصطلحات ذات الصّلة. ١٧
المطلب الأوّل: تعريف المناظرة لغة واصطلاحا. ١٨
أوّلًا: المناظرة في اللّغة. ١٨
ثانيًا: المناظرة في الاصطلاح: ٢١
المطلب الثّاني: مصطلحات ذات صلة بالمناظرة: ٢٥
أوّلًا: الجدل لغة واصطلاحاً: ٢٥
ثانيًا: المحاورة لغة واصطلاحا:..... ٣٠
ثالثًا: المحاجّة لغة واصطلاحا: ٣٣

رابعًا: البحث والمباحثة. ٣٦
المبحث الثّاني: مشروعيّة المناظرة وحكمها وشروطها وآدابها. ٣٩
المطلب الأوّل: مشروعية المناظرة وحكمها..... ٣٩
المطلب الثّاني: شروط وآداب المناظرة المحمودة. ٧١
المبحث الثّالث: أركان المناظرة وأحوالها. ٩٨
المطلب الأوّل: أركان المناظرة. ٩٨
المطلب الثّاني: أحوال المناظرة..... ٩٩
المبحث الرّابع: التّعريف بابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ..... ١٢١
المطلب الأوّل: اسمه ونسبه وصفته الخُلُقيّة:..... ١٢٢
المطلب الثّاني: عبادته وزهده وعلمه وأعماله:..... ١٢٥
المطلب الثّالث: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ١٥٧

الفصل الأول: منهج ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات العقدية

توطئة: ١٦٠
المبحث الأوّل: منهج ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى وأدلّتها. ١٧١
المطلب الأوّل: منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الدّعاوى..... ١٧٣
المطلب الثّاني: منهج ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أدلّة الدّعاوى..... ١٧٦
المبحث الثاني: منهج ابن قيّم الجوزيّة في الاعتراضات والجواب عليها. ١٨٣
المطلب الأوّل: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتراضات..... ١٨٤
المطلب الثّاني: منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب على الاعتراضات:..... ١٨٧
المبحث الثّالث: السّمات المنهجيّة لابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المناظرات..... ١٩٠

الفصل الثاني: مناظرات ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأهل الكتاب

توطئة ٢٠٢
المبحث الأوّل: مناظرة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء اليهود في تقرير نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ٢٢٨

المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٢٢٨
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٢٣٤
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٢٣٥
ثانيًا: مكان المناظرة والمتناظرين وموضوعها. ٢٣٦
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٢٣٦
رابعًا: نتائج المناظرة. ٢٧٧
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٢٨٠
المبحث الثّاني: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد علماء السّامرة في تولّيهم عن القبلة واستبدالها بجبل الطّور() ٢٨٤
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٢٨٤
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٢٨٤
أوّلًا: توثيق المناظرة. ٢٨٤
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٢٨٥
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٢٨٥
رابعًا: نتائج المناظرة. ٣٠٢
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٣٠٣
المبحث الثّالث: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد علماء النّصارى في إيثاره الدّنيا على قبول الحقّ واحتجاجه بالقدر() ٣٠٥
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٣٠٥
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٣٠٦
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٣٠٦
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٣٠٦
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٣٠٧
رابعًا: نتائج المناظرة. ٣١٥
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٣١٦

المبحث الرّابع: مناظرته لأحد أهل الكتاب في الدّافع لهم على الكفر وعدم الدّخول في الإسلام. ٣٢٢
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٣٢٢
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٣٢٨
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٣٢٨
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٣٢٩
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٣٢٩
رابعًا: نتائج المناظرة. ٣٤٩
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٣٥٠
المبحث الخامس: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في حصرهم شواهد نبوّة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما ورد في كتبهم ٣٥٤
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٣٥٤
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٣٥٧
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٣٥٧
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٣٥٧
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٣٥٧
رابعًا: نتائج المناظرة. ٣٧٢
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٣٧٣
المبحث السّادس: مناظرته مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الشّريعة الإسلاميّة مبناها على أحاديث عوامّ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. ٣٧٦
المطلب الأول: نصّ المناظرة. ٣٧٦
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٣٨٢
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٣٨٢
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٣٨٢
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٣٨٣

رابعًا: نتائج المناظرة. ٣٩٨
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٣٩٩
المبحث السّابع: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أحد أهل الكتاب في دعواهم أنّ الأعلم والأفقه في أهل الإسلام هم أكثرهم فحشًا. ٤٠٣
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٤٠٣
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٤٠٨
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٤٠٨
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٤٠٨
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٤٠٨
رابعًا: نتائج المناظرة. ٤٢٢
المطلب الثّالث: الفوائد العامة من المناظرة. ٤٢٢

الفصل الثالث: مناظرات ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمتكلمين

توطئة ٤٢٥
المبحث الأوّل: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة متابعة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ٤٤٠
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٤٤٠
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٤٤٠
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٤٤٠
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٤٤٠
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٤٤٢
رابعًا: نتائج المناظرة. ٤٤٦
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٤٤٨
المبحث الثّاني: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في مسألة كلام الله جَلَّ وَعَلَا. ٤٥٧
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٤٥٧
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة للمناظرة. ٤٥٨

أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٤٥٨
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٤٥٨
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٤٦٤
رابعًا: نتائج المناظرة. ٤٦٩
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٤٦٩
المبحث الثّالث: مناظرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المعطّلة في الأخذ بظاهر النّصوص لإثبات الصّفات والعلوّ. ٤٧٢
المطلب الأوّل: نصّ المناظرة. ٤٧٢
المطلب الثّاني: الدّراسة التّفصيليّة لها. ٤٧٧
أوّلًا: توثيق نصّ المناظرة. ٤٧٧
ثانيًا: مكان المناظرة وأركانها وموضوعها. ٤٧٧
ثالثًا: الطّريقة الجدليّة للمناظرة. ٤٨٠
رابعًا: نتائج المناظرة. ٥٢٨
المطلب الثّالث: الفوائد العامّة من المناظرة. ٥٢٩
الخاتمة: ٥٣٢
أولا: نتائج البحث: ٥٣٢
ثانيا: آفاق البحث ٥٣٧
الفهارس العلميّة ٥٣٨
فهرس الآيات القرآنيّة. ٥٣٩
فهرس الأحاديث النّبويّة. ٥٥٢
فهرس الأعلام. ٥٥٧
فهرس الأشعار ٥٦١
فهرس الغريب والمصطلحات ٥٦٨
فهرس الأماكن والبلدان ٥٧٤
فهرس الملل والفرق والطّوائف ٥٧٥

فهرس الأمثال ٥٧٦
فهرس المصادر والمراجع. ٥٧٧
فهرس الموضوعات ٦٤٩

الملخص:

موضوع الرّسالة هو المناظرات العقديّة في مصنّفات ابن قيّم الجوزيّة، وقد سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع مناظرات ابن القيّم في مصنّفاته، ثمّ حلّلتها ودرستها وتفحصتها وفق المنهج التّحليلي الوصفي.

يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول.

فأمّا الفصل الأوّل؛ فقد تطرّق الباحث إلى منهج ابن القيّم في المناظرات العقديّة، وذلك من خلال نظرته للجدل والمناظرة، ومنهجه في الدّعاوى وأدلّتها، والاعتراضات وأجوبتها، والسّمات المنهجيّة لابن القيّم في المناظرات العقديّة، ثمّ تلاه الفصل الثّاني الّذي يحوي على مناظرات ابن القيّم لأهل الكتاب، وفيه توطئة للفصل، وسبعة مناظرات مع دراستها وفق المنهج المقرّر، واستخلاص الفوائد منها، وأما الفصل الثّالث والأخير فيه مناظرات ابن القيّم مع المتكلّمين، وفيه توطئة للفصل، وأربع مناظرات مع دراستها وفوائدها، وختم الباث الرّسالة بخاتمة فيها أبرز النّتائج والتّوصيات، ثمّ الفهارس.

الكلمات المفتاحية: المناظرات، العقديّة، ابن قيّم الجوزية، مصنّفات.

Abstract

The topic of the thesis is the doctrinal debates in the works of Ibn al Qayyim Aldjawziyah . In this research I relied on the inductive approach by collecting the debates of Ibn al Qayyim in his works then analysing, studying and examining them according to the descriptive analytical method.

The search includes an introduction and three chapters.

As for the first chapter, it deals with Ibn al Qayyim رحمه الله s approach in doctrinal debates through his view of controversy and debate, his approach to the claims and their evidence, the objections and their answers, and the methodological features of Ibn al Qayyim in doctrinal debates. Then comes the second chapter which contains Ibn al Qayyim رحمه الله s debates with the people of the book, which includes an introduction to the chapter, and seven debates with their study according to the established methodology, extracting the benefits. The the third and final chapter contains Ibn al Qayyim رحمه الله s debates with the theologians, an introduction to the chapter and four debates with their studies and benefits. The researcher concluded the thesis with a conclusion containing the most prominent results and recommendations, then indexes.

Keywords: debates, nodal, Ibn Qayyim al-Jawziyya،books.